



من رد الله به خيرا بفقته في الدين

الجزء الرابع

من

شرح السير الكبير

الامام شمس الائمة محمد بن احمد بن ابي سهل السرخسي الفقيه

الحنفي المتوفى سنة (٤٨٣) هجرية كان اماما علامة حجة

متكلمها مناظر اصوليا مجتهدا عده ابن كمال باشا من المجتهدين

في المسائل وفيه مسائل كثيرة وفوائد حديثة

عزيرة وفي كشف الظنون (السير الكبير

والصغير) في الفقه للامام المصنف محمد بن

الحسن الشيباني صاحب الامام

الاعظم ابي حنيفة رضي الله

تعالى عنها وهو آخر

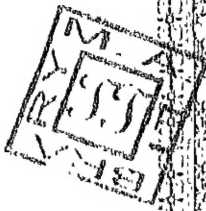
مصفاته في

الفقه

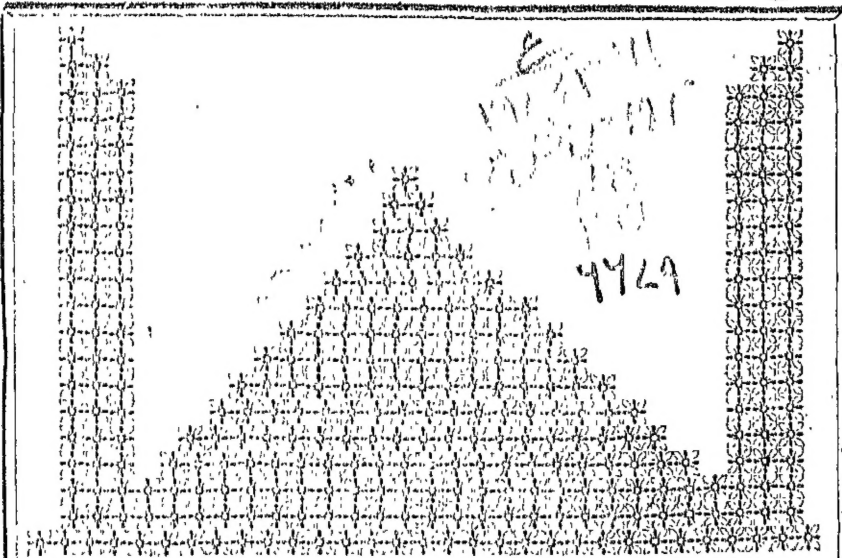
الطبعة الاولى

مطبعة دائرة المعارف النظامية في حيدرآباد الهند الجنوبي

صاحبها الله العلي القوي



7-19-79



بسم الله الرحمن الرحيم

باب الموائد

(قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه لا ينبغي موادعة أهل الشرك إذا كان بالمسلمين عليهم قوة) لأن فيه ترك القتال المأمور به وتأخيرهُ وذلك مما لا ينبغي للامير أن يفعله من غير حاجة قال الله تعالى ولا تمنوا ولا تحزنوا وأنتم الاغلاون ان كنتم مؤمنين (وان لم يكن بالمسلمين قوة عليهم فلا بأس بالموادعة) لأن الموادعة خير للمسلمين في هذه الحالة وقد قال عز وجل وان جنحوهوا السلم فاخضع لهما الآية ولأن هذا من تدبير القتال فان على المقاتل ان يحفظ قوة نفسه ولا يتم مطالب العدو والغلبة اذا تمكن من ذلك (الآرى) ان النصير يعصى الدين ما لم ينبت اسنانه ثم يخضع لهم بعد نبات الاسنان فهذه آيتين ان النظر في الموادعة عند ضعف حال المسلمين وفي الامتناع منها والاستئصال بالقتال عند قوة المسلمين واستدل على جواز الموادعة لمباشرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك والمسلمين بعده الى يومنا هذا (افقه) قال محمد بن كعب القرظي لما قدم رسول الله

三

الحمد لله

صلى الله عليه وآله وسلم المدينة وادعته يهودها كلها وكتب بينه وبينها كتابا
والحق كل قوم بحلفائهم وكان فيما شرط عليهم ان لا يظهروا عليه عدوا ثم لما
قدم المدينة بعد وقعة بدر بنت يهود وقطعت ما كان بينا وبين رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم من المهاد فاسل اليهم فجمعهم وقال يا معشر يهود اسلموا واسلموا
فوالله انكم لتعلمون اني رسول الله وفي رواية اسلموا قبل ان يوقع الله تعالى
بينكم مثل وقعة قريش بدر فصار هذا اصلا لجواز المoadعة عند ضعف حال
المسلمين والا فقام على المساواة عند قوتهم فاذا ادعهم واخذ منهم على ذلك
جملا فلا بأس به لانه لما جاز ان يوادعهم بغير شيء ياخذ منهم فالمoadعة بما
ياخذهم منهم اجوز وذلك المسال بمنزلة الخراج لا الخمس ولكن يضعه موضع
الخراج لانه مال اهل الحرب يحصل في ايدي المسلمين لا بايجاف الخيل
والركاب فلا يكون من الغنيمة في شيء كما اشار الله تعالى بقوله فالوجهتم
عليه من خيل ولا ركاب الآية ولا بأس في هذه الحالة بمoadعة المرتدين الذين
غلبوا على دارهم لانه لا قوة للمسلمين على قتالهم فكانت المoadعة خيرا لهم
ولكن يكره اخذنا الجمل منهم على المoadعة بخلاف اهل الحرب لان
ما يؤخذ من المoadعة من المسال بمنزلة الخراج ولا يجوز اخذنا الخراج من
المرتدين بمقدار الغنيمة فكذلك بالمoadعة بخلاف اهل الحرب
(وان اخذنا امام ذلك منهم لم يرد عليهم) لانه لا امان لهم من المسلمين في
نفسهم ولا في اموالهم وبما غلبوا على دارهم فقد صارت دارهم دار الحرب
حتى اذا وقع الظهور عليهم يكون مالهم غنيمة للمسلمين (فكذلك ما يؤخذ
منهم بالمoadعة يكون سببا للمسلمين لا يرد عليهم وان اسلموا وكذلك لا بأس
بمoadعة اهل البني لما بينا والحاجة الى المoadعة في هذا الفصل اظهر) لانهم ربما

اصل جواز المoadعة عند ضعف حال المسلمين

LYTTON LIBRARY
USL

لك ثلث ثمار الانصار ا ترجع عن معك من غطفان ونجد
فقال ان جعلت لي الشطر فعلت
(وفي رواية ارسل عيينة الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم تعطينا تمر المدينة
هذه السنة وترجع عنك ونحلي بينك وبين قومك فتقاتلهم فقال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم لا قال فنصف التمر فقال نعم ثم ارسل رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم الى سعد بن معاذ وسعد بن عباد وهما سيد الحيين
فاستشارهما وقد حضر عيينة وقال اكتب بيننا كتابا فدا رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم به عيينة ودواة لكتب بينهم قسلا ليارسول الله اوصي اليك
في هذا فقال لا ولكني رايت العرب قدر متهم عن قوس واحد فقلت
اردم عنكم فقال ليارسول الله والله انهم كانوا لياكلون العاهز (١) في الجاهلية
من الجهد وما طعموا منا قط ان ياخذوا امرأة ابشرى او قرى فبين
ايدنا الله تعالى بك واكرمنا وهذا بابك نعطي الدنيا لا نعطيهم الا السيف
فشق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العيينة وقال اذهبوا لا نعطيكم
الا السيف وا قبل اسيد بن الحضير وعيينة عند النبي صلى الله عليه وآله
وسلم ماذا رجله فقال يا عيينة اخرج من اقبض رجلك اعد رجلك بين
يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والله لو لارسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم لا تذن عصيتك بالرمح متى طمعت هذا منا فقي هذا
الحديث بيان ان عند الضعف لا بأس بهذه المروعة فقد رغب فيها رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم حين احس بالمسلمين ضعفاء وعند القوة لا يجوز هذه
المروعة فانه لما قالت الانصار ما قالت علم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منهم
(١) هو ثم يخطونه باو بار الابل ثم يشرونه بالنار وياكلونه في سني المجاعة ١٢ مجمع

لا يجوز المروعة وعند القوة

القوة فشق الصحيفة) وفيه دليل ان فيه سامعني الاستدلال ولا جله كرهت
 الانصار دفع بعض الباطل والاستدلال لا يجوز ان يرضى به المسلمون الا عند
 تحقق الضرورة *

﴿ قال ﴾ (واذا وادع الامام اهل دار الحرب نخرج رجل من اهل تلك الدار
 فقطع الطريق في دار الاسلام واخاف السبيل فاخذ المسلمون فليس هذا
 بنقض منه للعهد لان اهل تلك الدار في امان من المسلمين تلك المواقعة
 (الا ترى) ان من دخل منهم دار الاسلام تلك المواقعة كان آمنا لا يرض له
 فالمستامن في دارنا مثل هذا الصنيع لا يكون ناقضا للعهد كما لا يكون به الذي
 ناقضا للعهد وكما لا يكون المسلم به ناقضا لآمانه وهذا المنعة له فلا يكون مجاهرا
 بما يصنع لكونه غير متمتع من المسلمين في دار الاسلام وانما يكون نقض العهد
 عند المجاهرة بالقتال (وكذلك العدة منهم اذا فعلوا ذلك ولم يكونوا اهل منعة
 فهذا والواحد سواء) لان هؤلاء غير متمتعين واصحابهم يصنع هؤلاء
 غير راضين *

(فان كانوا اهل منعة فمما واذلك في دار الاسلام عناية بغير احد من ملكهم
 واهل مملكته هؤلاء ناقضون للعهد) لانه ليس فائدة العهد الا ترك القتال فاذا
 جاهروا بالقتال متقررين بمنعتهم كانوا ناقضين بما شرعهم ضد ما هو موجب
 للمواقعة (فاما الملك واهل مملكته فهم على مواقعتهم) لانهم ما يشرعوا بسبب
 نقضها ولا رضوا بصنيع هؤلاء فلا يوافقون بذب غيرهم *

(وان كانوا اخرجوا باذن ملكهم فقد نقضوا جميعا العهد فلا بأس بقتلهم
 وسبيهم عيشا وجدوا) لان قتالهم باذن الملك كفعل الملك بنفسه واهل
 المملكة تبع للملك في المواقعة والمقاتلة لا قيامهم له ورضاهم بكونه رؤسهم

فاذا صار هو نأقضا للمهد صار اهل المملكة نأقضين للمهد تبعا له سواء علموا
بما صنع ملكهم او لم يعلموا الا رجل يخرج الى دارنا قبل اذن ملكهم في الذي اذن فيه
فان ذلك الرجل قد حصل آمنا فينا فيبقى آمنا ما لم يعد الى منقته (وان كانت الجماعة
التي خرجت الى القتال خرجت بعلم ملكهم فلم ينههم ولم يخبر المسلمين بامرهم
فهذا هو الاول سواء) لانهم حشمة يتقادون له والسفيه اذا لم يمه مور ولا به
كان الواجب عليه بحكم الموادة منهم ان قدر على ذلك او اخبار المسلمين
بامرهم ان لم يقدر على ذلك فاذا ترك ما هو مستحق عليه تلك الموادة كان
ذلك بمنزلة امر ما ياهم بالقتال *

« قال » (ولو بدا للامام بعد الموادة ان القتال خير فبعث الى ملكهم بنذال اليه فقد
صار ذلك نقضا) لانه ليس على الامام في الحرز عن العدو فوق ما نبي به من النبذ
اليه اكلهم واخباره بانه قاصد الى قتالهم *

(ولكن لا ينبغي للمسلمين ان يغيروا عليهم ولا على اطراف مملكتهم حتى يمضي
من الوقت مقدار ما يبعث الملك الى ذلك الموضع من ينذرهم) لاننا علم ان
ملكهم بعد ما وصل الخبر اليه لا يتمكن من ايصال ذلك الى اطراف مملكته
الا بعدة فلا يتم النبذ في حقهم حتى تمضي تلك المدة *

(وبعد المضي لا بأس بالاغارة عليهم وان لم يعلم المسلمون ان الخبر انهم) لانه ليس
على المسلمين اعلامهم وانما عليهم اعلام ملكهم ثم على ملكهم اعلام اهل مملكته
فان لم يفعل هو ذلك فاعلموا ان قبل ملكهم لا من قبل المسلمين (ولكن ان علم
المسلمون يقينا ان القوم لم ياتهم بخبر فالمستحب لهم ان لا يغيروا عليهم حتى
يهاوهم) لان هذا مشييه بالخسعة وكما يحق على المسلمين التحرز عن الخديعة
يحق عليهم التحرز عما يشبه الخديعة * (وهذا بخلاف ما سبق مما يكون فيه

النقض من قبلهم اما بجندار ساوهم لقتال المسلمين او برسول ارساوه الى امام المسلمين يبنذون اليه فان هناك لا بأس للمسلمين ان ينفروا على اطرافهم وان علموا ان الخبر لم يصل اليهم) لان هناك النقض جاء من قبلهم وكانوا اعلم به من المسلمين فقد كان على ملكهم ان لا يفعل ذلك حتى يخبر به اطراف مملكته بقول (فان احاط المسلم لاهل ناحية من المسلمين بان ذلك الخبر لم يصل الى اهل ناحيتهم فليس ينبغي ان يقتاتلوهم حتى يبنذوا اليهم وهذا على سبيل الاستحسان فاما الحكيم انه لا بأس بالاعارة عليهم) لانه قد تم نقض العهد بامتناعه ملكهم ولا يعتبر الوقت هاهنا (بخلاف ما اذا كان النقض من قبل امام المسلمين) لان هناك الاعلام على امام المسلمين فيجب الامهال بقدر ما يتأتى فيه الاعلام *

(واذا كان النقض من قبلهم قالا اعلام عليهم لاهل المسلمين فانما يعتبر في ذلك حال الملك في الوجهين) لان الدار اعمى تكون دار حرب ودار ذممة ودار امان بالذممة وذلك انما يكون بساكنة الذي يحكم فيهم فاذا كان السلطان حربيا كان الدار دار حرب يحل سبي من فيها الا من عرف بالاسلام او الذمة * (ولو كان خرج الينارجل من دار غير الموادعين الى دار الموادعين باسان ثم خرج الينارجل من امان لم يكن لنا عليه سبيل) لانه لما حصل امان في دار الموادعة فقد التحق باهلها ومن هو من اهل دار الموادعة تكون اماننا وان اخرج بغير اماننا جديده فكذلك من التحق بهم (وكذلك لو كان اهل داره موادعين لاهل دار موادعينا) لان تلك الموادعة بينهم بمنزلة اعطاء الامان من بعضهم لبعض (الا ترى) اننا لو دخلنا دار موادعينا فوجدنا فيهم هذا الرجل لم يكن لنا عليه سبيل فاذا كان هو امانا في دار الحرب لا يجوز ان يخرج من ان يكون امانا بخروجه

الى دارنا» (ولو كان مخرج من داره الى دار الاسلام قبل ان يدخل داره موادعينا بالموادعة التي بين اهل داره وبين موادعينا كان فينا لانا) لانه لا موادعة بيننا وبين اهل داره (الا ترى) انالو وجدناه في داره كان فينا لانا وان لنا ان نغير على اهل دارهم وناسرهم فكذلك اذا خرج هو اليها كان فينا ولم يفسد الموادعة التي بينه وبين اهل داره موادعينا»

(ولو دخل رجل من موادعينا دار الذين وادعوهم بملك الموادعة فقالنا اهل تلك الدار فظهر باعلينهم فقال الرجل انا من اهل دار موادعكم فقلت الى هؤلاء الموادعة بيننا وبينهم لم يقبل قوله الا بحجة) لانا وجدناه في موضع الاباحة فلا يقبل قوله فيما يدعي من الحرمة الا ان يقيم بينة من المسلمين فيثبت يقبل بالبينة وكان هو آمنا لان دعواه الموادعة لدعواه عقد الامة

(ولو قال كنت ذمياد فقلت الى منته الدار للتجارة فقام البيعة من المسلمين لم يحل اسره وقتله ولو ان قوله امن اهل داره موادعينا اسرهم اهل دار اخرى فادخلوهم دارهم او اخرجهم على اهل دارهم فاربوهم والحقوا باهل دار اخرى ثم ظهر المسلمون على اهل تلك الدار كانوا فينا للمسلمين) لانهم صاروا من اهل دار اخرى حين التحقوا بهم مبارزين اهل دارهم محاربين لهم فلا يفتي بيننا وبينهم حكم الموادعة لان ذلك كان باتهامهم باعتبار دارهم»

(وكذلك الاسراء فقد صاروا مهودين في يدا اهل دار اخرى لا يكون من امورهم شيئا وكانت حكمهم حكم الدار الاخرى بخلاف ما لو دخلوا اليهم بامان) لان المستأمنين لا يصيرون من اهل الدار التي دخلوها بامان (الا ترى) ان اهل الحرب اذا دخلوا اليها مستأمنين كانوا من اهل دارهم على حالهم بخلاف ما اذا اسرناهم فادخلناهم دارنا او خرجوا اليها منا بدين لا اهل دارهم على ان

يكونوا ذمة لنا *

(ولو كانت امرأة من اهل دار الموادة تزوجت في اولئك الاخرين فقتلها اليها وولدت اولادهم ظهر المسلمون على تلك الدار فهي واولادها في للمسلمين) لان المرأة تابعة لزوجها من غير اهل دار الموادة (الا ترى) ان المستامنة لو تزوجت فينا مسلما او ذميا انما تصير من اهل دارنا *

(ولو كان رجل من اهل دار الموادة تزوج امرأة من اهل الدار الاخرى فولدت اولادهم خرجت اولادها بغير امان لم يكن للمسلمين عليهم ولا على اولادها سبيل) لانها صارت من اهل دار الموادة بما لزوجها *

(وكذلك لو اشترى رجل من اهل احدى الدارين جارية من اهل الدار الاخرى فهذه والمنكوجة سواء) لان تبعية الامة لمولاهما كتبعية الحر لزوجها واو اقوى منه *

(ولو ان اهل دار الموادة غلبوا على الدار الاخرى فصاروا عبيدا لهم او جوارهم ذمة لهم يؤدون اليهم الخراج فليس ينبغي للمسلمين ان يتعرضوا لهم اما اذا صاروا عبيدا لهم فلان الامان بسبب الموادة ثبت للاملاك كما ثبت للامالك * واما اذا صاروا ذمة لهم فلانهم صاروا من اهل دارهم مقهورين تحت ايديهم بمنزلة اهل الذمة مع المسلمين فان دار اهل الذمة تكون من جملة دار الاسلام ومن كان من اهل دار الموادة لا سبيل لنا عليه * وان كان الذين لا موادة بيننا وبينهم الذين غلبوا على بلاد الموادة فلا بأس للمسلمين ان يفسروا على الدارين بينهما) المباشرة المقهورين في الدارين القاهرين ولا موادة بيننا وبين القاهرين وهما لنا للاصل الذي بيننا ان المتبر في حكم الدار هو السلطان في ظهروا الحكم فان كان الحكم حكم الموادة فيظهرهم

السلطان هو السلطان

على الاخرى كانت الدار دار الموادعة وان كان الحكيم حكيماً سلطاناً آخر في الدار
الاخرى فليس لواحد من اهل الدارين حكمة الموادعة *
قال * (واذا حاصر المسلمون اهل حصن في دار الحرب فاخذوا منهم مالا
على ان ينصرفوا عنهم فهذا المال في وفيه الخمس) لانه مصاب على طريق
القتل والغلبة *

(بخلاف ما اذا ارسلوا الى امام المسلمين قبل ان ينزل الجيش بسايرهم
فوادعوه مدة على مال يمطونه) لان ذلك المال غير المصاب بطريق القهر
ولكن بذلوه على سبيل الرضا فاخذوا امام المسلمين لاعزاز الدين وذل المشركين
فكان بمنزلة الخراج والجزية لا يجب فيه الخمس *

(والذين نقضوا العهد من اهل الذمة اذا وادعوا المسلمين بمال يمطونه فلا بأس
باخذ ذلك المال منهم) لانهم بنقض العهد صاروا كغيرهم من اهل الحرب *
(بخلاف المرتدين فانه يكره اخذ الجمل منهم على الموادعة على ما بينا) وهذا
لان قتل المرتد مستحق جداً فلا يجوز تأخير عاله بوجوب ذمته ولا يجوز تركه
بخلاف قتل الذين نقضوا العهد من اهل الذمة (الآثرى) ان هؤلاء لورضوا
بان يكونوا ذمة يؤدون الخراج على ما كانوا عليه من قبل جاز اجابتهم الى ذلك
واخذ الخراج منهم ولا يجوز مثل ذلك في حق المرتدين فكذلك اخذ المال
بطريق الموادعة من القرنيين *

(وان صالح الامام المرتدين على ان يمطوه من رجالهم كل سنة مائة رأس فهذا
لا بأس به) لانه ليس في هذه الموادعة اخذ مال منهم فان المرتد لا يسترق محال
ولكن يمرض عليه الاسلام فان اسلم والاقتل فهذا اظهر دليل يتوصل به الى
اقامة حكم الشرع فيهم وذلك مستقيم *

(وان صالحوه على ان يؤدوا اليه كل سنة مائة رأس من نسائهم وصبيائهم فلا بأس بهذا ايضا) لان الحكم في نسائهم الاجبار على الاسلام كان الحكم في رجالهم القتل ان لم يسلموا فبهذا الصلح يتوصل الى اقامة حكم الشرع فيهم وليس في هذا الصلح اشتراط المال عليهم وانما قلنا ذلك لان الرؤس التي نأخذهم في كل سنة غير معينين وبالموادعة صاروا جميعا آمنين فلا يجوز استرقاق احد منهم بعد ذلك (ولكننا نجبر من اخذنا منهم بحكم الشرط على الاسلام فان اسلموا كانوا اخرار وهذا بخلاف ما اذا صالحوه من نسائهم وصبيائهم كل سنة على مائة رأس باعيانهم فان هذا مكره) لان الامان لا يتناول هؤلاء المعينين

(فاذا اخذوا كانوا عبيدا للمسلمين لان النساء والذراري من المرتدين يسترقون بعد ما صاروا من اهل دار الحرب فاشتراط هؤلاء عليهم في الموادعة كاشتراط مال آخر وقد بينا ان ذلك مكره ولكن ان اخذنا لم يرد عليهم وكان فينا فكذاك هؤلاء ان اخذوا وكانوا اليك المسلمين يجبرون على الاسلام*

(وان كان الصلح على مائة رأس من رجالهم المرتدين باعيانهم في كل سنة لم يكره ذلك) لانه لا رق على رجالهم المرتدين بحال وليس في هذا اشتراط خراج عليهم في الموادعة سواء كانوا باعيانهم او بغير اعيانهم*

(ولو ان الامام قاتل قوما من العرب من عبدة الاوثان وطلبوا اليه الموادعة فقال هؤلاء في حكم الموادعة كمال المرتدين في جميع ما ذكرنا) لانهم لا يسترقون ولا يقبل منهم الا السيف او الاسلام كما هو الحكم في المرتدين (الا في خصلة واحدة اذا هم قالوا آمنونا على ان نعطيهم مائة رأس من رجالنا في كل سنة فانه لا ينبغي للامام ان يؤمنهم على هذا بخلاف المرتدين فان فعل لم يأخذ مائة رأس

من رجالهم من العرب ولكن ياخذ مائة رأس من ارقائهم فيضها موضع الخراج
وبه تبين ان في هذا اشتراط المال عليهم في المواجهة فكان مكرها وفي
المرتدين لا تبين المائة الرأس من رجال عبيدهم فلا يكون فيه اشتراط المال
وانما كان كذلك لان العبيد من المرتدين يقتلون كاحرارهم ان لم يسلموا فلا فائدة
في تبين مائة رأس من عبيدهم وعبيد مشركي العرب ليسوا كاحرارهم في
استحقاق القتل فاما اذا ظهر ناعلي عبيدهم لا تقتلهم فكان في تبين مائة رأس من
العبيد فائدة للمسلمين ومقتضي هذا الشرط تلك المسمى على وجه يستند اليك
فيهم وعبيدهم محل اذالك دون احرارهم وفي الكتاب اشارة في الفرق الى
حرف آخر قد طوله والمقصود ان المرتدين اجمع عن الاسلام بعد ما قرب به فكان
قتله مستحقا جدا (الا ترى) انه لو دخل اليها بامان رسولا او غير رسول لم ندعه
يرجع الى دار الحرب ولكن نعرض عليه الاسلام فان اسلم والاقتل بمنزلة من
استحق قتله قصاصا اذا لحق به دار الحرب ثم دخل اليها بامان فاما عبدة الاوثان
من العرب فلم يكن لهم اصل الاسلام (الا ترى) ان من دخل منهم اليها بامان
رسولا او غير رسول مكناه من الرجوع الى داره فقد كانوا يأتون رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم بامان فيؤمنهم وفيهم بالامان فمنا ان قتلهم غير
مستحق جدا والدليل عليه ان الحكم في النساء والعبيد من المرتدين الجبر
على الاسلام اذا استرقوا وان من يهود منهم او نصير لم يحل للمسلمين اكل ذبيحتهم
ولا وطئ النساء منهم بعد الاسترقاق بملك اليمين بخلاف العرب والحكم في
مشركي العرب ان نساءهم وصبيانهم يكونون فيا ولا يجبرون على الاسلام
اذا استرقوا ومن كان منهم من اهل الكتاب فانه يؤكل ذبيحتهم ويحل وطئ
نساءهم بالملك بعد الاسترقاق فهذا تبين ان قتلهم غير مستحق جدا

عبيد مشركي العرب ليسوا كاحرارهم في استحقاق القتل
لم يحل للمسلمين اكل ذبيحتهم ولا وطئ نساءهم

(فاذا وقع الصالح على مائة رأس من رجالهم كل سنة قلنا ينصرف ذلك الى من يكون محلا للتمالك بعد الامان وذلك عبيدهم دون احرارهم يقرر هذا ان في هذا الموضع لو اخذنا مائة رأس من احرارهم لا يمكن ان نقتلهم لان الامان قد تناولهم وبعد الامان لا يحل قتلهم بخلاف المرتدين فان هناك لا يمنع قتلهم بسبب الامان فلهذا خذنا مائة الرأس من احرارهم ثم نعرض عليهم الاسلام فان اسلموا والاقبلهم (والحكم في اهل الكتاب من العرب كالحكم في سائر المشركين من غير العرب لا بأس بان يؤخذ منهم على المواعدة خراج) لان هؤلاء لو طلبوا ان يكونوا اذمة لنا جاز اجابتهم الى ذلك وفيهم نزل قوله تعالى حتى يسطوا الجزية عن يدهم صاغرون وصالح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اهل بجران وهم نصارى من العرب على الف ومائتي حسنة في كل سنة و اراد عمر رضي الله عنه وضع الجزية على بني تغلب وهم من العرب ثم صالحهم على الصدقة المضاعفة فقال هذه جزية فسموها ماشيتهم فاذا تبين بهذه النصوص جواز اخذ الخراج منهم جوزبا اخذ المال منهم على سبيل المواعدة ايضا باقتياس على الخراج واستدل بحديث الحسن قال اصبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يقاتل العرب على الاسلام فلا يقبل منهم غيره وامر ان يقاتل اهل الكتاب على الاسلام فان ابوا فالجزية (فان وادع هؤلاء على مائة رأس في كل سنة فهو جاز ثم انما ياخذ المائة الرأس من ارقائهم لا من انفسهم وذرائعهم) لان الامان قد تناولهم فلا يمكنه ان ياخذ شيئا من ذلك منهم (وان اخذه كان عليه رده وان اعطوه قيمة الرؤس من دراهم او دنانير فعليه ان ياخذ ذلك منهم كما هو الحكم في اشتراط الرأس مطلقا في مبادلة مال بمال)

الحكم في اهل الكتاب من العرب كالحكم في سائر المشركين من غير العرب

(وان عزلوا في كل سنة مائة رأس من نسائهم وصبيانهم وقالوا آمنونا على هؤلاء فلا بأس بذلك) لان الامان لم يتناولهم واستترقا قلوبهم جائز
(وكل موادة من هذه الموادعات لم ياخذ الامام فيها جملا فله ان ينقضها متى شاء اذ رأى الخط للمسلمين في ذلك ولكن لا يقاتلهم من غير نبدوا مهال حتى يصل الخبر الى اطرافهم لا تجرز عن العذر وان كانت الموادة على جمل فله ان ينقضها متى شاء ايضا ولكن برده عليهم بحصة ما بقي من المدة من الجمل حتى لو اودعهم ثلاث سنين على ثلاثة آلاف دينار وقبضها كلها ثم اراد نقض الموادة بعد سنة فعليه رد ثلثي المال (الترى) انه لو بداه عقب الموادة في النقص لزمه رد جميع المال فكذلك اذا بدا له ذلك بعد مضي بعض المدة وان مضت المدة فقد انتهت الموادة وحل قتالهم بغير نبدالا مان الا ان من كان منهم في دارنا تلك الموادة فهو آمن وان مضت المدة حتى يعود الى مامنه) لانه حصل آمنسا في دارنا فما لم يبلغ مامنه لا يرتفع حكم ذلك الامان * والله تعالى الموفق *

باب

(الموادة مما يصالح عليه المسلمون المشركين فيسبهم قتالهم بعده ولا يسع)
قال رضي الله عنه (ولو ان جنودا من المشركين حاصروا بعض مدائن المسلمين فخافهم المسلمون على انفسهم وذرايرهم وقالوا لهم نعطيك عشرة آلاف دينار على ان تنصرفوا عنا الى بلادكم فرفضوا به وقبضوا الجمل ثم انت المسلمون رأوا انهم عورة قبل ان ينصرفوا عنهم او بعد ما انصرفوا قبل ان يتسبوا الى بلادهم فلا بأس بان يغير عليهم المسلمون اكر ما كانوا فيقتلون ويسبون من غير نبد) لان المسلمين ما آمنوهم وانما فدوا انفسهم وذرايرهم بالمسال على ان ينصرفوا

باب الموادة مما يصالح عليه المسلمون المشركين فيسبهم قتالهم بعده ولا يسع

عنهم فكانوا ظالمين للمسلمين في الاطاعة بهم واخذ ما لهم فلم يسم ان يتصرفوا
منهم اذا قدروا على ذلك قال الله تعالى ولمن انشرب بعد ظلمه فاولئك ما عليهم
من سبيل * وقال تعالى * اذن للذين يقاتلون بانهم ظلموا وان الله على نصرهم لقدير
سم النبي اليهم للتعرض عن القدر وذلك اذا اخذ المسلمون منهم مالا لا اذا اعطوهم
مالا رشوة على ان ينصرفوا عنهم *

(ولو كانوا قالوا لهم نصا لحكم على ان نعطيك عشرة آلاف دينار على ان تنصرفوا
عنا الى بلادكم او قال المشركون للمسلمين صالحونا على ان تعطونا عشرة
آلاف دينار على ان ننصرف عنكم والمسئلة بحالهما فليس ينبغي للمسلمين ان
يغيروا عليهم حتى ينبدوا اليهم او يرجع القوم الى بلادهم للصالح والمواذعة التي
جرت بين الفريقين فان قتالهم بهما من غير نبيذ يكون غير الامان وذلك
حرام والمصالح على ميزان المفاعلة فيتناول الجانبين سواء قال ذلك المسلمون
او المشركون * وكذلك لو قال احد الفريقين للاخر نسلمكم او نشارككم او نؤدعكم
او تومنونا او نومنكم (الا ترى) انهم لو ذكر واشيئا من هذه الاتفاقات من غير بدل
يشترطه احد الفريقين على صاحبه لم يحل قتالهم بهم ذلك من غير نبيذ فكذلك عند
اشتراط البديل وفي الاول لو لم يذكروا بدلا ولكن قالوا انصرفوا عنا فهاوا
فلا باس بان يتبعهم المسلمون فيقتلواهم من غير نبيذ فكذلك عند اشتراطه اذا
اعطوهم مالا على ذلك وعند الصالحة والمواذعة انما يحل قتالهم من غير نبيذ
الى ان يلقوا ما منهم فاذا بلغوا منهم فلا باس بذلك لان المواذعة كانت على
الانصراف عنهم مطلقا وانصرفهم عن المسلمين انما يكون بوصولهم الى
دار الحرب وما منهم عادة وفي العادة انما ينصرفون الى ما منهم والمطلق من
الكلام يتقيد بدلالة العرف *

المطلق من الكلام يتقيد بدلالة العرف

(وان قالوا نعطيتكم كذا على ان لا تقتلوا نأخذ حتى تنصرفوا عنا فهذا ذكر المصالحة والموادعة سواء) (لان المقاتلة تكون من الجانبين ففي هذه اللفظة اشتراط ترك القتال من الجانبين وذلك يوجب الموادعة والتصرف يوجب العقد كالتصرف بل فقط العقد (وان قالوا نعطيتكم كذا على ان لا تقتلوا منا احدا حتى تنصرفوا فلا بأس للمسلمين ان يغيروا عليهم * وكذلك لو قالوا على ان تكفوا عنا شهر) (لان في هذين اللفظين المسلمون ما شرطوا على انفسهم لاهل الحرب امانا نصريحا ولا دلالة (ولو قالوا نصالحكم او نؤدعكم على ان نعطيتكم كذا على ان تكفوا عنا شهر افليس ينبغي لهم ان يقتلوا هم حتى ينبدوا اليهم او يمضي الوقت) لانهم شرطوا لهم الامان على انفسهم في المدة بذكر لفظ المصالحة والموادعة ولكن الموادعة تحتل التوقيت لان موجبها حرمة القتال والحرمت تحتل التوقيت فالم يمضي الشهر لا ينتهي الامان *

(ثم ان كان هذا في غرة الهلال فالمتبر شهر بالحلال نقص او لم ينقص وان كان في بعض الشهر فهذا على ثلاثين يوما) لان الاهلة في الشهر واصل والا يام بدل عنه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صوموا لرويته وافطروا لرويته فان غم عليكم فاكسوا اشعبان ثلاثين يوما * والمصير الى البديل عند فوات الاصل لا مع قيامه *

(وان كانوا صالحوهم على سنة مستقبلة فان كان ذلك عند غرة الهلال فهو على اثني عشر شهرا قال الله تعالى ان عدة الشهر عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله * وان كان في بعض الشهر فانه يعتبر احد عشر شهرا بالاهلة وشهر بالايام فينظر الى ما بقي من ايام هذا الشهر ثم يحسب من الشهر الثالث عشر تمام ثلاثين يوما بهذه الايام) وهذا قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فاما عند ابي حنيفة

التصرف يوجب العقد كالتصرف بل فقط العقد

يستقيم ان يتجبت حكم

المصير الى البديل عند فوات الاصل لا مع قيامه

رضي الله تعالى عنه يعتبر الشهور كلها بالأيام وقد بينا هذا الخلاف في المدة ومدة
الاجارة في شرح المختصر فها يقولان انما يصار الى البذل عند تحقق فوات
الاصل وذلك شهر واحد و ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه يقول لا يدخل الشهر
الثاني ما لم يتم الشهر الاول فيكون دخول الشهر الثاني في وسط الشهر كدخول
الشهر الاول وهكذا كل شهر بمذ ذلك *

(ولو قالوا لهم نعطيككم كراعنا وسلاحنا على ان تعطونا الف دينار وتنصر فواعنا
فلا بأس بان يقتلهم المسلمون من غير نبد) لان ما ذكره وانزلة بيع جرى بينهما
والبيع لا يكون دليل امان بين المتبايعين ثم سألوه ان ينصرفوا عنهم وليس في
هذا اشتراط امان لهم على انفسهم *

(وان كانوا انصبوا الحكم او تشارككم او نسا المسكم على ان نعطيككم الكراع
والسلاح على ان تعطونا الف دينار وتنصر فواعنا فلا ينبغي للمسلمين ان يقتلوه
حتى ينبذوا اليهم او يلقوه مامنهم) لوجود لفظ هو دليل امان من الجانيين
وبانضمام البيع الى المصالحه لا يتغير حكم المصالحه *

(فان ارادوا ان ينبذوا اليهم وهم في دار الاسلام بعد فليس لهم ذلك) لانهم قد
اخذوا مامنهم مالا والمصالحه اذا كان فيها اخذ مال فالنبد فيها لا يتم بدون رد
المال اليهم (ولكن السبيل ان يعرضوا عليهم بان يردوا اما اخذوا من السلاح
والكراع ويرد المسلمون عليهم ما لهم ثم يقتلوه ثم فان رضوا بذلك تراءوا
ثم قد تم النبد فلا بأس بقتلهم وان ابي المشركون ان يردوا اما اخذوا وخفيشذلا
بأس بان ينبذوا اليهم ثم يقتلوه ولا يردون عليهم ما اخذوا) لان المشركون
حين امتنعوا من رد الكراع والسلاح فقد رضوا بان يكون المال الماخوذ منهم
مقابله فيبقى المصالحه بين الفريقين متممة عن البذل والقتال فيه يحل بمذ النبد

البيع لا يكون دليل امان بين المتبايعين

في بيع المصالحه لا يتغير حكم المصالحه

من غير رد شيء (ولو صالحوهم على ان يعطوهم الكراع والسلاح على ان ينصرفوا عنهم ففعلوا ذلك وبلغوا ما منهم ثم دخلت سرية دار الحرب واصابوا ذلك الكراع والسلاح فليس لاصحابه عليه سبيل سواء وجدوه قبل القسمة او بعدها) لانهم اعطوهم ذلك بطيب انفسهم في حال ما كانوا عتيمين منهم وحق الاخذ للمالك القديم فيما يجده في الغنيمة انما ثبت فيما اخذ منه قهرا لا فيما اعطاه بطيب نفسه طوعا لان ما اخذ منه قهرا قد صار هو وفيه مظلوما وعلى الغزاة القيام بنصرتهم ودفع الظلم عنه باعادته الى يده فاما ما اعطاه بطيب نفسه فهو ليس بعتسا ولما اخذ منه قهرا وحق الاخذ بعد زوال ملكه حكم ثبت بالنص بخلاف القياس فلا يلحق به ما ليس في معناه من كل وجهه (الآثرى) انهم لو اعطوا في فداء اسارى المسلمين بعض امتعتهم ثم وجدوا ذلك في الغنيمة لم يكن لهم عليه سبيل) لانهم اعطوه بطيب انفسهم وبهذا يتضح الجواب عن الاشكال الذي يقال ان سبب وصول هذا المال الى ايديهم كان ظلما منهم وهو محاصرة المسلمين فكان هذا كالمأخوذ على سبيل الاستيلاء قهرا لان هذا المعنى في فداء الاسارى موجود فقد كانوا ظالمين في حبس احرار المسلمين حتى فاداهم المسلمون بمال (ولو كانوا لم يدخلوا بالكراع والسلاح دار الحرب حتى ظفروا بهم اهل السرية فهذا والاو لسواء) لان نفس الاخذ صار المأخوذ بمالهم اذا المالك اعطوا بطيب انفسهم ومثل هذا السبب يتم بالقبض كالمالك بالبيع والهبة بخلاف ما لو اخذوه بطريق الاستيلاء فانهم لا يملكونه قبل الا احرار بدارهم لان السبب هنالك هو القهر وذلك لا يتم ما لم يحرزوه بدارهم (ثم يكون هذا فينا لاهل السرية يخمس) لان اهل الشرك اهل منعة في دارنا فلا امان لهم منا واذا وقع الظهور عليهم كان ما يؤخذ

منهم حكم التهمة في ايدينا

(ولو كانوا صالحوا رجلا حربيا او قوميا غير مختصين في دار الاسلام على ان يعطوهم متاعا في فداء الاسارى من احرار المسلمين ثم اغار عليهم المسلمون وقد دخلوا دارا بغير امان فاخذوهم ارقاء وما معهم فان المتاع مردود على صاحبه بخلاف ما اذا كان المشركون اهل منعة) لان محسب قبضهم انما يتم باعتبار منعتهم وذلك بالوصول الى دارهم او بان يكونوا اهل منعة في انفسهم فاذا لم يوجد ذلك لم يتم قبضهم بل كانت المسال باقية على ملك الدافع لانه انما دفعه في فداء اسير حر والاسير الحر لا يملك بحال فلم يكن المقدم مبادلة حقيقة حتى يثبت الملك بنفس المقداد بآذني القبض فلا بد من احرار ان يتم القبض موجبا للملك له في المقبوض (الآرى) ان صاحب ذلك المتاع لو تمكن من اخذ منعه منهم بعد ما اخذوا اسير الاسير كان له ان ياخذ منعه لانهم اخذوه بسبب هو ظلم وهو حبس الاسير الحر فكذلك اذا اخذ منعه غيره من المسلمين كان عليه ان يرده عليه (الآرى) انهم لو اسلموا قبل ان يرجعوا الى دارهم امر واربذ ذلك الى اهله بخلاف ما اذا كانوا اهل منعة فانهم بعد الاسلام لا يوسرون برده فكذلك اذا وصل الى يد المسلمين في الفصائل

(ولو كانوا اخذوا المال بطريق الاستيلاء كانت عليهم الرضا اذا اسلموا قبل احرار بدارهم سواء كانوا اهل منعة او لم يكونوا) وكذلك اذا وصل الى يد المسلمين كان عليهم الرد في الوجين فكان المعنى في الفرق بينهما اذا كانوا اهل منعة او لم يكونوا فيما اخذوا بطريق الصالح في فداء الاسارى انهم اذا كانوا اهل منعة فسبح المسلمين لا يجري في عسكريهم) لانهم غير التزامين لذلك ولو كانوا ولاية الا لزام منقطعة باعتبار منعتهم فلا يؤثر معنى الظلم في منع ثبوت الملك

لهم بالقبض وان لم يكونوا اهل منعة فحكم الاسلام جار عليهم بثبوت ولاية
الانزام بالقهر فلا يصير مما لو كانهم بالقبض اذا كانوا اذالمين فيه وان كان صاحبه
اعطى بطيب نفسه بمنزلة الرشوة والمال الذي يعطى بعض الظلمة على وجه
المضايقه والذي يوضح هذا انهم اذا كانوا اهل منعة فقد دخل مسلم عسكريهم
وباعهم الدرهم بالدرهمين كان جائزا ولو لم يكونوا اهل منعة لم يجز ذلك فبهذا
الفصل بين ما قررناه من معنى الفرق (ولو ان اهل المنعة منهم اخذوا قوما
من المسلمين وقالوا لهم لنقتلكم او تعطونا اموالكم او تدلون عليها ففعلوا ذلك
ثم اسلم المشركون او ظهر عليهم قوم من المسلمين فاستنقذوا تلك الاموال
من ايديهم ردها على اهلها قبل القسمة وبعد القسمة بنير شئ) لانهم اخذوا
المال هاهنا قهر فانهم حين اخذوا المالك وقهر وهم فقد صاروا آخذين
بنير شئ لانهم من المال وفي مثل هذا السبب لا يكون مال المسلم قبل
الاحراز بدارهم فلهذا وجب عليهم رده اذا اسلموا ووجب على المسلمين رده
اذا اصابوه قبل القسمة وبعدها بخلاف ما سبق فهناك صاحب المال اعطى
المال بطيب نفسه في حال ما كان ممتنعا من المشركين فيصير مما لو كانهم بالقبض
اذا كانوا اهل منعة لا يجري عليهم حكم المسلمين*
(ولو ان اهل المدينة الذين احاط بهم المشركون قالوا لهم نخرج عنكم بنسائنا
وذرا ريتا ونسلم لكم المدينة وما فيها فخرجوا على هذا ولم يخرجوا او خرج
بمنهم ثم رأوا عورة للمشركين فلا بأس بان يغيروا عليهم ويقسوا عليهم من غير
بند) لانهم لم يضمنوهم وانما اخبروهم انهم يخرجون ويسلمون المدينة اليهم
وليس في هذا ما يدل على امان بينهم بل فيه ما يدل على تحقيق القهر فكان لهم
ان يقاسواهم من غير بند اذا تمكنوا من ذلك»

ولو دخل مسلم عسكريهم وباعهم الدرهم بالدرهمين جاز اذا كانوا اهل منعة

(ولو قالوا لهم نصالحكم على ان تخرج عنكم والمسئلة بحالها فليس لهم ان يقاتلواهم حتى يبتدوا اليهم) لان في لفظ المصالحة دليل اشتراط الامان من الجانبين على الشرط الذي وقع الصلح عليه وذلك يمنع القتال من غير يبتد

(فان خرج المسلمون عنهم بذراريهم فلما صاروا على باب المدينة رأوا من المشركين عورة فليس ينبغي لهم ان يقاتلواهم حتى يبتدوا اليهم) لان المقصود بخروجهم بذراريهم الى موضع يامنون فيه من المشركين بغير صلح وهذا يبررهم كل واحد اذا رجع الى عرف الناس ويبرر الخروج الى باب المدينة لا يتم هذا المقصود فلا ينتهي حكم ذلك الامان (وكذلك اذا كانوا باقرب من المشركين بحيث يخاف بعضهم من بعض لولا الصلح فلما وصلوا الى موضع لا يخاف بعضهم من بعض الا بالرجوع اليهم والصيرورة نحوهم فلا بأس بان يرجع المسلمون اليهم ويقاتلواهم بغير يبتد) لان الامان الثابت من الجانبين بذلك الصلح قد انتهى بوصول المسلمين الى موضع يامنون فيه من المشركين فان المقصود بذلك الصلح ان يميز احسد الفريقين من الآخر وقد حصل التميز حقيقة وحكما بهذا القدر

(ولو كان المسلمون دخلوا دار الحرب فاحدق بهم المشركون ثم اصطالحوا على ان يسلم لهم المسلمون ما في المسكر على ان يرجع المسلمون عنهم او يرتحلوا فليس ينبغي للمسلمين ان يقاتلواهم من غير يبتد حتى يدخلوا دار الاسلام) لان الارتحال انما يتم بالخروج من دارهم وبوصول المسلمين الى مامنهم ومامنهم دار الاسلام وفي الاول اهل الحرب كانوا في دار الاسلام فارتحال المسلمين عنهم انما يتم بوصولهم الى موضع يامن فيه احد الفريقين عن الآخر فكان قوتهم في دار الحرب على ان ترجعوا عنها بمنزلة قوتهم حتى ترجعوا عنها الى بلادكم لان

المعروف بالمرف كالمشروط بالنص

انما يتبين الحكم على المقصود لظاهر الظاهر

المعروف بالمرف كالمشروط بالنص *
 (ولو كان اهل المدينة المحصورين في دار الاسلام صالحوا للمشر كين على ان
 يخرجوا عنهم بنسائهم وذرايعهم الى موضع كذا فلا ينبغي لهم ان يقتالوهم
 من غير نبد حتى يلقوا اذلك المكان) لان الشرط هكذا يجري بينهم والشرط
 املك (فان خرجوا عنهم الى موضع يامن فيه بعضهم من بعض ثم اقام المشر كون
 في ذلك الموضع قدرا المسير الى الموضع الذي كانوا شرطوا لهم ثم ارادوا ان
 يغيروا عليهم بغير نبد فلا بأس بذلك) لان مقصودهم ليس عين ذلك المكان
 ولكن الامان لهم من جهةهم في مدة المسير الى ذلك المكان. وقد حصل ذلك
 وانما يتبين الحكم على المقصود لظاهر اللفظ لان المتبر ما يكون مفيدا
 دون ما لا يكون مفيدا فقد ذكر في الكتاب قدرا المسير الى ذلك الموضع فقط
 قال الشيخ رحمه الله * (والاصح عندي انه يعتبر من المدة مقدار المسير الى ذلك
 الموضع ومقدار الانصراف من ذلك الموضع الى الموضع الذي هم فيه) * لان
 مقصود اهل الحرب في ذكر ذلك الموضع في شرط الامان ان لا يتمكنوا
 من الرجوع اليهم بعد الوصول الى ذلك الموضع الابعدة مديدة وهذا
 المقصود لا يحصل الا بما ذكرنا * فان قال * الا ترى انهم لو شرطوا الخروج
 عنهم الى الكوفة فأتوا البصرة او مكة او الشام وذلك ابعدهم من الكوفة فانه
 يكون لهم ان يرجعوا اليهم فيقاتلوهم بغير نبد * وفي هذا اشارة الى ما ذكرنا انه
 لا فائدة لهم في اعتبار عين المكان المسمى وانما فائدتهم في اعتبار المدة * (الا ترى)
 انهم لو صالحوهم على ان يخرجوا عنهم على ان لا يقتالوهم شهرا او على ان لا يذهبوا
 في بلاد المسلمين شهرا فلما كانوا امنهم على مسيرة ايام اقاموا في ذلك المكان شهرا
 ثم اغاروا عليهم من غير نبد لم يكن به بأس لحصول المقصود ببعض المدة المذكورة

ولكن هذا كله بمدان يصلوا الى موضع يامن فيه احد الفريقين من الاخر فاما قبل ذلك فالحال ما لو كانوا في المدينة لم يخرجوا عنهم بمدون في كل موضع من هذه المواضع كرهنا فيه لاهل المدينة ان يقاتلواهم من غير بذفك ذلك يكره ذلك لغيرهم من المسلمين واهل الذمة لانهم في امان من جهة اهل المدينة بالصالح الذي جرى بينهم وامن بعض المسلمين نافذ في حق جماعة المسلمين واهل ذمتهم قال صلى الله عليه وآله وسلم ويسمى بدميتهم ادناهم وفي كل موضع جاز لاهل المدينة ان يكرهوا عليهم فيقاتلواهم من غير بذفك ذلك جائز لغيرهم من المسلمين واهل الذمة بطريق الاول والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب *

﴿باب﴾

﴿من فداء المشركين في الموادعة وما يكون من زانغصب المشركين وما لا يكون﴾

(واذا وادع المسلمون المشركين على ان يؤدوا الى المسلمين مائة رأس في كل سنة على ان يكونوا آمنين في دارهم لا يجري السارق عليهم استكمامهم ولا يغيرون فليس ينبغي للمسلمين الموادعة على هذا الا لخوف من المشركين) لان المقصود بالموادعة ما هو المقصود بهتد الذمة وهو الدعاء الى الدين برفق الطريقتين والتزام اهل الحرب بعض احكام المسلمين وهذا لا يحصل اذا شرطوا ان يكونوا متقربين في دارهم لا يجري المسلمون عليهم احكامهم فلا يجوز الا جابة الى ذلك الا عند الضرورة (وعند ذلك المسألة الرأس عليهم من اوساط الرؤس في كل سنة ان اتوا بالرؤس او بالقيمة وجب قبولها منهم كما هو الحكم في اشتراط الرأس مطلقا في مبادلة مال عايس بمال وان اعطوا

باب من فداء المشركين في الموادعة وما يكون من زانغصب المشركين وما لا يكون

بالرءوس التي اوجبت عليهم حنطة او كراعا او سلاحا او برا كان للمسلمين ان لا يقبلوا ذلك منهم لان قبول هذه الاشياء تكون بطريق المباينة وهو يعتمد الرضاء من الجانبين بخلاف القيمة دراهم او دنانير فان القيمة تقوم مقام الرءوس باعتبار المالية وهي المستحقة بهذه التسمية *
(ولا يكون امتناع المسلمين من اخذ جنس آخر منهم نقضاً لما كان بينهم من الموادة) لانهم امتنعوا من مباشرة عقد الشراء وهو عقد آخر سوى الموادة فلا يبطل ذلك بالموادة اصلاً *

* قال * (والرءوس الاوساط من رقيق او لئك الحربيين ليس عليهم ان يعطوا الرءوس من غير رقية) لان مطلق التسمية ينصرف الى ما هو المعروف بالمعرف والعرف انظارهم انما ياتون تسليم الرءوس من رقيةهم الا ان يسمى المسلمون شيئاً آخر معروفات العرف يستلزم اعتباره عند وجود التسمية بخلافه (فان اتوا بمائة رأس من ابنائهم او نسائهم فليس ينبغي للمسلمين ان ياخذوا ذلك منهم) لان الامان قد تناولهم فصاروا به مضمومين عن الاسترقاق *

(الآثرى) ان رجلاً منهم لو باع من مسلم ابنه بعد هذا الامان لم يجز هذا البيع ولم يملكه المسلم لاجل الامان فكذلك في الموادة لا يجوز اخذهم بعد ما تناولهم الامان ولكن لو كان ائلك قاهرهم وهم جميعاً مقرون له بالملك يبيع ويهب من شاء منهم فاعطى ائلك منهم مائة رأس فلا بأس بذلك لان القوم مقرون له بالعبودية وبهذا الاقرار صاروا عبيداً له ينفذ تصرفه فيهم بالبيع وغيره فلذلك يجوز اخذهم منه في الرءوس المشروطة عليهم في الموادة (ولو لم يكونوا له مقرين بالعبودية نجاء بمائة رأس وقال هم عبيدي

الاطن التسمية ينصرف الى ما هو المعروف بالمعرف

المعرف يسقط اعتباره عند وجود التسمية بخلافه

نخذوهم وقال القوم بل نحن احرار فان كانت المائة الرأس مقهورين بحشم الملك
في ايديهم حين اتونا بهم فلا بأس باخذهم لا نسهم ان كانوا عبيدا لهم فاخذهم
حلال لنا وان كانوا احرار افقد صار قاهر لهم بقوة السلطنة وقوة الحشم فكانوا
عبيدا له ايضا وهذا لان ملكهم اذا كان هو الذي يفعل بهم هذا وهذا عندهم
جائز في حكمهم ان من قهر انسانا فاستعبده كان عبدا له اجزنا عليهم من ذلك
ما اجاز واعلى انفسهم لانهم شرطوا في اصل الموادعة ان احكامنا لا تجري
عليهم وبهذا الشرط كان الجارى عليهم احكام الشرك فيجربى عليهم من ذلك
ما اجاز واعلى انفسهم وبهذا الطريق قال ايضا (وان علمنا ان المائة رأس من
احرارهم قهروهم في بلادهم واستعبدوهم ثم جاؤنا بهم مقهورين فلا بأس
باخذهم لما قهرنا ولو كانوا ادخلوا جميعا دارنا بغير امان الا تلك الموادعة كانوا
آمنين بها في دارهم) فكذلك بعد خروجهم الى دار الاسلام (فان قهر واحد منهم مائة
رأس بعد ما خرجوا اليها لم يسعنا ان نأخذ ذلك منهم ولكننا نأخذهم من قهرهم)
لان حكم الاسلام ظاهر في دارنا ومن حكم الاسلام ان لا يسترق من
المستأمنين احد وهذا لان هذا القهر ظلم من القاهرين للمقهورين وعليه نأدفع
الظلم عن المستأمنين على الوجه الذي ندفع به عن المسلمين واهل الذمة
(الآرى) انهم بعد هذا القهر والا مستعباد في دارنا واسلموا امرنا هم بخفية
سبيل المقهورين ولو فعلوا ذلك في دارهم ثم اسلموا كانوا عبيدا لهم ومنعة
المسلمين في دار الحرب في هذا الحكم بمنزلة دار الاسلام لان معنى وجوب
دفع الظلم موجود في الفصاين *

واستدل عليه بحديث طاوس قال في كتاب معاذ بن جبل رضى الله عنه من
استخمر قوما اولهم احرار او جبر ان مستضعفون فان كان قصرهم (١) في بيته

حتى يدخل الاسلام بيته فهم له عبيد ومن كان مهنلا يطل الخراج فهو عتيق*
ومعنى قوله استعبرنا استعبد فبهذا تبين انه اذا تم قهره اياهم قبل ظهور حكم
الاسلام في دارهم فهم عبيده وان كان بعده فهم احرار فان كان الموادعون
خرجوا اليها ومعهما مائة رأس لا يدري امة هورون هم ام غير مهورين وقالوا
هؤلاء عبيدنا جئناكم بهم لتأخذوهم في الفداء وقال القوم كذبوا نحن احرار
مثاهم فالقول قول المائة الرأس لان هذا الخلاف بينهم في دار الاسلام وحكم
المسلمين ومن حكم المسلمين ان من لا ندري كيف كانت حاله فالقول قوله في
دعوى الحرية لنفسه حتى تقوم عليه حجة الرق (فان شهد شاهدان انهم عبيد
لهم قبلت الشهادة سواء كان الشهود من المسلمين او من اهل الذمة او اهل
الحرب) لانها تقوم عليهم بالرق وهم اهل الحرب وشهادة اهل الحرب على
اهل الحرب حجة اذا كانوا عدولا في دينهم*

(وان قال الذين جاءوا بهم كانوا احرارا ولكننا قهرناهم باذنت ملكنا
في دارنا حتى صاروا عبيدنا وقال القوم ما قهرناهم ولا عرضوا لنا الا عندكم
فالقول ايضا قولهم) لان قهرهم اياهم حادث في حال مجدونه على اقرب الاوقات
ولا نهم يدعون عليهم سبب الرق وهم ينكرون ذلك و دعوى السبب
كدعوى الحكم الثابت بالسبب لان الاسباب تراد لا احكامها الا لعيانها فلا
يقضى برقمهم حتى تقوم الحجة للمدعى كما في الفصل الاول (وهذا كله بخلاف
ما اذا ادعى بعضهم على بعض دينا او عقدا جرى بينهم في دار الحرب واقام البينة
على ذلك فالانحكم بينهم في شيء من ذلك ما لم يسلموا او يصيروا ذمة) لان
هناك المنازعة بينهم في معاملة جرت حيث لم يكن حكمنا جاريا عليهم فلا يسمع
القاضي الخصومة في ذلك ما لم يلتزموا بالحكام الاسلام بان يسلم الخصمان

دعوى السبب كدعوى الحكم الثابت بالسبب

او يصير اذمة فان اسلم احدهما او صار ذمة لم تسمع فيه الخصومة ايضا لما على
الذي لم يسلم فلانه غير ملتزم بحكم الاسلام واما على الذي اسلم فلو جوب التسوية
بين الخصمين وقضية التسوية ان لا يقضى عليه لخصمه في حال لا يقضى له على
خصمه فاما في مسألة الرق المنازعة في سبب باشر ووه في دار الاسلام وهو قهر
الذين جاؤا بهم وفي مثله القاضي يسمع الخصومة بينهم ﴿الآرى﴾ ان بعضهم
لو اقر عند البعض انه كان عبدا له في دار الشرك ثم ابى ان يتقاده اجبرناه على
الانقياد له كما يتقاد العبد لمولاه لانه زعم انه عبدا له في دار الاسلام وبمثله
لو اقر احدهم لصاحبه بدين كان عليه في دار الحرب ثم ابى ان يقضيه لم يقض
القاضي في ذلك بشئ حتى يسلم الخصمان او يصير اذمة * فهذا يوضح الفرق
(ولو قبلنا قول الذين يدعون الرق على المائة رأس في دارنا ادى الى تضاد الاحكام
فان المائة رأس لو ادعوا على اولئك القوم بل اشهر عبيد لنا فليس الرجوع الى
قول احد الفريقين باولى من الرجوع الى قول الفريق الآخر فلو قال القوم هذه
المائة رأس عبيد لنا وقالت المائة رأس بل نحن احرار ولكن ارضى ان تاخذونا
في الفداء لم يسمعنا ان ناخذهم) لانهم صاروا في دارنا آمنين والحر الآمن في دارنا
لا يجوز استرقاقه بحال رضي بذلك او لم يرض *

﴿الآرى﴾ ان الذين جاؤا بهم لو قالوا هم احرار مثلنا ولكن خذوهم فهم
راضون بذلك لم يسمعنا اخذهم لهذا المعنى فكذلك في الاول) لانهم في حكم
المسلمين احرار في الوجهين فلا يصيرون مملوك بمجرد دعوى الرق عليهم من
غير حجة *

(فان قالوا حين رأوا المسلمين لا ياخذونهم نحن عبيدهم كما قالوا وقد كتبنا في
ادعائنا الحرية لسمع للمسلمين ان ياخذوهم) لانهم اقروا بدم ما انكروا دعوى

الذين ادعوا عليهم الرق والاقرار بعد الانكار صحيح عزلة بجهول الحال - اذا ادعى انسان انه عبده فكذبه ثم صدقه كان عبدا له (وان قال الذين جاؤا بهم اول مرة هم احرار فخذوهم فهم راضون بذلك فلما راوا ان المسلمين لا ياخذونهم قالوهم عبيد لنا وصدقهم المائة الرأس فليس يسمع للمسلمين ان ياخذوهم) لان حريتهم قدنا كدت في دارنا بتصادقهم علينا ولا ولا منهم على احد الوجوه ان كانوا عبيدا لهم فقد كانوا اعتقوا بقولهم الاول انهم احرار وان كانوا احرار فابعد (وان قالوا بصدقهم هم احرار كذبناهم عبيد للملك بنهم ممنا لندفعهم اليكم وصدقهم بذلك المائة الرأس وسع للمسلمين ان ياخذوهم بحقههم) لانهم اقرروا بالرق على انفسهم لغير من اقر بحريتهم وحرية مجهول الحال باقرار المقر انما شئت في حقه خاصة لان حجة الاقرار لا تمدد المقر فثبت الرق عليهم باقرارهم به لملك فلهذا جاز اخذهم في الفداء *

(فان صالحوهم في الموادة على مائة رأس ولم يسموا ذكورا ولا اناثا ووجب القبول منهم ان جاؤا بذكور او اناث او مختلطين لا طلاق التسمية عند الايجاب فان تقييد المطلق لا يجوز الا بدليل) ولانه ليس في تسمية الرأس ما ينبي عن وصف يتوجه المطالبة عليهم بالا داع بذلك الوصف وهو نظير الرقبة في الكفارات فان التكفير يحصل بتحرير رقبة ذكر اكان او انثى لهذا المعنى *

(وان جاؤا ابصار فان كانوا اصنافا قد استغنوا عن الالهات فاحتاجوا الى الاب كان مقبولا منهم وان جاؤا بمرضع او فطم لم يقبل منهم وهذا لانه ليس في الاسم ما ينبي عن صفة البلوغ فيستوى فيه البالغ وغير البالغ الا ان المقصود باشتراط الرأس عليهم من يكون صالحا للاستخدام فاذا كان بحيث

الاقرار بعد الانكار صحيح

تقييد المطلق لا يجوز الا بدليل

لا يأكل وحده ولا يلبس وحده ولا يتوضأ وحده فإما هو المقصود لا يحصل ولا يتهمهم) لأنهم يحتاجون إلى من يخدمهم ولا يقومون في الحال بخدمة غيرهم (وأما إذا استغنوا عن الأمهات فالمقصود هو الاستخدام يحصل بهم وكذلك من حيث المالية فإن انتقص المالية بسبب الصغر إنما تكون قبل استغناء الصغير عن الأم فإما بعد الاستغناء عن ذلك فالمالية لا تنقص بالصغر عادة فإذا جاءوا بهذا النوع من أوساط رقيقهم وجب القبول منهم ولا يمنع من القبول لما كان لهم في دار الحرب) لأن التفريق بين الصغار والأمهات هاهنا ليس من جهة المسلمين وإنما فعل ذلك المشركون *

(وهو نظير مستامن في دارنا له جارية ولها ابن صغير فباع الأم دون الابن أو الابن دون الأم من المسلمين جاز الشراء منهم) لأن الحربى هو الذى يفرق بينهما دون المسلم ولو لم يشتر أحدهما منه رجع بهما إلى دار الحرب فكان في ذلك عون للمشركين أما بهما أو بنسألهما ومراعاة هذا الجانب أولى من مراعاة جانب التفريق بين الأم والولد الصغير فكذلك ما سبق * قال (وإذا شرطوا فى المودة أن يعطوهم مائة رأس من رقيق المسلمين الذين عندهم فجاءوا برقيقهم أو بقيمة مائة رأس من رقيق المسلمين فلا مسلمين أن لا يقبلوا ذلك منهم ولا يكون هذا الإبقاء نقضاً منهم للعهد) لأن المنفعة المشروطة للمسلمين لا تتم بما جاءوا به فأنهم شرطوا ذلك لتخليص رقيق المسلمين من ذلهم وبما جاءوا به من القيمة أو رقيقهم لا يحصل هذا المقصود *

(وان كانوا رهناً عند المسلمين رهناً بذلك فهم في سعة من أن لا يدفعوا اليهم رهنتهم حتى يأتوا بما شرطوا بمنزلة ما لو شرطوا الجياد ثم جاءوا بالزئوف ففى هذا اللفظ إشارة إلى أن حكم الجنس ثبت في الرهن بالرءوس) وهذا

لأن الرءوس يثبت في الموائد باعتبار المسألة دينا والرهن بمثله صحيح *
وان كانوا بالغين فقد يمينان مثله جائز فيما بين المسلمين وأهل الحرب في الأحرار
فقى المالكي أولى (فإن علم المسلمون أنه ليس عندهم مائة رأس من رقيق المسلمين
فحينئذ يملكون منهم قيمة مائة رأس من رقيق المسلمين أو سباط منهم) لأن العجز
عن تسليم المسمى قد تحقق مع بقاء السبب الموجب للتسليم فيجب تسليم
القيمة قال * (ولو كانوا اشتروا في الصلح مائة قوس أو مائة درع حديد
ومائة سيف فهذا واشترطوا مائة رأس سواء في أنه يقبل منهم ما جاءه وبه من
غير المسمى أو قيمته * وكذلك ان شرطوا ذلك من كراع المسلمين وسلاحهم
بخلاف ما سبق فإن هناك اذا شرطوا ذلك من رقيق المسلمين لم يقبل القيمة) *
لأن رقيق المسلمين من أهل دار الإسلام وفي اشتراطهم منفعة تخليصهم من
أهل الحرب وهذا المقصود لا يحصل بالقيمة فاما الكراع والسلاح فليس
من ذلك في شيء سواء شرطوه مطلقا أو مما كان له مسلمين *
(الآثر) ان الحربى لو دخل الينا بأمان ومعه كراع وسلاح وقد كان للمسلمين
فأحرزوه لم يكن ممنوعا من رده الى دار الحرب * ولو كان معه عبيد ماسور من
مسلم أو معاهد قد أحرزوه لم يكن له ان يردده واجبر على بيعه * فيه يتضح الفرق بين
الفصايين (ولو كانوا شرطوا في الموائد مائة ثوب في كل سنة أو مائة دابة كانت
الموائد فاسدة) لأن الثياب اجناس مختلفة والدواب كذلك فالاسم حقيقة
يتناول كل ما يدب على الارض وحكمها يتناول الخيل والبغال والحمير ومع جهالة
الجنس لا يصح التسمية في شيء من العقود بخلاف تسمية الرأس فالجنس
هناك معلوم فاعلمت الجهالة في الصفة وهي لا تمنع صحة التسمية فيما بين امره
على التوسع كالنكاح واخواتهم فينبغي للمسلمين ان يبنوا اليهم حتى يوادعوه

مع جهالة الجنس لا يصح التسمية في شيء من العقود

على امرين وان لم يفعلوا ذلك حتى مضت السنة ووجب الفداء كان ذلك الى
المشركين يعطوهم من اى صنف شاء واوسطا من ذلك النوع لان المال عليهم
فيكون القول في بيان الجنس الواجب قولهم كمن اقر لانسان بشوب كان
بيان الجنس فيه الى المقر *

ولو اوصى لانسان بشوب كان بيان الجنس فيه الى الوارث القائم مقام
المورث وهذا لان بعد مضي المدة يتعين منفعة المسلمين في الرجوع الى
بيانهم في الجنس اذ لو لم يرجع الى ذلك واعتبرنا الجها لقم يسلم للمسلمين شيئا
وبه فارق النكاح فان هناك وان دخل بها الزوج لا يرجع بشيء في بيان
جنس الشوب اليه لان هناك قد وجب ما هو البذل الا صل المملوك بالنكاح
وهو مهر المثل فاندفع الضرر عنها به فلا حاجة الى الرجوع الى بيان الزوج *
(ولو كانت المودعة على مائة رأس فاقروم من اهل الحرب من احرارهم
انهم عبيد الملك فبعث بهم الملك الى المسلمين لحقهم وقد علم المسلمون انهم احرار
الاصل فان كانوا اقر وابتدأ في دار الاسلام لم يلتفت الى اقرارهم لانهم
حصلوا آمنين في دارنا وقد تكدت حريتهم المملومة بذلك فلا يبطل ذلك
باقرارهم بالرق (بخلاف ما اذا لم يعرف حالهم فان هناك بدخولهم الى
دار الاسلام لا يتأكد حريتهم لانها لم تكن معلومة (الا ترى) ان مجهول
الحال في دار الاسلام اذا اقر بالرق على نفسه كان ذلك مقبولا منه بخلاف
ما اذا كان معلوم الحرية في الاصل فاقرو على نفسه بالرق (وان كانوا اقروا
بهذا في دار الحرب طوعا فهذا والا ول سسواء الا ان يكون في حكم
المشركين ان من اقر منهم بالرق لانسان فهو عبده فاذا كان كذلك كانوا
عبيدا يقبلهم في الفداء) لان حريتهم في دار الحرب ليست بحرية قوية (الا ترى)

(الآثرى) أنها تستقض بالاسترقاق اذا لم يكن بيننا وبينهم موادة وبعدها موادة
 بيننا وبينهم لا موادة فيما بينهم للبعض مع البعض فالمقر له يتم استرقاقه
 للمقرين بالرق اذا كان ذلك من حكمهم فصاروا عبيدا له ولا يتم استرقاقه
 لهم اذا لم يكن ذلك من حكمهم كما لا يتم ذلك في دار الاسلام لانه ليس من حكم
 الاسلام استرقاق الحر (الآثرى) انهم لو اسلموا بعد هذا الاقرار فان كان
 من حكمهم الاسترقاق بسبب الاقرار كانوا عبيدا للمقر له واذا لم يكن ذلك
 من حكمهم كانوا احرار على ما علم من اصحابهم ووضح هذا بقوم من حكم ملكهم
 ان السارق يحمل عبدا للمسروق منه فحكم بذلك بينهم ثم اسلموا فانه يكون
 السارق عبدا على ما جرى الحكم به سواء كانوا موادعين لنا حين حكم بذلك
 او لم يكونوا (لان حكم الاسلام كان لا يجري في ديارهم بالموادة كما شرطوا
 ذلك والاقرار في حق المقر يازم كقضاء القاضي واذا كان هذا الحكم ثبت
 بقضاء قاضيهم فكذلك يثبت باقرار المقر على نفسه بالرق (وعلى هذا لو كانت
 الموادة بيننا وبين اهل الدارين من المشركين كل دار لها ملك على حدة ثم اغار
 بعضهم على بعض فجاءنا كل فريق بمائة رأس ممن اسروهم من الفريق الآخر فانا
 نأخذ ذلك منهم لانه لا موادة فيما بين الدارين وانما الموادة بيننا وبينهم وهم
 فيما بينهم على ما كانوا عليه قبل الموادة بملك بعضهم بعضا بالاسر حتى لو اسلموا
 او صاروا ذمة كان ذلك سالما لهم ولو ارادوا بيعهم في دار الاسلام جاز الشراء
 منهم فكذلك يجوز اخذهم في الفداء (وكذلك ان كانوا اهل دار واحدة وفي
 حكمهم ان من قهر صاحبه كان عبدا له على ما هو المعروف بين الديلم فانهم
 اهل دار واحدة ثم يغير بعضهم على بعض) وهذا لانه لا موادة فيما بينهم
 للبعض مع البعض فالقاهر يملك المقهور اذا تم قهره باعتباره حكم ملكهم ويصير

الاقرار في حق المقر يازم كقضاء القاضي

المقهوز عبد الله * وعلى هذا لو غصب بعضهم مالا ثم أسلموا واختصموا في ذلك فإن القاضي ينظر في حكمهم قبل أن يسلموا فإن علم أن من حكمهم أن الغاصب يملك المنصوب بالغصب لم يصر الغاصب برد شيئا وإن علم أن ذلك ليس من حكمهم ولكنهم لم يصره بالرد لأنهم لم يعلموا به ولأن المالك لم يخاصمه فإن القاضي لم يصره بالرد لأن المباح يملك بالأحرار وأحرار الغاصب باعتبار يده يتم إذا كان من حكم ملكهم أن الغصب من أسباب الملك ولا يتم أحرارها إذا لم يكن ذلك من حكم ملكهم لتمكن المنصوب منه من أن يخاصمه إلى ملكهم ليسترده منه والأسلام بعد تمام الأحرار يقرر للملك وقبل ثبوت الملك لو جود شبهة لا يوجب المالك (الآرى) أنهم لو أخذوا مالا من المسلمين ثم أسلموا قبل الأحرار بدارهم أمروا برده بخلاف ما لو أسلموا بعد الأحرار بدارهم ولو كان استهلكه قبل أن يسلموا ثم أسلموا لم يكن عليه في ذلك ضمان في الوجهين لأن وجوب الضمان باعتبار العصمة والتقوم في المحل وذلك لم يكن موجودا فاما وجوب رد العين لا يستدعي العصمة والتقوم في المحل (الآرى) أن مسلما لو غصب من مسلم خرا أمر بردها عليه إذا كانت قائمة بعينها ولو كان استهلكها لم يضمن له شيئا من مثل أوقية (فإن كان القوم لا موادة بينهم وبين المسلمين فخرج الغاصب بالمنصوب إلى دارنا وهو مسلم أو ذي ثم جاء صاحبه مسلما أو ذميا أو مستأمنًا فخاصمه في ذلك لم يكن له عليه سبيل في الوجهين) لأنه وإن لم يكن من حكم ملكهم أن الغصب سبب الملك فن حكم المسلمين أن أحرار مال أهل الحرب الذين لا موادة لهم بدار الإسلام سبب تام للملك *

(وإن كان القوم في موادة من المسلمين والمسئلة بحالها فإن كانا خراجا لينا

بتلك المواقعة او خرج احدهما بتلك المواقعة وخرج الآخر مسلما او ذميا
لم يحكم القاضي بينهما بشيء^(١) لانهم لم يلتزموا حكم الاسلام وهذه معاملة كانت
جرت بينهم في دار الحرب فهو بمنزلة المعاملة التي جرت بينهم في دار الحرب
(وان خرجا مسالمين فحينئذ يامر الناصب بالرد) لانه لم يكن من حكم ملكهم ان
النصب من اسباب الملك فلم يتم احرازه عند الاخذ (وكذلك لا يتم احرازه
حين اخرجهم الى دارنا) لانه اخرج مال من هو من اهل مواد عينا وذلك
غير موجب للملك فلهذا امره بالرد * قال * بلغنا ان اناسا من المسلمين استعاروا
عوارى من المشركين فلما افتتح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مكة
هو ان لا يردوا عليهم تلك العوارى فخطب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
الناس وقال المارية موداة والمنبعة مردودة والزعيم غارم * فصار هذا اصلا
فيما ذكرنا انه اذ لم يتم احرازه قبل ان يصير ذلك الموضع دار الاسلام فانه يومر
برده بعد ما صار ذلك الموضع دار الاسلام (ولو ان المنصوب منه خاصم
الناصر الى ملكهم فزعم الناصب ان العين له وانه لم يغصبه اياه فاقروه ملكهم في
يده وكلف المدعى اقامة البينة فلم يأت ببينة حتى اسلم اهل الدار او صاروا
ذمة يسلم للناصر ما كان غصبه من ذلك) لان احرازه قد تم بتقرير ملكهم ليد
في ذلك العين فانه لا ينبغي للمنصوب منه سبيل الى العين ما لم يتم البينة ولا
ندرى يقدر على ذلك او لا يقدر وبعد اقامة البينة يعدل شهوده او لا يعدلون
(فان قال المنصوب منه بعد ما سلموا انا اقيم البينة على حقي من المسلمين
لا تقبل ذلك منه) لانه لما تم احراز الناصب قبل الاسلام فلكه تقرر بالاسلام
(وهذا الفقه وهو ان منع ملكهم المنصوب منه من اخذ متاعه من يد الناصب
بمنزلة اخذه منه قهر او دفعه الى الناصب ولو فعل ذلك لم يشكل انه يتم احراز

الغاصب له) لانه اذا كان يتم احرازه باعتبار حكم ملكهم فلان يتم بقوته حين اخذه فدفعه اليه او منعه منه كان اولى *

(وكذلك لو كان الغاصب اخذنا صغير الانسان منهم لا يبر عن نفسه فقال هو عبدي وقال الاب هو ابني فهذا وفصل غصب المال سواء في جميع ما ذكرناه وكذلك لو كان ذواليد يزعم انه عبده وادعى رجل انه ابنه ورأى ملكهم ان يصدق مدعى البنوة فاخذوه ودفعه اليه حتى يأتي الاخر بالبينة انه عبده ثم اسلموا او صاروا ذمة فاقام المولى البينة انه عبده فان قاضى المسلمين بحمله حر البنا للذى ادعاه) لان حكم ملكهم قد اخرجهم من يده وابطل ملكه فيه وجعله حر البنا لاخر فلا يتمكن من ان يثبت بالبينة ملكا قد ابطله حكمهم حين كانوا احرازنا او مواعين لا يجري عليهم احكامنا *

(وعلى هذا حكم الميراث فانه لو مات منهم رجل ومن حكم ملكهم توريث البنين دون البنات او البنات دون البنين فحكم بذلك ثم اسلموا بجميع ما صنع ملكهم في ذلك ماض) لانهم كانوا ما ائتمن لحكمه راضين به حين حكم بينهم بذلك وكان هو سلطانا غالبا عليهم فتم ما صنعوا بينهم فلا يشتغل بابطال شئ منه بعد الاسلام *

(وكذلك لو اخذوه البنون بغير حكم من ملكهم الا ان ذلك معلوم من حكمه فهذا وما لو اخذوه لحكمه سواء) لانهم لو خاصموا في ذلك عنده قرره في ايديهم فبمجرد الاخذة يتم احرازهم لذلك باعتبار حكمه وقوته *

(ولو كان الاخذة استهلك الماخوذ من حكم ملكهم انه لاحق له في ذلك فاقتصموا عنده وقضى بقيمته للمدعى فلم يدفعها اليه حتى اسلموا فلا شئ له عليه) لان القيمة دين في الذمة ولا يتم الاحراز فيه قبل القبض باعتبار الحكم

فكان وجود القضاء به وعدمه سواء ولو اساموا بعد الاستهلاك قبل
القضاء لم يقض القاضي على المستهلك بشيء لانعدام العصمة والتقوم في المستهلك
فكذلك هاهنا *

(وان كان المنصوب عبدا فاعتقه الفاضل حين سلامه له ملكهم وخلي سبيله
ثم اقام المدعي البينة على حقه فاخذه بقضاء ملكهم ثم اسلموا جميعا كان عبدا
للمدعي وكان عتق المدعي عليه باطلا) اما لان اعتساق الحر في عبده في
دار الحرب غيرنا فذا كان من حكم ملكهم ان لا يمنع المعتق من استرقاق
المعتق * اولاه صارسار مقهور الحكم ملكهم لكونه عبدا للمدعي ولو كان
حر الاصل فاخذه احدوا اقام البينة انه عبد له فقتضى به ملكهم له كان عبدا له
فكذلك اذا كان معتقا فقتضى الملك بانه عبد للمدعي وسامه اليه *

(ولو ان حريا من غير اهل الموادة اسر عبدا من عبيد المسلمين واحرزه
بدارهم ثم غصبه منه غاصب فقال هو عبيد واعتقه ثم اسلموا فاقام الذي
احرزه البينة على حقه ومن حكم ملكهم رده عليه فان عتق الذي اعتقه باطلا
لانه لم يملكه حين لم يتم الاحراز بخلاف ما اذا كان من حكم ملكهم ان يملكه
الفاصل بالغصب فان اعتاقه هناك فاذلتا ماحرازه ثم لا يرد قيقا بعد ذلك
(وان كان من حكم ملكهم رده فاخصما الى ملكهم فقال الغاصب هو عبيد
واقره الملك في يده حتى ياتي الاخر بالبينة فاعتقه الذي هو في يده فهو حر)
لان احرازه قد تم حين اقره ملكهم في يده ومنع الاخر من اخذه منه (فان
جاء الاخر بالبينة بعد ذلك فقتضى به ملكهم له ودفعه اليه ثم اسلموا او صاروا
ذمة فهو حر بالبينة) لانه بعد ما نفذ المعتق فيه حكم ملكهم بالرق على المسلم
باطل * ولان الحرية لما تأكدت بالاسلام لم يكن يحمل النقص فلا يستتبع بحكم

ملكهم بركة بعد ذلك بخلاف ما سبق *

(ولو كان الغاصب انما اعتق الماسور قبل ان يقره ملكهم في يده والمسئلة بحالها
ثم اسلموا فالما سور عبد) لان اعتاقه قبل ان يتم احرازه له كان باطلا *

* قال * (ولو دخل مسلم دار الحرب بامان فغصبه حربى مالا ثم اسلموا
او صاروا ذمة فان كان من حكم ملكهم ان الغصب سبب التملك سواء كان
بالغصب منه مستمنا او مسلما او حربيا فلا سييل للمسلم على متاعه) لان احراز
الغاصب قد تم باعتبار حكم ملكهم وسلطنته في دارهم فكان هذا والمال الذي
ياخذه من المسلم في دار الاسلام فيهرزه بدار الحرب في الحكم سواء *

(وان كان من حكم ملكهم رد ذلك المال على صاحبه فلم يحتصنا حتى اسلم اهل
الدار رد ذلك على المستامن) لان احراز الغاصب لم يتم فانه مقهور ممنوع مما صنع
لحكم ملكهم وفي الاول هو قاهر مقر على ما صنع بحكم ملكهم *

(وان لم يسلم كيف كان حكمهم في ذلك فالمال مردود على المسلم المستامن) لان
الملك له في الاصل معلوم وسبب التملك عليه وهو الاحراز التام غير معلوم
ولانا نعلم ان الغصب ليس بموجب التملك بنفسه فما لم يعلم خلاف ذلك من
قوم على وجه يكون ذلك معتبرا بينهم يجب بناء الحكم على المعلوم *

(فان اختصنا الى ملكهم فجعلنا الغاصب وقال هذا ملكى ما اخذته منه فاقره
ملكهم في يده حتى ياتي المسلم بحجة ثم اسلموا فذلك سالم للغاصب) لان
احرازه فيه قد تم بتقرير ملكهم ليده في ذلك المين *

(وان اقام المسلم البيعة فاخذه حاكمهم من الغاصب ودفعه اليه كان له ولا خمس
فيه) لانه اعاده الى ملكه بحكمه وقد كان السبب لخروجه عن ملكه مثل هذا
اذا شئ يفسخ بما هو مثله * ولان المسلم صار محرزا لذلك المال حين اخذه هو ثم

ان الغاصب ليس بموجب التملك بنفسه

الشيء يفسخ بما هو مثله

احرازه بقوة ملكهم فكان ملكه ولهذا لا يجب الخمس فيه لانه ما يملكه
بسبب فيه اعزاز الدين *

(وكذلك لو ادعى المسلم المستامن عبدا في يد بعضهم باطلا واقام بينة فاخذ
ملكهم من الحربي ودفعه اليه ثم اسلم فوله تمام احرازه بحكم ملكهم ولكن ينبغي
له ان يردده على صاحبه) لان هذا غير منه بمنزلة ما لو اخذ مال بعضهم سرا
فاخرجه وهناك يفتى بالرد لانه انما غير بامان نفسه فهذا مثله *

* قال * (وان كان اهل تلك الدار موادعين للمسلمين اخذوا كل المسلمين ذلك
المال وردده على صاحبه) لانه غير الامان بامان المسلمين وفي هذا التوضيح
يثبت ولاية الاجبار على الرد بخلاف الاول *

(وعلى هذا لو غصب متساعا من بعضهم غصبا ضمه الى الحاكم فجعله وقال
هو ملكي فاقره حاكمهم في يده حتى ياتي الحربي بالبينة ثم اسلموا فهو للمسلم
ويفتى برده من غير ان يجبر عليه اذ لم يكونوا موادعين وان كانوا موادعين
للمسلمين اخذوه منه فردوه على صاحبه) لان معنى الغدر منه هاهنا اظهر منه
في الفصل الاول فانه جابر بالنصب والاخر من يده

(ولو ان حربيا من الموادعين او غير الموادعين كاتب عبدا له ثم اسلموا كانت
الكتابة جائزة) لان الكتابة بمنزلة البيع والشراء من حيث انه تصرف يعتمد
المراعاة (فان قهره بعدما كتبه وابطل مكاتبته ثم اسلموا فان كان من حكم ملكهم
ان من فعل بهذا مكاتبته بطلت مكاتبته قضى قاضى المسلمين بذلك) لان ملك
اليد الثابت للمكاتب بمقدار الكتابة لا يكون فوق حقيقة الحرية التي ثبت بالاعتاق
وقدينا ان هناك اذا استعبد بعد الاعتاق نظر الى حكم ملكهم في ذلك فيفتى
الحكم على ذلك بعد ما اسلموا فكذلك في المكاتبه (وان كان حين ابطال مكاتبته

وليس من حكم ملكهم ابطال ذلك اخرجهم الى دار الاسلام قاهره فان كانوا
موادعين للمسلمين منه القضاة منه وان كانوا غير موادعين للمسلمين فهو
عبد له يصنع به ما يحب) لانه احراره اياه بدار الاسلام يتم اذ لم يكونوا موادعين
لنسا ولا يتم موجبا ملكه اذا كانوا موادعين لنسا *

(ولو كان عبده قد اسلم ثم اعتقه او كاتبه ثم استعبد به بعد ذلك لم تبطل كتابته
وعتقه باطسالة) لان الحرية وملك يد المكاتب قد تأكد باسلامه فلا يتم كمن
الحربي من ابطال ذلك ولا ملكهم لاسيما ان حكمه على المسلم باطل فيما لا يحتمل
الابطال وهو نقض الحرية * ولانه حكمه انما ينفذ فيما يحتمل النقل من ملك
الى ملك والمعتق والمكاتب المسلم غير محتمل لذلك *

(ولو كان دبر هذا العبد قبل ان يسلم العبد فتدبيره باطل) لان المدير بالتدبير
لا يخرج من يد مولاه بل هو في يده على حاله مقهور في حكم الاسلام بعد
التدبير كما كان قبله بخلاف الاعتاق والمكاتب فانها يستقطان يد المولى عن
المملوك بحكم الاسلام واذا لم يكن من حكم ملكهم تمكن المعتق من استعباد
المعتق فقد تم خروجه من يده فهذا اذا اسلم بعد الاعتاق او الكتابة كان على
حاله واذا اسلم بعد التدبير كان عبدا لمولاه يبيعه ويصنع به ما يحبه *

(ولو كان دبره بعد ما اسلم العبد كان مدبرا) لان حق الحرية قد تأكد باسلام
المملوك لما دبره ومن حكم الاسلام ان المدير لا يحتمل التملك فبإثبات اليد عليه
بعد ما صح التدبير واستحق به الولاية قلنا بانه لا يبطل تدبيره بخلاف ما سبق
(الا ان المولى اذا صار ذميا بعد ذلك فان المدير يستعصى في قيمته) لان ارجاه
من ملكه مستحق وذلك بالبيع متمذرا فيصار الى ارجاه من ملكه بالاستعساء *
(ولو كان الحربي اخرج عبده مع نفسه بامان الى دارنا ثم دبره جاز تدبيره) لانه

فعل ذلك حيث يجري عليه حكم المسلمين وقد ألزم هذا الحكم حين خرج إلينا
بأمان فلهذا لا يقدر على بيعه *

(ولو عاد به إلى دار الحرب بطل تدييره) لأن حكم ذلك الأمان قد بطل فصار
حاله وحال ما لو فعل ذلك في دار الحرب سواء (وهذا بخلاف الاستيلاء فإنه
إذا استولد أمته في دار الحرب أو في دارنا بعدما خرج بأمان فهي أم ولد على
كل حال) لأن الاستيلاء تبع للنسب والنسب يثبت في دار الحرب على الوجه
الذي ثبت في دار الإسلام (فكذلك ما يبتني عليه وهو الاستيلاء وكما لا ينبغي
للمسلم أن يشتري منه أمته بحال فكذلك لا ينبغي أن يشتري منه أم ولده بحال
بخلاف التديير على ما قررنا) والله أعلم *

﴿ باب ﴾

﴿ الرهن يأخذه المسلمون والمشركون منهم ﴾

﴿ قال ﴾ (وإذا طلب المشركون في المواعدة أن تعطيتهم رهنا من رجال المسلمين
على أن يعطوا من ربه لهم رهنا مثل ذلك فهذا مكروه لا ينبغي للمسلمين أن
يجيبوهم عليه بدون تحقق الضرورة) لأنهم غير مأمونين على رجال المسلمين
والظاهر أن مخالفتهم في الاعتقاد يحلهم على قتالهم ولا زاجر من حيث الاعتقاد
يزجرهم عن ذلك وإليه أشار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله ما خلا
يهودى بمسلم إلا حسدته نفسه بقتله * فان اصطاحوا على ذلك لا مرخافه
المسلمون لم يجدوا منه بدا ثم ابتدأ المشركون فاعطوا المسلمين رهنتهم فلامسوا
أن يمتنعوا من دفع رهنتهم إليهم وذلك أفضل لهم) لأن الضرورة قد اندفعت
بوصول رهن المشركين إلى يدا المسلمين وهم غير مأمونين على المسلمين * فان
قيل * فهذا غير من المسلمين أن يأخذوا الرهن ولا يعطوا الرهن كما شرطوا

الاستيلاء تبع للنسب ﴿ باب الرهن يأخذه المسلمون والمشركون منهم ﴾ ما خلا يهودى بمسلم إلا حسدته نفسه بقتله

قلنا لا كذلك ولكن كان جواز الشر طامعي الضرورة وقد ارتفعت (الآثر)
ان في اصل الموادة اذ زال المعنى الذي احوج المسلمين اليها بان يقووا على قتال
المشركين وقد وادعواهم مدة معلومة فانه يجوز النبد اليهم قبل مضي تلك المدة
ولا يكون ذلك قدرا او الاصل فيه قوله صلى الله عليه وآله وسلم من خالف
على عيّن ورأى غيرهما خير امنها فليأت الذي هو خير وليكفر بيمينه وتلك
الموادة لا تكون اقوى من اليمين*

(فان قالوا فرد واعلينا رهننا ان لم تعطونا رهنكم لم ردكم حتى نأمن مما كنا نخافه)
لان في ردكم تقويتهم علينا وتمكينهم من استيصال بعض المسلمين وذلك لا يجوز
(فاذا وقع الامن مما كنا نخاف فحينئذ ردناهم رهنهم) لانهم بمنزلة المستامين فينا
فنجبهم الى ان نأمن مما كنا نخافه منهم ثم نباعهم ما منهم (فان اسلم الرهن في ايدينا ثم
طالب المشركون ان ياخذوهم فلا سبيل لهم عليهم) لانهم صاروا كغيرهم من
المسلمين (والكفار غير مأمونين على المسلمين الا انهم ان كانوا عبيدا للمشركين
باعهم الامام ودفع عنهم الى مواليهم بمنزلة المستامين في دارنا اذا اسلم عبده وكذلك
ان اعطوا الرهن من الجانبين ثم قدر المسلمون على ان ياخذوا منهم الرهن فلا بأس
بان ياخذوه منهم) لان الضرورة قد ارتفعت وباعتبارها كان لهم حق المنع فيكون
لهم حق الاخذ ايضا لانه لا ينبغي للمسلمين ان يتركوا تخليص احدهم المسلمين
وهو مهور في يد المشركين اذا تمكنوا منه*

(فان امتنعوا منهم فلا بأس بقتالهم عليهم اذا طالب ذلك رهن المسلمين)
لانهم ظالمون في حبسهم ودفع الظلم واجب بحسب الامكان ولكن ان قدروا
على اخذهم بغير قتل فلا ينبغي ان يقتلوا احدا منهم للموادة التي بيننا وبينهم
(وان قال رهن المشركين نحن نكفون لكم ذمة للمسلمين ولا مرجع الى دار

من خالف على عيّن ورأى غيرهما خير امنها فليأت الذي هو خير وليكفر بيمينه

الحرب اجابهم الامام الى ذلك اذا كانوا احرارا لان الذمة خاف عن الاسلام
في التزام احكام الاسلام به في الدنيا وهو الحسد ما ينتهي به القتال فكما
انهم لو طابوا عرض الاسلام عليهم وجب اجابتهم الى ذلك فكذا
لو طابوا اعطاء الذمة الا ان يكونوا عبيدا للمشركين فان العبد تبع لمولاه
وقد صاروا مستأمنين فينا فبا اعتبار الامان صار ملك المولى فيهم محترما وبدون
ازالة الملك لا يمكن جعلهم ذمة للمسلمين فلماذا ردوا الى مواليتهم (فان اختلفوا
فقال الرهن نحن احرار وقال المشركون هم عبيد لنا فالقول قول الرهن)
لانهم في ايدي انفسهم فيكون القول قولهم في حريتهم ما لم تقم البيعة على رقبتهم
ولا تقبل فيه شهادة اهل الحرب عليهم لانهم صاروا ذمة لنا فلم يشهد عليهم
قوم من المسلمين او من اهل الذمة لم يردوا الى مواليتهم وان كانوا اسلموا فإمام
يشهد عليهم بالرق شهود مسلمون لم يعطهم الامام لهم *

(ولو كانوا شرطوا في اصل المواذعة انهم ان غدروا قتلوا رهن المسلمين فدماء
رهنهم لنا حسال ثم قتلوا هم رهنتا فان دماء رهنهم لا يحل لنا الماروي ان هذه
الحادثة وقعت في زمن معاوية رضي الله تعالى عنه فاجمع هو والمسلمون معه على
ان لا يقتلوا رهن المشركين لانهم مستأمنون فينا فلا يحل دماؤهم بجنابة
كانت من غيرهم والشرط الذي جرى يخالف لحكم الشرع فيكون باطلا
(ولكن الامام يجعلهم ذمة ان لم يسلموا فان اسلموا فهم احرار لا سبيل لهم عليهم
كما لو كانوا اسلموا قبل ان يقتلوا المشركون رهنتا فلوان رهنهم حين اسلموا
قال لهم المشركون ان لم تردوا علينا رهنتا لنا رهنكم اوجعلناهم عبيدا لانا فكره
الرهن ان يردوهم عليهم فانه لا يحل للامام ان يردوهم وان علم انهم يقتلون رهن
المسلمين) لان حرمة نفس هؤلاء كحرمة نفس اولئك *

(فان قتل اهل الحرب رهنتا لم يكن الامام شريكا في ذلك الظلم ولو سلم اليهم
رهنتهم بعد ما سلموا فقتلواهم كان شريكا في الظلم مع رضا المسلمين من قتل
المشركين اياهم وذلك لا رخصة فيه (الآ ترى) ان رهنتهم لو ماتوا في ايدينا
فقالوا ان لم تعطوا نابعدهم من المسلمين قتلنا رهنتكم لم يسمعنا ان نعطيههم ذلك)
فكذلك رهنتهم اذا سلموا *

(وان قال رهنتهم بعد ما سلموا ادفعونا اليهم ونخذوا رهنتكم فان كان اكبر
الرأي من الامام انهم يقتلواهم لم يجز ان يدفعهم اليهم ايضا) لان اذن المرء غير
معتبر في قتله في حكم الاباحة فكذلك في تريضه للقتل (وان كنا لا ندرى
ما يصنعون بهم فلا بأس بدفعهم اليهم) لانه ليس في دفعهم برضاهم ظلم منا
اياهم و الدفع ليس بسبب لملاكمهم والظاهر انهم لا يرضون بذلك الا اذا كانوا
آمنين على انفسهم * ولا نأقذو عدنا ولا ولاء المسلمين ان نخلصهم بردهم
عليهم فيتر جمع بذلك الوعد جانبهم من هذا الوجه *

(وان قال رهن المشركين نكون ذمة لكم فقال المشركون ان قبلتم ذلك
منهم قتلنا رهنتكم او جعلناهم عبيدا لنا فان الامام لا يقبل هذا من رهنتهم ولكن
يردهم على المشركين ويأخذ المسلمين بخلاف ما اذا سلموا الان الاسلام يتم بهم
فما الذمة لا تتم الا بالارضاء من المسلمين فاذا كان فيها اتلاف المسلمين حقيقة
او حكما فلا ينبغي للمسلمين ان يرضوا بها) لان استتقاذ المسلمين من ايدي
المشركين والوفاء لهم بالوعود خير لهم من ان يصير الرهن ذمة للمسلمين
والامام ناظر فيختار ما فيه الخير للمسلمين *

(وان كان يعلم انه اذا قبل ذلك منهم غلب المشركون سبيل الرهن الذي عندهم
فيقتلهم يعطيهم الذمة ويضع عليهم الخراج كالمسألوه) لانه ليس فيه اتلاف

اذن المرء غير معتبر في قتله في حكم الاباحة

المسلمين) وما لم يعلم ذلك لا ينبغي له ان يحملهم ذمة) لان البناء على الظاهر واجب ما لم يعلم خلافه والظاهر انهم لا يخافون سبيل المسلمين اذا صار رهنهم ذمة لنا *

(فان اعطاهم الذمة ثم طلب اخذ رهن المسلمين فابوا ذلك حتى يرد عليهم رهنهم فليس ينبغي له ان يخفر ذمته وينقض العهد الذي عاهد عليه الرهن فيردهم بغير رضاهم) لانهم لما صاروا ذمة لنا فقد ثبت انفسهم من الحرمة ما لنفوس المسلمين فكان هذا ومالوا اسما واسوا *

(فان طابت انفس الرهن بالر د عليهم فلا بأس بذلك الا ان يكون اكبر الراي من الامام انهم يقتلونهم فيقتلوا يدفعهم اليهم على قياس ما ذكرنا فيما ان اسماوا) لان هذا عنزلة مفاداة المسلمين باهل الذمة (وقد بينا ان ذلك يجوز برضاء اهل الذمة ولا يجوز بغير رضاهم) (الا ترى) انه لو مات رهنهم فقالوا لا نرد عليهم رهنكم حتى تعطونا من اهل الذمة فلانا وفلانا فان رضوا بذلك جازد فمهم اليهم وان لم يرضوا به لم يجوز دفعهم اليهم وكذلك ان كان فيمن طلبوا نساء من نساء اهل الذمة) لان حال نساءهم كحال رجالهم في الحرمة بسبب عقد الذمة وتأثير الرضاء من النساء كتأثيره من الرجال *

(ولو كان في الذين طلبوا صبيانا من اهل الذمة وطابت بذلك انفسهم وانفس والديهم فلا ينبغي للامام ان يدفعهم اليهم) لان هذا مظلمة يظلم بها الصبي وادبه في هذا الباب غير معتبر ورضاء ابويه فيما يضر بالصبي غير معتبر ايضا فوجوده كعدمه (ارأيت لو استعبده اهل الحرب اليس كان الامام مهيأ لهم على استعبادهم بغير حق وهذا الارخصة فيه) *

(ولو كان الرهن الذي اسماوا من رهن المشركين فيهم نساء وصبيان وطابت

انفس النساء والصبيان واباؤهم بردهم عليهم ليس للامام ان يردهم * اما الصبيان فلما ذكرنا في حق اهل الذمة * واما النساء فلان في ردهن تعريضهن على الحرام ولا اذن لمن في ذلك فلا وجه لرده امرأة مسلمة على المشركين يستحلون فرجها وهي لا تحل لهم بحال ولا يوجد مثل ذلك في حق اهل الذمة (الآرى) ان الذميمة اذا تزوجها مستامن في دارنا جاز النكاح وحلت له * ولو اراد ان يتزوج مسلمة لم يتمكن من ذلك ولا يحل له بحال * الا ان تكون المرأة عجوزة لا تشتهي ولا تخاف عليها ان ترجع عن دينها فحينئذ لا بأس ان تطابت نفسها بالرد رجوت ان لا يكون بردها لا خذرها من المسلمين بأس كافي حق الرجال ولكن بشرط ان يكون مهاذوم محرماً لها من المسلمين (لان المرأة ممنوعة من المسافرة الى دار الحرب بنهر محرم وان كانت عجوزة ومع المحرم لا بأس به اذا كانت عجوزة لحاجة لها فكذلك هذا *)

(فان لم يكن بالمسلمين قوة على المشركين وطلبوا امننا في المواقعة ان نعطيهم رهنا فقال الرهن لا يرضى بذلك لانهم غير مأمونين علينا فلا بأس بان يجبرهم الامام على ذلك على وجهه النظر للمسلمين) لان الخوف من جهتهم على جماعة من المسلمين ظاهر وعلى هؤلاء الرهن اذا دفعناهم اليهم ليس بظاهر بل الظاهر في الناس الوفاء بالمواقعة وقد بينا ان الامام اذا ابتلى ببلتين فانه يختار اهلها ويدفع اعظم الضررين باهلون الضررين *)

(فان كان اكبر الراي عنده انهم اذا اخذوا الرهن قتلوه فحينئذ لا يحل له ان يدفعهم اليهم) لانه اذا دفعهم كان شريكاً في دماهم معينا على هلاكهم واذا لم يدفعهم ويظفر المشركون بالمسلمين لم يكن الامام شريكاً فيما يصنعون بالمسلمين واكبر الراي في هذا كاليقين *)

يدفع اعظم الضررين باهلون الضررين

﴿ الا ترى ﴾ ان الامام لو احتاج الى ان يرسل اليهم رسولا في مهم للمسلمين فيه منفعة فابى المسلمون ان يدخل اليهم رسولا فان للامام ان يجبره على ذلك الا ان يكون اكبر الراى منه انه ان بعث اليهم رسولا قتلوه فحينئذ لا ينبغي له ان يبعث من المسلمين احدا ولا يكرهه على ذلك فكذاك الرهن (فان جرت المواذعة على ثلاث سنين ثم ظهر للمسلمين قوة فارادوا ان ينيذوا اليهم وقال المشركون استأدع المواذعة ولا رد عليكم رهنكم فانه ينبغي للمسلمين ان لا يبطأوا المواذعة لالا باء المشركين ذلك ولكن لما كان الرهن في يد المشركين لا لهم ان فعلوا ذلك كان هذا منهم احبار الرهن وامتناعهم الوفاء بالموعد لهم وذلك لا يحل فيفون لهم بما عطوهم حتى يستتقذوا الرهن منهم * (وكذلك ان كانت المواذعة مؤبدة فليس ينبغي لهم ان يبطأوا المواذعة وان قدروا على قتالهم حتى يستتقذوا الرهن او يموت الرهن اجمعون او يرضون بذلك فحينئذ لا بأس بقتالهم) لان المانع من التبدد مراعاة حق الرهن ولو جرد احدى هذه الخصال يزول هذا المانع * (ولو مضت مدة المواذعة فقال المشركون ان قاتلتمونا قتلنا رهنكم فلا بأس بقتالهم) لانه ليس في هذا اخفاء للمهد بينهم وبين اهل الرهن فقد انتهى ذلك بمضى المدة فلا يتعذر علينا قتالهم بسبب الخوف على الرهن كما لو اتروا باطلا قال المسلمون لم يكن بقتالهم بأس وكذلك ان كان في ايديهم اسرا من المسلمين فقالوا ان قاتلتمونا قتلنا الاسارى فانه لا بأس بقتالهم لهذا المعنى * وكذلك ان ارسل اليهم رسالا الحاجة برضاء الرسل او بغير رضاهم فحبسوه وقالوا للمسلمين ان قاتلتمونا قتلنا رسلكم فلا بأس بقتالهم وهذا لانه ليس في شئ من ذلك اخفاء من الامام لقوم من المسلمين اتما فيه مظلمة يظلم المشركون بها المسلمين والخوف من

ذلك لا يتعذر على المسلمين القتال معهم *

وقال * (ولو طلب بعض مدين الشر ك ان يكون ذمة لهم فكم ذلك ملك الموادعين وقال ان فعلتم ذلك قتلنا رهنكم او استعبدناهم وان لم تفعلوا ردنا عليكم رهنكم فان الامام والمسلمين ينظرون في ذلك فان كان الامتناع من اعطاء الذمة الى ان ياخذوا رهنهم خير للمسلمين امتنعوا من ذلك وان كان قبول الذمة من الذين طلبوا ذلك خيرا فعل ذلك الامام) لانه ناظر للمسلمين فيختار ما كانت المنفعة فيه اظهر وهذا لانه ليس في قبول الذمة من هؤلاء اخفسار في حق الرهن لان هذا لم يكن مما وقع عليه الرهن ولو كان وقوعه مملا ما عند ذلك بخلاف ما تقدم من النبد اليهم قبل مضي المدة (و لكن الافضل ان يختار ما فيه استنقاذ المسلمين من ايدي المشركين) (الآثرى) انه لو طلب اهل مدينة منهم ان يكونوا ذمة فقال ملك العدو وان ايتهم عليهم ذلك خليت سبيل اسرائكم وان قبلتم ذلك منهم قتلت اسراكم فانه يختار ما هو الانفع للمسلمين فان كان استنقاذ الاسراء خير الانفع فعل ذلك وهو اولى الوجهين وان كان قبول الذمة من اولئك خير الميسري فيه من قوة المسلمين عليهم بشوكة هؤلاء الذين طلبوا الذمة فان الامام يقبل الذمة منهم ولا يلتفت الى جانب الاسراء (الآثرى) انه لو حاصر اهل مدينة عظيمة واشرف على فتحها فقال له ملك العدو انصر فوا على ان تطيعك اسراكم الذين في ايدينا فان الامام ينظر في ذلك فيقبل الذي هو خير للمسلمين فكذلك ما سبق (فان غدر اهل المروادة قتلوا رهن المسلمين وفي رهنهم صبيان ليس معهم آبائهم ولا امهاتهم فانه لا يحكم باسلامهم حتى يبالغوا في صيغتهوا الاسلام) لانهم كانوا في ايدي المسلمين وفي دار الاسلام كفارا على دين آبائهم قبل ان

يقدر المشركون بالرهن فلا يتحولون عن ذلك حتى يصفوا الاسلام وهذا لانه
ليس في غدرهم الارهاق به قد صاروا فينا عنزة اهل الذمة واولا داهل
الذمة وان لم يكن منهم آباؤهم ولا امهاتهم بان كانوا ماتوا او تقضوا العهد
لا يحكم لهم بالاسلام لم يصفوا الاسلام قبل البلوغ او بعده خال هؤلاء كذلك
(فاذا كان في رهنهم مما يليك ثم غدروا فقتلوا رهننا فان الامام لا يرد عليهم
مما يليكهم بينهم ويقف الثمن في بيت المال حتى يرضى المشركون المسلمين
من رهنهم) لانهم احتبسوا عندنا ولكن لم يسقط حرمة تلك المالك فيهم لاجل
الامان فالسبيل بينهم ووقف بينهم كالمواسلموا (فان قال المشركون للمسلمين
انا قد اسأنا في قتل رهنكم فنجح نكرم لكم دياتهم فلا بأس بان يقبل الامام ذلك
منهم) لانه وقع الياس عن رد الرهن ورث القيمة عند تمرد المين كرد المين
وقيمة النفس الدية (فاذا فعل ذلك سلم الديات الى ورثة المقتولين وردد عليهم
ثمن العبيد وان كان العبيد لم يباعوا او قالوا اردوا علينا عبيدنا وردد عليهم ديات
رهنكم فان الامام لا يفضل هذا) لان عبيدهم قد احتبسوا عندنا فذا ان فعله يكون
في معنى مفاداة الاسارى منهم بالمال وذلك لا يجوز ولا لهم لم يردوا رهننا
باعيانهم فاذا كانوا ياخذون رجالهم باعيانهم ويزدون علينا الديات كان فيه
وهن شديد يدخل على المسلمين (ولا ينبغي لامام المسلمين ان يجبرهم الى مثل
هذا فاما بعد سيم العبيد لا يوجد مثل هذا الوهن في رد الامان عليهم) لانه يؤخذ
منهم بدل الرهن مال ويرد عليهم بدل رهنهم مثل ذلك (الا ترى) ان الامام لو
راى الخط للمسلمين في ان ياخذ منهم الديات ويرد عليهم عبيدهم فيئذ لا بأس بان
يفعل ذلك لمعنى النظر (فان كانوا قالوا للمسلمين ندفع اليكم الذين قتلوا رهنكم
لتمكروا فيهم بما شئتم ورددوا علينا رهننا فان الامام يراعى في ذلك معنى النظر

للمسلمين فان لم يرف في ذلك حفظ للمسلمين لم يقبل ذلك منهم اريت لو كان رهنتنا
خمسين رجلا فقتلهم انسان واحدا كنا نخذ منهم ذلك القاتل الواحد و رد عليهم
خمسين من احرارهم واي وهن يكون اشد من هذا وان رأى الحظ للمسلمين في
ان يقبل ذلك منهم قبله فاخذ القاتلين و رد عليهم رهنهم ثم هو بالخيار في القاتلين ان
شاء قتلهم بهم لا بطريق القصاص فان الحربى لا يستوجب القصاص يقتل
المسلم في دار الحرب ولكن لانهم اسارى متهورون في ايدينا لا امان لهم والامام
فيهم الخيار ان شاء قتلهم وان شاء جعلهم عبيدا فاذا اختار ذلك اعطى وارث كل
مقتول العبد الذى قتل مورثه) لانه اخذهم عوضا عن الرهن المقتولين ولذلك
رد عليهم رهنهم فاذا صاروا مملوكين كان حكمهم حكم الدييات * ولان الجناية
على النفس اذا وجد من يحتمل التملك ولم يكن موجبا للقصاص كان موجبا
استحقاق نفس الجاني بالمجنى عليه ملكا (الترى) ان العبد اذا قتل قتيلا
خطأ فانه يجب دفع نفسه الى ولي القتل الا ان يختار المولى الفداء فهذا
كذلك *

(وان قالو الامام ان شئت اعطيناك ديات اصحابك وان شئت اعطيناك
الذين قتلوا اصحابك فهذا انصاف منهم) لانه ليس في وسعهم فوق هذا
فما يرجع الى الوفاء بتلك المودعة *

(ثم ينبغي للامام ان يختار ما فيه الحظ للمسلمين فان اختار اخذ الدييات دفعها
الى الورثة وان اختار اخذ القاتلين كان الرأي اليه في قتالهم كما بينا ولا يمتنع عليه
قتلهم بمفء الورثة ان عفوا عنهم لما بينا انه لا يقتلهم على وجه القصاص بل لانهم
محاربون والعفو في قتل المحاربين غير موثر) لان العفو انما يقطع ما كان مستحقا
للمافي خاصة *

(وان كان الذي قتل رهن المسلمين رجلا من غير اهل تلك الدار فان كانوا دخلوا اليهم بامان فهذا الاول سواء) لان من عندهم بامان فهو في ايديهم وهو ممن يجري عليه حكم ملكهم مخالفهم كحال اهل دارهم (الآري) انه لو دخل من دارهم اليهم لم يحتج الى استئذان جديد بمنزلة من كان من اهل دارهم *
(وان كانوا دخلوا ادا رهن مغيرين بغير امان فقتلوا الرهن فان ظفروهم اهل دار الموادة ودفعوهم الى المسلمين ليس عليهم غير ذلك وياخذون رهنهم) لانه ليس في وسعهم فوق هذا فيما يرجع الى الوفاء بالموادة *
(وان كانوا امانوا وقتلوا في حربهم او اخذهم ملك الموادة عين قتلهم بما فعلوا بالرهن او هربوا فلي المسلمين ان يردوا عليهم رهنهم) لان القاتل ليس وامن اهل دار الموادة عين فلا يجوز ان ياخذوا اهل دار الموادة بجناية من غيرهم فكان هذا في حقهم بمنزلة ما لو مات رهن في دارهم فعليه ان يردوا عليهم رهنهم *
(ولو كان الذين اصابوهم من اهل دارهم قتلهم ملكهم حين قتلوا الرهن او ماتوا حين اخذهم قبل ان يقتلهم فللامام ان لا يرد رهنهم حتى يعطوهم ديات رهن المسلمين) لان الجناية كانت منهم والظاهر انهم ماتوا من ذلك الا بقوة ملكهم فيكون فعلم ذلك كقتل ملكهم بنفسه (ولو كان هو الذي قتل رهن المسلمين فانكر ذلك اهل مملكته فقتلوه او مات كان للمسلمين ان لا يردوا عليهم رهنهم حتى يردوا ديات رهننا فكذا ذلك ما سبق وان اخذوا الملك فقاتلوا المسلمين ندفعه اليكم بمن قتل من رهنكم وتردوا علينا رهننا فان الامام ينظر في ذلك فان رأى الخط في ان يابي ذلك حتى ياخذ ديات الرهن فمل ذلك * وان رأى الخط في ان ياخذ الملك فيقتله او يحمله عبد الورثة الرهن فمل ذلك * وان كان الملك حين قتل الرهن هو الذي قال لامام المسلمين اعطيك ديات اصحابك

لترد علي رهنى فليس ينبغي للامام ان يفعل ذلك لما فيه من الوهن على المسلمين ولا يلتفت الى رضاء ورثة الرهن ان رضوا بذلك لان مراعاة جانب دفع الوهن والذل على المسلمين اوجب وذلك ليس من حقهم في شئ حتى يعتبر فيه رضاهم الا ان يرى الامام الخط في ذلك للمسلمين فيقتضى لا بأس بان يفعله لتوفير المنفعة عليهم *

(فان غدر المشركون وقتلوا رهن المسلمين ثم قتل المسلمون رهنهم اعتمادا على ظاهر الشرط فقد اخطأوا في ذلك) لانهم كانوا مستأمنين فينادى ينبغي لمن قتلهم ان يعزى دياتهم كما هو الحكم في المسلم بقتل المستأمن *

(فان قيل) قد صاروا من اهل الذمة حين احتبسوا في دارنا فينبغي ان يحجب القصاص على من قتلهم لان المسلم يقتل بالدمى عندنا (قلنا) قبل ان يضع الامام الخراج عليهم لا يكونون من اهل الذمة حتى لو ارضى المشركون المسلمين ردوا عليهم رهنهم وان صاروا بمنزلة اهل الذمة فقد تمكن شبهة في هذا القتل وهو الاعتماد على ظاهر الشرط والمشرط في عتد صحيح وذلك يكفي لاسقاط القود (ثم الديات تكون موقوفة في بيت المال فان اعطى المشركون ديات رهن المسلمين قبل ذلك منهم الامام ودفعها الى ورثة المقتولين وسلم اليهم ديات رهنهم) لان حكم البديل من الجائين حكم البديل ولوردوا علينا رهننا ردنا عليهم رهنهم فكذلك اذا ردوا ديات رهننا ردنا عليهم مثل ذلك (ولا ينبغي للامام ان يابي ذلك عليهم) لانه قد صار مالا من الجائين بخلاف ما قبل قتل رهنهم فان الامام هناك رأيا في اخذ الديات لما فيه من صورة الوهن بان يقتلوا واخياري اشرافنا ثم ياخذون رهنهم ويعطونا الديات *

(فان قالوا) يعطيك الديات ونعطيك مكان كل مسلم قتلناه منك امير المسلمين في ايدينا

وتردون علينا رهنا فمضى الى الامام ان يقبل ذلك منهم) لانهم ردوا بدل نفوس
المقتولين وردوا مثل ما قتلوا من اسارى المسلمين وليس في وسمهم فوق
ذلك ثم يخلى سبيل الاسراء ويدفع الديات الى ورثة المقتولين (وان قالوا ليس
عندنا اسرا منكم ولكننا نعطيكم لكل قتيل من رهنكم دينين او ثلاث ديات
وتردون رهنا فان الامام يرى في ذلك رأيه سواء رضى به ورثة الرهن
اولم يرضوا) لان المال وان كثر لا يكون مثالا للمسلمين فربما يكون في هذا
معنى التوهين بشئ من امر المسلمين فله ان لا يقبله (فان رأى ذلك خيرا وقبله سلم
الديات كلها لورثة المقتولين) لانه بدل نفوسهم بمنزلة مال وقع الصلح عليه من
القصاص فانه سالم لورثة المقتولين قل ذلك او كثر (ولو قالوا لا نعطيكم الدية ولكن
نعطيكم مكان كل مسلم قتلناه اسيرا او اسيرين او ثلاثة فاني اولياء الرهن المقتولين
ان يقبلوا ذلك لم يلتفت الامام الى ابايهم ولكن ينظر الى معنى الخيرية للمسلمين فان
رأى النظر في قبول ذلك اخذ الاسارى فخلى سبيلهم ورد عليهم رهنهم وعوض
ورثة الرهن المقتولين دياتهم من بيت المال) لانه كان عليه ان يقضى الاسارى
من بيت المال فاذا توصل الى تخليص الاسارى المسلمين باعتبار دم المقتولين
كان عليه ان يدفع الى ورثتهم عوض ذلك وهو ديات المقتولين بمنزلة مال وفادى
الاسارى بمبيد منهم بعدما قسمهم بين المؤمنين بغير رضاهم فانه يرضى المالك
قيمتهم من بيت المال *

(وان طالبت انفس ورثة الرهن بهذا وسألوا الامام ان يقبل منهم اسراء
المسلمين مكان الرهن المقتولين والمسئلة بحالها ثم طلب ورثة الرهن ديات رهنهم
لم يعطهم شيئا) لانهم تطوعوا بحقوقهم على المسلمين فكانهم تبرأ واعفاداة الاسارى
بحالهم فلا يستوجبون الرجوع على احد بشئ *

(وان لم يستأصروهم الامام في ذلك حتى قبل من المشركين ما اعطوه ورد عليهم رهنهم فانه ينبغي له ان يرضى ورثة الرهن المقتولين دياتهم من بيت المال) لان حقهم انما يسقط اذا رضوا بذلك وتطوعوا بحقوقهم على المسلمين وهذا المعنى لا يتحقق اذا لم يعلموا به *

(وان لم يخط المشركون المسلمين شيئا بعد قتل رهنهم فانه لا ينبغي للامام ان يذهب رهنهم بالضرب والحبس كما لا يقتلهم لانهم مستامنون فينا ولكنه يخلى عنهم في موضع من دارنا لا يقدر ان يهربوا فيه على الرجوع الى بلادهم) لانهم احتبسوا في دارنا حين احتبسوا رهننا عندهم *

(فان اسلموا فهم احرار وان ابوا جعلهم الامام ذمة لمساينا ولكن ينبغي ان يؤجل اهل الحرب في امرهم سنة فان ارضونا والاجعناهم ذمة ووضعنا عليهم الخراج فاذا مضت السنة اخذنا منهم الخراج) لان ارضاء المشركين المسلمين ببعض الوجوه الذي ذكرنا موهوم وبعد ارضاءه يجب رد رهنهم عليهم فلهذا تاتي الامام في ذلك والحول حسن لا بلاء العذر كما في اجل العتق وغيره وهو نظير المستامن اذا اطال المقام في دارنا فلان الامام يقدم اليه ويقول ان اقامت سنة من يومك هذا جعلتك ذمة ثم ان خرج قبل مضي السنة تركه وان مضت السنة قبل ان يخرج اخذ منه الخراج ولم يمكنه من الرجوع بعد ذلك فكذلك حال الرهن *

(فان قالوا بعد مضي السنة نحن نرضيكم باعطاء الاسارى والديات فردوا علينا رهننا فان الامام لا يردهم بالديات بعد ما صاروا ذمة لنا وبعد اعطاء الاسارى ان كره الرهن ذلك لم يردهم وان طالبت نفوسهم بذلك رددهم على قياس ما ذكرنا في مفاداة الاسراء بادل الذمة) لان هؤلاء صاروا من

الحول حسن لا بلاء العذر كما في اجل العتق وغيره

اهل الذمة (وهو نظير مالو اسر الامام القوم من المشركين وقسمهم ثم ان
 مواليتهم اعتقهم فصاروا ذمة للمسلمين يؤدون الخراج ثم طلب المشركون ان
 يفادونا باسراء المسلمين بهم فان الامام لا يفعل ذلك بغير طيبة نفس المعتقين
 فان طابت نفوسهم بذلك فمالوه فكذلك ما سبق ولو قالوا نعطيكم الديات
 ونعطيك من قتل الرهن فليس ينبغي الامام ان يرد عليهم رهنهم بعد ما جعلهم
 ذمة) لان هذا بمنزلة مفاداة اهل الذمة بالمال واهل الحرب منهم وذلك
 لا رخصة فيه انما الذي يرخص فيه اعادة الذمي الى دار الحرب ليكون حربا
 للمسلمين اذا كان فيه تخليص المسلمين من اسر المشركين فقط
 (فلو اعطي المسلمون المشركين رهنا من المسلمين واعطاهم المشركون
 رهنا من جواهر او ثياب ثم غدروا فقتلوا الرهن فان الامام يحمل رهنهم
 موقوف في بيت المال لا يعطي ورثة الرهن المقتولين شيئا من ذلك) لان حقهم
 مقصور على بدل نفوس المقتولين وهذا ليس من بدل نفوسهم في شيء
 ولكنه مال اهل الحرب قد ثبت فيه حكم الامام في ديارنا فيجمله الامام
 موقوف في بيت المال (وان خاف الفساد على شيء منه باعاه ووقف عنه في
 بيت المال فان قالوا للمسلمين نعطيكم الديات وتردوا علينا رهنا فان الامام
 ينظر في ذلك فان كانت الديات مثل الرهن او اكثر فلا بأس بان ياخذ ذلك
 منهم) لان الكل مال وانما يعتبر فيه المائلة في صفة المالية ليندم به معنى الرهن
 ثم يدفع الديات الى ورثة الرهن (وان كانت الديات دون رهنهم في المالية
 منهم الا امام ذلك اشد المنع) لان معنى الرهن يتحقق هاهنا من وجهين احدهما
 من جهة قتالهم الرهن والاخر من جهة انهم ياخذون من المال اكثر
 مما يعطون *

(وان قالوا ان الرهن قتلوا بغير رضاهمنا فنحن نعطيكُم القتالين وديات المتولين
وتردوا علينا رهننا وقالوا اختر ان شئت القتالين ندفعهم اليك وان شئت الديات
فان علمنا انهم صدقوا فيما قالوا انهم قتلوا بغير رضاهمنا من جماعتهم فليس الامام ان
يأبى هذا عليهم) لانه ليس في وسعهم فوق ما عرضوه عليه ولكنه يختار افضلها
للمسلمين فياخذوه ويرد عليهم رهنهم *

(وان كان قتل الرهن برضاء من جماعتهم فالامام ان لا يقبل ذلك منهم باعتبار
ان رضاهم ابلغا عنه بذلك كما بشرتهم وفي قبول ذلك منهم معنى الوهن
ولو انهم قتلوا رهن المسلمين ثم اسلموا او صاروا ذمة فليس عليهم
غرم في ذلك) لانهم فمساوا اذ كان هم محاربون فمساوا كان هذا او ما لو
قتلوا المسلمين في القتال ثم اسلموا او صاروا ذمة سواء ثم يرد عليهم رهنهم لانه
مال كان مملوكا محترما لهم في ايدينا (فاذا اسلموا وجب رده عليهم عملا بقوله
عليه الصلوة والسلام من اسلم على مال فهو له * وحاطهم الاذن كحال الخوارج
اذا قتلهم اهل العدل واصحاب كل فريق مالا من الفريق الآخر ثم استهلك
الخوارج اموال اهل العدل فان اهل العدل لا ينبغي لهم ان يستهلكوا شيئا
من اموالهم ولكنهم يفتنون ذلك الى ان يتوب الخوارج فاذا تابوا يرد عليهم
اموالهم ولم يتركوا شيئا مما استهلكوا ولو لم يسلم اهل الدار بعد قتل الرهن
ولكن ظهر المسلمون على اهل تلك الدار وقتلوا امن فيها او سبواهم كان رهنهم
من الاموال فياخذ المسلمون الذين ظهروا على تلك الدار) لانه قد سقطت حرمة
نفوس الملائكة بوقوع الظهور عليهم وهذا عين مال لهم بمنزلة ما في ايديهم
فيكون فياخذونهم *

(وان استهلك رجل من المسلمين رهنهم فان الامام يضمنه مثله ابقاء

حكم الا مان في ذلك المال في بدال ما ثم حكم المثل المسخوذ في بدال ما
 ما هو حكم الاصل ولا يشبه هذا في هذا الوجه ما اصاب المسلمون من اموال
 الخوارج فان من استهلك ذلك من اهل العدل لم يضمن شيئاً فانه لا امان
 للخوارج في ذلك المال منا وجوب الضمان باعتبار الارال ما ثم وجوب
 رد العيين باعتبار بقائه على ملك صاحبه فلهذا اقلنا رد عليهم ما كان قائماً
 ولا يضمن المستهلك لهم شيئاً مما استهلكه بخلاف رهن اهل الحرب
 في ايدينا فان حكم الا مان ثابت في ذلك المال فيغرم المستهلك قيمته ويجب
 رده عليهم ان اساموا (واذا اخذوا الرهن من الجانبين في المودعة
 واشترطوا فيها ان من غدر منهم فدماره رهنهم حلال ثم قطع الشر كون ايدي
 رهننا وفقاً والعينهم ثم قالوا للمسلمين خذوا رهنكم فهم احياء واعطونا رهننا فان
 الامام ينظر في ذلك فان كان الخطي في اخذهم ولم يكن فيه توهين لشيء من
 امور المسلمين وابرأهم الرهن مما ضمنوا بهم وقالوا اخذونا منهم فمل الامام ذلك
 وان كان فيهم توهين لا امر المسلمين لم ياخذ ذلك منهم) لانه نصب ناظر او قد
 سلم اليهم قوماً اصحابه فله ان لا ياخذ منهم قوماً عبياناً مقطوعين ويعطيهم رهنهم
 اصحاباً

(وان قال الرهن الحق حقنا ونحن نرضى بذلك فخذونا منهم فاننا لا نؤمن بالبلاء
 على انفسنا لم يلتفت الامام الى مقالتهم) لان في هذا توهيناً للدين وخديعة من
 المشركين لاهل الاسلام والضرر في ذلك الى جميع المسلمين فلا يترك الامام
 مراعاة هذا الجانب بقول الرهن (واذا رأيت) لو كان الرهن بأخر الرمي مقطوع
 الايدي والارجل فقالوا اخذونا منهم اكان ينبغي للامام ان يعطيهم رهنهم
 اصحاباً مسلمين وياخذ المسلمين بأخر الرمي لما ضمنوا بهم هذا لا ينبغي ان يقول

به اخذ) لانه رضا بالدية في الدين ونمو ذبالة تعالى من ان تعطى الدية في ديننا
فان الدليل يعطى ماسئل ولو جاز هذا الجاز ان يقال اذا قتلوا رهنتهم قال ورثتهم
قد عفو ناعنهم فردوا عليهم رهنهم ان ردوهم عليهم لان ورثة المقتولين يقومون
مقامهم هذا ليس بشيئ ولا ينظر الى قول الرهن ولا الى قول ورثته وانما
ينظر الى توهين الدين وجراحة المشركين *

(فان لم يكن فيما سألوا توهين للدين اجابهم الامام الى ذلك وان كان
فيه توهين للدين وجراحة المشركين عليهم لم يقبل ذلك منهم (الا ترى) ان رهننا
لو كانوا امانة فقتلوا هم كلهم الارجل واحدنا فقال ذلك الرجل خذوني منهم
وردوا عليهم رهنهم فأنهم قاتلني ان لم تفسدوا ذلك لم يلتفت الامام الى قوله
لما في ذلك من معنى توهين الدين كما بينا) *

(فان كانوا حين فقاوا امين الرهن قالوا للمسلمين رد عليكم رهنكم ونعطيك الدية
فما صنعنا برهنكم فلا بأس بان يقبل الامام منهم هذا) لانه ليس فيه توهين للدين
فأنهم ردون الرهن ويردون عوض ما اتلفوا منهم وليس في وسعهم فوق ذلك *
(ولو قتلوا بعض رهننا وبقي البعض كان الامام ان لا يرده عليهم رهنهم حتى ردوا
علينا الاحياء ويخبرون في القتل بين الديات وبين دفع القاتلين اليه اعتبارا بالبعض
بالكل ولو انهم ضربوا رهننا وشجوه فبرأوا على وجهه لم يبق اثره فقالوا للامام
اخرجنا من ايديهم وادفع اليهم رهنهم فلا بأس للامام ان يفعل ذلك) لان
المظلوم قد رضى بترك المطالبة بحقه وليس في اخذهم ورد الرهن عليهم معنى
توهين الدين فلا بأس بان يجيبهم الامام الى ذلك *

(وكذلك ان مات الرهن في ايديهم من غير ذلك بعد ما برأوا ذمته
فقال ورثة الرهن قد تركناه لهم فردوا عليهم رهنهم) لان الورثة بعد موت

المورث يقومون مقامه فيأهو من حقه *

قال فاذا اعطوا الرهن من الجانبين في المودعة ولم يعطوا مع رهن المشركون نفقة لهم فنفقة لهم مادام وارهنهم من بيت مال المسلمين وهذا من اعجب المسائل فان نفقة المزهون تكون على الراهن دون المرتهن في الموضع الذي وجد فيه الرهن بصورة ومناه وحكمه فكيف يجب النفقة على المرتهن في موضع وجد فيه الرهن صورة فكيف يجب نفقة اهل الحرب في بيت مال المسلمين وهم اهل حرب في ايدينا بمنزلة المستأمنين ولكننا نقول ان اقامتهم فينا لمنفعة المسلمين وقد بينا انه لا يجوز الاجابة الى هذه المودعة الا اذا كان فيها منفعة للمسلمين فلمذا يجب نفقتهم في مال المسلمين بمنزلة المستأمنين يد المستعير لما كانت المنفعة له فيه كان نفقته عليه بخلاف الرهن الذي هو حقيقة فالمنفعة هناك للراهن من حيث ان دينه يصير مقضيا لأك الرهن فان قتلوا رهن المسلمين يلزم الامام رهنهم الى سنة وينفق عليهم من بيت المال ايضا لانه مالم يرض السنة فالحكم الذي كان ثابتا فيهم بامان باق فان مضت السنة ولم يرضوا جملهم ذمة ولم ينفق عليهم بعد ذلك من بيت المال شيئا لانه مالم يرض السنة جملهم كحال غيرهم من اهل الذمة *

ولولم يقتلوا رهننا وقد كانت المودعة موقنة فأنقضت المدة وطلب المسلمون من المشركون رد الرهن فابوا فان الامام يقول لرهنهم لا اردكم الى بلادكم حتى ردوا اصحابكم الي رهنى وقد اجبتكم في ذلك حولافا كتبوا لهم فان ردوا رهنى والاجملكم ذمة ويكتب اليهم بنفسه ايضا تحقيقا لبلاء الغدر فان لم يردوا الرهن حتى مضى الحول جملهم ذمة ثم ان عر ضوارد الرهن بعد ذلك لم يرد عليهم رهنهم الا برضاهم وقد بينا هذا والنفقة في هذا الا نذار

كأي ١٣٣ خنقا

نفقة المزهون تكون على الراهن دون المرتهن

انه لا يجوز للامام ان يترك المشرئ في دار نامسة مديدة ليصنع ما يصنع من غير ذل الخراج فكان التمسك بهم والتأجيل بحول لهذا المعنى *
 وان اعطى المسلمون المشرئين رهنا من الرجال الاحرار واخذوا منهم رهنا من جوهر او لؤلؤ او عبيد فاشتروا عليهم انهم ان غدروا فخذ المسلمون منهم من مال فهو للمسلمين ثم غدروا فان المال لا يكون للمسلمين ولكن يكون موقوفا في بيت المال لهم الى ان يسلموا ويرضوا في رهنا بما رضى به لان هذا شرط باطل قد ثبت بطلانه بالنص وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفتق (١) الرهن فان تفسير هذا اللفظ على ما نقل عن ائمة التابعين ان يقول الراهن للمرتهن ان جئت بك بمالك الى وقت كذا والا فالرهن لك بمالك فاذا ثبت ان هذا لا يجوز في الموضع الذي يكون عوضا عن مال فقي الموضع الذي يكون عوضا مما ليس بمال اصلا اخرى ان لا يجوز وهذا ما فيه من تعليق بسبب المالك بالخطر واسباب ملك الاعيان لا يحتمل التعليق بالخطر فاذا تبين بطلان هذا الشرط كان ذكره والسكوت عنه سواء والله الموفق *

باب الشر وط في الموادعة وغيرها

قال واذا تواعد المسلمون والمشرئون سنين معلومة فانه ينبغي لهم ان يكتبوا بذلك كتابا لان هذا معتد والكتاب في مثله مأمور به شرعا قال الله تعالى اذا تداينتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه واذا في درجات موجب الامر النذير كيف وقد قال في آخر الآية الا ان تكون تجارة حاضرة تدير وها بينكم فليس عليكم جناح ان لا تكتبوها فقي هذا الاشارة الى ان ما يكون معتدا يكون الجناح في ترك الكتاب فيه *

(١) في المغرب غلق الرهن من باب ليس اذا استحقته المرتهن وفي مجمع البحار

باب الشر وط في الموادعة وغيرها

لا يفتق الرهن بما فيه من غلق الرهن غلوقا اذا بقي في يد المرتهن لا يتدر رهنه

كتاب صلح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع اهل مكة يوم الحديبية

(ثم الاصل فيه حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فانه صالح
اهل مكة عام الحديبية على ان وضع الحرب بينه وبينهم عشرين واربعة
يكتب بذلك نسختين احدهما تكون عند رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم والاخرى عند اهل مكة وكان على رضى الله عنه هو الذى يكتب
فلما كتب بسم الله الرحمن الرحيم قال سهيل بن عمرو لا ندرى ما الرحمن
الرحيم اكتب باسمك اللهم ثم كتب هذا ما اصطلح عليه محمد رسول الله
قال سهيل بن عمرو ولوعرفناك رسول الله ما قاتلناك او نرغب عن اسمك
اكتب محمد بن عبد الله فامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليا رضى الله
تعالى عنه ان يحو ما كتب فابى على ذلك حتى محاه رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم بيده وقال انا محمد بن عبد الله ورسوله اكتب هذا ما اصطلح
عليه محمد بن عبد الله وسهيل بن عمرو على اهل مكة واملى عليه الكتاب
الى آخره وامره بان يكتب بذلك نسختين فصار هذا اصلا في هذا
الباب) ولان كل واحد من الفريقين يحتاج الى نسخة تكون في يده حتى
اذا نازعه الفريق الاخر في شرط رجع الى ما في يده واحتج به على الفريق
الاخر ثم المصود به التوثيق والاحتياط فينبغى ان يكتب على اسوط الوجوه
ويتحرز فيه من طعن كل طاعن اليه وقمت الاشارة في قوله تعالى ولا ياب
كتاب ان يكتب كما علمه الله ومعلوم ان ما علمه الله يكون صوابا مجما
عليه فينبغى ان يكتب على وجه لا يكون لاحد فيه طعن ثم بدأ الكتاب
فقال هذا ما تواضع عليه الخليفة فلان ومن معه من المؤمنين وفلان ومن
معه من اهل مملكته *

و ابو زيد البغدادى قال في شرطه الاختيار عندى ان يكتب هذا كتاب فيه

ذكر ما تواعد عليه ليكون صادقا حقيقة فان هذا اشارة الى البياض والبياض
لا يكون ما تواعد عليه بل يكون فيه ذكر ما تواعد عليه ولكن ما اختاره محمد
رحمه الله موافق لكتاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الباب
كما روينا وكذا في غير هذا الباب فانه حين امر بكتاب في شراء عبد
كان صفته هذا ما اشترى محمد رسول الله من العذبة بن خالد بن هوذة
واشارة الكتاب يدل على هذا قال الله تعالى هذا ما تواعدون ليوم
الحساب * والمراد الوعد بالبرار والوعيد للفجار ثم لم يقل هذا كتاب فيه
ذكر ما تواعدون ليوم الحساب *

* ثم قال * (تواعدوا كذا وكذا سنة او لها شهر كذا من سنة كذا وآخرها
شهر كذا من سنة كذا) وانما يبدأ بذكر التاريخ لان موجب العقد الذي
يجرى حرمة القتال في سنة معلومة فلا بد من ان يكون اول تلك السنة
وآخرها موجب معلوم وذلك ببيان التاريخ * وانما اختار لفظ المواعدة
لانه لا مسالة ولا مصالحة حقيقة بين المؤمنين والمشركين وانما يكون بينهم
المهادنة كما قال الله تعالى الا الذين طاهدتم من المشركين * والمواعدة هي
المهادنة ثم ذكر ما بالفرقين حاجة الى ذكره في الكتاب الى ان قال (وجعل كل
فريق منهم لصاحبه بالوفاء بجميع ما في هذا الكتاب عهد الله تعالى وميثاقه
وذمة الله وذمة رسوله وذمة المسيح عيسى ابن مريم) وهذا اللفظ يذكره
في كل كتاب في هذا الباب لانه انما يني عليه علي ما كان حال الخليفة في
وقته وانما كانوا يقاتلون الروم في ذلك الوقت واعظم الانساق في باب
التزام المهادنة هم هذا فلم يذكره * فان قيل * كيف يجوز كتابة هذا اللفظ
وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وان ارادوكم ان تطولهم ذمة الله

وذمة رسوله فلا تطوهم ولكن اعطوهم ذممكم وذمم آبائكم فانكم ان تحفروا
ذممكم وذمم آبائكم كان اهون قلنا ليس مراد محمد رحمه الله من اللفظ المذكور
اعطاء ذمة الله وذمة الرسول فذلك منتهى عنه كما ورد في الحديث ولكن
المراد بهذا اللفظ تأكيد المواعدة بالقسم بمبارات مختلفة *
والا ترى انه قال واشهد ما اخذ الله على النبيين والصدّيقين والصالحين من عهد
او ذمة او ميثاق فالمراد بمواعدة الاشارة اليه في قوله واذا اخذ الله ميثاق الذين
او تو الكتاب وفي قوله تعالى واذا اخذ الله ميثاق النبيين والمراد بالزام على
ابلاغ الوجوه فهذا مثله (الآ ترى) انه ذكر بعد هذا بيان وجوه القدر بجميع هذه
الامان عليه الله عليه به اداع كليل والذمة منه برثية فيها تبين ان مراده مما
سبق ذكر القسم *

ثم ختم الكتاب بذكر التاريخ وقد بين التاريخ في اول الكتاب وذلك كاف
الا انه اعاده في آخر الكتاب للتأكيد فليس المقصود الاحرمة القتال في مدة
مملوكة وابتدأوها من وقت تمام الكتاب والاشهاد فلما كتمى بما ذكره في
اول الكتاب ربما يدعي احد الفريقين مضي مدة بين اول الكتاب وآخره
بعارض وقد يكون ذلك فلما ختم الكتاب بذكر التاريخ ايضا والاصل في
التاريخ ما روى ان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كتب الى عماله اذا
كتبتم الي فاذكروا التاريخ في الكتاب ثم جمع الصحابة رضوان الله عليهم
وشاورهم في ابتداء مدة التاريخ فقال بعضهم يحمل التاريخ من وقت مولد
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكانه كره ذلك لما فيه من بعض التشبه
بالنصارى وقال بعضهم يحمل التاريخ من حين قبض رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فكانه كره ذلك لما فيه من معنى المصيبة للمسلمين كما قال

استاءة تفرز التاريخ في عهد أمير المؤمنين محمد بن عبد الله رضي الله عنه من هجره قال يحيى بن عبد الله عليه وآله وسلم

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انكم ان تصابوا بمثل ما فأنفقوا على ان
 جعلوا التاريخ من وقت هجرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فان ظهور
 اعلام الدين كالجمع والاعياد واما من المسلمين من اذى المشركين اما كان من
 ذلك الوقت فجعلوا التاريخ من وقت الهجرة لهذا فان اراد المسلمون ان
 يوادعواهم على ان لا يردوا عليهم من خرج مسلما كتب الكتاب ذلك عقيب ذكر
 الكف عن القتال وعلى ان من خرج من اهل مملكته فلا ت الى دار الاسلام
 من رجل او امرأة مسلما او مملوكا لم يكن على الخليفة ولا على اهل الاسلام رده
 على فلان وهذا حكم ثابت شرعا من غير شرط ولكن القوم ينكرون هذا
 الحكم فبدون هذا الشرط يمدونه فدر ابناء على اعتقادهم وقد بينا انه ينبغي ان
 يكتب الكتاب على وجه يكون حجة على الخصمين ولا يطمع فيه احد من
 الطاعين وبمذكر هذا الشرط ان خرجت امرأة ذات زوج فاراد زوجها
 ردها لم يكن له ذلك وهذا منصوص عليه في قوله تعالى فلا ترجعوهن الى
 الكفار لانهن حل لهم ولا هم يحاون لهن الا ان الرد كان مشروطا بالصالح
 الذي جرى عام الحديبية فلما تسبى ذلك الحكم بنزول الآية امر الله تعالى
 برد ما عطاها الزوج كما قال الله تعالى واتوهم ما نفقوا الا لو فاء بذلك الشرط
 فاما المشروط الا ان لا يرد فلا يجب ايضا رد شيئا مما آتاهوا وان لم يكن هذا
 مشروطا ايضا لا يجب رد شيئا لان هذا الحكم قد استسبح بدليل الاجماع وان
 خرج منهم عبد مسلم او امة مسلمة الى دار الاسلام لم يعتق لان الموادعين
 بمنزلة المستأمنين يجب مراعاة حرمة ما لهم (الآرى) ان المسلمين لو استولوا
 على اموالهم لا يملكونها فكذلك المرافق منهم لا يعتق ولكن يباع ويدفع عنه
 الى مولا بمنزلة المستأمن في دارنا ان اسلم عبده وقال على ان من خرج من

المسلمين او من اهل ذمتهم الى فلان الملك تار كالدين الاسلام اولذمة المسلمين
فملي فلان واهل مملكته رده على المسلمين حتى يرده الى ما كان عليه وهذا شرط
لا ينبغي ان يترك ذكره في الكتاب) لانه اذا اخرج اليها منهم مسلم او ذمي لا يجوز
لنا ان رده عليهم فالظاهر انهم يطالبوننا بالانصاف ويقولون كمالا تردون
انتم فنحن لا ترد وبعد ذكر هذا الشرط نقطع هذه الحاجة *

(فاذا امتنعوا من الرد كان ذلك نقضا منهم للمهاد ويحل للمسلمين القتال معهم
من غير نبد) ثم ذكر وثيقة المواعدة بعوض وهو على قياس ما تقدم وانما زاد فيها
ذكر البديل فالخاصل فيه (انه ينبغي له ان يعلم البديل على وجه لا يبقى فيه منازعة
في الثاني وذلك بان يكتب على ان يؤدي فلان الملك واهل مملكته الى فلان
الخليفة في كل سنة خراجا معا وما كذا وكذا دينار اشامية نقالا وكذا وكذا رأسا
جيا داه من النساء البوالغ كذا ومن الرجال كذا ومن الوصايف الاثني لم يبلغن
كذا ومن الوصفاء الذين لم يبلغوا كذا على ان يكون ذلك من ارقائهم دون
احرارهم - وعلى ان يكون ذلك من ثياب البزوين (١) في كل سنة كذا ثوبا جيا داه
جدا اطول كل ثوب منها كذا ذراعا وعرض كل ثوب كذا ثوبا كذا ثوبا
احمر ومنها كذا ابيض - ومنها كذا اصفر - وعلى ان يؤدي في كل سنة كذا برذونا
جيا داه من الجن ذراع كذا ومن الشبان كذا - وهذا لان المال انما ياتي من
ها هنا عوضا عما ليس بمال ومثله مبنى على التوسع فلما ذكرنا كفاية بيان الجنس
والنوع ومن الاوصاف ما يمكن اعلامه من غير حرج (فان كان المال مؤجلا
منتجما فينبغي ان يبين في الكتاب عدد النجوم ومدة الاجل على ما هو الراسم
في باب المدائنة) ثم بين وثيقة المواعدة للرسول اذا ارادوا ان يدخلوا دار الاسلام
والخاصل فيه (ان الرسول آمنون وان لم يستأمنوا بانه فيما روى ان رسول

قوم تكلم بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عالم يكن ان يتكلم به
فقال لولا انك رسول لا صرت بقتلك * وما زال الرسل آمنون حتى بلغوا
الرسالة في الجاهلية والاسلام لان ما هو مقصود الفريقين من الصلح والقتال
لا يتم الا بالرسول وما لم يكونوا آمنين لا يتمكنون من اداء الرسالة على وجهها
فكانوا آمنين من غير شرط *

(ولكن ان شرط لهم ذلك وكتب به وثيقة فهو احوط فان كان مع الرسل
اسراء جاءوا بهم للمفاداة فشرطوا على المسلمين ان يردوهم ان لم يتفق المفاداة
فهذا مما لا ينبغي للمسلمين ان يصالحوهم عليه وان يكتبوا به وثيقة لانهم ظالمون
في حبس احرار المسلمين ولا وجه اردتهم الى اهل الحرب بمدعكتهم من
الاتزاع من ايديهم *

(وما تمدر الوفاء به شرعاً الا يجوز اعطاء الله عليهم فانه لو اذلك فليقتضوا
هذا الهدوء ياخذوا امنهم الاسراء على كل حال سواء احتاجوا الى قتال على
ذلك او لم يحتاجوا) لان هذا شرط مخالف لحكم الشرع وقد قال صلى الله عليه
وآله وسلم كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل * وقال ردو الجبال الى
السنة * الا ان الاسراء ان كانوا عبيداً فينبغي للمسلمين ان يبيحوهم ويردوا
عليهم ايمانهم لانهم ملكوهم بالاحراز وقد استنفادوا الامان بهذا الشرط في
ماليتهم فيجب مراعاته بحسب الامكان وذلك في رد المالية عليهم بطريق
البيع لا تعد رد المين عليهم *

(فان وجد المسلمون رجلاً من اهل الحرب في بلاد المسلمين فقال انار رسول
الملك دخات بغير امان فان كان معروف بالرسالة او اخرج كتاب الملك منه
الى الخليفة فهو آمن) لان ما لا يمكن من الوقوف فيه على الحقيقة يجب العمل

فيه بغالب الرأي *

(والذي يسبق الى وهم كل واحد في هذه الحالة انه رسول وتحكيم الملامة في مثل هذا الصل قال الله تعالى ولوارادوا الخروج لاعدوا له عدة * وقال الله تعالى تمر فهم بسياهم * فان لم يكن معه دليل على انه رسول فهو في * وقد بينا الخلاف في الحربي اذا دخل دارنا بغير امان فهذا قد ثبت فيه حق المسلمين او حق الاخذ وهو بما يدعي يريد ابطال الحق الثابت فيه من غير حجة فلا يمكن منه *
 (فان كان ممن و فابا رسالة فمر على عاشر المسلمين فانه ياخذ منه العشر بمنزلة النفي من المستامين) والحاصل ان الاخذ منهم بطريق المجازاة على ما روى ان عمر رضي الله عنه لما امر المشار باخذ ربع العشر من تجار المسلمين ونصف العشر من تجار اهل الذمة قال كم ياخذ اهل الحرب من تجارنا قالوا العشر قال نخذوا منهم العشر * (وان لم يعلم كم ياخذون من تجارنا فنحن ياخذ منهم العشر ايضا) لان المستامين من اهل الذمة بمنزلة اهل الذمة من المسلمين فكما انه يؤخذ من اهل الذمة ضعف ما يؤخذ من المسلمين فكذلك يؤخذ من المستامين ضعف ما يؤخذ من اهل الذمة (فان كانوا لا ياخذون من تجارنا شيئا لم ياخذ من تجارهم ايضا شيئا) لان الاخذ بطريق المجازاة (فان شرطوا في امان الرسل ان لا ياخذ عاشر المسلمين منهم شيئا فان كانوا ياملون رسلنا بمثل هذا فينبغي للمسلمين ان يشترطوا لهم هذا ويرفوا به) لان هذا شرط موافق لحكم الشرع فيجب الوفاء به *

(وان كانوا يشترطون لرسالتنا مثل هذا ثم لا يفون به فينبغي لنا ان لا نقبل هذا الشرط لرسالتهم فان قبلناه فينبغي لنا ان نفي لهم بذلك) لانه لا رخصة في غدر الايمان وما يفعلونه برسالتنا بعد الشرط غدر منهم وبغدرهم لا يباح لنا ان نقدر بهم

بمنزلة ما لو قتلوا رهنتا فانه لا يحل لنا ان نقتل رهنهم وقد قررنا هذا
(فان حاصر المسلمون اهل حصن فطلبوا الامان على ان يكون للمسلمين
الثلث مما في الحصن ولهم الثلثان سوى بنى آدم فهذا جائز) لان اعطاء الامان
على بدل مسمى معلوم جائز فكذلك على جزء شائع من مال معلوم ببيان محله
وهو ما في الحصن وما يحرز

(فاذا فتحوا الحصن على ذلك صار الثلث مما فيه مشاعا للمسلمين فينبغي للامام
ان يقسم ما في الحصن بين المسلمين وبينهم فيجزى ذلك ثلاثة اجزاء والحاصل
فيه ان القسمة يبتنى على التسوية قال صلى الله عليه وآله وسلم خير امراء السرايا
زيد بن حارثة اقسمه بالسوية واعسده في الرعية فيعتبر فيها المداولة في المنفعة
والمساوية فان امكن تحصيل ذلك بقسمة العين فهو الاصل فيها فان تعذر ذلك
بأن كان شيئا لا يمكن قسمته اما بالقسمة او بالاعتلافه فينبغي ان يقوم قيمة عدل
ثم يقول الامام لاهل الحصن ان شئتم نخذوه واعطونا ثلث قيمته ذاتا نير او دراهم
وان شئتم اخذنا ذلك واعطيناكم ثلثي قيمته والاصل فيه ما روى ان عبد الله بن
رواحة كان يخرص النخيل بخير بامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم كان
يقول لليهود ان شئتم اخذتم ولنا عندكم الشطر وان شئتم اخذنا ولكم عندنا
الشطر فقالوا هذا قامت السماوات والارض اى بالعدل فمرفنا ان القسمة بهذه
الصفة قسمة بالعدل ثم بعد قسمة الدين ينبغي للامام ان يسهم على الاجزاء هكذا
كان يفعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قسمة الغنائم وكان اذا اراد سفره
اقرع بين نسائه فصار هذا اصلا في كل ما يجوز فعله بغير اقراره فالاولى للامام
ان يقرع تطييبا للقلوب ونفيًا للهمة الميل عن نفسه وان اعتبر المداولة بين الاعيان
بالنقود فذلك احسن ايضا وهو ان يكون من جانب برذون ومن جانب

جوار القربة بين الغنائم والنساء لطيف القاب

لو لوه فيجعل مع البرذون من المتاع ما يساوى اللؤلؤة او مع اللؤلؤة من المتاع ما يساوى البرذون ان كان افضل فيستوى الاجزاء الثلاثة بهذه الصفة ثم يقرع بينهما فالجزء الذي يخرج بالقرعة للمسلمين ياخذونه ويسلم لهم ما بقي وان شرط لاحد الفريقين على الآخر دراهم او دنانير بقدر ما يحصل به المعادلة فذلك جائز بترضى الفريقين * فاما بدون التراضى لا ينبغي له ان يفعل ذلك الا عندئذ قسمة العين لان في هذه القسمة معنى البيع والتراضى معتبر في البيع * (وان كانوا شرطوا في الصالح للمسلمين ثلث ما في الحصن لم يدخل في ذلك المنازل والدور) لان ما في الحصن غير الحصن والمنازل والدور من الحصن لا مما في الحصن *

التراضى معتبر في البيع

(ثم لا ينبغي للمسلمين ان يصالحوا مما في الحصن على الثلث مطلقا لان مما في الحصن انفسهم وذرايرهم وقد يتنازلوا لهم الامان فلا يكون لنا ان نملك من رقابهم الثلث بعدما تنازلوا لهم الامان) ولان صفة الرق والحرية لا تجتمع في شخص واحد لما بين الصفتين من التضاد (ولكن ان ارادوا الصالح على ثلث السبي مما في الحصن فليصالحوا على ذلك مقسوما وذلك بان يوزل الثلث منهم قبل الامان ثم يقولون نصالحكم على هؤلاء وعلى ثلث ما في الحصن سوى السبي فيجوز حيثئذ) لان الامان لا يتساول السبي لما جاءوا بدلا في الصالح (وان صولحوا على ثلث ما في الحصن من ارقائهم دون احرارهم فهو جائز بمنزلة سائر الاموال سوى السبي * وان صولحوا على مائة رأس منهم فان كانوا يعطون المائة رأس من ارقائهم فذلك جائز وان كانوا يعطون ذلك من انفسهم وذرايرهم فهذا لا يجوز) لانهم صاروا آمنين بالصالح وبالامان تأكيد حرثهم على وجه لا يحتمل الابطال ولا وجه لملكهم بعد هذا بالاخذ

على وجه بذل الصلح *

(فان وقع الصلح على الثالث من السبي ودخل المسلمون الحصن على ذلك فليس ينبغي لهم ان ياخذوا منهم شيئاً) لان الامان يتناول بعض كل واحد منهم والامان لا يحتمل الوصف بالتجزى في شخص واحد فاذا ثبت في البعض ثبت في الكل (فلما تمذر عليهم الوفاء بالشرط وجب على المسلمين ان يخرجوا عنهم حتى يعودوا الى منعتهم في حصنهم ثم ينبغي ان يبذلوا اليهم) لانهم صاروا في امان من المسلمين فلا يجوز قتلهم ولا استرقاقهم قبل النبد ولا تحقيق النبد الا بعد اعادتهم الى ما كانوا اعليهم من العز والمنة وكل هذا لا تحرز عن العدو * وان وقع الصلح على ثالث ما في الحصن من السبي وغيره من قليل او كثير فان رضى المسلمون بان لا يرضوا للسبي وياخذوا الثالث من سائر الاموال فذلك جائز لان هذه القسمة يجمع ما في الصلح ان يكون بدلا وما لا يصلح والحكم في مثله ثبت ما لا يصلح ان يكون بدلا دون ما لا يصلح (فان قالوا لا يرضى بهذا فلهم ذلك ولكن لا يحل لهم ان يردوا شيئاً مما في الحصن من مال او سبي بل يخرجوا عنهم حتى يعودوا الى منعتهم كما كانوا ثم يبذلوا اليهم وان قالوا نأخذ الثالث سوى السبي ثم يبذلوا اليهم لم يكن لهم ذلك) لانهم اذا اخذوا المال تقرر به امانهم فلا يجوز النبد اليهم بدون رد المال وقد تقدم نظائره ثم بين انه كيف يكتب الوثيقة في ذلك *

فالحاصل ان الوثيقة انما تكتب للاحتياط فينبغي ان يكتب على احوط الوجوه وهي حكاية ما جرى فينبغي للكاتب ان يكتب ويبين ما جرى بين الفريقين على ابلغ الوجوه وبهذا الصلح انما يسلم لهم حصنتهم من الاموال التي في الحصن لم يحرزها المسلمون بالمسكر فاما ما حرزوه قبل هذا فهو

سالم للمسلمين) لان ذلك ليس من جملة ما في الحصن حين وقع الصلح *
 (وان وقع الاختلاف بين المسلمين والمشركين في شئ من الرقيق فقال
 اهل الحصن هؤلاء احرار من نساؤنا وذراينا قد تناولهم الاستتساء وقال
 المسلمون هؤلاء من ارقائكم فلنا منهم الثلث فالقول في ذلك قول المشركين)
 لانهم يتسكون بالاصل والاصل في الناس الحرية * ولان اليد لهم فجاء في حصنهم
 فالظاهر انهم اعرف بحال ما في الحصن *

(فان اقام المسلمون بيعة على رق اولئك من المسلمين او من اهل الذمة او من
 اهل الحرب فالثابت بالبيعة كالثابت باتفاق الخصوم وهذه البيعة تقوم عليهم
 فلماذا قبل شهادة اهل الحرب في ذلك فان شهد الشهود بانهم ارقاء لهذا
 الرجل بعينه فقال ذلك الرجل ليسوا بارقائي ولكنهم احرار فقد عتقوا بقوله)
 لان الثمانين من كل واحد منهم مملوك له ازعم المسلمون فينفذ اقراره فيهم بالحرية
 (تم لا ضمان عليه للمسلمين ولا سمائة عليهم ايضا) لان الثلث من كل واحد
 منهم في غير محرز بدار الاسلام والنعمة قبل الاحرار لا يضمن بالاستهلاك
 كائنا من كان المستهلك لها *

(وكذلك لو كان المشهود عليه قال هم ارقائي وقد اعتقتم الا ان للمسلمين
 الخيار ان شاؤوا رضوا باخذ الثلث مما سوى هؤلاء واتمام الصلح وان شاؤوا ابرأ
 ذلك وخرجوا عنهم ثم يبنذوا اليهم) لانه لا يسلم لهم جميع المشروط *
 (فان ارادوا الردف قال اهل الحصن نحن نعطيك قيمة ذلك الثلث فينبغي للمسلمين
 ان يفوا لهم بصلحهم) لان القيمة خلاف عن العين وتسليمها عند تعذر رد العين
 كتسليم العين عند التمكن منه *

(وما يخص المسلمين من رقيق اهل الحصن من الرجال اذا اراد الا ميرقاته

لم يكن له ذلك بخلاف الاسراء من اهل الحرب فان الامام ان يقتلهم لان
اولئك لم يحرفهم القسمة وهؤلاء قد جرى فيهم القسمة بين المسلمين واهل
الحصن * ولا هم انما ياخذون هؤلاء بطريق المصالح فبنفس الوصول الى
المسلمين يستفيدون الامن من القتل بمنزلة ما لو باع الامام السبي في دار الحرب
(وان طالب اهل الحصن المصالح على شئ معلوم على ان يخليهم من الحصن
حتى يبلغوا امامهم فذلك جائز) لان الامام ان يفعل هذا بهم من غير عوض
يتنفع به المسلمون فمع العوض اولى * ثم بين انه كيف يكتب وصية هذه المواعدة
وهو قياس ما سبق انما يحتاج في هذه الوصية الى كتابة هذا الشرط خاصة
وكذلك في كل وصية فيها مقصود فلا بد من بيان ذلك المقصود *
قال * (وينبغي للكاتب ان يكتب ابتداء على اشد ما يكون من الاشياء يعني على
احود الوجوه فان كره المسلمون من ذلك شيئا القوه من الكتاب) لان القاء
ما يريدون القاء ما هو عليهم من زيادة ما يريدون زيادته واهل الحرب
لا يهابون الا الاشد فلما يكتب في الابتداء بهذه الصفة فان قبالوا السير منه
لقى المسلمون منه ما احبوا *

قال * (واكره للمسلمين ان يعطوا المشركين ذمة الله تعالى وذمة رسوله لاجدث
المعروف ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فان ارادوكم ان تعطوهم
ذمة الله وذمة رسوله فلا تعطوهم ذلك ولكن اعطوهم ذمتكم وذمة آبائكم فانكم ان
تحقروا ذمتكم وذمة آبائكم اهوون من ان تحقروا ذمة الله تعالى وذمة رسوله الا ان
باخر الحديث بين ان النهي ليس لحزمة هذا الشرط شرعا بل لانه رعا
يتنذر عليهم الوفاء به فكاتبه بمنزلة النهي عن اليمين على امر في المستقبل كما قال الله
تعالى ولا تجملوا الله عرضة لآئانكم وذلك ليس بحرام بل النهي لتوهم الخلف *

(فان ابي المشركون ان رضوا الا ان يعطيهم ذمة الله تعالى وذمة رسوله فينبغي ان يعطيهم ذلك عند الحاجة ثم يفي لهم بذلك وان دعت الضرورة الى النقص لم يكن به بأس ايضا منزلة اليمين على ما قال صلى الله عليه وآله وسلم من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير ولا يكفر عن يمينه) (وان قال اهل الحصن تو منون منا كذا او كذا انسانا عالمهم من الاموال والامنة يختارهم البطريق فذلك جائز) لان عقد الامان مبني على التوسع وفيما يبنى على الضيق يجوز شرط الخيار لانسان بعينه باعتبار الحاجة الى ذلك كالبيع فقيما هو مبني على التوسع اولى ثم بين وثيقة هذه المواعد كيف تكتب فقال فيما بين (على ان القول في ذلك قول فلان البطريق فان ائمه المسلمون على شيء من ذلك استخافوه بالله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية يعلم خائبة الاعين وما تخفي الصدور الذي انزل الانجيل على عيسى عليه السلام وجعله بشيرا ونذيرا وجه له واهله آية للمالين) لان الامر على ما قال وانه لم يزد شيئا ولم يأخذ لنفسه شيئا سوى المشر وطه اما الاستحلاف فلانه منهم فيما يمينين والمتهم وان لم يكن امينا شرعا فالقول قوله مع اليمين فكذلك اذا صار امينا شرعا ثم المقصود بالاستحلاف النكول واعما يحصل هذا المقصود اذا غاظ عليه اليمين ولا وجه للتفليظ بالاستحلاف بنير الله تعالى فينبغي ان يغلظ في الاستحلاف بالله على الوجه الذي ذكره ويكتب ذلك في الوثيقة حتى لا ينسبوا المسلمون الى النذر اذا عرضوا عليه اليمين بهذه الصفة

(فان فتحوا الحصن على هذا ثم قال البطريق انالا اختار احصدا منهم اولا او ثانيا

فعلى المسلمين ان يخرجوا عنهم ثم يبيدوا اليهم) لان الامان تناول بعضهم بيقين ولا يمر فون باعيانهم والاصل انه متى اختلط المستامن بغير المستامن لم يحل التعرض لاحد منهم لاجتماع معنى الحظر والاباحة في كل واحد منهم وعند الاجتماع يغلب الحظر.

(وان حضر البطريق فان اختار من المتاع شيئا كثيرا فالقول فيه قوله مع يمينه ان اتهمه المسلمون وصفة اليمين كما شرط عليه بقوله صلى الله عليه وآله وسلم الشرط امالك ثم ان وقع الصالح على ان الذين تناولهم الا ان يمينهم البطريق مع اموالهم فالمال اسم لكل متمول متبدل يملك وذلك ما يدخر لوقت الحاجة اليه الا ان يكون الشرط المال المعين وهذا يكون على جنس النقود المضروب والمصوغ - في ذلك سواء الا ما يكون مموها بالذهب والفضة فان التمويه لون الذهب والفضة لا عينها وهو مستهلك لا يتخلص ولهذا لا يثبت باعتباره حكم الربا ولا يجب الزكاة فيه) *

(وكذلك ان شرطوا المال الصامت فهو واشترطوا المال المعين سواء) وهذا بخلاف حكم الزكاة والصدقة فاسم المال عند ذكر الصدقة لا يتناول الامال الزكاة يعني اذا قال مالي صدقة وذلك استحسان اخذنا به للتخصيص على الجواب الصدقة ولا يوجد مثله في الامان فيؤخذ فيه بالقياس بمنزلة الوصية بثالث المال فانه يدخل فيه كل متمول صفته ما ذكرنا *

قال * (وان كانوا اشترطوا المتاع والمتاع ما يستمتع به مع بقائه عنده من الثياب والاواني فلهذا لا يدخل في المتاع المكيل والموزون) لان الاستمتاع به يكون بعد استهلاك المعين فلا يكون المتاع الاواني الذهب والفضة والسريير من الذهب والفضة من جملة المتاع للمعنى الذي ذكرنا (فاما الجواهر واللائي فليس بمتاع)

لأن هذا يتناول اسم الحلي والحلي غير المتاع *
 (وكذلك ما يكون من الاسلحة فهو من المتاع) لأنه يستمتع به مع بقاء العين
 وليس له اسم اخص من اسم المتاع (فإن اسم السلاح ليس باسم العين ولكن
 التسمية به باعتبار صفة الاستعمال) والخاتم ليس من المتاع (لأنه من جملة الحلي
 *فإن قيل * ليس أنه قال في الجامع الصغير خاتم الفضة ليس من الحلي * قلنا *
 مراده في حكم الاستعمال أنه يحل للذكر لبسه فاما في الحقيقة يتناول اسم الحلي
 كما يتناول خاتم الذهب واسم الحلي اسم العين وهو اخص من اسم المتاع وكل
 ما يتناول هذا الاسم لا يكون داخلا في اسم المتاع *
 (وان كانوا شرطوا السلاح فالسلاح كل ما يقاتل به السيف واليضة والدرع
 والترس والقوس والنشاب وما شبه ذلك مما يكون الغالب عليه أنه يستعمل
 استعمال السلاح فاما السكين فهو من المتاع لا من السلاح) لأن الغالب عليه
 أنه يستمتع به في الحوائج سوى القتال *
 (فاما الخنجر واليزك فهو من السلاح) لأنه لا يستعمل غالب الا في القتال
 (والجباب والاقية المحشوة واقية اللبود من المتاع لا من السلاح الا ان يكون
 على وجه لا يستعمل الا في الحرب فيثبت ذلك من السلاح) بمنزلة الخفقات *
 (وكذلك اقية الدياج والحرير من المتاع لا من السلاح الا ان يكون
 بحيث لا يلبس الا في الحرب والاعلام والطرادات (١) والجواشن من السلاح)
 والحاصل أنه يعتبر في كل موضع عرف اهل ذلك الموضع فيما يلقون عليه
 من الاسم اصله ماروي أن رجلا سأل ابن عمر - رضي الله تعالى عنهما - قال ان
 صاحبنا اوجب بدنة افترجزة البقرة فقال ميم صاحبكم فقال من بني رباح فقال
 ومتى اقلت بنو رباح البقرة انما هوهم صاحبكم الابل *

(فان اشترطوا الكراع مع السلاح فالكراع اسم الخيل والبغال والحمير فاما الابل والبقر والغنم فليس من الكراع) لان الاسم لها الانعام وقال عز وجل والانعام خلقها لكم والفقعة فيه ان الكراع ما يكون لمنفعة الركوب خاصة وذلك الخيل والبغال والحمير قال الله تعالى لئن لم يكن لها وزينة * فاما الابل والبقر والغنم فقد تكون للركوب والحمل عليهم او قد تكون للاكل قال الله تعالى ومنها تاكلون *

(فان اشترطوا السلاح والخيل فاسم الخيل يتناول العرب (١) والبراذين والانات والذكور ولا يدخل فيه البغال والحمير قال الله تعالى ومن رباط الخيل ترهبون بهعدو الله وعدوكم) وقد بينا انه ليس للعرب والبراذين في الغنمة دون البغال والحمير استدلالا بهذه الآية (وان اشترطوا الماشية لم يدخل في ذلك الخيل والبغال والحمير) لان اسم الماشية غير اسم الكراع فاما يتناول اسم الماشية ما لا يتناول اسم الكراع من الابل والبقر والغنم لانها تسام غالبا واصحاب السوائم يقال لهم اصحاب المواشي *

(وان اشترطوا السلاح فكان في بعض السلاح فضة او ذهب او جوهر فذلك تبع للسلاح فالتبع يستحق باستحقاق الاصل فاما السروج والجمع فهي من المتاع لا من السلاح) لانه يستمتع بهامع بقاء المين في غير الحرب عادة وكذلك الاكف (٢) والجلال واما التجافيف فهي من جملة الاسلحة لا تستعمل الا في حالة الحرب *

(ولو صالحوا على ان يكون للمسامين الصفراء والبيضاء الا الحلقة فاسم الصفراء والبيضاء يتناول الذهب والفضة التبر والمصوغ والمضروب في ذلك سواء بمنزلة اسم المال الممين والصامت فان كان مصوغا قدر كب فيه جوهر فليس

(١) يقال فرس عربي وخيل عرب فرقوا في الجمع بين الاناسي والبهائم ٨٢

للمسامين

(٢) الاكف جميع اكاف وهو مروف ٨٢ المنزلة

للمسامين ذلك الجوهر) لأن اسم الصقراء والبيضاء لا يتناولها وأسماء حقائقهم باعتبار هذا الاسم *

(وان كان قد حاشى بالذهب والفضة فللمسامين ما فيه من الذهب والفضة)

لأن ذلك من الصقراء والبيضاء وليس لهم أصل القدح *

(فإن كان نزع ذلك لا يضر بالقدح يزرع وإن كان يضر بالقدح فالخيار لهم

إن شاءوا رضوا بالنزع وإن شاءوا أعطوا المسلمون قيمة الذهب مصوغا من

الدرهم وقيمة الفضة مصوغة من الدنانير) لأن الأصل لهم (وخيار التملك

عند الحاجة إلى دفع الضرر ثبت لصاحب الأصل إلا أن عند الحاجة إلى التقويم

تقوم بخلاف الجنس) لأنه لا قيمة للصنعة والجودة من الذهب والفضة عند

المقابلة بالجنس) فاما الخلقة فهي اسم للسلاح) وقد بينا أن رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم صالح بن النضير على أن يجليهم ولهم ما حلت الأبل مسوى

الخلقة ثم أخذ الاسماحة منهم بهذا الاستثناء *

(وان حصا لحوا على أن يترك لهم المسلمون متاع بيوتهم فهذا على القراش

والرسائل والمستور وغير ذلك مما يتبدل في البيوت من الامتعة فاما ما كان من

ثياب غير مقطعة فلا شيء لهم من ذلك) لأن متاع البيت اسم خاص لما هو

متبدل في البيوت استمسا لا وذلك لا يوجد في الثياب التي هي غير مقطعة

وملبوس بنى آدم من الرجال والنساء ليس من متاع البيت في شيء *

(وان كان الصالح على أن يكون للمسلمين الثياب فذلك اسم للملبوس بنى آدم

بما يكون من الكتان والقطن والصوف والقز والحرير) (الآثر) ان

بايع هذا كله يسمى ثيابا) فاما المستور والانماط والحبال فهو من متاع البيت

دون الثياب) لأنها لا يلبسها الناس عادة وإنما يستعملونها في البيوت *

* قال * (والبرز والنياب المتخذة من الكتان والقطن خاصة) وهذا بناء على عاداتهم بالكوفة فان البرز فيهم من يبيع هذين النوعين خاصة فاما بائع الخبز والمرعى (١) والصوف وغير ذلك لا يسمى برزا فاما في ديارنا فاسم البرز يتناول النسياب المتخذة من الابرسم لان بائع ذلك يسمى برزا فينا واليه اشار بقوله (الا ان يكون من اهل بلاد البرز يكون عندهم الصوف او غيره فيكون الصالح على ما هو عندهم) وهذا الاصل الذي قلنا انه يعتبر في كل موضع ما يتعارفه من اهل ذلك الموضع *

(فان شرط المحصورون في المواعدة الامان للمقاتلة منهم لم يسلم لهم شيء من اموالهم ولا من ذرايعهم ولا من نساءهم) لان المحصور موقوف قصوده من هذا الشرط لم يحصل النجاة لنفسه وفي مثله لا تتبعه شيء من ماله الاثياب بدنه والطعام الذي يأكله في الحال فان ذلك يسلم له استحياسا لانه لا يتحقق النجاة له الا بهذا *

(ثم المقاتلة كل من بلغ مبلغ الرجال والبسوا غدي يكون بالامامة كالا حنلام والاحبال وقديكون بالسن) وفيه خلاف معروف فلي قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى التقدير فيه بخمس عشرة سنة بحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما على ما رواه في الكتاب وهو معروف (فاذا علم انه لم يحتلم وهو ابن اقل من خمس عشرة سنة فهو من الذرية دون المقاتلة قاتل او لم يقاتل وكذلك النساء) لان المقاتلة من له بنية صالحة للقتال اذا اراد القتال وليس للنساء والصغار

(١) المرعى اذا شدت الزاى قصرت واذا خففت مددت والميم والمين مكسورتان وقد يقال مرعى بفتح الميم مخففا ممدودا وهي كالصوف تحت شهر البرز ١٢ المغرب *

بيان المقاتلة وحد البلوغ

الحكم المأثورين في باب القتال

بنية صالحة للقتال فلا يكونون من المقاتلة وان باشر وقتلا بخلاف
المادة (الآرى) ان من لا يقاتل من الرجال البالغين فهو من جملة المقاتلة
باعتبار ان له بنية صالحة للقتال وان كان لا يباشر القتال لمضى (وذو الاعذار
من العميان والزمنى ومقطوعى الايدي والارجل ان كانوا يباشرون
القتال فهم من جملة المقاتلة وان كانوا لا يباشرون ذلك فليسوا من المقاتلة)
لانه كانت لهم بنية صالحة للقتال وانما خرجوا عن ذلك بمحاول الآفة
فان لم تعجزهم الآفة عن القتال كانوا مقاتلة باعتبار الاصل (والمرضى
والمنعى عليهم من جملة المقاتلة) لان له بنية صالحة للقتال وما حل عارض على
شرف الزوال فلا يخرج به من ان يكون من المقاتلة وان كان لا يقاتل في
الحال بخلاف العميان فان ما حل بهم ليس على شرف الزوال فاذا عجزهم عن
القتال خرجوا من ان يكونوا من جملة المقاتلة *

(ومن كان في الحصن من الرجال الزارعين الذين لم يقاتلوا قط فهم من جملة
المقاتلة) لان لهم بنية صالحة للقتال فان قيل * فقد ذكرتم قبل هذا ان هؤلاء
بمنزلة المستغناء لا يقاتلون * قلنا * قد بينا ان هناك لا يستحب قتالهم اذا كان يعلم
انه لا يهتمهم امر الحرب اصلا ولكن مع هذا يجوز قتالهم لكونهم من المقاتلة
وتأويل هذا في قوم من الزارعين يكثر سواد المقاتلين ولهذا كانوا معهم
في الحصن فلماذا جعلهم من المقاتلة *

(والشيخ الكبير الذي لا يطيق القتال ولا رأي له في الحرب فهو ليس من
المقاتلة ولهذا لا يجوز قتله بمنزلة الاعمى والمقعد * فان كان احدهم هؤلاء رأس
الحصن ويصدرون عن رأيه فهو من جملة المقاتلة وان كان لا يباشر القتال ولهذا
جاز قتله اذا اسر فقتلوه الامان ايضا * واما العميد ففى القياس هم ليسوا من

المقاتلة وهم في اجمعون اذا وقع الامان للمقاتلة) لانه لا يملك ما به يكون القتال من نفس او مال ولكنه استحسن فقال (ان علم انه كان يقاتل مع مولاه فهو من جملة المقاتلة وان كان لا يقاتل مع مولاه فهو ليس من المقاتلة فكان فينا وهو دليل لابي حنيفة رضي الله تعالى عنه في الفرق بين الماذون في القتال وغير الماذون في صحة الامان منه الا ان شحدا يقول صحة الامان لا يعتمد كونه من المقاتلة فان امان المرأة صحيح وكذلك امان ذوى الآفات صحيح وليسوا من جملة المقاتلة ولكن وجه هذه المسئلة ان المملوك له بنية صالحة للقتال الا انه وقعت الحيولة بينه وبين القتال باعتبار المالك الثابت فيه لغيره وينعدم هذه الحيولة بوجود الاذنه في القتال حكما فقلنا اذا كان يقاتل مع مولاه فهو من المقاتلة باعتبار البنية الصالحة للقتال واذا كان ممن لا يقاتل مع مولاه فهو ليس من المقاتلة باعتبار الحيولة وان كان الذي يملك البيعة قد جعلهم في ذلك الموضع للقتال فهم من المقاتلة قالوا ولم يقاتلوا قال (الان يرى) ان عامة عجم اهل خراسان من اهل الحرب عبيد ملوكهم يبيعونهم ويحكمون فيهم ماشاؤا وبهم يقاتلون العدو فمن كان من البيعة هذه المنزلة فهو من المقاتلة قاتل او لم يقاتل *

(واذا اختلف المسلمون والمشركون في بعض من في الحصن فقال المشركون هم احرار وقال المسلمون هم عبيد كانوا في خدمة المولى قال قول قول المشركون لتمسكهم بالاصل فان قيل ما جئهم الى ابيات الامان لهم والتمسك بالاصل لا يصح حجة لا تقام ما كانت على ما كان لا لآيات استحقاق ما لم يعرف قلنا التمسك بالاصل لا يثبت الامان لهم وانما يثبت كونهم من المقاتلة ثم ثبت الامان للمقاتلة بالنص لا بالظاهر وان اتفق القوم انهم عبيد فقال المشركون كانوا يقاتلون معنا وقال المسلمون كانوا عبيدا في خدمة المولى

فالقول قول المسلمين وهم في^١ لانه قد ثبت بانفاقهم ما يوجب الحيولة بينهم وبين القتال وهو الرق فالظاهر بعد ذلك انما يشهد للمسلمين فهم في^٢ الا ان يقوم البينة على ما قال المشركون (ولا يقبل في ذلك الا شهادة المسلمين) لانهم يقومون على المسلمين (وان كانوا اهل الحصن الغالب منهم انهم عبيد للملك وهم الذين يلون القتال والمسئلة بحالها ففي القياس القول قول المسلمين وهم في^٣ لما ذكرنا) وفي الاستحسان هم من المقاتلة فيامنون حتى تقوم البينة للمسلمين انهم كانوا اخدما لمواليهم (ويقبل في ذلك شهادة اهل الحرب) لانهم يقومون على اهل الحرب في هذا لان الظاهر انهم من المقاتلة والبناء على الظاهر واجب فيما لا يمكن الوقوف فيه على الحقيقة فاما كل بلد مثل الروم وغيرهم مما يكون الغالب فيه ان الاحرار هم المقاتلة فمبيد هم ليسوا من المقاتلة حتى يعلم منهم القتال للبناء على الظاهر في كل فصل (وان وقع الصالح على الامان للمقاتلة وذرايهم واموالهم ثم قالت المقاتلة لجيد المتاع وخيار السبي هذا متاعنا وهو لاء ذراينا فالقول في ذلك قولهم مع ائمين) لانه لا يمكن الوقوف على ذلك الا من جهتهم ويتنذر عليهم اثبات ذلك بالبينة من المسلمين فيجب قبول قولهم في ذلك بمنزلة ما يخبر به المرء عن نفسه مما يكون في باطنه وفي امان المقاتلة يدخل الجرحى وان كان اصابتهم الجراحة في هذا القتال كيف ما كانت الجراحات وان كانت الجراحات انما اصابتهم قبل هذا فان كانت تحتمل البرأ من ذلك فهم من المقاتلة ايضا بمنزلة المريض المشرف على الهلاك وان كانت لا تحتمل البرأ من ذلك نحو قطع اليدين والرجلين فهو لاء ليسوا من المقاتلة وهم في^٤ الا ان يكونوا اصحاب رأى يصدر اهل الحصن عن رأيهم في القتال فلهذا

احضر وهم للبأس فيكونون من المقاتلة حيثئذ
 (وان قال اهل الحصن آمنوا على ان نختر من السبي كذا او كذا رأسا فاذا ليس
 في الحصن سوى ذلك الممدد فم آمنون سواء قالوا في الصالح ولكم ما بقي
 اولم يقولوا) لان الامان لهم بالتصيص على الممدد فكان حالهم كحال اصحاب
 الفرائض مع العصبات فاذا لم يبق شيء بعد اصحاب الفرائض فلا شيء للعصبات
 ثم ذكر انهم اذا اشتروا الامان لاهل بيوتهم وقد تقدم بيان لهذا في ابواب
 الامان الا انه قال (هاهنا اهل بيت الرجل من يعوله وينفق عليه في بيته ممن
 بينه وبينه قرابة ومن لا قرابة بينه وبينه) وفيما سبق (قال اهل بيته قرابته من
 قبل الاب الذين يناسبونه الى اقصى اب يعرفونه) وقد ذكرنا هاهنا (١)
 ايضا هذا التفسير فالخاصل انه ان كان المراد بالبيت المذكور بيت السكنى فكل
 من يعوله في بيته فهو من اهل بيته وان كان المراد منه بيت النسب فكل من
 يناسبه الى اقصى اب فهو من اهل بيته فاذا لم يعلم مراده بذلك دخل الفريقان
 في الامان لان باب الامان مبني على التوسع وكل من يردح له بين ان يكون
 آمنا ولا يكون فهو آمن لتغليب الخطر على الاباحة بخلاف الوصية على ما عرف
 (وان وقع الصالح على الرجال واهليهم فاهل الرجل من يعوله في بيته) وهو
 استحسن وفي القياس اهله زوجته خاصة وقد بينا هذا الا ان في اسم اهل
 لا يدخل غير عياله بخلاف اسم اهل البيت
 ثم بين مفاداة الاسير بالاسير وطريق كتابة الوثيقة في ذلك (واذا وقع الصالح
 على ان يعطيهم المسلمون مائة رأس ويعطى المشركون المسلمين مائة رأس ايضا
 فان نظر المسلمون الى ما في ايدي المشركين من الاسراء فاذا هم لا يتمون مائة

(١) كذا في النسخ والظاهر هناك ١٢ المصحح

رأس فانه لا ينبغي للمسلمين ان ينفقوا الصالح ولكنهم يطوئهم من الاسراء
بمعدن مافي ايديهم قلوبا او كثروا) لان الشرط هكذا جرى والي بعض معتبر
بالكل ولا يستحب للمسلمين ان يدعوا اسيرا واحدا من المسلمين لا يفادونه
وان لم يجدوا غيره *

(فان خبا المشركون اقوياء الاسراء و اظهروا المشيخة واهل الزمانة
منهم فانه لا ينبغي للمسلمين ان يعتنوا من المفاداة بهم) لان حرمة هؤلاء
كحرمة الاقوياء اذا اظهروا والمفاداة بهم لحرمة المسلمين (الا ان يرجو
المسلمون انهم اذا ابوا عليهم ان يفادوا المشيخة اظهروا واما كتبوا من اسراء
المسلمين فحينئذ لا بأس بان يعتنوا من المفاداة بما اظهروا والمعنى النظر * وان ابوا
اظهار ذلك فلي الامام ان يفادي ما اظهروا والا ان يكون في ذلك توهين
بين لامر المسلمين وجرأة عليهم فحينئذ للامام ان لا يفاديهم لدفع المذلة
عن المسلمين (الآرى) انهم لو قالوا لا نفادي رجلا من المسلمين الا بمائة رجل
من المشركين فانه يكون للامام ان يعتنع من ذلك وان كان الرجل الواحد
من المسلمين خيرا من مائة رجل من المشركين ولكن لدفع التوهين كان له ان
يعتنع من ذلك فكذلك ما سبق (فان طاب الرسل الامان لانفسهم على
اهليهم و اموالهم على ان يكتروا من الحصن فامنهم على ذلك فاذا هم لاهل
لهم ولا مال فهم آمنون خاصة دون من سواهم) لان اعطاء الامان يكون
للموجود دون المعدم فاذا لم يوجد في الحصن شيء لهم من الاموال والاهلين
فالامان في انفسهم صادف الموجود وفيما سوى ذلك صادف المعدم (وان
ادعوا جميع مافي الحصن من الاموال انهم لم يخلعوا على ذلك فالقول
لهم) لما يناله لا يمكن الوقوف على ذلك الا من جهتهم (وان او منوا على ذرارهم

قد بينا فيما سبق ان اسم الذرية يتناول الاولاد والاولاد البنين
والاولاد البنات في ذلك سواء (الآرى) ان الله تعالى سمي عيسى ابن مريم
صلى الله عليه وآله من ذرية آدم عليه السلام واسم النساء لا يتناول الا الأزواج
خاصة قال الله تعالى يظاهرون من نسائهم * وقال تعالى للذين يولون من نسائهم
والمراد الأزواج خاصة (والنسل بمنزلة الذرية فاسم الاولاد لا يتناول
الا اولاد الصلب في قول ابى حنيفة رضي الله تعالى عنه) لان الاسم لهم حقيقة
ولا اولاد الا ولا دمجازا فاذا صار الحقيقة مراد الم يطلق على المجاز وان لم يكن
لبعض من صالح ولد اصله فولد بنته يدخلون الآن لانهم اولاده مجازا
ويجب العمل بالمجاز اذا نذر العمل بالحقيقة *

(فاما ولد البنات فليسوا امن ولده) وفي الفصل روايتان ايضا قد تقدم
بيانه في ابواب الامان * (واسم البنين في الامان يتناول المختلطين) في
قول محمد رحمه الله تعالى * قال (وفي قياس قول ابى حنيفة رضي الله تعالى عنه
لا يتناول الا الذكور خاصة) وانما اراد القياس على الوصية لبني فلان وقد بينا
هذا في ابواب الامان ان قول ابى حنيفة رضي الله تعالى عنه كقول محمد
رحمه الله في الامان استعصا نالا انه مبني على التوسع وليس في ادخال الانثى مع
الذكور فيه بحسن الحق المذكور بخلاف الوصية *

(وفي اسم الولد يدخل البنون والبنات) لانه اسم لكل من ينسب
اليه بالولادة (واذا دخل المسلمون ارض الحرب بنير امان فمروا
بكنيسة من كنائسهم فلابأس بتخريبها وتحريرها وقضاء الحاجة فيها
وكذلك وطى الجوارى فيها) لان هذا بمنزلة غيره من مساكنهم بل هو
اهون على المسلمين من المساكن لكثرة ما يعصى الله تعالى فيها وانما اراد بهذا

بيان من يشمله اسم الذرية واسم النساء والبنين والولد

النسل بمنزلة الذرية

الفرق بين البيع والكنائس وبيوت النيران وبين المساجد فان المسجد مصلى
للمسلمين مبنى لاقامة الطاعات فيه فكان محرزاً من حق المباد وخالصاً
لله تعالى قال الله تعالى وان المساجد لله * منزلة الكعبة فلم يذال لا ينبغي
ان يدخله جنباً فيه او يوطأ الرجل فيه امرأته او يقضى فيه حاجته من بول
او غائط فاما هذه المواضع فهي معدة لمبادعة غير الله تعالى فيها فكان حكمهم وحكم
مساجدكم سواء *

(فان طالب حربي الامان لاهله وولده ونفسه على ان يدل المسلمين على
اهل قرية فيها اهله وولده فذلك جائز) وبين في الكتاب وثيقة هذه المواقعة
ثم قال * (فاذا دهم على قرية فيها سبي قليل او كثير فقد وفي ما قال فهو آمن لانه اتي
بالمشروط وان لم يكن في القرية غير اهله وولده فهو في سبي واهله وولده للمسلمين)
لانه ضمن بالدلالة على قرية فيها سبي واهله وولده فيهم وانما علق المسلمون
الامان بذلك فاذا لم يوجد منه الدلالة على مثل هذه الموضع لم يستند الامان *
(وكذلك ان كان فيهم واحد او اثنان من غير اهله وولده) لان الشرط ان
يكون في القرية سبي سوى اهله وولده وسبي اسم جمع واذني الجمع
المتفق عليه ثلاثة *

(وان قال قد كان في هذه القرية سبي فذهبوا فلا امان له) لان الامان انما علق
بدلالته على قرية فيها سبي وهذه قرية لا سبي فيها الآن * ولان المقصود
ان يتمكن المسلمون من اخذ السبي بدلالته وبالذين كانوا فيها فذهبوا قبل
دلالته لا يحصل هذا المقصود *

(وان كانوا آمنوه حين دخل العسكر ثم قال بعد ذلك تومنوني على نفسي
واهل وولدي على ان ادلكم على اهل هذه القرية فان لم اوف فلا امان بيني

ان المساجد لله عز وجل الكعبة

اذني الجمع المتفق عليه ثلاثة

وبينكم ثم دلهم على قرية ليس فيها غير اهله وولده فاهله ولده فيئ وهو آمن
 لان امانه كان ثابتا قبل هذا الشرط فاما امان اهله وولده فاما علقه المسلمون
 بدلائله ولم يوجد فلا امان لهم وبقي امانه على ما كان من قبل لانه بعد ما ثبت
 الا مان له فلم يبلغ مامنه كان آمنا وبقوله فلا امان بيني وبينكم لا يوجد تبليغه الى
 مامنه فلا يبطل ذلك الا مان بخلاف الاول فان هناك الا مان له معاق بشرط
 الدلالة على قرية فيها سبي كالا هله وولده فاذا لم يدل على ذلك لم يكن آمنا*
 (فان كان سبي للمسلمين عند امان السبي يد لهم على ذلك على ان يؤمنوه
 على نفسه فان وفي بذلك والا فلا امان له ثم ان دلهم على اقل من ذلك المبدد
 فهو في) لان الشرط الذي علق به امانه لم يوجد*

(وفي القياس للمسلمين ان يقتلوه كما قبل هذا الاستيمان وفي الاستحسان
 ليس لهم ان يقتلوه) لانه وفي لهم ببعض الشروط ولو وفي بجميع الشروط
 كان امانهم القتل والاسترقاق جميعا فوافوا به ببعض الشروط وورث شبهة
 والقتل يندرى بالشبهات وهذا لان فيما شرط عليه معنى العوض باعتبار المنفعة
 للمسلمين ومعنى الشرط باعتبار الظاهر فان اعتبرنا معنى الشرط كان لهم ان
 يقتلوه لان الشرط يتساوى بالشروط جملة وان اعتبرنا معنى العوض كان هو آمنا
 فقيما يندرى بالشبهات رجحنا معنى العوض وهو القتل وفيما ثبت مع
 الشبهات رجحنا اعتبار معنى الشرط فجاز استرقاقه* ثم بين الوثيقة في
 المواد المشروطة فيها الرهن من الجاني او من احد الجانيين وقد استقصينا
 بيان هذه الفصول فيما تقدم والله اعلم*

باب من نكح اهل الحرب مما لا يجوز في دار الاسلام
 (واذا اسلم الحربى وعنده اختان فان كان تزوجهما في عقد واحدة فنكاحهما

باطل وان كان تزوجهما في عقدتين فنكاح الاولى منهما صحيح ونكاح الثانية باطل اذا اسلمت معه) في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله تعالى وهو قول ابراهيم وقسادة وعند محمد رحمه الله تعالى سواء تزوجهما في عقدة واحدة او في عقدتين فانه يخير فيعتار ايهما شاء ويفارق الاخرى (ولو كان الذي فعل ذلك ذميا في دار الاسلام ثم اسلم واسلمت معه فالجواب كما هو قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه) لان الذي ماتزم احكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات وحرمة الجمع من حكم الاسلام فلم يقع اصل نكاحهما صحيحا اذا كان المباشرا ملتزما لحكم الاسلام فاما هل للحرب فهم غير ملتزمين حكم الاسلام وكانت اصل النكاح منهما صحيحا باعتبار قصور الخطاب بتحرير الجمع عنهم فاذا اترضت الحرمة في البضع بعد صحة النكاح وجب التحجير لا التفريق بمنزلة المسلم يطلق احدى نسائه الاربع ثلاثا بغير عينا وعلى هذا قال محمد رحمه الله تعالى (اذا تزوج الذي امرأة بغير صداق ثم اسما فلها مهر مثلها بخلاف الحربي) وقد قررنا هذا الكلام في الكتاب فقال (اختصاص الابتغاء بالمسال من حكم الاسلام ثابت في حق الامة دون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمنزلة حرمة ما زاد على الاربع فانه من حكم الاسلام ثابت في حق الامة دون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم لا يثبت احد الحكمين في حق اهل الحرب فكذلك الحكم الآخر) وابي حنيفة وابي يوسف رضي الله تعالى عنهما قالا وجوب الاعتراض بهذا الاسلام بسبب الجمع فالجمع حصل لهما جميعا والاستدامة على ما يستدام كالانشاء فيجعل في الحكم كان المقدام او جاء منه بهذا الاسلام فان كان تزوجهما في عقد واحد بطل نكاحهما وان كان تزوجهما في عقدتين بطل نكاح الثانية

وكذلك الحسب في الزيادة على الأربع (الآرى) أن في أهل الذمة اثبتنا الجزية بهذا الطريق وكما أن أهل الحرب غير ملتزمين لحزمة الجمع فأهل الذمة غير ملتزمين لذلك ولهذا لا يتعرض الإمام لهم إذا فعلوا ذلك قبل المرافعة إليه فلهذا سوى أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه بين أهل الذمة وأهل الحرب في النكاح بغير صداق *

ثم استدلل محمد رحمه الله تعالى عليه لاثبات مذهبه بما نأز ذكره في الكتاب بالاسناد (قنها) حديث عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما أن غيلان بن سلمة الثقفي أسلم وتحتة عشرة نسوة فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم اختر منهن أربعة فلما كان زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه طلق نساءه وقسم ماله بين بنيته فدعا عمر رضي الله عنه فقال طلقت نساءك وقسمت مالك بين بنيك قال نعم قال أنى لارى الشيطان فيما يسترق من السمع سمع لموتك فخذفه في نفسك فلهلك أن لا تمكث الا قليلا وإيم الله تعالى أن لم تراجع نساءك وترجع في مالك ثم مت لا ورثتهن من ما لك ثم لا مرت بقبرك أن يرجم كما يرجم قبر أبي رغال قال محمد رحمه الله تعالى عليه فلهذا في مرضه *

(وروى) عن محمد بن عيسى بن عبد الله بن أبي أسود بن عبد الله بن عمرو بن عمار الثقفي أسلم وتحتة ثمان نسوة فتخير منهن أربعة قال محمد أخبرنا الثقة عن عبد الله بن لهيعة عن أبي وهب (أ) الجبشاني أن الضحاك بن فيروز الديلمي يروي عن أبيه قال أسلمت وعندى اختان فأمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أفارق أحدهما قال محمد رحمه الله تعالى وفيروز الديلمي كان من أهل فارس الذين كانوا

(أ) أبو وهب الجبشاني قيل اسمه ديلم بن هوشم وقال ابن يونس هو عبيد ابن شريحيل مقبول من الراية ١٢ كنى التقريب

بصنعا اسم فحسن اسلامه *

﴿ قال ﴾ الشيخ وتاويل هذه الآثار عندنا في حنيفه رضى الله تعالى عنه من وجهين (احدهما) ان اصل هذه النكحة كانت قبل نزول تحریم الجمع ومثله لا يوجد في زماننا (والثاني) انه اراد بقوله اختر احداهما او اختر منهن اربعا بتجديد العقد عليهن لالا مسالك الحكم ما تقدم من العقد * وابو حنيفة رضى الله تعالى عنه قائل بهذا *

ثم ذكر اسلام احد الزوجين في دار الحرب * فالخاصل فيه انه ان اسلم الزوج والمرأة من اهل الكتاب فهي امرأته لان ابتداء النكاح بينهما على هذه الصفة جائز فابقاءه اجوز *

(فان كانت من غير اهل الكتاب او كانت المرأة هي التي اسلمت فانه يتوقف وقوع الفرة بينهما على انقضاء ثلاث حيض) لان بعد صحة النكاح لا بد من تقرير السبب الموجب للفرقة واسلام من اسلم منهما لا يصلح لذلك فهو سبب لتقرير المذنب وكفر من اصر منهما كان موجودا قبل هذا ولا ولا اثر له في الفرة وقد تم ذكر استدامة النكاح بينهما فقلنا بان يتوقف وقوع الفرة بينهما على انقضاء مدة المدة لان لا انقضاء مدة المدة تأثيرا في الفرة بعد الطلاق الرجعي ولو كانا في دار الاسلام لكان يمرض الاسلام على المصير منهما ثلاث مرات ويفرق بينهما ان ابى الاسلام فاذا تعذر عرض الاسلام بسبب انقطاع ولايته الامام عنها اقمنا ثلاث حيضات مقام ثلاث عرضات في ذلك *

(فان خرج الذي اسلم منهما الى دار الاسلام قبل انقضاء ثلاث حيض فكذلك الجواب عند اهل الحجاز وعند اهل العراق تقع الفرة بينهما بتبيان

اسلام احد الزوجين في دار الحرب

الدارين حقيقة وحكما لان من في دار الحرب من اهل الحرب في حق من هو
من اهل دار الاسلام كليت قال الله تعالى او من كان ميتا فاحييناه * واختلفت
الرواية في رد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ابنته زينب رضي الله
تعالى عنها على ابي الماص * فروى عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده انه صلى الله
عليه وآله وسلم ردها عليه بنكاح جديد * وروى عاصم الشعبي انه ردها عليه
بالنكاح الاول * فان كان الرد بنكاح جديد فهو حجة لنا وان كان الرد بالنكاح
الاول فتاويله ما قاله الزهري ان ذلك كان قبل نزول الفرائض * وقال قتادة
كان ذلك قبل نزول سورة براءة * وقال الشعبي كان ذلك قبل نزول قوله تعالى
ولا تمسكوا بعصم الكوافر * وفيما ذكر هؤلاء بيان ان هذا الحكم منسوخ
بنزول هذه الآيات وانه لا عصمة بين الزوجين بعد تبان الدارين حقيقة وحكما
والذي يقوله الزهري ان نساء من قريش اسلمن يوم الفتح وهربن ازواجهن
ثم رجعوا الى الاسلام فاقرهن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند
ازواجهن تلك النكاح على ما روى من حديث ام حكيم امرأة عكرمة رضي الله
تعالى عنهما بن ابي جهم * وحديث امرأة حكيم بن حزام فهو لاء قوم قد هربوا
الى الساحل وهي من حدود مكة قد صارت مفتوحة بفتح مكة فلم يوجدين
الدارين بينهن وبين ازواجهن * والذي يروى ان اباسنيان اسلمن بغير الظهار ان في
ممسك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وزوجته هند مشركة بمكة ثم اسلمت
فردها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالنكاح الاول فقد تكلم الناس انه متى
حسن اسلام ابني سفيان بعد اتفقهم انه لم يحسن اسلامه يومئذ وانما اجازة
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بشفاعة عمه العباس رضي الله عنه (الآثرى) الى
ما روى انه قال للعباس رضي الله عنه ان ابن اخيك اصبح في ملك عظيم فقال ليس

ذكر اسلام ابني سفيان وزوجته رضي الله عنهما

ذلك ملك وانما هو نبوة قال او ذاك * ومثل هذا لا يكون كلام من حسن
الاسلام * ثم ذكر حديث عبد الله بن ابي بكر رضي الله عنهما (ان اميمة بنت
بشر فرت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهي مسلمة وزوجها كافر مقيم
بارض الكفر فلما انقضت عدتها زوجها رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم سهيل بن حنيف ثم قدم زوجها بعد ذلك مسلما فلم يرد اليه) وفي هذا
دليل ان الفرة وقعت بينهما بتباين الدارين وبه يستدل محمد بن رحمه الله تعالى
على وجوب المدة على المهاجرة وابو حنيفة رضي الله تعالى عنه لا يرى على
المهاجرة المدة وجعلها في ذلك كالمسبية لان وقوع الفرة في الموضعين كان
بتباين الدارين حكما وليس في الحديث انها اعتدت بامر رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم * وذكر عن سعيد بن جبير (قال اذا لحقت المرأة بارض الحرب
فلا تمتد بهما في نسائك - وبه نأخذ فنقول اذا لحقت مرتدة عن الاسلام
او كانت ذمية فلحقت ناقضة للعهد فقد بان من زوجها لتباين الدارين حقيقة
وحكما حين صارت حربية ولكن لا عدة لها هنا) لان المدة من حكم الاسلام
والحربية لا تخاطب بذلك بخلاف المهاجرة على قول محمد بن رحمه الله عليه وعند
ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه هما سواء في حكم المدة الا ان المهاجرة
اذا كانت حاملا فليس لها ان تزوج ما لم تضع حملها لوجوب المدة عليها
ولكن لان في بطنها ولدا ثابت النسب بمنزلة ام الولد اذا حبست من مولاها *
فقد روى الحسن بن ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه انها (ان تزوجت جاز
النكاح ولكن لا يقربها زوجها حتى تضع حملها - كي لا يكون ساقيا ماءه ذرع
غيره بمنزلة المسبية اذا كانت حاملا فتزوجها مولاها *
(واذا تزوج الحربي في دار الحرب امرأة واستبها في عقدة واحدة او عمتين

ثم اسلموا قبل ان يمس واحدة منهما فمندانى حنيفة رضى الله تعالى عنه ان كان زوجهما في عتدة فنكاحهما فاسدا وان كان زوجهما في عتدين فنكاح الثانية فاسد لان وجوب الاعتراض لم يني الجمع هاهنا بمنزلة نكاح الاختين * وعلى قول محمد رحمه الله نكاح الابنة صحيح في الوجوهين ونكاح الام فاسد لان الحرمة بسبب الجمع لا يثبت في حقهم عنده قبل الاسلام كما في حق الاختين فكان نكاح البنت صحيحا تقدم او تأخر (وعجز العقد الصحيح على الابنة تحرم الام وعجز العقد على الام لا تحرم الابنة فلماذا اصح نكاح البنت في الوجوهين وبطل نكاح الام) وهذا لان حرمة المصاهرة نظير حرمة الرضاع والنسب وذلك يثبت في دار الحرب عند تقر رسيبه كما يثبت في دار الاسلام فهذا مثله *

﴿ وان ﴾ كان دخل بهما فنكاحهما باطل على كل حال بالاتفاق لان الدخول بكل واحدة منهما يحرم الاخرى بسبب المصاهرة على التابيد * (وان كان دخل باحدهما دون الاخرى فعلى قول محمد رحمه الله تعالى ان كان دخل بالام بعد ما تزوج الابنة فنكاحها باطل) لان العقد الصحيح على الابنة يوجب حرمة الام والدخول بالام يوجب حرمة البنت *

﴿ وان ﴾ كان دخل بالام قبل ان يتزوج الابنة فنكاح الام صحيح لان الدخول بها يوجب حرمة الابنة ثم العقد على الابنة بعد ذلك غير صحيح والعقد الفاسد على الابنة لا يوجب حرمة الام *

(وان كان دخل بالابنة فنكاحها صحيح) لانه لم يوجد في حق الام الامه مجرد العقد وذلك لا يوجب حرمة الابنة وعلى قول ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه وابى يوسف رحمه الله تعالى ان كان زوجهما في عتدة فنكاحهما باطل

حرمة المصاهرة نظير حرمة الرضاع والنسب

ثم له ان يتزوج التي دخل بها اما كانت او بنتا وليس له ان يتزوج
ال اخرى لان الدخول بمن دخل بها محرم للاخرى اما كانت او ابنة
(وان كان تزوجها في عقدتين فان كان تزوج الابنة او لاود دخل بها
فكاحها صحيح ونكاح الام باطل لاجل المصاهرة وان كان دخل بالام
فكاحها باطل لان العقد على الابنة كان صحيحا وذلك يوجب حرمة
الام وقد دخل بالام وذلك يوجب حرمة الابنة وان كان تزوج الام او لان
دخل بها فكاحها صحيح وان دخل بالابنة بطل نكاحها جميعا لان العقد على
الابنة لم يكن صحيحا المعنى الجمع والدخول بالابنة يبطل نكاح الام ثم له ان
يتزوج الابنة دون الام لان الموجود منه في حق الام مجرد العقد والعقد
على الام لا يوجب حرمة الابنة فلما كان له ان يتزوجها *

قال (ولو تزوج الحربي امة وحره ثم اسلموا جاز نكاحهما في قول محمد
رحمه الله) لان حرمة الجمع بين الامة والحره لم يكن ثابتا في حقهما عنده
وبعد الاسلام الحال حال استدامة النكاح واستدامة النكاح على الامة
والحره من حكم الاسلام ولم يذكر قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه في
هذا الفصل وقيل الجواب هكذا على قوله لان حكم الخطاب انما ثبت في
حقهم بعد الاسلام وقيل بل عنده يبطل نكاح الامة ويحمل كالمجدد للعقد
عليهما بعد الاسلام كما في حق الاختين *

قال (واذا تزوج الحربي اربع نسوة في عدة او عقدتين ثم سبي وسبين معه
فملى قول محمد رحمه الله تعالى يختار شتين منهن) لان ما زاد على الشتين في حق
العبد بمنزلة الزيادة على الاربع في حق الحر وعلى قول ابي حنيفة وعلى يوسف
رحمهما الله تعالى يبطل نكاحهن جميعا ما هما امانة ان تزوجهن في عدة واحدة

فهو غير مشكل لأنه بمنزلة الحر يتزوج خمس نسوة في عقدة واحدة ثم يسلم
ويسلمن معه وإن كان تزوجهن في عقدة متفرقة فالفرق بين هذا الفصل وبين ما
إذا سلم وأسلمن معه أن هناك نكاح ما زاد على الأربع ما وقع صحيحاً بحكم
الاسلام فإذا وجب الاعتراض بحكم الاسلام يتعين الفساد ما لم يقع صحيحاً
بحكم الاسلام وما هنا نكاح الأربع وقع صحيحاً بحكم الاسلام لأنه كان
حراً حين تزوجهن فلم يكن البعض بافساد نكاحها بأولى من البعض فلهذا فرق
بينهن وبينهن *

(ولو تزوج حربي رضيعتين ثم ارضعتها امرأة ثم أسلموا فهذا ما لو كانتا اختين
حين تزوجهما سواء على الخلاف الذي بينا) لأنها صارتا اختين قبل الاسلام
بالرضاع *

(وإن كانتا إنما ارضعتها بعدما أسلموا فقد فسد نكاحهما جميعاً) وبه استدل
أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه على محمد رحمه الله تعالى إلا أن محمد يقول
لما أسلموا قبل الارضاع خالفهم وحال ما لو كانوا مسلمين حين تزوجهما سواء
والمسلم إذا تزوج رضيعتين ثم ارضعتها امرأة وقعت الفرقة بينهما وبينهما لأن
الفساد هو الاختية وجد فيهما جميعاً بخلاف ما سبق *

(وكذلك لو أسلم الزوج وهم من أهل الكتاب ثم ارضعتهم امرأة) ولو كان
زوج الحربي كبيراً ورضيعته وللكبيرة ابن فارضعت الصغيرة ثم أسلموا أفتى
قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه نكاحهما فاسد لأنه صار جاهما بينهما بعدما
صارتا أمماً وأبنة فكانه تزوجهما ابتداءً بعد الارضاع وفي قول محمد رحمه الله نكاح
الأبنة جائز لأنه وجد المقدم الصحيح على الأبنة وذلك يوجب حرمة الأم
ومجرد المقدم على الأم لا يوجب حرمة البنت *

(ولو كان الارضاع بعد الاسلام بطل نكاحهما بالانفاق بمنزلة ما لو تزوجهما بعد الاسلام * وكذلك لو اسلم الزوج ثم ارضعت الكبيرة الصغيرة فقد فسد نكاحهما) لان المخاطب بجرمة الجمع بين الام والبنت الزوج * (ولو كانت الكبيرة اسامت وحدها ثم ارضعت الصغيرة فعند محمد رحمه الله يفسد نكاحها ويجوز نكاح البنت) لان الزوج حربي حين ارضعتها فكان هذا وما لو ارضعتها قبل اسلامها سواء *

(ولو كان الذي اسلم ابو الصغيرة ثم ارضعت الكبيرة الصغيرة فقد فسد نكاحهما جميعا) اما عند ابى حنيفة رضي الله تعالى عنه لا اشكال واما عند محمد رحمه الله فلان الابنة صارت مسلمة باسلام الاب فلا يجوز نكاحها مع امها بحكم الاسلام فبطل نكاحها لهذا المعنى وقد بطل نكاح الام بسبب العقد على الابنة فلهذا قال يفسد نكاحهما جميعا ووضح هذا بما لو تزوج رضية ثم طلقها ثم تزوج كبيرة فارضعت الصغيرة فان الكبيرة تحرم عليه لان الصغيرة صارت ابنة لها وقد كانت في نكاحه في وقت بعقد صحيح ويجرد العقد على الابنة بوجوب حرمة مؤبدة في حق الام *

(ولو ان زوجين مستامين في دار الاسلام واسلم الزوج وهي من اهل الكتاب فارادت الرجوع الى دار الحرب لم يكن لها ذلك) لان بعد اسلام الزوج النكاح مستدام بينهما فهي مستامنة تحت مسلم فتصير ذمية لان المرأة في المقام تابعة لزوجها بمنزلة ما لو تزوجت بمسلم ابتداء *

(وكذلك اذا صار الزوج ذميا) لان الذي من اهل دارنا كالمسلم (فان جحدت ان تكون امراته فاقول قولها وعلى الزوج البيعة ولا يقبل عليها بالنكاح شهادة اهل الحرب) لان في زعم الزوج والشهود اذمية وشهادة اهل الحرب

على الذي لا تكون حجة *

(ولو كانت انكرت النكاح قبل ان يسلم الزوج او يصير ذميا لم يقض القاضي عليهما بشيء وان اقام بينة من المسلمين انها مستامنان فلا يقضى القاضي بين المستامين بحقوق معاملة جرت في دار الحرب) لانها لم يلزم احكم الاسلام وهو انما يزعم ان النكاح بينهما كان في دار الحرب فلهذا لا يقضى بينهما باعتبار زعمه *

(ولو لم تكن المرأة كتابية فان القاضي يعرض عليها الاسلام فان اسلمت والافرق بينهما لانها لا تنكح ولا تنه الا ان فيمكن من عرض الاسلام على الذي ياتي منهما ونساء التفريق عليه ثم يكون لها ان ترجع الى دار الحرب بعد انقضاء عدتها) لان النكاح غير مستقر هاهنا بعد اسلام الزوج فان ابتداء العقد بينهما على هذه الصفة لا يجوز فلا يصير ذمية الا ان المدة تازمها لحق الزوج المسلم فلا يتمكن من الخروج قبل انقضاء المدة لاني لا ادري لعلها حامل وولدها مسلم باسلام ابيه فلهذا لا يتمكن من الرجوع الى دار الحرب قبل انقضاء المدة *

(ولو لم يسلم زوجها ولكنه صار ذميا فليس لها ان ترجع الى دار الحرب) لان النكاح بينهما مستقر هاهنا فتصير ذمية بعباس زوجها *

(ولو كانت المرأة هي التي اسلمت فانه يعرض الاسلام على الزوج ويفرق بينهما اذا ابى وله ان يرجع الى دار الحرب) لان الزوج في المقام لا يتبع امراته *

* قال (ولو ذهب الى دار الحرب قبل عرض القاضي عليه الاسلام فقد وقعت الفرقة بينهما تبين الدارين حقيقة وحكما وهذه فرقة بغير طلاق والمراد ليس

من اهل النكاح لان النكاح يعتمد الملة ولا ملة للمريد وقد قررنا هذا في
 (شرح المختصر) *

* ثم فرع * على فصل المهاجرة وقال (اذا طلقها زوجها وهو في دار الحرب لم يقع
 طلاقه عليها) اما عند ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه فلا نه لا عدة عليها * واما عند
 محمد رحمه الله تعالى فلا نه حرني ولا عصمة بين الحربى والمسلم وفي الحكيم بوقوع
 طلاقه عليها اثبات معنى العصمة بينهما ولهذا قال محمد رحمه الله تعالى (ولو كان
 اسلام ثم طلقها وقع طلاقه عليها) لانها في عدته ويجوز الحكيم بالعصمة بين
 المسلمين وان كان احدهما في دار الحرب وقاس هذا بالمرء الا حق
 بدار الحرب اذا طلق امرأته لم يقع طلاقه عليها وان كانت في عدة منه ولورجع
 مسلما او اسلم في دار الحرب ثم طلقها وقع طلاقه عليها لانها في عدته *
 (ولو كان الحربى دخل اليها بامان ثم طلق المهاجرة التي تعتمد منه لم يقع طلاقه
 عليها) لانه حرني بعد فكان حاله وحال ماله كان في دار الحرب
 صورة سواء *

(الآثرى) ان امرأة حرة لو كانت تحت عبدا فاشتريته بعد ما دخل بها ففسد
 النكاح وعليها المدة وان طلقها وهو عبدها لم يقع طلاقه عليها) لانه لا عصمة
 بسبب النكاح بين المملوك وبين المالك (وان اعتقته او باعته ثم طلقها وقع
 طلاقه عليها) لانها في عدته *

(ولو كانت المهاجرة حاملا فلزوجهما في قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه ان
 يتزوج اختها) لانه لا عدة عليها (وانما لا يجوز لها ان تزوج بزواج آخر) لان في
 بطنها ولد ثابت النسب فكان حالها كحال ام الولد اذا حبست من مولاها وهناك
 للمولى ان يتزوج اختها ولكن لا يطأها حتى تضع (ا) حملا كيلا يصير جامعا

فساد نكاح الحرة التي تحت عبدا واشترت بعد ما دخل بها * ثم احصت احوالها في كتاب النكاح

ماءه في رحم اختين فهذا مثله وكذلك الحكم في المسبية *
 ﴿ولو أسلم﴾ الزوج وخرج اليها وترك زوجته في دار الحرب فقد وقعت
 الفرقة بينهما بتبائن الدارين ولكنه ليس لها أن تزوج زوج آخر إذا كانت
 حاملاً وهذه لأعدة عليها ولكن في بطنها ولد ثابت النسب إلا أن نسب ولدها
 لا يلزم الزوج إلا أن تأتي به لأقل من ستة أشهر لأنها بانة إلى عدة تبائن
 الدارين (١) فكان ذلك بمنزلة الطلاق قبل الدخول في الحكم *

﴿ولو أسلمت﴾ المرأة في دار الحرب ثم وقعت الفرقة بينهما بمضي ثلاث
 حيض فهذا في حكم المدة ومالو وقعت الفرقة بينهما بخروجها إلى دار الإسلام
 سواء لأن في الموضعين قد وقعت الفرقة بينهما وهي حرة مسلمة مخاطبة بحكم
 الإسلام سواء كانت في دار الحرب أو في دار الإسلام *

قال ﴿حربية أسلمت في دار الحرب ثم خرجت وزوجها معها بامان فهي
 امرأته حتى تحيض ثلاث حيض أو يعرض عليه السلطان الإسلام﴾ لأنه
 من وجه كالذي فإن السلطان يتمكن من عرض الإسلام عليه وهو في الحقيقة
 حربي حتى يتمكن من الرجوع إلى دار الحرب فلكونه حراً بقلنا
 الفرقة تقع بينهما بمضي ثلاث حيض ولكونه بمنزلة الذي من وجه قلنا يفرق
 بينهما بعد إباء الإسلام وبأي الوجهين وقعت الفرقة بينهما فعليهما أن تعتمد ثلاث
 حيض *

(ولو طلقها في المدة وقع عليها طلاقه) لأنه معها في دار الإسلام وقد بيناه
 كالذي من وجه *

﴿الآثر﴾ أنه لو خلعها قبل أن يفرق بينهما السلطان ثم طلقها في المدة ثلاثاً
 أو طلقها قبل الخلع ثلاثاً وقع طلاقه عليها فكذلك بعد التفريق بينهما لأن تلك

فرقة بطلاق (وهذا بخلاف ما لو خرجت وحسدها ثم خرج الزوج بعدها مستأمنًا فإنه لا يقع طلاقه عليها) لأن هنالك قد بقي الزوج في دار الحرب بعد خروجها فاقطعت العصمة بينهما وصار بحال يقع طلاقه عليها فلم يصح من أهل دارنا بهذا ذلك لا يحقها طلاقه وهما هنا حين وقعت الفرقة كان هو معها في دار الإسلام فلم يكن في حالة من الحالات بحال لا يقع طلاقه عليها فلماذا قلنا ما دامت في العدة يقع طلاقه عليها * والله أعلم بالصواب *

باب

تزوج الأسير والمستأمن في دار الحرب

قال رحمه الله * ويكره للمسلم أن يتزوج في دار الحرب كتابية منهم حرة كانت أو أمة هكذا نقل عن علي رضي الله عنه وهذا لأنه ربما بقي له نسل في دار الحرب وفيه تمريض ولده للرق فأنه الوسييت وهي حبلى منه صار ما في بطنها رقية أو ربما اتخاها أولاده باخلاق الكفار إلا أن هذه الكراهة ليست بمعنى في عين النكاح في محله أو شرطه فلا يمنع صحة النكاح بعد أن كان بشهود مسلمين في قول محمد رحمه الله وفي قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه يستوى أن كان الشهود مسلمين أو كفار أو هي مروفة (فإن كان يخشى العنت على نفسه فلا بأس بأن يتزوجها) لأن التحريم عن الزنا فرض ولا يتوصل إليه إلا بالنكاح * وهو نظير ما لو تزوج أمة لمسلم أو ذمبي في دار الإسلام فإن ذلك مكروه له إلا أن يخشى العنت على نفسه فهذا مثله (ولو أسروا حرة مسلمة أو ذمية فلا بأس لهذا المسلم أن يتزوجها وإن لم يخف العنت على نفسه) لأنها حرة من أهل دارنا ولم يملكوها بالاسترقاق فيجوز للمسلم أن يتزوجها برضاها في دارهم كما يجوز في دارنا *

باب تزوج الأسير والمستأمن في دار الحرب

(فان كانت امة له فكذلك مكروه له الا ان يخشى العنت على نفسه) لانهم
بالا حراز ملكوها حتى لو اسلموا كانت امة لهم فولده منها يكون عبد لهم
وفرق بين هذا وبين ما اذا تزوج فيهم بغير شهود فانه لا يجوز وان كان
يخشى العنت على نفسه وكذلك اذا لم يجد شهودا مسلمين على قول محمد
رحمه الله تعالى لان المنع هناك لانعدام شرط الجواز وهو الشهود وذلك في
معنى منع لمعنى في عين النكاح او لمعنى في المحل بان كان لا يجد الا مجوسية
او وثنية وهناك لا يجوز له نكاحها سواء كان يخشى عايشه العنت او لا يخشى
فاما ما هنا المنع لما فيه من اضرار ولده لارق وهو غير متصل بالنكاح شرطا
ولا خلافا اذا ظهر ما هو الاولى بالاعتبار منه قلنا يجوز النكاح من غير كراهة
(وان كانوا اسرا ومكاتبه او مدبرة او ام ولد ثم تزوجوها من هذا المسلم لم يحز
ذلك) لانهم لم يملكوها بالا حراز ولا نكاح الابولي وولي المكاتبه مولاها
(فاذا اذن لها مولاها في التزوج بكتاب كتبه من دار الاسلام فلا بأس بان
يتزوجها) لانها باقية على ملكه والكتاب ممن نأى كالخطاب ممن دنا *

(فان دخل مولاها دارهم بامان فلا بأس بان يطأ مدبرته وام ولده اذا خلاها
ولم يكن الحربى وطئها) لانها باقية على ملكه *

(فان وطئها الحربى فليس لمولاها ان يطأها بعد ذلك) لان فيه اجتماع رجلين
على امرأة واحدة في طهر واحد الا ان يترك الحربى وطئها فينشد المولى
ان يطأها اذا استبرأ رخصها فاما المكاتبه فليس له ان يطأها كما لم يكن له ذلك قبل
الاسر لانها بالكتابة صارت كالخسارحة عن ملكه *

(وكذلك لو زوجها الياء الحربى) لانها باقية على ملكه حقيقة فلا يثبت النكاح
بينه وبينها (بخلاف المدبرة وام الولد فهناك اذا زوجها الحربى منه جاز له

وطئها) لانه انما يطأها بالملك لا بالنكاح ﴿الآرى﴾ ان قبل التزوج كان
وطئها حلالا له *

(ولو اسروا امرأته وهي حرة او امة ثم دخل اليهم بامان فلا بأس بان يطأها
لبقاء النكاح بينهما) *

* فان قيل * هذا في الحرة صحيح وامافي الامة فهو غير صحيح لانها صارت
مملوكة لهم حتى لو اسلموا كانت لهم والمملوك تبع لمولاه فقد صارت بهذا
الطريق من اهل دار الحرب وتبين الدارين حقيقة وحكما موجب للفرقة
بينهما قلنا * لا كذلك فانها كانت من اهل دارنا لكونها مسلمة او ذمية وذلك
لا يتقضى بتملكهم اياها بالا حراز كالا يتقضى بتملكهم اياها بالشراء والادخال
في دار الحرب فكما لا يفسد النكاح بينهما هناك لا يفسدها هنا الا ان يكون
مولاها. الحربى قد وطئها فحينئذ لا يحل للزوج ان يطأها حتى يستبرأها
بحيضه *

(وان كانت حرة فوطئها الحربى لم يكن ازواجه ان يطأها حتى تمتد بثلاث
حيض) لان ما كان من الحربى في معنى الوطئ بشبهة فالتساويل الباطل منهم
معتبر بالتاويل الصحيح في الحكم *

(وعلى هذا لو وطئها الحربى ثم جاءت بولد فان جاءت به لا قل من سنتين منذ
وطئها الحربى فان نسب الولد ثبت من الزوج وان جاءت به لاكثر من
سنتين لم يثبت نسب الولد منه) لانها حرمت عليه بوطئ الحربى اياها فيجعل
بمنزلة ما لو حرمت عليه بان طلقها تعاليفة بائنة *

(ولو كانت المسيية امة لمسلم ثم دخل مولاه اليهم بامان فليس له ان يطأها)
لانهم مملوكوها بالا حراز فيكون هو واطئها ملك غيره لو فعل ذلك وذلك

لا رخصة فيه بحال بخلاف ام الولد والمديرة فان زوجها الحربي منه جاز النكاح وان كان ذلك مكرها للمسلم بمنزلة ما لو تزوجها مائة اخرى له مسامة او كتابية (ولو ان حربيا (ا) في دار الحرب من المسلمين تزوج مائة من امائهم فولدت له ولادتهم ظهر المسلمون على الذراري فالصغار من اولاده احرار مسلمون باسلام ابيهم) لانهم كانوا مملوكين لمولى الام وقد قتل او هرب حين ظهر المسلمون على الدار فصاروا محرزين انفسهم بمنة المسلمين والمملوك المسلم للحربي اذا احرز نفسه بمنة الجيش كان حرا كالراغم *

(واما الكبار من اولاده فمردون) لانهم وصفوا بالكفر بعد البلوغ (وقد كانوا مسلمين باسلام الاب فصاروا مردين ارقاء لمن احرزهم رجالهم او نساءهم لان مع ردتهم لا يتحقق احرار انفسهم على الوالى فلا يمتنون ويحجبون على الاسلام ولا يقتلون) لانه ما وجد منهم الاسلام بعد كمال حالهم بالبلوغ ومن ثبت له حكم الاسلام تبعه الابوين لا يقتل اذا بلغ مرتبة المني الشبهة وامامهم فهي في لمن اخذها وان كان في بطنها ولد فهو رقيق معها) لان ما في البطن جزا من اجزائها فيكون رقيقا تباعا لها وان كان مسلما تباعا لابيها * ولانه لا يتحقق منها احرار انفسه مادام مخفيا في بطنها *

(ولو كان تزوج حرة منهم والمسئلة بحالها فهاذا الاول سواء الا في فصل واحد وهو ان الكبار من اولاده هاهنا احرار بخلاف الاول) لانهم انفصلوا من حرة فكانوا احرار بحريتها ولكنهم مردون *

(فن كان منهم رجال فهو لا يصير رقيقا بالسبي ومن كان منهم امرأة فقد صارت امة بالسبي وتجبر على الاسلام كما هو الحكم في المرتدات ولا يكون تزوج المسلم اياها مانا لها) لانه في دار الحرب لو آمنها نصالح يصح منه فكذلك بالدلالة

المملوك المسلم للحربي اذا احرز نفسه بمنة الجيش كان حرا كالراغم
 لا يقتل اذا بلغ مرتبة المني الشبهة
 امة بالسبي وتجبر على الاسلام كما هو الحكم في المرتدات ولا يكون تزوج المسلم اياها مانا لها

(وليس للأولاد أن يوالوا أجدادهم ولا يعقل عنهم بيت المال أن يوالوا أجدادهم) لأن لهم عشيرة وهم قوم أبيهم فيمقلون عنهم ويرثونهم ومن كان بهذه الصفة فليس له أن يوالى أجداداً (ولو كانوا سبوا من دار الإسلام حرة مسلمة أو ذمية ثم زوجهام من هذا العربي فهذا ما سبق سواء ألقى خصلة واحدة لا تكون هي ولا مافي بطنها أفيأها هنا) لأنها حرة من أهل دارنا فلا تملك بالسبي والأولى حرة حربية فملكك بالسبي *

(وإن كانت أمة مسلمة أو ذمية مسلمة والمسئلة بحالها فأولادها أرقاءها هنا لا يمتقون بالسبي الصغار والكبار في ذلك سواء) لأن حق المسلم المأسور منه قائم فيهم وذلك يمنع ثبوت العتق لهم بطريق المراجعة فقلنا إن وجدهم المأسور منه أخذهم قبل القسمة بغير شيء وإن وجدهم بعد القسمة أخذهم بالقيمة *

(فإن كان المأسور منه ذمياً اجبر على بيعهم بهدماً يأخذهم) لأن الصغار منهم مسلمون بإسلام أبيهم والذمي يجبر على بيع العبد المسلم إذا حصل في ملكه والكبار منهم مرتدون وللمرتد حكم الإسلام في هذا الفصل لكونه مجبراً على العود إلى الإسلام (ولو كانت الأمة المأسورة من دار الإسلام لم يزوجه المسلم ولكن مولاها الحربي وطئها فولدت له أولاداً ثم ظهر المسلمون على الدار فهي حرة لا سبيلاً عليها) لأنها مسلمة أو ذمية وقد صارت أم ولد للحربي فإذا سقط حق الحربي عنها كانت حرة (وأولادها أحرار بمنزلة ما كان كانت مسلمة أو ذمية) لأنهم صاروا محرزين أنفسهم عنمة المسلمين (ولهم أن يوالوا من أحبوا) لأن أباهم لا ولأهلها هنا ولا عشيرة بخلاف ما سبق (فإن كبروا كنفساراً محاربين للمسلمين قلنا إن كانت أمهم مسلمة فهم مرتدون لأنهم كانوا مسلمين تبعاً لها)

(فاذا بلغوا مرتدين اجبروا على الاسلام وكانوا احرارا وان كانت امهم ذمية فهم فيني * اجمعون) لانهم كانوا من اهل الذمة بملها وقد صاروا ناقضين للمهادنين حاربوا المسلمين *

(فان قال المسلمون منه انا احق بالامة لانها اسرت من يدي ومالكي لم ياتت الى قوله) لان الحربي كان ملكها حتى لو اسلم عليها كانت له وقد استولدها فلا يبقى للمالك القديم فيها حق الاخذ بحال (الا ترى) ان الحربي لو كان اعتهقها نفذت في افكذلك اذا استولدها *

(ولو كان مولاه القديم انما زوجها من الحربي والمسئلة بحالها فالامة واولادها للماسور منه هاهنا) لانها انما ولدت من زوج لا تصير به ام ولد وقيام حق الماسور منه فيها وفي اولادها يمنع ثبوت العتق لهم بطريق المراجعة والاحراز بمنة المسلمين فلهذا كان له ان ياخذهم قبل القسمة بغير شيء * وبعددها بالقيمة ومن كبر من اولادها فكان على دين ابيه *

(فان كانت هي مسلمة فهي مجبرة على الاسلام) (ا) لانه كان مسلما بملها * (فاذا بلغ كافرا كان بمنزلة المرتد وان كانت ذمية لم يجبر هذا الولد على الاسلام) لانه مولود دين كافرين في دار الحرب *

(ولو كانت الماسورة حرة والمسئلة بحالها فهي واولادها احرار لا سبيل عليها) لانها حرة من اهل دارنا والا ولا يتبعون الام في الرق والحرية وقد عرفت الجواب ان الولد يتبع خير الابوين ديننا في حكم النكاح والذبيحة حتى اذا كان احدهما من اهل الكتاب كان الولد مثله بمنزلة مالهو كان احدا لا بوين مسلما كان الولد مسلما بملاله *

(ا) كذا في النسخ ولا ارتباط بين المتن والشرح فانه سقط بعض العبارة ١٢ م

(ومن بلغ منهم كافراً فالْحَكِيمُ فِيهِ مَا هُوَ الْحَكِيمُ فَيَمَاسِقُ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا إِذَا كَانَتْ الْمَرْأَةُ مُسْلِمَةً أَوْ ذِمِّيَّةً) وَالْفَرْقُ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ فِي حَكْمِ الْإِسْتِرْقَاقِ كَمَا هُوَ الْحَكِيمُ فِي الْمَرْتَدِّينَ * وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ *

﴿ باب ﴾

﴿ اثبات النسب من اهل الحرب من السبايا ﴾

* قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ * (وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْحَرْبِ سَبَوْا مُسْلِمَةً حُرَّةً أَوْ مَمْلُوكَةً أَوْ ذِمِّيَّةً حُرَّةً أَوْ مَمْلُوكَةً فَاشْتَرَاهَا مِنَ السَّابِي رَجُلٌ مِنْهُمْ فَاسْتَوْلَدَهَا ثُمَّ اسْلَمَ أَهْلُ الدَّارِ أَوْ صَارُوا ذِمَّةً فَإِنَّ كَانَتْ مُسْلِمَةً أَوْ ذِمِّيَّةً حُرَّةً فِي الْأَصْلِ فَهِيَ حُرَّةٌ عَلَى حَالِهَا) لِأَنَّ الْحُرَّةَ الْمُتَّكِدَةَ فِي دَارِنَا لَا نَاقِضَ لَهَا وَأَوْلَادُهَا أَخْرَارٌ بِطَرِيقِ التَّبْعِيَّةِ لَهَا (وَالنَّسَبُ ثَابِتٌ مِنَ الْمُشْتَرَى) لِأَنَّهُ وَطَنُهَا عَلَى وَجْهِ الْمَلِكِ بِشَبْهَةِ فَنَأْوِيهِمُ الْبَاطِلَ بِمَنْزِلَةِ النَّأْوِيلِ الصَّحِيحِ فِي الْحَكْمِ (وَلَا صِدَاقَ عَلَيْهِ لَهَا) لِأَنَّ الْمُسْتَوْفَى بِالْوَطَنِ فِي حَكْمِ جُزْءٍ مِنْهَا وَقَدْ كَانَ حُرِّيًّا حِينَ اسْتَوْفِيَ ذَلِكَ الْجُزْءُ فَلَمَّا لَا يَغْرَمُ شَيْئاً إِذَا اسْتَهْلَكَهَا لَا يَغْرَمُ بِوَطْنِهِ أَيَّاهَا شَيْئاً أَيْضاً *

(وَأَنَّ كَانَتْ مَدْبُورَةً أَوْ أَمٍّ وَلَدِي الْأَصْلَ فَهِيَ مُرَدُودَةٌ عَلَى مَوْلَاهَا) لِأَنَّهُمْ لَمْ يَمْلِكُوا هَبَالَهَا أَحْرَاراً (وَأَوْلَادُهَا أَحْرَارٌ) لِأَنَّهُمْ كَانُوا مُسْلِمِينَ بَعَالِهَا إِنْ كَانَتْ مُسْلِمَةً وَذَمِّيِّينَ بَعَالِهَا إِنْ كَانَتْ ذِمِّيَّةً وَلَئِنْ هَذَا غُذِيَ وَلَدُ الْمَغْرُورِ عَلَى مَا بَيْنَنَا مِنَ الْمُشْتَرَى اسْتَوْلَدَهَا بِتَأْوِيلِ الْمَلِكِ وَوُلِدَ الْمَغْرُورُ حُرّاً ثَابِتَ النَّسَبُ مِنْ أَبِيهِ إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى الْآبِ مِنْ قِيَمَةِ الْأَوْلَادِ هَاهُنَا شَيْءٌ لِلطَّرِيقِ الَّذِي قَلْنَا فِي الْعَقْرِ فِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ فَهَذَا لِأَنَّ الْمُشْتَرَى كَانَ مُحَارَباً حِينَ اسْتَوْلَدَهَا وَذَلِكَ يَنْعِي وَجُوبَ الضَّمَانِ عَلَيْهِ بِاسْتِهْلَاكِ جُزْءٍ مِنْهَا فَكَذَلِكَ إِذَا صَارَ مُسْتَهْلَكاً لِلْوَلَدِ بِحَكْمِ الْمَغْرُورِ * فَانْ قِيلَ * الْمَغْرُورُ أَمَّا يَضْمَنُ قِيَمَةَ الْوَلَدِ وَقَدْ خُصِّمَتْهُ وَعِنْدَ

الخصومة القوم مسلمون او اهل الذمة * قلنا نعم * ولكن انما يضمن وقت
الخصومة بسبب الاستيلاء المتقدم وذلك السبب تحقق منه حين كان حربيا
غير موجب للضمان عليه فلا يجب الضمان بمذالك وان اسلموا *
(وان كانت مكتوبة فالجواب فيها وفي اولادها انها ردم مكتوبة على حالها) لان
المكتوبة لا تملك بالاسر واولادها احراز يحكم الغرور وليس على الاب من
العقرو لا من قيمة الاولاد شيئا لما قلنا ولم يثنى آخر وهو انه لو فرم قيمة الولد
ها هنا انما يفرم لها وهي انما تسعى لتحصيل الحرية لنفسها واولادها ففى هذا
تحصيل بعض مقصودها *

(وان كانت امة والمسئلة بحالها ففى ام الولدان استولدها واولادها احرار)
لانهم ملكوها بالاحراز وقد ملكها المشتري منهم بالشراء فصبح استيلاده
ثم تقرر ملكه فيها بالاسلام فكانت ام ولد له (وان كان المستولد ذمة للمسلمين
فكذلك الجواب لانها تخرج الى التمتع بالسماعة) لانها مسلمة والمسلمة
لا تترك في ملك الذمي وقد تميز اخراجها من ملكه بالبيع لاجل الاستيلاء
فيجب اخراجها من ملكه بطريق الاستسماء في قيمتها والحكم في المرتدين
اذا غلبوا على دارهم وفي اهل الذمة اذا نقضوا العهد وغلبوا على دارهم بمنزلة الحكم
في اهل الحرب في جميع اماكننا *

(وكذلك الحكم في اهل البني اذا كانوا اسبوا من اهل العدل في جميع هذه
الفصول على ما ذكرنا) لان التاويل الفاسد في حق اهل البني اذا انضم الى المنعة
كان بمنزلة التاويل الصحيح في الحكم *

(والا صل فيه حديث الزهري قال وقعت الفتنة واصحاب رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم كانوا متوافرين فانفقوا على انه لا قود في دم استحل بتاويل

لا يشترط نسب الولد من النكاح فيكون الولد لغيره

القرآن ولا حد في فرج استحل بتساويل القرآن ولا ضمان في مال استحل بتاويل القرآن الا ان يوجد الشيء بعينه فيرد على اهله ولهذا قلنا هاهنا اذا كانت المسيية امة وجب ردّها على مولاهما اذا تاب اهل البني بخلاف ما سبق لانهم مامكروها ولم تصر هي ام ولد لمن استولدها واهل الحرب ملكوها بالا حراز فصارت ام ولد لمن استولدها *

(ولو ان قوما من اصوص المسلمين غير المتاولين اخذوا النساء والمسئلة بحالها فنقول لا حكم للمنعة اذا تجردت عن التاويل كما لا حكم للتاويل اذا تجردت عن المنعة فالوا على هذا الطريق يكون زانية مستوجبا للحد ودولا يشتر نسب الولد منه اصلا بظاهر قوله صلى الله عليه وآله وسلم الولد للفراس وللماهر الحجر * ثم الولد يكون تبعا للام على صفة امة مملوك كلن هو مالك للام بخلاف جميع ما سبق ووضح هذا الفرق بالاستهلاك قال (الآرى انهم لو استهلكوا الاموال هاهنا كانوا اضعافا من بخلاف ما سبق ذكره) وقد ذكر بعد هذا با بقداسته قصينا شرحه مما املينا من ﴿ شرح الزيادات ﴾ والله اعلم *

﴿ باب ﴾

﴿ الحدود في دار الحرب ﴾

﴿ قال رحمه الله تعالى قد بينا في المبسوط ﴾ (ان المسلم اذا ارتكب شيئا من الاسباب الموجبة للعقوبة في دار الحرب فانه لا يكون مستوجبا للعقوبة لانعدام المستوفى فانه لم يكن تحت ولاية الامام حين باشر ذلك ولو ارتكب ذلك في المسكر فليس لامير السرية ان يقيم عليه الحد ايضا) لانه لم يفرض اليه اقامة الحدود وانما فرض اليه تدبير الحرب *

(الا ان يكون الخليفة غزا نفسه او امير العراق فحينئذ له ان يقيم الحد في

باب الحدود في دار الحرب

عسكره كما يقيم في دار الاسلام واستدل على انه لا يقام الحسد في دار الحرب
(لحديث عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فانه كتب الى عماله ان لا يجلدن امير
الجيش ولا سرية احد حتى يخرج الى الدرب قافلا لئلا يلحقه حمية
الشيطان فيلتحق بالكفار)

(وهكذا نقل عن ابي الدرداء رضي الله تعالى عنه انه كان ينهى ان يقام
الحدود على المسلمين في ارض العدو ومخافة ان تلحقهم الحمية فيلحقوا بالكفار فان
تاو اتاب الله عليهم والا كان الله تعالى من ورائهم)

(ثم ذكر عن عطية بن قيس الكلبي ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
قال اذا هرب الرجل وقد قتل اوزني او سرق الى العدو ثم اخذ امانا على نفسه
فانه يقام عليه ما فر منه واذا قتل في ارض العدو اوزني او سرق ثم اخذ امانا
لم يقيم عليه شيء مما احدث في ارض العدو) فهو الاصل لما اشارهم الله تعالى في
اعتبار المواضع التي يرتكب فيها السبب الموجب للحد

وقد بينا في المبسوط ان المستامن في دارنا اذا ارتكب شيئا من الاسباب الموجبة
للمقوبة فانه لا يقام عليه الا ما فيه حق العباد من قصاص او حد قذف
وقول ابي يوسف رحمه الله في ذلك معروف انه يتسام ذلك كله عليه الاحد
الخمر كما في حق اهل الذمة والله اعلم *

﴿ باب ﴾

﴿ ما يجب من النصرة للمستامين واهل الذمة ﴾

قال الشيخ الامام رحمه الله تعالى ﴿ الاصل انه يجب على امام المسلمين ان ينصر
المستامين ماداموا في دارنا وان ينصفهم ممن يظلمهم كما يجب عليه ذلك في حق
اهل الذمة لانهم تحت ولايته ماداموا في دار الاسلام فكان حكمهم حكم

باب ما يجب من النصرة للمستامين واهل الذمة

اهل الذمة (الا انه لا يجب القصاص على الذي يقتل المستامن ولا على المسلم
 لانعدام المساواة بينهما في حق صفة الحقن وعليه يتبين حكم القصاص فاما
 المستامن اذا قتل مستامنا في دارنا فعليه القصاص ويستوفيه وارث المقتول
 اذا كان معه وكذلك اذا قطع طرفه فعليه القصاص بوجود المساواة بينهما
 في صفة الحقن) فان قيل * فقد بقي في دم المستامن شبهة الاباحة لانه محارب
 ممكن من الرجوع الى دار الحرب وذلك مانع من وجوب القصاص عليه بقتله
 على كل حال قلنا * لا كذلك فان هذه الشبهة انما تظهر في حق من يعتقد ذلك لا
 في حق من لا يعتقد هو كما ان معنى المحاربة مبيح فتنفس السكندر مهدي بدليل ان
 النساء والعبيدان من اهل الحرب لا يضمن قاتلهم شيئا من كفارة ولا دية لو وجود
 المهدر *

(ثم الذي اذا قتل ذميا يلزمه القصاص بالاتفاق) لانه لا يعتقد كون كفره
 مهديا فلم يورث ذلك شبهة في حقه فكذلك معنى المحاربة فيما بين المستامين
 لا يورث شبهة في حقه ولكن لتحقق المساواة بينهما في صفة الحقن
 يجب القصاص على بعضهم بقتل البعض سواء كانوا من اهل دار واحدة
 او من اهل دارين) لان وجوب القصاص باعتبار ان على امام المسلمين
 نصرتهم ماداموا في دارنا وفي هذا لا فرق بين ان يكونوا من اهل دار واحدة
 او من اهل دارين *

(ولو كانوا اهل منعة دخلوا اليها بامان ليجتازوا الى ارض اخرى
 فيقاتلوا اهلها ثم اغار عليهم في دار الاسلام اهل حرب آخرين فاسروهم فليس
 علينا نصرتهم وان قدرنا على ذلك بخلاف اهل الذمة) لان اهل الذمة صاروا
 اعداء دارنا وقد التزموا احكام الاسلام فيما يرجع الى الامارات (فيجب على الامام

نصرتهم كما يجب عليه نصرة المسلمين فاما المستامنون فهم من اهل دار الحرب
الا انهم له حال في دارنا بامان وانما يجب علينا نصرتهم ودفع ظلم من هو من اهل
دارنا عنهم والذين ظلموهم هناك ليسوا من اهل دارنا ولا تحت ولايتنا
فلا يجب علينا دفع ظلمهم عنهم وهذا لان لدار الاسلام دار معادية وهي
دار الحرب فمن هو من اهل دار الاسلام انما يتمكن من المقام فيها بدفع ظلم اهل
دار المعادية عنه فاما من ليس من اهل دارنا فهو انما دخل دارنا مجتازا اولية قضى
سماحته ثم ليمود الى داره ففى تحصيل هذا المقصود لا حاجة الى دفع ظلم اهل
دار المعادية عنه وانما تحقق الحاجة الى دفع ظلم من في دارنا عنه وما ثبت
من الحكم باعتبار الحاجة فثبوته بحسب الحاجة *

(والدليل على الفرق ان الذين ظهروا على المستامين فاحرزوهم بدارهم لو اسلموا
كانوا عبيدا لهم والذين ظهروا على اهل الذمة واحرزوهم لو اسلموا كانوا احرارا
وكذلك لو ظهروا عليهم مما اخذوا من المستامين فيكون لنا ملكهم عليهم
بالاحراز ولا يملك اهل الذمة عليهم بالاحراز بل يكونوا احرارا يرده عليهم
اموالهم قبل القسمة بغير شئ وبعد القسمة بالقيمة) فمر فئا ان اهل الذمة في
وجوب القيام بنصرتهم كالمسلمين بخلاف المستامين *

(والذى يقر ما قلنا ان الذين ظهروا على اهل الذمة لو مروا باهل منة من
المسلمين في دار الحرب كان عليهم ان يقوموا باستنقاذ اهل الذمة من ايديهم
لا يسعهم الا ذلك منزلة ما لو وقع الظهور على المسلمين ولو كانوا انما ظهروا على
المستامين في دارنا ثم مروا بهم على قوم ممتنمين من المسلمين في دار الحرب لم يكن
عليهم القيام باستنقاذهم من ايديهم) *

(ولو كانوا في امان من اهل الحرب لم يكن لهم ان يتقضوا الامهلا مستنقاذ

المستامين من ايديهم بخلاف اهل الذمة فهناك عليهم ان يتقضوا العهد ويقا تلوا
عن ذراري اهل الذمة كما يقا تلون عن ذراري المسلمين وانما حال المستامين في
دارنا كحال الموادعين

(ولو ان الامام وادع اهل بلدة من اهل الحرب بمال او بغير مال ثم قصدهم
مسلم او ذمي بظلم فعمل الامام دفع ذلك عنهم * ولو اغار عليهم قوم من
اهل الحرب لم يكن على امام المسلمين ان يدفع ظلمهم عنهم) فيه يتضح ما ذكرنا
من الفرق بين الموادعين وبين المستامين في دارنا في فصل وهو انه (لو قتل
رجل من الموادعين رجلا منهم في دار الموادعة لم يكن عليه القصاص *
ولو قتل المستامن مستامنا في دارنا يجب عليه القصاص) لان اهل
دار الموادعة ما لم يوافقوا شيئا من حكام الاسلام فانهم وادعونا على ان
لا يجري عليهم احكامنا فكما انت دارهم دار حرب على حالها والقتل في
دار الحرب ليس بموجب القصاص فاما المستامنون فهم في دار الاسلام وحكم
الاسلام يجري عليهم ماداموا في دارنا فيما فيه حق العباد والقصاص بهذه الصفة
* قال * (ولو ان قوما من اهل الحرب لهم منعة دخلوا دارنا بامان فشرطوا
علينا ان نمنعهم مما نمنع منه المسلمين واهل الذمة فعلمنا اننا لو فاعلهم بهذا الشرط * اذا
اغار عليهم اهل الحرب فعلمنا ان القيام بدفع الظلم عنهم لقوله صلى الله عليه وآله وسلم
المؤمنون عند شروطهم) وهذا لان الالتزام بسبب الامان التزام بالشرط
فينظر الى الشرط كيف كان *

(وكذلك لو وادعونا على مال معلوم بهذا الشرط فعلى الامام ان يقي لهم
بالمشر وط عليهم ان قدر على ذلك وان لم يقدر عليه فليس له ان يطالبهم
بشيء من مال المشر وط عليهم) لانهم التزموا ذلك بمقابلة الحماية فاذا عجز

عن حمايتهم لم يكن له ان ياخذ منهم شيئا من المال كالا ياخذ من ارباب
المواشي من المسلمين الزكوة ولا ياخذ من اهل الذمة الجزية والخراج
اذا كان ما جزا عن حمايتهم بان غلب عليهم اهل البنى *

(ولو كان المستامنون في دارنا قوما لا منعة لهم والمسئلة بحالها فعل
الامام ان يدفع عنهم من الظلم ما يدفعه عن اهل الذمة حتى اذا ظهر اهل
الحرب عليهم ثم ظهر عليهم المسلمون ردوهم لحرار وان كانوا اخذوا
اموالهم فوجدوا ذلك في الغنيمة قبل القسمة ياخذونه بغير شيء وبمدا القسمة
بالقيمة بخلاف ما سبق لان هؤلاء في منعة المسلمين والحرية المتاكدة بمنة
المسلمين لا تستقض بالقهر *

(و كذلك المال الماخوذ من منعة المسلمين لا يبطل حق المالك القديم
عنه وفي الاولهم كانوا امتنعين بمنعتهم لا بمنعة المسلمين) وقد بينا انهم
اهل حرب وان كانوا في امان من اهل الحرب فبهم متاكدة بمنة المسلمين
فان هذا كان الحكم فيهم ما بينا *

(ولو ان الذين ظهروا عليهم من اهل الحرب في هذا الفصل صروا بهم على
منعة للمسلمين في دار الحرب كان عليهم القيام بنصرتهم وتخليصهم من ايديهم
كفاي حق اهل الذمة بخلاف ما سبق) والله اعلم *

باب

دخول الامام دارا الحرب مع العسكر اذا دخل معه عسكر من اهل
الحرب بامان

(ولو ان الامام دخل دار الحرب مع العسكر فدخل معه عسكر من اهل الحرب
له منعة بامان فان كانوا ادخلوا بغير اصر الامام ثم قاتلهم قوم من المشركين فليس

باب دخول الامام دار الحرب مع العسكر اذا دخل معه عسكر من اهل الحرب بامان

على الامام ولا عليهم نصرتهم الا ان يشاءوا ذلك لان المسلمين بالامان المطلق التزموا ترك التعرض لهم وماللتزموا الدفع عنهم *

(وان كان الامام امرهم ان يدخلوا المنفعة المسلمين من القتال معهم والتجارة اولمداواة الجرحى فعليهم نصرتهم) لانهم حين امرهم بالدخول لمنفعة المسلمين فقد التزم حفظهم على الوجه الذي يحفظ المسلمين وعليه القيام بنصرة المسلمين اذا قصدهم العدو وعلى هذا قال في الفصل الاول اذا اخذهم اهل الحرب فاحرزوهم ثم ظهر عليهم المسلمون كانوا فيسأ وفي الفصل الثاني كانوا احرار اعلى حالهم (ولو كذلك احرزوا متاعهم ثم وقع في الغنيمة لم يرد عليهم في الفصل الاول ويرد عليهم في الفصل الثاني قبل القسمة بغير شيء وان اسلم اهل الحرب الذين اسروهم كانوا عبيدا لهم في الفصلين) وهذا مشكل في الفصل الثاني فان المسلمين لو ظهر واعليهم كانوا احرار اكلما ينفع على هذا ينبغي اذا اسلم الذين اخذوهم ان يكونوا احرار ايضا اكلما واسرو المسلمين او اهل الذمة ثم اسلموا ولكن الجواب ان نقول هذا حكم ثبت باعتبار التزام الامام فانما يظهر في حق الامام وفي حق من كان تحت ولايته حين التزم والذين اسلموا ما كانوا تحت ولايته يومئذ وقد ملكوهم بالاحراز فاذا اسلموا كانوا عبيدا لهم لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من اسلم على مال فهو له *

(وان لم يامرهم الامام بالدخول ولكنهم سألوه ان يدخلوا ليتجر وامنهم في حال الفريق الاول) لانهم دخلوا لمنفعة انفسهم والامام مأمور بالاجاز لا يكون ملتزما نصرتهم كما لا يكون ملتزما ذلك بمجرد الامان *

(والذي دخل من المسلمين دار الحرب بامان فعليه ان لا يغدر بهم وان لا يأخذ شيئا من اموالهم بغير رضاهم) لانه التزم الوفاء لهم بحسب ما يفون له بخلاف

الاسير فيهم *
 (ثم كما لا يجوز للمستأمن ان يقتلهم او ياخذ ما لهم بغير رضاهم لا يجوز له ان يامر الاسير بذلك) لان فعل المأمور من وجه كانه فعل الامر وان كان المستأمن مفتيا فاستفتاء الاسير يحل لي ان اقتلهم واخذ ما لهم فله ان يقتله بذلك) لان في الافتاء بيان حكم الشرع وليس فيه من معنى الامر شيء وهو بقصد الامان ما التزم الامتناع من بيان احكام الشرع (الآرى) ان المحرم ليس له ان يقتل الصيد ولا ان يامر به الحلال ثم لو كان مفتيا فاستفتاء حلال يحل لي قتل الصيد مطلقا كان له ان يقتله بذلك * فمر فنان الافتاء ليس بامر *

(ولو ان قوما من اهل الحرب وادعوا المسلمين بخراج معلوم كل سنة على ان لا يجري المسلمون عليهم احكامهم وعلى ان غنمهم من عدوهم ثم ظهر عليهم قوم من اهل الحرب فسبوا النساءهم وذرايرهم ثم استتقدهم المسلمون بعد ذلك فان كان الاستتقاد في سني المواعدة ردوهم احرارا كما كانوا وان كان بعد انقضاء سني المواعدة كانوا فيئ للمسلمين) لانهم التزموا نصرهم في سني المواعدة لا بعد ها وعليهم الوفاء بما التزموا خاصة *
 (وعلى هذا لو وقع الظهور على اموالهم ثم وقعت في الغنيمة فان كان بعد انقضاء سني المواعدة لم يجب رد شيء من ذلك عليهم وان كان في سني المواعدة فان وجدوها قبل القسمة اخذوها بغير شيء وان وجدوها بعد القسمة اخذوها بالقيمة ان احبوا كما هو الحكم في اموال اهل الذمة ولو اسلم اهل الحرب في سني المواعدة او بعد ها لم يكن عليهم رد شيء من اموالهم ولا من ذرايرهم) لان حكم التزام الامان بالمواعدة لم يثبت في حقهم اذ لم يكونوا تحت ولايته يومئذ

(ثم في كل موضع ذكرنا لو ان العدو قاتلهم في سني المودعة وعجز الامام عن نصرتهم فليس له ان ياخذ شيئا من الخراج المشروط ولو كان اخذ كان عليه ان يرد عليهم ما عطوه الا ان استنفذ ذلك من ايديهم في سني المودعة فاما اذا اسلم الذين قهرهم فلي الامام رد ما اخذ منهم ايضا لما بيناه انما اخذ الخراج على النصرة فاذا عجز عن النصرة حسا او حكما كان عليه رد ما اخذ منهم) والله الموفق *

باب

بيان الوقت الذي يتمكن المستامن فيه من الرجوع الى اهله والوقت الذي لا يتمكن فيه من الرجوع *

* قال رضي الله تعالى عنه (قد بينا ان المرأة تابعة للزوج في المقام والزواج لا يكون تابعا لمرأته فاذا تزوجت المستامنة في دارنا مسلما او ذميا صارت ذمية لا تمكن من الرجوع الى دار الحرب بخلاف المستامن اذا تزوج ذمية وعلى هذا لو دخل رجل مع امرأته اليها بامان ثم صار الزوج ذميا فليس لها ان ترجع الى دار الحرب وكذلك لو اسلم وهي من اهل الكتاب لان النكاح بينهما مستقر بعد اسلامه بخلاف ما اذا اسلم وهي مجوسية فالنكاح هاهنا غير مستقر بينهما فاما اذا فرق بينهما بعد عرض الاسلام عليها او بعد مضي ثلاث حيض كان لها ان ترجع الى دار الحرب وبوقوع الفرقة هاهنا بمضي ثلاث حيض تبين انهم لم تنصر ذمية لانهم لو صاروا ذمية لم تقع الفرقة باباء الاسلام بغير قضاء القاضي كما لو كانوا ذميين في الابتداء *

(وعلى هذا لو تزوج مستامن مستامنة في دارنا ثم صار الرجل ذميا كانت ذمية مثالا) لان النكاح الذي باشره في دار الاسلام لا يكون دون نكاح

باب بيان الوقت الذي يتمكن المستامن فيه من الرجوع الى اهله والوقت الذي لا يتمكن فيه من الرجوع
المرأة تابعة للزوج في المقام والزواج لا يكون تابعا لمرأته

بإشراؤه في دار الحرب *

(وكذلك لو دخل أحد الزوجين اليها بأمان ثم تبعه صاحبه بأمان) لأن النكاح بينهما قائم فلم يتباين بهما الدار حكما *

(وان دخل أحدهما قبل صاحبه بأمان فهو ذاوم أو دخلا معا فيما ذكرنا من التفريق سواء فن كانت المرأة هي التي أسامت في جميع هذه الفصول فللزواج ان يرجع الى دار الحرب الا انها ان طالبت بالصداق ان كان زوجها في دار الاسلام فلها ان تمنه من الرجوع حتى يوفيهامهرها وان كان زوجها في دار الحرب فليس لها ذلك وهذا بناء على اصل معروف ان المستامن لا يطالب بموجب المعاملة الموجودة منه في دار الحرب وهو مطالب بموجب المعاملة الموجودة منه في دار الاسلام ووجوب الصداق بمقدار النكاح فاذا كان اصل العقد في دار الحرب فليس لها ان تطالبه بموجبه في دار الاسلام) لانه مستامن على حاله * وان كان اصل العقد في دار الاسلام كان لها ان تطالبه بموجبه في دار الاسلام وتجبسه لاجله *

(ولو أسلم الزوج وهي كتابية ثم انكرت اصل النكاح بينهما فاقام الزوج بينة من المسلمين او من اهل الذمة على اصل النكاح او على اقرارها به في دار الحرب لم يلتفت القاضي الى هذه البينة لانها مستامنة في الظاهر فأنكرت للنكاح والقول قول المنكر وباعتبار النكاح تصير ذمية فهذه بينة تقوم على مستامنة لمعاملة كانت منها في دار الحرب والقاضي لا يقبل البينة في ذلك عليها * فان قيل * الشهود يشهدون عليها انما قد صارت ذمية لكونها تحت مسلم او ذمي فينبغي ان يقبل القاضي البينة لاثبات هذا الحكم قلنا * هذا الحكم انما يثبت ضمنا بثبوت الحكم المشهود به وهذه البينة ليست بحجة للقضاء بما هو

الاصل وما ثبت ضمنا للشيء فثبوته بثبوت الاصل وهو نظير المشتري للعجارية
اذا ادعى على البائع انها منكوحه فلان الغائب وارا اقامة اليينة ليقضي القاضي
عليه بالرد بالعيب لم يسمع القاضي منه هذه اليينة قبل حضور الزوج
لهذا المعنى *

(وان اقام الزوج عليها اليينة انها اقرت بالنكاح في دار الاسلام قبل القاضي
بينته ومنهما من الرجوع الى دار الحرب بمنزلة ما اقرت به بين يدي القاضي)
لانهم يشهدون باقرار كان منها في دار الاسلام فان قيل «كان ينبغي ان لا يقبل
هذه اليينة ايضا لان السبب الملزم للعقد ليس هو الاقرار بل السبب الملزم
هو العقد لا الاقرار وانما كان ذلك في دار الحرب بمنزلة ما ادعى مسلم عاها
دينا بسبب معاملة كانت في دار الحرب واقام اليينة على انها اقرت في دار الاسلام
بالمعاملة التي كانت بينهما في دار الحرب فان القاضي لا يقبل هذه اليينة قلنا
الفرق بينهما ظاهر فان النكاح مستدام بين الزوجين ومن الاحكام ما يتعلق
باستدامته كالنفقة فانما تجب شيئا فشيئا فاقرارها به في دار الاسلام بحمل
بمنزلة ابتداء المعاملة في بعض الاحكام بخلاف المدانة (الآرى انما لو تزوجت
زوج آخر في دار الاسلام واقام الزوج الاول اليينة على اقرارها بالنكاح
له في دار الاسلام قبل ان تزوج بالزوج الثاني الم يكن القاضي يفرق بينها
وبين الثاني (ارأيت) لو كانت المرأة هي التي خاضعت في النفقة وزعمت انه
طلقها ثلاثا واقامت اليينة عليه بذلك اما كان القاضي يقبل منها هذه اليينة
هذا كله لا بد من القول به للفقهاء الذي بينا *

(واذا اطال المستامن المقام في دارنا تقدم اليه الامام في الخروج ويوقت له
في ذلك وقتا ولا يرهقه على وجهه يؤدي الى الاضرار به) لانه ناظر من

الجانين فكما يضمنه من اطلالة المقام بغير خراج نظر امنه للمسلمين لم يرهقه في التوقيت نظر امنه للمستأمن *

(فان اشترى ارضا من ارض الخراج او من ارض العشر فزرعها فوجب عليه فيها خراج او عشر اخذ ذلك منه واخذ منه خراج رأسه ايضا) وانما يبنى هذه الفصول على قول محمد رحمه الله تعالى فان عنده اذا اشترى الكافر ارضا عشرية بقيت عشرية على حالها ثم ظن بعض اصحابنا رحمه الله تعالى انه انما يصير ذميا باعتبار ما يشر من الصنع وهو شراء الارض الخراجية فانه دلالة الرضاء بالتزام الخراج وليس كذلك فان هذا الحكم في الارث والشراء سواء وفي الميراث يدخل في ملكه بغير صنعه شاء اباي ولكن انما يصير ذميا اذا وجب عليه خراج ارضه بان زرعا او تمكن من الزراعة حتى يتمكن من الرجوع الى دار الحرب بعد شراء الارض قبل التمكن من الانتفاع بها او كان المعنى فيه ان خراج الرأس في حكم التبع بخراج الارض فان ولاية المان للامام بعد فتح البلدة عنوة باعتبار منقمة خراج الارض لا باعتبار منقمة خراج الرأس لان ذلك غير مستدام فانه يسقط عن الذمي بموته واسلامه فمرفنا ان الاصل خراج الارض وثبوت التبع بثبوت الاصل فاذا لم يزرعه خراج الارض ازمه خراج الرأس تبعه فان استأجرها واقام حتى زرعا فاخذ منه الخراج كان ذميا ايضا وهذا غلط بين فان الخراج لا يجب على المستأجر وانما يجب على الآجر الا ان يكون مراده خراج المقاسمة وذلك جزء من الخراج بمنزلة العشر فيكون على المستأجر عند محمد رحمه الله تعالى كالعشر فلما خراج الوظيفة فدراهم في ذمة الآجر تجب باعتبار تمكنه من الانتفاع بالارض * قال (وكذلك لو استأجر ارضا عشرية فاقام حتى زرعا) وهذا مستقيم ها هنا

ان الخراج لا يجب على المستأجر وانما يجب على الآجر

فان العشر على المستاجر عند محمد رحمه الله تعالى والعشر والخراج كل واحد منهما مئونة الارض النامية فكما ان وجوب الخراج عليه يصير ذميا فكذلك وجوب العشر عليه قلنا يصير ذميا *

(ولو دخل حربى الى امان ومعه رقيق من اهل الحرب فاسلموا اجبر على بيعهم ولم يترك يخرج بهم) لان حالهم في هذا لا يكون فوق حال الذمى ولا يصير هو ذميا باسلامهم لان المالك لا يكون تبعا للمملوك في المقام كما لا يكون الزوج تبعا لامرأته (فان قالوا نصردمة للمسلمين لم ينتفت الى ذاك) وهذا بخلاف المرأة فان لها ان تصير ذمة للمسلمين بدون الزوج وفي الموضعين لا يحصل للمسلمين منفعة الخراج اذ لا جزية على المرأة كما لا جزية على العبد ولكن الفرق ان المرأة حرة تستبد مباشرة العقود فتصح منها مباشرة عقد الذمة فاما العبد مملوك لا يقدر على شئ فلا يصح منه مباشرة عقد الذمة لانه يعتمد المراضاة * قال * (ولو دخل حربى مع امرأته دارا بامان ومعهما اولاد صغار وكبار فاسلموا فاصبحوا من الا ولاد صغار وامسلمين تبعا للذى اسلم منهما واما الكبار منهم لا يكونون مسلمين ولهم ان يرجعوا الى دار الحرب ذكورا كانوا او اناثا) لان معنى التبعية ينتهى بالبلوغ عن عقل ولا يكون للوالدين منهم من الرجوع الى دار الحرب كما لا يكون لهما منع سائر القربات من ذلك (ولو صار احدهما ذميا كان الصغار من الاولاد ذميين تبعا له) لان عقد الذمة فيه التزام احكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات والصغير في مثل هذا تبع خيرا والدين *

(الا ترى انهما لو كانا مجوسيين فتنصرا احدهما كان الصغير نصرا نيا يوكل بذيبحته تبعا له فكذلك اذا قبل احدهما الذمة كان الصغير ذميا تبعا له سواء كانت المرأة

المالك لا يكون تبعا للمملوك في المقام

هي التي قبلت الذمة أو الرجل (الآثرى) انهم لو كانوا مسلمين فارتد الزوج وخلق
 بالصغير دار الحرب ثم سبي لم يكن فيئا وجعل حر امن اهل دارنا باعتبار حال امه
 فمذاقياسه (ولو ان غلاما صغيرا خرج به اخوه او عمه بامان ثم اسلم الذي اخرج به
 او صار ذميا فالغلام لا يكون تباه في ذلك ولكن يستأنى به حتى يبلغ فان شاء
 رجع الى دار الحرب وان شاء التزم عقد الذمة فينا) لان الذمة خلف عن الاسلام
 فيما يرجع الى المعاملات والصغير لا يتبع اخاه في الاسلام فكذلك في حكم
 الذمة وانما ادخله من ادخله بامان وذلك يمنع صيرورته من اهل دارنا حتى
 يحكم له بالا سلام تباه للدار بخلاف الصغير اذا سبي وليس معه احد ابويه
 (ولو كان الذي اخرج به قال آمنوني على ان اصير ذمة لكم انا وهذا الغلام فآمنوه
 على ذلك صار اذمين) لان من اخرج به ولا ية حفظه فكان له ولا ية عقد الذمة عليه
 ايضا لما فيه من محض المنفعة للصغير وهو بمنزلة قبول الهبة والقبض في ذلك*
 (ولو ان جده الصبي اب ابيه ادخله اليها بامان ثم اسلم او صار ذميا فالجواب كذلك
 سواء كان اب الصغير حيا او ميتا) وهذا بناء على ما ذكر في ظاهر رواية
 الاصول ان الصغير لا يصير مسلما باسلام جده فاما على رواية الحسن عن ابي
 حنيفة رضي الله تعالى عنه يصير مسلما باسلام جده كما يصير مسلما باسلام الاب
 وانما يفارق الجد الاب في ظاهر الرواية في اربعة احكام - حكم الاسلام -
 وحكم صدقة الفطر - وحكم الوصية لا قرباء فلان - وحكم جر الولاء* وفي رواية
 الحسن الجد كالا ب في الفصول كلها والصحيح ما ذكر في ظاهر الرواية فان
 الصغير لو صار مسلما باسلام الجد لا دنى لصا مسلما باسلام الجد الا على فيؤدى
 الى القول بلزوم حكم الردة لكل كافر لانهم او لا دآدم ونوح عليهما السلام*
 (فان خرج بالصغير احد ابويه مستمنا بعد اسلام الجد او خرج

يفارق الجد الاب في ظاهر الرواية اربعة احكام
 استدل الابطال على الفرق بين الجد والاب

به اخوه كان له ان رده وليس للجسدان بمنه من ذلك) لانه لا ولاية
لجسد عليه باعتبار المخالفة في الدين فكان وجوده كعدمه واللاخ ان رده الى
دار الحرب كما جاء به *

(ولو جاء اخوه ليا نخذه فيرده وابوه حي لم يكن له عليه سبيل) ومراده اذا
كان الاب حيا مستامنا في دارنا لانه لا ولاية للاخ مع قيام الاب *
(و كذلك لو خرج عمه ليا نخذه واخوه حي فالعم في حكم الولاية
كالا جنبي مع الاخ * ولو خرجت امه لتاخذ به وابوه حي او قد
مات وله اخ فان كان الولد صغيرا لم يستغن عن امه كان لها ان تاخذ به لانها
احق بالحضانة ما لم يستغن عنها ولا تتمكن من ذلك الا بان رده الى دار الحرب
(فان كانت جارية فالحق بالام كانت الام احق بحضانتها فان ردها * وان كان
الغلام قد استغنى فليس لأمه ان تاخذ به والاخ احق به اذا كان الاب ميتا)
لان مدة الحضانة تنهى في حق الغلام اذا اكل او شرب وحده (وكذلك ان
حاضنت ابلاية فليس للام ان ترجع بها ولكن الرأي اليها ان شاءت رجعت
وان شاءت صارت ذمية فان كانت الام قد تزوجت فليس لها ان ترجع
بالصغير) لان هذا الحق كان لها بناء على حق الحضانة وليس لها ذلك بعد
ما تزوجت (وان اسلمت الام او صارت ذمية فليس لاحد من اقرباء الصغير
ان يرجع به الى دار الحرب سواء كانت المرأة ذات زوج او لم تكن) لان
الصغير صهار مسلما او ذميا تبعها لها فبوجود الزوج لها لا ينقطع معنى
التبعية وهو نظير ما قل اذا سبوا جميعا ثم اسلم احدا لا يوين فان الصبي يصير
مسلم بجماله وان كان الذي اسلم منهما مملوكا ليس له من امر الصغير شيء
فكذلك اذا كانت الام ذات زوج (ولو ان قومنا من اهل الحرب دخلوا علينا

بأمان ثم أرادوا أن يخرجوا إلى دار حرب أخرى ليكونوا معهم يقاتلون
 أهل الإسلام فلا ينبغي للمسلمين أن يكونوا من ذلك لأنهم بالإمان التزموا
 ترك التعرض لهم وتمكينهم من الرجوع إلى دارهم فقياماً بذلك كان
 لهم حق المنع مما يؤدي إلى الأضرار بالمسلمين (الآثرى) إنهم لو جاؤا بأسلحة
 من دارهم فأرادوا إدخال ذلك دار حرب أخرى للبيع فيها كان لهم أن يمنعوا
 من ذلك وإن كانوا لا يمنعون من الرجوع بهم إلى دارهم فكذلك حال
 المقاتلة) لأن آلة القتال في معنى الضرر دون المقاتل وكان المعنى فيه وهو أن
 بعض الأسلحة قد يكثر وجوده في دار الحرب ويميز وجوده في دار حرب
 أخرى فإذا جهل من دار إلى دار حتى صار موجوداً في الدارين يقوى الفرقان
 به على المسلمين وفيه من الضرر ما لا يخفى بخلاف ما إذا خرجوا به إلى دارهم
 (وإن كان الداخل واحداً أو اثنين لم يمنع من الرجوع إلى دار حرب أخرى
 للتجارة معهم) لأن هذا القدر لا يزداد قوة أهل هذه الدار على قتالنا بخلاف
 ما إذا كانوا أهل منعة (ولو أسلم المستامن في دارنا وله أولاد صغار في دار حرب
 لم يكونوا مسلمين بإسلامه لا تقطاع العصمة بتبائن الدار فإن دخل بهم معهم بأمان
 صاروا مسلمين) لأنهم حصوا في دارنا بأمان ولهم أب مسلم فبنوا فكان هذا
 ومالوا أسلم وهم معه مسوا (وليس للذي خرج بهم أن يردهم إلى دار الحرب
 بعد ما صاروا مسلمين) لأنهم صاروا من أهل دارنا ولم يبق للذي أخرجهم
 عليهم ولاية (ولو كان والدهم الذي أسلم مات ثم خرج عنهم لزيارة قبره
 فله أن يردهم إلى دار الحرب) لأن الأب إذا كان ميتاً حين خرج بهم فخرجهم
 الإسلام لا يلزمهم بطريق التسمية له فإن قيل * (الآثرى) أنه لو مات أحد
 الأبوين في دارنا ثم الآخر لحق بالصغير دار الحرب مردافسي لم يكن فينا

وجعل مسلمان اهل دارنا تبعاً للاب الميت في دارنا فلما ذا لا يجعل كذلك
 ها هنا قلنا لان الصغير كان محكوماً له بالاسلام هناك تبعاً له قبل موته
 فيبقى ذلك الحكم بعد موته وهما ما كان محكوماً به بالاسلام قبل موته تبعاً له
 فلا يجوز ان يثبت له حكم الاسلام ابتداء بعد موته تبعاً له لان الشيء انما يقدر
 حكماً اذا كان يتصور حقيقة فاما اذا كان لا يتصور حقيقة فلا يجوز اتباعه حكماً
 (ولو كان الذي اخرجهم رجلاً لا قرابة بينه وبينهم فاخرجهم على انه عبيده
 قاهرهم وصار ذمة لنا فان كان ابوهم حياً مسلماناً عندنا جبر على بيعهم) لانه صار
 مالكاً لهم بالاحراز ولكنهم صاروا مسلمين تبعاً لابيهم فيجبر الذي على بيعهم*
 (وان كان الاب ميتاً حين اخرجهم لم يجبر على بيعهم) وكذلك لو كان خرج
 اليانابا من الان في هذا الفصل له ان يرجعهم الى دار الحرب ان شاء وعلى هذا
 لو صار احداً ابوين ذمياً فينا والصغير في دار الحرب لم يكن ذمياً تبعاً له كما
 لا يكون مسلماناً له فان خرج بالصغير عنه ازياراً به لم يكن له ان يرجع به الى
 دار الحرب اذا كان الاب حياً لان الصغير صار ذمياً تبعاً له بمنزلة ما لو كان
 معه (الآثرى) انه لو كان جوسياً فصار كتابياً ثم خرج المم بالصغير كان الصغير
 كتابياً تبعاً لابيهِ فكذلك يصير من اهل دارنا تبعاً لابيهِ) هكذا ذكر في بعض
 النسخ وفي بعض النسخ قال (له ان يرجع به الى دار الحرب وليس
 للاب منعه من ذلك) لان معنى التبعية يكون في حكم الدين فاما في حكم المقام
 في الدار يعتبر قيام ولايته عليه واذا كان الصغير معه حين صار ذمياً فقد كانت
 ولايته قائمة فصار الصغير ذمياً تبعاً له فاما اذا كان الصغير في دار الحرب حين
 صار هو ذمياً فقد كان هو منه كالاجنبي في حكم الولاية فبعده ذلك لا يصير
 الصبي ذمياً تبعاً له لانه لا ولاية له عليه (الآثرى) ان الام لو اسلمت ثم خرج

ان الشيء انما يقدر حكماً اذا كان يتصور حقيقة

الاب بالصغير اليها صصار مسلما تباعها ولم يكن له ان يردده الى دار الحرب ولو صارت الام ذمية ثم خرج الاب بالصغير بامان كان له ان يردده الى دار الحرب وكان المعنى فيه ما ينسب من اعتبار معنى الولاية في التبعية في الدار دون الدين *

* قال (ولو خرج الابوان اليها ذميين ثم خرج العم بالصغير لزيارة الابوين فله ان يردده الى دار الحرب) لما بينا انه لا ولاية للابوين عليه ههنا حين صار اذميين فكأن في حقه كسائر الاجانب (و كذلك لو كان الصغير ممن كان يعبر عن نفسه فدخل اليها بامان لزيارة ابويه الذميين كان له ان يرجع الى دار الحرب بخلاف ما اذا كانا مسلمين او احدهما فان هناك يصير مسلما تبعا للمسلم منهما) لان الذي يعبر عن نفسه في حكم التبعية في الاسلام كالذي لا يعبر عن نفسه وبهذا بين خطاء من يقول من اصحابنا ان الذي يعبر عن نفسه لا يصير مسلما تبعا لابويه فقد نص هاهنا على انه يصير مسلما ويمنع من الرجوع الى دار الحرب (ولو كان هذا القلام اعلم استامن ليحق بابويه وهما ذميان كان ذميا) لان في كلامه دلالة على الرضاء منه بان يكون مثل ابويه وهما ذميان فكان هذا واستيناه ليكون ذميا سواه وهذا اذا كان عالما بحالهما فان لم يعلم انهما صار اذميين لم يكن ذميا لان دلالة الرضاء منه لا تتحقق اذا لم يكن عالما بصيرورتهما ذميين *

قال (ولو اسلم الحربى في دار الحرب وله اولاد صغار كانوا مسلمين باسلامه فان خرج اليها وخلفهم كانوا مسلمين على حالهم) لان ما ثبت يكون باقيا ما لم يوجد الدليل المزيل فان البقاء لا يستدعى دليلا مبقيا انما اثبات الشيء ابتداء يستدعى دليلا مثبتا (ولو لم يسلم ولكنه بعث الى الامام اني ذمة ليكم اقيم في دار الحرب وبعث بالخراج كل سنة فذلك جائز وولده الصغير يكون ذميا بمنزلة لثمة لقيام

ما ثبت يكون باقيا ما لم يوجد الدليل المزيل

ولأيته عليه حين صار ذميا فان خرج الى دار الاسلام وخلف ولده ثم استامن
عليهم مستامن فاخر جهنم قاهرهم او غير قاهر فلا يسبيل له عليهم فكان الاب
احق بهم) لما بينا ان بقاء الشيء لا يستدعي دليلا مبقيا وقد كان الولد ذميا
فلا يخرج من ان يكون ذميا الا بنقض المهد ولم يوجد ذلك منه والذمي لا يملك
بالقهر فلماذا كان الاب احق بولده في الوجهين جميعا (ولو اتى الاب حين
اسلم فينارجع الى دار الحرب فكان مع الصغار من اولاده حتى ظهر المسلمون
على الدار كانوا مسلمين لا يسبيل عليهم) وكذلك ان صار ذميا ثم رجع الى
دار الحرب (لانه لما حصل معهم في دار الحرب كان حاله كحال ما لو كان معهم
حين اسلم او صار ذميا فان الاستدامة فيما يستدام كالانشاء
قال) (وان وادع المسلمون اهل تلك الدار فدخل اليهم لياخذوا اولاده فنهوه
لم يكن الا ولا دما هدين ولا ذمة بايهم في هذا الفصل) لانه لم يثبت له عليهم
ولا يثبت هذا الدخول فان المودعين لا يخرجون عنهم احكام الاسلام وقد حاولوا بينه
وبين الولد وذلك يمنع ثبوت ولايته عليهم فكان هذا وما لو لم يدخل اليهم
سواء بخلاف ما اذا لم يحولوا بينهم وبينه وهذا لان دار الحرب ليس
بدار احكام فاعما يعتبر تمكنه من اخذهم مساو ذلك يوجد اذا لم يحولوا
بينهم وبينه وينعدم اذا حاولوا وهما هنا تسدحوا بينه وبين الاولاد
والله الموفق

﴿ باب ﴾

﴿ ماملة المسلم المستامن مع اهل الحرب في دار الحرب ﴾

(ولو ان مستامنا في دار الحرب اشترى من حربي عبدا بثمن معلوم وتقابضا
ثم اسلموا او صاروا ذمة ثم وجد المشتري بالبعد عيبا فان القاضي لا يسمع

باب ماملة المسلم المستامن مع اهل الحرب في دار الحرب

الخصومة في ذلك في الرد ولا في الرجوع بنقصان العيب بعد تعذر الرد سواء كان المشتري هو المسلم أو الحربي (لأن هذه خيانة وقد ليس كانت في دار الحرب والاسلام يجب ما قبله) (الا أنه ان كان المسلم هو الذي باع فإنه يفتي فيما بينه وبين الله تعالى بأن يطلب رضا خصمه وإن كان الحربي هو الذي باع فليس عليه ذلك وهو نظير ما لو أخذ أحدهما مالا من صاحبه بغير رضاه فاستهلكه أو لم يستهلكه أو وادع أحدهما صاحبه مالا فأنفقته وهناك أن كان بخيانة فإنه يفتي بطالب رضا الخصم ولا يجبر عليه في الحكم) لأنه غدر بآمان نفسه خاصة *

(وإن كانت الجناية من الحربي لم يكن عليه ذلك) لأنه لم يكن ملتزما بحكم الاسلام حين اكتسب سبب هذه الجناية * وعلى هذا لو تبايعا عبداً تجارية وتقا بضائع أقام أحدهما ملوكين البيعة أنه حر مسلم بعد اسلام الحربي واستحققه مسلم لا قاة البيعة على أنه مدره أو مكاتبه فإن الآخر لا يجبر على رد الماك الذي قبضه ولكن أن كان الآخر هو المسلم في الاصل يفتي بالرد فإن كان هو الحربي فليس عليه ذلك فإن لم يرد المسلم بعد ما فتى به ولكنه أراد بيعه فإنه يكره للمسلمين أن يشتروا ذلك منه) لأنه ملك خبيث له بمنزلة المشتري شراء فاسدا إذا أراد بيع المشتري بعد القبض يكره شراؤه منه وإن كان مالكا ينفذه فيه بيعه وعنته لأنه ملك حصل له بسبب حرام شرعا *

(ولو كان الذي عاماهم بهذا مسلما كان اسير افقيهم أو كان اسلم منهم والمثلة بحالهم يوم الرد بطريق الفتوى) لأنه لم يكن بينه وبينهم آمان خاص ولا عام حتى يكون هذا غدرامنه *

(ولو كانت المباينة بين مستأمن فيهم وحربي منهم بشرط الخيار لأحدهما

بموجب
المسلم
شراء مال
مطلوب
سبب حرام شرعا

ثلاثة ايام ثم اسلم الحربى قبل مضى مدة الخيار فلن له الخيار ان ينقض البيع ويرد ما اخذوا ياخذ ما اعطى) لان حالهما بعد اسلامه كحالهما قبله ومن له الخيار ينقرب بالفسخ كما ينقرب بالاجارة من غير ان يحتاج فيه الى قضاء او رضا فكم ان اجارته بعد اسلامه بحمل كاجارته قبل اسلامه فكذلك فسخته *
(وكذلك لو كان للمشتري منها خيار روية) لانه ينقرب بالفسخ بحكم هذا الخيار من غير رضا او قضاء *

(وكذلك لو وجد بالمشتري عيبا قبل ان يقبضه) لان قبل القبض المشتري ينقرب بالرد بالعيب من غير قضاء ولا رضا لان تمام الصفقة *
(ثم بعد فسخ البيع قد بقي ملك احدهما في يد صاحبه وقد كان سلمه اليه طوعا فكان له ان يسترده بمنزلة مال او دعه احدهما صاحبه مالا ثم اسلم الحربى والوديعة قائمة بينهما بخلاف ما سبق فان الرد بالعيب بعد القبض لا يكون الا برضاء او قضاء تمام الصفقة بالقبض والقاضى لا يقضى بشئ هما بينهما لان الخيار — التى جرت بينهما بمنزلة مال استهلكه احدهما على صاحبه قبل اسلام الحربى (ولو لم يسلم الحربى ولكن خرج اليها بامان ثم اختصها فيما جرى بينهما فان القاضى لا يقضى بينهما بشئ من نقض بيع ولا غيره) لان هذه ماملة جرت بينهما في دار الحرب والحربى ما التزم حكم الاسلام مطلقا حين دخل اليها بامان وفي مثله القاضى لا يسمع الخصومة (بخلاف ما اذا اسلم او صار ذميا) لانه التزم احكام الاسلام في الماملات مطلقا *

(وكذلك لو كانت هذه الماملة بين الحربيين ثم دخلا اليها بامان فخاصم فيه احدهما صاحبه لم يسمع القاضى خصومته بخلاف ما اذا اسلم او صار اذمة وهو نظير ما لو اقرض احدهما صاحبه مالا او دابة ثم خر جا اليها بامان فان القاضى

لا يسمع الخصومة بينهما في ذلك بخلاف ما اذا اسلما او صار اذمة الا ان في جميع هذه الوجوه اذا لم يسمع القاضي الخصومة فيما كان مستهلكا بعد الاسلام فان كانت الملة بين حربيين لا يفتي الخائن منهما يطالب رضاء الخصم ايضا فان كانت بين مسلم وحربي افتى المسلم فيما بينه وبين ربه بان يرضى خصمه من غير ان يجبر عليه في الحكم) لانه عند بامان نفسه * قال * (ولو كانا مسلمين في دار الحرب بامان فعامل احدهما صاحبه فهذا او مالو كانت المعاملة بينهما في دار الاسلام على السواء) لان المسلم ملتزم بحكم الاسلام حيث ما يكون ومال كل واحد منهما مال معصوم متقوم في حق صاحبه لبقاء الاحرار فيه حكما وان كان دخل اليهم بامان فلهذا كان حالهما في دار الحرب كحالهما في دار الاسلام في كل معاملة تجرى بينهما الا في خصال ثلاث ان قتل احدهما صاحبه عمد لم يجب على القاتل قصاص لقيام الشبهة بكونهما في دار الاباحة * ولانه يتمكن من استيفاء القصاص بقوة نفسه عادة والقاتل ليس في يد المأمومة على استيفاء القصاص فلا يجب القصاص ولكن تجب الدية في ماله * (وكذلك ان قتله خطأ لان التماقل باعتبار التناصر ولا تناصر بين من في دار الحرب وبين من في دار الاسلام فلهذا لا يكون على عاقلة من الدية شيء *
وكذلك ان ارتكب احدهما شيئا موجبا للحد لم يلزمه الحد لانه لم يكن به منزما للحد * فاما فيما سوى هذه الثلاثة حال المستامن في دار الحرب كحالهما في دار الاسلام * وفي الاسير بن كسرة الجواب عن عسك
ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وفي قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه لا تجب الدية على القاتل هاهنا وحال الاسير عنده كحال حربيين اسلامي دار الحرب ثم قتل احدهما صاحبه قبل الخروج الى دار الاسلام وقد

المسلم ملتزم بحكم الاسلام حيث ما يكون

بيناهم في كتاب الديات في شرح المختصر *

(وعلى هذا لو استهلك أحد ههما مال صاحبه ففى الدين اسلما فى دار الحرب لا ضمان على المستهلك بالاتفاق وان كان آتما فى الاستهلاك وفى المستامنين هو ضمان بالاتفاق وفى الاسيرين خلاف كما بينا) وهذا لان وجوب الضمان بالاحراز والتهوم وذلك يكون بالدار لا بالدين فالمصمة بسبب الدين انما اثبتت فى حق من يعتقده لا فى حق من لا يعتقده تمام الاحراز يكون بما يظهر حسا فى حق من يعتقده وفى حق من لا يعتقده ذلك انما يكون بالدار فلهذا كان الحكم فيه على ما ذكرنا قال (ولو غصب احد هما من صاحبه مالا ولم يستهلكه حتى خرجا الينافان القاضى يقضى على الغاصب برد المنصوب سواء كانا مستامنين او اسيرين او رجلين اسلما فى دار الحرب) لان صاحب المال وجدعين ماله فى يد الاخذ وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم من وجدعين ماله فهو احق به * ولان الغاصب منها انما اخذ مال صاحبه بطريق القهر ومال المسلم لا يكون غنيمة للمسلم وهو نظير اهل العدل مع اهل البغى اذا اقتتلوا ثم اخذ احدهما مال صاحبه فانه يجبر على الرد بعدما وضعت الحرب اوزارها اذا كان للمال قائما بعينه واذا كان مستهلكا لم يكن المستهلك ضامنا له لانه منى الذى ذكرنا فهذا مثله (وهو بخلاف المستامن فيهم اذا غصب مالا من حربى ثم اسلم الحربى ووجد ماله قائما بعينه فى يد المسلم فان القاضى لا يجبره على الرد فى الحكم ولكن يفتيه بذلك فيما بينه وبين الله تعالى ويقول اتق الله تعالى ورد ما اخذت) لان مال الحربى هناك محل التملك بالقهر حين اخذه المسلم لكن كان عليه التحرز عن القدر الامان الذى بينه وبينهم فانما غدر بامان نفسه خاصة فلهذا يامر به بالرد على سبيل الفتوى ولا يجبره عليه فى الحكم *

(ولو أن حربيا أسلم في دار الحرب ثم باع من مسلم مستان عبدًا واشترى منه عبدًا ثم من معلوم وثقًا بضعًا ثم خرج إلى دار الإسلام ثم وجد المشتري بالمشتري عيبًا واستحق من يده بجزية أو غيرها فإن القاضي يقضي على صاحبه برد الثمن إن كان قائمًا بعينه في يده * وإن استهلكه لم يضمنه شيئًا في الحكم * وكذلك إن كان تبايعًا عرضًا بمرض فاستحق أحدهما والمريض الآخر قائم بعينه فإن القاضي يقضي برده ولو كان مستهلكًا لم يضمن المستهلك شيئًا) لأن هذه جنابة جرت بينهما في دار الحرب وقد كانا مسلمين يومئذ (إلا أن الذي أسلم منهما في دار الحرب كان ماله معصومًا في الإثم دون الأحكام فقلنا فيما إذا كان قائمًا بعينه القاضي يقضي بالرد وفيما كان مستهلكًا لا يقضي بشيء من إزالة ماله وكانا مسلمين تبايعا بعدما أسلما قبل أن يخرجوا إلى دار الإسلام) وهذا لأنه لما ثبت هذا الحكم في حق الذي أسلم منهما ثبت في حق الآخر أيضًا وجوب التسوية بين الخصمين شرعًا *

«قال» (ولو أن مسلمًا مستانًا فيهم اشتري مملوكًا منهم بقيمة فابيع فاسدًا بجهالة الثمن كما لو كانت هذه المبيعة في دار الإسلام وهذا لأن المستان فيهم إنما يتكفون من أخذ ما لهم بطيب أنفسهم وعليه يعني أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه حكم عقد الربا فيما بينه وبين الحربى وأما فيما سوى ذلك فالإمالة في دار الحرب ودار الإسلام سواء في حق المسلم) لأنه ملتزم بحكم الإسلام حيث ما يكون *

(فإن قبض المشتري العبد وأعطى القيمة ثم خرج الحربى مسلمًا أو ذميًا فأراد أحدهما نقض البيع فإن القاضي لا يسمع الخصومة في ذلك) لأنهما تبايعا بالتراضي على وجه التمليك والتملك فتم المملك في البيع لكل واحد منهما بطريق

التعاطي وان كان اصل البيع فاسدا»

(ولو كان المشتري منها قبض المملوك ولم يدفع القيمة حتى اسلم الحربى فان القاضى يقضى برد المملوك على البائع) لان المعاملة ما انتهت ما هنا بالتقايض والمشتري انما اخذ العبد على ان يعطى صاحبه منه وهو لا يتمكن من ذلك للجهالة المتفاحشة في القيمة فكان عليه ردهما الخلف منه»

(ولو دخل الحربى اليها بامان لم يسمع القاضى الخصومة في ذلك) لان اصل المعاملة كانت في دار الحرب والمستامن ما التزم احكام الاسلام مطلقا بخلاف ما اذا اسلم او صار ذمة وعلى هذا لو تبايعا عبد ابار طال من خمر وتقايضا ثم اسلم الحربى فان القاضى لا ينقض شيئا من بينهما (لا انتهاء المعاملة بالتقايض وتأم الملك في العبد المشتري للمشتري بالتقبض»

(و ان قبض المشتري العبد ولم يعط صاحبه الخمر حتى اسلم الحربى فان القاضى يقضى البيع و يرد العبد الى البائع لقيام حكم المعاملة بينهما وعجز المشتري عن تسليم الثمن بعد اسلم الحربى منها والاجارة قياس البيع في ذلك حتى اذا استاجر احدهما صاحبه شهر العمل مملوم باجر مملوم او بخمر فان عمله له ذلك ثم اسلم الحربى قبل ايفاء الاجر فعلى المستاجر اجر المثل للمامل فيما عمله له وان كانا تقايضا لم يكن على المستاجر شيء للفقهاء الذى ذكرنا فان كان المشتري هالك في يد المشتري او استهلكه ثم اسلم الحربى قبل قبض الثمن فعلى المشتري قيمة المشتري للبائع) لانه اخذه على ان يعطيه ثمنا ولم يكن اخذه بطريق الغصب والخيانة - فلما كان المقبوض مضمونا عليه بالقيمة عند تضرده المدين بخلاف ما اذا اشتراه بميتة او دم وقبض المشتري ولم يعطه ما شرطه حتى اسلم الحربى فان المشتري يسلم للتقايض منها (ولا يلزم رده شيء من

عنه ولا قيمته) لان هذا لم يكن بيعا بينهما فالبيع يستدعي المالا في البدلين والميتة ليس فيها شبهة المالا وانما ملك احدهما صاحبه مالا بغير عوض فكان هذا والمو هو ب سواء في الحكم *

(ولو كانت المبيعة بين مسلم مستامن فيهم وبين رجل اسلم من اهل الحرب والمسئلة محال فان القاضى ينقض ما بينهما من البيوع الفاسدة ويكون حالهما في ذلك كحال المستامين) وهذا قول محمد رحمه الله تعالى فاما عندنا في حنيفة رضى الله تعالى عنه فيما يجب فيه ضمان القيمة ينبغي ان يكون حالهما كحال ما لو جرت المعاملة بين المسلم والحربي بمنزلة عقد الرابا اذا جرى بين هذين فان الحكم فيه عندنا في حنيفة رضى الله عنه كالحكم فيما اذا جرى بين المسلم والحربي * (ولو جرت هذه المعاملة بين الحربيين ثم اسلما او صار اذمة كان الحكم فيه كالحكم فيما اذا جرى بين مسلم وحربي) لانها ما كانا ملتزمين حكم الاسلام حين جرت المعاملة بينهما *

(قال ولو دخل عسكر من المشر كين دار الاسلام ثم دخل اليهم مسلم بامان فامامهم بهذه الصفة كان هذا ومالو كان مستامنا في دار الحرب حين حالهم سواء) لان العسكر اذا كانوا اهل منعة حكم الاسلام لا يجري فيهم حكمهم كما لا يجري في دار الحرب * وبناء هذه الاجوبة على الحكم فيما اذا كان حكم الكفر في الموضع الذي جرت المعاملة فيه كان الحكم فيه على ما ذكرنا * واذا كان الحكم حكم المسلمين فانه لا يجوز من المعاملة في ذلك الموضع الا ما يجوز في دار الاسلام (الا ترى) ان عسكر المسلمين لو دخلوا دار الحرب ثم جرت هذه المعاملة في العسكر فان حكمها وحكم مالو جرت في دار الاسلام سواء (الا ترى) انه لو قتل رجل رجلا في العسكر عمدا وجب عليه القصاص بمنزلة

مالوقته في دار الاسلام فمر فنانا المعتبر جريان الحكم في ذلك الموضع واذا
ظهر هذا في حكم القتل فكذلك في حق المعاملات والله الموفق *

باب

من يجب على المسلمين نصرتهم ومالا يكون فيئ اذا اخذ من دارنا
او من غيرها

(ولو ان قوم امن اهل الحرب لا منعة لهم دخالوا اليها بامان فاعار اهل
دار حرب اخرى على دار الاسلام واصابوا اولئك المستامنين فاحرزوهم
بدارهم واستبدوهم ثم ظفر المسلمون عليهم فاعلمهم تخليعة سبيل المستامين) لانهم
سبوا من دار الاسلام وقد كانوا في حكم اهل الاسلام حين سبوا والحرية
لا تبطل بمثل هذا السي (ثم قد بينا ان المستامين فينا اذا لم يكونوا اهل منعة
فخلفهم كحال اهل الذمة في وجوب نصرتهم على امير المسلمين ودفع الظلم عنهم)
لانهم تحت ولايته (والا ترى) انه كان يجب على الامام والمسلمين اتباعهم
لاستقاذهم من ايدي المشركين الذين قهروهم ولم يدخلوا حصونهم ومدائنهم
كما يجب عليهم ذلك اذا وقع الظهور على المسلمين او على اهل الذمة وبهذا
تبين ايضا وجوب تخليعة سبيلهم اذا اصيبناهم فهل رأيت قوما يجب على
المسلمين نصرتهم اذا اخذوهم كانوا فيئ اهلهم هذا مما لا يجوز القول به
(وكذلك لو ان هؤلاء المستامين كانوا من اهل دار الموادة دخلوا اليها تلك
الموادة) لان تلك الموادة توجب الامان لهم في دارنا فكأنوا بمنزلة المستامين
في وجوب نصرتهم (وعلى هذا لو اسلم اهل الدار الذين اسروهم فان الامام يحكم
عليهم بان يخلوا سبيلهم فيكونوا احرار اعلى ما كانوا عليه قبل ان يسبوا سواء
كانت مودة الموادة قائمة او انقضت) لانهم حين كانوا في دارنا بامان

باب من يجب على المسلمين نصرتهم ومالا يكون فيئ اذا اخذ من دارنا او من غيرها

ولا منة لهم فالحكم كمال اهل الذمة في وجوب نصرتهم واهل الحرب لا يملكونهم
بالسبي لتاكديرتهم بدار الاسلام فاذا اسلموا كانت عليهم تخليعة سيالهم
(وكذلك لو لم يسلموا ولكن دخل اليهم مسلم بامان فاشترى مال او فداهم كان
هذا ومالوفدى الحر المسلم او الذي الاسير بماله في جميع ما ذكرنا سواء
وكذلك لو ان الذين اسروهم خرجوا اليها بامان ومعههم بعض هؤلاء الاسراء
فانهم يؤخذون منه مجانا) لانه ظالم في حبسهم وخالهم في ذلك كمال اهل الذمة
اذ لا يجوز اعطاء الامان على التقرير على الظلم بحبس الحر المأسور *

(ولو كان في المستأمنين المأسورين عبيدا مملوك والمسئلة بحالها لم يجبر المستأمن
الذي اسره على بيعه اذا دخل اليها بامان وهو معه بخلاف ما اذا كان العبد
مساهما او ذميا) لانه يملكه بالاحراز في الفصول كلها (الا ان المسلم والذي لا يقر
في ملك الحربى فكان مجبرا على بيعه لذلك فلما اذا كان العبد حربيا فالحرربى
يقر في ملك الحربى وقد تم ملكه بالاحراز فلماذا لا يجبر على بيعه) * توضيحه انه
انما يجبر على بيعه لانه لو كان وهما هنا كان حربيا قبل ان يوسر و لو اجبر على
بيعه في دار الاسلام باعه من المسلمين او من اهل الذمة فلا يوسر وحرربيا كما كان
فلماذا لا يجبر على بيعه *

* قال * (ولو ان الموادعين لم يخرجوا اليها حتى اغار عليهم اهل حرب اخرى في
دارهم فاسروهم اسيرتهم ظهر المسلمون عليهم فاستنقذوهم من ايديهم كانوا
عبيدا للمسلمين) لانهم ما كانوا اصحابهم من دار الاسلام فان دار الموادعين
دار الحرب لا يجرى فيها حكم المسلمين وانما كانت الموادعة بيننا وبينهم
ولم يكن فيما بينهم موادعة فتم احراز القاهرين لهم ثم وقع الظهور عليهم فكانوا
مما يملك للمسلمين * ثم قد بينا انهم لو كانوا اهل منة في دارنا بامان فظهر عليهم

اهل حرب آخر واحرزوهم كانوا معك لهم فاذا كانوا في دار الموادة
ومنعة انفسهم حين وقع الظهور عليهم اولى وهذا لاننا انما التزمنا للموادة
ترك التعرض لهم لان نصرهم من عدوهم (وهذا بخلاف ما اذا دخل بعضهم
دارنا بحكم الموادة) لان الداخين لمسا لم يكونوا اهل منعة فقد التزمنا نصرهم
بالامان الثابت لهم في دارنا حكما

(ولو كان الذين اغاروا على الموادة قوم من الخوارج ثم ظهر عليهم اهل
العدل ردوهم الى ما منهم احرار الا سبيل لهم عليهم اما اذا اغاروا عليهم في
دار الاسلام فهو غير مشكل اما اذا اغاروا عليهم في دار الموادة فلا نقصد
التزمنا لهم بالموادة ترك التعرض وان لا يظلمهم احد من المسلمين والخوارج
منهم فكان على امام اهل العدل دفع ظلمهم عن الموادة اذ تمكن منهم كما
عليه دفع ظلم اهل العدل عنهم اذ تمكن منهم بخلاف اهل الحرب فانه
ليس على امام المسلمين دفع ظلم اهل الحرب عنهم بسبب الموادة لانه
ما التزم ذلك لهم) والذي يوضح الفرق ان امان الخوارج ثبت في حق
اهل العدل فكذلك امان اهل العدل ثبت في حق الخوارج عملا بقوله
صلى الله عليه وآله وسلم يسعي بذمتهم ادناهم واذا ظهر حكم امانهم في حق
الخوارج لم يملكوهم بالاسر فلهذا وجب ردهم احرارا كما كانوا

قال (ولو ان حربا دخل اليها بامان ومعه عبد له فاسر عبده اهل حرب آخر ون
واحرزوه ثم وقع المبد في القنينة ومولاه في دار الاسلام او قدر جع الى دار
الحرب فان حضر قبل القنينة اخذه بغير شيء وان حضر بعد القنينة اخذه
بالقيمة ان شاء) لانه لما كان حاله كحال الذي مدام مستامنا فينا في نفسه اذ اصا
مقهورا فكذلك في ماله اذ وقع الظهور عليه فان حكم الامان يعم المال والنفس

ثم انما ينتهي حكم الامان برجوعه الى دار الحرب وفيما يرد مع نفسه فاما فيما لم يردده حكم الامان قائم كانه لم يرجع الى دار الحرب فلهذا كان الحكم فيه ما بينا وعلى هذا لو كان العبد دخل اليها بامان ولم يكن مولا ممة (١) لان حكم الامان ثابت فيه ما لم يرجع الى دار الحرب فانا قد التزمنا بليغته مامنه وقد انعدم ذلك حين احرزه اهل حرب آخر ولهذا اذا وقع في الغنيمة وجب رده على مولاه قبل القسمة بغير شيء وبعد القسمة بالقيمة *

(و كذلك لو كان العبد من اهل دار الموادعين دخل اليها تلك الموادة وحده او مع مولا ممة اسره اهل الحرب) لانه كان آمنا في تلك الموادة فهو في الحكم كالمتا من فينا (وكذلك لو دخل مسلم دار القاهرين بامان فاشترى منهم كان مولاه ان يخله بالثمن ان شاء في جميع هذه الفصول) لانه الآن بمنزلة عبد المسلم والذي وقد اصيب من دارنا وانما الفرق بينهما في الحرف الذي قلنا ان الاسير اذا دخل اليها بامان وهو ممة لم يكن مجبورا على بيعه بخلاف ما اذا كان لمسلم او ذمي بامان فاما فيما سوى ذلك فالحكم سواء * والله اعلم *

باب

موارث القتل اذا لم يد رايهم قتل اولاه

(واذا قتل جماعة من المسلمين ذوى القرابة ولا يعلم ايهم قتل اولاه فانه لا يرث بعضهم من بعض ولكن ميراث كل واحد منهم لورثته الاحياء) لان كل امرئ حسبنا ولا يعرف التساوي بينهما فانه يجعل كأنهما حدثا مة الفقه وهو انه يحال بالحادث على اقرب الاوقات فان التارخ لا يثبت الا بحجة ثم شرط التورث بقاء الوارث حيا بعد موت المورث فلم يعلم هذا الشرط فينا لانه ان يمينه لا يجعل وارثا (الا ترى) ان الفقه ولا يرث احدا من اقاربه ما لم يعلم حياته بيمينه بعد موت

باب موارث القتل اذا لم يد رايهم قتل اولاه

المورث (والاصل فيه حديث خارجة بن زيد عن ابيه زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه قال امرني ابو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه بتوريث اهل البهامة فورثت الاحياء الاموات ولم اورث الاموات بعضهم بمضا قال وامرني عمر رضي الله تعالى عنه بتوريث اهل طاعون عمواس كانت القبيلة تموت باسرها فورثت الاحياء الاموات ولم اورث الاموات بعضهم بمضا قال خارجة بن زيد وانا اورثت اهل الحرة فورثت الاحياء الاموات ولم اورث الاموات بعضهم بمضا) وذكر آثاري في الكتاب بالاسناد عن الصحابة والتابعين رضي الله تعالى عنهم لا ثبات الاصل الذي قلنا قال (وكل نسب ادعاه السبي اذا تضاد قوا عليه ولم يعرف الا بقولهم فانهم لا يتوارثون بذلك ما خلا الابوة والبنوة الا ان تقوم البيينة من المسلمين على ذلك النسب فيثبت يجرى التوارث) وهذا بناء على ما عرفناه في الدعوى ان اقرار الرجل يصبح باربعة نفر بالاب - والابن - والزوجة - والمولى - واقرار المرأة يصبح بثلاثة نفر بالاب - والزوج - والمولى - ولا يصح اقرارها بالابن لانها تحمل نسبه على غيرها وهو صاحب الفراش فاما الاقرار بما سوى ذلك من القربات لا يصح من واحد منهما لان المقر انما يحمل النسب على غيره والاصل فيه ما روى ان امرأة سبيت ومهاصبي حاملته وكانت تقول ابني فاعته او كبر الغلام فمات وترك مالا فقيل لها اخذي ميراثك فتخرجت من ذلك وقالت لم يكن ابني انما كان ابن دهمقان القرية وكنت ظنر الله فكتب في ذلك الى عمر رضي الله تعالى عنه فكتب رضي الله تعالى عنه ان لا يورث الجميل الابيينة فصار هذا الاصل لا فيما قلنا لان الجميل محمول النسب على الة فعيل بمعنى المفعول او حامل نسبه على غيره فعيل بمعنى فاعل وكل ذلك جائز

(واذا مات الرجل في دار الحرب فقسم ميراثه على غير قسمة ميراث اهل الاسلام بان اعطي الذكور من الاولاد دون الاناث او الولد دون الابوين او دون الزوجة ثم اسلموا ابعدها تمام القسمة فالقسمة ماضية على ما صنعوا ولو لم يقسموا حتى اسلموا فاعاد تقسيم الميراث بينهم على حكم الاسلام) لانهم بالاسلام يلزمون احكام المسلمين فذلك يلزمهم في تصرف مباشره في المستقبل دون مباشره قبل الاسلام بمنزلة المماثلة بالخمر والخنزير وغير ذلك والاصل فيه حديث عمرو بن دينار رحمه الله تعالى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا امير ائمة تقسم في الجاهلية فهو على قسمة الجاهلية وما ادرك الاسلام فهو على قسمة الاسلام يعني ما ادرك الاسلام بان اسلم المستحقون قبل القسمة (وهذا بخلاف ما اذا تقسم اهل الذمة موارثهم على غير قسمة المسلمين ثم اختصموا في ذلك فان الامام يبطل قسمتهم ويقسم الميراث بينهم على قسمة المسلمين) لان اهل الذمة قد لزموا احكام الاسلام فيما يرجع الى الامامات فكان حكمهم كحكم المسلمين الا ما صار مستثنى لمكان عقد الذمة كالتصرف في الخمر والخنزير ونكاح المحارم فاما اهل الحرب ما كانوا ملزمين لحكم الاسلام قبل ان يسلموا فلذلك كان الحكم فيهم على ما بينا

(ولا توارث اهل الحرب واهل الذمة وان دخلوا اليها بامان) لانهم اهل دارين مختلفين فان المستامن فيها من اهل دار الحرب وتبين الدار تأثيره في قطع العصمة والولاية فوق تأثير تباين الدين فكما لا توارث اهل ملتين فكذلك لا توارث اهل الدارين *

(وعلى هذا اهل الحرب فانهم لا يتوارثون فيما بينهم اذا كانوا اهل دور مختلفة) لان حكم اختلاف الدار فيهم باختلاف المنفعة فان دارهم ليست بدار احكام حتى

يجمعهم حكم بخلاف دار الاسلام (فاما اذا صاروا اهل الذمة فانهم يتوارثون بالقرابة) لانهم صاروا من اهل دار الاسلام وهم اهل ذمة واحدة فان الكفر كله ملة واحدة فلذا يجري التوارث فيما بينهم * والله اعلم *

﴿ باب ﴾

﴿ الاسير والمفقود وما يصنع بهما ﴾

قال الشيخ الامام رضي الله تعالى عنه اعلم بان اكثر مسائل هذا الباب قد بيناه في شرح المختصر في كتاب المفقود وانما نذكرها هنا ما لم نبينه في غيره من ذلك (ان امرأة الاسير اذا ثبت عندها الرتد ادزوجه الى دين الكفر اعتدت ثلاث حيض وتزوجت * واذا ثبت عندها موته اعتدت باربعة اشهر وعشرا ثم تزوجت ولها الميراث في الوجهين) لان حاله بعدما اسر وقد كماله اذا كان معها الى ان اردت او مات فان الاسر لا يورث في قطع عصمة النكاح الا ان موت الزوج ثبت عندها بخبر الواحد اذا كان عدلا فامردة الزوج لا تثبت عندها الا بشهادة شاهدين رجلين او رجل وامرأتين على رواية هذا الكتاب وعلى رواية كتاب الاستحسان سوى بين الفصاين وقال ثبت ذلك بخبر الواحد اذا كان عدلا لانه يخبرها بامر ديني فان حل الزوج وحرمة امر ديني (الآثرى) ان ردة المرأة عند الزوج ثبت بخبر الواحد لهذا المعنى فاما في هذه الرواية ففرق فنقول ان ردة الرجل يتماق بها استحقاق القتل فكان حكمه اغلظ من حكم ردة المرأة فلذا لا تثبت بخبر الواحد الا انها تثبت الآن بشهادة رجل وامرأتين وبالشهادة على الشهادة) لان المقصود هو القضاء بقسمة الميراث وذلك ثبت مع الشبهات فلذا اثبتنا بحجة فيها شبهة (الآثرى) انهم لو شهدوا به عند القاضي قضى بقسمة ماله بين ورثته المسلمين فكذلك اذا شهدوا بها لغيرهم

باب الاسير والمفقود وما يصنع بهما

فلما يكون لها ان تزوج بعد انقضاء عدتها (فان رجع بعد ذلك مسلما وقال قد كذبت على البيعة لم يقبل ذلك منه وكان ذلك بمنزلة اسلامه ابتداء فلا ترد عليه امراته الا بنكاح جديد سواء تزوجت او لم تزوج ولو شهد هذان الشاهدان برده عند قوم ثم غابا او ماتا فليس يسمع اولئك القوم ان يشهدوا على رده) لانهم لم يشهدوا على شهادتهما فان اشهداهم على ذلك فحينئذ يسميهم ان يشهدوا على شهادتهما كما في سائر الاحكام

(فاما اذا خبر بموته مسلم عدل فلا خلاف انه يسميها ان تعتمد وتزوج) لانه لا يتعلق بما اخبر به حق يطالب الرجل به بخلاف الردة الا ان هذا الخبر انما يعتمد اذا قال ماتته ميتا او شهدت جنازته (فاما اذا قال اخبرني به مخبر فانه لا يعتمد على ذلك) فاما اذا اخبر به قوما عن معاينة يسميهم ان يشهدوا على موته عند القاضي لانهم اذا بينوا للقاضي انهم سمعوا ذلك من واحد فان القاضي لا يقضي بشهادتهم كما لو جاء ذلك المخبر فاعبر القاضي به وهو بمنزلة الشهادة على الملك باعتبار اليد يجوز ولكن اذا اخبر القاضي انه يشهد بالملك له لانه رآه في يده لم يعتمد القاضي بشهادته والذي يخبر عن موته معاينة انما يعتمد خبره اذا لم تكن متهم في ذلك الخبر فاما اذا كان منهما بان كان احد ورثته او موصى له بماله فانه لا يعتمد خبره فانه يخبر بذلك الى نفسه معينا فيكون متهم في خبره كالفاسق

(ثم القاضي يقضي لامرأة الاسير والمفقود بالنفقة في ماله اذا كان النكاح معلوما بينهما سواء كانت مسلمة او كفاية) لان استحقاق النفقة بالنكاح لا يعتمد الا وفقه في الدين فان سبب الاستحقاق الوالد بالنص (فان استوفى ر الزنقة زمانا ثم قامت البيعة على قتل الاسير والمفقود قبل النفقة

جو از الامام علي عليه السلام في سائر الاحكام

عليهم فان الامام - يضمنهم ما اخذوا) لانه تبين انهم اخذوا ذلك بغير حق ولا يمكن ان يحسب ذلك من ميراثهم اذ لا يجرى التوارث مع اختلاف الملة فلهذا ضمنهم ذلك (فكذلك ان قامت البيعة على ردة الاسير في دار الحرب قبل النفقة) لان ذلك كرهته في جميع استحقاق النفقة (فان قالت الزوجة حاسبوني بما اخذت من نفقتي لعديتي لم يلتفت الى قولها) لانها انما تستوجب نفقة العدة على المرتد مادام في دار الاسلام فاما بعد الاحاق بدار الحرب فلا بمنزلة ما لو طلقها ثلثا ثم لحق بدار الحرب مرتدا فامانها لا تستوجب النفقة عليه بهذا) لان لحوقه بدار الحرب مرتدا كرهته (واذا كان للاسير مال وديعة في يده انسان هو مقرب به ومال دين على انسان هو مقرب به فاما يفرض القاضي النفقة لزوجته واولاده ووالديه في الوديعة دون الدين) لان الوديعة امانة ان قال من في يده ضاعت صدق والدين مضمون في ذمة الغريم فكان النظر للاسير في ان يحمل النفقة في الوديعة ويشهد على اقرار المديون حتى يامن فوات الدين بجموده (وان رأى ان ياخذ الوديعة من يده في يده وان يضعها على يدي نفسه ويامر بالانفاق من الدين الغريم لم يكن به بأس ايضا) لانه ناظر لكل من عجز عن النظر لنفسه

(ثم لا يصدق المديون فيما يدعي انه انفق من الدين الا بيينة تقوم له على ذلك بخلاف المودع فانه يصدق فيما يدعي انه انفق من الوديعة مع يمينه) لان المديون انما يتفق من ملك نفسه على ان يكون ذلك مضمونا له في ذمة صاحب الدين ثم يصير قصاصا وهو لا يصدق فيما يدعي من الدين لنفسه في ذمة غيره الا بحجة فاما المودع امين يتفق من ملك الغير بامره او بامر من يقوم مقامه وهو القاضي والقول قول الامين مع اليمين (الآثرى) ان المديون فمضى قضاء

الدين لم يصدق الا بحجة والمودع اذا ادعى رد الوديعة كان مصداق مع اليمين (فان جاء الاسير بعدما انفق الغريم والمودع بامر القاضي فجدد نكاح المرأة ولم يكن لها على ذلك بينة وحلف الاسير ما هي له بامرأة على قول من يرى الاستحلاف في باب النكاح فله ان يرجع على الغريم والمودع بماله) لان ولاية الامر للقاضي بالانفاق كان بسبب النكاح نظر امنه للغائب ولم يثبت النكاح فبين انه انفق ملكه على غيره بغير امر صحيح شرعا فصار ضامنا له ذلك ويرجع بما يضمن على من انفق عليه) لانه اخذ المال منه لنفسه فكان ضامنا للمأخوذ (فان كان المنفق مسرا فاراد الاسير تضمين المرأة ماله فله ذلك في الوديعة دون الدين) لانها اخذت عين ماله من المودع وانفقت على نفسها فكانت ضامنة له وانما اخذت من المدين مال المدين (فاما دين الاسير في ذمة المدين فلا سبيل له على تضمين المرأة وانما يطالب الغريم بماله وفي الوديعة اذا اختار الاسير تضمينها ثم اراد الرجوع عن ذلك وتضمن المودع لم يكن له ذلك) لانها في حقها كالتأصّب مع غاصب الغاصب فبعد ما اختار تضمين احدهما لم يكن له ان يرجع عن ذلك ويضمن الآخر لان اختياره تضمين احدهما يكون ابراء منه للآخر (ولو كان الاسير لم يجد نكاح المرأة ولكنه اقام اليانة انه كان اعطاها النفقة لمدة معلومة قبل ان يوسر او كان طلقها وانقضت عدتها قبل ان يوسر فلا ضمان له على الغريم والمودع فيما انفق بامر القاضي ولكنه يرجع على المرأة بما اخذت) لان في الفصل الاول وجوب الضمان عليهما كان باعتبار اقرارهما باصل النكاح فانهما لو انكرا ذلك لم يامرهما القاضي بانفاق شيء عليهما وقد ظهر الآن انهما كذبا فيما اقر به علي الاسير فلهذا ضمن وهما هنالم يظهر كذبهما فيما اقر به من اصل النكاح وانما ثبت الزوج عا رضامسة طال النفقة عنه

وهو نظير الشاهدین بالقتل خطأ اذا قضى القاضی بالدية بشهادتهما واستوفى
ثم جاء المشهود بقتله حيا كانا ضامنين للمال وعمله لو اقام المشهود عليه البينة انه كان
المجروح عناء من الجراحة وما يحدث منه قبل موته لم يكن على الشهود ضمان
في ذلك فهذا قياسه

(فان كان الغريم او المستردع قال اني قد شهدت نكاحا حين تزوجها واست
ادري اطلاقها او لم يطلقها فان القاضی يأمره بالانفاق) لان ما عرف بشوته فلا يصل
بقاؤه حتى يوجد الدليل المزيل (وكذلك لو قال هي امرأته للحال فان اقام الاسير
البينة انه كان طلقها اثلا قبل ان يوسروا نقضت عدتها فلا ضمان له على الغريم
والمستردع في النصلين وليس له ان يحتج عليهما في الفصل الثاني فيقول انها قد كذبا
في اقرارهما انها زوجته للحال فان اضمنهما بهذا الاقرار من قبل ان هذا غير محتاج
اليه فانه بعد الاقرار باصل النكاح سواء هي امرأته في الحال او قال لا ادري ما حالها
الا فان القاضی يأمره بالانفاق ومالا يكون معتبرا جاليا له فالشهادة به وجودا
وعدمها منزلة واحدة وقد كانا في اصل الاقرار بالنكاح صادقين فلهذا لم يضمنوا
شيئا وهذا نظير رجل مات فادعت امرأته انها امرأته واقامت البينة فوارثها
القاضی ميراث النساء ثم قامت البينة ان الزوج كان طلقها اثلا في صحته فليس
للورثة تضمين الشهود شيئا سواء شهدوا على اصل النكاح او شهدوا على انها
امرأته يوم مات (لان المعتبر شهادتهما باصل النكاح وقد كانا صادقين في ذلك
الشهادة) وعمله لو اسلم حربي ووالى رجلا ثم مات فشهد شاهدان ان هذا
الرجل مولاه ووارثه لا يعلمون له وارثا غيره وقضى القاضی له بالميراث ثم
اقام رجل آخر البينة انه كان ناقض الاول الولاية ووالى هذا الثاني وعاقده
ثم مات وهو مولاه ووارثه فان القاضی يجعل الميراث للثاني دون الاول ويكون

لثاني الخيا ران شاء ضمن الشاهد من الاولين وان شاء ضمن القابض للمال
لانها لو شهدا على اصل الولا لم يقض القاضي بالميراث الاول ما لم يشهدا على انه
مولاه ووارثه يوم مات وقديسين انهما كذبا في هذه الشهادة فكانا ضامينين
وهذا هو الحرف الذي يدور عليه الفصول انه متى ظهر كذب الشاهد فيما
كان الاستحقاق به بعينه كان ضامنا للمشهود به واذا لم يظهر كذبه فيما كان
الاستحقاق به بعينه لم يكن ضامنا والله اعلم *

﴿ باب ﴾

﴿ ميراث القاتل من اهل الحرب واهل الاسلام ﴾

(واذا التقى الصنفان من المسلمين والمشركين فرمى مشرك اخاه من المسلمين
فاصابه ثم اسلم المشرک ثم مات المسلم ولا وارث للمقتول غير اخيه فيرثه لا خفيه
وكذلك لو كان المسلم هو الذي رمى المشرک ثم اسلم المجرع ثم مات) اما في
هذا الفصل فلا يفتله بحق و القتل بحق لا يوجب حرمان الميراث كما لو قتل
مورثه قصاصا او رجما و اما في الفصل الاول فلا يفتله وهو محارب له وقد بينا ان
التاويل الباطل ملحق بالتاويل الصحيح في الحكم وان كان مخالفا له في الاتم
(الآثرى) ان الكافر لا يستوجب قصاصا ولا دية بقتل المسلم وان اسلم بعد ذلك
كما لا يستوجب المسلم ذلك (وعلى هذا اهل البني مع اهل العدل فان العادل اذا
قتل مورثه الباغي لم يحرم الميراث بالانفاق) لان قتله بحق والباغي اذا قتل مورثه
العادل فكذلك الجواب عند ابى حنيفة ومحمد رضى الله تعالى عنهما لان التاويل
الفاسد اذا انضم اليه المنع كان ملحقا بالتاويل الصحيح الا ان ابى يوسف
رحمه الله تعالى يقول ما هنا لا يرثه بخلاف الكافر لان الباغي مسلم مخاطب
باحكام الاسلام فكان قتله العادل قتلا محظورا وحرمان الميراث جزء القتل

﴿ ميراث القاتل من اهل الحرب واهل الاسلام ﴾

﴿ القتل بحق لا يوجب حرمان الميراث ﴾

المحظور فاما الكافر غير مخاطب باحكام الشرع فلا يتعلق حرمان الميراث بقتله) لان ذلك من احكام الشرع ولكن ماقاله ابو حنيفة ومحمد بن رحمهما الله تعالى اصح فان القتل الموجود من الباغي كالموجود من الكافر في انه لا يجب عليه به قصاص ولا دية لوجود التاويل والمنعفة فكذلك في حكم الميراث بل اولى لان حكم القصاص والدية ثابت بنص يتلى وحرمان الميراث بالقتل ثابت بخبر يروى ولا شك ان ما ثبت بنص التنزيل فهو اولى (وهذا بخلاف ما اذا سلم الاب والابن في دار الحرب ثم قتل احدهما صاحبه قبل الخروج الى دار الاسلام فان القاتل لا يرث من المقتول شيئا وان كان لا يتعلق بذلك القتل قصاص ولا دية وكذلك في الاسيرين على قول ابى حنيفة رضي الله تعالى عنه) لان امتناع وجوب القصاص والدية هناك ليس بتاويل تاووله القاتل بل لانعدام الاحراز الذي هو مقوم للدم وبه لا يخرج القتل من ان يكون محظورا من كل وجه فاما هنا امتناع وجوب القصاص والدية لا اعتبارا بتاويل تاووله القاتل ولما جعل ذلك التاويل بمنزلة التاويل الصحيح في حكم القصاص والدية فكذلك في حكم حرمان الميراث

(ولو ان قوما من اللصوص او من اهل المصيبة اقتتلوا مع قوم من اهل العدل فان قتل المادل مورثه من اللصوص فانه يرثه لانه قتله بحق وان قتل اللص مورثه من اهل العدل لم يرثه شيئا) لان هذا القتل محظور من كل وجه حتى يتعلق به القصاص - اذا كان عمدا والدية والكفارة اذا كان خطأ

(ولو كان الفريقان من اللصوص فقصده كل فريق قتل الفريق الآخر لم يرث واحد منهما صاحبه اذا قتله شيئا) لان هذا القتل محظور من كل وجه حتى يتعلق به القصاص اذا كان عمدا والكفارة اذا كان خطأ والحاصل ان الكفارة

وحرمان الميراث كل واحد منهما جزاء القتل المحذور فيثبت احدهما
بثبوت الآخر وفي الاخيرين الذين اسلموا في دار الحرب القتل موجب
للكفارة اذا كان خطأ فيكون موجبا حرمان الميراث ايضا واما القتل
الموجود من الباغى لا يوجب عليه الكفارة فلا يوجب حرمان الميراث
ايضا والله اعلم

باب

المرتد في دار الحرب وممعه ولده

قال (واذا ارتد الاب مع بعض اولاده ولحقا بدار الحرب فرفع ميراث المرتد
الى الامام فانه يقسم ميراثه بين ورثته المسلمين ولا شيء من ميراثه للذي ارتد
من اولاده) لان الارث طريقة الولاية والمرتد لا يلي احد الا يرث من
احد شيئا وهذا لان المرتد لا ملة له وفي الميراث يعتبر الملة ولهذا لا يجري
التوارث عند اختلاف الملة فلهذا لا يرث المرتد احدا شيئا (ويورث عنه
ما اكتسبه في دار الاسلام حين كان مسلما) لان القاضي حين قضى بالحق
بدار الحرب فقد قضى بموته لان من هو من اهل دار الحرب في حق من
هو في دار الاسلام كالميت وانما يستند حكم موته الى وقت رده لانه بالردة
يصيرها لكا حكما فلهذا يرث المسلمون من ورثته ما اكتسبه في حال الاسلام
(وما اكتسبه بعد الردة قبل ان يلتحق بدار الحرب فكذلك الجواب فيه
في قول محمد رحمه الله تعالى وفي قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه
هو في) لانه لا يمكن اسناد التوريث فيه الى وقت اسلامه اذا لم يكن موجودا
في ملكه يومئذ (فالقاضي به لو ارثه كان توريث المسلم من الكافر) فلما ما اكتسبه
في دار الحرب فهو لانه الذي ارتد ولحق معه بدار الحرب اذا مات مرتدا

باب المرتد في دار الحرب وممعه ولده

لأنه اكتسب ذلك المال وهو من أهل دار الحرب وأهل الحرب يتوارثون فيما بينهم دون أهل الإسلام *

(فإن لحق منه بدار الحرب أحد من أولاده مسلماً فإنه يرثه من كسب إسلامه ولا يرثه شيئاً مما اكتسبه بعد الردة) لأن حاله في دار الحرب كحالته في دار الإسلام فالمسلم من أهل دار الإسلام حيث ما يكون *

(وعلى هذا لو نقض الذمي العهد ولحق بدار الحرب مع بعض أولاده فإن الذمي من أهل دارنا فإذا نقض العهد ولحق بدار الحرب مع بعض أولاده صار حربياً فكان الجواب فيه وفي المسلم الذي ارتد ولحق بدار الحرب سواء) لأن اختلاف الدارين يقطع التورث كاختلاف الدينين *

(قال ولو لحق المرتد بدار الحرب وله هاهنا امرأة مسلمة وأولاده بعضهم مسلم وبعضهم ذمي وبعضهم مرتد فلم يقض القاضي بلحاظه حتى انقضت عدة امرأته واسلم أولاده الكبار ومات بعض أولاده فإن القاضي يقضي بميراثه لامرأته المسلمة التي انقضت عدها ولولده الذين كانوا مسلمين يوم لحق بدار الحرب * وإمامنا أسلم من ولده بعد لحاقه فلا شيء له من ميراثه) وهذا بناء على ما بينا في السير الصغير أن في ظاهر الرواية يعتبر من كان وارثاً له يوم لحاقه * وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنهما يعتبر من كان وارثاً له يوم رده * لأن حكم التورث يستند إلى ذلك الوقت حتى يتحقق تورث المسلم من المسلم * وفي رواية أخرى عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه يعتبر من كان وارثاً له يوم قضى القاضي بلحاظه بدار الحرب * لأنه إنما يصير محكوماً بموته عند قضاء القاضي بلحاظه والتورث يكون من الميت ولكن الأصح ما ذكرنا في ظاهر الرواية فإن أصل السبب بنقض برده ولكن تمامه يكون

بالعاقبة والموجود بعد انعقاد اصل السبب قبل تمامه يجعل كالموجود عند
ابتداء السبب (الآثرى) ان الزيادة المنفصلة في المبيع بعد العقد قبل القبض
يجعل كالموجود في وقت العقد في حكم انقسام الثمن فهذا مثله فاما ما يكون
حادثا بعد تمام السبب باللاحاق وقبل قضاء القاضي به لا يجعل كالموجود عند
ابتداء السبب وهو نظير المكاتب يموت عن مال كثير ثم يسلم ابن له كافر
او يمتق ابن له كان عبد او يموت ابن له ثم يؤدى بدل كتابته فان ما يفضل من
بدل الكتابة يكون ميراثا لورثته الذين كانوا من اهل الارث عند موته
ولا ميراث لمن كان عبد او كافر او مثنى ومعلوم ان قضاء القاضي بمثقه كان
عند اداء بدل الكتابة ثم نظر في التوريث الى وقت تمام السبب لا الى وقت
القضاء فكذلك في حق المرتد *

(وان لم يتحقق المرتد بدار الحرب حتى انقضت عدة امرأته بثلاث حيض
ثم لحق به بذلك او قتل فلا ميراث لها) لان المتهرب وقت لحاقه ولا سبب
بينهما عند ذلك بخلاف الاول فقد كانت هناك في عدةه حين لحق بدار
الحرب (وهو بالردة صار في حكم الفار) لانه تم منه اكتساب مسبب الفرقة
وهو مشرف على الهلاك والعدة في حق امرأة الفار قائمة بمقام اصل النكاح
في حكم التوريث *

قال (وان ارتد امهاتهم اسلم الزوج بعد ذلك بانث المرأة منه بغير طلاق
ولا يتوارثان) لانه محال بالفرقة على اصرارها على الكفر بعد اسلام الزوج وهي
ليست بمشركة على الهلاك حتى يرث الزوج منهم بسبب القرابة وهي لا ترثه
ان مات لان الفرقة كانت من قبلها *

(وان كانت المرأة هي التي اسلمت فالفرقة تكون بغير طلاق ايضا) الا في

قول محمد رحمه الله تعالى (وهي ثريته اذا مات قبل ان تضعه عندها) لان اصراره على الردة بعد اسلامها كان كانشاء الردة منه *

«قال» (وان اردت اموالها لابن صغير لهما في دار الحرب وكانت المرأة حاملا فوضعت لاقبل من ستة اشهر فيراهم للمسلمين من ورثتها ولا يرث هذان الصغيران منها شيئا) لانه حكم لهما بالردة بما للابوين حين كانا معهما في دار الحرب (الا ترى) انهما ليسيان ويكونان فيئا وقد ينال المرتد ليرث احدا (واستدل على جواز سبيهما عاروي ان بنى ناجة لما ارتدوا عن الاسلام سبي علي ابن ابي طالب رضي الله تعالى عنه ذريتهم ثم باعهم من مصقلة بن هبيرة بمائة الف درهم «قال» (ولو اكتسبوا في دار الحرب مالا ثم ماتا واسلم اهل الدار فيراهم بالمهذين والوالدين) لانهم باصا را حربيين حكموا والحربي يرث الحربي * (ولو لم يقض القاضى بلحاظهما حتى اسلمت المرأة ورجعت بولدها الصغير الى دار الاسلام او كانت حاملا فوضعت لاقبل من ستة اشهر ثم رفع الامر الى القاضى فان القاضى يجعل ميراث المرتد لورثته المسلمين ولا يجعل لامرأته ولا لهذين الولدين من ذلك شيئا) لان المعتبر وقت لحوقه والمرأة كانت مرتدة عند ذلك وكذلك ما في بطنها فانه تبع لها والصغير الذي لحقها به دار الحرب كان في حكم المرتد ايضا فلانها لا يرثه شيئا مما اكتسبه في حالة الاسلام (ولو لحق المرتد بدار الحرب وامرأته حمل في دارها مسلمة فان جاءت بولد لاقبل من سنتين من دار تدالاب يثبت نسبه منه فكان من جملة ورثته) لان النكاح قد انقطع بينهما بالردة فهو كما لو انقطع بالاطلاق البائن وفي مثله انما يستند المأوق الى ابداء وقت الامكان فلانها يثبت النسب منه فيكون من جملة الورثة ايضا *

(وان كانت ارتدت بعد ردة الزوج والمسئلة محالها فان نسب الولد ثبت اذا جاءت بولد لاقل من سنتين ويرثه هذا الولد دون المرأة) لانها ارتدت قبل لحاقه وقد وجد الحاق منه وهي مرتدة فلا ترثه شيئا * واما الولد فهو محكوم له بالاسلام تبع للدار بمدار تداد الابوين فلهذا كان هو من ورثته * (وان كانت انما ارتدت بعد مالحق الزوج بدار الحرب فهي من ورثته ايضا) لان ردتها بعد مالحق الزوج بمنزلة وتمامها وذلك لا يسقط ميراثها عنه *

* قال * (ولو ان مسلما تحته امرأة نصرانية ارتدت فبانت المرأة منه ثم جاءت بولد لاقل من سنتين من وقت ردة نفسه به ثبت منه ويكون هو وارثه دون امه) لانها بان ردة فاعاد استند الملق الى ابد الاوقات وظهر انه كان محكوما بالاسلام قبل ردة ابية فيبقى مسلما مادام في دار الاسلام (والام نصرانية فهي لا ترث المرتد شيئا) لان المرتد في حكم الميراث عنه كالمسلم (ولو كانت له جارية نصرانية فاستولدها بعد الردة لم يرث هذا الولد شيئا منه) لانها نصرانية عاقت به في حال ردة الاب فلم يكن محكوما بالاسلام حتى يبلغ فيصف الاسلام والكافر لا يرث من المرتد شيئا *

* قال * (واذا ارتدا الزوجان معا ثم جاءت بولد لاقل من ستة اشهر منذ ارتدا فهذا الولد من جملة ورثة المرتد) لانهما قنا ان الملق حصل قبل ردتها فيثبت له حكم الاسلام بذلك *

(ولو جاءت به لستة اشهر فصاعدا لم يكن وارثا) لان الملق حصل هاهنا بعد ردتها فلا يكون الولد محكوما بالاسلام حتى اذامات في صفر لم يصل عليه وانما جعل الوقت هاهنا ستة اشهر لقيام النكاح بينهما فانه يستند الملق الى ابد الاوقات عند الحاجة ولا حاجة اذا كان النكاح قائما بينهما *

(وان

(وان مات هذا الصغير عن مال فلا ميراث لابويه منه لانهم امرتدان والمراتب لا يرث احدوا لكن ميراثه لا خوته المسلمين) لان الابوين حين لم يرثاه كانا كيتين *

(ولو هاتك احدا خويه المسلمين عن مال فليس للابوين ولا للصغير من ميراثه شيء) لانه محكوم برذته اذا جاءته به ستة اشهر بمدرسة الابوين وان كانت جاءت به لاقل من ستة اشهر فهو مسلم يرث اخاه مع اخوته المسلمين * قال * (ولو لحق الابوان بدار الحرب ثم ولدته لاقل من ستة اشهر منذ ارتداهم مات الصغير من مال ثم اسلم اهل الدار فيرثه الابوين المرتدين دون اخوته المسلمين) لان الولد كان حربيا هنسنا (الآرى) اتم الوولدته في دار الاسلام ثم لحقا بدار الحرب كان حربيا مر تدا مثلها فاذا ولدته في دار الحرب اولى ان يكون حربيا واهل الحرب يتوارثون اذا كانوا اهل دار واحدة * (وكذلك لو مات الابوان عن كسب اكتسباه في دار الحرب ثم اسلم اهل الدار فذلك ميراث للمولود في دار الحرب دون اخوته المسلمين) (الآرى) انه لو وقع الظهور على ذلك للمال كان فيثا وكل مال فيه عرصة ان يكون فيا فانه لا يكون فيه عرصة كونه ميراثا للمسلمين فيكون ميراثا لاهل الحرب من اولاده وابويه اذا كانوا من اهل دار واحدة وان كانوا من اهل دار اخرى فلا شيء لهما من ذلك لما بينا ان اختلاف الدارين فيما بين اهل الحرب يمنع التوريث بمنزلة اختلاف الدينين (وعلى هذا لو ارتد اهل دار واطهر والحكام الشرع في دارهم حتى صارت دار حرب ثم مات بعضهم عن مال كثير فيرثه لو رثته الذين هم في مثل حاله) لانه كان حربيا لا فرق بين هذه الدار اذا صارت دار حرب وبين دار هي في الاصل دار حرب (الآرى) انه لو وقع

الظهور على هذا المسال كان فينا فلما كان ميراثا لاهل الحرب من ورثته دون المسلمين والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب *

باب

(ما يوقف من امر المرتدين وما لا يوقف من ذلك)

قال الشيخ رضي الله تعالى عنه قد بينا في المبسوط ان تصرفات المرتد على اربعة اوجه * منها ما هو نافذ بالاتفاق كالا ستيلاد * ومنها ما هو باطل بالاتفاق كالنكاح * ومنها ما هو موقوف بالاتفاق كالنفاضة * ومنها ما يختلفوا فيه كالبيع والهبة والعق على قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه يقال يكون موقفاً لو وقف نفسه * وعلى قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يكون نافذاً الا ان عند ابي يوسف رحمه الله تعالى ينفذ كما ينفذ من الصحيح * وعند محمد رحمه الله تعالى ينفذ كما ينفذ من المريض حتي يعتبر برعايته من الثلث ولا يصح اقراره لو ارثه كما لا يصح ذلك من المريض (الارثي) ان امرأته ترثه بحكم الفرار اذا مات وهي في العدة والتوريث بحكم الفرار لا يكون الا من المريض (واما المرتدة ينفذ تصرفاتها في مالها بالاتفاق كما ينفذ من الصحيح) لانه ما وقف نفسها بالردة قلها لا تقتل كالحرية بخلاف الرجل (وان كان لوقتها قاتل لم يفرم شيئاً حرة كانت او امه) لانها بمنزلة الحرية في ذلك ولهذا لوققات مع المسلمين قتلت *

(ولو لحق المرتد دار الحرب فلم يقض القاضي بلحاظه حتي اعتق عبيده الذين في دار الاسلام او باعهم من رجل مسلم كان معه في دار الحرب ثم رجع ثانياً قبل ان يقضى بيرانه ولحاظه فماله من دود عاينه كله وجميع ما صنع فيه باطل) لان بالحق بدار الحرب زال ملكه وانما وقف على قضاء القاضي دخول المسال

باب ما يوقف من امر المرتد وما لا يوقف من ذلك
تصرفات المرتد على اربعة اوجه

في ملك ورثته فتصرفه في المال بعد اللحاق صادف مالا غير مملوك له فلا ينفذ *
وان عاد الى ملكه بعد ذلك كالبائع بشرط الخيار للمشتري اذا تصرف في
المبيع ثم عاد الى ملكه لفسخ المشتري المبيع لم ينفذ تصرفه (ولو اقر المرتد باللاحق
بدار الحرب في عبد خلقه في دار الاسلام انه حر الاصل او انه عبد لفلان
غصبته منه فذلك جائز اذا عاد مسلما) لانه ليس بانشاء تصرف منه بل هو
اقرار والاقرار لازم في حق المقر لكونه مخاطبا سواء صادف ماله ملكه او ما
لا يملكه اذا ملكه بعد ذلك (الآرى) انه لو اقر بحرية عبد الغير او بكونه مملوكا
لفلان ثم اشتراه من ذى اليد بعد ذلك الاقرار وجعل ذلك كالجحد له بعد
الشرى فهذا امثله *

(ولو لم يثبت حتى قضى القاضى بالحق وجعل المال لورثته ثم جاء نائباً عنه يعاد
اليه ما كان قائماً بعينه من ماله في يدورته فان كان الوارث باع هذا العبد الذى
اقر المرتد بحريته كان بيعه فيه نافذاً المصادفة ملكه ولكنه متى عاد الى ملك
المرتد بسبب من الاسباب بعد اقراره السابق فيه على اعتبار انه كالجحد
لذلك الاقرار ولو كان القاضى قضى بالحق وجعل ماله او لم يقسم حتى جاء مسلماً
ثم اعتق بعض عبيده قبل قضاء القاضى برد المال عليه كان عتقه باطلاً لان
بقضاء القاضى بالحق صار المال ملكاً لورثته فلا يعود الى ملكه الا بقضاء القاضى له
بذلك (الآرى) ان الوارث لو اعتق هذا العبد بعد رجوع المرتد قبل قضاء
القاضى برد المال عليه نفذ عتقه ولم يكن ضامناً للمرتد بمنزلة مالوا عتقه قبل
رجوع المرتد فمن ان باق على ملك الوارث وبهذا الفصل يستدل ايضا
على انه لا ينفذ عتق المرتد فيه في هذه الحالة لانه اذا كان بحيث يعتق كله باعتاق
الوارث آياه لا يجوز ان يعتق باعاً ق المرتد آياه فان العتق يستدعى حقيقة

المالك ولا يجوز ان يكون العبد الواحد في الوقت الواحد كله مملوكا كان يد
وكله مملوكا معرو*

(ولو كان الوارث اعتقه قبل ان يقضى القاضي بالحق المرتد ثم قضى القاضي
بذلك لم ينفذ عتق الوارث) لانه سبق ملكه (وكذلك اذا اعتقه المرتد بعد
رجوعه قبل قضاء القاضي له بذلك قلنا لا ينفذ عتقه) لانه سبق عتقه*
(ولو بعث المرتد الاحق بدار الحرب وكيلا ليبيع عبده في دار الاسلام
او يعتقه ففعل الوكيل ذلك ثم رفع الى القاضي فانه يبطل جميع ما صنع الوكيل
ويقضى به ميراث الورثة المرتد) لانه بعد الحقوق لا يملك انشاء هذا التصرف
فلا يملك التوكيل به ايضا* ولان وكيله قائم مقامه في التصرف وهو في هذه
الحالة تصرف هو بنفسه بطل تصرفه سواء قضى القاضي بالحق او رجع
مسلم قبل قضاءه فكذلك اذا باشر وكيله كان باطلا سواء قضى القاضي بالحق
او رجع مسلما قبل قضاءه (ولو كان وكله بذلك في دار الاسلام قبل ان يرتد
او بعد ما ارتد قبل ان يلحق بدار الحرب والمسئلة محالها فان قضى القاضي بالحق
جعل ذلك العبد ميراثا لورثته وان لم يقض بالحق حتى رجع مسلما لجميع ما صنع
الوكيل من ذلك جائز) في رواية هذا الكتاب وفي رواية كتاب الوكالة
يقول الوكالة تبطل برودة الموكل لحوقه بدار الحرب لان ذلك بمنزلة موته
وموت الموكل مبطل للوكالة* ولانه حين لحق بدار الحرب فقد صار بحال
لا يصح منه انشاء التوكيل بهذا التصرف فلا يبقى الوكيل على وكالته ايضا
ووجه هذه الرواية انه ليس في لحوقه بدار الحرب الا زوال ملكه عن العبد
وبعد صحة الوكالة لا يبطل بزوال ملكه*

(الآثر) انه لو وكل بعث عبده او بيعة ثم وهبه لانسائه ثم رجع

في الهبة كان الوكيل على وكالته فكذلك هاهنا قلنا لا يبطل الوكالة وان
زال ملكه بالحق بدار الحرب (لانه زال زوالا موقوفا فيعود اليه اذا
جاء مسلما قبل قضاء القاضى بالحاقه وقد دخل في ملك الوارث اذا قضى
القاضى بالحاقه فيتوقف تصرف الوكيل في هذه الحالة ايضا وتوقف ملكه *
(فان قضى بالميراث للورثة فقد تم زوال الملك وتبين ان تصرف الوكيل
لم يلاق ملك الموكل فكان باطلا وان عاد قبل قضاء القاضى تقرر ملكه ونفذ
تصرف الوكيل له وهذا بخلاف ما اذا تصرف الموكل بنفسه بعد الحاق بدار
الحرب فهناك انما لا ينفذ تصرفه لتباين الدارين حقيقة وحكما بين المتصرف
والمتصرف فيه وهذا غير موجود فيما اذا تصرف الوكيل وهو في دار الاسلام
مع العبد وان قضى القاضى به للوارث ثم جاء المرتد مسلما وذلك العبد قائم في
يدوارته فرده القاضى عليه فان كان الوكيل اعتقه او دبره نفذ ذلك وان كان باعه
او وهبه او كاتبه لم ينفذ شيء من ذلك) لانه عاد اليه على قديم ملكه وباعتبار
ملكه ينفذ العتق والتدبير (الآثرى) انه لو رجع قبل قضاء القاضى بالحاقه نفذ
العتق والتدبير فيما صار مستحقا من العتق والتدبير لا يحتمل الانتقاض بمذالك
وقضاء القاضى به للوارث لا يكون مبطالا لذلك التصرف بمذالك بخلاف
البيع والهبة والكتابة فان ذلك يحتمل النقض فيكون قضاء القاضى بالملك
للوارث مبطالا لهذه التصرفات وهي بعد ما بطلت لا تعود الا بالتجديد وهذا
لاز بالعتق والتدبير يستحق الولاء فيكون في معنى انتهاء الملك لا ابطاله واذا
عاد اصل ملكه في القائم بمدرجوه مسلما بقضاء القاضى يعود ما ينهيه فاما البيع
والهبة قاطع للملك فعود المالك اليه بقضاء القاضى لا يتضمن عود ما هو قاطع
للملك بمدا بطل قضاء القاضى به للوارث *

(ولو كان الوارث اخرجه من ملكه حين قضى القاضى له به ثم جاء المرتد مسلما فاشتري ذلك العبد ممن في يده فانه ينفذ عتق الوكيل والتدبير الذي كان فعله بعد لحاقه وهذا مشكل فان هاهنا لم يمد اليه ذلك الملك الذي وجد فيه التدبير والعتق وانما هذا ملك حادث له بسبب احده فينبغي ان لا ينفذ ذلك العتق والتدبير ولكنه قال هذا وان كان ملكا حادثا من وجه فهو من وجه كانه ذلك الملك وما يعطى يحمل بمنزلة الفداء لذلك الملك كموالى العبد المأسور اذا اخذه بالثمن من يد المشتري جعل معيداله الى قديم ملكه وما دى يحمل في حكم الفداء فمن هذا الوجه يكون هذا وما لو كان في بدو ارثه فرده القاضى عليه سواء) ولان الاستحقاق كان يثبت بالعتق والتدبير وذلك لا يحتمل النقض فيظهر عند ظهور ملكه في المحل لقيام الاستحقاق كمن اقر بجزية عبدا انسان ثم اشتراه وهو نظير ما قال ابو حنيفة رضى الله تعالى عنه فيما اذا اعتقه المرتد بنفسه او بخره ثم لحق بدار الحرب وقضى القاضى بالحقاقه فانه يقضى به ميراثا للوارث ثم اذا جاء المرتد مسلما بعد ذلك فرجع العبد الى ملكه بوجه من الوجوه امامن يد الوارث بالرد عليه او ممن يد المشتري منه بشراء مستقبل فانه ينفذ ذلك العتق والتدبير كذلك هاهنا) وكذلك لو كاتب الوارث عبدا للمرتد بعد قضاء القاضى بالحقاقه ثم جاء المرتد مسلما فان ذلك العبد يمد اليه مكاتب او يحمل في الحكم كان الوارث كان كاتبه باصره فيكون مكاتباً للذى جاء مسلما وعاد المملوك اليه يحمل في الحكم كان الزوال لم يكن من يده اصلا * قال * (ولو لحق المرتد بدار الحرب ثم وكل مسلما بان ياتي رقيقه الذين خلفهم في دار الاسلام فيعتقهم او يدبرهم فلم يفعل الوكيل شيئا من ذلك حتى رجع المرتد مسلما ثم فعل الوكيل ذلك فهو باطل الان اصل التوكيل هاهنا كان باطلا منه فانه

وكله في حال كان لا ملك مباشرة التصرف فيه بنفسه أصلا وبمداين جهة
البطلان في الوكالة لا نقاب صحيحة أبدا *

(ولو كان وكله في دار السلام قبل الردة أو بعدها والمسئلة بحالها فنقد تصرف
الوكيل فيهم) لأن أصل التوكيل كان صحيحا ولم يبطل بمجرد سقوط الموكل
بدار الحرب فإذا أعاد مسالما قبل قضاء القاضي صار كان اللاحق لم يكن أصلا *
(ولو كان قضي القاضي بإعاقته وقسم ميراثه ثم جاء مسالما فان تصرف
الوكيل في رقيقته قبل قضاء القاضي بردهم على المرتد كان تصرفه باطلا وان
تصرف فيهم بعدما قضي القاضي بردهم على المرتد كان تصرفه نافذا لأن
الوكالة بعد صحته لا تبطل بزوال الملك الآن الملك إنما يعود إليه بقضاء القاضي
بالرد عليه فإذا سبق تصرف الوكيل قبل قضاء القاضي به لم ينفذ) لأنه لم يصادف
محله (الآرى) أن الموكل لو باشره بنفسه لم ينفذ وإذا تصرف بعدما قضي القاضي
بالرد عليه فقد صادف تصرفه محله فكان نافذا وهو نظير رجل وكل رجلا
بيعه عبده أو بعتقه ثم باعه الموكل بنفسه ثم رده المشتري بخيار شرط أو روية
أو عيب قبل القبض أو بعده بقضاء القاضي ثم تصرف الوكيل فيه نفذ تصرفه
لبقاء الوكالة بعد زوال الملك ورجوع العبد إلى الموكل على الملك الأول
(بخلاف ما إذا رجع إليه بشراء جديد مستقبلا فان هذا ملك حادث من كل
وجه) وهذا لأنه إنما وكله بالتصرف في الملك الذي كان موجودا في ذلك
الوقت فلا يتصرف فيه في ملك حادث بعده (ولو كان الوكيل تصرف
فيه بعدما باعه الموكل قبل أن يرده المشتري عليه بخياره لم ينفذ تصرفه) لأنه
تصرف وهو خارج عن ملك الموكل (الآرى) أن المشتري أو اعاقته في هذه
الحالة عتق من جهته فكيف يمكن تنفيذ عتق وكيل البائع في حال أو اعاقته

المشتري بعد العتق من جهة * قال * (ولو ان المرء كان وكل بعته وكيلا في دار
الاسلام ثم لحق بدار الحرب فاعتقه الوكيل ثم رجع المرء مسلما فجميع ما صنع
الوكيل من ذلك جائز) لان المأجور بدار الحرب اذا لم يتصل به قضاء
القاضي في حكم الغيبة وذلك لا يمنع نفوذ تصرف الوكيل فيه وهذا بخلاف بيع
الموكل العبد بنفسه فان هناك بعد البيع صار العبد بحال ينفذ العتق فيه من
جهة غير الموكل فلا ينفذ عتق وكيل البائع في هذه الحالة فيه واما هاهنا
بمجرد المأجور قبل قضاء القاضي ما صار العبد بحال ينفذ فيه عتق غيره فان
الوارث لو اعتقه في هذه الحالة لا ينفذ عتقه فلماذا ينفذ عتق وكيل المرء فيه
اذا رجع المرء مسلما بخلاف ما بعد قضاء القاضي باعاقه فقد صار هناك بحال
ينفذ العتق من الوارث فيه فلا ينفذ العتق من وكيل المرء فيه في هذه الحالة *
قال (ولو ان مسلما او مرتدا في دار الاسلام اذن لعبد في التجارة ثم لحق
بدار الحرب مرتدا فتصرف العبد فان تصرفه موقوف فان لم يقض القاضي
بإعاقته حتى رجع مسلما كان التصرف نافذا وكان العبد ماذونا على حاله وان
قضى القاضي بإعاقته بطل تصرف العبد وخرج من ان يكون ماذونا) لان
المأجور زال ملكه زوالا موقوفا والاذن بالتجارة يتوقف بحال قيام ملكه
فاذا توقف زواله عن ملكه يتوقف الاذن للعبد ايضا وتوقف تصرف العبد
للتوقف حكم الاذن فاذا عاد مسلما قبل قضاء القاضي فقد تقرر ملكه على ما كان
فيتم التصرف الماذون ويكون ماذونا على حاله واذا قضى القاضي بإعاقته
فقد تقرر حكم زوال ملكه فيتم حكم الحجر عليه ايضا ثم اذا عاد مسلما وعاد العبد
الى ملكه لم يكن ماذونا الا ان ياذن له اذنا مستقبلا لان هذا تصرف محتمل
لانه قضى فيتمت قضاء القاضي بإعاقته لا يعود الا بالتجدد ودواعا او ردها

ايضا طالما سبق من الو كالة

(وعليه رتب فصل المضاربة ايضا انه اذا تصرف المضارب بعد لحاق رب المال ثم رجع مسلما قبل قضاء القاضى بالحقاقه نفذ التصرف على المضاربة وكان الربح بينهما على الشرط وان قضى القاضى بالحقاقه لم ينفذ شي من تصرفه على المضاربة وكان متصرفا لنفسه له الربح وعليه الوضيمة ويكون ضامنا لرأس المال ثم اذا جاء المرتد مسلما بعد ذلك لا يتغير هذا الحكم لحيثه لان المضاربة بطلت بقضاء القاضى بالحقاقه كما بنا (ولو لم يقض القاضى بالحقاقه حتى عاد الى دار الاسلام مرتد اعلى حاله فقد صار في الحكم كان اللعوق بدار الحرب لم يوجد منه اصلا وقبل لحاقه اذا تصرف المضارب نفذ على المضاربة) في قول محمد رحمه الله تعالى وكان موقوفا في قول ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه بناء على الخلاف الذى بينا في تصرفات المرتد بنفسه بعد الردة قبل لحاقه

(وان كان القاضى قضى بالحقاقه ثم رجع مرتدا فلا سبيل له على ماله) لانه صار بقضاء القاضى كالميت حكما وسبب ذلك رده فباقي هذا السبب يبقى هو ميتا حكما وان رجع الى دارنا ولهذا كان المال لورثته على حاله لا سبيل للمرد عليه (الا ترى) انه لو رجع مسلما كان المال للوارث الى ان يقضى القاضى برده عليه فاذا رجع مرتدا اولى ان يكون المال باقيا على ملك الوارث ولا يقضى القاضى برده عليه ولكنه يمرض عليه الاسلام فان ابى قتله وان قال رد على مالى واجعل لى في الاسلام اجلا حتى انظر في امرى فان القاضى يؤجله في الاسلام ثلاثة ايام لا يزيد على ذلك شيئا وقد بينا هذا فيما سبق وروينا فيه حديث عمر رضى الله تعالى عنه حيث قال هلا طيتم عليه الباب ثلاثة ايام واعطيت موه كل يوم رغيفا فلم يراجع الحق ولا يرد عليه ماله ما لم يسلم لما بينا انه

هالك قضاء القاضي وحياته حكما تكون باسلامه فالحال يظهر ذلك لم رد عليه شيئا من ماله والتأجيل عندنا مستحب وليس بالزام حتى ان للقاضي ان يقتله في الحال ولا يوجله ان ابنه ان يسلم بخلاف ما يقوله بعض الناس ان عليه ان يوجله وقد بينا هذا فيما سبق *

(ولو لحقت المردة بدار الحرب فقضى القاضي ميراثهم الوارثتهم جاءت مريدة بامان وطلبت مالها لم رد عليها شيئا من ذلك) لانها صارت هالكة بقضاء القاضي فلم يظهر فيها سبب الحياة حكما لا يردها شيئا من ذلك المال *

(ولو جاءت مريدة قبل قضاء القاضي بلحقها فان جاءت بغير امان كانت فيا للمسلمين) لانها بالحق بدار الحرب صارت حربية والحرية اذا دخلت دارا بغير امان كانت فيا (وقسمت ميراثها بين ورثتها) لانها صارت هالكة حكمها حين جهلت فيا (فالحرية تلف والحرية حياة) لانها بالارق خرجت من ان تكون اهل الكمية المال فلماذا كان المال لورثتها *

(وان جاءت بامان صنعت في مالها ما احببت وحسبت واجبرت على الاسلام) لانها اذا رجعت قبل قضاء القاضي بامان فصار اللحاق كان لم يكن وقبل لحاقها بدار الحرب كان ينفذ تصرفها في مالها فكذا ذلك بعد ما رجعت الا ان في الفصل الاول انما كانت لا تسترق قبل اللحاق لكونها من اهل دار الاسلام وهي ليست بدار الاسترقاق فاذا لحقت صارت من اهل دار الحرب فقلنا بانها تسترق اذا دخلت دارا بغير امان واذا دخلت بامان فاعطاه الا مان يمنع استرقاقها فقد عادت به كما كانت قبل اللحاق *

(واذا قال المسلم لعبيده اذا جاء يوم النحر فانت حرو وقال ذلك بعد ما ارتدتم لحق بدار الحرب ولم يعض بميراثه للوارث حتى جاء يوم النحر فان حكم

العتق يكون موقوفاً لأن العتق لا ينفذ بدون قيام الملك في المحل عند وجود الشرط وقد بينا أن زوال ملكه قد توقف بالحقوقه فكذلك يتوقف حكم العتق (فإن جاء مسلماً قبل القضاء بالحقاقه نفذ ذلك العتق وإن كان القاضي قضى بالحقاقه قبل مجيء يوم النحر ثم جاء يوم النحر فإن كان بعد ما قضى القاضي برد العبد عليه عتق من جهته) لأن التعليق كان صحيحاً وقد وجد فالعبد في ملك الوارث ثم عاد المرتد مسلماً لم ينفذ ذلك العتق وإن رد القاضي العبد عليه (لأن المعلق بالشرط عند وجود الشرط كالمنجز وقد بينا أنه لو نجز اعتاقه بعد ما قضى القاضي بالحقاقه كان العتق باطلاً على كل حال فهذا مثله *
(و لو رجع المرتد مسلماً قبل مجيء يوم النحر ثم جاء يوم النحر فإن كان بعد ما قضى القاضي برد العبد عليه عتق من جهته) لأن التعليق كان صحيحاً وقد وجد الشرط وهو مملوك له *

(فإن جاء يوم النحر قبل أن يقضى القاضي برد العبد عليه لم يمتق العبد) لأنه وجد الشرط والعبد ليس في ملكه فإن العبد لا يعود إليه إلا بقضاء القاضي فلهذا لا ينفذ ذلك العتق (فلو جاء يوم النحر بعد لحاقه قبل قضاء القاضي به ثم قضى القاضي به لو أنه فإنه ينفذ تصرف الوارث فيه) لما بينا أنه يقرر زوال ملكه بقضاء القاضي من وقت الحقوق وإنما وجد الشرط بعد ذلك فلهذا لا يمتق من جهته وكان مملوكاً للوارث ينفذ تصرفه فيه (فإن لم يتصرف فيه حتى رجع المرتد مسلماً ورد عليه العبد فإنه يمتق من جهته) لأن الشرط وجد في حال توقف ملكه فإن تمام زوال ملكه يكون بقضاء القاضي فثبت به استحقاق العتق في ملكه إذا رجع إليه وقد رجع إليه على ذلك الملك *
(وكذلك لو كان الوارث كاتبه) لأنه رجع إلى قديم ملكه بعد كتابة الوارث

فينفذ ذلك العتق ويسقط بدل الكتابة لاستغنائه عنها *
 (ولو كان قال لامته اذا جاء يوم النحر فانت حرة ثم لحق بدار الحرب مرتدا
 ففرض القاضي بها فاعتقها الوارث ثم لحقت بدار الحرب مرتدة فسييت
 كانت فيئا واجبرت على الاسلام بمنزلة الحرة الاصلية اذا ارتدت ولحقت
 بدار الحرب فان اسلمت ثم جاء المرتد مسلما فاشتراها ثم جاء يوم النحر وهي
 في ملكه لم تمتق بخلاف جميع ما سبق) لان هذا العتق كان منه الملكة وقد
 بطل ذلك الملك اصلا حتى ينفذ العتق من الوارث فيها فكان هذا ملكا احادنا
 من كل وجه وهذه زفرية واصلا فيها اذا قال لامته ان دخلت الدار فانت
 حرة ثم اعتقها فارتدت بدار الحرب ثم سييت فعلمكم ما ودخلت الدار
 لا تمتق الا على قول زفر رحمه الله تعالى والله الموفق *

باب

المرتدين كيف يحكم فيهم

* قال رحمه الله تعالى * (المرتد يقتل ان لم يسلم حرا كان او عبدا لقوله صلى الله عليه
 وآله وسلم من بدل دينه فاقتلوه * وهو يوم الاحرار والعييد ولولي العبد ان
 يقتله بنفسه ان شاء فمل ذلك ابن عمر رضي الله تعالى عنهما بعبد له تنصر
 ولانه بالردة صار كالحر بي في حكم القتل واسكل مسلم قتل الحر بي
 الذي لا امان له الا ان الافضل له ان يرفعه الى الامام ليكون هو الذي يقتله)
 لان فيه معنى الحد واستيفاء الحدود الى الامام *

(والمرتدة لا تقتل حرة كانت او امة ولكنها تجبس وتجبر على الاسلام
 ان كانت حرة وان كانت امة واهلها يحتاجون الى خسرمتها دفعت اليهم
 يستخدمونها ويجبرونها على الاسلام) لان حبسها لحق الله تعالى وحق المولى في

باب المرتدين كيف يحكم فيهم
 لكل مسلم قتل الحر الذي لا امان له

خدمتها يقدم على حق الله تعالى في حبسها *

(وان استتيب المرتد فتساب ثم ارتد حتى فعل ذلك مرارا قبلت توبته ابدا وهو قول ابراهيم رحمه الله تعالى وكان على وعمر رضي الله تعالى عنهما يقولان يستتاب ثلاثا فان عاد يقتل الظاهر قوله تعالى ان الذين آمنوا ثم كفروا الآية * ولان الظاهر انه مستهزئ غير تائب ولكننا نستدل بقوله تعالى ان يتوبوا يغفر لهم ما قد سلف * ثم توبته بعد الثلاث تعرف بما يعرف به في المرة الاولى لانه لا يمكن الوقوف على ضميره وانما يعبر عما في قلبه لسانه ولا حجة لهم فيما استدعوا به لانه قال ثم ازدادوا كفرا لم يكن الله ليغفر لهم * واذ اناب فقد ازداد ايمانا لا كفرا وعن ابى يوسف رحمه الله تعالى انه يقتل غيلة ولا يستتاب اذا تكررت ذلك لان الظاهر انه مستهزئ وبناء الحكم على الظاهر بجائز فيما لا يوقف على حقيقة * *

* قال * (وامرأة المرتد تعتد بثلاث حيض سواء قتل بعد الردة او لم يقتل الا على قول سعيد بن المسيب رحمه الله تعالى فانه يقول اذا قتل فمدها اربعة اشهر وعشر او هذا ليس بقوى) لان الفرقة وقعت بالردة ثم لا تتغير حكم تلك الفرقة بالقتل بعد الردة فلا تتغير العدة ايضا بمنزلة ما لو ابان امرأته في صحته ثم مات او قتل *

(ولو اصاب مالا او قذف انسانا قبل الردة او بعد ما ثم لحق بالدار ثم جاء تائبا اخذ بجميع ما صنع بخلاف ما اذا اصاب ذلك بعد ما لحق بدار الحرب) لانه بالحق صار حربيا والحربي اذا اصاب شيئا من ذلك ثم اسلم لم يكن مواخذا به والاول اصابه في حال هو من اهل دار الاسلام وهو مخاطب على حاله فيقرر موجهه في ذمته الا ان باحوقه يتعذر اقامته لان يدالام لا تصل اليه فاذا

وصات اليدياليه كان مواخذنا بجميع ذلك * والله اعلم *

﴿ باب ﴾

﴿ من ارتد من المسلمين او نقض المهد من المهادين ﴾

قال (ولو ان اهل بلدة ارتدوا حتى صارت دارهم دار حرب ثم وقع الظهور عليهم فانه يقتل رجالهم ويسبي نساؤهم وذرايرهم كما فعله الصديق رضي الله تعالى عنه بنى حنيفة حين ارتدوا فان قالت النساء حين ظفر المسلمون بهن ما ارتدنا قط وانما المسلمات على ديننا فالقول قولهن لتسكنن ما هو الاصل وهو الاسلام ولا يسيبن واولادهن الصغار بمنزلتهن) لان الام اذا بقيت مسلمة فالصغير يكون تبعها لها (الا ان تقوم البيعة من المسلمين عليهم بالردة ولا يقبل في ذلك شهادة اهل الذمة) لان الشهود يزعمون انها مرتدة والمرئد كالمسلم في ان لا تكون شهادة الذمي عليه حجة (وشهادة من له في الغنيمة نصيب من المسلمين عليهم بذلك لا تقبل قياسا لما فيه من المنفعة للشاهد وتقبل استحسانا) لان الشركة عامة وهي لا تمنع قبول الشهادة وقد تقدم نظائره *

(ولو قلنا كنا قد ارتدنا ولكننا اسلمنا قبل ان تظفروا بنا لم يقبل قولهن) لانهم يدعين اسلا ما احادنا فلا يقبل قولهن في ذلك الا بحجة بمنزلة اهل الحرب اذا وقع الظهور عليهم فزعموا انهم اسلموا قبل ان يقع الظهور عليهم لم يقبل قولهم في ذلك وبجمل كلهم لا حال اسلموا فكذلك في المرتدات * وعلى هذا لو نقض اهل الذمة المهد كان الجواب فيهم كالجواب في المرتدين الا ان شهادة اهل الذمة عليهم (١) بنقض المهدا هنا مقبولة لانهم ذميات * واستدل عليه بما روى ان علقمة بن علاثة ارتد في زمن الصديق رضي الله تعالى عنه فلما اخذت امراته (١) هكذا في الاصل والظاهر ان شهادة اهل الذمة عليهم بنقض المهد مقبولة

باب من ارتد من المسلمين او نقض المهد من المهادين

قالت ان كان علة ما اردت فاني لم اكفر بالله نخلي سبيلا وسبيلا ولدها ثم هذا اذا علم ان النساء في الاصل كن مسلمات فان لم يعلم ذلك فمن فيئ واولادهن لانهم وجدوا في دار الحرب ومن وجد في دار الحرب فهو حربي ما لم يعلم له اصل الاسلام الا ان يكون عليهن سبأ المسلمين فقد بينا ان تحكيم السبأ اصل في باب الاسلام فاذا وقع في قلب المسلمين انهن صادقات وجب تخليتهن وسبيلا واولادهن *

(فان كان في حجر امرأة منهن صبي وقد قتل زوجها او لا يعلم هل كانت ذات زوج ام لا فقالت هذا ابني صدقت في اسلام الولد وانه لا يكون فيئا لان هذا امر ديني فخير الواحد في مثله مقبول رجلا كان او امرأة ولكن لا يتوارثان الابلية وهو الجميل الذي كتب فيه عمر رضى الله تعالى عنه الى شريح رحمه الله تعالى ان لا يورث الجميل الابلية ولكن يجعل مسلما لكونه في يد مسلم يحكم باسلامه) وكذا لك لو قالت هو ابن امرأة مسلمة او دعته وان قالت هو ابن امرأة كانت من اهل هذه الدار او دعته وماتت وهي حرة مسلمة لم تصدق على ذلك) لانه لم يعرف اصل الاسلام لتلك المرأة فلا يكون هذا منها اخبارا باسلام الولد وحرية ولكنه يكون فيئا لكونه موجودا في دار الحرب *

ثم بنى محمد رحمه الله تعالى مسائل الاصل الذي بينا (ان من وجد في دار الاسلام اذا زعم انه من اهل الذمة فانه يكون القول قوله ولا يترض له ومن وجد في دار الحرب لا تقبل قوله في ذلك الابحجة) لان دار الاسلام دار امن فن وجد فيها يكون آمنا باعتبار الظاهر فيكون مقبول القول بشهادة الظاهر له ودار الحرب دار سبي واسترقاق فمن وجد فيها يكون فيئا الا ان

ثبت سبب الامن والعصمة انفسه بالبيعة *

(ولو ان اهل الدار نقضوا العهد وحاربوا فلما ظهر عليهم المسلمون قال رجل منهم ما نقضنا العهد فيمن نقض فان كان اصل العهد معلوما لهم قبل النقض فالقول قولهم) لان ما عرف ثبوته فلا اصل نقاؤه حتى يعلم ما زيله *

(فان شهد قوم من المسلمين او من اهل الذمة بانهم قاتلوا المسلمين فقد ثبت بالحجة سبب نقضهم العهد فان قالوا اكرهوا على ذلك لم يقبل ذلك منهم) لانهم يدعون معنى خفيا لغيره وانه حكم ما ظهر بحجة فلا يقبل قولهم في ذلك الا ان يقيموا عليه بيعة من المسلمين *

(فان شهدوا انهم قالوا لقتلتكم اولتقاتلون معنا كانوا احرار الاسييل عليهم) لان الثابت بالبيعة كالثابت بالمعاينة فيخرج قاتلا لهم به من ان يكون دليل الرضاء بنقض العهد وان كان لا يحل لهم ما صنعوا باكره (وان شهدوا انهم كانوا قالوا هذا لهم في دارهم لا في دار الحرب وانهم كانوا يقتدرون في دار الحرب على ان ينصرفوا عنهم الى المسلمين فلا كراه لا يثبت بمثل هذه الشهادة) لانهم شهدوا ببذهاب الاكره عنهم (وان لم يعلموا اصل الذمة الذين قالوا هذه المقالة كانوا افينا الا ان يقيموا بيعة على اصل الذمة لهم) لانهم وجدوا في دار الحرب *

(وان رآهم المسلمون في صف المشركين ومعهم السيوف قد شربوها الا انهم لم يقاتلوا احدا فقلوا اكرهوا على ذلك فالقول قولهم) لان ما ظهر للمسلمين منهم لا يكون نقضا للعهد فان مثله او ظهر من المسلم لا يكون نقضا لايامانه فكذلك اذا ظهر من المعاهد *

(وان قال قد كنت نقضت العهد معهم ولكن كنت رجعت عن ذلك لم يقبل)

قوله (لا بحجة) لأنه اقرب زوال ما عرف من اصل الذمة له ثم ادعى امرا حادثا لا يعرف سببه فلا يقبل قوله فلا بحجة »

(ولو ان المسلمين رأوا رجلا من النصارى في دار الاسلام يتجرو ولا يعرفون حاله ثم فتحوا مدينة من دار الحرب فوجدوه فيها قتال نار رجل من اهل الذمة امرني اهل الحرب او كنت تاجر افيهم فالقول قوله) لانهم عرفوه من اهل دار الاسلام (الآثرى) انه حين رأوه في دار الاسلام لو ارادوا الترض له فقال انا ذمي كان القول قوله في ذلك فكذلك اذا وجدوه بمذالك في دار الحرب وهذا لانه لو قال لهم انا ذمي قبل ان ياخذوه كان القول قوله في ذلك فكذلك لو قال لهم بعدما اخذوه (وعلى هذا لو لم يكونوا رأوه قبل هذا لانه شهد له شاهدان من المسلمين انهما رأياه في دار الاسلام فهو ذمي) لان الثبوت بالبيعة كالثبوت بالمعاينة (وكذلك لو ادعى انه مسلم في جميع هذا فان كان عليه سيما المسلمين فلا اشكال في ان القول قوله وان كان عليه سيما اهل الكفر فقال اكر هو في حتى تزيت بهذا الذي فالقول قوله ايضا) لانه قد علم اصل الاسلام له او الذمة باعتبار كونه في دار الاسلام ثم لا يرتفع ذلك بمجرد الذي لان ما قاله يشهد له الظاهر فان من بقي بين قوم يخالفون له في الطريقة قد يتزاد بزيمهم تقية فلماذا كان القول قوله »

(ولو ان اهل الحرب صالحوا وصاروا ذمة وقع ذلك عليهم وعلى نسائهم) لان النساء تبع للرجال ولا هم انما يقبلون الذمة ليسكنوا في مساكنهم وسكنائهم انما يكون بالنساء والذرية »

(فان قالوا المسلمين انا اخذ المهدلا فمسنادون نسائنا كان نسائهم فيئسا الا من دخل منهم في العهد) لان الدليل انما يتبر اذالم يوجد التصريح بخلافه

فلهذا يستترق واما الصغار من الا ولاد فمهم تبع للآباء الذين اخذوا العهد ولا سبيل عليهم *

(ولو دخل حربى دارنا بامان ثم غلب اهل الشرك على تلك الدار حتى صارت دار حرب ثم ظهر المسلمون عليهم فوجدوا ذلك فيهم فان كان الذين غلبوا على هذه الدار من اهل الدار التي كان المستامن منها فهو فيئ للمسلمين) لان الامان قد انتقض بينه وبين المسلمين حتى حصل هو في دار الحرب واهلها يوافقون (الآرى) انه لو كان رجع الى داره لكان ينتهى به الامان وقد صار هذا الموضع في حكم دار حربي غلب عليه اهل الشرك *

(وان لم يكونوا من اهل دارنا بان كان المستامن من اهل الروم والذين ظهروا على هذه الدار قوم من الترك فان كانوا اسروه ومنعوه من الخروج فوجوه في ذمة المسلمين على حاله حتى اذا ظهر به المسلمون كان حرا) لانه ما وصل الى مأمنه وانما ينتهى الامان بهذا ولانه اسير فيهم فكأنهم اسروهم ومن دار الاسلام واخر زوجه بدارهم (فان كان الذين غلبوا لم يمنعوه من الخروج الى دار الاسلام فاقام بين اظهروهم اختيارا فهذا انتقض منه للعهد) لانه رضى بالمقام في دار الحرب والراضى بالمقام في دار الحرب من اهل دار الحرب لا يكون في امان من المسلمين اذا كانوا آمنوه في دار الاسلام (الآرى) انه لو تزوج فيهم واشترى المسكن ثم وقع الظهور عليه كان فيئ كغيره من اهل تلك الدار *

(وكذلك لو ان مستامنا من الروم في دارنا بداله فخرج الى الترك بامان او بغير امان كان مبطالا للامان الذي كان بينه وبين المسلمين فكذلك ما سبق الا ان في هذا الفصل ان اسروه او لم يأسروه فالجواب سواء) لانه دخل اليهم باختياره (ولو ان رجلا من الروم سأل المسلمين ان يدخل اليهم بامان فيتجر ثم يخرج الى

الارض بالمقام في دار الحرب من اهل دار الحرب

الترك فيأتي بالا متمعة الى دار الاسلام من ذلك الموضع ويتجر فيها فاعطوه
الامان على ذلك فهو آمن ما لم يدخل بلاد الترك فاذا دخلها فلا امان له من
المسلمين ما لم يرجع الى دار الاسلام لان المسلمين انما اعطوه الامان في دار
الاسلام لا في دار الترك الا ان يكونوا قالوا له انت آمن اذا دخلت دار الاسلام
الى ان تهود اليها وترجع الى دارك فحينئذ هذا تصريح باعطاء الامان له في دار
الترك ثم ان يبذل اليه المسلمون وهو في دار الترك فبذلهم باطل وهو آمن حتي
يرجع الى بلاده لانهم انما يبذلوا اليه في دار هو مستامن فيها فكان هذا وبذلهم اليه
في دار الاسلام سواء وقد عرف ان البذل لا يصح الا بعد تبليغ المستامن مأمته
واعادته الى ما كان عليه * والله اعلم بالصواب *

باب

(اسر العبد وغيره ثم يرجع الى مولاه او لا يرجع)

* قال * (العبد المأمور اذا مات مولاه ثم وقع في الغنيمة فحضر ورثته بعد ما وقع في
الغنيمة فان وجد وقبل القسمة اخذوه بغير شيء وان وجدوه بعد القسمة اخذوه
بالقيمة) لانهم قائمون مقام مورثهم وهذا الاخذ اعادة الى قديم الملك بطريق
القضاء فيكون بمنزلة القداء للعبد الجاني من الجنابة والورثة يقومون في ذلك
مقام المورث (وهذا بخلاف الشفعة فان الشفعة اذا مات لم يكن لورثته حق
الاخذ بالشفعة ولا يقومون في ذلك مقامه) لان حق الاخذ بالشفعة باعتبار
الجوارو الذي كان للمورث من الجوار قد زال بموته وجوار الوارث حادث
فلا يكون له حق الاخذ فاما هنا حق الاخذ باعتبار المالك القديم ولا
تغير ذلك بموت المورث والورثة يخلفونه في ذلك المالك لو كان قائما فكذلك
في حق ثابت باعتبار ذلك المالك *

باب اسر العبد وغيره ثم يرجع الى مولاه او لا يرجع

(وان اراد ذلك بعضهم او كره بعضهم بعد القسمة فليس لهم الا ان ياخذوا جميعا او يدعوا) لانهم بالاخذ يمدونه الى قديم ملك الميت حتى اذا ظهر عليه دين بيع فيه وهو في حياته لو اراد ان ياخذ البعض دون البعض لم يكن له ذلك فكذلك الورثة بعد موته *

(وان ابى بعضهم ان يفديه وقال بعضهم نحن نفديه بالقيمة فلم ذلك ولكنهم يكونون متطوعين في الفداء) لان العبد يبيع دالى قديم ملك الميت فيكون ميراثا بين ورثته وهم تبرعوا بالقيمة بالفداء في نصيب من ابى منهم اذ ليس لهم ان يازمواهم ديناشاءوا او ابوا فكان هذا نظير الفداء من الجنابة (وكذلك ان كان فيهم موصى له بالثلث) لانه شريك الورثة في التركة بمسا له من الوصية فهذا كاحد الورثة في حكم الفداء *

(ومن حضر من موص او وارث او موصى له فاراد ان يفديه فله ذلك وان غاب عامة الورثة) لان الحاضر خصم عن الميت وانما يمد به بالاخذ الى قديم ملك الميت والحاضر خصم في ذلك عن الميت كما في الفداء من الجنابة *

(وان حضر الموصى له بالثلث خاصة فبعد الذي وقع العبد في سهمه ان يكون العبد للميت فاقام الموصى له البيعة عليه بذلك قبلت بينته وكان خصما له) لانه شريك الورثة في التركة فيكون خصما عن الميت كاحدهم *

(واذا فداه بجميع القيمة واخذه اعطاه القاضي الثلث من العبد وجعل الثلثين محبوسا للورثة الى ان يحضروا فياخذوا فان حضر واوجحدوا وصية الموصى له لم ينفق القاضي الى جحدهم) لان الذي وقع العبد في سهمه كان خصما للموصى له عن الورثة في اثبات الوصية عليه فهو وما لو اثبتته الورثة سواء *

(ولو كان الذي حضر غريم من غرماه الميت لم يكن خصما لمن وقسم العبد

في سهمه) لانه يحتاج الى اثبات دينه في ذمة الميت (ومن وقع العبد في سهمه ليس بخصم في ذلك عن الميت * فاما الموصى له ثبتت له حق الاخذ لنفسه في العبد الذي وقع في يده بمنزلة الوارث فهذا كان خصم له * وان اقر الذي وقع العبد في سهمه انه غريم الميت لم يلمره القاضي بدفع العبد اليه بقيمته (لان الدين باقراره لا يثبت في ذمة الميت (ولكن ان حضر وارث او وصى فاني ان يفدي فارد الغريم ان يفديه جمل القاضي الوارث والوصى خصما للغريم حتى يثبت الدين عليه) لانه قائم مقام الميت في اثبات الدين بالبينة ثم كان للغريم ان يفديه حتى يباع له في الدين *

(وان كان الوصى حين حضر اقر له بالدين لم يتفع الغريم بذلك وقيل له هات بيته على دينك ولا يخرج الوصى من خصومته باقراره بالدين) لانه قائم مقام الميت فجارجم الى النظر والاقرار بالدين عليه ليس من ذلك في شيء فهو كلاجني في ذلك فاذا بطل اقراره بالدين صار كأنه لم يوجد اصلا (فان كان المقر بالدين احسد الورثة كان للغريم ان يفديه بقيمته) لان الدين قد ثبت باقراره في نصيبه *

(ثم اذا اخذ العبد فان القاضي يعزل نصيب سائر الورثة حتى يقدموا فيقر واوينسكروا ويبيع حصته الوارث المقر للغريم في دينه) لان اقراره حصته في حقه و الدين الثابت باقراره في حصته كالثابت بالبينة *

(فان حضر الموصى له بالثلث فاقرب بالدين ووقع العبد في سهمه نصيبه فله ان يفديه بالقيمة) لان الثابت بالاقرار في حق المقر كالثابت بالبينة *

(ثم اذا حضر الورثة فجسدوا وصيته فالقول قو لهم ويقال للورثة ادوا للموصى له ثلث الفداء وخذوا العبد) لانه في مقدار الثلث انما ادى الفداء على

ان يفدي ملكه به فلا يكون متطوعا في ذلك فاما في الثلثين اما ادى الفداء
على انه يفدي ملك الورثة فكان متطوعا في ذلك *
(وكذلك لو ادعى الوصية بالعبد له والمسئلة محلها فان الورثة ياخذون العبد
هناك اذا اعطوه جميع الفداء ان احبوا ذلك) لانه في الكل هاهنا يفدي ملك
نفسه فالعبد كله له وصية بزمه اذا كان يخرج من ثلث ماله فلم يملك يمكن متطوعا
في شئ من الفداء *

(وان كان الوارث او الموصى له انما حضر قبل القسمة فليس له ان ياخذ حتى
يقيم البيعة على ذلك) لان الحق امامة المسامين فلا يثبت الاستحقاق عليهم
الابحجة (ثم اذا اقام البيعة اخذ بغير شئ فما دالى قديم ملك المورد وكان ميراثا
عنه * ولو وقع العبد في سهم رجل في مرض المصور منه فسلم له كان ذلك جائزا
سواء كان من وقع في سهمه وارث الميت او اجنبيا وسواء كان فيه محابة
او لم يكن * وكذلك ان سلمه للمشتري من العدو فان المحابة لا يظهر في هذا
الفصل) لانه بهذا التسليم لا يملكه شيئا انما يبطل حقه ليس بمال ولا يجوز
الاعتياض عنه بالمال بحال فكان هذا بمنزلة تسليم الشفعة وتسليم المريض
شفعته بسبب من الاسباب يكون صحيحا على الاطلاق فهذا مثله *

(وكذلك لو ساومه بالعبد بيعة مستقبلا) لان هذا دليل التسليم منه فيكون
كالتمريح بالتسليم كما في الشفعة * فان قيل * قد قلتم ان الاخذ بالقيمة بمنزلة الفداء
من الجناية فعلى هذا ينبغي ان لا يصح ذلك من المريض في حق وارثه
فلا يسلم له المحابة التي تكون باعتباره * قلنا * هذا اذا كان تنصرفه يملك الوارث
مالا وهو هاهنا ليس يملك الوارث شيئا فقدم ملك الوارث العبد بالشراء
او بوقوعه في سهمه فلم يندفع تسليمه في حق الوارث وهو نظير الابراء عن

تسليم المريض شفعة بسبب من الاسباب يكون صحيحا

الكفالة بالنفس والنفق عن دم العبد فان ذلك صحيح من المريض مع وارثه كما يصح مع الاجنبي * والذي يوضح ما قلنا ان من وقع العبد في سهمه يتمكن من اسقاط حق الاخذ بالاعتاق والتدبير فلا يصير به ضامنا شيئا فتيين به ان هذا الحق ضعيف واي فرق بين ان يسقط الحق بتصرف من وقع في سهمه وبين ان يسقط باسقاط المريض *

(ولو مات الماسور منه ولا وارث له فيراثه لجماعة المسلمين والامام نائب عنهم في ذلك فان عرف حاله قبل القسمة اخذه لبيت المال بغير شيء وان عرفه بعبد القسمة فان شاء اخذه لبيت المال بقيمته وان شاء تركه * وان وجدته في يد رجل اشتراه من العد وبخمس مائة وقيمته الف فالاولى له ان ياخذه بالثمن لما فيه من الحظ للمسلمين * فاما اذا وجدته في يد من وقع في سهمه فحق الاخذ بما يكون بقيمته وليس فيه منفعة ظاهرة للمسلمين) لان حقهم في المالاية دون العين فلا يستقل باخذه الا ان يرى ان فيه حظا للمسلمين *

(ولو ان الماسور منه وجدته في يد رجل اشتراه من العدو فله يطلبه حتى مضى زمان ثم جاء يطالب اخذه بالثمن فله ذلك بخلاف الشفعة فان الشفيع اذا لم يطالب بعدما علم بالبيع تبطل شفعته) لان سكوت الشفيع انما جعل تسليما دفعا للضرر من المشتري فان الشفيع يتمكن من نقض تصرف المشتري بالاخذ بالشفعة فلم يحل سكوته تسليما لمطل ملك المشتري وتعذر عليه التصرف فيه فلهذا جعلناه تسليما وهذا المعنى لا يوجد هاهنا فان الماسور منه ياخذه ممن يجده في يده ولا ينقض شيئا من التصرفات (الا ترى) انه لا ينقض القسمة لياخذه مجانا فلا حاجة هاهنا الى ان يحل سكوته تسليما *

(ولو كان العبد الماسور لصبي صغير له اب او وصي فاشتراه رجل منه بخمسة

الشفيع اذا لم يطالب بعد ما علم بالبيع تبطل شفعته

وقيمة الف فسلم الأب أو الوصي حق الصبي في ذلك جاز التسليم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رضي الله تعالى عنهما ولم يحز في قول محمد وزفر رحمهما الله تعالى على قياس الشفعة فإن في الموضوعين جميعاً هذا التسليم لا يخرج من مالك الصبي شيئاً ولو كان المشتري من العدو واشتراه بالف درهم وقيمه خمس مائة فأراد الأب أو الوصي أن يأخذ ذلك للصبي بالتمن لم يكن له بذلك لما فيه من الغبن الشديد على الصبي بمنزلة ما لو اشترى له عبداً يساوي خمس مائة بالف درهم (إلا أن هناك يكون مشترى بالنفسه وهاهنا لا يكون أخذاً لنفسه) لأنه غير مالك لا أخذاً لنفسه هاهنا بغير رضى المشتري من العدو فإنه بالأخذ يعيده إلى قديم الملك له ولم يكن له فيه الملك في الأصل وإنما كان ذلك للصبي فلهذا لا يجعل أخذاً لنفسه *
 (وإن ظهر المشركون على الأرض من أراضي المسلمين فصارت دار شرك ثم غلب المسلمون عليها فن حضر من أصحابها قبل القسمة أخذها بغير شيء ومن حضر بعد القسمة أخذها بقيمتها إن أحب) لأن الأرض مال المسلم كمائر الأموال (فإن بناها من وقعت في سهمه ثم حضر المالك القديم فليس له أن يأخذها) لأن البناء استهلاك وليس له أن ينقض البناء ليأخذ كما لا يكون له أن ينقض مساكن التصرفات بخلاف البيع وإنما هذا نظير موهوب له ينفي في الأرض الموهوبة ثم يريد الوهاب الرجوع فيها فهناك لا يتمكن من ذلك لأن البناء استهلاك فهذا مثله *

(و كذلك قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه في مشتري الأرض بشراه فاسد إذا بناها فليس للبائع حق الاسترداد بعد ذلك ومعلوم أن حق البائع أو جيب من حق المالك القديم هاهنا فإن لم ينقض القاضى لها لا يأخذ لأجل البناء ثم هدم الباني بناءه حتى عاد كما كان فللمالك القديم أن يأخذها بالفداء هاهنا)

لان المانع كان هو البناء وقد زال المانع فيتمكن من الاخذ (بمنزلة الواهب يريد الرجوع فيها بعد ما رفع الموهوب له البناء وكذلك لو كانت ايمانها فيها اهل الحرب حين احرزوها) لان المالك القديم انما ثبت له حق الاخذ فيما كان مملوكا له وهذا البناء لم يكن مملوكا له قط فلا يثبت له حق اخذ البناء ويتعذر عليه اخذ الارض بدون البناء فان هدم من وقع في سهمه البناء كان له ان ياخذ الارض بقيمتها الزوال المانع *

(ولو كانت الارض مبنية حين اخذها المشركون فوقعت في سهمهم رجل من المسلمين كان لملكها الاول ان ياخذها بقيمتها مبنية يوم وقعت في سهمه) لانها كانت له في الاصل بنينا فلما ان يبيدها بالاخذ الى ملكه كما كانت (فان لم ياخذها حتى جعلها من وقعت في سهمه مسجد للمسلمين فصاروا فيها ولم يزد فيها بنينا او كانت ارضا بجماعها صدقة موقوفة للمساكين او جعلها مقبرة او جعلها خانة للمسلمين ثم جاء صاحبها الاول فليس له ان ياخذها) لانهم احرزت عن ملك العباد ما احدث فيها من التصرف فكان هذا قياس العباد اذا اعتقه من وقع في سهمه وهذا لان المالك القديم ياخذ من غير ان ينقض التصرف وبدون نقض التصرف هاهنا لا يتمكن من اخذها بالقيمة فانها لم يصرف في ملك احد حتى ياخذها منه بالقيمة وبه فارق الشفعة فان الشفعة يتمكن من نقض تصرف المشتري فاذا نقض تصرفه رجعت الى ملكه كما كانت فكان له ان ياخذها منه * فان خرب ما حول المسجد وانتقل عنه اهله فقد رجع الى ملك صاحبه على اصل محمد رحمه الله تعالى لانه يزول المانع فكان للمالك الاول ان ياخذها بالقيمة *

(وكذلك لو كان الماسور فرسا بجماعها من وقع في سهمه حبيسا ثم حضر مالكة

ان خرب ما حول المسجد وانتقل عنه اهله فقد رجع الى ملك صاحبه على اصل محمد رحمه الله تعالى

الاول فلا سبيل له عليه وهذا قول محمد رحمه الله تعالى فانه يجوز الوقف في العقار والمنقول فيما فيه المادة فاما على قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه الوقف لا يتماق به لزوم ولا يخرج المين من ملك صاحبه فكان للمالك الاول ان يأخذه الا في المسجد خاصة فان ذلك يتماق به لزوم فيمنع المالك الاول من الاخذ باعتبار انه لا يتمكن من نقض التصرف ولهذا لا ينتقض القسمة ولا بيع من وقعت في سهمه وان كان له في ذلك منفعة لتفاوت يكون بين الثمن والقيمة الا ان يبدل البيع من غيره هو محتمل للنقل من ملكه الى ملكه فكان حقه في الاخذ باقيا وبعد التصرفات التي بينا ليس بحل للتملك بموض ولا بغير عوض فلا يكون له ان يأخذ الا ان يهود محلا للملك والتملك بمنزلة العبد اذا كاتبه من وقع في سهمه فليس لملكه ان يأخذه فان عجز المكاتب كان لملكه ان يأخذه بقيته لزوال المانع

(وكذلك لو جملة من وقع في سهمه رهنا عند انسان بدن له عليه فليس للمالك الاول ان يأخذه حتى يفك الرهن) لانه تماق بالمرهون حق لازم للمرهن فان افتكه كان له ان يأخذه منه بالقيمة لزوال المانع (وان قال المالك الاول انا اؤدى الدين واخذه بالقيمة اجبر الرهن والمرهن على ذلك لوصول كمال حق المرهن اليه ويكون متطوعا في اداء الدين لا يرجع على الرهن بشئ منه) لانه لم يكن مجبرا على اداؤه ولا محتاجا اليه فقد كان يتمكن من ان يصبر الى ان يفك الرهن ثم يأخذه

(فلو آجره من وقع في سهمه من رجل مدة معلومة وقبض الاجر ثم حضر المالك الاول فله ان ينتقض الاجارة ويأخذه بالقيمة) لان الاجارة تنتقض بالاعذار وبوت حق المالك الاول في الاخذ عند ينتقض به الاجارة وان

كان لا ينقض به سائر التصرفات فان نبوت حق المشتري في الرد بالعيب يكون عذرا في نقض الاجارة دون سائر التصرفات بمنزلة حق البائع في الاسترداد بفساد البيع يكون عذرا في نقض الاجارة دون سائر التصرفات * (ولو كان الذي وقع عليه الظهور ناقة لمسلم فبجملها من وقعت في سهمه بدنة وقلدها واشعرها وجعلها اضحية ثم حضر المالك الاول فله ان ياخذها بالقيمة) لان ملك من وقعت في سهمه لم يزل بهذا التصرف (الآثرى) انه لو باعها جازيها فيها بخلاف ما تقدم من الوقف والحبس فقد زال ملكه هناك وبهذا بين خطأ من يجوز الاستبدال بالوقف بالقياس على الاضحية والبدنة فاذا اخذها بالقيمة اشترى الذي وقعت في سهمه بدنة فجعلها مكان الاولى) لان القيمة في حقه عوض عما اوجب فيه حق الله تعالى وحكم العوض حكم العوض في الوقف بخلافه *

(ولو كان الماسور عبدا فاشتراه رجل منهم باقل من قيمته او باكثر فلما حضره الموت اوصى به لرجل كان للمالك الاول ان ياخذ من الموصى له بالقيمة) لان الوصية تبرع بالعين بعد الوفاء فيكون قياس مالو تبرع به في حياته بالهبة منه وهناك المالك الاول ياخذ من الموصى له بالقيمة فكذلك هاهنا (ولو لم يوص به الاخذ كان له ان ياخذ من الوارث بالثمن الذي اشتراه به المورث) لان الوراثه خلافة والمالك الثابت للوارث هو المالك الذي كان للمورث ولهذا رد بالعيب على بائع مورثه ويصير مخرورا فيما اشتراه مورثه ثم كان له ان ياخذ من المورث بالثمن فكذلك من الوارث فاما الموصى له فانما يتاك العين بسبب جديد ولهذا لا يرد على بائع الموصى بالعيب ولا يصير مخرورا فيما اشتراه الموصى *

(قال وان كان الميت لم يوص برقبته لاحد ولكنه اوصى بخدمته او بغلته
 لرجل فليس للمالك الاول ان ياخذ به بالثمن ولا بالقيمة) لأن للموصي
 له فيه حقا لازما وله هذا الايلاء الوارث به وبه ولا ابطال حقه فهو لا يتمكن
 من الاخذ من الوارث لقيام الحق للموصي له فيه (ولا من الموصي له) لانه
 لا يملك المين وحق الاخذ بالبدل انما يكون ممن يملك المين بخلاف
 الاول فالموصي له هناك مالك للمين فلذا يمكنه الاخذ بالقيمة*
 (فان مات الموصي له بالغلة او الخدمة كان له ان ياخذ من الوارث بالثمن)
 لان حق الموصي له قد بطل بالموت وزال المانع من الاخذ فكان له ان ياخذ*
 (ولو كان العبد الماسور مشتركا بين رجلين فحضر احدهما وغاب الآخر كان
 له ان ياخذ نصفه ممن وقع في سهمه بنصف قيمته) لان حق الاخذ باعتبار
 الملك القديم وقد كان كل واحد منهما مالكا للنصف واعتبار الكل بالجزء باعتبار
 صحيح (فان حضر اقل احدهما اخذ وقال الآخر اسلم فللذي اراد الاخذ
 ان ياخذ نصفه) لان لكل واحد منهما رأيا في نصيبه فكما لا يملك الذي يريد الاخذ
 ابطال خيار شريكه لا يملك الذي يسلم ابطال خيار شريكه (وليس للذي وقع في
 سهمه ان يقول انكم تفسدون علي العبد وتلحقون بي ضرر تبعض الملك) لان
 وجوب دفع الضرر عن المالك الاول مقدم على وجوب دفع الضرر عن من وقع
 في سهمه ولهذا يتمكن من اخذ منه شاء او ابى (وهذا بخلاف ما اذا كان الماسور
 منه واحدا ومات عن ابنين فان هناك لا يملك احدهما اخذ النصف بغير
 رضى من وقع في سهمه) لان اصل الملك هناك للمورث والورثة يقرمون
 مقامه وهو في حال حياته كان لا يملك اخذ البعض دون البعض ولكن امان
 ياخذ الكل او يسلم الكل فكذلك الورثة بعد موته* فان قيل* فملى

هذا ينبغي اذا سلم احد الوارثين ان يكون ذلك تسليماً منها كمالو كان المورث
حيماً فسلم النصف وسكت عن النصف الثاني «قلنا» لا فرق هناك لو قال
المورث سلم النصف على ان اخذ النصف بنصف القيمة لم يكن ذلك تسليماً
منه كما لا يكون تسليم احد الوارثين هاهنا تسليماً في حق الآخر الا ان
هناك المورث كان متمكناً من التسليم في الكل فيجوز تسليمه البعض مطلقاً
كتسليم الكل كما في الشفعة وهاهنا احد الوارثين لا يملك التسليم في حق صاحبه
فيكون هذا بمنزلة تسليم المورث النصف بشرط ان ياخذ النصف الباقي «
(ولو غلب المشركون على دارهم وقعت في سهم رجل من المسلمين فهدم بعض
بنايتهم حضر صاحبها الذي كانت له فاراد اخذها فانه ياخذها ويأخذ البعض
ان كان قائماً بعينه بقيمتها يوم وقعت في سهمه) لان البعض كان مما لو كاله كالاصل
(الآثرى انه لو حضر قبل ان ينقض من وقعت في سهمه البناء كان له ان ياخذ
الاصل والبناء جميعاً فهذا مثله ولا يسقط عنه شيء من القيمة بهدم من وقعت
في سهمه) لان ما يعطيه من القيمة فداء لملكه والفداء يكون بمقابلة الاصل
فلا يسقط منه شيء بقصان يتمكن فيه بفعل مكتسب او لا بفعل مكتسب
(وكذا لو استهلك من وقع في سهمه البعض لم ينقض شيء من الفداء عن المالك
الاول فهذا بخلاف الشفعة فان المشتري اذا هدم البناء ثم حضر الشفيع
فلا سبيل له على النقص وانما ياخذ الارض بحصتها من الثمن) لان حق الاخذ
بالشفعة يختص بالمقار دون المنقول والنقض منقول (ثم الاخذ بالشفعة بمنزلة
الشراء) لان الشفيع يملك الماخوذ بالثمن ابتداء والبناء بمنزلة الوصف فاذا فات
بصنع مكتسب يسقط حصته من الثمن عن الشفيع فاما المالك الاول
هاهنا بالاخذ يعيده الى قدم ملكه بالفداء وقد بينا ان الفداء يقابل الاصل دون

الوصف) وعلى هذا لو كان مكان الدار ارض فيها نخل قائم مع حضر المالك الاول فله ان ياخذ الكل بقيمة الارض والنخل يوم وقعت في سهم الرجل * فان كان من وقعت في سهمه قدا كل الثمر او باعته او قلع النخل او باعه على ان يطلع فكذلك الجواب) لان ما يعطيه من قيمة الارض والنخل فداء بمقابلة الاصل فلا يسقط شيء منه بفوات الوصف والبيع ولكنه ياخذ النخل والثمر من المشتري اذا كان قائما بعينه في يده بالثمن الذي اشتراه به ان شاء بخلاف الشفيع فالشفعة تختص بالمقار دون المنقول والشفيع ولاية نقض تصرف المشتري ما بقي حقه فلهذا قلنا اذا حضر قبل ان يطلع المشتري النخل كان له ان يتنقض البيع وياخذ الكل من المشتري الاول بالثمن ان شاء *

قال (ولو ان رجلا اشترى عبدا فلم يقبضه حتى اسره العدو ثم وقع في سهم مسلم فحضر البائع والمشتري فالبائع احق به ان ياخذه بالقيمة ان شاء) لان قبل الاسر كانت اليد له (وكان هو احق بحبسها حتى يستوفي الثمن) وهذا لان المبيع قبل القبض في ضمان مالك البائع (ولهذا لو هلك كان هالكاً على ملكه فاذا اخذه بالقيمة قلنا هو لا يكون متبرعاً فيما ادى من القيمة فانه لا يتوصل الى احياء حقه الا بذلك فيكون للمشتري الخيار ان شاء اخذه بالثمن الاول منه او بالقيمة وان شاء تركه وانما يشترط له الخيار) لانه ان ماله زيادة في الثمن لم يرض بالتزامها (فان ابى البائع ان ياخذه بالقيمة فللمشتري ان ياخذه بالقيمة ان شاء) لان الاسر كان على ملكه فكان له ان يبيده بالاخذ الى ملكه كما كان (ثم عليه ان يؤدي الثمن الى البائع) لان المبيع قد سلم له * فان قال * البائع انا اخذ العبد منه حتى يؤدي الثمن لم يكن له ذلك لانه قد اسقط حقه في الحبس حين ابى ان ياخذه بالقيمة في ابتداء فكان هذا بمنزلة ما لو سلم المبيع

الى المشتري ثم اراد ان يسترده ليحسبه بالثمن *
 ولومات الماسور منه العبد وترك ابنا صغيرا واوصى الى رجل ثم وقع العبد في
 الغنيمة فان وجده الوصي قبل القسمة اخذه للصبي بغير شيء وان وجده بعد
 القسمة ياخذه بالقيمة ان شاء علمائنا ان الوارث هاهنا بالاخذ يقوم مقام المورث
 وان هذا الحق لا يستطع بوث المورث بخلاف الشفعة ثم الوصي قائم مقام
 اب الصبي ان كان قائما فان اخذه بالقيمة وليس للميت مال وللصبي مال ورثه من
 امه فالقيمة في مال الصبي (لانه دين عليه فيؤدي من ماله ولا يكون على الوصي
 في ذلك عهد كمالا يكون على الوكيل بالاخذ من جهة المالك القديم في هذا
 عهد لان هذا بمنزلة القداء من الجناية وهناك يكون الوكيل نائبا محضافا
 يلزمه العهد فهذا مثله (بخلاف الشفعة فالوصي او الوكيل اذا اخذ بالشفعة
 يلزمها العهد ويتوجه عليها المطالبة بالثمن ثم يرجع ان به) لان الاخذ بالشفعة
 تمامك بطريق الشرى ابتداء في حق الشفيع *

(فان كان الوصي ضمن القيمة للذي وقع في سهمه كان مطالبا به بحكم الضمان
 وله ان يرجع به في مال الصبي لقيام ولايته عليه في الزام الدين اياه بخلاف الوكيل
 بالاخذ اذا ضمن القيمة فانه يكون متطوعا في ذلك لا يرجع به على الموكل)
 لانه ليس له ولاية الزام الدين لغير من تناوله الامر فكيف يلزمه دين لنفسه
 (الا ان يكون امره بالضمان فيقتدير جمع عليه بالامرفان فدى الوصي العبد
 للصبي بالقيمة من مال الصبي ثم اقام رجل البيعة على دين له على الميت محيط
 بمالية العبد فانه يباع له العبد في دينه) لانه اعادة الى قديم ملك المورث وحق
 الغريم فيه مقدم على حق الوارث (ثم يكون الوصي متطوعا في القداء يغرم
 للصبي ما اداه من ماله) لانه تبين انه ما اخذه للصبي هاهنا فان استغراق التركة

بالدين يمنع ملك الوارث فلماذا كان ضمانا للصبي ما أدى من ماله وصار هذا بمنزلة مالو كان الدين ظاهرا فاخذ الوصي وأدى الفداء من مال نفسه وهناك هو متطوع في الفداء ويبيع العبد للفرم بدينه فكذلك هاهنا وشبهه ههنا لما لو جنى العبد جناية ففداه الوصي من مال الصغير بان رأى فيه النظر له ثم ظهر على الميت دين والمعنى يجمع الفصلين فالحكم فيها سواء كما بينا (ثم لا يكون الوصي بالتطوع في الفداء نظير اجنبى آخر فهناك لمن وقع في سهمه ان يابى ذلك عليه وهاهنا ليس له ذلك) لان الوصي قائم مقام الموصى وهو قد كان مجبرا على التسليم الى الموصى بقيمة فكذلك الى وصيه بعلمه وانه وان لم يفد الوصي العبد للصبي حتى رفع ذلك الى القاضى فامره القاضى ان يفديه او كان القاضى هو الذى فداه او امين من امناؤه بامره ثم ظهر الدين فالقرء بالخيار ان شاء والدو القيمة الى الصبي ثم يبيع العبد لهم في دينهم فان ابرأ ذلك رد العبد الى من وقع العبد في سهمه واخذ منه القيمة فيرد على الصبي) لان المؤدى للفداء هاهنا لا يمكن ان يجعل متطوعا من قبل ان هذا حكم حكم به القاضى للصغير فلا ينفذ حكمه الا باختيار النظر له وحكمه يمنع ان يكون المؤدى للفداء متطوعا فيه بخلاف الاول (فلو كان الوصى اخذ بالقيمة للصبي بغير امر القاضى ثم ظهر دين يكون مثل نصف قيمة العبد فان العبد يباع فيستوفى الفريم دينه وما فضل من الثمن فهو للصبي ارث له من ابيه ويكون الوصى متطوعا فيما اعطى من القيمة) لان تصرفه هذا ليس فيه نظر للصبي فانه يفدى جميع العبد بقيمة ولا يسلم للصبي منه الا النصف واذا لم ينفذ تصرفه على الصبي باعتبار هذا المعنى كان متطوعا في الفداء (فان كان القاضى امره بذلك والمسئلة بحسب المسألة فان القاضى يقول للفرء ما ان شئتم فالقرءوا من الفداء بقدر حصصكم حتى ابيع العبد في دينكم

والارددت على من وقع في سهمه) لان الوصي هناك لا يمكن ان يجعل
 متطوعا في الفداء فانه فدى باسم القاضى وذلك حكم منه فاعلم انفذ في حق
 الصبي بشرط النظر له فان قال النمر ماء لا نفدى فالعبد مردود على من
 وقع في سهمه الا ان يرى القاضى النظر للصبي في ان يجعل الفداء من قبله بان
 كان حدث في العبد زيادة في بدنه او قيمته بعد ما وقع في سهم الرجل فحينئذ
 يجعل الفداء من مال الصبي لتوفير المنفعة عليه (وان كان الذى فدى به القاضى
 العبد من مال الميت والدين يحيط بتركته فقالت الفرعاء لا نرضى ان نفدى
 العبد بذلك ولكننا نأخذ الفداء قضاء من ديننا كان لهم ذلك) لان الحق في التركة
 لهم خاصة وانما المضى الحكم على مرادهم سواء كان فيما اختاروا ومنفعة لهم
 او ضرر عليهم (وليس للوارث ان يفدى العبد هاهنا) لان استغراق التركة
 بالدين يمنع ملك الوارث

قال (ولو ان المشركين اسروا العبد من وقع في سهمه ثم وقع في سهم مسلم
 فحضر مولاه الاول فليس له ان يأخذه) لان الاسر الثاني لم يكن على ملكه
 وانما كان على ملك من وقع في سهمه فيكون حق الاخذ للماسور منه خاصة
 وانما ثبت حق الاول في ملك الماسور منه فيما اذا لم ينفذ ذلك المالك باخذه
 قبل القسمة بغير شيء وبسببه بالقيمة ولا سبيل للمولى الاول على اخذه (واذا
 اخذه الماسور منه بالقيمة كان للمولى الاول ان يأخذه بقيمتين ان شاء) لان
 الماسور منه ما ادى من القيمة احيا ملكه وكان محتاجا الى ذلك فلا يكون
 متبرعا فيه فلهذا يأخذه المالك الاول بالقيمة الاولى وما اداه الا ان شاء
 وكذلك لو كان مكان الذى وقع في سهمه مشتر اشتراه من العدو ثم اسر
 منه ثانيا فهو نظير الاول في جميع ما ذكرنا لا يكون للمولى الاول ان يأخذه

ما لم يأخذه المشتري الاول بالثمن الثاني ممن اشتراه من المدعو وبذلك يأخذ
 بالثمن ان شاء او يدع (فان طلب المالك القديم اخذه ممن وقع في سهمه بالقيمة
 او من المشتري بالثمن فقصي له القاضي بذلك او سلمه له بدون القضاء
 ثم قال لا اعطيه حتى تعطيني ما واجب لي عليه فذلك له) لان ملكه حي فيه الزم
 من الفداء له فيكون محبوسا عنده حتى يؤدي ذلك الفداء ولا يكون هذا
 دون راد الا بقر وهو يستوجب الحبس بالجمل الواجب له فلهذا اولى
 (فان باعه المالك الاول قبل ان يقبضه من انسان آخر فيعيه باطل اما اذا لم يكن
 ادى الواجب عليه فلا نه عاجز عن تسليمه وان كان ادى الواجب عليه
 فلان المبيع مضمون في يده من يده بالفداء الذي يوجب له) الا ترى انه
 لو هلك لزمه رد ذلك الفداء وكان هذا بمنزلة المبيع في يد البائع او في
 يد المشتري بعد فسخ البيع بحكم الاقالة او الرد باليب بغير قضاء او بقضاء
 القاضي وهذا اقرب الاشياء فقد ذكرناها هنا انه لو باعه ممن في يده يجوز
 فمرفقا انه بمنزلة المبيع في يد المشتري بعد فسخ البيع فانه مضمون بالثمن
 هناك في يده بعدما عاد الى اصل ملك البائع كما ان هاهنا هو مضمون بالفداء
 بعدما عاد الى قديم ملك الماسور منه ثم هنالك يجوز بيعه ممن في يده ولا يجوز بيعه
 من غيره فكذلك هاهنا ولهذا وجد الماسور منه عيا حادنا كان له ان يرد قبل
 قبضه بقضاء او بغير قضاء وبعد قبضه بقضاء القاضي بمنزلة البائع الاول اذا وجد
 به عيا حادنا بعدما تسحق البيع بينه وبين المشتري بالرد باليب بقضاء القاضي
 (ولو ان الماسور منه اخذه بالفداء ولم يكن رآه قبل ذلك قطع فلما رآه لم يرض
 به لم يكن له ان يرد) لانه لا يأخذ يميده الى قديم ملكه وخيار الروية يختص
 بالشراء المبتدأ وهذا اذا لم يكن به تغير عن الحال الذي كان عليه في يده وان

كان تغير الى نقصان فله ان يردّه) لانه انما رضى بالقداء ليعيده الى قديم ما كان
كما كان وبعد التغير يتمكن الخلل في مقصوده فكان له ان يردّه لهذا *
قال * (ولو كان العبد الماسور يساوي الف درهم فاشتره رجل بمائة درهم
فاخرجه وقدمات الماسور منه وترك ابن صغيرا وعليه من الدين خمس مائة فحضر
الغرماء والوصي فابى الغرماء ان يقدوه فللوصي ان يقديه بالمائة من مال الصبي)
لان فيه منفعة ظاهرة فانه يسقيه بالالف ويقضي دين الميت بخمسمائة فيبقى
للصغير خمس مائة بالمائة التي اعطاها الوصي وفي الموضع الذي يتحقق النظر
فيه للصبي لا يكون الوصي متطوعا في القداء وهو قياس القداء من الجناية *
(فان نقص سعر العبد بمسء ما اخذه الوصي حتى صار يساوي خمس مائة فانه
يباع العبد للغرماء وليس على الوصي من ذلك شيء) لان معنى النظر للصبي كان
ظاهرا يومئذ فنقد تصرفه للصبي ثم لا يتغير ذلك بما حدث من نقصان
السعر (الآثرى) انه لو مات العبد بعد ما اخذه الوصي لم يكن على الوصي
من ذلك شيء فهذا مثله *

(ولو كان مكان الغريم اخ للصبي غائب لم يعلم به الوصي حتى فداه بالمائة من
مال الصبي ثم حضر الغائب فان كان الوصي فداه بغير امر القاضى فهو
متطوع في نصف القداء) لانه في النصف احياء ملك الغائب بملك الصغير فكان
متطوعا فيه (بخلاف الاول فهناك احياء ملك الصغير في جميع العبد)
لان الدين اذا لم يكن محيطا بالتركة كما يدخل في ملك الوارث (الآثرى) ان
لوارث ان يستخلص التركة لنفسه بقضاء الدين من موضع آخر وليس لاحد
الوارثين ان يستخلص الملك لنفسه باداء نصيب الشريك من موضع آخر *
(وان كان الوصي فداه بامر القاضى يقول للغائب ان شئت فادفع نصف القداء

ويكون العبد بينك وبين الصغير نصفين والاردناه على المشتري من المدو
لان الوصي لا يكون متطوعا فيما يؤدي من الفداء بامر القاضى وهذا
التصرف وان كان فيه حظ للصبي فذلك لا يفوت عليه لانه اذا كبر كان له
ان يقديه بالماله ان شاء فيكون متطوعا في نصف الفداء عن اخيه»

﴿ قال ﴾ (ولو ان للمشتري من المدو اشتراه بمائتي درهم وعلى الميت دين تسع مائة
فليس للوصي ان يأخذه للصبي بالمالين) لانه لا يبقى للصبي بعد قضاء الدين من
ثمنه الا مائة درهم وفيه من الخسران على الصبي ما لا يخفى (فان فعل ذلك الوصي
بغير امر القاضى فهو متطوع في الفداء لما بينا انه لا نظر للصبي في هذا التصرف
فان بيع العبد بضعف ثمنه كان مابقي من الثمن بعد قضاء الدين للصبي وكان
للوصي متطوعا في الفداء) لان المعتبر وقت الاخذ ولم يكن هذا الاخذ بصفة
النظر له يومئذ فلا يتغير حكمه بما يحدث من الزيادة بعد ذلك (وان كان الوصي
فداءه بامر القاضى بان لم يكن الدين معلوما للقاضى حين امر به فالوصي ههنا غير
متطوع في الفداء ولكن القاضى يخير الغريم فان شاء كان عليه من الفداء بقدر
دينه وذلك تسعة اعشار الفداء والارد العبد على الماخوذ منه فان رضى الغريم
بذلك يسلم الثمن للمشتري ويبيع العبد فاخذ الغريم دينه وكان مابقي من
الثمن للصغير»

(فان نقص العبد في بدن او سعر فلم يبع الا بقدر الدين او اقل منه لم يرجع
الصبي على الغريم بشيء من حصته من الفداء) لان المعتبر وقت الاخذ
ثم لا يتغير الحكم بما ظهر من الزيادة والنقصان بعد ذلك (بمنزلة ما لو مات العبد
بعد الفداء فانه لا يرجع بعضهم على بعض بشيء) وشبه هذا بما لو شجع عبدا من
التركة رجلا موضوعة وفيها دين فحكم الفداء من الجناية كحكم فداء المأسور

في جميع ما ذكرنا والله اعلم

باب

اسر عبد المرتد قبل الردة وبمدها

قال محمد رحمه الله تعالى (اذا اسر المشركون عبد الرجل من المسلمين فاحرزوه بدارهم ثم ان مولاه ارتد والعياذ بالله عن الاسلام ولحق بدار الحرب فاخذ المسلمون العبد المأسور من المشركين فهو في لمن اصابه) قال الشيخ الامام رحمه الله تعالى قد بينا ان لحوق المرتد بدار الحرب اذا لم يتصل به قضاء القاضي في حكم الغيبة واذا اتصل به قضاء القاضي بحكم الغيبة فهو كالمتوفى فكما ان بعد موت المأسور منه ورثته يخلفونه في اخذ العبد المأسور قبل القسمة بغير شيء وبعد القسمة بالقيمة فكذلك ما بعد قضاء القاضي بلحاظه ويستوى فيه ان اسر المشركون العبد قبل ردته او بعد ردته قبل لحاقه او بعد لحاقه قبل ان يقضى القاضي به

(ولورجع المرتد مسلما قبل ان يقضى القاضي بلحاظه ثم وقع عبده في الغنيمة فان وجده قبل القسمة اخذه بغير شيء وان وجده بعد القسمة اخذه بالقيمة بمنزلة الغائب اذا رجع واذا رجع المرتد مرتدا على حاله ثم لم يسلم حتى اسر العبد وعبده ووقع في الغنيمة ففي قياس قول ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه ان وجده قبل القسمة اخذه بغير شيء وان وجده بعد القسمة لم يكن له ان يأخذه بالقيمة حتى ينظر المسلم ان يقتل فان اسلم كان له ان يأخذه وان قتل كان لورثته ان يأخذوه بالقيمة) لانه يقول يتوقف تصرفات المرتد الا انه يصحح قبوله الهبة والاخذ قبل القسمة في معنى ذلك لانه يعيده الى قديم ملكه سبحانه وفي قول محمد رحمه الله تعالى له ان يأخذه بالقيمة بعد

باب اسر عبد المرتد قبل الردة وبمدها

القسمة ايضاً فانه يقول بنفوذ تصرفاته بعد الردة بعوض وبغير عوض وان لم يأخذه بعد العلم به حتى قتل فلورثته ان يأخذه لقيامهم مقامه بعد موته * (فان رجع المرتد الى دار الاسلام مرتداً بعد ما قضى القاضي بالحاقه فلم يسلم حتى وقع عبده المأسور في الغنيمة فلا سبيل له عليه) لانه ميت في قضاء القاضي ما لم يسلم فيكون حق الاخذ لورثته لاله (حتى اذا وجدوه قبل القسمة اخذوه بغير شيء وبمدها بالقيمة ان احبوا فان ادوا القيمة من مال ورثته من الميراث لم يكن له ان يأخذ ما بقي في ايديهم من الميراث وكان له ان يأخذ العبد ايضاً يعطيهم القيمة التي غرموا فيه) لانهم اعادوه بالاخذ الى ملكه الاول (ولكنهم ما كانوا متبرعين فيما ادوا من الفداء) لانهم قصدوا به استخلاص المالك لا أنفسهم *

(فان قال انما اعطوا القيمة من ماله فان لا اعطيهم ذلك لم يكن له ذلك) لان ما اعطوه مستهلك وحقه لا يعود في المستهلك فكان اعطاء ذلك من ماله او من مال آخر لهم سواء (الآثرى) انه لو اشترى العبد من العبد وبعض الورثة وادى الثمن من مال ورثته من الميراث ثم جاء المرتد بعد ذلك مسلماً فاراد ان يأخذ العبد بغير شيء لم يكن له ذلك ولكنه يأخذه بالثمن ان شاء او يدع *

(ولو سلم الورثة العبد لمن وقع في سهمه ثم جاء المرتد بعد ذلك مسلماً فاراد الاخذ بالقيمة لم يكن له ذلك) لان الورثة صاروا كالمستهلكين لهذا الحق بالتسليم وفي المستهلك لا يعود حق المرتد * ولانه لم يرجع الى الورثة على الميراث من المرتد (الآثرى) ان الورثة لو اشتروه من الذي وقع في سهمه ثم جاء المرتد مسلماً لم يكن له ان يأخذه منهم لانهم اخذوه بملك مستقبل وكان ذلك دليل التسليم منهم فعند التصريح اولى *

(ولو ان المسلمين اخذوا المرتد وعبد الماسور جميعا قبل ان يقضى القاضى بالحاقه فاسلم المولى فلا سبيل له على العبد) لانه حين وقع في الغنمة كان هو حربيا ماسورا فلا يثبت له الاخذ في غنائم المسلمين ولا يثبت لورثته ايضا لان القاضى لم يقض بالحاقه بعد فينفذ ذلك *

(وان اسلم المولى لا يثبت له الحق فيه) (الا ترى) انه لو لحق بعبد له الى دار الشرك صرنا مثله فاسرا جميعا كان العبد فينا ولم يكن للمولى عليه سبيل فهذا اولى من ذلك فقد كان ملكه في دار الحرب هنا والماسور قبل الحاقه ما كان ملكه في دار الحرب وان اراد الورثة اخذه ولم يجزى المرتد مسلما حتى اخذ اسيرا فان القاضى يقضى بالحاقه كما كان يقضى به قبل ان يوسر) لان بالاسر لا يخرج هو من ان يكون حربيا وانما يحمل كالميت عند قضاء القاضى باعتبار كونه حربيا *

(فاذا قضى القاضى لهم بغير انه كان لهم ان ياخذوا العبد قبل القسمة بغير شيء وباعدها بالقيمة) وان جاء المرتد مسلما قبل قضاء القاضى بغيره او بعبد فليس له ولا لورثته على اخذ العبد سبيل هاهنا) اماله فانه كان حربيا حين وقع العبد في الغنمة واما لورثته فالاخذهم ان اخذوه اعادوه الى قديم ملكه فكان هو احق به منهم وقد بينا انه لا حق له هاهنا (بخلاف ما اذا الميات هو مسلما فان الورثة هناك ياخذونه لانفسهم وهم من اهل ان يثبت لهم الحق في الغنمة ولو كانوا اخذوه قبل ان يجزى المرتد مسلما ثم جاء هو مسلما كان احق به منهم) لانهم اعادوه الى قديم ملكه فهذا مما هو قائم من تركته في ايديهم (الا انه يظهر ما عزموا فيه من الغنمة) لانهم ما كانوا متبرعين فيما ادوا *

(وان كان المرتد جاء مسلما قبل وقوع العبد في الغنمة ثم وقع في الغنمة فهو

أحق به قبل القسمة بغير شيء وباعدها بالقيمة) لأنه حين وقع في القسمة كان هو من أهل أن يشب له الحق فيها فيمكن من إعادته إلى قديم ملكه بالأخذ (ولو أخذ المولى مع العبد فبسه إلا ما مام حتى ينظر في أمره فجاء ورثته يطلبون العبد فإن كان الإمام قضى بإحقاقه فله أن يأخذه) لأنه ميت بقضاء القاضي ما لم يسلم (فإن أخذه وباعوه ثم أسلم المرتد وجاء مسلماً بعد هذا التصرف ليس له أن يأخذه من المشتري) لأنهم صاروا مستهلكين بالبيع وقد بينا أن حق المرتد لا يعود في المستهلك *

(ولو كان مكان المرتد مرتدة والمسئلة بحالها لا سبيل لها على مالها ولا على عبدها الماسوران كان أسر معها أو قبلها أو بعدها) لأنها حين أسرت قد سارت فيها وذلك بمنزلة موتها في حكم المسئلة أسلمت أو لم تسلم فكان حق الأخذ ورثتها (فإن جاءت مسلمة ولم تأسر فخالفها كحال المرتد في جميع ما بينا) لأنها بقيت حرة كما أن المرتد يبقى حراً سواء جاء مسلماً أو أسيراً فأسلم * والله أعلم *

﴿ باب ﴾

﴿ شفعة المرتد ﴾

(وإذا بيعت دار بجنب دار المرتد أو كان البيع قبل رده ثم ارتد فلم يسلم بالبيع حتى لحق بدار الحرب ثم جاء مسلماً قبل أن يقضى القاضي بإحقاقه فلم يبيع وطلب الشفعة فله أن يأخذها) لأن الموقوف إذا لم يصل به القضاء بمنزلة الغيبة والغائب على شفيعته إذا حضر * وإن قضى القاضي بإحقاقه فلا شفعة لورثته لأن الشفعة لا تورث (وأما كان البيع قبل وجوب الحق لورثته ولا شفعة للمرتد إذا جاء مسلماً) لأن القاضي حين قضى بإحقاقه فقد جعل داره ملكاً لورثته وذلك

باب شفعة المرتد

يزيل جوازه فنبطل به شفعة*

قال* (ولو كان المرتد لحق بدار الحرب قبل ان يباع الدار التي له فيها الشفعة ثم كان البيع بعد ذلك وجاء المرتد مسلما قبل ان يقضى القاضي بالحاقه او بعده فلا شفعة له) لان الدار بيعت وهو حربي لا امان له ولا شفعة له حربي فيها يباع في دار الاسلام (الترى) انه بعد الحاقه لو باع داره التي بها يطلب الشفعة او وكل بيعة المبحر ذلك فيه بين انه صار حربيا وانه لا يستحق الشفعة باعتبار هذا الملك (فان طلب ورثته ان ياخذوا بالشفعة فان القاضي يقضي لهم ميراثه ويقضي لهم بالشفعة ايضا) لان عند قضاء القاضي يثبت الملك لهم مستندا الى وقت لحوق المرتد بدار الحرب فظهر ان بيع الدار كان بمسما ووجب الحق لهم فكان لهم الشفعة وهو نظير ما قال ابو حنيفة رضى الله تعالى عنه فيمن اشترى دارا بشرط الخيار ثم بيعت دار بجانب داره ثم اسقط خياره وعلم بالبيع فطلب الشفعة كان له ذلك*

* فان قيل* هناك المشتري كان متمكنا من التصرف في المشتري وهاهنا الورثة ما كانوا يتمكنون من التصرف في مال المرتد قبل قضاء القاضي بالحاقه قلنا* نعم ولكن استحقاق الشفعة باعتبار الملك لا باعتبار التمكن من التصرف وفي الموضعين الملك لم يكن موجودا ان يطلب الشفعة وقت البيع ولكن سبب الملك كان تاما وحق الخیر كان منقطعاً ثم هناك استحقاق الشفعة بها اذا تم الملك له فيها فكذا لك هاهنا*

(الترى) ان المكاتب لومات عن وفاء وله ورثة احرار ثم بيعت دار الى جنب داره فلم يعلما بالبيع حتي ادبت المكاتبه ثم علموا به كان لهم الشفعة وان لم يكونوا متمكنين من التصرف فيه عند البيع*

من اشترى دارا بشرط الخيار ثم بيعت دار بجانب داره ثم اسقط خياره وعلم بالبيع فطلب الشفعة كان له ذلك*

(واذا بيعت دار بجانب دار الحربى المستامن في دارنا فله ان ياخذها بالشفعة) لانه مادام في دارنا بامان فهو في المعاملات كالذمي (فان لم يسلم بالبيع حتى رجع الى داره ثم عاد مستامنا فلا شفعة له) لانه لما رجع فقد صار كحربى لم يدخل في دارنا حتى الآن ولا شفعة للحربى في دار الاسلام ابتداء ولا بقاء وكذلك لو بيعت الدار بعد ما رجع هو الى دار الحرب فلا شفعة له لهذا المعنى (قال ولو بيعت دار بجانب دار المرتد قبل حنوقه بدار الحرب وطلب انخذها بالشفعة فله ذلك) في قول محمد رحمه الله تعالى وفي قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه لا شفعة له حتى يسلم بخلاف المرتد وهو هذا بناء على تصرفات المرتد كما بينا (ولو علم بالبيع في حال ردته فلم يسلم ولم يطلب عند ذلك الشفعة بطلت شفعته لترك الطلب بعد التمكن بان يسلم) والله اعلم *

باب

من المرتدين وغيرهم من مشركى العرب في دار الحرب من يجزى عليه السبي ومن لا يجزى ويكون حرا بالاسلام ومن لا يكون (واذا ارتد الزوجان ولحقا بدار الحرب فحلبت منه هناك وولدت ثم ظهر المسلمون على الولد صغيرا فانه في ويحبر على الاسلام) لانه قد كان اصل الاسلام لا بويه والولد تابع للابوين في الاسلام ولو كان له اصل الاسلام بنفسه كان مجبرا على الاسلام اذا سبي فهذا مثله *

(فان ولد لولد هما ولد ثم ظهر المسلمون على ولد الولد كان فينا ولم يجبر على الاسلام) لان اصل الاسلام انما كان لجدهم وقد بينا ان النافلة لا يكون مسلما تبعا باسلافه الجدة فلهذا لا يجبر على الاسلام ويكون حكمه حكم سائر الكفار *

لا شفعة للحربى في دار الاسلام ابتداء ولا بقاء

باب

من المرتدين وغيرهم من مشركى العرب في دار الحرب

قال * (واذا لحق المرتد بماله ثم ظهر ناعلي ذلك المال فهو في ولا يكون للورثة) لأنه هذا مال حربي وحق الورثة انما يثبت في المال الذي خلفه في دار الاسلام واما ما لحق به منه في دار الحرب فلا يثبت فيه حق الورثة *
 (وان كان لحق به دار الحرب ثم رجع فاحذ ما لا من ماله وادخله دار الحرب ثم ظهر ناعلي ذلك المال رددناه الى الورثة كما يرد على غيرهم) في قول ابى حنيفة رضي الله تعالى عنه * وقال محمد رحمه الله تعالى ان رجع قبل قضاء القاضى بالحق فلا سبيل للورثة على هذا المال * وان رجع بعد قضاء القاضى بالحق كان للورثة ان ياخذوه اذا وجدوه في الغنمة قبل القسمة بغير شيء وبمدها بالقيمة * ولا خلاف بينهما في الحقيقة ولكن اطلق ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه الجواب وقسم محمد رحمه الله تعالى * فان كان عوده قبل قضاء القاضى بالحق فاللحق الاول في حكم الغنمة وانما المعتبر اللحق الثاني والمال فيه معه و كان له لحق بدار الحرب بماله * واما اذا قضى القاضى بالحق فقد صار المال ميراثا للورثة وهو حربي خرج فاستولى على مال الورثة وحرزه ولو استولى غيره على هذا المال ثم وقع في الغنمة كان لهم ان ياخذوه قبل القسمة بغير شيء وبمدها بالقيمة فهذا مثله * والمكاتب المرتد الا لحق بدار الحرب اذا اكتسب المكاتبه فهو حق لمولاه وبمدها بدار الحرب المكتاتبة باقية فاذا كان الموت الحقيقة لا يبطل الكتابة فالموت الحكمي اولى وقيام حق المولى في كسبه يمنع كونه فياً فلهذا كان ما اكتسبه في دار الاسلام وفي دار الحرب سواء فاما الحربي فقد صار حربي حين لحق بدار الحرب ولا حق لاحد من المسلمين فيما يكتسبه بمذالك فاذا وقع الظهور عليه كان فياً للمسلمين * (ولو اسلم عبد الحربي فقد بينا انه ان رجع اليهم انما واخذوه المسلمون اسيرافهم وحرلوا حراره نفسه * وان

خرج اليها بامان في تجارة لمولاه لم يمتق) لانه ما قصد احراز نفسه عن مولاه
ولكنه لا يترك يرجع الى دار الحرب لاسلامه بل يسميه ويقف منه حتى يحى
مولاه فياخذ (ولو لم يسلم العبد ولكن خرج مراغما لمولاه ليكون ذمة لنا كان
حرًا) لانه يصير محرزا نفسه عن مولاه بهذا الطريق والذمة بمنزلة الاسلام
في حصول الاحراز بها *

(وان خرج بامان كان عبد المولاه لا يقبل منه الذمة ولكن يومر بالرجوع
الى دار الحرب للوفاء بالامان) وبمداقضى القاضي بالحق المرتد يمتق امهات
اولاده ومديره من ثلث ماله والموئل من الدين عليه يصير حالاً لان
ذلك بمنزلة موته فيما ثبت من الحسم اذا مات حقيقة ثبت هنا *

(واذا لحق المرتد بدار الحرب ومعه عبد مسلم او امة مسلمة فطسا وعاه
في الخروج او اجبر هالم يمتق واحد منهما فكأنما ملوكين له) وقيل هذا قول
محمد رحمه الله * فاما عندنا في حنيفة رضى الله تعالى عنه ينبغي ان يحكم بحريتها بمنزلة
المستامن في دارنا اذا اشترى عبدا مسلما وادخله دار الحرب لان المرتد
بالحق صار حربيا لا امان له * وقيل بل هذا قولهم جميعا وابو حنيفة رضى الله
تعالى عنه لا يفرق ويقول هناك المستامن كان مجبرا على ازالة العبد المسلم
عن ملكه ولكن كانت الازالة بالبيع لحرمة الايمان فاذا زال ذلك بالحق ثم
الزوال الذي كان مستحقا فاما هذا المرتد لم يكن مجبرا على ازالة هذا العبد عن
ملكه قبل ان يلقى به دار الحرب فلا يزول ملكه ايضا اذا ادخله دار الحرب
لانه صار حربيا وله عبد مسلم فهو بمنزلة الحربي اذا اسلم عبده (فان اخذ المرتد
ومالوكه معه مسلم فالمالوك حر) لان احرازه نفسه سبق احراز المسلمين له
لكون يده في نفسه اقوى (ولو كان مكان المرتد المرتد فكذاك الجواب في

الريقق وإنما الفرق في نفسها فالمرتدة تكون فيا بخلاف المرتد (ولو دعا المرتد لمحوكه الى الردة فاجابه اليها ثم وقع الظهور عليهما فالمملوك في) لانه ماصار محرزا نفسه هاهنا فانه حر في ولكننه ان كان عبدا يقتل ان ابى الاسلام وان كانت امة لم تقتل ولكنها تحبس وتجبر على الاسلام بمنزلة الحررة المرتدة* (ولو لحق المرتد بام ولده او مدبرته او مكاتبته مسلمة كرها او مطاوعة ثم ظهر المسلمون عليهم فمن حرائر على كل حال) لانه قد كان جرى فيهن العتق وقد بينا ان الامة التي لم يجر فيها العتق اذا وقع الظهور عليها في هذه الحالة كانت حرة فالتى جرى فيها العتق اولى *

(وان كان حين ادخلهن دعاهن الى دينه فارتدن والمسئلة محال فهن في وما جرى فيهن من العتاق لا يبطل عنهن النفي) لان حالهن الآن لا يكون اعلى من حال الحررة المرتدة والحررة المرتدة تسمى (واو كان لحق منه مدبرا ومكاتب فارتد امه او بعد ما ادخلها ثم سبيامه فان المولى يعرض عليه الاسلام فان ابى قتل وعتق مدبره) لان عتقه كان مملقا بعتقه وقد وجد (وعتق مكاتبه ايضا) لان حق المولى قد سقط عن بدل الكتابة حين قتل (ولم يصير ذلك فيئ للغانمين) لانه دين في الذمة والدين لا يكون فيئ فيسقط عن المكاتب اصلا وبراءته عن بدل الكتابة توجب عتقه *

(وان اسلم المولى كان حرا ويعرض على المكاتب والمدر الاسلام فان ابى اقتلا وان اسلمها فهما على حالهما لمولاها) لان التدبير والمكاتبه في المنع من التملك بالاسترقاق كالحرية ثم الحر المرتد لا يملك بالسبي فكذلك المكاتب والمدر (وان كانا مسامين على حالهما فهما حران حين وقع الظهور عليهما اسلم المولى او قتل) لان العبد القن في مثل هذه الصورة يعتق فالمدر والمكاتب اولى (ولو لحقت

المديرة يدبر او مكاتب لها وهما مسلمان فالمولاة في ان اسلمت او لم تسلم وهما حران لانهما حرزا انفسهما عنها (ولو كانا ارتدا معها فهما حران ايضا بخلاف ما سبق في المديرة) لان المولاة هنا قد صارت امة بالسبي فكانها ماتت والمراد لم يصير عبدا بالسبي فيكون عبيده على حالهم ووزان المرتدة المرتد اذا قتل وقد بينا انهما يعتقان هناك *

(ولوان اهل البلدة ارتدوا وصارت دارهم دار حرب ثم ظهر المسلمون عليهم فاسلموا فالرجال احرار والنساء من الحرائر وامهات الاولاد والمكاتبات في المسلمين امان حكم بحريتها فهي بمنزلة الحرية الاصلية فتكون فينا بالسبي بعد الردة واما المماليك الرجال المرتدون فهم على حالهم مدبرون مكاتبون) لانهم من لا يجري عليهم السبي بخلاف العبيد والاماء (وان كان الرقيق لم يرتدوا فهم احرار كلهم) لانهم صاروا محرزين انفسهم على اموالهم *

(فن كان منهم عبدا وامة لم يجر فيه عتاقه فله ان يوالى من شاء) لانه حر لا ولاء عليه (وقد ثبت من اصلنا ان المراءم لا يكون عليه ولا لاحد فاما المدبرون وامهات الاولاد ولا هم لمواليهم) لانه قد جرى فيهم عتاقه وكانوا مستحقين للولاء بذلك والولاء كالنسب لا يحتمل الا بطلان بمذبوته (يوضحه) ان المرتدين بمنزلة مشركي العرب من حيث ان لا يجري على رجالهم السبي وانه لا يقبل منهم الا السيف او الاسلام وهذا الحكم ثبت في حق من اسلم من المديرات وامهات الاولاد والمكاتب كمشركي العرب *

(ولوان قوما من المرتدين او مشركي العرب سبوا جوارى مسلمات من المسلمين فاقتسموهن ثم استولد كل واحد منهن جارية او دبرها او كاتبها ثم اسلموا كن اموالهم ملكوهن بالا حراز به فالجوارى كلهن حراز لانهم

أحرزوا أنفسهم على مواليتهم وقد كان الموالى أهل الحرب فتملكوا أنفسهم
بالأحرار وهذا لأنه ليس فيهم حق للماسور منه بعد التدبير والاستيلاء
والكتابة من الموالى فيتم أحرارهم لأنفسهم (وكذلك لو كانوا مدبرين
أو مكاتبين لنساء مرتدات) لأن المواليات صرن فينا وذلك بمنزلة موتهم *
(ولو كان الرقيق ارتدوا والمسئلة محالها فمن كان منهم أمة لرجل أو امرأة
فهى في وتجبر على الإسلام ومن كان منهم عبد أفهم أحرار يعرض عليهم الإسلام
فإن أسلموا أو أقتلوا) لأن المرتد لا يبقى على حكم الإسلام * ومن كان منهم
عبد الرجل مرتد عرض عليه الإسلام بعد ما يقتل مولاه فإت أسلم فهو
أحرار وإن أبقئ فإت أسلم المولى والعبد أيضا وهو مدبر أو مكاتب فهو مملوك
لمولاه على حال وحالهم الآن كحال الذين ارتدوا مع الموالى في جميع ما بيننا
(ولو اشترى المرتد أمة حرية فاستولدها ثم وقع الظهور عليها فهى تكون فينا)
لأن ما جرى فيها من العتاقة لا يقوى إذا كانت حرية ولا يكون حالها أقوى
من حال حرية أصلية والحرية الأصلية تسترق إذا كانت حرية فأم الولد أولى
(فإن أسلمت قبل ظهور المسلمين عليهم فهى حرة حين ظهر المسلمون عليهم)
لأنها صارت محررة نفسها على مولاه *

والمدبر أو المكاتب في الإسلام
هو الذي يبيع خيره لأبوينه ديناً ويتبعهم في الحرب

(ولو تزوج مسلم أسير في دار الحرب أمة حرية وولدنا فهو مسلم عبد لمولى
الامة) لأن الولد يتبع غير الأبوين ديناً ويتبع الأم في الحرية (فإن أسلم أهل
الدار فالابن عبد لمولاه على حاله) لأنه كان مال كاله قبل الإسلام والإسلام
سبب لتقرير ملكه *

(وان ظهر المسلمون على الدار فالابن حر من عشيرة أبيه) لأنه صار
محرراً نفسه على مولاه بمنة المسلمين فكان ردأ ثم إن كان الأب عربياً

فليس له ان يوالي احدا وان لم يكن عريافه ان يوالي من احب ولو كان
ابوه حربيا فاشتراه المسلمون واعتقه من وقع في سهمه فان ولاه يتحول عنه
لما بيناه في كتاب الولاء ان المتأقوة اقوى من ولاء الموالاة وان الاب يجر
ولاء الولد اذا عتق الى مواليه اذ لم يكن على الولد ولا عتاقة مقصودة

ثم استدل على ان المرائع لا يكون عليه ولا به حديث عبيد اهل الطائف فاهم
حين خرجوا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسلمين فاعتقهم رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ثم جاء مواليهم فطابوا ردهم فقال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم اولئك عتقاء الله تعالى وهذا تنصيص على انه لا ولاء عليهم لاحد
والذي روي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ردوا لهم الى مواليهم فالمراد
ولاء الموالاة لهم ان يوالوا من احبوا او يكون ولاؤهم لمواليهم الذين والوهم
(عبد الحربي في دار الحرب ثم باعه من مسلم او ذمي او حربي وسلمه فهو
حرفي قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه) وقد بيناه هذه المسئلة في السير
الصغير الا ان هناك ابهم الجواب وههنا فسر فقال بمجرد البيع لا يعتق ولكن اذا
قبضه المشتري خيشتد يعتق وهو الصحيح لان المعتبر خر وجهه من يده ليعتق
وانما يتم ذلك بالتسليم لا بالمقد قبل التسليم وحكم دار الحرب ليس كدار
الاسلام ثم هنا اشار الى الفرق بينهما اذا كان المشتري مسلما او ذميا وبينما اذا كان
حربيا فقال المسلم والذي من اهل دارنا فاذا اصاب العبد المسلم في يد من هو
من اهل دارنا فكانه خرج الى دار الاسلام فيكون حرا بمنزلة المرائع واذ كان
المشتري حربيا فلم يصير في يد من هو من اهل دار الاسلام فلا يعتق واما
على رواية السير الصغير لا فرق بينهما لان العبد المسلم متى زال عن ملك مولاه
الحربي يزول الى الحرية وقد تم زواله عن ملكه بالبيع والتسليم في الفصلين

والاصح ما ذكر هنا لان المشتري اذا كان حرياً فهو بمنزلة البائع وقد كان هو مملوكاً في ملك البائع فكذلك في ملك المشتري *

(ولو لحق المرتد بعبد ذي له طائفة او كارهة فوقع الظهور عليهم فاعبد حراً لا سبيلاً عليه) لان للسبي من الحرمة ما للمسلم وقد بينا انه لو كان مسلماً اعتق باحرازه نفسه فكذلك اذا كان ذمياً *

(وان نقض مع مولا له العبد كان هو فيئاً) لانه صار حرياً لانه لا امان له في ملك الحربي فاذا وقع الظهور عليه كان فيئاً فان كان مكان العبد مدبراً ومكاتباً او ام ولد فان لم ينقضوا العبد حتى وقع الظهور عليهم فهو لا ما حرار فان نقضوا العبد فهم فيئاً لانهم لما نقضوا العبد صاروا كاهل الحرب (وهذا بخلاف ما اذا ارتدوا مع الموالى) لان المرتد لو كان حراً لا يكون فيئاً فكذلك اذا كان مدبراً او مكاتباً والنساء قضى للمسلمين اهل الذمة لو كان حراً كان فيئاً اذا وقع الظهور عليه بعد الحق بدار الحرب فكذلك اذا كان مدبراً او مكاتباً *

(ولو ان مدبراً او مكاتباً او ام ولد لم يسلم ابقى الى دار الحرب مرتداً او مسلماً فاستعبدوه ثم ظهر المسلمون عليهم فهم رقيق لم يلازم على حالهم) لانهم ليسوا بمرضى لملك سائر الاسباب فكذلك بالقهر و اذا لم يملكهم المسلمون ايضا فن كان منهم رجلاً يرضى عليه الاسلام فان اسلم دفع الى مولا له والا قتل ومن كان منهم اثني اربعين او اكثر على الاسلام ولم يقتل * وان كان الا بق عبد اقيقه خلاف معروف (واذا ارتد المسلم وارتد معه عبد له فلهما جميعا بدار الحرب ثم اعتق المرتد عبده هذ او دبراً او كاتبه او كاتباً فاستولدها ثم وقع الظهور عليهم فالمملوك فيئاً لان ابنه) لانها صار احريين واعتاق الحربي عبده الحربي باطل اذا لم يخرج من يده فكذلك التدبير والكتابة والاستيلاء

فيه لا يكون موجبا للعتق ولا يخرج منه من ان يكون عرضة للتملك بالقهر *
 (ولو كان اهل الحرب اسروا عبدا فاحرزوه فصار لرجل منهم فاعتقه او دبره
 او كاتبه ثم وقع الظهور عليه وحده او مع مولاة كان حرا لا سبيلا عليه) لانه مسلم
 او ذمي على حاله بعد الاسر وقد صار محررا نفسه فتمتع المسلمين فكان حرا *
 (وان لم يقع الظهور عليه حتى لان ذلك بعد ما مضى فيه مولى ما مضاه
 فكذلك الجواب) لان اعتاق الحربي وتديره في عبده المسلم صحيح فان المسلم
 ليس بمحل الاسترقاق بعد الحرية بخلاف الحربي فكان ما جرى فيه من
 العتاق في دار الحرب وفي دار الاسلام سواء في منع جريان السبي عليه
 واذا لم يجز عليه سبي كان حرا لا سبيلا عليه ان سبي معه مولاة او لم يسب
 فكانه خرج مرغا لمولاة فكان حرا (واو كان انما مضى فيه المولى ما مضاه بعد
 ارتداد العبد بجميع ما مضى فيه باطل وهو في يجبر على الاسلام) لانه بالردة صار
 حريا واعتاق الحربي عبده الحربي باطل (والحاصل انه انما يسترق من رجال
 المرتدين من له حرية الاصل فاما من لم يكن حرا الاصل فهو محل للتملك
 بالقهر) لان حرية لم تكد بالاسلام وانما لا ينتقض بالاسترقاق الحرية المتأكدة
 بالاسلام او بدار الاسلام *

(ولو كان عبيد المرتدين قهروا مواليتهم واستعبدوهم في دار الحرب ثم وقع
 الظهور عليهم فهم احرار كاهم اموالهم الى فلانهم كانوا احرارا الاصل ولو سباهم
 غير عبيد فكذلك اذا اسرهم عبيد هم واما العبيد فلانهم حين قهروا مواليتهم
 وغلبوا على الدار صاروا احرارا بمنزلة المراجعين لمواليهم وهذا بخلاف اهل
 الحرب اذا قهرهم عبيد هم وغلبوا على دارهم) لان اهل الحرب عرضة للتملك
 بالقهر اذا اسرهم غير عبيد هم فكذلك اذا اسر عبيد هم كانوا ارقاء لهم وكان العبيد

أحرار لقهرهم ومواليهم وأحرارهم أنفسهم عليهم *
قال (ولو أسلم عبد الحربى ثم ارتد وكان أسره من المسلمين وهو مسلم ثم ارتد
فاعتقه فان عتقه باطل) لانه بالردة صار حرييا *

(فان خلى سبيله حين اعتقه صار بمنزلة عن مولاة ومولاة غير قاهس له فهو
حر الآن) لانه ثم خروجه من يد مولاة وانما كان لا يحكم بعتقه اذا لم يخرج
من يده لكونه معتق له باسائه مسترقا بيده وقد زال هذا المعنى (فان وقع
الظهور عليها فالولى في لمن اخذه) لانه حربى محل للتملك بالقهر (واما العبد
فهو حر) لانه قد نفذ العتق فيه وهو مرتد وللمرتد حكم المسلم في انفسه
لا يملك بالقهر فان اسلم كان حرا وان ابى قتل (ولو لم يخرج به المولى من
يده حين اعتقه ثم وقع الظهور عليها فالولى في كما بينا وامام العبد فان كان اسلم
في دار الحرب فهو في ايضا) لان حريته لم يثبت حين لم يخرج به المولى من يده
ويعرض عليه الاسلام فان اسلم والاقتل *

(وان كان ماسورا من دار الاسلام فان وجدته مولاة قبل القسمة اخذه
بغير شئ وان وجدته بعدها اخذه بقيمته ان احب) لان اعتاق الحربى اياه بعد
ردته كان باطلا حين لم يخرج به من يده *

قال (وان اعتق الحربى عبده الحربى وخلى سبيله ثم اسلم اهل الدار فهو حر)
لانه ثم خروجه من يده فصار حرا ثم يتأكد حريته باسلامه (وان قهره مولاة
بعد العتق فخاصمه العبد الى ملكهم فتحكم بعتقه ومنع مولاة منه فهو حرا ايضا
وان حكم بركه ورأى العتق باطلا فهو عبد لمولاة) لانه اذا حكم ملكهم بعتقه فقد
صار العبد محررا نفسه على مولاة بقوة ملكهم في تناكده عتقه *

(ولو ان قوم من اهل الحرب لهم عبيد مسلمون فارتدوا ثم هربوا منهم الى

دار حرب اخرى وكانوا فيها لا يقدر عليهم مواليتهم فهم احرار لانهم صاروا
كالراغبين فانه كما يتم احرار المبدنفسه بدار الاسلام يتم احراره نفسه
بدار حرب اخرى على ما بينا ان اهل الحرب اهل دور باختلاف المنافع لهم *
(فاذا ظهر عليهم المسلمون كانوا احرار ايعرض عليهم الاسلام فان اسلموا
والا قتلوا) لان قبل هذا الاسر كانوا احرار والرجال من المرتدين الاحرار
لا يجرى عليهم سبي بقهر المسلمين اياهم *

(ولو لم يخرجوا الى دار حرب اخرى ولكن سبواهم اهل تلك الدار
واحرزوهم ثم ظهر المسلمون عليهم كانوا فيئا) لانهم كانوا مما ليك قبل
ظهور المسلمين عليهم فكذلك بعده وهذا لانهم اهل حرب فلا يكونون
محزون انفسهم غنة المسلمين *

(ولو اعتق المسلم المستامن فيهم عبدا حرياً فهو حر لا سبيل عليه) لان المسلم
لا يكون مسترقاً لمعتقه وهذا بناء على قول محمد رحمه الله تعالى فاما عند
ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه كما لا ينفذ العتق من الحربي في عبده الحربي لا ينفذ
من المسلم لانه يعتبر جانب المعتق ويقول هو عرضة لملكك بالقهر في
الوجهين فلا ينفذ فيه العتق *

(وان ظهر عليه المسلمون قلنا ان كان المبدن حربي الاصل فهو في لمن اخذه
كغيره من اهل الحرب والولاء الثابت للمسلم عليه لا يمنع ثبوت الملك فيه
للساني) لان الولاء كالنسب وثبوت النسب من المسلم لا يمنع ملك الحربي
بالقهر فالولاء اولى *

(وان كان المبدن مرتداً في الاصل فهو حر) لان المرتد بعدما نفذ فيه العتق
لا يحتمل التملك بالقهر *

(وان اسلم اهل الدار فولأؤه لمولاه) في قول محمد رحمه الله تعالى لان العتق كان نافذا فيه عنده والولاء لمن اعتق ثم يتأكد حكم ذلك الولاء باسلا مهم فلا يكون له ان يوالى احدا * واما على قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه كان عتق مولاه اياه باطلا * فاما اعتق حين اسلم اهل الدار فله ان يوالى من احب * وهذا مشكل لانه ان لم ينفذ فيه العتق عند ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه فينبغي ان يكون عبد المولاه على حاله وان نفذ فيه العتق فينبغي ان يكون ولأؤه لمولاه وقد ذكر الطحاوي رحمه الله تعالى ان الخلاف بين ابي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى في ثبوت الولاء بهذا العتق لافي اصل نفوذ العتق وقد بينا هذا في كتاب العتاق *

(فاما الحربى اذا اعتق عبده الحربى في دار الحرب فذلك لا يكون موجبا للولاء له وله ان يوالى من شاء اذا اسلم) خلافا لما قاله ابو يوسف رحمه الله فانه يجعل الولاء كالنسب واذا كان النسب يثبت في دار الحرب فكذلك الولاء * وهما يقولان الولاء بالعتق من حكم الاسلام واحكام الاسلام لا تجرى في دار الحرب * فان قيل * فقد جاء الاسلام والناس موالى اعتقوهم في الجاهلية وكانوا موالى لهم في الاسلام * قلنا * اولئك عتقوا قبل بيان الدار وقبل ان يكون للمسلمين حكم غير حكم الكافرين فاما الآن فقد تفرقت الدار وصار لاهل كل دار حكم على حدة فما كان من حكم المسلمين وهو الولاء بالعتق لا يثبت فيما بين اهل الحرب *

* قال * (ولو كان للمسلم في دار الحرب مدبرة او ام ولد حربية فظاهر المسلمون عليهم لم تكن واحدة منهما فيئا) لان الرق فيها باق للمسلم بخلاف ما اذا كان اعتقها فانه لم يبق فيها رقيق لمسلم بعد الاعتاق وكانوا فيئا بمنزلة سائر الحرائر من

فهو في جماعة المسلمين في قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه وفي قول محمد
رحمه الله تعالى هو في لمن أخذه والله أعلم

باب

ما يجوز عليه الشهادة بالردة ومالا يجوز

«قال رضي الله عنه» (قد بينا أنه لا يقسم مال الأسير ولا تزوج امرأته حتى
يأتيهم بيان خبره) لأنه بمنزلة المقةود (وإذا كان لا يوقف على أمره فإن جاء
ورثته بالينة أنه ارتد في دار الحرب فإنه لا يقبل في ذلك إلا شهادة عدلين
من المسلمين) لأن سلامه كان معلوما وشهادة غير المسلم لا تكون حجة على
المسلم بما هو دون الردة في الردة الأولى

«قال» (فإذا شهد بذلك مسلمان قضى القاضي بوقوع الفرقة بينه وبين امرأته
وقسم ماله بين ورثته) لأنه ككليت حكماء عند قضاء القاضي (فإن فعل ذلك ثم
جاء الرجل مسلما فأنكر ما شهد به عليه الشاهدان من الردة لم يبطال القاضي
قضائه بانكاره) لأنه قضى بالحجة على من هو خصم (ولكنه يحمل انكاره هذا
اسلاما مستقبلا منه فلا يرد عليه امرأته ولا ماله إلا ما كان قائما به في يد
وارثته كما هو الحكم في المرتد المعروف

(وكذلك لو كان مكان المسلم ذي قامت الينة عليه بنقض العهد إلا أن شهادة
أهل الذمة هاهنا مقبولة) لأنها تقوم على الذي يخالف الأول (وإن سمع
القاضي الشهادة بردة الأسير فلم يقض بها حتى جاء مسلما وجحدان يكون
ارتدافاه يكون ماله له) لأنه ما لم يتصل قضاء القاضي بأحقوق المرتد
بدار الحرب لا يصير المال لورثته

(فإذا جاء مسلما كان المال له على حاله إن كان ارتدا ولم يرتد ويسأل عن الشاهدين

فان عدلا بان منه امرأته (لان ذلك حكم ثبت بنفس الردة) ولا يحكم بعتق امهات اولاده (لان ذلك لا ثبت بنفس الردة بل بالموت وانما يكون للردة حكم الموت اذا اتصل بها قضاء القاضي * فان قيل * فاذا قضى القاضي بالفرقة هاهنا بينه وبين امرأته فقد قضى برده في دار الحرب وذلك يوجب عتق امهات اولاده * قلنا * لا كذلك فالمرء دون الحق بدار الحرب لا يعتق امهات اولاده ما لم يقض القاضي باحقاقه وهاهنا القاضي لا يقضى الا بالقدر المحتاج اليه وهو ما يقع به الفرقة بينه وبين امرأته وذلك لا يوجب عتق امهات اولاده (فاما لذي اذا شهد عليه الشهود بنقض العهد فرجع بغير استئمان جديد وقال لم نقض العهد فان ظهرت عدالة الشهود عند القاضي جعله فيئنا للمسلمين) لانه تبين امرأته بهذه الحجة لا محالة وذلك لا يكون الا بعد نقضه العهد وتبين الدارين حقيقة او حكما فكان هذا منه نقضا للعهد لا محالة ثم هو حر في دارنا لا امان له فيكون فيئنا وماله لورثته (وان كان دخل بامان مستقبلا فالقاضي يقضى بينه وبين امرأته بثبوت نقض العهد بالحجة عنده ولكن يرد ماله عليه بمنزلة ماله لو كان نقض العهد منه معلوما ثم عاد الى ما كان عليه قبل ان يقسم القاضي ميراثه بين ورثته ولا يحكم هاهنا بعتق امهات اولاده ومديرية (لان ذلك لا ثبت بتبين الدارين بدون الموت بخلاف الفرقة بينه وبين امرأته * قال * (ولو شهد مسلمان على الاسير انه طلق امرأته ثلاثا فان القاضي لا يقضى بشهادتهما) لانه غائب ولا يقضى على الغائب بالبيينة بالطلاق والمناق كما لا يقضى عليه بالمال (ولكن يسمع للمرأة فيما بينه وبين الله تعالى ان تمتدق تزوج) لان هذه حجة يقضى القاضي بالفرقة لو كان الخصم حاضرا فيجوز لها ان تعتمد بهذه الحجة وتزوج بعد انقضائها (فان تزوجت ثم قدم الاسير فانكر الطلاق فان

اعادت البيعة بذلك انفذ القاضي عليه الطلاق وأجاز نكاحها والاردها على الاسير وفرق بينهما وبين الثاني (لانه لا يتمكن من القضاء بالفرقة بتلك البيعة قبل الاعادة فامه اقامت على غير خصم *

﴿ قال ﴾ (ولو شهد الشاهدان بأنه مات او قتل فان القاضي يقضي بذلك) لان هذه البيعة قامت على خصم فالورثة خصم هاهنا كما في فصل الردة بخلاف الطلاق *

(وان شهد عدل واحد بموته لم يقض القاضي بشهادته ولكن للمرأة ان تعتد وتزوج) ثم ذكر فصولا فيما يجوز عليه الشهادة بالتسامع من الموت والنسب والنكاح وقد تقدم بيان هذه الفصول *

﴿ قال ﴾ (ولو شهد على الاسير واحد انه ارتد عن الاسلام فهو ذاب الله منها فليس لامرأته ان تعتد وتزوج على رواية هذا الكتاب) بخلاف ما ذكر في كتاب الاستحسان وقد بينا وجه الروايتين *

(وان شهدانه طلقها ثلاثا فكذلك الجواب في القياس) لان اصل النكاح لا يثبت الا بشهادة شاهدين فكذلك ما زيله *

(وفي الاستحسان هذا وشهادته بالموت سواء) لانه شهد بكل الزوج لها وذلك خبر ديني وقد بينا ان خبر الواحد حجة في امر الدين ما لم يحضر خصم يجهده بخلاف الردة على هذه الرواية لان ذلك خبر مستنكر فاما الاخبار بالطلاق ليس بخبر مستنكر ولان رد الرجل يتعلق بها استحقاق القتل فلا يكون خبر الواحد حجة فيها بخلاف الطلاق والاول اصح فقد ذكر انه اذا شهد رجل وامرأتان عليه بالردة او شهد شاهدان على شهادة شاهدين فان القاضي يقضي به الا في حكم استحلال القتل خاصة وكان بشهادة الواحد

لا ثبت القتل فكذلك بالشهادة على الشهادة وبشهادة النساء مع الرجال
(وكذلك ان شهد رجل وامرأتان على الذمي بنقض المهد وهو يجحدان
يكون نقضه فان الامام لا يقتله بهذه الشهادة ولكنه يجعله ناقضا للمهد فيما سوى
القتل من الاحكام حتى يجعله فيئسا) لان شهادة الرجال مع النساء حجة فيما
ثبت مع الشبهات لا فيما يندرى بالشبهات كمالو شهدوا بالسرقه *
(وكذلك لو شهد رجل وامرأتان على نصراني انه اسلم ثم ارتد وهو يجحد ذلك
فانه يجبر على الاسلام ولكن لا يقتل بتلك الشهادة لتمكن الشبهة في الحجة) *
﴿ قال ﴾ (ولو شهد ذميان على ذمي انه اسلم ثم ارتد لم تقبل هذه الشهادة اصلا)
لان في زعم الشاهدين انه مرتد والمرتد بمنزلة المسلم في اب شهادة غير
المسلمين عليه لا تكون حجة و اذا كان في زعم الشاهدين انه لا شهادة لهما
عليه لم يجز القضاء بشهادتهما اصلا * والله اعلم *

﴿ باب ١٥ ﴾

﴿ المرتد يصيب الحسد وغيره ﴾

﴿ قال الشيخ الامام رضي الله عنه ﴾ (الاصل ان ما لا ينافي الكفر وجوبه ابتداء
لا ينافي بقاء بطريق الاولى وما ينافي الكفر وجوبه ابتداء من العقوبات ينافي
بقاء) لان العقوبات تندرى بالشبهات واكوى الشبهة المنافي فكما ان اقترانه
بالسبب الموجب ينافي وجوبه فاعتراضه بعد الوجوب قبل الاستيفاء ينافي
نحو هذا وبعد ان تمام التملك من الاستيفاء لا يفتي واجبا اذا عرفنا هذا فنقول
اذا اصاب المسلم ما لاوشيئا يجب به القصاص او حسدا اقربيه ثم ارتدا و اصابه
وهو مرتد في دار الاسلام ثم لحق بدار الحرب وحارب المسلمين زمانا ثم جاء
ثابا فهو مأخوذ بذلك كله لان كونه محاربا للمسلمين لا ينافي وجوب هذه

باب المرتد يصيب الحسد وغيره

الخطوق عليه باكتساب اسبابها في دار الاسلام (الآثرى) ان المستامن اذا اصاب شيئا من ذلك في دار الاسلام كان مستوجباً لهذه الحقوق لما فيها من حقوق العباد فكذلك المرتد اذا اصاب ذلك (ولو اصاب ذلك بعد ما لحق بدار الحرب مرتدًا ثم اسلم فذلك كله موضوع عنه) لانه اصابه وهو حربي في دار الحرب والحربي بعد الاسلام لا يواخذ بما كان اصابه حال كونه محارباً للمسلمين عملاً بقوله صلى الله عليه وآله وسلم الاسلام يجب - ما قبله وقد بينا ان التاويل الباطل في حق اهل الحرب يلحق بالتاويل الصحيح في الاحكام فكما ان المسلم لا يستوجب شيئاً من ذلك بما يصيبه من اهل الحرب فكذلك الحربي لا يستوجب ذلك والمرتد بعد اللحق حربي *

(وما اصاب المسلم من حد لله في زنا او سرقة او قطع طريق ثم ارتد او اصابه بعد الردة ثم لحق بدار الحرب ثم جاء ثانياً فذلك كله موضوع عنه) لان كونه حربياً يمنع وجوب الحدود التي هي لله تعالى عليه بار تكاب سببها في دار الاسلام كما في حق المستامن فيمنع البقاء اذا اعترض ايضاً الا انه يضمن المال في السرقة *

(وان اصاب دماً في قطع الطريق فعليه القصاص وحاله في ذلك كحال المستامن) لان ما كان فيه حق العباد فهو ما خوذته *

(وما اصاب في قطع الطريق من القتل خطأ فقيه الدية على عاقلة ان اصابه قبل الردة وفي ماله ان اصابه بعد الردة) لان التماثل باعتبار التناصر واحد من المسلمين لا ينصر المرتد (فان التزم المسلم حد الخمر والسكر ثم ارتد ثم اسلم قبل اللحق بدار الحرب فانه لا يواخذ بذلك) لان الكفر يمنع وجوب هذا الحد ابتداء ولهذا لا يجب على الذمي والمستامن فكذلك اعتراضه بعد

وجوبه يمنع البقاء وكذلك ان اصابه وهو مرتد محبوس في يد الامام ثم تاب فانه لا يؤخذ بخروج الخمر والسكر لانه اصابه وهو كافر وهذا لان الكافر يعتقد اباحة الخمر والحد وشرعت زواجر عن ارتكاب اسبابه اذ لا بد من ان يكون المرتكب معتقدا حرمة السبب حتى شرع الزواجر في حقه (وهو ما خوذ بماسوى ذلك من حدود الله تعالى) لا اعتقاده حرمة سببه ويمكن الامام من اقامته لكونه في يده *

(وان لم يكن في يد الامام حين اصابه ثم اسلم قبل اللحق بدار الحرب فذلك موضوع عنه ايضا) لانه اصاب وهو محارب وهذا لانه بنفس الردة يعتقد محاربة المسلمين اذا تمكن من ذلك الا انه مادام محبوسا عند الامام لا يتهيأ له المحاربة فلا يحمل حربا فاما اذا كان بالبعد من الامام بحيث لا يصل يده اليه فالمحاربة يتهيأ له وهو معتقد لذلك فكان محاربا حكما كاللاحق بدار الحرب (فان التزم قصاصا او حد قذف ثم ارتد ولحق بدار الحرب ثم قال للمسلمين اصالحكم على ان تؤمنوني على ما اصيب فليس ينبغي لاحد من المسلمين ان يؤمنه بذلك) لان هذا شرط مخالف لحكم الشرع قال صلى الله عليه وآله وسلم كل شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ولان فيما لزمه حق العباد فالقصاص محض حق الولي ليس لغيره ولاية الاسقاط فيه وفي حد القذف حق المقدوف واذا كان هو لا يملك اسقاطه عنه فكيف يملك غيره ذلك فظهر ان من يؤمنه على هذا فهو ملتزم ما لا يمكن الوفاء به *

(فان آمنه الامام على هذا فليس ينبغي ان يفى له به لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ردو الجاهل الى السنة * وقد كان هذا جهلا منه حيث شرط ان يترك له ما هو من مظالم العباد فينبغي ان يقيم عليه ما لزمه اذا طالب الخصاص ولا يلتفت الى هذا

الشرط (فان قال ان لم تقو الى بما آمنتوني عليه فردوني الى مامني لم يفعل ذلك ايضا به) لانه سر تد تمكن منه الامام فلا يجوز له ان يمكنه من ان يهودح باللمسلمين بحال (وان دعا الى هذا الصالح وعلم المسلمون انه لا يخرج اليهم الا بالاجابة الى ذلك فينبغي لهم ان يعاملوه على امر لا يكذبون فيه وهو يرى انهم ان قد اعطوه ما اراد) يعني ينبغي ان يستعملوا ما رضى الكلام فان في المماريض مندوحة عن الكذب وذلك جائز في حق المحار بين قال صلى الله عليه وآله وسلم الحرب خدعة * وقد بينا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استعمل ذلك يوم الخندق بقوله فاعلمنا امرنا بهذا وهذا لان الكذب لا رخصة فيه فلا ينبغي للمسلم ان يعتمد الكذب بحال من الاحوال (فان ابي الان يعطوه ذلك نصا اعطوه ذلك وزادوا في الصالح كلمة تنقض الصالح على وجه لا يظن المرتد بها فيحصل المقصود بهذا الطريق) والاصل فيه ما روي ان وفد شيف لما جاؤا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالوا نؤمن بشرط ان لا نخفي اى لا نركع ولا نسجد فصالحهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وكتب في آخر كتاب الصالح على ان لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين ثم امرهم بالصلاة ورأى هذه الكلمة ناقضة للكلام الاول (فان لم يقدروا على هذا ايضا اعطوه الصالح على ما اراد فليس ينبغي لهم ان يفوا بذلك ايضا) لان ذلك حرام شرعا وما تقدم منهم من الشرط كان حراما ايضا وارتكاب حرام لا يطرق الى ارتكاب حرام آخر شرعا (وكذلك لو طالب قوم من المرتدين ان يؤمنوا على ان يكونوا ذمة يؤدون الخراج فلا ينبغي ان يؤمنوا على ذلك) لان قتل المرتد مستحق حدا ولا يجوز ترك اقامة الحد ولا تأخيرها مال ولان المقصود من عقد الذمة مع اهل الحرب ليس هو المال بل التزام الحربي

احكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات واحكام الاسلام لازمة على المرتد
فلا يكون في اعطاء الامان له غرض سوى اظهار الرغبة في المال وذلك
لا يجوز*

(فان اعطوهم ذلك حتى خرجوا اليها عرض عليهم الاسلام فان ابوا قتلوا
ولا يجوز ردعهم الى ما منهم بحال) لان القتل مستحق عينا على المرتدان لم يسلم
قال صلى الله عليه وآله وسلم من بدل دينه فاقتلوه (وان طلبوا المودة فقد تقدم
بيان هذا الفصل انه لا ينبغي للامام ان يوادعهم الا عند الضرورة بان كان
لا يقوى على قتالهم وعند ذلك لا تأخذ منهم جملا على المودة) لان ذلك يشبه
الخراج (فان اخذه منهم جعل ذلك في بيت المال) لانه مال المرتد وكل مال
المرتدين هو فارغ عن حق ورثة فصبة بيت المال (وهذا بخلاف الخوارج فانه
اذا اخذ منهم على المودة مالا جعل ذلك المال محبوسا عنده حتى يتوبوا ثم يرد
عليهم) لان مال الخوارج لا يكون غنمة لاهل العدل بحال بخلاف اموال
المرتدين بعد ما صاروا محاربين (وعلى هذا المستامن في دارنا اذا التزم ذلك ثم
رجع الى دار الحرب وسأل المسلمين ان يؤمنوه على ان يسلم فلا يأخذ به ذلك)
لان هذا من مظالم العباد فالمستامن فيه والمراد سموا *

(ولو اخذه المسلمون اسيرا بعد ما عاد الى دار الحرب فقد بطل عنه كل شيء
اصابه الا القصاص في النفس) لانه صار رقيقا والرق ينافي وجوب القصاص
في الطرف ابتداء فينافي البقاء ايضا بخلاف القصاص في النفس فالرق لا ينافي
وجوبه ابتداء (واما ما كان اصاب من مال فالدين لا يجب في ذمة العبد
الا شغلا لما لية رقبته فلا يبقى الا بهذه الصفة ولا وجه لشغل مالية رقبته بهذا
الدين) لانه حادث للمساكين بهذا كاسب سبب وجوب الدين فلم يمسنا بسقط عنه

(و كذلك الخوارج اذا اصابوا شيئا من ذلك قبل ان يكون لهم منعة ثم صاروا اهل منعة ففساد الصالح على ان لا يواخذوا بشيء مما اصابوا فلا ينبغي ان يصالحهم على شيء من ذلك الا ان في هذا الموضع ما كانوا اصابوا من حد الحزب او غيره من الحدود فذلك موضوع عنهم بعد ما صاروا محاربين اذا تابوا ولا بأس بان يصالحهم الامام على ان يضع ذلك عنهم) لانه شرط موافق لحكم الشرع *

(و كذلك ما اصابوه بعد ما ظهر لهم المنعة فذلك موضوع عنهم اذا تابوا الا انهم يطالبون بردها كان قائما بعينه في ايديهم من الاموال فان طلبوا الصالح على ان يترك ذلك لهم فلا ينبغي للامام ان يصالحهم على ذلك ولو فعل لم يف لهم بهذا الشرط وامرهم بردها وجدوه قائما بعينه في ايديهم من مال مسلم او معاهد وانما لا يواخذهم بالحدود التي هي لله تعالى لان تقادم العهد يمنع اقامة هذه الحدود على ما اشار اليه عمر رضي الله تعالى عنه بقوله ايما قوم شهدوا على حد لم يشهدوا عند حضرته فاشهدوا عن ضمن * ومن اين اسباب التناول وخروجه من حكم اهل المدل *

(ولو كان المراد اصابا شيئا مما فيه مظالم العباد في حصن من حصون اهل الحرب فطلب الامان على ان يترك ذلك له ليفتح الحصن للمسلمين فهذا ما سبق سواه) لانه لا رأى للامام في اسقاط ما هو من مظالم العباد ويستوى فيه حالة الحاجة وغيرها (الا انه ان كان استهلك مالا ولم يصب دما فرأى الامام النظر للمسلمين في ان يعطيه ذلك فلا بأس باعطاء الامان له على ذلك ثم يؤدي ذلك المال الى صاحب الحق من غنيمة المسلمين) لان الامام ولاية التخصيص بشيء من الغنيمة لمن يفتح الحصن للمسلمين فكان

له ان يفعل ذلك بالمرء اذا وعد ان يسلم او يفتح الحصن للمسلمين (بخلاف
القصاص وحد القذف فان الامام لا يتمكن من ايفاء ذلك عنه من مظالم المسلمين
لصاحب الحق فلا ينبغي له ان يعطيه الامان على ذلك) والله اعلم بالصواب

باب

(ما يصدق فيه الرجل من الردة فلا تدين منه امرأته وما لا يصدق)

قال (واذا رجع الاسير الى دار الاسلام فخاصمته زوجته الى القاضي وقالت
انه ارتد عن الاسلام فبنت منه وقال الاسير اكرهني ملكهم وقال لا قتلتك
او لتكفرن ففعلت ذلك مكرها فالقول في ذلك قول المرأة ولا يصدق الاسير
الا بينة) لان السبب الموجب للفرقة وهو اجراء كلمة الشرك على اللسان
قد ثبت بتصادقهما عليه ثم الاسير يدعى سبياً خفياً لا يغير به حكم السبب الظاهر
فلا يصدق على ذلك الا بحجة (بوضحة) انه اضاف السبب الموجب للفرقة
الى حالة غير معهودة وهو الاكراه وفي مثله لا يقبل قوله الا بحجة (كما هو قال
كنت طلقتهما ثلاثاً وانا مجنون وهو لم يعرف جنونه في وقت قسط لم يقبل قوله
الا بحجة فان شهد الشهود ان المالك قال له لا قتلتك او لتكفرن ولا يدرى اكثر
عند ذلك او لم يكفر وقال الاسير فاني انما اجرئت كلمة الكفر عند ذلك لا قبله
ولا بعده فالقول قول الاسير) لان بشهادة الشهود صارت تلك الحالة معهودة
ومتى اضاف الزوج سبب الفرقة الى حالة معهودة منع وقوع الفرقة كان القول
قوله كما لو قال طلقتهما ثلاثاً وانا صبي وهذا لان الحالة اذا كانت معهودة فالظاهر
يشهد له وهو في الحقيقة منكر للفرقة فالقول قول المنكر الذي يشهد له الظاهر
وان لم تكن الحالة معهودة فهو مدعى للمانع وذلك حادث فلا يقبل قوله
الا بحجة (وكذلك ان كان خاصمه في ذلك غير امرأته من المسايين) لان هذه

باب ما يصدق فيه الرجل من الردة فلا تدين منه امرأته وما لا يصدق

الحرمة حق الشرع فكل مسلم ان يتكلم فيه على وجه الحسبة *
 * قال * (ولو ادعت امرأة على زوجها انه طلقها ثلاثا وقال الزوج اصا بنى برسام
 او وجمع اذهب عقلي او جنون فكان ذلك مني في هذه الحالة فان لم يعرف ان
 ذلك اصا فالتقول قولها وان عرف ان ذلك اصا فالتقول قوله فان شهد
 الشهود انهم رأوه مجنونا مرة فالتقول قوله ايضا) لان الجنون له صار موهودا
 بهذه الشهادة ومتى كانت الاضافة الى حالة موهودة تنافي القرعة كان مقبول
 القول في ذلك مع يمينه *

(وكذلك لو قال طلقته اوانا فالتقول قوله هاهنا) لان حال النوم حال موهود
 لكل واحد كحالة الصغر فاضافته الى تلك الحالة تكون انكارا مني * (الآ ترى)
 انه لو قال كنت طلقته قبل ان اخلق او قبل ان اتزوجها كان القول قوله وكان
 ذلك منه انكار الطلاق فكذلك ما سبق *

(ولو قال شربت حتى سكرت فذهب عقلي فطلقها او ارتدت عن الاسلام
 ففي باب الطلاق هي باين منه صدقته في ذلك او كذبه) لان السكر لا يمنع
 وقوع الطلاق فالحالة التي اضاف الطلاق اليها غير مؤثرة في المنع من القرعة
 بخلاف النوم وهذا لان السكر ان عقله معه الا انه يغلب عليه السرور فيمنعه من
 استعمال عقله وذلك لا يخرج منه ان يكون عاقلا بخلاف ما اذا شرب البنج
 حتى ذهب عقله فان ذلك يزيل عقله بخلاف النائم فانه في حال نومه في حكم
 من لا يعقل شرعا واليه اشار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله رفع
 القلم عن ثلاثة الحديث * وحال السكر ان كمال ابن السبيل المنتظم عن ماله فان
 الزكوة تجب في ماله وان كانت يده لا تصل اليه بخلاف من هلك ماله حقيقة
 او حكما بان غصبه غاصب وجحدته *

(فاما في الردة فان عرف منه السكر في وقت بهذه الصفة فالقول قوله وان لم يعلم لا يقبل قوله في ذلك) لان السكر يمنع وقوع الفرقة بالردة والسكران الذي يهذي قل ما يجو من ذلك وحكم الردة يبتى على الاعتقاد فالسكران لا يكون ممتددا لما يقوله فتمت اضاف الى حالة غير معهودة لا يقبل قوله ومتى اضاف الى حالة معهودة كان مقبول القول فيه ولا ينظر الى تصديق المرأة وتكذيبها في ذلك لان هذه الحرمة تخص حق الشرع *

(واوان امرأة قالت للقاضي اني سمعت زوجي يقول المسيح ابن الله وقال الزوج انما قلت ذلك حكاية عن يمين يقول هذا فان اقر انه لم يتكلم الا بهذه الكلمة بانته منه امراته) لان مافي الضمير لا يصلح ان يكون ناسخا لحكم ما تكلم به فان مافي ضميره دون ما تكلم به والشئ لا ينسخه الا ما هو مثله او فوقه (الاربي) انه لو طلق امرأته ونوى الاستثناء بقلبه كان الطلاق واقعا لهذا المعنى ويستوى ان صدقته المرأة بما قال او كذبت *

(واو قال اني وصلت كلامي فقلت النصارى يقولون المسيح ابن الله او قلت المسيح ابن الله قول النصارى ولم تسمع المرأة الا بعض كلامي وقالت المرأة كذب فالقول قول الزوج مع يمينه بخلاف ما سبق) لان الزوج هاهنا ما اقر بالسبب الموجب للفرقة فان عين هذه الكلمة لا تكون موجبة للفرقة فيكون هو في الحقيقة منكر الماتد عليه من السبب الموجب وهو نظير مالو قال كنت قلت لها انت طالق ثلاثا ان شاء الله وكذبت في الاستثناء فهناك القول قول الزوج للمعنى الذي ينهنا فلهذا *

(وكذلك لو قال قد اظهرت قولي المسيح ابن الله واخفيت ما سري ذلك الا اني تكلمت به موصولا بكلامي فالقول قوله في ذلك الا ان شهد الشهود عليه

الشئ لا ينسخه الا ما هو مثله او فوقه

انهم سمعوه قال المسيح ابن الله ولم يقل غير ذلك فحينئذ القاضي يدين منه امرأته ولا يصدق على ذلك في الحكم لان الشهود اثبتوا السبب الموجب للفرقة وقوله غير مقبول فيما يبطل شهادة الشهود بخلاف الاول فهناك السبب للفرقة انما ظهر بقوله وقد ظهر موصولا بكلامه ما ينافي وقوع الفرقة فلهذا جعلا القول قوله فان قيل * كيف يقبل قول الشهود انه لم يقل شيئا غير ذلك وهذه شهادة منهم على النفي والشهادة على النفي لا تقبل قلنا * لان وقوع الطلاق ليس بهذه الشهادة بل بما سبق مما هو اثبات وهو بمنزلة شهادة الشهود على ان هذا الخ الميت ووارثه لا نعلم له وارثا غيره (يوضحه) ان قولهم لم يقل شيئا غير ذلك فيه اثبات ان ما يدعى من الزيادة في ضميره لا في كلامه فذلك لا يصاح ناسخا لموجب كلامه * ولا منهم في شهادتهم اثبتوا سكوتهم بقوله لم يقل شيئا غير هذا والسكوت له امر مثبت مما ان حق لو قال الشهود لا ندري اقل ذلك او لم يقل الا ان لم نسمع منه غير قوله المسيح ابن الله فالقول قوله ولا يفرق بينه وبين امرأته لان هاهنا الشهود ما اثبتوا ان الزيادة في ضميره لا في كلامه وانما قالوا لم نسمع وكما لم يسمعوا ذلك منه فالقاضي لم يسمع ايضا وهم نسبوا انفسهم الى الغفلة وعدم السماع فكان القول قوله * وعلى هذا لو ادعى التكلم بالاستثناء في الخلع او التكلم بالشرط او الاستثناء في الطلاق موصولا كان القول قوله فان شهد الشهود عليه بخلع او طلاق بغير ذكر الاستثناء نحو ان شهدوا وقالوا خالع او طلق بغير ذكر الاستثناء او طلق ولم يستثن لم يقبل قوله في ذلك *

(وان قال الشهود لم نسمع منه غير كلمة الطلاق او الخلع فالقاضي لا يفرق بينهما وكان القول قوله في ذلك الا ان يظهر منه ما يكون دليلا صحة الخلع من

قبض البذل او سبب آخر فيستدل لا يقبل قوله في ذلك) و انما بئني هذه
الفصول كلها على الحرف الذي بينا *

* قال * (ولو ان رجلا عرف انه جن مرة فقالت امرأته انه ارتد البارية او
طلقتني ثلاثا فقال الرجل عاودني الجنون البارية فقلت ذلك وانا مجنون فاقول
قوله مع يمينه) لان الجنون اذا وجد مرة فهو لازم ابد ولهذا كان عيبا لازما اذا
وجد مرة في حالة الصغر او الكبر ومن تأمل في حقائق (ا) عيني الذي جن مرة
تبين له بقاء اثر الجنون فيه فهو بهذه الدعوى انما يضيف كلامه الى حالة موهودة *
(وان لم يعرف بالجنون قط لم يقبل قوله لما قلنا فان لم يفرق القاضي بينه وبين
امرأته حتى جن ثم افاق فقال قد كنت هكذا قبل اليوم لم يصدق على ذلك
وبانت منه امرأته) لان الجنون مما يحدث في بدنه لا يكون دليلا على انه
كان موجودا فيما مضى فاما بعد ما علم وجوده فهو لا يزول على وجهه لا يبقى له
اثر فلماذا قبلنا قوله هناك ولم تقبله هاهنا وكذلك النوم *

(ولو ادعت انه طلقها وقت العصر ثلاثا فقال الزوج كنت نائما في تلك الحالة
فالقول قوله) لان النوم يعترى المرء اعادة في كل وقت وهو ما يذهب ويعود
كالجنون فيكون به مضافا الى حالة موهودة *

(ولو علم انه سكر منذ شهر حتى ذهب عقله فقالت المرأة انه ارتد البارية
وقال الزوج قد سكرت البارية كما سكرت منذ شهر فارتدت وانا
لا اعقل فانها تبين منه ولا يصدق على ما قال) لان السكر لا يعود بعد زوال سببه
الا باكتساب سبب جديد لذلك واكتساب ذلك السبب منه البارية غير
معلوم فلا يقبل قوله الا بحجة *

(وعلى هذا لو علم ان المشرकिन اكرهوه على الكفر فكفر مرة ثم ادعت عليه انه

الجنون اذا وجد مرة فهو لازم ابد

كفر بعد ذلك فصدقها بالكفر الثاني وذكر انهم اكرهوه ثانيا لا يقبل في ذلك قوله) لانه يدعى سبياً متجدداً غير معلوم*
 (وكذلك او علم انه كان مبرهما منذ سنة ثم قال اصابني ذلك مرة اخرى او علم انه شرب البنج منذ سنة ثم قال قد شربته البارحة فذهب عقلي لم يصدق على ذلك الا بحجة) لان هذا كله مما لا يهود الا باكتساب سبب مستقل بخلاف الجنون ولان هذا كله مما يزول على وجهه لا يبقى له اثر على وجهه لا يهود قط بخلاف الجنون والنوم فهذا الحرف يبين الفرق بين هذه الفصول والله اعلم*

﴿ باب ﴾

﴿ الكفالة بالمستامن والاسير في دار الحرب ﴾

* قال* (واذا خلوا سبيلا الاسير في دار الحرب على ان يعطيهم كفيلة بنفسه على ان لا يخرج من بلادهم فكفله به مسلم او ذمي او حر بي ثم قدر على الخروج فليس ينبغي له ان يخفر المسلم او الذمي وله ان يخفر الحر بي فيخرج) لانهم يقتلون الكفيل او يعذبونه اذا خرج هو وقد كان له ان يقتل الحر بي وياخذ ماله فيخرج فيكون له ان يعرضه للقتل ايضا بالخروج وما كان له ان يقتل المسلم والذمي لينجو بنفسه فكذلك لا يكون له ان يعرضها للقتل بخروجه*

(وان كان الاسير مستامنا فيهم فمنعه بعضهم من الخروج حتى اعطاه كفيلة بهذه الصفة فليس ينبغي له ان يخفر كفيلة حربيا كان او غير حربيا) لانه ليس للمستامن ان يقتل الحر بي وياخذ ماله فيخرج فلا يكون له ان يعرضه للقتل ايضا وهذا لانه لا امان بينهم وبين الاسير وقد ثبت بينهم وبين المستامن الامان فانهم آمنوه وهو قد التزم لهم ان لا يخونهم فكانوا في امان منه ايضا

ولكن هذا الايمان مقصور عليه خاصة فلماذا لا يكون له ان يخفر كفيله *
 (وان كان المسلم مظلوما فيهم فكيف به مسلم اودى اوحربى على ان يحضره يوم
 كذا يقتلوه فلا بأس بان يخفر كفيله ويخرج سواء كان امره بالكفالة او لم يامر به
 بذلك) لانه في الحضور يكون مميئا على نفسه ملقيا بيده الى التهلكة ولا رخصة
 في ذلك (واذا خرج هو فقتلوا كفيله لم يكن هو مميئا فان لم يخرج حتى
 يحضره الكفيل فيقتلوه كان مميئا على نفسه فلماذا كان له ان يخرج) واكثر
 ما فيه انه قد تحقق خوف الهلاك على احدهما والمسلم في هذا مأمور بان يبدأ
 بدفع سبب الهلاك عن نفسه *

(ولو قالوا اعطنا كفيلاً بنفسك حتى يحضرك يوم كذا فناخذ منك المال
 اوحبسناك اوقيدناك فاعطاهم كفيلاً مسلماً اودمياً على هذا الشرط فليس له
 ان يخفر كفيله هاهنا) لانه ادخله في هذه المهدة والتزم له الوفاء حين
 امره بالكفالة عنه والمؤمنون عند شروطهم بخلاف ما سبق فهاك انما يخاف
 على نفسه شيئاً لا يحل له ان ياذن فيه بحال وان يباشره اختياراً بنفسه فلا يجوز له
 ان يمينهم على ذلك بترك الخروج بمدا التمكن منه وهاهنا انما يخاف ما يجوز له
 ان ياذن فيه من نفسه وان يباشره من بدل مال او رضاء بالحبس او بالقيء فلماذا
 لا ينبغي له ان يغدر بكفيله *

(وعلى هذا لو ان مسلمة فيهم اعطت كفيلاً مسلماً اودمياً على ان يحضرها عدا
 لبغيرها رجل منهم او يتزوجها وهي ذات زوج فلا بأس بان تخفر كفيلها)
 لان ما يخاف منه امر لا يجوز ان تاذن فيه بحال فكان هذا والقتل سواء *
 (وان لم تكن ذات زوج فارادوها على ان يتزوجها رجل منهم فان كان ذلك
 الرجل مسلماً فليس لها ان تخفر كفيلها وان كان ذلك الرجل كافراً فلما ان تخفر

كفيله) لان الزوج اذا كان مسلماً فهذا المقدم يجوز له ان يباشره وان تأذن فيه واذا كان الزوج كافراً فليس له ان يباشره ولا ان يرضي به بحال *
 (ولو ارادوا منه ان يكفر بالله او يقتلوه فاعطاهم كفيله بنفسه على ان يوافي به غدا فلا بأس بان يخفر كفيله هاهنا) لان حرمة الكفر حرمة باقية مصمتة لا تنكشف بحال فهذا مما لا يحل ان ياذن فيه من نفسه ويرضى به بمنزلة القتل (الا ترى) انه لو قيل له لتكفرن بالله ولتقتلن هذا الرجل لم يسمع به ان يكفر بالله اذا خاف القتل على غيره وانما يسمعه اجراء كلمة الكفر مع طمأنينة القلب بالايمان اذا خاف القتل على نفسه وكذلك هاهنا انما يخاف القتل على غيره فلا بأس بان يهرب من الشرك ويدع كفيله *

(ولو قالوا اقتل هذا المسلم او المماهد او لتقتلنك فاعطاهم كفيله بنفسه على ان يخضره غدا ليفعل به ذلك كان له ان يخفر كفيله فهذا اولى) لان الاقدام على قتل المسلم لا يحل له اصلا سواء كان يخاف الهلاك على نفسه او على غيره (واو قال للاسير تخلي سبيك على ان تومننا فلا تقتل احدا منا ولا تاخذ لاحد منا مالا ولا تخرج من بلادنا فحلف لهم على هذا وخلصوا سبيله فلا بأس بان يخرج ويكفر يمينه لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فليات الذي هو خير وليكفر يمينه * الا انه لا ينبغي له ان يقتلهم فيقتل احدا منهم او ياخذ له مالا) لانه حين اعطاهم العهد على هذا فقد صار بمنزلة المستامن فيهم * وقد بينا ان المستامن لا يحل له ان يقتل على احدهم ولا ان ياخذ شيئا من اموالهم ولكن يجوز له ان يخرج من دارهم بنير علمهم ورضائهم فكذلك الاسير اذا اعطاهم العهد على هذا فان اعطى الاسير مسلماً او ذمياً كفيله بنفسه على ان لا يخرج ثم طأوعه الكفيل فخير جاحيماً فلا بأس بهذا) لانه انما كان ممنوعاً من

الخروج لحق الكفيل فانه غير مأزم لاهل الحرب شيئا فاذا ساعده الكفيل على
 الخروج فقد زال المانع فان قيل * كيف يلزم مراعاة حق الكفيل وقد كان اهل
 الحرب ظالمين في حبسه وللمظلوم ان يدفع الظلم عن نفسه بما يقدر عليه * قلنا *
 نعم ولكن ليس للمظلوم ان يظلم غيره فاذا اخفر كفيله كان ظالما لانه اعتمد
 في الكفالة امره (الآثرى) ان مسلما في دار الاسلام لو قصده ظالم بظلم فاعطاه
 كفيلًا بنفسه لم يحل له ان يخفر كفيله وان كان يعلم انه مظلوم فهذه مثله *
 (ولو قالوا له نخلي سبيك ونومنتك وتومتنا على ان لا تخرج من بلادنا فاعطاهم
 ذلك ثم قدر على الخروج فلا بأس بان يخرج) لانه منزلة المستامن فيهم الآن
 (ولكن لو اعطاهم كفيلًا حربيا بنفسه لم يجز له ان يخفر كفيله بخلاف الاول)
 لانه هاهنا لا يسمه ان يقتل احدا منهم وياخذ ماله فلا يسمه اخفاره كفيله
 ايضا (وان ساعده الكفيل على الخروج معه فلا بأس بالخروج) لان المانع حقه
 لاحق اهل الحرب بدليل انه لو لم يعطه كفيلًا كان له ان يخرج (فان خرج
 الكفيل معه بامان ثم قال له ارجع معي الى دار الحرب فليس على الاسير ذلك)
 لان حكم ذلك الامان قد انتهى بخروجه الى دار الاسلام فكذلك حكم الكفالة
 (الآثرى) ان هذا الحربى لو رجع الى دار الحرب كان خارجا من امان الاسير
 وحل له ان يقتله ولا بأس بان يرشوا الاسير المسلم بمضى اهل الحرب ليركه
 حتى يخرج الى دار الاسلام) لانه يحمل ماله وقاية لنفسه وبه امر قال صلى الله
 عليه وآله وسلم لبعض اصحابه اجعل مالك دون نفسك ونفسك دون دنك
 والاصل فيه حديث عبد الله بن مسعود رضى الله تعالى عنه فانه حبس بالجبهة
 فرشاهم دينارين حتى خلوا سبيله * فمر فنانا ان هذا ليس من جملة السمحت في حق
 المعطى وان كان من جملة السمحت في حق الآكل وانه غير داخل تحت قوله

المظلوم ان يدفع الظلم عن نفسه بما يقدر عليه لكن ليس للمظلوم ان يظلم غيره

صلى الله عليه وآله وسلم الراشي والمرتشى في النار * انما قال ذلك في حق المعطي
اذا قصده الظلم او الحاق الضرر بغيره فاما اذا قصد دفع الظلم عن نفسه او تحصيل
منفعة لنفسه من غير ان يلتحق الضرر بغيره فلا بأس به وكذلك الجواب في
دار الاسلام اذا قصده ظالم فلا بأس بان يعطى شيئاً من ماله اليه ليدفع الظلم
عن نفسه * قال بلغنا عن ابي الشعثاء جابر بن زيد قال ما وجدنا في زمن الحجاج شيئاً
خير امن رشى * وفي وصفه ذلك بالخيرية دليل على انه لا اثم على المعطي في الاعطاء
وان كان الآخذاً عما في اخذه * والله الموفق *

باب

ما يتلى به الاسير في دار الحرب

(اذا استخلف ملكهم الاسير بالايان المظاهرة ان لا يخرج الى بلاد المسلمين
خلف على ذلك فاليمين لازمة) لانه مخاطب وان كان مقهوراً في ايديهم
فلا كراه لا يمنع لزوم اليمين والاصل فيه حديث حديثه رضي الله تعالى عنه
فان المشركين اخذوه وحلفوه ان لا ينصروا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال فليهم بدمهم ونحن
نستعين الله تعالى عليهم (فان كان حائفاً ان لا يخرج الا باذن الملك ثم خرج باذنه
لم يحنث) لان هذا الخروج بالصفة المستثناة (وان خرج بغير اذنه فهو حائث الا
ان يكون ذلك الملك قد مات) فان في لفظه ما يوجب توقيت اليمين بحياته
(وكذلك ان عزل ذلك الملك) فان اعتبار اذنه حال قيام سلطنته فتوقيت اليمين به
الا في قول ابي يوسف رحمه الله تعالى واصله في المديون اذا حلف ان لا يخرج
من البلدة الا باذن صاحب الدين او المرأة اذا حلف ان لا يخرج الا باذن زوجها
فانه يتوقت اليمين بحال قيام الدين وحال قيام النكاح الا في رواية ابي يوسف

لا بأس باعطاء الرشوة اذا قصد دفع الظلم عن نفسه
باب ما يتلى به الاسير في دار الحرب

رحمه الله تعالى (و كذلك ان اعيد على ملكه بعد ما عزل) لان اليمين قد بطلت
حين عزل ذلك الملك وهي بعد ما بطلت لا تعود الا بالتجدد ﴿الآ ترى﴾ انه لو
قال لجاريتي عبدي حر ان خرجت من هذه الدار الا باذني فباعها ثم اشتراها
ثم خرجت او قال لزوجته فابانها ثم تزوجها ثم خرجت لم تحث لما قلنا *
(و كذلك لو حلف السلطان رجلا لترفعن الي كل داع ترفعن في محلتك ف عزل
ثم اعيد على حاله فلم داعيا فليس عليه ان يرفعه) لان اليمين بطلت حين عزل (ولو
كان علم به قبل عزله فلم يرفعه اليه حتى عزله كان حائثا في يمينه ولا ينفعه ان
يرفعه اليه بعد المزل او بعد الاعادة الى الساطنة) وهذه فصول ذكرناها في شرح
الزيادات *

(وان كان حلف الاسير لهم ان لا يخرج الا باذن ملكهم ولم يصمد بملك بعينه
ف عزل ذلك الملك وولي غيره ثم خرج الاسير كان حائثا) لان يمينه انما وقعت
ها هنا على استيذان اي ملك ولو امرهم (فان مات ملكهم او عزل ولم يولوا غيره
حتى خرج الاسير فلا حث عليه) لانه لا ملك عليهم الا الآن وهو يمينه انما
استلزم استيذان الملك فاذا لم يكن عليهم ملك لا يكون هو بالخروج مرتكبا
محظورا ليمين فلا تحث بهذا الطريق لان يمينه انتهى بعزل الاول حتى او
لم يخرج حتى ولو اغيرهم ثم خرج بغير اذنه كان حائثا لانه قد ارتكب
محظورا ليمين *

(قال ولو حلف ان لا يخرج الا باذن الملك ولا يسه له في يمينه على ذلك الملك
خاصة) لانه ادخل الالف واللام في كلامه ها هنا وهو المهور دفاء ما يتناول يمينه
الملك المهور خاصة وصار تمينه بهذا الطريق كتمينه بالاشارة اليه *
(قال واذا حرم اليسير في ايديهم وهو يرجو ان يبلغ المسلمين ذلك ويشدونه

فلم يفعل المسلمون ذلك ومنه المدوف ومثله المحصر) لانه تمدر عليه المضي
لاداء النسيك بمساحة احرامه فكان محصرا وقد بينا حكم المحصر في شرح
المختصر وذكر هنا (انه اذا كان لا يقدر على هدى يبعثه ليتحلل به فان عطاها بن
ابي رباح كان يقول يتحلل بصوم عشرة ايام بالقياس على هدى المنة واهل
المدينة كانوا يقولون يتحلل بغير شيء فاما المذهب عندنا انه لا يتحلل الا بالهدى
لان حكم المحصر منصوص عليه في القرآن وهو التحلل بالهدى خاصة وكون
الصوم بدلا عن الهدى في المنة والقرآن منصوص عليه هنا ولا يقاس
المنصوص على المنصوص عندنا بما يقاس على التنزيل واما التنزيل لا يقاس
بمعينه بمضاه على بعض لان الحكم المعلوم بالتنزيل مقطوع به وما ثبت بالرأى
لا يكون مقطوعا به وقد استقصينا هذا فيما امليناه في (تمديد الفصول في
الاصول) والله الموفق *

باب

العين يصيه المسلمون

قال (واذا وجد المسلمون رجلا ممن يدعي الاسلام عينا للمشركين على
المسلمين يكتب اليهم بهوراتهم فاقر بذلك طوعا فانه لا يقتل ولكن الامام
يوجبه عقوبة) وقد اشار في موضعين في كلامه الى ان مثله لا يكون مسلما حقيقة
فانه قال ممن يدعي الاسلام وقال يوجب عقوبة ولم يقل يمزر وقد بينا انه
في حق المسلمين يستعمل لفظ التعزير في هذا الموضع وانما يستعمل هذا اللفظ
في حق غير المسلمين الا انه قال لا يقتل لانه لم يترك ما به حكمنا باسلامه فلا
نخرجه من الاسلام في الظاهر ما لم يترك ما به دخل في الاسلام ولانه انما حمله
على ما صنع الطمع لا خبث الاعتقاد وهذا احسن الوجهين وبه امرنا قال الله

في حق المسلمين يستعمل لفظ التعزير لا العقوبة
ولا يقاس المنصوص على المنصوص
باب العين يصيه المسلمون

تعالى فيتمون احسنه * وقال صلى الله عليه وآله وسلم لا تطلبن بكلمة خرجت من في اخيك سوا وانت تجد لها في الخير محملا * واستدل عليه بحديث حاطب ابن بي بلمة فانه كتب الى قريش ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغزوكم فخذوا حذرکم الحديث الى ان قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مهلا يا عمر فلعن الله قدا طلع على اهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم * فلو كان بهذا كافرا مستوجبا للقتل مآثره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بدر يا كان او غير بدري * وكذلك لو ازمه القتل بهذا احد ما ترك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اقامته عليه * وفيه نزل قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم اولياء * فقدمنا مؤمنا وعليه دل قصة ابي لبابة حيث استشاره بنو قريظة فاصبره على حاقه يخبرهم انهم لو نزلوا على حكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قتلهم * وفيه نزل قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول *
(وكذلك لو فعل هذا ذمي فانه يوجب عقوبة ويستودع السجن ولا يكون هذا نقضا منه لانه لو فعل مسلم لم يكن به نقضا ايمانه فاذا فعله ذمي لا يكون نقضا ايمانه ايضا (الآ ترى) انه لو قطع الطريق فقتل واعخذ المال لم يكن به نقضا لعمده وان كان قطع الطريق محاربة مع الله ورسوله بالنص فهذا اولى (وكذلك لو فعله مستامن فينا) فانه لا يصير نقضا لاي امانه بمنزلة ما لو قطع الطريق *
(الا انه يوجب عقوبة في جميع ذلك) لانه ارتكب ما لا يحل له وقصد بفعله الحاق الضرر بالمسلمين *
(فان كان حين طلب الامان قال له المسلمون قد آمنتك ان لم تكن عينا للمشركين على المسلمين او آمنتك على انك ان اخبرت اهل الحرب بمودة المسلمين

لا تطلبن بكلمة خرجت من في اخيك سوا وانت تجد لها في الخير محملا

﴿ فضيلة اهل بدر رضوان الله عليهم اجمعين ﴾

فلا امان لك والمسئلة محالها فلا بأس بقتله لان المعاق بالشرط يكون ممدوما قبل وجو الشرط فقد عاق امانه ههنا بشرط ان لا يكون عيناً فاذا ظهر انه عين كان حربياً لا امان له فلا بأس بقتله (وان رأى الامام ان يصلبه حتى يعتبر به غيره فلا بأس بذلك *)

وان رأى ان يجمل فيئا فلا بأس به ايضاً كغيره من الاسراء الا ان الاولى ان يقتله هاهنا ليعتبر به غيره *)

فان كان مكان الرجل امرأة فلا بأس بقتلها ايضاً لانها قصدت الحاق الضرر بعامة المسلمين ولا بأس بقتل الحربية في هذه الحالة كما اذا قتلت (الا انه يكره صلبها) لانها عورة وستر العورة اولى *)

(وان وجدوا غلاما يبلغ بهذه الصفة فانه يجمل فيئا ولا يقتل) لانه غير مخاطب فلا يكون فعله خيانة يستوجب القتل بها بخلاف المرأة وهو نظير الصبي اذا قاتل فاخذ اسيراً لم يجز قتله بعد ذلك بخلاف المرأة اذا قتلت فاخذت اسيراً فانه يجوز قتلها *)

(والشيخ الذي لا قتال عنده ولكنه صحيح العقل بمنزلة المرأة في ذلك) لكونه مخاطباً (وان جعد المستامن ان يكون فعل ذلك وقال الكتاب الذي وجدوه معه انما وجدته في الطريق واخذته فليس ينبغي للمسلمين ان يقتلوه من غير حجة) لانه آمن باعتبار الظاهر فلم يشب عليه ما ينفي امانه كان حرام القتل (فان هددوه بقتل او ضرب او حبس حتى اقربانه عين فاقراره هذا ليس بشيء) لانه مكره واقرار المكره باطل مسروراً كان الا كراه بالحبس او القتل (ولا يظهر كونه عيناً الا بان يقربه عن طوع او شهد عليه شاهد ان بذلك يقتل عليه بذلك شهادة اهل الذمة واهل الحرب) لانه حربي فينا وان كان مستامناً

وشهادة اهل الحرب حجة على الحربى *

(وان وجد الامام مع مسلم او ذمى او مستامن كتابا فيه خطه وهو معروف الى ملك اهل الحرب يخبر فيه بمورات المسلمين فان الامام يحبسه ولا يضربه بهذا القدر) لان الكتاب محتمل فاعلمه مقتل والخط يشبه الخط فلا يكون له ان يضربه بمثل هذا المحتمل (ولكن يحبسه نظرا للمسلمين حتى يتبين له امره فان لم يتبين خلى سبيله ورد المستامن الى دار الحرب ولم يدعه ليقيم بعد هذا دار الاسلام يوما واحدا) لان الربة في امره قد عكست وتطهير دار الاسلام عن مثله من باب اماطة الاذى فهو اولى * والله اعلم *

باب

﴿ ما يختلف فيه اهل الحرب واهل الذمة من الشهادات والوصايا ﴾

(قد بينا ان شهادة اهل الحرب المستامين في دارنا بعضهم على بعض مقبولة اذا كانوا اهل منعة واحدة ولا تقبل عند اختلاف المنعة) لان المانع تبان الدارين لا اختلاف النحلة وتبان الدارين فيهم باختلاف المنعة) وعلى هذا حكم التوارث بينهم وحال اهل الذمة مع المستامين كحال المسلمين مع اهل الذمة) لانهم من اهل دارنا بخلاف المستامين ولهذا لا يترك المملوك الذمى في ملك المستامن مدة مقامه فيناولكن يجبر على بيعه كما لا يترك المسلم في ملك الذمى * (ووصية المستامن بجميع ماله لمسلم او ذمى تكون صحيحة وليس لوارثه فيها حق الرد) لان حرمة ماله لحقه لا لحق وارثه الذى في دار الحرب * ولان بطلان الوصية فيما زاد على الثلث عند عدم اجازة الورثة من حكم الاسلام والمستامن غير مانع لذلك ولهذا ثبت هذا الحكم في حق الذمى لانه ملتزم بحكم الاسلام فجارى الى المعاملات (ووصية الذمى لاهل دار الحرب بالثلث تكون صحيحة

الكتاب محتمل والخط يشبه الخط

باب ما يختلف فيه اهل الحرب واهل الذمة من الشهادات والوصايا

بنزله وصية المسلم للذمي ووصية المسلم للذمي الحربي في دار الحرب لا تكون صحيحة وان اجازها الورثة الا ان يشاءوا ان يهبوا له شيئا من اموالهم فيجوز ذلك اذا قبض) لان من في دار الحرب في حق من هو في دار الاسلام كالميت * (فان كان وارث المستامن معه بامان فينالتم تجز وصيته فيما زاد على الثلث الا باجازه الوارث) لان حق وارثه ههنا مراعى بسبب الامان كحقه (فان حضر له وارث آخر من دار الحرب شارك الذي كان حاضرا في ميراثه ولم يكن للموصى له الا الثلث) لان وصيته فيما زاد على الثلث قد بطلت لعدم اجازة الورثة فيبقي ذلك موروثا عنه بين جميع ورثته (ويستوى ان كان الحاضر معه زوجته او ابنته) لان القاضي لا يجد بدا من ان يقضى بميراثهما في الزيادة على الثلث واذا لم يجز قضاؤه بميراث بعض الورثة في مال يكون ابطالا للوصية في ذلك المال * (ولو ان المستامن فيناوصى بجميع ماله الحربي في دار الحرب ثم جاء الموصى له وابن الميت فان القاضي يقضى بالمال للموصى له) لانه لا حرمة لوارثه الذي في دار الحرب وانما كان المال محترما لحق الميت فيكون مصروفا الى من وضعه الميت فيه *

(ولو كان الموصى له من اهل دار غير داره قالو صبيته له باطله لتباين الدار حقيقة وحكما بنزلة الذمي يوصى الحربي في دار الحرب بخلاف ما اذا كان الموصى له في دارنا بامان) لان تباين الدار ههنا غير موجود وصورة وان كان وجودا حكما (وبخلاف ما اذا اوصى المسلم او ذمي هو في دار الحرب بامان او الاسير) لان هناك لم يوجد تباين الدار حكما فالمسلم من اهل دار الاسلام حيث ما يكون (وكذلك لو اوصى الحربي قداسلم في دار الحرب) لان المسلم من اهل دار الاسلام حيث ما يكون (الا ترى) ان زوجته لو خرجت مسلمات بعد اسلامه

من في دار الحرب في حق من هو في دار الاسلام كاليت

لم تسن منه بخلاف ما اذا خرجت قبل اسلامه (ولو كان اوصى له وهو حربي ثم اسلم قبل موت الموصي او بعده فوصيته باطلة) لانها وقعت لانفسان بعينه فانما يعتبر حاله يوم اوصى له وقد كان ميتا عند ذلك حكما فبطلت الوصية له والوصية الباطلة لا تنقلب صحيحة باسلامه (وكذلك ان اجازت الورثة وصيته) لان الاجازة انما تالحق الموقوف لا الباطل (وعلى هذا لو قال اوصيت لفلان ابن اخي فلان) لانه حين سماه بعينه فكانه اشار اليه (بخلاف ما اذا قال اوصيت لابن اخي بكذا ولم يسم الابن بعينه فاسلم الابن قبل موت عمه فالوصية له جائزة) لانه لما لم يصمد لشخص بعينه كانت الوصية لمن هو موجود عند موت الموصي اعتبار الموصي له بالموصى به (الا ترى) انه لو لم يكن لاختيه ابن ثم ولد له قبل موت الموصي استحق ذلك الابن الوصية بهذا الطريق فكذلك اذا كان كافرا فاسلم *

قال (ولو وهب المستامن في مرضه ماله كله لابنه الذي هو معه وسلمه اليه ثم جاء ابن آخر له من دار الحرب بموت ابيه واراد نقض الهبة لم يكن له ذلك) لانه ما كان لهذا الابن الذي جاء حرمة عند موته ابيه فالوصية لاوارث انما لا يجوز لحق سائر الورثة فاذا انعدم ذلك الحق عند موت الموصي تمت الوصية له وليس لمن يحضر بعد ذلك ان يبطله (وان كان معي هذا الابن قبل موت والده فله ان يبطل هبته) لانه كان يدعي الحق عند موت ابيه فكان تصرف الاب ايثار البعض وراثته على البعض وذلك لا يجوز (ثم ان جاء ابن آخر له بعد هذا شاركا في الميراث) لان الهبة حين بطلت صار المال ميراثا عن الميت *

(ولو كان الابن الذي جاء قبل موت ابيه اجاز الهبة لاختيه بموت الاب قبل معي الاخر او بعده جازت الهبة في نصيبه) لانه حين مات الاب قبل اجازته

الوصية الباطلة لا تنقلب صحيحة باسلامه

الا جازة انما تالحق الموقوف لا الباطل

فقد صار المال ميراثا بين البنين الثلاثة اثلاثا ثم انما تعمل اجازة المجيز في نصيبه لا في نصيب غيره وهو بمنزلة ما لو اخذ الابن الحاضر الميراث فاستهلك بهبة او غير ذلك ثم جاء الابن الآخر فانه يكون له ان يأخذ نصيبه من الميراث (وكذلك لو كان للمستأمن هاهنا انسان فوصى لهما بجميع المال او وهب لكل واحد منهما نصف المال مقسوما وقبضه ثم اجاز كل واحد منهما صاحبه بعد موت ابيه ثم جاء ابن آخر فله ان يأخذ ميراثه من النصيبين) لان الثلث من المال صار ميراثا له بموت الموصى قبل اجازة الابنين فلا يبطل ذلك باجازتهما *

(ولو كان معه ابن واحد فوصى له بجميع ماله واجاز الابن الوصية لنفسه بعد موت ابيه ثم جاء ابن آخر فله ان يأخذ نصف المال بخلاف ما اذا كان وهب له وسامه اليه) لان الهبة قدمت لهم الموهوب له بالقبض في حياته اياه ولم يكن الابن الآخر حق مرعى عند ذلك فلا يثبت فيه حكم الارث عنده وانه فاما الوصية انما تجب بالموت كاليراث وباعتبار المقارنة لا يبقى الارث لابن آخر فلهذا كان له نصف الميراث ولا تعمل اجازة المجيز في حقه (الآثرى) ان الابن الموصى له لو اخذ المال بطريق الميراث بعد موت ابيه كان الابن الآخر ان يأخذ منه نصفه فكذلك اذا اخذ بطريق الوصية *

(ولو ان حربيا في دار الحرب حضره الموت فوهب ماله لمسلم فيهم بامان وسامه فابى وارثه بعد موته ان يحزله فيما زاد على الثلث كان المستأمن في سعة من منع جميع المال منه ان امكنه ذلك) لان الميت ملكه بطبيعة نفسه وبعد تمام الملك منه لا يثبت فيه حق ورثته ولا حق غريمائه بعد موته وان اسلموا *

(وان كان الحربى اوصى له بماله كله والمسئلة بحاله فان كان من حكم اهل الحرب ان الموصى له احق بالموصى به طاب له ذلك كله) لان الورثة

والغرماء المنزومون احكام اهل الحرب * (وان لم يكن ذلك من حكمهم لم يطب له الا الثالث بعد الدين) لانه فيهم بامان فلا يحل له ان ياخذ ما لهم او مالا لهم فيه حق الا بطيبة أنفسهم *

(ولو ان مستامنا فينا وهب ماله لرجل او وصى له به ولا وارث له ثم جاء قوم بدموته واثبتوا ديننا على الميت اداؤه في دار الاسلام فان القاضى يبدأ بحق الغرماء) لان من في يده المال خصم عن الميت فانبات الدين عليه بالينة كتابته على الميت ومن حكم الاسلام البداية بالدين قبل الهبة في المرض والوصية (فان جاء ابنه بعدهما من دار الحرب وقال اعطني ميراث ابى من الباقى لم يلتفت القاضى الى ذلك) لانه لم يكن له حق مرعى عند موت أبيه فلا تبطل الهبة والوصية لاجله (وعلى هذا لو جاء الغرماء من دار الحرب فاثبتوا عليه ديننا اداؤه في دار الحرب لم يقض القاضى لهم بشىء وان كانوا مسلمين او اهل ذمة) لانهم لو جاؤا في حياته واقاموا بالينة لم يقض لهم بشىء فان المستام من غير مطالب بموجب معاملة كانت معه في دار الحرب فكذلك اذا جاؤا بدموته *

* قال * (ولو لم يكن اوصى بماله لاحد والمسئلة بحالها بدأ بالدين الذى استدانه في دار الاسلام ثم بالدين الذى استدانه في دار الحرب) لان ما استدانه في دار الاسلام اقوى فانه مطلوب به قبل الاسلام وبعده وما استدانه في دار الحرب اضعف فانه كان لا يطالب به ما لم يسلم وعند اجتماع الحقين يبدأ بآبائهما (ثم هاهنا يقضى من تركته ما استدان في دار الحرب) لان ما يفضل من غرماء دار الاسلام موقوف على حق ورثته في دار الحرب وهو مطالب بما استدانه في دار الحرب في حقهم بخلاف الاول فالفضل هنالك مستحق له وهو ب له اوله وصى له في دار الاسلام وذلك الدين ليس بمطلوب في دار الاسلام *

عند اجتماع الحقين يبدأ بآبائهما

(وان مات المستامن فينا وله مال فإله موقوف في يد من في يده وان لم يكن في يده أحد جعله الامام موقوفا في بيت المال حتى يحضر وارثه وليس عليه ان يبعث به اليه ولكن كل من يأتي من ورثته يعطيه حصته ويوقف الفضل حتى يأتي مستحقه * فان علم انه لا وارث له قسم الامام ذلك للمساكين ثم ان جاء وارث له اعطاه ذلك من الصدقات لان حكم الامان بقي في ماله بعد موته فيعمل فيه ما يفعله في مال ذمي يموت ولا وارث له (ولو جرح المستامن رجلا عمدا او خطأ فعفا له عن الجراحة وما يحدث منها ثم جاء وارثه من دار الحرب بدم موته فلا سبيل له على القاتل) لان اكثر ما في الباب انه موص لقاتله بالدية والوصية للقاتل كالوصية للوارث وقد بينا ان ما غنم من ذلك في مرضه لا يبطل لحق الوارث الذي في دار الحرب فكذلك هذا *

(ولو كان الوارث قد قدم في حياته لم يحز الوصية لقاتله ان كان اوصى له وان كان عفان دم العمدة وكان الواجب القصاص بان كان القاتل مستامنا مثله جاز العفو) لان اسقاط القود ليس من الوصية في شيء (وان كان خطأ جاز من الثالث) لان وصيته بالدية للمقاتلة لا للقاتل *

(ولو كان اوصى لقاتله بنصف ماله ولا به الذي قدم قبل موته بنصف ماله فاجاز الابن للقاتل ثم قدم ابن آخر فله ان يأخذ ميراثه من الوصيين) لان الوصية للقاتل ما كانت صحيحة قبل الاجازة كالوصية للورثة فصار الابن الآخر مستحقا نصيبه من الميراث كله ثم انما تعمل اجازة احد الابنين في نصيبه لا في نصيب اخيه *

(ولو كان وهب لقاتله في مرضه ولا وارث له هاهنا جازت الهبة في الكل) لان وارثه كان في دار الحرب عند موته وحقه غير مرعى *

الوصية للقاتل كالوصية للوارث

(و) لو كان محسبه في دار الاسلام ذو قرابة له محبوب ممن هو اقرب منه في دار الحرب فقال هذا القريب ان جعلتم الذي في دار الحرب كالميت فانا اولي به اياه
آخذه بطريق الميراث لم يكن له ذلك لاننا ابطالنا الوصية والهبة فلا بد من ان
نجهله ميراثا عنه واذا صار ميراثا كان الاقرب الذي جاء من دار الحرب اولي
به حكما لو لم توجد الهبة والوصية اصلا فاعتبار هذا المال يكون هذا ابطال
هبة لحق وارثه الذي في دار الحرب عند موته وذلك لا يجوز *

(من حاشية هذه المسئلة الى مسئلة في باب متى يصير الحربى ذميا ليس من
املاء شمس الائمة السرخسى رحمه الله بل من القاضي محمود الاوزجندى
رحمه الله تعالى وصوره تلك المسئلة (لو ان حربيا مستامنا اشترى ارضا خراجيا
نقاء مستحق فاستحقها) يحتمل ان شمس الائمة ما املاه لانه وقع جزء من
الرواية واملاه ولكن وقع من يد من نقل كتبه الى هذه المسئلة فالائمة
من بعده شرحوا ما يرويه فما هو مكتوب هاهنا من شرح القاضي القضاة محمود
الاوزجندى رحمه الله عليه (١) *

قال (و) لو ان حربيا في دار الحرب اوصى بوصية لمسلم ثم مات الحربى ثم اسلم
اهل الدار قبل ان يقسم الميراث فان كانت المسلم الموصى له يوم الوصية في
دار الاسلام فالوصية باطلة لتباين الدارين بينهما وتباين الدارين يمنع صحة
الوصية كما لو اوصى المسلم الحربى في دار الحرب بوصية لم يجز فان اجازها
الورثة بعد ما اسلموا فهي باطلة الا ان يدفعوها اليه ويسلموها فكانت بمنزلة
الهبة منهم لان الوصية خرجت باطلة والباطل لا يحق له الاجازة (وان كان
المسلم يوم اوصى له في دار الحرب ثم اسلم اهل الدار ولم يقسموا الميراث فان
انفذ الوصية له من الثلث واقسم ما بقى بين ورثته على فرائض الله تعالى

الناظر الى نسخة الخزنة

أما الوصية بجائزة لا نهما كانا في دار الحرب وهي دار واحدة فجازت
الوصية له كالمسلم إذا وصى لحربي مستأمن بوصية جازت الوصية ثم الوصية
تفقد من الثالث لأن الدار صارت دار الإسلام يجري فيها حكم المسلمين فيجري
في هذا المال حكم المسلمين وفي حكم المسلمين جواز الوصية من الثالث (وان
كانوا اقتسموا الميراث وقبضوه فابطلوا الوصية ثم أسلموا بطلت الوصية)
لأنه جرى في هذا المال حكمهم فلا تعرض للمامضى فيه من حكمهم (الآثرى)
لو أنهم اقتسموا الميراث على خلاف قسمة المسلمين ثم أسلموا لا تعرض
لتلك القسمة فكذلك ههنا * والله الموفق *

باب

(ما يصدق فيه الأسير انه ذمي ومالا يصدق فيه)

(وهذا الباب بهذا النظم قد مر في الزيادات وقد مر مسائله فيما مضى من
هذا الكتاب فلا يعيد والله الموفق *

باب

(ما يصدق فيه الرجل إذا أقر انه استهلك من مال أهل الحرب أو ما أقرب به
من الجنابة عليه)

(وإذا أسلم الرجل من أهل الحرب أو صار ذمة أو دخل اليها بآمان فقال له رجل
قطعت يدك وانت حربي في دار الحرب أو قال أخذت منك هذه الألف
وانت حربي فهو لي * أو قال أخذت منك ألف درهم واستهلكته أو قال سببت
ابنك هذا في دار الحرب وقال الرجل المسلم بل فعلت ذلك كله بي بعدما
أسلمت فعلي قول أبي حنيفة وأبي يوسف رضي الله تعالى عنهما القول قول المسلم
والذمي في ذلك ولا يصدق المقر فيضمنه المقر له دية ويأخذ ابنه والألف

باب ما يصدق فيه الأسير انه ذمي ومالا يصدق فيه الأسير
باب ما يصدق فيه الرجل إذا أقر انه استهلك من مال أهل الحرب أو ما أقرب به
من الجنابة عليه

القائمة بعينها وقال محمد رحمه الله تعالى - القول قول المقر ولا يضمن شيئا
واجتموا ان المال اذا كان قائما فالقول قول المقر له ياخذ من يده ولا يصدق
في الالف القائمة بعينها) لانه اقر انها كانت له ثم يدعي التملك عليه فلا يصدق *
(واما في المستهلك فاما قال محمد رحمه الله تعالى بانه يصدق) لانه اضاف اقراره
الى حالة موهودة بنفى وجوب الضمان فكان منكرا لوجوب الضمان في الحقيقة
فكان القول قوله فلا يلزمه شيء (كما لو قال لامرأته طلقته انا صبي او نائم فانه
يصدق ويكون انكارا للطلاق) واو حنيئة واو يوسف رحمه الله تعالى قالوا
اذا اقر بالجناية ثم ادعى سقوط حكمه بالملك فلا يصدق كما اذا قال اخذت
منك الف درهم لانه كان لي عليك الف درهم وانكر الآخر فانه يلزمه الالف
لانه اقر بالجناية وهو الاخذ ثم ادعى سقوط حكمه بالملك فلا يصدق كذلك
هاهنا * ولهذا الباب فروع كثيرة مذكورة في الزيادات * والله الموفق *

باب

(من اسلم على شيء فهو له ويكون سزا له)

* روى محمد رحمه الله تعالى باسناده * (عن طاوس عن ابيه انه قال في كتاب
معاذ من استخمر يعني من استعبد قوما اولهم احرار او جبر ان مستضعفون
فان كان قهرهم في بيته حتى يدخل الاسلام في بيته فهم له عبيد ومن كان مهملا
يعطى الخراج فهو عتيق) اعلم ان قوله استخمر معناه استعبد كما فسره
في الكتاب وهو نظير تفسير ذكره عبدالله بن المبارك رحمه الله في غريب
الحديث لابي عبيدوهي لغة اليمن هكذا قال محمد بن كثير يقول الرجل لا خير
انخرني كذا اي ملكني اياه واعطني هبة * ثم الامر على ما هو في كتاب معاذ لانه
اذا قصرهم في بيته وقهرهم فقد ملكهم وصاروا رقيقا له فاذا اسلم فقهه اسلم على

باب من اسلم على شيء فهو له ويكون سزا له

ملك نفسه فيسلم له *

(لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من اسلم على مال فهو له فاما اذا كان مهملا
يؤدى الخراج فهو عتيق) لانه لم يوجد منه الملك الا ان الاستيلاء بحق
السلطنة ولم يوجد منهم الا الاقياد والطاعة ونفس الطاعة لا تدل على الرق فان
كل مسلم مطيع ساطانه وتحت ولايته ولم يكن هم عبيد له فكذلك هاهنا *
(وكذلك اهل الرخيخ وزاولستان ودونهما قهرهم الترك فاستعبدوهم وصاروا
مملوكين لهم يبيعون منهم من شاؤا فاذا اسلم اهل الترك واسلم اهل البلد معهم
فهم عبيد لهم يصنعون بهم ماشاءوا) لما قلنا والرخيخ اسم موضع يقول فيه قائلهم
والرخيخون لا يوفون ما وعدوا * والرخيخيات تجرز المواعيد
* والله الموفق *

باب

(الحربى يدخل الينا بامان فيقيم في دار الاسلام لم يترك لئلا يؤدى الخراج *
(قال محمد رحمه الله تعالى اخبرنا اسمعيل بن عياش عن عبد الله بن يسار السلمي
قال سبى ناس من اشراف الروم فخرج معهم ناس من قراباتهم بامان فلما
وقفوا بالشام تفرقوا مع قراباتهم فكشوا على ذلك لايؤدون الخراج فكاتب
الى عمر بن عبد العزيز رحمه الله عاينها فيهم فكاتب ان اخبروهم فان احبوا
ان يقيموا مع اهل ذمتنا مثل ما يعطى مثلهم من الخراج فذلك لهم وان
ابوا فسيروهم الى بلادهم بامان * اعلم ان الامر كما قال عمر بن عبد العزيز رحمه الله
عليهما وهوان الحربى اذا طال مقامه في دارنا فان الامام يقول له ان اقامت
سنة بعد يومك هذا اخذت منك الخراج فان اقام من حين تقدم اليه سنة جمل
ذمة ومنع من الخروج ويؤخذ منه الخراج فان خرج قبل ذلك لا يحول بينه

باب الحربى يدخل الينا بامان فيقيم في دار الاسلام لم يترك لئلا يؤدى الخراج

وبين ذلك) وإنما قدر ذلك بسنة لأن فيما دون السنة لا يجب جميع أحكام المسلمين من الصوم والزكاة وإذا تمت السنة يلزمه كل خطاب فصار ما دون السنة قليلا والسنة كثير فإذا مكث سنة فقد طال مقامه في دار ناره من أهلها ذميا فيؤخذ منه الخراج * والله الموفق *

باب

المقارم لك في دار الحرب

* قال محمد رحمه الله تعالى قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه * (إذا دخل الرجل المسلم دار الحرب بأمان فآكتسب مالا واشترى وباع فملك خيلا وسلاحا ودورا وغير ذلك ثم ظهر المسلمون على تلك الدار فله جميع ما اكتسب من ذلك إلا المقارم من الدور والأرضين فإن ذلك يكون فيئًا للمسلمين إماما سوى المقارم لا يكون فيئًا) - لأن ما سوى المقارم منقول هو في يده ويده غير منقوم فما في يده كذلك وأما المقارم فهو تحت يدهم ملكهم وملكهم منقوم فما في يده منقوم * وروي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الرجل أسلم في دار الحرب وله عقار فظهر المسلمون على الدار أن عقاره لا يكون فيئًا فلي قياس تلك الرواية عقار هذا المسلم المستامن لا يكون فيئًا كما لا يكون منقوله فيئًا *

* وروي محمد رحمه الله تعالى في الكتاب * (عن عبد الله بن المبارك عن الوضين بن عبد الله الخولاني عن محمد بن الوليد الزهري عن ابن هشام عن سعيد بن المسيب رحمه الله عليهم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من منحه المشركون أرضا فلا أرض له * وروي في رواية أخرى من منحه المشركون دارا فلا دار له * - إماما سوى المقارم لا يكون فيئًا لأن المنقول في يده ويده منصوصة فكذلك ما في يده فاما المقارم فهي تحت يدهم ملكهم وملكهم منقوم فكذلك ما في يده يكون

باب المقارم لك في دار الحرب

ولم يرد بهذا انه لم يملكه بالمنحة ولكن اراد به انه لا يدوم ملكه فيها فان المسلمين اذا ظهر واعلهم بتصير لهم والله الموفق *

باب

ما يكون للملك ان يملكه في اهل مملكته و من يكون له رقيقا من اهل مملكته *

قال محمد بن الحسن رحمه الله تعالى * اذا غلب قوم من اهل الحرب على قوم آخرين من اهل الحرب فاتخذوهم عبيدا واما للملك ثم ان الملك واهل ارضه اسلموا فمن كان من جنده الذين غلبهم وقاتل معهم فهم احرار لا سبيلا لا احد عليهم لان هؤلاء ليسوا في قهر الملك انما هم في طاعة الملك والمطيع للملك لا يكون عبدا له كاسلم المطيع لسلطانه لا يكون رقيقا له فهو لا ما احرار قبل الاسلام فبقوا على الحرية بعد الاسلام (واما الذين غلبوا فاتخذوهم الملك عبيدا فهم عبيده قبل الاسلام وبعده) لانهم صاروا في قهر الملك فالقهور منهم يكون عبيدا فهو لاء عبيد للملك فاذا اسلم فقتل اسلم على عبيد نفسه فيكونون له للحديث الذي رويناه (فان حضر الملك الموت فورث ذلك بعض ورثته دون بعض وسلم ذلك اليه فان كان صنع ذلك قبل ان يسلم او يصير ذمة ثم اسلم ولده بعد ذلك جعل الامر على ما صنع الملك عليه) لانه حين صنع كان الحكم له وليس للمسلمين عليه حكم فلا تضر حكمه بل يعضى (وان كان صنع بعد ما اسلم او صار ذمة لم يجز ما صنع من ذلك وكان جميع ماله ميراثا بين ورثته على فرائض الله تعالى) لانه صنع ذلك وحكم الاسلام جار عليه فلا يجوز منه الا ما يوافق حكم المسلمين وهذا جور في حكم المسلمين فينتقض حكمه * (وان حضره الموت وله اولاد فقسم ملكه بينهم فجعل لكل ابن ناحية من

باب ما يكون للملك ان يملكه في اهل مملكته ومن يكون له رقيقا من اهل مملكته *

وبين ذلك) وإنما قدر ذلك بسنة لأن في مادون السنة لا يجب جميع أحكام المسلمين من الصوم والزكاة وإذا تمت السنة يلزمه كل خطاب فصار مادون السنة قليلا والسنة كثير فإذا مكث سنة فقد طال مقامه في دارنا فصار من أهلها ذميا فيؤخذ منه الخراج * والله الموفق *

﴿ باب ﴾

﴿ المقار يملك في دار الحرب ﴾

* قال محمد رحمه الله تعالى قال أبو حنيفة -ة رضى الله تعالى عنه* (إذا دخل الرجل المسلم دار الحرب بآمان فآكتسب مالا واشترى وباع فملك خيلا و ملاحا ودورا وغير ذلك ثم ظهر المسلمون على تلك الدار فله جميع ما اكتسب من ذلك إلا المقار من الدور والأرضين فإن ذلك يكون فيئاً للمسلمين أما ما سوى المقار لا يكون فيئاً) - لأن ما سوى المقار من منقول هو في يده ويده غير منقوض ما في يده كذلك وأما المقار فهو تحت يدهم ملكهم وملكهم منقوض ما في يده منقوض * وروي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الرجل أسلم في دار الحرب وله عقار فظهر المسلمون على الدار أن عقاره لا يكون فيئاً فعلي قياس تلك الرواية عقار هذا المسلم المستامن لا يكون فيئاً كما لا يكون منقوله فيئاً *

* وروى محمد رحمه الله تعالى في الكتاب * (عن عبد الله بن المبارك عن الوضين بن عبد الله الخولاني عن محمد بن الوليد الزهري عن ابن هشام عن سعيد بن المسيب رحمه الله عليهم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من منحه المشركون أرضاً فلا أرض له * وروي في رواية أخرى من منحه المشركون داراً فلا دار له * أما ما سوى المقار لا يكون فيئاً لأن المنقول في يده ويده مضمومة فكذلك ما في يده فاما المقار فهي تحت يدهم ملكهم وملكهم منقوض فكذلك ما في يده يكون

باب المقار يملك في دار الحرب

ولم يرد به ذاك انه لم يملكه بالمنحة ولكن اراد به انه لا يدوم ملكه فيها فان المسلمين اذا
ظهروا عليهم ما تصير لهم * والله الموفق *

باب

ما يكون للملك ان يفعله في اهل مملكته و من يكون له رقيقا من اهل
مملكته *

قال محمد بن الحسن رحمه الله تعالى * اذا غلب قوم من اهل الحرب على قوم
آخرين من اهل الحرب فاتخذوهم عبيدا واما للملك ثم ان الملك واهل
ارضه اسلموا فمن كان من جنده الذين غلبهم وقاتل معهم فهم احرار لا سبيلا
لا احد عليهم لان هؤلاء ليسوا في قهر الملك انما هم في طاعة الملك والمطيع
للملك لا يكون عبدا له كالمسلم المطيع لسلطانه لا يكون رقيقا له هؤلاء احرار
قبل الاسلام فبقوا على الحرية بعد الاسلام (واما الذين غلبوا فاتخذوهم
الملك عبيدا فهم عبيده قبل الاسلام وبعده) لانهم صاروا في قهر الملك فالمتروك
منهم يكونون عبيدا له لا عبيدا للملك فاذا اسلم فقتل اسلم على عبيد نفسه
فيكونون له للحديث الذي رويناه (فان حضر الملك الموت فورث ذلك بعض
ورثته دون بعض وسلم ذلك اليه فان كان صنع ذلك قبل ان يسلم او يصير ذمة
ثم اسلم ولده بعد ذلك جعل الامر على ما صنعته الملك عليه) لانه حين صنع كان
الحكيم له وليس للمسلمين عليه حكم فلا تعرض لحكمه بل يعرضي (وان كان صنع بعد
ما اسلم او صار ذمة لم يجز ما صنع من ذلك وكان جميع ماله ميراثا بين ورثته على
فرائض الله تعالى) لانه صنع ذلك وحكم الاسلام جاز عليه فلا يجوز منه الا
ما يوافق حكم المسلمين وهذا جور في حكم المسلمين فينتقض حكمه *
(وان حضر الموت وله اولاد فقسم ملكه بينهم فجعل لكل ابن ناحية من

باب ما يكون للملك ان يفعله في اهل مملكته ومن يكون له رقيقا من اهل مملكته

ملكه وارضة معلومة ملكه عليها وجعل ما فيها من عبيده و امانه له خاصة وسلم
 ذلك له فان فعل ذلك قبل ان يسلم فجميع ما صنع جائز وان كان اما صنع ذلك
 بعدما سلم او صار ذمة فما صنع باطل وجميع الاماء والعبيد رقيق ميراث بين
 ورثته) لان هذا ايشار بمضهم على بعض بعين من اعيان ماله وذلك باطل
 في جميع المسلمين * وقوله ان جميع العبيد والاماء ميراث بين ورثته اخبار
 منه بان المريض متى اعطى عينا لبعض ورثته ليكون ذلك حقه من الميراث
 او وصى بان يدفع ذلك اليه بحقه من الميراث ان ذلك باطل لا يجوز البتة
 فانه قال فجميع العبيد والاماء ميراث بين ورثته (وان جعل كله لابن واحد من
 بنيه دون من سواه وهو يومئذ مواعف فوثب له ابن آخر بعد موته على اخيه
 فقتله وظهر على ما في يده ولم يقتله ولكن نقاه الى ارض الاسلام ثم اسلموا جميعا
 جاز لابن القاهر ما صنع وكانوا جميعا عبيدا له خاصة) لان القهر في دار الحرب
 سبب ملك الحربى وابن القاهر ملك عبيد اخيه المقتور قبل الاسلام
 فبقوا على ملكه بعدما اسلم وان كان الابن القاهر صنع ذلك وهما مسلمانا رد
 ذلك كله عليه) لان المسلم لا يملك مال مسلم اخرى بالقهر والغلبة فكيف يملك
 مال اخيه المسلم *

(وان كان الابن القاهر محاربا للمسلمين والابن المقتور مسلما فجميع ما صنع من
 ذلك جائز له ان اسلم او صار ذمة) لان الحربى يملك مال المسلم الاجنبى بالقهر
 والغلبة فكذلك مال اخيه المسلم في دار الحرب *

(فان ظهر المسلمون على شئ من اولئك العبيد فان وجدهم الابن المقتور قبل
 القسمة اخذهم بنير شئ وان وجدهم بعدما القسمة اخذهم بالقيمة) كما لو قهرهم اجنبى
 واخذهم ثم ظهر المسلمون عليهم *

﴿ قال ﴾ (وان دخل تاجر من تجار المسلمين الى هذا ابن القاهر فاشترى رقيقا من اولئك المبيد فلا بأس بذلك) لان ابن القاهر ملكهم والتحقوا بسائر املاكه فخل له الشراء منه *

(فان اخرجهم الى دار الاسلام فالابن المقهور بالخيار ان شاء اخذهم بالثمن وان شاء تركهم وان كان ابن القاهر صنع ذلك وهو مسلم واخوه المقهور مسلم ايضا لا ينبغي للمسلمين ان يشتروا منه من اولئك الرقيق شيئا) لان ابن القاهر لم يملكهم بالقهر فهذا غصب في يده ولا يحل لاحد ان يشتري المال المنصوب من الغاصب *

(فان اشتراه واخرجه الى دار الاسلام رد الى ابن المقهور بغير ثمن ولا قيمة) لانه عين ماله فيرد اليه (فان كان ابن القاهر مسلما يوم فعل هذا باخيه واخوه مسلم او ذمى فنفاه عن الدار ولم يحدث في الرقيق شيئا ثم ان ابن القاهر اراد عن الاسلام وخلق بدار الحرب وقاتل المسلمين وغلب على الرقيق واجرى حكم الشرك في داره ثم ظهر المسلمون على تلك الدار واخذوا من ذلك السبي شيئا فان وجد ابن المقهور قبل القسمة اخذه بغير شيء وان وجد بعد القسمة اخذه بالقيمة) لانه لما ارتد صار حربيا والدار صارت دار حرب فصار هذا مال مسلم في يد حربى محرز ابدار الحرب فيملكه فاذا ظهر المسلمون عليه وقسموه صار غنيمة للمسلمين فيأخذونه ماله بالقيمة * والله اعلم *

﴿ باب ﴾

﴿ التفريق بين السبي ﴾

﴿ قال محمد رحمه الله تعالى ﴾ (اذا سبي من دار الحرب وكانوا كبارا كلهم فلا بأس بان يفرق بينهم في البيع والقسمة وان كانوا اخوة او ولدا او امهم او ولدا

ولا يحل لاحد ان يشتري المال المنصوب من الغاصب ﴿ نفس القيمة بغير ثمن ﴾

وأبأؤهم لأن القياس يأتي كراهية التفريق بين ذى الرحم المحرم لأنه منع المالك عن التصرف في ملكه وإنما عرفت الكراهية بالشرع والشرع إذا جاء بكرهية التفريق بينهما إذا كانا صغيرين أو كان أحدهما كبيراً والآخر صغيراً فاما إذا كانا كبيرين فلا شرع فيه فبقى على أصل القياس وكان المعنى في ذلك وهو أنها إذا كانا صغيرين فإن كل واحد منهما يأنس بصاحبه ويألف منه فإذا فرق بينهما أخذت الوحشة بالوحدة فكره لهذا المعنى وقلب الصغير لا يحتمل ذلك فيؤدي إلى هلاكه وهذا المعنى معدوم فيما إذا كانا كبيرين *

(فاما إذا كانت والدته وولد صغيراً وخواص صغيراً أو كبيراً وصغيراً أو غلاماً لم يدرك وعتمته أو خالته صغيرة مثله أو كبيرة فليس ينبغي أن يفرق بينهم في قسمة ولا بيع) لما روى محمد رحمه الله تعالى في الكتاب بأسناده عن حميد بن عبد الله المغافري وهو أبو قبيل عن أبي عبد الرحمن الحبلي قال كنا مع أبي أيوب الأنصاري رضي الله تعالى عنه في غزاة فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من فرق بين الوالد وولده فرق الله تعالى بينهما وبين أحبته يوم القيامة * وروى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه أتى بسبي فقام فنظر إلى امرأة منهم تبكي فقال ما يبكيك فقالت ابني بيع في بني عبس فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يبي أسيد الأنصاري فرقتهما بينهما فلتزجمن ولتاين به فرجع فأتى به * وروى عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه كتب أن لا يفرق بين الأخوين وبين الأم وولدها يعني إذا كانا صغيرين أو كان أحدهما صغيراً والآخر كبيراً *

(وإذا كانا غير ذى الرحم المحرم مثل بنى العم أو بنى الخصال وهما صغيران أو أحدهما كبير والآخر صغير فلا بأس بأن يفرق بينهما في البيع والقسمة)

لان هذه القرابة لا عبرة لها في الاحكام بدليل جواز الجمع بينهما في النكاح
 وجواز المناكحة بينهما لو كان احدهما ذكرا والاخر انثى ووجوب القطع على
 كل واحد منهما بسرقة مال صاحبه فنزل منزلة الاجانب ولا بأس بالتفريق
 بين الاجانب قال ﴿ والمرأة وزوجها اذا سبياً جميعاً معاً فلا بأس بان يفرق بينهما
 في البيع والقسمة صغيرين كانا او كبيرين لان الشرع يابى كراهية التفريق لما قلنا
 الا اننا كرهنا التفريق بالشرع والشرع جارٍ بكراهية التفريق عند الوصلة بالنسب
 لا بالسبب فبقيت الوصلة بالسبب على اصل القياس يدل عليه ما روي عن ابي
 الخير قال كنا في المنازى لان فرق بين والدته ولدها ونفرق بين المرأة وزوجها
 فان فرق بينهما كانت امرأته حيث ما كانت لا تبين منه بيع ولا قسمة لانها سبياً
 معاً فلم تبين بهما الدار فبقى النكاح بينهما فلا يبطله البيع والقسمة
 (واذا مات الزوج عن امرأته الحرة ولها ابنة صغيرة وعم كانت الام احق
 بابنتها ما لم تبلغ فاذا بلغت كان عمها احق بها) لان العم بمنزلة الاب والاب احق
 بهما من امها اذا بلغت فكذلك العم (ولكن لا تمنع الام من زيارة ابنتها) لان
 الزيارة لصلة الرحم وصلة الرحم واجبة واختلقوا في كم مدة تزور قال ابو يوسف
 رحمه الله تعالى تزور في كل شهر مرة وقال محمد رحمه الله تزور في كل شهر مرة
 او مرتين وهكذا اذا زفت المرأة في بيت زوجها ولها ابوان فان ازوجها ان
 عندهما من زيارة ابويها ولكن ابواها يزورانها ثم عند ابى يوسف رحمه الله تعالى
 يزورانها في كل شهر مرة وعند محمد رحمه الله تعالى مرة او مرتين وفي ما زاد على
 هذا كان للزوج ان ينعما ثم اذا زارها فاما يزورانها بحضرة الزوج ولا يزورانها
 في غيبته حتى لا يمكنها التخليط في بالها فيؤدى الى الفتنة والمداوة والله اعلم

مسألة زيارة الابوين يتقاضي بيت زوجها ومسألة الحضرة في
 صلة الرحم واجبة

باب

﴿ ما يكره فيه التفريق بين الرقيق في البيع ﴾

(قدمر هذا الباب في الزيادات على هذا النظم والترتيب فلا يبيده «والله الموفق»)

باب

﴿ الوصية في سبيل الله تعالى والمال يعطى ﴾

«قال محمد بن الحسن رحمه الله تعالى» (إذا قال الرجل في مرضه ثلث مالي في سبيل الله ثم توفي فهذا جائز) لأنه أوصى بأن يصرف ثلثه إلى جهة القربة والطاعة لأن كل طاعة في سبيل الله على ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال من شاب شيعة في سبيل الله كانت له نورا يوم القيامة يعني من شاب شيعة في طاعة الله (الآرى) إلى ما روي في رواية أخرى من شاب شيعة في الإسلام يعني في طاعة الله تعالى ثبت أنه جعل ثلث ماله في جهة الطاعة والقربة وذلك جائز وإن لم يكن الموصي له معلوما «قال» (ويعطى ثلثه للفقراء في سبيل الله يعني يعطى أهل الحاجة ممن ينفرو) لأن كل خير وطاعة وإن كان في سبيل الله ولكن مطابقة يستعمل في الفز ووالجهد قال الله تعالى قاتلوا في سبيل الله «والمراد منه الجهاد فكان تصدالميت من هذا أن يصرف ثلثه إلى جهة الفز وفيصرف إلى ماواه وقصده ويكون ما يعطون من ذلك لهم حتى أن من مات منهم قبل أن يخرج في سبيل الله بمد ما دفع إليه كان ذلك ميراثا لورثته أن شاؤا خرجوا وأن شاؤا لم يخرجوا) لأن هذا جعل ثلث ماله في سبيل الله على وجه الصدقة والصدقة تملك من أهل الحاجة قال الله تعالى إنما الصدقات للفقراء «إلى أن قال» وفي سبيل الله «وتلك الصدقة شرط صحتها التملك فكذلك الثلث إذا جعل في سبيل الله كانت صدقة تملك والصدقة

باب ما يكره فيه التفريق بين الرقيق في البيع
باب الوصية في سبيل الله تعالى والمال يعطى

تلك بالقبض فاذا قبض صار له فاذا مات كان ميراثه بين ورثته ثم الورثة ان شاءوا خرجوا وان شاءوا لم يخرجوا) لانه لما وجب التصديق بذلك المال على من تلك صار معنى الصرف الى الغزو كالشورة من الميت كرجل يعطى ماله في حياته الى رجل ويقول هو لك تمنح به او تغزو به كان ذلك مشورة منه (وكذلك اذا اعطاه دارا وقال هي لك تسكنها كان قوله تسكنها مشورة منه وله ان يصرف المال الى غير ما امر المولى فكذلك هاهنا لما ملكه بالقبض صار له ولوارثه ان يصرفه الى ما شاء وان كان يعطى منها رجلا فقيرا شيئا فقبض به بعضه دينار وترك بعضه نفقة لعياله وخرج به بعضه في سبيل الله فلا بأس بهذا) لان هذا كله من امر الغزو فانه لا يمكنه ان يخرج غازيا الا بان يخلف لعياله نفقته ويقضى غريمه دينه ويخرج به بعضه ليكون له نفقة في الطريق فهذا هو الغزو المعروف فلا يكون به بأسا (وان اعطاها حاجا من طعاما على وجه الصدقة عليه فذلك جائز) لان الصدقة على الحاج المنقطع من سبيل الله لانه طاعة الله وقد ذكرنا انه تدخل تحت هذا اللفظ كل خير وطاعة يدل عليه ما روي عن ابن سيرين رحمه الله عليه انه قال لابن عمر رضي الله تعالى عنهما رجل اوصى الى بوصية في سبيل الله اجمعها في الحج قال الحج من سبيل الله وروى ان رجلا جعل سيفا في سبيل الله فاعطاه ابو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه بعض الحاج* ولكن الافضل ان يعطى المحتاج الذي يخرج في سبيل الله لما بينا ان سبيل الله اذا اطلق يراد به الغزو والجهاد دون غيره فكان صرفه اليه اولى ونظيره ما قال علماء ناسهم الله تعالى في رجل اوصى بثلاث ماله فقراء مكة يجوز ان يصرف ثلثه الى غير فقراء مكة ولكن الافضل صرفه الى فقراء مكة للمعنى الذي بينا كذا هذا*

ان سبيل الله اذا اطلق يراد به الغزو والجهاد دون غيره
فخرج رجل اوصى بثلاث ماله فقراء مكة يجوز ان يصرف ثلثه الى غير فقراء مكة

(وذكر عن سعيد بن المسيب رحمه الله تعالى أنه سئل عن الرجل يعطي الرجل
 الشيء في سبيل الله قال إذا بلغ رأس مائة فوله * فالمنزلة أراد به الثغر الذي يكون
 بقرب من أرض العدو وقد شرط أنه إذا بلغ الثغر يصير ملكا له * وعندنا هو له قبل
 أن يبلغ رأس المائة قلنا إن هذه صدقة تملك وصدقة التملك تملك بالقبض
 وهو محتمل أن يكون هذا الشرط من سعيد بن المسيب رحمه الله تعالى ليس
 لتوقع الملك فيه للمنازاة ولكن كان للمنع من الصرف إلى حوائجه فإنه قبل أن
 يبلغ الثغر يمكنه أن يصرفه إلى حوائجه أو يخلفه لغيره فإذا بلغ الثغر لا يمكنه الصرف
 الأعلى وجه الجهاد فأنما شرط هذا الشرط ليكون ما ناله من الصرف الأعلى
 وجه الجهاد) وعن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه
 أنه جمل فرس له في سبيل الله فضاع الفرس عند صاحبه فأراد عمر رضي الله تعالى
 عنه أن يشتريه منه فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ترجع في صدقتك
 فإن مثل الذي يرجع في صدقته كالكلب يقي ثم يرجع في قيئه * معنى قوله ضاع
 الفرس عند صاحبه أي باعه صاحبه وأخرج من ملكه بوجه من الوجوه
 وقوله جمل فرس له في سبيل الله لم يرد به أنه جمل فرسه حبيسا ولكنه أراد به
 أنه تصدق بفرسه على رجل ليفز به في سبيل الله إذ لو كان حبيسا لكان
 لا يجوز بيعه ثم قوله فأراد عمر رضي الله تعالى عنه أن يشتريه منه فقال له رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم لا ترجع في صدقتك * هذا دليل لبعض الناس فإن
 المذهب عند بعضهم أن من تصدق بفرس على رجل ثم أراد أن يشتريه
 من المتصدق عليه أو من غيره فإنه يكره له ذلك وهو مذهب ابن عمر رضي الله
 تعالى عنهما حتى قال يكره له أن يشتريه وإن اشتراه باضماف قيمته واستبدلوا
 بهذا الحديث فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عمر رضي الله تعالى عنه

مثل الذي يرجع في صدقته كالكلب يقي ثم يرجع في قيئه

ليكون عون له إلى الصرف إلى وجه الجهاد

عن

عن ذلك وجعل شراءه رجوعاً في الصدقة والرجوع في الصدقة حرام -
وعندنا لا يكره لأنه استبدال وليس برجوع وتاويل الحديث لاحتمال أنه
نهى لمكان المحابة أي اذا علم المتصدق عليه ان المتصدق هو الذي يشتريه
فربما يحابه في الثمن فيصير قدر المحابة يشبه الرجوع في الصدقة فيكره ذلك
واما اذا كانت يعلم انه لا يحبان المتصدق لمكان الصدقة لا يكون رجوعاً
في الصدقة ولا يشبه الرجوع فلا يكره (وعن ربيعة بن عمار بن عبد الله بن الهذيل
قال كان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه اذا حمل على بعير في سبيل الله او على
شيء في سبيل الله قال اذا جاوزت وادي القرى او نحوها من طريق مصر
فاصنع به ما بدا لك فقال بعضهم هذا من عمر رضي الله تعالى عنه فمالك موقت
اي اذا بلغت وادي القرى وجاوزته فهو ملك لك كقول الرجل لا آخر اذا جاء
غده فذه الدار صدقة لك واذا كان تملكها بعد مجاوزة الوادي لا تملكها في الحال
وقال بعضهم كان ذلك من عمر رضي الله تعالى عنه فمالك في الحال الا ان هذا
الشرط منه للمنع عن الصرف الى حوائجه والترغيب في الخروج به الى الفزو
فيكون لهذا الشرط حكم المشورة وروى ايضا في الكتاب عن عبيد الله بن
عمر باسناده عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما اذا بلغت وادي القرى فشا لك
وعن ما صم بن كليب الجرهمي عن عطاء بن ابي رباح في رجل قال ثلث مالي في
سبيل الله قال عطاء طاعة الله كلها سبيله ولكن لو كان يسمى غزوا كان كما
قال محمد رحمه الله تعالى احب الينا ان يعطى اهل الحاجة ممن يفرز به في سبيل الله
ولا يعطى الغني منه شيئاً لان قوله ثلثي مالي في سبيل الله عبارة عن التصديق
فيكون موضعه الفقراء كما هو السبيل في سائر الصدقات

الا انا نقول بانه لا يكره لانه تملكك مبتدء لارجوع في الصدقة وما روي من

النهى فيجعل انه انما نهى

(وعن عثمان بن أبي سود أن أخوين من القارة من كنانة توفي أحدهما وأوصى
بدينانير في سبيل الله فلم يتهبأ لأخيه الغزو ومن عامه فخرج به فلقني عمر بن الخطاب
رضي الله تعالى عنه فذكر ذلك له فقال انفقها على نفسك فإني لن تنفق على
نفسك درهم إلا كتب بكذا وكذا قال محمد رحمه الله تعالى هذا إذا كان أخوه
محتاجا وليس بوارث فلا بأس أن ينفقها على نفسه لأنه كفقير اجنبي عنه فاما إذا
كان غنيا لا ينبغي أن ينفقها على نفسه) لأنها صدقة والصدقة لحلم الفقراء دون
الغنياء (وكذلك لو كان وارثا فلا ينفقها على نفسه) لأنها وصية وقد قال صلى الله
عليه وآله وسلم لا وصية لوارث * والله الموفق *

باب

الحبس في سبيل الله

* قال محمد رحمه الله تعالى * (لا بأس بأن يحبس الرجل فرسه وسلاحه في
سبيل الله فيقول ذلك حبس على من غزا ويدفعه إلى رجل يقوم بذلك ويمطيه
من احتاج إليه وذلك لأن هذا من القرب ومن وقف الساقف من
الصحابة نحو عمر وعلي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم * ومن التابعين إبراهيم
النخعي وعامر الشعبي رحمه الله عليهم هؤلاء كلهم حبسوا في سبيل الله * فهذا
على قول محمد رحمه الله تعالى لا يشك في أن عند ه وقف المنقول جائز
سواء جرى العرف فيه أو لم يجر كوقف غير المنقول وكذلك جائز عند
أبي يوسف رحمه الله تعالى لأن عند أبي يوسف وقف المنقول باطل إلا
ما جرى العرف فيه وهو قد جرى العرف من الصحابة رضي الله تعالى عنهم
والتابعين بحبس السلاح والكراع فيجوز عنده حبس الكراع والسلاح
وماعدا ذلك لا يجوز * وأما عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه الحبس ليس

باب الحبس في سبيل الله

وقف المنقول مطلقا جائز عند الإمام محمد

بشيء فان فعل ذلك فان ملكه لا يزول بالحبس حتى ان له ان يبيعه ان شاء وان مات يورث عنه فيكون الحبس منه على معني العارية واباحة الانتفاع كسائر الوقوف على مذهبه *

ثم على قول محمد رحمه الله تعالى لا يصير حبسا الا بالتسليم وهو الى قيم اما الى متولى الغزاة او بنصب واحد يقوم به فيسلمه الى رجل يريد الفزو فيدفعه اليه او الى قيم الا وقاف فيزيل يده عنه (لان عنده التسليم شرط في الوقوف فكذلك شرط في الحبس كما في سائر الاوقاف * وعند ابى يوسف رحمه الله التسليم ليس بشرط لصحة الوقف ولكن الاشهاد يكفي فكذلك التسليم في الحبس ليس بشرط (ثم ان فعل ذلك في صحته كان من جميع ماله) لان تبرعات الصحيح يعتبر من جميع المال وان فعل ذلك في مرضه او اوصى بعد موته كان ذلك من ثلث ماله كسائر تبرعاته لان التبرع في المرض وصية والوصية يعتبر من الثلث *

* قال محمد رحمه الله * (واذا جعل الرجل حبيسا في سبيل الله فلا بأس بان يسميه حبيسا لفلان ان فلان حتى ان ضل او سرق سارق رد على صاحبه وروى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يسم ابل الصدقات بيده * وروى عن عمر رضي الله تعالى عنه انه وسم بيده * حتى روى انه حبس ثلاثين الف بعير وثلاث مائة فرس موسوما في اخاذهن حبيس في سبيل الله وروى عن عمر بن عبد العزيز رحمه الله انه حمل الخيل في سبيل الله من عنده وقد سمت في اخاذهن عدة لله * ولان السمة وان كان فيها ايلام الحيوان فقيمها منفعة للمسلمين) لانه اذا كان عاينا سمة لا يقصد احد غصبتها ولا يرغب في سرقتها (ولو ضلت عرفت بالسمة فترد على صاحبها ولا بأس بايلام الحيوان

لنفع المسلمين خصوصا اذا كان امر امن امور الدين ومنهم من يقول هذا
على قولها لان عندهما الاشعار في باب المناسك لا يكره فكذلك السمة
واما على قول ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه الاشعار يكره فكذلك السمة
مكرهة لانها مثله (ثم السمة وان كانت في موضوعة تتمرغ بها الدابة فلا بأس
بذلك) لان قصد صاحبها بالسمة هو المعرفة لا التهاون باسم الله تعالى فلم يكن
به بأس وهذا يبين لك الجواب في مسألة اخرى وهو ان الرجل اذا كان
له خاتم مكتوب عليه اسم من اسماء الله تعالى فان جواب العلماء انه يكره له
ان يدخل الخللاء والخاتم في اصبعه او ان يأتي اهله معه بل الواجب عليه ان
يزعه من اصبعه ثمظما لاسم الله تعالى وفيما ذكر هاهنا دليل على انه لا يكره
ان يدخل الخللاء او ان يأتي اهله وهو مستختم بذلك الخاتم ولكن جواب
العلماء ما بيناه (عن سليمان بن يسار انه كان لا يرى بالبدل بالحبيس من علة
بأسا ويكرهه من غير علة وعن الحسن البصري رضى الله تعالى عنه انه كان
لا يرى بالبدل بالحبيس من علة بأسا ويكرهه من غير علة اذا مرض فما اذا
كان بغير علة فانه يكره استبداله لان الذي حبسه رضى بحبسه لا باستبداله
واما اذا كان بهلة فان كانت العلة مما توهضوا لها نحو المرض فانه يكره له ان يبدل
عند ابى يوسف ومحمد رضى الله تعالى وعندي ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه
لا يكره لان الحبس عنده غير لازم حتى كان لصاحبه ان يبيعه فلما كان لصاحبه
ان يبيعه والرجوع فيه فكذلك الاستبدال واما عندهما الحبس لازم ولو شاء
صاحبه ان يبيعه بعد ما مرض لا يكون له ذلك فكذلك لا يكون لغيره
(وهكذا روي عن مكحول انه قال لا يبيعوا شيئا من حبيس الدواب
اعمالا يكره السمة في قولها لان الاشعار عندهما لا يكره في باب الخبيص

ادرس ليس الخاتم اذا كان مكتوبا عليه اسم من اسماء الله

ولا تستبدلوهما فلا يجوز استبدالهما الا اذا كانت العلة بحيث لا يتوهم زوالها بان صار بحال لا يستطيع القتال عليه او كبر فهذا لا بأس بان يباع ويشترى بشمته حبيسا مكانه ان قدر على ذلك وان لم يقدر عليه يقرب بذلك الثمن عن صاحبه لان مقصود صاحبه هو القتال عليه واذا صار بحال لا يستطيع القتال عليه لم يجز المبادلة في هذه الحالة ادى الى نفويت غرض صاحبه فلا يكون بالمبادلة بأس

وروي عن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه قال لا بأس باستبدال الوقف لما روي عن علي رضي الله تعالى عنه انه وقف على ولديه الحسن والحسين رضي الله تعالى عنهما فلما خرج الى صفين قال ان فزت بهم الدار يعموه واقسموا بئنه بينهم ولم يكن شرط البيع في اصل الوقف ثم امر بالبيع والله الموفق

باب

الوصية بالمال في سبيل الله والحبس في الحياة والصحة

(قال محمد رحمه الله تعالى اذا وصى الرجل فقال ثلث مالي وصية في سبيل الله ثم مات فثلث ماله في سبيل الله كما وصى بثلاث ماله في طاعة الله تعالى والوصية في طاعة الله جائزة ويعطى الثلث اهل الحاجة) لان المال في سبيل الله يكون صدقة والصدقة مصروفة في الفقراء واهل الحاجة

(ثم يعطى اهل الحاجة ممن يغزو في سبيل الله لما قلنا ان عند الاطلاق في سبيل الله يراد به الجهاد فيصرف الى اهل الحاجة من الفزاة والمجاهدين ويعطى كل رجل منهم ما يقويه) لان التصديق على المسكين اذا وجب فانه لا ينقص من قوت اليوم لان الفناء لا يقيم بدونه ولهذا يجب في كفارة اليمين ان يطعم كل مسكين مقدار قوت يومه وذلك نصف صاع من الخنطة فكذلك

باب الوصية بالمال في سبيل الله والحبس في الحياة والصحة
الوصية في طاعة الله جائزة
الصدقة مصروفة في الفقراء واهل الحاجة

هاهنا* (فان احبوا زادوه على ذلك) لانه محل ينصرف الجميع اليه فيكون
محلا لصرف الزيادة (الآثرى) انه لو اوصى بثلاث ماله للفقراء فصرف الكل
الى فقير واحد جاز عند ابي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى
لا يجوز الا ان يصرف الى الاثنين* ولو دفع زكاة المال كله الى فقير واحد
اجزاه فثبت ان الواحد محل لصرف الكل اليه فكان محلا لصرف الزيادة
اليه فان الزيادة على القوت يكون ما ياخذله لان الصدقة في سبيل الله تمليك
(الآثرى) ان الله تعالى جعل الصدقة المقروضة في سبيل الله وتلك الصدقة شرط
صحتها التمليك كذلك هاهنا والصدقة تمليك بالقبض فاذا قبض صار له
(فان خلف لنفقة اهله من تلك الدراهم جاز وان قضى بها حوائجه جاز) لانه
تصرف في ملك نفسه (لكن الافضل ان يخرج بها في سبيل الله تحصيل المراد
الميت فان خرج بها في سبيل الله ثم رجع وفي يده من المال شيء فوله)
لانه لو لم يخرج به الى الجهاد كان له فاذا رجع وبقي فضل بعد رجوعه كانت له
لانه فضل عن ملكه وان مات ورث عنه *

* قال* (ولا ينبغي ان يعطى منه غنيا يغزو به في سبيل الله) لما قلنا ان الثلث في
سبيل الله صدقة وصرف الصدقة محلها الفقراء دون الاغنياء دليله الزكاة
وسائر الصدقات * قال* (وكذلك الرجل اذا جعل في حياته وصحته ماله في
سبيل الله فانه ينبغي ان يتصدق بجميع ماله ويعسك ما قوته فاذا افاد ما لا يصدق
مثل ما كان امسك) وذكر في كتاب الهبة اذا قال الرجل مالي في المساكين
صدقة يارزقه التصدق بمال الزكاة من السوائم ومال التجارة ولا ينصرف الى ما
سواه من رقيقه وعقاره* فمنهم* من قال ما ذكرها ههنا جواب القياس وما ذكر في
الهبة جواب الاستحسان* ومنهم من قال اختلاف الجواب لاختلاف الموضع

ولو دفع زكاة المال كله الى فقير واحد اجزاه

فموضوع مسألة الهبة انه قال مالي صدقة في المساكين فالصدقة كانت في لفظه
نصا وذكر المال عند ايجاب الصدقة يراد به مال الزكوة وقال الله تعالى خذ من
اموالهم صدقة والمراد منه مال الزكوة وموضوع المسألة هاهنا انه قال مالي في
سبيل الله فليس في لفظه ذكر الصدقة نصا وليس لهذا الايجاب اصل في كتاب الله
تعالى ليعتبر به فيصرف الى كل ما يقع عليه اسم المال * ومنهم * من قال بان بين
المسئلتين اختلاف في الرواية وهو انه اضاف الايجاب الى ماله فينصرف الى
كل ما يقع عليه اسم المال واسم المال يقع على غير مال الزكوة من الرقيق والعقار
قال صلى الله عليه وآله وسلم من ترك مالا فلو رثته * ثم انصرف ذلك الى انواع
مال الميت *

وكذلك لو قال اوصيت ثلث مالي لفلان او للمساكين كان له الثلث من كل
مال فاذا كان اسم المال يقع عليه يتناول الايجاب فيلزمه التصديق بجميع ماله
ووجه رواية كتاب الهبة وهو ان هذا الايجاب ايجاب الصدقة بماله فيعتبر
بايجاب الله تعالى للصدقة في مال عباده وذلك الايجاب انصرف الى مال
الزكوة فكذلك هاهنا انصرف الى مال الزكوة * ثم في هذه الرواية يمسك
ما يقوته لانه لو لم يمسك قوته لاحتاج الى السؤال وليس للانسان ان يعرض نفسه
للسؤال ولانه اذا تصدق بجميع ماله يحل له تناول من ماله غيره فلان يتناول
من ماله نفسه كان اولى (فاذا افاد مالا مثل ما كان امسك تصدق بذلك القدر)
لان ذلك القدر صار مال الفقراء وكان الواجب عليه الصرف اليهم فاذا اتلفه
صار ديناً عليه فيجب قضاءه ثم المشائخ قالوا في قدر قوته الذي يمسك *
(فان كان الرجل زارعا يمسك قوت سنة لان الظاهر ان يده لا تصل الى
ما يقوته الا بعد سنة وان كان الرجل تاجرا يمسك قوت شهر لان التاجر

ياكل من ربحه ولا يربح في كل يوم ولكن في الغالب لا يمضي شهر الا وربح
وان كان الرجل معاملا يمساك قوت ثلاثة ايام لانه قد يستعمل في يوم وقد
لا يستعمل في يوم ولكن في الظاهر لا يمضي اكثر من ثلاثة ايام الا ويستعمل
(ولو قال جميع ما ملك في المساكين صدقة ففيه روايتان في رواية يجب عليه
ان يتصدق بجميع ما كان يملك من ماله وفي رواية ينصرف الى مال الزكاة)
وقدم الوجه في رواية كتاب الهبة (ثم يعطى ماله المحتاجين ممن ينفذ في
سبيل الله لما قلنا وان اعطاه المساكين ممن لا ينفذوا جزاء ذلك) لان الصدقة
على المساكين الذين لا ينفذون طاعة وقد ذكرنا ان كل طاعة من سبيل الله
(وان مات قبل ان ينفذ كان ميراثا عنه وليس عليهم ان ينفذوا من ذلك
شيئا الا ان يشاءوا ذلك) لان الصدقة المنسذورة لا تكون افضل من الصدقة
المفروضة ولو مات وعليه زكاة تسقط بموته ولا تصير دينافي الزكاة فهذا
اولى والمعنى في ذلك ان الصدقة لا تصير ملكا للفقراء الا بالتبض في الم يقبض
وينفذ فهي باقية على ملك الميت فتصير ميراثا عنه لو رثته ثم الورثة ملكوا المال
ارثا فلا يجب عليهم التنفيذ من ماله *

قال (ولو ان رجلا وصى عند موته فقال اغزو اعني غزوة وقال اغزو اعني ثلث
مالي فاذا قال اغزو اعني غزوة واعطى رجلا نفقة غزوة ينفذها الا يملك لدى
ينفذهها ذلك المال) لانه قال اغزو اعني والغزو عنه انما يكون اذا غزا ماله فينفق
ماله في الغزو ليصل اليه ثواب النفقة في الغزو فلو ملك الغزوي ذلك المال لكان
الغزوي عن الغزوي لا عن الامر (الآثر) انه اذا قال احجوا اعني رجلا حجة من
مالي فاعطى رجلا نفقة الحج فان الحاج لا يملك تلك النفقة ولكن يملك الاتفاق
في طريق الحج لا غير حتى يقع الحج عن المحجوج عنه فكذلك هاهنا (ولكن

يعطى ادنى ما يكون من نفقة الغزو فيغزو عنه) لان ذلك القدر متيقن والزيادة على ذلك ملك الورثة فلا ينفق ومن مال الورثة (الآثرى) ان في الوصية بالحج يعطى الحاج ادنى ما يكون من نفقة الحج كذا هذا يعطى ادنى ما يكون من نفقة الغزو ولا ينفق شيئا من تلك النفقة على اهله ولا ينفقها الا على نفسه لانه لم يملك النفقة ليصرفها الى حيث شاء وانما امره بالانفاق في الغزو عنه فلا ينفقها في غير ما امر كالخارج عن الغير لا ينفق المال الا على نفسه في طريق الحج لانه لم يملك النفقة فكذلك هاهنا *

* قال * (وله ان ينفق على نفسه راجعا) (الآثرى) ان الحاج عن الغير ينفق ذاهبا وراجعا فكذلك هاهنا *

(فان فضل شيء من النفقة رده على الورثة) لانه لم يملك المال بالقبض انما كان له حق الصرف الى نفقة الغزو وقد انقضى امر الغزو وهذا فضل مال الميت فيرده الى ورثته (الآثرى) ان الحاج عن الغير يرد فضل النفقة الى ورثة المحجوج عنه فكذلك هاهنا الا ان يسلم له الورثة فيثبت ذلك يكون له * وان قال اغزو اعني بثلاثي في سبيل الله اعطى ثلثه من يغزو في سبيل الله يعطون نفقاتهم ويشترى لهم الخيل) لانه اوصى بجميع ثلثه في نفقة الغزو وفي صرف جميع ذلك اليه بخلاف الاول فانه اوصى بغزوة واحدة فلا يعطى الا نفقة غزوة واحدة ويشترى لهم الخيل لان امر الغزو يتم بالخيل (الآثرى) ان في الوصية بالحج بثلاث ماله يشترى للحاج بهير يركبه لما ان سفر الحج يقطع بالبهير فكذلك هاهنا * (ثم يعطون الثلث كله في سنة واحدة ليغزو عنه) لان ذلك امرع لتنفيذ وصيته وتحصيل مراده وهذا والحج سواء فاذا رجعوا في ايديهم حتى يبعث الى قوم آخرين حتى لا يبقى من الثلث شيء فلما قلنا ان سبيل هذا الثلث ان

ينفذ في امر الغزو فيصرف الباقي اليه حتى ينفى كله في امر الغزو*
 (فان لم تبق نفقة وبقية الخيل بيعت حتى يعطى انما هو ما يغزون بها) لان
 تلك الخيل اشترت من ثلث ماله فيصرف انما هو الى حيث يصرف الثلث*
 فان بقي في ايديهم من نفقاتهم شئ رد حتى يغزوا بما بقي* قال* (وينبغي للرجل
 الذي وصى اليه ان يغزو عنه غزوة من منزل الرجل الموصى) لانه لو غزا نفسه
 غزا من منزله فكذلك غيره اذا غزا عنه يغزو من منزله (الا ترى) ان في باب
 الحج يخرج من منزله فكذلك هاهنا فان بقي من الثلث شئ لا يبلغ نفقة من
 يخرج من منزل الموصى دفع ذلك الوصى الى رجل يغزو عنه من حيث يبلغ
 النفقة كما في الوصية بالحج سواء

* قال* (وان اوصى بشئ في سبيل الله فليس ينبغي للوصى ان يعطى احدا من
 الورثة من ذلك شيئا وان كان محتاجا) لانه لو دفع اليه صارت وصية له والوصية
 للوارث لا تجوز*

(فان كانت الورثة كلهم كبارا فاجاز والوصى ان يعطيه المحتاجين من الورثة
 فعمل ذلك فلا بأس به) لان الوصية للوارث انما لا تجوز لحق الورثة فاذا
 اجازوا فقد ابطوا حق انفسهم فيجوز الوصية*

(وان كان الوصى محتاجا فاخذ لنفسه بعض الثلث لينقذ به في سبيل الله
 فلا بأس بذلك اذ لم يكن وارثا) لان قول الموصى اوصيت بثلثي في سبيل الله
 ليس فيه امر بتمليك الغير فهو كقوله ضمه حيث شئت ولو قال له ضمه حيث شئت
 كان له ان يضمه في نفسه وفي غيره فكذلك هاهنا وان كرهت الورثة ذلك
 اولا فذلك لا يضر لان الرأي والتدبير الى الوصى لا الى الورثة لانه لا شئ
 لهم من الثلث فلا يعتبر رضاهم وكرهاتهم كما اذا كان الاخذ اجنبيا*

(و كذلك ان اعطى ابنه او اباه او مكاتبه فهو جائز) لانه لو صرفه الى نفسه جاز
فكذلك اذا صرفه الى هؤلاء اولى ان يجوز (وان اعطى عبده فان كان المولى
محتاجا جاز وان اعطاه وهو غني لم يجوز ضمن المال) لان الصرف الى عبده
كالصرف الى نفسه لان الملك يقع له لا للمبدؤ لو صرفه الى نفسه وهو فقير
جاز ولو كان غنيا لم يجوز فكذلك هنا *

(وان اعطاه غنيا وهو لا يعلم انه غني سألناه فاعطاه اجزاه) لانه لو اعطاه زكوة ماله
وهو لا يعلم انه غني جاز عند ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وعند ابى يوسف
رحمه الله لا يجوز فكذلك الصدقة فان قيل * الوصى انما يعطى عن امر الميت
والميت انما امره بالوضع في الفقر ائتمى وضعه في غيرهم صاروا ضمنا بغير امره
فينبى ان لا يجوز عن الميت * والجواب عنه * ان من بن يزيد السلمي انما اخذ
الصدقة من وكيل ابيه وكان ابو ه غني غيره حيث قال اياك ما اردت بها * ومع
ذلك اجاز له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حيث قال يا يزيد لك ما نويت *
فتثبت ان الوكيل وصاحب المال في ذلك سواء *

(ولو اوصى الميت ان يغزولى غزوة في سبيل الله فاراد بعض الورثة ان يكون
هو الذى يغزو عنه فليس له ذلك الا ان يجوز ذلك له الورثة) لان الوارث
وان كان لا يملك المين يحصل له فيها منفعة والوارث محجور النفع عن مورثه
في مرض موته فان اجاز له الورثة ان يكون هو الذى يغزوه عنه وهم كبار بعد
وفاة الموصي يجوز له ان يغزو (ويرد ما بقي من النفقة) لان المنع كان لحق الورثة
ولم يبق لهم حق بعد الاجازة فيجوز له ان يغزو وان كان الوارث غنيا
(بخلاف ما اذا قال ثلثي وصية في سبيل الله فانه لا يعطى الوارث ان كان غنيا
وان اجازت الورثة كلهم) لان ذلك المال انما يدفع اليه بعد الاجازة على وجه

ولو اعطى زكاة ماله وهو لا يعلم انه غني جاز

الصدقة والصدقة محله الفقراء دون الأغنياء فلا يصير الغني محلا لها بأجازة
 الورثة فاما هذا المال ليس يدفع اليه على وجه التملك وإنما يدفع اليه على وجه
 الإباحة وما كان على وجه الإباحة يستوى فيه الغني والفقير دليله السقاية
 الموقوفة فإنه يجوز للغني أن يشرب من مائها كما يجوز للفقير (الآثر) أن
 في هذا الفصل ما فضل من النفقة رد إلى الورثة فكان دليلا على ما قلنا *
 (فإن غزاها الوارث قبل أن يحجز الورثة ثم علمت الورثة بعد ما غزا ورجع
 فأجازوا لم يحجز ذلك وكان ضامنا لما انفق حتى يغزو عنه غزوة أخرى) لأن
 الإجازة ترد على الموقوف والغزوة قد نفذت عن الوارث ولم تتوقف فلا ترد
 عليها الإجازة (و كذلك لو كان صغيرا فيهم لم يحجز غزوته) لأن الإجازة
 قد عدمت منه (فإن كبر فأجازته لم يحجز أيضا) لما قلنا أن الغزوة لم تتوقف فلا ترد
 عليه الإجازة *

(وكذلك أن أوصى بماله في سبيل الله لم يحجز أن يعطى أحدا من الورثة حتى
 يحجزوا كلهم) لأنه لو أعطى المال كان وصية للوارث وذلك لا يجوز
 إلا بإجازة الورثة *

(ولو أوصى بأن يغزو عنه غزوة فغزا عنه الوصى وليس بوارث جاز ذلك
 ورد فضل النفقة) لأنه ليس في لفظه ما يدل على إخراج الوصى من الوصية
 فكان له أن يصرفه إلى نفسه كما لو قال ضعه حيث شئت *

* قال (فإن أوصى أن يغزو عنه غزوة فأغزا رجالا يربط عنه ولا يدخل أرض
 العدو فذلك جائز) لأن الرباط من الغزو فصار كأنه غزا رجالا دخل
 أرض العدو *

(فإن قالت الورثة يربط يوما واحدا وقال الوصى يربط أربعين يوما فإن

الصدقة محله الفقراء دون الأغنياء فلا يصبر الغني محلا لها بأجازة الورثة

وما كان على وجه الإباحة يستوى فيه الغني والفقير

القصص يحيز من ذلك ادنى الرباط وذلك ثلاثة ايام) لان الواجب هو اقل
الرباط لان ما يبقى بعد رجوعه مع الغازي يصرف للورثة اربابينهم فلا يقطع
حقهم عن شيء من التركة الا بيمين وادنى الرباط ثلاثة ايام لانه اقل المقادير
التي وردت في الشريعة كما في مدة السفر ومدة الخيل * ولان الانسان
لا يسمى مرابطا برابط ساعة او ساعتين ويسمى مرابطا اذا رابط اياما
فيجب ان رابط عن الميت ما يقع عليه اسم الايام وقل ذلك ثلاثة ايام فيجب
رابطه ثلاثة ايام لهذا المعنى لان الآثار قد اختلفت في الرباط فانه روى انه
صلى الله عليه وآله وسلم قال من رابط يوما في سبيل الله كان كصيام
العمر وقيامه * او كان كلاما هذا معناه ومن رابط اربعين يوما كان له كذا
وكذا ومن رابط ثلاثة ايام كان له كذا * فاذا اختلفت الوارث والوصي يؤخذ
بأوسط الاعداد وذلك ثلاثة ايام لانه اقل من الاكثر واكثر من الاقل
فيقضى به لقوله صلى الله عليه وآله وسلم خير الامور اوسطها * وان كان الذي
اوصى به من منزله في الثغر الذي رابط فيه فالقياس انه اذا غزا عنه رجل رابط
في الثغر ولا يدخل ارض العدو * جازو في الاستحسان لا يجوز حتى يغزي عنه
رجلا يدخل ارض العدو * وجه القياس فيه ما قلنا ان الرباط من الغزو فوجب
ان يجوز اذا غزا رجل رابط ولا يدخل ارض العدو دليله ما اذا كان منزل
الموصى في غير موضع الرباط * ووجه الاستحسان في ذلك ان الميت اوصى بان
يغزي عنه غزوة فكان عليهم ان يأتوا بما يستحق اسم الغزو والرجل متى رابط
في مصر نفسه وفي موضعه لم يسم غازيا عند الناس وانما يسمى اذا دخل ارض
العدو فلم يغز عنه رجل يدخل ارض العدو لا يثبت اسم الغزو عليه فلا يجوز فاما
اذا سافر الى مصر ورابط فيه يسم غازيا عند الناس فاذا غزا عنه رجل خرج

ادنى الرباط ثلاثة ايام

خير الامور اوسطها

الى الرباط فقد استحق اسم الفز وفيكفي ذلك * ولان الوصي اذا لم يكن منزله في موضع الرباط وهو في مصر من امصار المسلمين فانه يتخير على الرباط وعلى الدخول في ارض العدو وفي مجاهدة الكفار فانصرفت وصيته الى النوعين من الفز وعلى الرباط والجهاد فتى رابط عنه جازو متى دخل ارض العدو وجاهد جاز - فلما اذا كان منزله في موضع الرباط فان تحسره على ما فاته من الجهاد اكثر من تحسره على ما يقوته من الرباط فتمين الجهاد لوصيته دون الرباط فلما يجاهد فيه لا يجوز (نظيره) ان الطواف بالآفاقي بمكة افضل من الصلوة لان تحسره على ما يقوته من الطواف اكثر فانه يمكنه اداء الصلوة بغير مكة ولا يمكنه الطواف الا بمكة فكان اكبر همه هو الطواف فاشتغاله به اولى فان المكي قل ما يتحسر على ما يقوته من الطواف فان الطواف له ممكن في كل وقت والصلوة لها رتبة عظيمة فكانت الصلوة له افضل كذلك هنا *

(ولو كان وصي بثلثه ان يغزو عنه فرأى الوصي ان يدفع الى من يربط اربعين ليلة او اكثر او الى من يغزو الى دار الحرب فذلك جائز عندنا على ما رأى الوصي وان ابى ذلك الورثة) لان مصرف هذا كله الى الفز ولا يرجع الى الورثة منه شيء فلم يكن منهم رأي ولا تدبير وكان للوصي ان يفعل ما يرى بخلاف ما اذا قال اغزوا عني غزوة فان الثلث كله لا يصرف الى الجهاد الا ترى ان فضل النفقة يراد الى الورثة فكان لهم رأي وتدبير حتى لا يقطع حقهم في الميراث * (واذا وصى الرجل بثلث ماله في سبيل الله يضمه حيث احب فذلك الى الوصي فان جعله الوصي لنفسه وهو محتاج اولاد به او لغيرهم جاز ما صنع من ذلك) لان الميت لو لم يقل يضمه حيث احب كان للوصي ان يجعله لنفسه ولا به فاذا قال يضمه حيث احب وقد فوض اليه الرأي على الموم اولى ان يكون

الطواف بالآفاقي بمكة افضل من الصلوة

له ذلك *

(وان جعله الوصى ارجل غني وهو يعرف لم يجز ذلك -) لما قلنا ان المال في سبيل الله يكون صدقة ومحل الصدقة الفقير دون الغني وقيل للوصي ضمه فيمن احببت من الفقراء لان الدفع لم يصح فصار كانه لم يدفع ولو لم يدفع يصرفه الى من شاء من الفقراء كذلك هاهنا *

(فان قالت الورثة قد جعله الوصى في الاغنياء فبطالت فناخذ ذلك ميراثا لم يكن لهم ذلك) لانه مخالف حين وضعه في الاغنياء وبالمخالف لم يخرج عن الوصاية ولا خرج المال عن الوصية فكان له ان يضمه بهد ذلك في الفقراء * (واوجبه الوصى لبعض الورثة وهم اغنياء لم يجز ذلك وكان له ان يجعله لمن شاء من الفقراء الا ان الرضى لو وضع فيه وهو اجنبي لم يجز) لانه لو كان غنيا اجنبيا لا يجوز فانا كان وارثا غنيا اولى ان لا يجوز *

(ولو ان الوصى جعله لبعض الورثة وهم فقراء لغيره في سبيل الله قيل للورثة اتجزوز ما صنم الوصى فان اجازوه جاز) لان الوارث اذا كان فقيرا فهو محل الصدقة الا انه انما لم يجعل له لكونه وصية والوصية لا يجوز للوارث باجازه الورثة وان لم يجزوه رجع الى الميراث ولم يكن للوصي ان يجعله لغير الورثة بهد ذلك بخلاف الفصل الاول اذا جعله الوصى لغني كان له ان يجعله بهد ذلك للفقير * ووجه الفرق في ذلك وهو ان قول الميت ثلثي في سبيل الله يقتضي الوضع في اهل الحاجة فهو في الوضع في الاغنياء غير مأمور وفي الوضع في الفقراء مأمور فرفق وضعه في غني فاما وضعه بغير امر الميت فصار محظا فصار كانه لم يضع فله ان يضمه فيمن امر بالوضع فيه فاما اذا وضعه في وارث فقير فقد وضعه في محله فلم يصح مخالفه لامر الميت فصار دفعه

ليس له ذلك

ووضع الميت فيه سواء والميت لو وضعه فيه كانت وصية للوارث والوصية للوارث اذا لم يجزها الورثة تصير ميراثا كذلك ها هنا *

(واذا وصى الميت ان يجعل فرسه حبسا في سبيل الله او سلاحه في سبيل الله او يجعل مصحفه حبسا يقرأ فيه القرآن او دار يسكنها العزاة او يواجر فيكون اجره في سبيل الله او ارض بزرع فيكون غلتها في سبيل الله او وصى ان يجعل عبده وقفا في سبيل الله او يخدم العزاة او يواجر فيقسم غلته في سبيل الله او غير ذلك مما يتقرب به العبد الى ربه وكذا حبس الفاس والقدم والمزاد والطنجير والشفرة فهذا كله جائز) عند محمد رحمه الله من الثلث وعند ابي يوسف رحمه الله ما كان من ذلك دارا او عقارا فحبس جائز وما كان من ذلك منقولا فلا يجوز حبسه الا الكراع والسلاح *

وقال ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه الحبس باطل في المنقول وغير المنقول الا الغلة فانه جائز نحو ان وصى بعتة عبدا ودارا او ارض في سبيل الله فانه جائز و يعطى العتة للفقراء في سبيل الله اما محمد رحمه الله تعالى فانه يجزى الوقف في الحياة وبعد المات لما فيه من القرية وكذلك الحبس في سبيل الله جائز لان معنى القرية موجودة فيه يدل عليه ما روي عن حفصة رضي الله تعالى عنها انها سبأت مصحفها لها *

واما ابو يوسف رحمه الله تعالى فلان المذهب عنده ان وقف المنقول باطل فكذلك حبس المنقول في سبيل الله باطل وكان يقول القياس ان لا يجوز وقف الاراضي لما فيه من تعطيل الملك ولا تأييد من احد الا ان الشرع عطل ما كنا عن المساجد القرية تعلق بها عائدتها اليها من حيث الثواب فيجوز ان في مثله في وقف الاراضي لانها من جنس المساجد فان بقي وعائدتها كالمساجد

فاما الاموال المنقولة ما وجدنا فيها اقرية او جبه الله تعالى الاقرية تقع بتمليك
 الفقير فكذلك لا يجوز ايجاب القرية من العبد الا على وجه التملك اذا ايجاب
 العبد معتبر بايجاب الله تعالى « فاما ابو جنيمة رضى الله تعالى عنه فانه كان لا يجوز
 الوقف والحبس في حالة الحيوة فلا يجوز عنده اذا اوصى بدموته الا ما كان
 له اصل في الشرية و الوصية بالغلة لها اصل في الشرية فانه لو اوصى
 بان يصرف غلة بستانه على الفقير فذلك جائز لما يقع فيه من
 التملك فكذلك حبس الاراضى والعبد والدار ليكون غلتها
 في سبيل الله يجوز لان فيه معنى التملك لان الغلة يتصدق بها على اهل الحاجة
 ممن ينزو فتصير ملكا لمن ياخذها يصنع بها ما شاء فاما ما ليس فيه معنى تملك
 الشيء ولكن فيه انتفاع بالعين نحو سكنى الدار وركوب الفرس وقراءة
 المصحف ولبس السلاح وخدمة العبيد لا اصل في جوازها في الشرع اذا وقع
 لا قوام مجبولين فانه لو اوصى بخدمة عبيده لقوم بغير اعيانهم لا يجوز ذلك واذا
 كانوا مملوكين جازوها هنا وقع الحبس لا قوام مجبولين فلا يجوز والمعنى في
 ذلك انه اذا لم يكن فيه تملك العين لم يكن صدقة * (الآرى) انه يدخل فيه
 الغنى والفقير فلا يجوز اذا وقع لقوم بغير اعيانهم ومن اخذ الفرس الحيس
 ليركبه في سبيل الله فنفته عليه حتى يردده) لانه هو المنتفع به والنفقة على من
 يحصل له المنفعة *

(الآرى) ان العبد الموصى بخدمته كانت نفقته على الموصى له بالخدمة مادام
 الخدمة) لانه هو المنتفع به ولو استمار فرسه منه في حال حياته كانت نفقته على
 المستعير فكذلك الغاوى نفقته عليه (وكذلك السلاح يكون وقفاً في سبيل الله
 من الثالث فن اخذته كان عليه حفظه و اصلاحه حتى يردده) لما قلنا انه هو المنتفع

بالسلاح ما لم يرده فاذا اخذته غيره كانت النفقة على الثاني (فان ركب الوصي
الفرس وتسارع بالسلاح فلا بأس بذلك اذا كان الوصي غير وارث) لانه ليس في
كلام الوصي ما يوجب خروج هذا الوصي عن الوصية فصار هذا وقوله
ضع فرسي وسلاحي في سبيل الله حيث شئت سواء (ولا ينبغي ان يعطيه
وارثا للميت الا ان يرضى جميع الورثة وهم كبار) لان فيه وصية بالمنفعة
للوارث والوصية بالمنفعة للوارث لا يجوز الا باجازة الورثة *

(فان اعطاه الوصي بعض الورثة بغير رضى بقيتهم فنفق الفرس تحته كان للورثة
ان يضموا قيمة الفرس ان شاءوا والوصي الذي اعطى وان شاءوا الوارث الذي
يركب) لان الوصي متمتع في الدفع والوارث متمتع في القبض فيضمن كل
واحد منهما لتعديده كما قلنا في الغاصب والغاصب والمستعير من
الغاصب (فانما ضمنوا القيمة امر القاضي فاشترى بالقيمة فرسا آخر فجعل
حييسا في سبيل الله) لان هذا بدل عن الفرس فيصرف الى فرس آخر ليقوم
مقامه حتى لا تنقطع الصدقة عن الواقف (فان ضمن الوارث القيمة فاراد ان
يرجع بها على الوصي لم يكن له ذلك) لان الفرس تفق بفعله وجناته فلا يرجع
بما ضمن على غيره كغاصب الغاصب والمستعير من الغاصب اذا ضمن لا يرجع به
على احد (وان ضمن الوصي فاراد ان يرجع بالقيمة على الوارث كان له ذلك)
لانه بالضيان مالك فقير جمع عليه كما قلنا في الغاصب اذا ضمن ورجع به على غاصب
الغاصب * فان قيل * لم لا يكون هذا بمنزلة الغاصب اذا وهب الغصب لرجل
فانقله الموهوب له ضمن الغاصب فانه لا يرجع على الموهوب له بشئ فلم يرجع
هذا * قلنا * اذا غصب الغاصب او اعار فقد قصده ان تكون الصلة منه لا من
غيره فاذا ملك المال بالضيان فقد تمت الصلة منه فلا يرجع عليه بشئ واما ما هنا

انما اعاره ليكون صلة عن الميت لامنه وبالضمان لم تتم تلك الصلة فصار كانه قبضه
 بغير حق وبغير اذنه فيرجع عليه * ونظيره رجل اكره رجلا على ان يهب مال
 رجل لاخر فوهب ثم ان المكره ضمن لصاحب المال فانه يرجع بالمال
 الموهوب على الموهب له لما قلنا انه لم يقصد بان تكون الصلة منه انما
 قصد بان يكون الصلة من صاحب المال فاذا ملكه رجع فكذلك هاهنا *
 قال * (واذا وصي بعبد له وقف في سبيل الله تعالى من ثلث ماله بداوى الجرحى
 وكان طيبا ويستقي الماء للزكاة في سبيل الله او يواجر فيصرف غلته في سبيل الله
 فهذا كله جائز) عند محمد رحمه الله تعالى لما قلنا ان هذا من القرب * فاما الغلة
 فيعطاهم الزكاة لان الغلة صدقة تملك ومحل الصدقة الفقير دون الغنى * واما
 الماء فيستقي الزكاة من استسقاها من الاغنياء والفقراء وكذا لك يخدم الزكاة
 من استخذمه من غنى او فقير لان هذا ليس بصدقة تملك بل هي اباحة انتفاع
 وما كان طريقة الاباحة يستوى فيه الغنى والفقير كالماء الموضوع على الطريق
 فانه يباح شربه للغنى والفقير جميعا * وكذلك الغنى له ان يستقي الماء من هر
 الغير ومن حوض الغير كالفقير سواء * وافضل ذلك ان يكون لاهل الحاجة
 لان الغنى يقع له الكفاية بدون ذلك بان يشتري له عبدا فيخدمه والفقير
 لا يستغنى عنه فكان المحتاج اولى بالخدمة له (وان جعل الميت الكراع او السلاح
 او غيره مما وصفت لك حبسا في سبيل الله تعالى في حياته وصحته فان ذلك باطل
 واذا مات كان ميراثا في قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه) لان الوقف عنده
 باطل الا ان يكون موصى به والموصى به هو الغلة وقد عدم هاهنا فبطل *
 واما ابو يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز وقف المنقول الا في الكراع والسلاح
 والحبس هناك كراع وسلاح يفاز عندهما الا ان عند محمد رحمه الله تعالى

ما كان على طريقة الاباحة يستوى فيه الغنى والفقير كالماء الموضوع على الطريق ومن البير وحوضه

الاخراج من يده شرط بان يدفعه الى غيره ليكون هو القيم عليه وعند
 اني يوسف رحمه الله تعالى ليس بشرط ولكن الا شهادي يكفي فابو يوسف
 رحمه الله تعالى يقول ان القيم انما يقبضه باصره فكان يدال القيم كيد الواقف فاذا
 كانت يده كيده فلا فائدة في التسليم اليه * ومحمد رحمه الله تعالى يقول اجمعنا على
 انه لو جعل داره مسجد افانه لا يصير مسجدا الا ان ياذن للناس بالدخول
 والصلوة فيه فاذا اذن لهم بالصلوة فيه يصير مسجدا ولا يقال انهم يصلون باذنه
 فيجعل كصلاته بنفسه بل لم يجعل هكذا فكذلك هاهنا * ولان الاموال لا تبقى
 مخفوفة الا بايدي المبادي لم يكن يدمن بدم مستحقة يخلف الا ولي فيبقى في يده
 مخفوفة كما جعلت على اي وجه صارت ولا بأس بان يتنفع بذلك كله القيم وولده
 والدة لانه لو فعل هذا في مرضه قد ذكرنا ان للقيم ان يتنفع به فاذا فعل في حياته
 وصحته اولى (وكذلك لو ارثه ان يتنفع به اذا سلم لهم ذلك القيم الذي ولاه) لان
 ما حبسه في حياته وصحته لم يكن وصية (الآرى) انه لا يعتبر من الثلث ويبدأ به
 قبل الدين واو اراد ابطاله في حياته لم ينفذ وما لم يكن وصية فالورثة وغيرهم
 فيه سواء (وان مات القيم في حياة الذي حبس ذلك او بدموته فالأمر فيه الى
 من ولاه القيم) ذلك لانه هو القيم في حال حياته فاقام مقامه يكون هو القيم
 بعد وفاته فالوصي اذا مات واوصى الى رجل فان الوصي الثاني يكون هو اولى
 من غيره فكذلك هذا وهذا بخلاف القاضي لان الوصي اذا فوض القضاء
 الى غيره ثم مات فان الثاني لا يكون قاضيا وذلك لان الامام الذي ولي
 القاضي الاول كان له ولاية بعد تولية القضاء ولم يخرج الامر من يده بدليل
 ان له ان يزله في حال حياته ويولي غيره فلما كانت ولايته باقية لم يجز تولية
 القاضي غيره الا باذن الامام فاما هاهنا ليس للذي حبس ولاية بعد ما اخرج

من يده (الآثرى) أنه لو اردان يمزله ويستبدل غيره لم يكن له ذلك فلما كانت
الولاية للقيم دون الذي حبس كان له التفويض الى غيره (فان مات من غير
تولية منه لا حد فان القاضى يحمل القيم في ذلك من احب وليس للذى
حبسه من ذلك شيء) هكذا ذكر محمد * وذكر الخصاص في كتابه وهلال ايضا
في كتابه ان للذى حبسه له ان يولى غيره * فوجه تلك الرواية وهو ان هذا
القيم لو ولى غيره ثم مات جازت توليته وانما ولاه لولاية مستفادة من جهة
الذى حبسه فلما جاز لغيره ان يولى غيره بولاية فلان يجوز للذى حبس ان
يولى غيره بولاية نفسه كان اولى والوجه لما ذكرنا هنا وهو انه لما حبسه وسلمه
الى القيم فقد اخرج الحيس عن ملكه ويده وصار هو وساير الا جانب فيه سواء
وكان التدبير ليس الى ساير الا جانب فكذلك لا يكون التدبير اليه
(وان جعله حبسا واشترط في ذلك انه هو القيم فيه فهذا باطل في الحسب) لانه
لما شرط ان يكون هو القيم في ذلك فلم يوجده الا اخر ابع من يده
وقد ذكرنا ان شرط صحة الحبس عند محمد رحمه الله تعالى هو الاخراج
من يده والتسليم الى غيره (وان دفع ذلك الى قيم يقوم به واشترط انه ان مات
قبل الذى حبس ذلك كان الامر الى الذى حبس ذلك يجمل فيه من احب
جاز ما اشترط من ذلك) لانه اذا اخرج عن يده هذا الشرط فيراعى شرطه
كما لو شرط شرط آخر لان شروط الواقف تراعى * ثم هذا الشرط لا يمنع
جوازه عند محمد رحمه الله تعالى لانه لما اخرج من يده فقد تم الوقف والحبس
فصار هو كواحد من الناس فكان المو دالى يده كالمو دالى يد غيره لا يبطل
الحبس فالمو دالى يده مثله *

شروط الواقف تراعى

(وكذلك اذا شرط قيم بدين قيم فذلك اليه وليس للقيم الاول ان يجعلها الى

غير ما شرط الذي حبسها) لان شرطه كما روى في حق القيم الاول فكذلك
يراعى في حق القيم الثانى وقد وجد من وقوف السلف هكذا يدل عليه ان مثل
هذا الشرط جائز في ولاية السلطنة والامارة فانه روى عن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم انه بعث سرية و امر عليهم زيد بن حارثة ثم قال فان
قتل فجعفر بن ابى طالب فان قتل فمبدا لله بن رواحة * وكان كما قال * وحكى ان
سليمان بن عبد الملك لما حضره الموت اوصى ان يكون الخليفة بمده ابن عمه
عمر بن عبد العزيز فكرهت ذلك اخوته هشام بن عبد الملك ومسامة بن عبد الملك
فقال سليمان ثم بمده فلان ابن فلان ثم انت يا هشام ثم قال ارضيت يا اصلم * فلما
جاز مثل هذا الشرط في ولاية السلطنة فلان يجوز في هذه الولاية اولى *
(واذا دفع الرجل الى رجل مالا فقال خذ هذا المال فجاهد به في سبيل الله او قال
اغز به في سبيل الله فاخذ الرجل فاشترى به متاعا وكرعا ووسلا حاتم مات
احدهما فقال الذى اعطى المال ان كان حيا او ورثته ان كان ميتا انما اعطاه المال
قرضا ليجاهد به عن نفسه وقال الممطي (١) او ورثته انما اعطاه اياه على وجه الصدقة
في سبيل الله تعالى فالتقول قول الممطي في ذلك او ورثته) لان قوله فجاهد به في
سبيل الله اضافة الجهاد الى فعل الممطي لا الى المال لان هذا ليس بامر بان ياتي
فعل الجهاد واذا كان الجهاد مضافا الى فعله لا الى المال لم يصرفا للمال في سبيل الله
ايصير صدقة فبقى قوله خذ هذا المال مجردا وهو كلام يحتمل القرض ويحتمل
الصدقة فكل واحد منهما تبرع والقرض اقل التبرعين لانه يوجب البذل
والصلة لا توجب البذل فحمل على الاقل لان الاقل تمين وهذا كرجل زوج
ابنته وسلمها الى الزوج مع جهازها ثم ماتت الابنة فقال الزوج كان المال صلة لها
فلي منه الميراث وقال الاب لا بل كنت اعرتها فالتقول قول الاب لما ان العارية

تبرع والهمة تبرع والمارية اقلها فحمل على الاقل فكذلك هاهنا
 (فان كان الممطي حيا حلف البتة بالله ما اعطاه الا على وجه القرض
 ثم اخذ ماله) لانه حلف على فعل نفسه فيحلف على البتات (وحلفت
 الورثة على علمهم ما يملكون ان صاحبهم اعطاه اياه على وجه الصلة ثم ياخذون
 المال) لانهم حلفوا على فعل الغير ومن حلف على فعل الغير يحلف على العلم (وان
 تصادقا الممطي والممطي له ان الممطي اعطاه اياه ولم ينو قرضا ولا غيره فالمل قرض
 ولا يكون صلة لقلنا انه اقل التبرعين وكانت على الاقل حتى يشبث
 الاكثر وهذا فصل ينبغي ان يحفظ فانه لا رواية له الا في هذا الموضع
 واستدل في الكتاب (فقال لا ترى ان رجلا لو اعطى رجلا مالا فقال حج به
 او انفقته على نفسك مع عيالك كان ذلك قرضا الا ان ينو به الصلة كذلك
 هاهنا ولو قال له خذ هذا المال فهو لك في سبيل الله ومات الذي اخذه قبل ان
 يشتري منه شيئا فهو له وهو ميراث لورثته) لا بقوله هو لك
 تملك منه لان اللام للملك كما اذا قال داري لك تسكنها كان تملكك للربة وقوله
 في سبيل الله عبارة عن الصدقة فكانه قال خذ هذا المال فهو لك صدقة
 ولا يكون قرضا *

(وكذلك لو قال خذ هذا المال في الفز وفي سبيل الله او قال في الجهاد في سبيل الله
 كان المال صدقة) لانه اضاف الجهاد او الفز الى المال وامره ان ياخذ في
 هذا الوجه فهذا رجل جعل ماله في سبيل الله فكان صدقة لانه امره بالاخذ لله
 والمال الماخوذ لله لا يكون الا صدقة على عباده (ولو كان قال خذ هذا المال
 فاغز به عني في سبيل الله ثم مات احد هما قبل ان يشتري به رد ذلك المال على
 الممطي او على ورثته) لانه امره بالفز وعنه والفز وعنه لا يكون الا بعد ان تكون

حلف على فعل الغير يحلف على العلم

النفقة من ماله ويكون الغازی نائبا عنه في الاتفاق فبقى المال على ملكه الا انه لما مات انقطع امره فبرد المال الى ورثته (فان اشترى بذلك المسال سلاحا وكراما ثم مات احدهما اخذ جميع ما اشترى) لانه اشتراه بامره لان الامر بالفز و الامر بشراء ما يحتاج اليه في الفز والشراء وقع للامر فيكون له (الاشترى) انه لو غزا وفضل من ذلك فضل رداليه فدل ان الشراء وقع له (ولو اشترى به متاعا او سلاحا ثم بدا للمعطي ان ياخذ منه ويدفعه الى غيره كان له ذلك) لان المشتري ملكه فله ان ياخذ ويعطى غيره (فان قال المعطي رد علي مالي واليك ما اشتريت فانه لا حاجة لي فيه لم يكن له الا ما اشترى) لان المشتري وكيل له في الشراء فالمشتري وقع له ذلك فلم يكن له ان يمنع منه (ولو قال المعطي اعطيك مالك ولي ما اشتريت لم يكن له ذلك) لانه وكيل له بالشراء والوكيل بالشراء لا يحبس ما اشترى عن الموكل *

(ولو قال له خذ هذا المال فجاهد به او اغز به فاشترى به متاعا او سلاحا او كراما ليفز به فقال له صاحب المال انما اعطيتك لتغزو عني فتدعي لي المتاع وقال المعطي اعطيته لنفس صالحة او قرضا فلا سبيل لك على المتاع فالقول قول رب المال وله ان ياخذ المتاع والسلاح والكرام) لان قوله فجاهد به يحتمل معنى الجهاد عن المعطي ويحتمل الجهاد عن المعطي وهو المجمل فكان البيان اليه * ولان ما ادعاه المعطي لا يوجب زوال المال عن ملكه وما ادعاه المعطي يوجب زواله عن ملكه الى بدل او الى غير بدل فهو يدعي اكبر الامر بن فلا يصدق الابينة *

(واذا حبس الرجل فرمى في سبيل الله فادفعه الى رجل حبيسا في سبيل الله فهو جائز لو قال ان استغنيت او حضرتك الوفاة فادفعه الى غيرك حبيسا في

مسبيل الله) لان الحبس هكذا شرط وشرطه معتبر ﴿ الا ترى ﴾ ان الواقف اذا جعل وقفاً على قوم باعياهم على انهم ان استغنوا عنه فيصرف الى الفقراء جاز من الواقف هذا الشرط فكذلك هاهنا *

(فان مات صاحب الفرس الذي جعله حبساً لم يكن ميراثاً لورثته و كان حبساً في سبيل الله) لان الزوال قد تم فلا يصير ميراثاً (فان مات الذي اعطاه اياه صار حبساً على من اعطاه الميث او على من اوصى له به حبساً ليس لصاحبه الذي حبس عليه سبيل) لان الشرط قد وجد *

(فان استغني الذي جعله صاحبه حبساً في يده وترك الجهاد فرجع الى اهله لزمه ان يدفعه الى غيره يكون حبساً للشرط الذي وجد من الحبس فان دفعه الى غيره ثم بدا الاول ان يرجع الى الجهاد فاراد ان ياخذ الحبس فليس له ذلك) لان الاول انما كان اولي به من الثاني لثبوت يده عليه ولم يسله الى الثاني فقد زالت يده وصار اليه الثاني فكان هو اولي بامساكه من الاول (فان كان صاحب الفرس شرط الاول انه ان جعله لغيره ثم احتاج اليه او رجع الى الغزو كان احق به) لان هذا الشرط جائز لان صاحب الفرس هكذا شرط في اعنى شرطه كفاي الوقف اذا جعله على اولاد فلان فان استغنوا فهو لفلان فان احتاج الاولاد دخلو في الوقف ثانياً جاز وكان على الشرط الذي شرطه كذلك هاهنا *

(ولو ان رجلاً حبس فرساً او ارضاً او جعلها وقفاً في سبيل الله عشرين سنة ثم هي سرودة على صاحبها الذي حبسها او على ورثته ان هلك او جعل حبساً على قوم باعياهم على انهم ان هلكوا رجع الحبس على الذي حبسها كان هذا حبساً باطلاً له ان ياخذ ان شاء وان مات كان ذلك ميراثاً) لانه لم يؤبد الحبس والمذهب

عند محمد رحمه الله تعالى ان التأييد شرط لجواز الوقف وانما كان التأييد من شرطه لانه صدقة موقوفة فيعتبر بالصدقة المملوكة والصدقة المملوكة لا يجوز توقيتها فكذلك الصدقة الموقوفة * وعندنا في يوسف رحمه الله يجوز الوقف موقتا وموبدا لان في هذا تملك المنافع وقد جاز مؤبدا فلان يجوز وقتا ولى ﴿ الا ترى ﴾ ان الاجارة يجوز موقتا ولا يجوز مؤبدا ثم التأييد المملوكة لا يبطل الوقف فالتوقيت اولى ان لا يبطلها *

(ولو ان رجلا حبس فرسه له في سبيل الله ابد ودفعه الى رجل حبسه عليه على انه ان مات وانستغنى عنه دفعه الى غيره لا يرجع الى صاحبه ولا الى ورثته فهذا جائز مستقيم) لانه ابد والحبس مؤبدا جائز *

(فاذا اخذ صاحب الحيس الفرس فلم ينفذ سنته تلك فدفعه الى غيره ينفذ عليه اماره اياه فلا بأس بذلك) لانه استغنى حيث لم ينفذ تلك السنة فله ان يدفعه الى غيره * ولانه قد ملك منافع الفرس في باب الغزو وبديل انه ليس لصاحب الفرس ان يأخذ منه الفرس مادام هو حيا ينفذ فله ان يملك تلك المنافع غيره ﴿ الا ترى ﴾ ان الحبس عليه لا يكون اقل حالا من المستعير والمستعير للخدمة اذا لم يشترط ركوب نفسه كان له ان يغير غيره فها هنا اولى *

(ولا ينبغي له ان يواجره) لان مقصود صاحب الفرس حصول الثواب له واذا غزى الثاني بديل لا يحصل للمحبس ثواب في الاجر ولانه ملك منافع هذا الفرس بغير بدل فلا يقدر ان يملك غيره ببديل ﴿ الا ترى ﴾ ان المستعير يملك ان يغير ولا يملك الاجارة فكذلك ها هنا (فان دفعه الى غيره ينفذ عليه باجر فركبه الذي استأجره فمطابق في يده من ركوبه او من غير ذلك فرفع ذلك الى القاضي فان القاضي له ان يضم ايهما شاء ان شاء ضم

﴿ المستعير يملك ان يغير ولا يملك الاجارة ﴾

المواجر وان شاء ضمن المستاجر) لان كل واحد منهما متعدي الفرس فان
ضمن الواجر لا يرجع على المستاجر بشيء) لانه بالضمان ما كره من الابتداء
فصار كانه آجر فرس نفسه ومن آجر فرس نفسه فمطب في يد المستاجر
لم يضمن المستاجر كذلك هاهنا *

(وان ضمن المستاجر القيمة ترجع المستاجر بالقيمة على الواجر) لانه منور
من جهته والمنور يرجع على الغار عاقره (ثم يشتري القاضي بالقيمة فرسا
آخر فيجمله حبيسا على الذي كان آجره) لان الفرس الثاني قائم مقام الاول
والفرس الاول لو كان حيا كان حبيسا على لذي آجره فكذلك الثاني يكون
حبيسا عليه) ويتقدم اليه فيه ان لا يواجره) لانه تعاطى ما لا يحل (فلما قضى ان
ينصحه في المستقبل ويكون الاجرة للمواجر على المستاجر) لانه هو الماقد
والاجر يكون للماقد (الآرى) انه لا يكون اشقى حالا من الناصب والغاصب
لو آجر المنصوب وسلم كان الاجر للغاصب كذا هاهنا) ولا يجزى ان
ياكله المواجر ولكنه يتصدق به) لانه استفاده من كسب خبيث فسييله
التصدق به كافي الغاصب *

(ولو قتل الفرس غير الذي حبس عليه اوركه غيره بغير امره فمطب تحته
كان ضمنا من اقيمة ياخذها الذي حبس عليه فيشتري بها فرسا آخر فيكون
حبيسا في يده) لان الذي حبس عليه لا يكون اقل حالا من المودع ولو كانت
وديعة في يده فقتله غيره كان للمودع حق الخصومة واخذ القيمة كذا هاهنا *

(ولو ان رجلا في يد كل واحد منهما فرس حبيس على هذه الصفة دفع كل
واحد منهما الفرس الذي في يده الى صاحبه على ان يغزو عليه على ان يعطي
الاخر فرسه شرطا مشروطا كان هذا شرطا فاسدا لا ينبغي له ذلك لانها

لمأشراطا ذلك شرطاً بينهما صارت مبادلة المنافع بالمنافع ومبادلة المنافع بالمنافع
 الجارة فاسدة كبيع السكنى بالسكنى (وليس للذي حبس عليه ان يواجره اجارة
 جائزة ولا فاسدة) فان عطب احدهما ضمن القيمة فكان الامر فيه كما
 وصفنا (لان كل واحد منهما متمد) وان سلما كان لكل واحد منهما الجرم مثل الفرس
 الذي اعطاه صاحبه) لان الاجارة فاسدة وفي الاجارة الفاسدة يجب اجر
 المثل ويتصدق كل واحد منهما بالاجر ولا يجبر عليه *

(ولو كان كل واحد منهما دفع فرسه الى صاحبه يركبه من غير شرط اشترطه
 كل واحد منهما على صاحبه ففزا كل واحد منهما على الفرس التي اعطاه
 صاحبه فهذا لا بأس به) لانه اذا لم يجز بينهما شرط لم يصح مبادلة المنفعة بالمنفعة
 لتصير اجارة ولكنه يجزى محض اعارة وقد ذكرنا ان للذي حبس عليه ان يديره
 لينزوبه *

(ولو ان رجلاً جعل خيلاً لله جيباً في سبيل الله ودفعه الى وكيل لئلا يكون هو
 الذي يوزعها بين الغزاة اذا غروا ولم يشترط ردها اليه فهذا جائز) لانه وجد
 الازالة من يده الى يد قيمه. حبس فيجوز كالموقف ارضاً او داراً او اخر جهتها الى قيم
 جاز ذلك لما ان التسليم قد وجد ولهذا قال ابو يوسف رحمه الله تعالى ان التسليم
 ليس بشرط لان انساني وكيله ويتصرف فيه بامرهم كما شرط هو فكانت يده
 كيده فلا فائدة في التسليم والجواب عنه ما قلنا *

(ولا بأس بان يوزعها بين الغزاة من الاغنياء والفقراء) لان هذا باحة وليس
 تمليك وكل قرينة كانت في سبيل الاباحة استوى فيها الغني والفقير كالمساقاة *
 وكذلك او جعل خاناً لنزول الناس فيه او مقبرة يقبر فيه موتى المسلمين
 فانه يسكن خانة الغني وانه يقبر ويقبر في مقبرته الغني والفقير *

المقبرة والخان يستوي فيه الغني والفقير

(فان دفع الوكيل الى رجل فرساق قال اركبه في سبيل الله فليس له ان يحمل عليه غيره) لانه انما اعطاه لينتفع به في هذا الفوز ثم يرد على الوكيل فهو مستعير والمستعير اذا شرط ركوب نفسه ليس له ان يركب غيره كذلك هاهنا (وان اعطاه اياه فقال خذه في سبيل الله ولم يشترط عليه ان يكون هو الذي يركبه فلا بأس بان يحمل عليه غيره ممن ينفذ في سبيل الله) لان الاباحة وقعت مطلقة فكان له ان يركبه بنفسه وان يركب غيره كما في عارية الدابة اذا وقعت مطلقة (ولو اعطى رجلا فرسا في سبيل الله واعطى الآخر فرسالة في سبيل الله فقال الرجلان كل واحد منهما لصاحبه اعطيتك فرسي لتنفذ وعليه على ان تمطيني فرسك اغزو عليه فاخذاهما ففزوا عليها فالقياس ان يكون باطلا وان عطب الفرسان يضمنان الا انه يجوز ذلك استحصانا ولا يضمنان شيئا) فوجه القياس له في ذلك انهما لما شرط اذالك الشرط فيها بينهما صارت مبادلة المنفعة بالمنفعة فتصير في حكم الاجارة كما لو كان المحبس رجلاين * ووجه الاستحصان في ذلك وهو انه اعتبر حال الذي حبس فلا يكون اجارة لانه رجل واحد فكانت الافراس كلها ملكا له وان لم يعتبر حاله لزال الافراس عن ملكه واعتبر حال القيم فيها كان هو ايضا واحدا فلا يقع فيه معنى الاجارة اذ الرجل لا يواجر بعض افراسه ببعض فاما اذا كان الفرسان لرجلين فقد وجدت صورة الاجارة لان منافع الفرسين لما لكتين مختلفين فكان له حكم الاجارة فلم يجز *

قال (ولو انهما آجرا الفرسين بدرهم فآجر كل واحد منهما لصاحبه فرسه بدرهم ينفذ وعليه كائنا منين) لان هذه الاجارة باداء درهم من مالهما وليست بمال صاحب الفرسين فقد وقعت اجارة ملك الغير بملك الغير فوجد معنى الاجارة فيه (وليس للوكيل الا الاول الذي دفعت اليه الخيل ان يواجر شيئا من هذه

المستعير اذا شرط ركوب نفسه ليس له ان يركب غيره

الخيول للنزو وان اجرها كان ضامنا لما قلنا ان الاجارة تبطل معنى الثواب
والذي حبس قصده الثواب فان احتاجت الى نفقة فرأى ان يواجرها ببعض
منافع الناس غير الجهم - ادب مقدار نفقتها حتى يدفعها الى من يغز وعليها فلا بأس
بذلك لان الحال حال الضرورة ومنفعة الاجرة ترجع الى الدابة فكان هذا
أرفق بالدابة فيجوز *

وهذا كما ذكر في كتاب الوقف اذا جمل الرجل خانا وقف المارة الطريق فاحتاج
الى المرمية فانه لا بأس للقيم ان يواجر منازل الخان بمقدار ما يحتاج الى
المرمة فكذلك ما هنا *

(ولا بأس بان يأمر القاضي الوكيل بذلك لان القاضي ولي كل مال اعد للمساكين
كما هو ولي كل غائب ولا بأس بان يفعل هذا الوكيل ايضا بغير امر القاضي
لان هذا مما يصلح الدابة وقد وجد الرضاء من المالك دلالة في كل ما يصلح
الدابة) لانه لا يبقى حييسا الا بعد السمي في اصلاحه *

(فان كان الذي حبسها شرط له حين وكاها ودفعها اليه ان يواجرها
في نفقتها فذلك جائز واخرى ان يجوز اجازة الوكيل) لانه وجد منه
صريح الامر بالاجارة والصريح اقوى من الدلالة (وان شاء آجرها بنفقتها
ولا يستأمر في ذلك القاضي) لما قلنا انه ماذون من جهة الذي حبس دلالة
فلا يحتاج الى استئجار القاضي *

(واذا اعطى الرجل فرسا يحمل حييسا في سبيل الله فان استغنى او مات دفعه
الى غيره حتى يكون حييسا ابد افليس لصاحب الحييس ان يركبه
في حوائجه في المصر في القياس) وفي الاستحسان له ان يركبه في حوائجه
في المصر وما حول المصر من شهود الجنازة والتشييع ونحوه فوجه

القياس فيه وهو ان المالك اذن له بالركوب في الحروب ولم ياذن له في الركوب في حوائجه فوجب ان لا يجوز له الركوب في حوائجه الا باذنه كما لو ركبته واراد به سفرا او كمالواعار فرسه ليركبه في طريق كذا ليس له ان يركبه في طريق آخر فكذلك هاهنا * ووجه الاستحسان في ذلك وهو ان هذا القدر من الركوب ينفع الفرس ولا يضره لان رب فرس اذا ربط في المربط ولا يركب عليه يصيبه مرض ويفسد سيره وفي ركوبه في الاحايين منفعة له ورياضة والمالك كان كالارض في كل ما يرجع نفعه الى الفرس ولانا لو قلنا بانه لا يجوز له قليل الركوب في غير الفزواذى الى منع الناس عن قبول مثل هذه الافراس اذ لا يرغبون اليها متى علموا ان النفقة واجبة عليهم وقليل الركوب وكثيره في غير الفزواذى حرام عليهم وما ادى الى الضيق والخرج وتنفير الناس عنه كان حكمه ساقطا * ولان المالك لما حبسه عليه مع علمه ان الذي حبسه عليه لا يجسد بدا من قليل الركوب عليه في غير الفزواذى يكون كالارض في ركوبه ذلك القدر في غير الفزواذى وكان سبيله سبيل العبد المأذون من حيث انه مالك التبرع بشئ يسير ولا يملك التبرع بالشئ الكثير وان كان المالك ليس بشايت له لما انه لا بد للتجار من ذلك فصار كالمأذون من جهة المولى دلالة وان لم يوجد منه الاذن افصاحا وصريحا فكذلك هاهنا * (ولا يركبه خارجا من المصر على مسيرة يوم او يومين او ثلاثة) وذلك لان هذا في حد الكثرة لانه بدا من ذلك الركوب والقليل هو المستحسن دون الكثير * (فان ركبته ليسقيه او يشتري له علما او حبل عليه علفا له او بعض المنافع للفرس فلا بأس بذلك في القياس والاستحسان) لان منفعة هذا الركوب يرجع الى الدابة فلا يكون به بأس في القياس والاستحسان (وكان هذا منزلة رجل اشترى

فرساً فوجد به عيباً فركبه ليسقيه أو ليحمل طعامه لم يمنع ذلك من الركب بالعيب
 لما أن ذلك الركوب لمنفعة الدابة فكان ذلك من أسباب البرق كذلك
 ها هنا إلا أنه جعل مسألة الركب بالعيب في كتاب اليوع على القياس والاستحسان
 وقد جعل الجواب ها هنا جواباً واحداً في القياس والاستحسان جميعاً *

(وإن كان يركبه ليرعب به العدو في المصر أو خارج المصر أو كان يرى أن لهم
 عيوناً في النكير فركبه لذلك فهذا لا بأس به) لأن هذا الركوب من الجهاد *
 (وكذلك السيف يحمل حبيساً في سبيل الله فإن كان ثقله أياه يفسد السيف
 أو يضر به أو يحمله فلا يلبسه) لأن لبسه لمنفعة نفسه ليس من الجهاد في شيء *
 (وإن كان لبسه لا يضره فلا بأس بذلك) لأنه قليل منفعة فلا بأس به كما قلنا في
 ركوب الفرس إذا كان قليلاً (وإن كان يلبسه ليرعب به العدو أو كان لهم عيون
 فينا ترى فتتلد السيف ولبس السلاح ليرعب به العدو فله ذلك) لأن أروهاب
 العدو من أمر الجهاد واستعماله في أمر الجهاد لا بأس به *

(وإن جعل نبلاً أو قوساً حبيساً في سبيل الله لم يجزى أن يرى صاحبه بالنبل
 والقوس بين الفرضين وإن كان يتعلم بذلك الرمي وهو مما يتقرب به العدو)
 لأن هذا مما يفسد النبل والقوس والرمي بين الفرضين ليس من الجهاد فلم
 يكن له إفساده في غير أمر الجهاد (بخلاف ما إذا ركب الفرس الحبيس في هواجه
 في المصر فإنه لا بأس به) لأن ذلك الركوب مما لا يفسده بل يصاحبه حتى إذا كان
 ركوباً يفسده يمنع من ذلك كالمركبة لتعلم القروسية أو ركبته يوماً وأكثر
 في حوائجه *

(وإن كان في يدرج فرس في سبيل الله فسمع الرجل بعاقب رخيص يباع
 في غير موضع المصر فإن كان ذلك الموضع في المصر أو قرياً منه في بعض قرأه

فلا بأس بهذا) لان هذا من منافع الدابة ولوركبه في حاجته في المصر لا بأس به
فما ظنك اذا كان ركوبه لنفعة الدابة *

(وان كان موضعا بعيدا يسافر عليه لم يجزى ان يفعل ذلك) لان هذه المسافرة
عليه من غير ضرورة فلا تجوز (الآرى) انه لو جاز ذلك مثل هذا لجاز له ان
يأتي به بعض الكور التي بينها وبين مصر عشرة ايام او اكثر وهذا اقبل
(وان كان المسلمون في موضع لا يتقدرون فيه على العلف الا من مسيرة ايام
فلا بأس بان يركبه الى ذلك الموضع ليحمل عليه علفه) لان هذا موضع الضرورة
والضرورات تبيح المحظورات (ولا بأس بان يركبه ايضا راجعا مع العلف)
لانه لما جاز له ان يركبه ذاهبا لما يحتاج الى حفظ الدابة فلان يجوز له ان
يركبه راجعا ايضا مع العلف فهو يحتاج الى حفظ الدابة والحمل اولى (ولكن
لا ينبغي له ان يحمله من العلف مالا يطيق اذ اركب عليه مع ذلك) لان هذا
استهلاك للدابة (الآرى) انه لا يحل له مثل ذلك في دابة نفسه فقي دابة
الحبيس اولى *

(واذا اعطى الرجل سيفا حبيسا في سبيل الله وعلى السيف حلية فليس ينبغي
له ان يعرض للحلية) لان الحلية تبع للسيف والسيف حبيس غير مملوك
فالحلية مثله فلا تصرف فيه تصرف الملاك ولكن يستعمله في امر الجهاد
بحليته كما اذن له (فان احتاج السيف الى مرمة فان مرمته عليه ولا يعرض
لحليته) لانه هو المنتفع به فكانت المنفعة عليه كما قلنا في المستعير (الآرى) ان
الفرس لو كان حبيسا في يده واحتاج الى النفقة كانت نفقته عليه ولا يعرض
للفرس باجارته كذلك ما هنا فرمة السيف عليه ولا يعرض للحلية *

(فان كان السيف انما اعطاه وكيله يدفعه الى غيره ممن يغزو في سبيل الله ثم

رده على الوكيل فايس لوكيل ايضا ان يمرض حليته بصدقة ولا يغيرها) لانه
 فوض اليه الدفع الى من ينزو ولم يوض اليه التصديق فلا يمتدى امره واكله *
 (فان احتاج السيف الى مرمة في اصلاحه واصلاح جفنه فرأى الوكيل
 ان يصاحبه من حليته فلا بأس بذلك فياخذ من حليته بقدر ما يحتاج اليه من
 المرمة فيرمده بذلك ويدع ما بقي حتى يحتاج الى المرمة مرمة اخرى) لان
 منفعة السيف ليست لوكيل ليكون اصلاحه عليه من ماله فيكون اصلاحه من
 السيف * هذا كالفرس اذا احتاجت الى نفقة فانه ينفق عليه من منافعه بان
 يوجره فيصرف عليه الى نفقته وكذلك الاراضي الموقوفة مرمتها في غلتها
 وليس هناك نفقة سوى الحلية فيصاحبه من الحلية *

(فان كان اذ تزع بعض الحلية انتزعت كاسا واحتوى المرمة بعضها ارم
 السيف ما يحتاج اليه ثم لم يترك الفضل عنده ولم تصدق به حتى اذا احتاج الى
 مرمة اخرى) لان الحلية ما جلت للصدقة وانما جلت في الفرو ولا تصرف
 الا في امر الفرو *

(وان كان رجلا جعل فرسه له حبيباً في سبيل الله ودفعه الى وكيل له يدفعه الى
 بعض من يخرج في سبيل الله فطام الفرس او اصابه عيب لا يقدر ان يفرز وعليه
 ان يصاحبه الى كريب في المصرو والعجالة فلا بأس بان يبيعه الوكيل ويشتري
 به غيره من الفرس وما يسه في سبيل الله) لانه لو لم يبيع له الفرس فانتقطعت
 صدقته بالبيع فبأن له استبداله ليقضي صدقته (وامر الوكيل في ذلك جائز
 في امر السائقين) لانه فوض اليه السبي في اصلاحه فكان عزلة الوصي في ذلك
 (فان كان الفرس قد بلغ من فرسه فزوعليه في سبيل الله فان كان
 يبيع به فليس عليه ان يبيع به الا بلغ من فرسه فزوعليه في سبيل الله) لانه

يمكن هذه الصدقة بشراء فرس آخر فيوقف ولا يعطل *
 (وان كان يعلم انه لا يصاب به فرس بان قل ذلك جدا رد الفرس على صاحبه
 الذي كان حبسه في مسجيل الله ولا يتصدق بذلك على المساكين) لانه جعله
 حبسا لينزى عليه لا للتمليك والصدقة (واذا صار بحال لا ينزى عليه عادى
 ملك الذي حبس كالموارى) وهذا على قياس ما قال به محمد رحمه الله تعالى في
 رجل جعل ارضه مسجدا او صلى فيه الناس ثم خرب ما حوله واتخذت مزارع
 وخرب المسجد فان كان يطعم ان يعود اليه اهله ويصلوا فيه فانه لا يعود ملكا
 لصاحبه وان كان لا يطعم في ذلك عاد ملكا عند محمد رحمه الله تعالى فصاحبه
 ان يأخذه ويبيعه او يجعله مرزعة وان كان ميتا فلورثته ذلك لما انه جعله
 للصلاة لا للصدقة فاذا صار بحال لا يصل في فيه لا يتصدق به ولكن يعود ملكا
 فكذلك امر الفرس * وعندي ابو سفيان رحمه الله تعالى لا يراد الفرس الى صاحبه
 ولكن يتصدق به كالا يعود المسجد ملكا اذا كان لا يصل في فيه * والله اعلم *

باب

المشور من اهل الحرب

* روى محمد رحمه الله تعالى باسناده * (عن ابي صخره الحارثي) (١) عن زياد بن حدير
 قال بعثني عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه مصدقا الى عين التمر وامره بان يأخذ
 من المصابين يعني من المسلمين من اموالهم ربع العشر ومن اموال اهل الذمة اذا
 اختلفوا بها التجارة نصف العشر ومن اموال اهل الحرب العشر) اعلم اننا اذا التزمنا
 (١) في التقريب جامع بن شداد ابو صخره الكوفي ثقة مات سنة سبع وبقا سنة
 ثمان وعشرين ومائة وفي الخلاصة زياد بن حدير بمهمات مضعف عن عمر وعلي
 رضي الله عنهما وعنه جامع بن شداد وثقة ابو حاتم ١٢

باب المشور من اهل الحرب

باب المشور من اهل الحرب

الا ترفي هذا فقلنا يا خذ العاشر من المسلم الذي مر عليه ربع العشر ومن الذي
 نصف العشر ومن الحربي العشر لان عمر رضي الله تعالى عنه هكذا امر حاشره
 باخذ العشر وكان ذلك بمشهد من المهاجرين والانصار ولم ينكر عليه احد فحل
 محل الاجماع يدل عليه انه روي في حديث آخر عن عمر رضي الله تعالى عنه انه
 بعث انس بن مالك رضي الله عنه مصداق في العشر فقال انس بن مالك رضي الله
 تعالى عنه يا امير المؤمنين تقلدني المكس من عملك فقال له عمر رضي الله تعالى
 عنه قد قلدتك ما قلدني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قلدني امور العشر وروى
 امرني ان اخذ من المسلم ربع العشر ومن الذي نصف العشر ومن الحربي
 العشر كله * فقد روي مرفوعا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 فعليسا اتباعه (واعلم) بان العاشر هو الذي اقامه عمر رضي الله تعالى عنه على
 الدرب الذي كان بين المسلمين والكفار وامره ان ياخذ من كل من مر عليه
 بماله ولم يؤد زكاته وجعل نفقته منه) فانما سبها عاشر الان ما يؤخذ منهم
 مسداده على العشر وانما اثبت عمر رضي الله تعالى عنه حق الاخذ للعاشر لان
 هذا المال في حياة الامام ورجايته لان امن الطريق بالامام فصار هذا المال
 آمنا برعاية الامام وحمائه فاثبت حق الاخذ للامام كالسوايم التي تكون
 في مفاوز كانت اخذت كانتا الى الامام لما انها في حياة الامام ورجايته
 فكذلك هاهنا *

وانما امر عمر رضي الله تعالى عنه باخذ ربع العشر من المسلمين لان المال يؤخذ
 منهم زكاة على ما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس في المال حق
 سوى الزكاة والزكاة لمساكين ربع العشر * فانما الذي امر باخذ نصف
 العشر منه وذلك لان هذا حق يؤخذ من المسلم ويؤخذ من الكافر فوجب

ان يوخذ منه ضعف ما يوخذ من المسلمين كما في النص رافى من بنى تغلب فانه
 يوخذ منه الصدقة المضاعفة واما الحربى فاما امر باخذ العشر منه لانهم ياخذون
 من العشر فامر باخذ العشر منهم اذا لامر بيننا وبين الكفار مبنى على
 المجازاة حتى انهم ان كانوا ياخذون منا الخمس اخذنا منهم الخمس وان كانوا
 ياخذون منا نصف العشر اخذنا منهم نصف العشر وان كانوا لا ياخذون منا
 شيئا فنحن لا ناخذ منهم شيئا (الدليل) عليه ما روى ان عاشر عمر رضى الله تعالى عنه
 كتب الى عمر رضى الله عنه كم ناخذ من تجار اهل الحرب فقال كم ياخذون منا فقال
 هم ياخذون منا العشر فقال خذ منهم العشر فقد جعل الامر بيننا وبينهم مبنيا على
 المجازاة وان كنا لا نعلم كم ياخذون منا او لا نعلم اياخذون منا او لا ياخذون اخذنا
 منهم العشر ايضا فانه روى عن عمر رضى الله تعالى عنه انه قال امشاره خذوا منهم
 ما ياخذون منا فان اعياءكم ذلك فخذوا منهم العشر والمعنى في ذلك وهو ان الحربى
 ينزل من الذى منزلة الذى من المسلم لان شهادة الحربى عليه لا تقبل وتقبل شهادة
 الذى على الحربى كما انه لا تقبل شهادة الذى على المسلمين وتقبل شهادة المسلمين
 على الذى ثم الذى يوخذ منه ضعف ما يوخذ من المسلم فكذلك الحربى يوخذ
 منه ضعف ما يوخذ من الذى ويوخذ من الذى نصف العشر فيوخذ من الحربى
 ضعف ذلك وهو العشر *

قال محمد بن محمد رضى الله تعالى (عن جرير بن حازم قال سمعت انس بن سيرين (١) يقول
 اراد انس بن مالك ان يستعملنى على الابل فقلت تقلدنى على المكس من عمالك
 فقال اما رضى من امر الناس ما امرني به عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه من
 امور الناس فقال استعملني عمر رضى الله تعالى عنه فامرني ان اخذ من المسلمين
 من كل اربعين درهما درهما ومن اهل الهند من كل عشرين درهما درهما ومن

(١) اخو محمد بن سيرين مولى انس روى عنه وعن ابن عباس وابن عمر رضى الله

عنه وثقة ابن معين ١٢ خلاصه

اهل الحرب من كل عشرة دراهم درهما) اعلم بان المكس هو فعل الماشر
والمكاس هو الماشر وانما سمي مكاسا لانه يتقص اموال الناس باخذ العشور
منهم وهو مشتق من الماكسة * والمكاس لا ياخذ من احد منهم شيئا من
ذلك حتى يبلغ المال ما في درهم ما يجب فيه الزكاة على المسلم (اما المسلم فلا يوخذ
منه من اقل من ما في درهم) لان الماخذ منه زكاة على ما قلنا ولا زكاة في اقل
من ما في درهم * (واما الذي فكذلك) لان الماخذ منه كان باسم الزكاة وان
لم يكن زكاة في الحقيقة فوجب ان يكون من شرط النصاب (دليله) اخذ
الصدقة من نصارى بنى تغلب فانه لا يوخذ الصدقة من ما لهم الا ان يكون
النصاب كاملا فكذلك هاهنا * (واما الحربى فاما لا يوخذ منهم من اقل من ما في
درهم) لانهم لا ياخذون من تجار المسلمين من القليل فكذلك لا ياخذ منهم حتى
انهم ان كانوا ياخذون من تجارنا من قليل المال وكثيره فكذلك ياخذ منهم من
قليل المال وكثيره * والله الموفق *

باب

الجزية

(عن ابراهيم النخعي رحمه الله عليه قال اذا اسلم الرجل واقام بارضه فعليه الخراج
واذا لم يقيم فليس عليه خراج (اعلم) بانه ان كان اراد بهذا الخراج خراج الرأس
فلسنا نقول به بل المذهب عندنا ان الكافر اذا اسلم وهو من دار الموادة فان خراج
الرأس يسقط عنه سواء اقام بارضه او هاجر اليها * وقال بعض العلماء بان الخراج
لا يسقط عنه وان اسلم ما لم يهاجر اليها * وان كان اراد به خراج الارض فقد قلنا به
فانه اذا اسلم فامسك ارضه فانه يؤدي عنها الخراج ولا يوخذ منها العشر وانما
يوخذ العشر اذا اسلم اهل بلده طوعا * * وعند بعض الناس يؤدي العشر و

لا يؤدي الخراج وان خرج الى دار الاسلام وترك ارضه لا يؤخذ منه شيء وعن
عمر بن عبد العزيز ان عمرو بن العاص رضي الله عنه قال لم يفتح قرية بالمغرب على
صالح الا ثلاث قري الاسكندرية سفسر طليس وكفر طيس وسلطاس وكان من
اسلم من غير هذه الثلاث قري اخذ ماله وخلي سبيله ومن اسلم من هذه الثلاث
قري خلي سبيله وماله له (اعلم) باننا لا نأخذ من هذا الحديث بل نقول كل من اسلم من
اهل الذمة لا يؤخذ منه ماله ويترك في ارضه يؤدي عنها الخراج سواء
اخذت القرية عنوة او صاحبا فان دهقانة هجر الملك اسلمت على عهد عمر
رضي الله تعالى عنه فكتب في ذلك سمند وعمار الى عمر بن الخطاب رضي الله
تعالى عنهم فكتب اليه عمر رضي الله تعالى عنه ان ادفع اليها ارضها فتؤدي عنها
الخراج * وسوا ذلك وفتة انما اخذت عنوة هجر الملك وغيره * والله الموفق *

﴿ باب ﴾

﴿ من عشور اهل الحرب والمسلمين واهل الذمة ﴾

(قال محمد رحمه الله تعالى قال ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه اذا امر الحربى المستامن
على عاشر المسلمين بمال يبلغ مائتي درهم فصاعدا او شيء قيمته ذلك اخذ منه
عشر ما مر به لما روي انما قال علي بن ابي طالب ليس هذا المال لي لم يصدق
واخذ منه العشر) لان الامر بيننا وبينهم على الجزاة وهم لا يصدقون تجارنا في
مثالها هذا فنحن لا نصدق تجارهم (بخلاف الذي اذا امر على العاشر بمال وقال
ليس لي او قال علي بن ابي طالب لم يؤخذ منه شيء) لان الامر بيننا وبينهم ليس على الجزاة
ولكنه على حكم الشرع والاسلام ومن حكم الاسلام ان المسلم يصدق لما
انه ينكر وجوب الحق في ماله فكذلك الذمي يصدق *
(وكذلك اذا امر به مكاتب او عبد بمال اخذ منه العشر) لانهم ياخذون من

عبيدنا ومكاتبنا فنحن نأخذ من عبيدهم ومكاتبهم (فان كانوا لا يأخذون من عبيدنا ومكاتبنا فلا نأخذ ايضا من عبيدهم ومكاتبهم وان كانوا لا يأخذون من عبيدنا او مكاتبنا نأخذ منهم ايضا) لانه انما يؤخذ بحفظ الطريق والمكاتب يحتاج الى حفظ الطريق كالحرس سواء * ولان المولى قد رضى باخذ العشر من عبده حيث يشاءه ائنا للتجارة *

(واذا مر الحربي على العاشر برقيق فقال هؤلاء احرار او مرجواري فقال هؤلاء امهات اولادى صدق في ذلك ولم يؤخذ منه العشر) لانه ان كان صادقاهم احرار ولا عشر في الاحرار وان كان كاذبا فقد صار والاحرار ابقوله لان الحربي اذا اعتق عبدا كافرا في دار الاسلام يمتق بالاجماع لانه ليس بدار قهر *

(وان مر الحربي بآل التجارة وقال لا اريد به التجارة او قال هو مال صبي فان العاشر يعشره) لانهم لا يصدقونا في ذلك فنحن لا نصدقهم بذلك (وان كانوا هم لا يأخذون من مثل هذا المال فلا نأخذ منهم ايضا وان كانوا تعلم انهم يأخذون ولا يأخذون اخذنا منهم) لان الاصل هو الاخذ لان النصاب كامل (واذا دخل الحربي في دار الاسلام بآمان تاجرا فعشره عاشر المسلمين ثم مر على عاشر آخر للمسلمين لم يعشره في تلك السنة حتى تمضي فاذا مضت تلك السنة عشره مرة اخرى) لانه مادام يتردد في دار الاسلام فحكم ذلك الامان باق ولم ينته حكم ذلك الخروج فصار كالذي يتردد في دار الاسلام والذي لا يعشره العاشر الامرة واحدة وان مر عليه في تلك السنة مرارا فكذا ذلك لا يؤخذ من الحربي يدل عليه ما روي ان رجلا من الروم مر على عاشر عمر رضى الله تعالى ومعه فرس قيمته عشرون الفا فطالب منه العاشر ان يأخذه

بشانية عشر الفافاني فلم يأخذ الفرس وأخذ المشركم مر عليه راجعاً فاراد أن يأخذ
منه العشر فأبى فجاء متظاهراً إلى عمر رضي الله تعالى عنه فوجدته في المسجد
فلم يدخل المسجد ووقف على بابه وقال هو الشيخ النصراني وإضافته إلى نفسه
فقال عمر رضي الله تعالى عنه وأنا الشيخ الحنفي فقص عليه القصص فقال عمر
رضي الله تعالى عنه كفيت * فظن النصراني أنه لم يلتفت إلى كلامه فرجع كالآيس
فلما أتى العاشر فإذ سبقه كتاب عمر رضي الله تعالى عنه أن لا يأخذ منه شيئاً فأخبره
العاشر بالكتاب ولم يأخذ منه شيئاً فتمجيب النصراني من عدل عمر رضي الله تعالى
عنه فأسلم *

أسلام النصراني بعد عمر رضي الله عنه

(و) لو مر على عاشر المسلمين فبعثه ثم دخل من يومه أو من الغد دار الحرب ثم
رجع بماله ذلك مستأمناً بعشره العاشر مرة أخرى لأنه لما دخل دار الحرب فقد
انقطع حكم ذلك إلا ما انتهى حكم ذلك الخرج فأنما دخل بآمان جديد
فصار كأنه دخل أول مرة أو ينزل منزلة حربى آخر فلم يبعثه في كل مرة *
(فإن كان أولئك الحريون الذين استأمنوا لا يعشرون المسلمين إذا دخلوا إليهم
الأمرة واحدة في السنة وأن دخل وخرج مراراً لم يعشروا إلا مرة واحدة)
لما قلنا أن الأمر بينهما وبينهم على المجازاة والمكافاة *

(وإن خرج الحربى المستأمن إلى دار الإسلام بآمان ومعه خمر أو خنازير عشر
الخمر ولم يعشروا أمره أن يعطى عشر الخمر دراهم يقوم قيمته ثم يعطيه
قيمة العشر دراهم وإن لم يكن معه دراهم أمره أن يبيع من الخمر ما يعطيه قيمة
العشر دراهم وهذا عندنا * وقال زفر رحمه الله تعالى لا يعشروا الخمر ولا الخنازير)
وذهب في ذلك إلى أن الخمر ليس بمال في حق المسلم والعاشر مسلم فصار كأنه
صر عليه بما ليس بمال وكما إذا مر بخنزير وول الذمى في ذلك منزلة مسلم مر على

العاشر بخمر * ولأن الخمر والخزير مجريان مجرى واحد في حق المسلم ثم اجمعنا
 انه لا يمشي الخنزير فكذلك لا يمشي الخمر * والحجة لنا في ذلك ما روي ان
 عمر رضى الله تعالى عنه جمع عماله بالموسم وقال لهم ماذا تأخذون من اهل
 الذمة مما يعرون به عليكم من الخمر فقالوا نصف المشر فقال عمر رضى الله تعالى
 عنه ولو هم يبيعها واخذوا نصف المشر من ايمانها (ولأن الخمر اقرب الى المالية
 من الخنزير لانهم كان مالا لنا في الابتداء حين كان عصيرا و يصير مالا في
 الانتهاء بان يصير خلا) واما الخنزير فلم يكن مالا لنا في الابتداء ولا يصير مالا في
 الانتهاء واذا كان كذلك كان حرمة الخمر اخف فجاز ان يؤخذ المشر من الخمر
 ولا يؤخذ من الخنزير * ولأن العاشر انما ياخذ قيمة الخمر والمسلمون يعرفون
 قيمة الخمر لان كل واحد من المسلمين يمسكها الصالح فيهم والطالح فاما الصالح
 فيمسكها للتخيل واما الطالح للشرب فان كان يعرف المسلمون قيمتها فيؤخذ
 عشر قيمتها القول المسلمين * فاما الخنزير لا يمسكها احد من المسلمين فلا يعرف
 المسلمون قيمتها وانما يعرف الكفار وقول الكفار على المسلمين غير مقبول
 فلا يؤخذ بقولهم * ولأن الخمر مثلي فكان ينبغي ان يؤخذ مثله الا ان المسلم ممنوع
 عن تلك الخمر فاذا اخذ القيمة فقد اعرض عن الخمر فيجوز * واما الخنزير ليس
 من ذوات الامثال فمثله قيمته فاذا اخذ القيمة صار كانه اخذ العين والمسلم لا يحل
 له ان يملك الخنزير ولا بد له * ولأن الخمر مال فيها بين اهل الذمة والامام فيها
 حماية معتبرة لان للمسلم عليها ايدام معتبرة فصارت في يد الامام وحمايته فاشبهت
 سائر الاموال * فاما الخنزير فليس للامام فيه حماية معتبرة لان المسلم لا تثبت له يد
 معتبرة على الخنزير الا ترى ان الخنزير لا يورث واذا لم يكن للمسلم عليه يد معتبرة
 لم تثبت للامام عليه يد معتبرة ولا يصير في حمايته فلا يؤخذ منه العشر بغير حمايته *

(وان كان اهل الحرب لا يعشرون اهل ذمتنا اذا دخلوا عليهم بالخز والخنازير لم نعشرهم فيما دخلوا من ذلك) لان الحر والخنزير ليس بمال لا حرم من اهل دار الاسلام الا لاهل الذمة فاذا لم يعشروا اهل ذمتنا من ذلك فقد عفووا عمن في دار الاسلام من هذا النوع من المال فنعفو عنهم ايضا عشر هذا النوع اذ عشرهم عاشر مجازاة (فان كانوا لا يعشرون المسلمين فيما دخلوا به من مال ويعشرون اهل الذمة عشرينا هم كما يعشرون اهل الذمة وان كانوا يعشرون المسلمين ولا يعشرون اهل الذمة عشرينا هم ايضا) لانهم لم يعفوا عن مال دون مال فان كل مال يمر الواحد منه على عاشرهم فانهم يعشرون ذلك المال متى مر به اهل ديننا على عاشرهم الا انهم عفووا عن طائفة من اهل دار الاسلام دون الطائفة الاخرى وهم طائفة واحدة ولم نجد منهم طائفة اخرى حتى لا نعشرهم مثل ما وجدوهم منافسينا هم جميعا حتى اذا وجدنا منهم طائفتين ووجدوا منا طائفتين فعشر واحد الطائفتين دون الاخرى عشرينا ايضا تلك الطائفة منهم دون الاخرى نحو ان عشر وارجالنا ولم نعشر وانا عاينا فكذلك نحن نعشر رجالهم ولا نعشر نساءهم (وكل ما يوخف من الحربي من العشور فانه يوضع موضع الخراج للامة سائلة دون موضع الصدقات للفقراء) والمعنى في ذلك وهو ان الصدقة طهرة لصاحبها والكافر ليس من اهل الطهرة فيوضع عشره موضع مال الصدقة *

﴿ قال ﴾ (واذا دخل المسلم دار الحرب بامان ومعه مال يجزبه او ليس معه مال فانجز في دار الحرب فاصاب مالا فقال عاينه الحول في دار الحرب ثم اخرجته الى دار الاسلام ومر على عاشر المسلمين لم يأخذ العاشر منه شيئا) لان العاشر انما يجزى صدقة مال كان في حماة الامام ورعايته حتى تكون الجباية بازاء الحماية

(الآثرى) (١) أنه يعشر الدراهم والدنانير التي يجربها على العاشر لحاجتها إلى الحفظ والحماية ولا يعشرها متى اتجر في مصر هالاً مستغنائها عن حفظه وليس للامام حماية ولا رعاية في دار الحرب فلا يعشر الاموال التي لاحماية ولا رعاية له فيها (الآثرى) انه لو كان في عسكر اهل البنى خال الحول على ماله ثم خرج الى عسكر اهل المدل فانه لا يؤخذ من كاة مامضى لما انه لم يكن ذلك المسال في حماية الامام ولا رعايته فلم يؤخذ منه فكذلك ههنا * ولان الزكوة حق الله تعالى فحقى موضع لا يجزى فيه حكم امام المسلمين فلا يأخذ بذلك كما لا يأخذ بسائر حقوق الله تعالى التي لازمه في دار الحرب نحو حصد الزنا وحصد السرقة وحصد قطاع الطريق وحصد الشرب الا ان المسلم يومر بان يؤدى زكوة ماله فيما بينه وبين ربه ولا يجبر وان لم يؤد فهو آثم لانه حال الحول على مال مسلم فيجب فيه الزكوة ومتى وجب يومر بالاداء كالصلوة والصوم وكالباعى اذا خرج الى اهل المدل فانه يفتى بان يزكى ماله فيما مضى فكذلك ههنا *

(وما عرفت من الجواب في المستامن في دار الحرب فهو جوابك في الاسير اذا اتجر فاصاب مالا في دار الحرب وحال الحول على ماله ثم مر على عاشر المسلمين) فانه لا يعشره ولكنه يقتضى بان يؤدى زكوة ماله فيما بينه وبين ربه * (وكذلك الجواب في الذى اسلم في دار الحرب وحال الحول على ماله في دار الحرب ثم اخرجته الى دار الاسلام) فان العاشر لا يعشره الا انه ان علم في دار الحرب ان عليه زكوة ماله وحال الحول على ماله بعد العلم لازمه ان يؤدى زكوة ماله فيما بينه وبين ربه وان لم يعلم ان عليه الزكوة في ماله فانه لا يلزمه اداء شئ من (١) (الآثرى) انه لا يعشر الدرهم التي يتجر بها في المصر لانه ليس في

الزكوة حتى يحول عليه الحول بعد العلم) لأن الزكوة من الشرائع والشرائع لا تلزم إلا بعد السماع ولم يبلغ الخطاب سمعه فلا شيء عليه *

(ولوان رجلا من أهل الحرب أسلم وله مال كثير من أموال التجارة ومال السائمة فعلم أن الزكوة تجب في المال فمكث ستة أشهر في دار الحرب أو أقل أو أكثر ثم خرج بماله إلى دار الإسلام فعال عليه الحول وهو في دار الإسلام ثم مر على العاشر فإن العاشر يدر ما له والمصدق يأخذ صدقة سوائمه) لأن الحول انقضى على ماله في دار الحرب فإن الزكوة تجب عليه في ماله في دار الحرب (الآثرى) أنه يومه بالاداء ويصير آثما إذا لم يود فبسبب الوجوب قد وجد في دار الحرب والوجوب وجد في دار الإسلام والعبرة بحال الوجوب وفي حال الوجوب المال في حماية الإمام ورعيته في موضع يجري حكم إمام المسلمين فيه فيأخذ منه العشر (الآثرى) أن الحول إذا انقضى على النصاب ثم انتقص ثم في آخر الحول فإنه تجب الزكوة واعتبر فيه حال تمام الحول التي هي حال الوجوب ولم يعتبر النقصان الذي كان في أثناء الحول فكذلك لا يعتبر كينونة المال في دار الحرب في أثناء الحول ويعتبر حال تمام الحول *

وهكذا الجواب في السير أو المستأمن إذا خرج بماله إلى دار الإسلام وتم الحول عليه في دار الإسلام فإنه يؤخذ منه زكوة ماله في ذلك الحول (ولوان رجلا مسلما أو ذميا صر على عاشر المسلمين بماله من درهم أو دينار يريد أن يدخل به أرض الحرب للتجارة فقال للعاشر إنما أصبته منه ستة أشهر ولم يحل عليه الحول صدقة على ذلك ولم يأخذ منه العشر) لأنه أنكر وجوب الحق في ماله فكان القول قوله (فإن دخل دار الحرب فاشتري به وباع حتى تم الحول على ملكه وهو في دار الحرب ثم خرج به إلى دار الإسلام فبره على العاشر

فانه لا ياخذ منه العشر لما مضى) لان الحول حال وماله في دار الحرب ووقت الوجوب وقت تمام الحول فاذا لم يكن المال وقت الوجوب في موضع يجري فيه حكم امام المسلمين لا ياخذ الامام*
 (وان كان اقام في دار الحرب تمام الحول منذ ملكه في دار الاسلام الا يوما او يومين ثم خرج الى دار الاسلام فتم الحول في دار الاسلام ثم مر به على العاشر عشرة) لان المال وقت وجوب الحق في حماية الامام وفي موضع يجري فيه حكم امام المسلمين فكان له حق الاخذ (ولو ان حربا مستمنا في دار الاسلام او ذميا او مسلما مر على العاشر بمال فكنتمه اياه وقد حال الحول الاول ثم مر به على العاشر ايضا فكنتمه اياه وقد حال الحول الثاني ثم مر به على العاشر بعدما حال الحول الثالث فلم يعلم به العاشر وعلم بما كان صنع في تلك الاحوال فان العاشر يمشي الاموال في الاحوال الثلاثة كلها) لانه ثبت حق الاخذ للعاشر في كل مرة لان الزكوة وجبت في المال في دار الاسلام والحق متى ثبت لا يبطل بالتأخير ولا بالكتان*

الحنيني ثبت لا يبطل بالتأخير ولا بالكتان

(فان كان الحربي يدخل في هذه الاحوال الثلاثة في كل مرة في دار الحرب قبل ان يشره ثم يخرج فليس ينبغي للعاشر ان يشره الا بهذه المرة الاخيرة لهذا الحول الثالث) لانه لما دخل دار الحرب في كل مرة فقد بطلت عنه احكام المسلمين وارتفع ذلك الامان وصار كحربي آخر حين خرج في المرة الثانية والثالثة (الا ترى) ان العاشر لو شره ثم دخل دار الحرب ثم خرج من يومه ذلك ومر على العاشر فانه يشره ثانية فكما ابطال دخوله دار الحرب العشر الذي كان له عند المسلمين وصار في الحميم كحربي آخر خرج فكذلك يبطل دخوله دار الحرب ما كان للمسلمين عنده ويصير

كحربي آخر خرج في كل مرة (ولو ان الحربي والمستامن والمسلم والذي
مكثوا يتجرون في دار الاسلام ثلاثة احوال لا يرون على عاشر المسلمين ثم
مروا على عاشر المسلمين بعد الحول الثالث فاخبروه انهم لم يعشروا منذ ثلاثة
احوال واخبر المسلم انه لم يؤد زكوة ماله منذ ثلاثة احوال فان العاشر ياخذ منه
زكوة هذا الحول الثالث ولا ياخذ منه زكوة الحولين الماضيين وذلك لان
العاشر انما يشر المال الذي في دار الاسلام اذا كان في حمايته في الحول الثالث
لا في الحولين الماضيين فلهذا لا ياخذ ما مضى من الحولين بخلاف ما اذا حال
الحول والمال في دار الحرب ووقت الاخذ باق لا يجب الحق في المال بان يفقد
مضى وقت اخذ الواجب الاول وجاء وقت الواجب الثاني فتمى مر عليه بعد
ما حال الحول الاول قبل ان يتم الحول الثاني فوقت الاخذ باق فشره ومضى ثم
الحول والمال في دار الحرب فان العاشر لا يعشر هذا المال وان مر به صاحبه
عليه قبل ان يتم الحول الثاني) لان الحول الثاني حال هناك والمال في موضع ليس
يجري فيه حكم امام المسلمين فلم يثبت له حق الاخذ لهذا واما المال الذي في دار
الاسلام فانه في موضع يجري فيه حكم الامام فله حق ان يعشره متى مر به
صاحبه قبل ان يمضي وقت الوجوب للحول الثاني *

(فاما السائمة من الصدقات فليس على الحربي ولا على الذمي فيها صدقة) لان
الصدقة عبادة فلا يجب على الكافر (فاما سائمة المسلم اذا لم ياخذ صدقتها سنين
ثم اطاع على ذلك اخذت منه زكاتها للسنين الماضية) لان اخذها الى السلطان
لما كان فيها من الحماية والرعاية والحماية والرعاية قد وجدت في السنين الماضية
فياخذ زكوة ماضية *

(وهذا بخلاف العاشر فانه لا ياخذ العشر الا للحول الآخر) لان العاشر انما

(١) فانه لا ياخذ الا زكوة سنة التي مر عليه لان حق الاخذ له انما ثبت حين يمر
عليه والمرور عليه انما وجد في السنة الثالثة فلهذا اقتصر

الصدقة عبادة فلا يجب على الكافر

ياخذ من المال الذي يمر به عليه صاحبه والمرور عليه بالمال لم يوجد الا في السنة الرابعة فلا ياخذ الا للسنة الثالثة واما المصدق ليس ياخذ الصدقات بحق المرور عليه بل في سائمة كل انسان فياخذ منها الصدقة فانما ياخذ الصدقة باعتبار حول لان الحول على السائمة وقد حال على السائمة ثلاثة احوال فياخذ صدقة كل حول *

(فان قال المسلم صاحب السائمة قد ادبت صدقتها الى المساكين لهذه السنين لم يلتفت الى قوله ويؤخذ منه الصدقة لثلاث سنين) وهذا عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا ياخذوا حتى وقال ان الصدقة حق الفقراء فلما دفعها الى الفقراء فقد اوصل الحق الى مستحقه فيبرأ كما لو دفع زكاة التجارة الى الفقراء *
والكسائفة ان حق الاخذ الى المصدق فلا يبرأ بالدفع الى الفقراء كالغريم اذا دفع الدين لا يبرأ لما ان حق الاخذ لا وصى كذا هنا *

(فان كان الامام لم يبعث اليهم مصدق في تلك السنين بان شغل عن ذلك الحرب او غيرها فادوها المسامضي وقالوا قد اديناها حيث لم يبعث اليها مصدق قال قولهم فلا صدقة عليهم في ذلك) لان الامام اذا لم يبعث اليهم مصدق في تلك السنين فلم يوجد الطلب من الامام فلم يجب عليهم الدفع الى الامام فاذا ادى بنفسه يبرأ زكاة المال اذا اداها المالك *

قال (والحربي والمستامن والذمي والمسلم اذا مر واباع من عشار المسلمين فقالوا قد عشرينا عشرين غيرك في هذه السنة وجاؤا بالبراءة وحلفوا له على ذلك ان اتهمهم فليس ينبغي ان ياخذ منهم شيئا) لان الزكاة حق الله تعالى امانة عند المالك والامين متى اخبر باداء الامانة صدق ثم هذا في المسلم والذمي ظاهر لانهم اولا علينا دين يصدقان *

(واما الحربى لوقال على دين لا يصدق * واذا قال عشر فى عشر غير لك صدق) لانه تايد قوله هاهنا بالبراهة بخازان يصدق * فاما فى مسئلة الدين لم ينضم الى قولهم ما يصدقه فجازان لا يصدق *

والدليل على ذلك حديث عمر رضى الله تعالى عنه حيث اتاه ذلك الشيخ النصرانى وقال ان عمالك عشرون فى السنة مرتين قال فكتب عمر رضى الله تعالى عنه الى عماله لا تشروا فى السنة الا مرة * اليس عمر رضى الله تعالى عنه قد صدقه فى ذلك حيث كتب الى عماله ان لا تشروا الا مرة *

(واذا كان للرجل المسلم والذى مال التجارة فحال عليه حول فى دار الاسلام ثم ادخله دار الحرب بامان فاتجر فيه حولا آخر ثم اخرج منه من دار الحرب فمر به على عاشر المسلمين لم يعشره للسنة الاولى ولا للسنة الثانية) اما السنة الاولى فلا يجر عليه بماله فى وقت الاخذ فلا يأخذ * واما السنة الثانية فلا يجر عليه فى حال والمال فى دار الحرب وقد ذكرنا ان الماشر لا يعشر المال الذى قد حال عليه الحول فى دار الحرب *

(فان كان مربه بعد الحول الاول على الماشر فى دار الاسلام فكتبه المالك ثم ادخله دار الحرب فمكث حولا فى دار الحرب ثم اخرج منه فمر به على عاشر واخبره خبره فانه يعشره للحول الاول ولا يعشر للحول الثانى) اما ما يعشره للسنة الاولى - لانه مرمم وجوب الحق وجوب الحق لا يفوت بالتأخير واما الحول الثانى حال والمال فى دار الحرب فلا يعشره *

(وكذلك سائمة الرجل المسلم اذا دخلها دار الحرب بمدم حال عليها الحول - اما للحول الاول فلا يجر عليه بمدم وجوب الحق فى المال ووقت الاخذ باق فثبت له حق الاخذ فلا يسقط ذلك الحق بالتأخير

ولم يؤذوا كآتهم - افعال عليها الحول الا تخرب في دار الحرب ثم اخرجهم الى دار الاسلام فان المصدق يصدمه السنة الاولى (لان حق الاخذ مثبت للمصدق باعتبار حوله لان الحول في دار الاسلام لا يحق المرور عليه فقد حال الحول الاول على المال في دار الاسلام فثبت له حق اخذ صدقة تلك السنة *

(ولا يأخذ للسنة الثانية شيئاً) لانه حال الحول والمال في دار الحرب فلا يجب له حق الاخذ *

(ولو ان حرباً مستأمناً في دار الاسلام حال الحول على ماله او حوله في دار الاسلام فمر بعاشر المسلمين ومعه مال فكتمه ذلك ثم ان العاشر ظفريه واخرجه فانه يشهره لما مضى فان لم يظفر به العاشر حتى دخل دار الحرب ثم خرج فاخبره ومعه ماله ذلك بطل كل عشر كان وجب عليه ما مضى من السنين وعشره تجز وجه من دار الحرب هذه المرة وابطل عنه ما مضى) لانه حين دخل دار الحرب بطلت عنه احكام المسلمين وحق الاخذ يثبت للامام بالحكم فاذا لم يكن للمسلمين عليه حكم لم يكن للامام حق الاخذ *

(ولو كان وجب ذلك عليه فلم يدخل دار الحرب التي هو من اهائها ولكنه دخل دار حرب اخرى من دار الاسلام بامان ليتجر فيها فان كان استأمن المسلمين حين دخل ارض الاسلام ولم يذكر لهم دخول تلك الارض فانه يبطل ما كان وجب عليه من المشور) لانه دخل دار الايجري فيها حكم المسلمين فصار كما لو دخل دار نفسه ثم خرج ولو كان كذلك بطل عنه ما وجب من المشور وكذا لك هاهنا *

(ولو كان استأمن المسلمين لينفذ الى تلك الدار ويرجع اليهم فامنوه على ذلك

فهذا ايضا والاول سواء وبطل عنه كل عشر وجب عليه وهو كذا واستامن
على ان ينفذ الى تلك الدار ويكون آمنا فيها من المسلمين ثم يخرج الى دار الاسلام
آمنا حتى يرجع الى داره فآمنوه على ذلك فدخل اليهم بعد ما وجب
عليه المشور ثم خرج فانه لا يمشر لما مضى ويمشره المسلمون اذا خرج من
تلك الدار الى دار الاسلام لان حكم المسلمين غير جار في دار الحرب التي خرج
المستامن اليها

(وان كان هو آمنا من المسلمين فخر وجهه الى موضع لا يجري فيه احكام
المسلمين يبطل اعتبار ما وجب عليه وبطل ايضا اعتبار ما اخذ منه حتى لو
عشره المسلمون حين خرج من داره الى دار الاسلام فكث ايامهم دخل
تلك الدار الاخرى ثم خرج منها وبين ذلك ايام عشره العاشر مرة اخرى)
لانه حين دخل تلك الدار خرج من احكام المسلمين فاذا رجع اخذ منه العشر
وصار سبيله سبيل دار الموادة اذا خرج واحده منهم الى دار الاسلام بتلك
الموادة فيعشره العاشر ثم خرج في تلك السنة الى دار الاسلام بتلك الموادة
فان العاشر يمشر ماله نائيا لماله لما عاد الى داره فقد خرج عن حكم المسلمين
وان كان هو آمنا في تلك الدار فبطل اعتبار ما اخذ منه فكذلك هاهنا

(ولو ان اهل الحرب وادعوا المسلمين على ان يؤدوا الى المسلمين كل سنة خراجا
معلوم على ان لا يجري عليهم المسلمون احكامهم ولا يكونوا اذمة لهم ثم ان رجلا
منهم خرج الى دار الاسلام باموال كثيرة على تلك الموادة فهو آمن ويؤخذ منه
عشر مائة كاملا) لانه حربي على حاله الا انه آمن ولم يصير ذميا لان حكم المسلمين
غير جار عليهم فصار كما لو خرج من غير دار الموادة بامان فيؤخذ منه العشر
(ولو وجب عليه عشور في دار الاسلام ثم دخل دار الموادة ثم خرج فانه

لا يمشره العاشر لما مضى) لما بينا ان هذه الدار والدار التي لا موادة بينهما وبين المسلمين سواء ودخول المسلم والذي دار الموادة بمنزلة دخولهما دار الحرب ليس بين اهلها وبين المسلمين موادة سواء لانه لم يصير دار الاسلام بتلك الموادة لعدم جريان حكم الاسلام والله الموفق *

باب

من الخمس في المدن والركاز يصاب في دار الحرب ودار الموادة وما يباحق الذي من ذلك والمستامن

قال محمد رحمه الله (اذا دخل المسلم دار الحرب بامان واصاب ركازا من ذهب او فضة او جوهر فان كان اصابه في دار انسان منهم يرد له ولا يندرب) لان هذا مال صاحب الدار فلو لم يرد له كان خيانة منه وغدر او هو قد ضمن ان لا يخونهم ولا يندربهم في انفسهم واموالهم *

(وان كان اصابه في الصحراء او في موضع ليس بملك لاحد من اهل دار الحرب فهو له بمنزلة الصيد الذي يصطاده المستامن في دار الحرب وذلك الصيد يكون له فكذلك هذا الركاز يكون له ولا خمس فيه اذا خرجته الى دار الاسلام) لانه لم يصبه على وجه اعزاز الدين واعلاء كلمة الله عز وجل ولا باحجاف الخيل والركاب فصار بمنزلة المتلصص والمال الذي اخرجه المتلصص لا خمس فيه فكذلك هاهنا (ولا عشر فيه ان مر به على عاشر المسلمين) لان هذا مال اصابه في دار الحرب ولم يوجد من الامام رعاية ولا حماية في ارض الحرب فلا يمشر ه ه *

(الا ترى ان المستامن لو ادخل دار الحرب مالا له ثم اخرجته الى دار الاسلام بعدما حال الحول عليه في دار الحرب فانه لا يمشر ذلك المال قال المال الذي اصابه

باب من الخمس في المدن والركاز يصاب في دار الحرب ودار الموادة وما يباحق الذي من ذلك والمستامن

في دار الحرب واخرجه الى دار الاسلام اولى ان لا يشره وهكذا الجواب
اذا اصاب المستامن معدن ذهب او فضة او حديد في ارض الحرب او اصاب
عنبر او لؤلؤا من البحر فهو له لان هذا ليس بملك لا حد فصار كالركاز الذي
وجده في الصحراء ولا خمس فيه ولا عشر اذا اخرجته الى دار الاسلام *

(فان وجد الممدن في ملك انسان منهم فليرده على صاحبه * والرجل الذي
يسلم من اهل الحرب والاسير من المسلمين في ذلك سواء الا في خصلة واحدة
ما اصاب الاسير والرجل المسلم من اهل الحرب في دار رجل منهم فهو له
ايضا ولا خمس فيه ولا عشر) لانه لا امان لهم ولو قدر على قتلهم واخذوا مواليهم
فعل ذلك فاذا اصاب ركازا اولى ان يكون له *

(وكذلك ما اصاب من لقطة فهي لها ولا خمس ولا عشر فيها اذا خرجا على
الماشر في دار الاسلام) لان الظاهر ان هذا مال اهل الحرب ولو وجد امالا
في دار واحد منهم كان لهما ولا خمس فيه ولا عشر فاللقطة اولى ان تكون لهما *
(فاما المستامن فما وجد من لقطة في دار الحرب فينبغي له ان يعرفها كما يعرف
اللقطة في دار الاسلام) لانه لا يحل له اخذها مواليهم كما لا يحل له اخذ مال
المسلمين *

(فان عرفها حولا فان جاء صاحبها والا يتصدق بها كما في دار الاسلام اذا عرفها
حولا ولم يجيء صاحبها يتصدق بها واحب الي ان يتصدق بها على فقراء
المسلمين الذين في دار الحرب فان لم يجد فعل فقراء اهل الذمة) لانه لو صرفها
في دار الاسلام الى فقراء اهل الذمة يجوز فكذلك في دار الحرب (فان لم يجد
فقراء اهل الحرب) لان هذا مال وجد من اهل الحرب فيجوز الصرف الى
فقراء اهل الحرب *

(مخلاف اللقطة في دار الاسلام فافهم الا تصرف الى فقراء اهل الحرب) لان ذلك اللقطة مال المسلم فلا تصرف الى الفقراء الذين ليسوا من اهل دار الاسلام *

(وان كان فقيرا فاكلها فلا بأس بذلك) لان المسلم الملتقط في دار الاسلام اذا كان محتاجا فلا بأس باكلها فهاهنا اولى *

(فان كان غنيا عندنا لا يحل له ان يتناول) وعند الشافعي رحمة الله عليه يحل له (فان اكلها او تصدق بها تم جاء صوابا) فان عرفها فاني احب له ان يفرمها له ولا يجبر على ذلك في حكم الاسلام ان اختصاصها الى امام المسلمين بعد ما سلم صاحبها) لانه استهلكها في ارض الحرب ولو غصبها فاخفر الذمة فانه لا يضمن في الحكم (ولكن المستحب له ان يضمن له) فكذلك اذا استهلك اللقطة لا يضمن في الحكم ولكن المستحب له ان يفرمها له *

(واذا دخل الحربي في دار الاسلام بامان فاصاب ركازا او معدنا فاستخرج منه ذهباً او ورقاً او حديداً فان امام المسلمين ياخذ منه كله ولا يكون له منه شيء) لان هذا غنيمة فان المسلمين اوجبوا عليها الخيل (الآثرى) ان المسلم لو كان هو الذي اصاب بخمس والباقي له ولو لم يكن غنيمة لكان لا خمس فيه والحربي لاحق له في غنائم المسلمين (الآثرى) ان الحربي المستامن لو خرج بغير اذن الامام مع عسكر المسلمين وقاتل المشركين فاصابوا غنائم فانه لا يملك له شيء من الغنيمة فكذلك لاحق له في هذه الغنيمة *

(فان كان الحربي المستامن استاذن امام المسلمين في طلب ذلك والعمل فيه حتى يستخرجه فاذن له في ذلك فعمل فاصاب شيئاً خمس ما اصاب وكان ما بقي للحربي المستامن) لان الحربي المستامن لو قاتل المشركين باذن الامام

صار له في الغنمة نصيب حتى انه يرضخ له كما يرضخ للذي فكذلك اذا ابلج
 المعادن باذن الامام يصير له فيها نصيب فيؤخذ منه الخمس والباقي له *
 (ولو ان الحرب المستمرة من اصاب من بحر المسلمين لؤلؤا كثيرا او عنبرا
 او اصاب معدن جوهر او فيروز وج فاصاب منه شيئا كثيرا وذلك بغير اذن
 الامام فهو له ولا خمس فيه) * اما اللؤلؤ والعنبر فلانه يستخرج من البحر وما
 في البحر لا يكون غنمة انما الغنمة ما يكون في البر (الآرى) ان المسلم لو اصاب
 ذلك لا خمس فيه فاذا لم يكن غنمة كان بمنزلة السمك والصيد) وهذا قول
 ابي حنيفة ومحمد رضي الله تعالى عنهما لانه لا خمس في اللؤلؤ والعنبر * واما عند
 ابي يوسف رحمه الله عليه لو اصابه المسلم بخمس فكان في حكم الغنمة فيؤخذ
 كله من الحرب * واما الفيروز فجزم من الارض (الآرى) انه لا ينطبع بالنار
 فكان بمنزلة الحجر ولا خمس في الحجر واذا لم يكن فيه خمس لا يكون غنمة
 فيكون كله للحرب المستمرة كالصيد الذي يصيبه في دار الاسلام *
 (وما اصاب الذي من ركاز في دار الحرب او معدن وهو فيها بامان او اصير
 فهو فيه بمنزلة المسلم) لانه من اهل دارنا فكان حكمه في ذلك وحكم المسلم سواء
 (وما اصاب الذي من ركاز في دار الاسلام او معدن ذهب او فضة او رصاص
 او زئبق فهو والمسلم فيه سواء بخمس ما اصاب وما بقي فهو له سواء كان باذن
 الامام او بغير اذن الامام) لانه من اهل دارنا ويجرى عليه حكمنا فكانت
 بمنزلة المسلم *

(روى محمد رحمه الله عليه حديثا في العنبر عن عمرو بن دينار عن ابن عباس
 رضي الله تعالى عنهما انه سئل عن العنبر هل فيه خمس فقال انما هو شيء دسره (١)
 البحر) (ما وجد العبد من ركاز او معدن في دار الاسلام خمس وكان ما بقي لمولى

ما في البحر لا يكون غنمة انما الغنمة ما يكون في البر

العبد) لانه غنيمه والعبد من اهل استحقاق الغنيمه * (الآثرى) انه لو اعان المسلمين في قتال المشركين برضخ له من الغنيمه فلما كان هواه لا يستحق تلك الغنيمه فكذلك استحق هذه الغنيمه في خمس والباقي يكون لمولى العبد) لان مال العبد يكون لمولاه * (وكذلك المكاتب اذا اصاب ذلك فانه يخرس والباقي يكون له دون مولاه) لان هذه من كسبه والمكاتب احق بكسبه من مولاه * (وكذلك الصبي اذا اصاب ذلك في دار الاسلام يخرس والباقي يكون له) لانه برضخ له من الغنيمه اذا قاتل * فكذلك ما استخرج من المعدن يكون له بعد الخمس *

(واذا كانت دار من دور اهل الحرب قد وادع المسلمون اهلها على ان يؤدوا الى المسلمين شيئا معلوما في كل سنة على ان لا يجرى عليهم المسلمون احكامهم فلهذه دار حرب) لان النار انما تصير دار الاسلام باجراء حكم المسلمين فيها وحكم المسلمين غير جار فكانت هذه دار حرب *

(فمن دخل من المسلمين هذه الدار بتلك الموائعة فاصاب ركازا فان وجدته في الصحراء كان له ذلك كله وان وجدته في دار واحد منهم رده عليه * وان طلبوا ان يكونوا ذمة لهم يجرى عليهم حكمهم وياخذون منهم في السنة خراجا معلوما ولم يكن المسلمون ظروا عليهم قبل ذلك فهذه دار الاسلام) لان احكام المسلمين جرت فيها فما اصاب منها من ركاز او معدن ذهب او فضة فانه يخرس والباقي الذي اصابه كما اصاب ذلك في دار الاسلام *

(فان وجدته في ملك انسان فانه يخرس والباقي لصاحب ملك ذلك الموضع) عند ابي حنيفة ومحمد رضي الله تعالى عنهما * وعلى قول ابي يوسف رحمه الله تعالى الباقي للواجد كما لو وجدته في دار الاسلام في ملك واحد من المسلمين

الدار انما تصير دار الاسلام باجراء حكم المسلمين فيها

فابو يوسف رحمه الله تعالى يقول ان هذا مال مباح فيكون لمن سبقت يده
اليه وابو حنيفة ومحمد رضي الله تعالى عنهما يقولان صاحب الخطاة ملك ذلك
الموضع بالاحراز فيما لك ظاهر الارض وباطنها * والدليل عليه حديث علي
رضي الله تعالى عنه فانه قال اذا اصاب في قرية يؤدى عنها قوم الخراج فهو لهم
وان كان اصاب في قرية لا يؤدى عنها احد الخراج فهو لمن اصابه وفيه
الخمس وقال محمد رحمه الله عليه في قبرس وهي جزيرة من جزائر البحر اهلها
نصارى يؤدون الى العرب شيئا والروم شيئا كل سنة وهم صالح للمسلمين
وصالح للروم الا ان احكام المسلمين لا تجرى عليهم (لو اصاب رجل من المسلمين
فيها ركازا او معدنا فان كان اصابه في ملك انسان يردّه عليه وان اصابه في
صحراء فهو له ولا خمس فيه) لان هذه دار حرب لان حكم المسلمين فيها غير
ظاهر وقد ذكرنا ان الجواب على هذا اذا اصاب ذلك في دار حرب فكذلك
هاهنا * والله اعلم *

(ولو ان غنم المسلمين لهم منعة وعزة دخلوا ارض الحرب فاقاموا فيها حينئذ
حتى زرع ناس منهم زروا عافا دركت زروعهم فحصدوها واخرجوها الى
دار الاسلام فان كان البذر الذي بذروه من بذرهم اذ خلوه من ارض الاسلام
فذلك الزرع كله لهم) لان هذه نماء ملكهم ونماء الملك لا الكه حتى يستحق
بحق (ولا خمس فيه) لانه ليس بغنمة (ولا عشر فيه ولا خراج) لان العشر
والخراج انما يجب في اراضي المسلمين وهذه ارض اهل الحرب وارضى اهل
الحرب ليست بشريعة ولا خراجية *

(وان كان البذر الذي بذر في الارض من خنطة اصابه من ارض العدو فاقام على
ذلك حتى حصدته وحصدته واخرجته الى دار الاسلام فانه يؤخذ

حكم زرع المسلمين في ارض الارباب

منه مقدار البذر الذي كان من طعامه هذا فيجعل في الغنيمة والباقي يكون له ولا يكون الكل غنيمة وان خرج من بذر الغنيمة لان هذا الرجل لا يكون اشقى حالا من الغاصب ومن غصب بذر انسان فبذره في ارض نفسه فخرج زرع كثير فانه يضمن مقدار البذر للمغصوب منه والباقي يكون للغاصب فها هنا اولي * فان قيل * لم يؤخذ منه مقدار البذر وهذا الرجل قد استهلك طعام الغنيمة ومن استهلك طعام الغنيمة في دار الحرب لاشيء عليه * قلنا * هذا ليس باستهلاك حقيقة لانه بذر يتطلب منه النماء (الآثر) ان الاب والوصي يملكان بذر طعام الصبي في الارض واو كان استهلاكا كالكان لا يملكان ذلك *

وهو قياس الخليج الذي اصاب واحد من الغنمين فجعله قصاصا في دار الحرب واخرجه الى دار الاسلام فانه يقوم الخليج معمول لا وغير معمول فا كان من قيمته غير معمول يطرح في الغنيمة والباقي يكون له *

وكذلك اذا اصاب جلد سمور فدفنه يقوم مدبوغا وغير مدبوغ فا كان من قيمته غير مدبوغ يطرح في الغنيمة والباقي يكون له فكذلك هاهنا قال (واذا اصاب التمي او العبد او المكاتب او الصبي او المرأة مسدنا في دار الاسلام او ركازا خمس ما اصاب وكانت البقية لمن اصابه وان كان ذلك بغير اذن الامام) لان هؤلاء عيشيت لهم في الغنيمة حق * وان اصابوها بغير اذن الامام فانهم لو غزوا مع عسكر من المسلمين بغير اذن الامام رضخ لهم من الغنيمة فكذلك ثبت لهم حق فيما اصابوا في دار الاسلام فان قيل (هؤلاء يرضخ لهم من الغنيمة ولا يضرب لهم سهمهم مقدرفه لا يرضخ لهم في الغنيمة فيما اصابوا في دار الاسلام من الركاز والمعدن دون ما يعطى البالغ * قيل له *

من غصب بذر انسان فبذره في ارض نفسه

لما وجب لهم في الغنيمة الرضخ فقد وجب لهم في الغنيمة حق ونصيب
والحقوق في الغنيمة متفاوتة فكل شئ قدره الامام صار كالذي يظهر تقديره
بالشرعية وتفاوت المقادير من حيث الشرعية في الغنيمة لا يمنع استحقاق
جميع ما اصاب من الركاك والمعدن ﴿ الا ترى ﴾ انه يستوى فيه الرجل
والفارس في اصابة المعدن وان كان حقوقهما متفاوتة في الغنيمة
فكذلك الحر والعبد يستويان في اصابة الركاك والمعدن * ولان الذي
يجد المعدن ينفر دباستخراجه فهو كقوم متمتعين من بعض هؤلاء الاصناف
لو غزوا فاصابوا غنائم واخرجوها الى دار الاسلام فهذه الغنيمة تقسم بينهم
على سهام الخيل والرجال بعد الخمس كما يفعل ذلك للمقاتلة من المسلمين
فالذي يستخرج المعدن والركاز مثله *

(قال ولوان الحربي المستامن استاذن الامام في طلب الكنوز والمعادن فاذله
الامام على ان للمسلمين مما يصيب النصف وله النصف فعمل على هذا فاصاب
ركاز او معدنا فان الامام ياخذ نصف ما اصاب وللحربي نصفه) وذلك لان
الحربي المستامن انما يستحق من الركاك اصابه في دار الاسلام ما يستحقه بشرط
اذن الامام فانه لو اصابه بغير اذن الامام اخذ منه واذا كان مستحقا له بالشرط
فانما يستحق ما شرط له الامام والامام شرط له النصف فلا يستحق اكثر
من النصف *

(ثم الامام ياخذ خمس جميع ما اصاب الحربي من هذا النصف الذي اخذه من
الحربي فيجعله للفقر او يجعل النصف للمقاتلة) وذلك لان اذن الامام يصير
ما اصابه الحربي غنيمة يجب فيها الخمس فقد اوجب له اذنه حق في جميع المصاب
بعد الخمس وليس للامام ان يصرف ذلك عنهم الى غيرهم ابدا فيجعل خمس

النصفين للفقراء ويجعل الباقي للمقاتلة *

* قال * (ولو ان مسلما او عبدا او مكاتباً او ذمياً او صيباً طالب للكنوز والمعادن ان ياذن الامام فاذن له في ذلك على ان له النصف وللمسلمين النصف فاصاب كنز او اموالاً من المعادن فان الامام ياخذ منه الخمس وما بقى فهو لمن اصابه) وذلك لان المسلم ما يستحق من الركايز والمعدن والكنوز وغير ذلك فانهما يستحقه بالاصابة لا بشرط فانه لو اصابه بغير اذن الامام كان له واذا يكون الاستحقاق بالشرط لا بغير الشرط من الامام لانه شرط لا يقتضيه الشرع فان القياس ان يكون كله للواحد لان هذا مال مباح فيكون لمن اصابه الا انا اوجبنا الخمس بالشرع وما زاد على ذلك لا شرع فيه فهو باق على اصل القياس بخلاف الحربى المستامن اذا اصابه على هذا الشرط لان استحقاقه بشرط الامام على ما قلنا فلا يستحق اكثر من الشرط *

واستدل في الكتاب بفصل وقال (الأتري) (وان الامام ارسل جنداً من المسلمين الى دار الحرب وشرط لهم النصف مما اصابوا والنصف الآخر لجماعة المسلمين فاصابوا غنائم خمس ما اصابوا والباقي كله لهم وكان شرط الامام باطلاً) لان استحقاقهم لا بشرط الامام وشرط الامام شرط لا يقتضيه الشرع لما انه يجعل في الغنيمة لمن لم يوجده منهم قتالا فنفي شرطه *

(وبمثل لو ان قوماً من اهل الحرب دخلوا دار الاسلام بآمان على ان يجتازوا من دار الاسلام الى دار حرب اخرى لم يكونوا يظفرون بقية لهم الا بالمر من دار الاسلام او كانوا يظفرون به فاجبوا ان يكون ذلك من دار الاسلام ليكون اربع لهم واذن لهم الامام على ان للمسلمين النصف مما اصابوا ولهم النصف فاصابوا غنائم فان الامام ياخذ النصف وما بقى فهو لهم وللمسلمين

متى خرجوا الى دار الاسلام سرية فاما يستحقون ما يستحقون بالشرط
فكان شرط الامام معتبرا فلا يستحقون اكثر مما اشترط لهم فكذلك هاهنا
(ولو ان حربي استأمن من الروم في دار الاسلام وجسد حربي اتركه في دار
الاسلام دخل بغير امان لم يكن له شيء منه في قولهم جميعا) اما على قول ابي
حنيفة رضي الله تعالى عنه فلانه لما دخل دارا ضارفا لجماعة المسلمين حتى لو
اخذه منه مسالم لا يسلم له ولكنه يؤخذ منه فيوضع في بيت مال المسلمين
فالحربي اذا اخذه اولى لان لا يسلم واما عند محمد بن حجة الله عليه فلانه لو اخذه
مسالم كان غنيمته في الرواية التي توجب فيه الخمس ولما كان غنيمته عند اخذ المسلم
فكذلك يكون غنيمته عند اخذ الحربي ولا حق للحربي في الغنيمه فيؤخذ منه كله
وصار هذا الركاك الذي وجدته في دار الاسلام سواء *

(ولو كان الامام اذن له في طلب ذلك فوجد قوما من اهل الحرب من اهل
داره او من غير هاد خلوا بغير امان فعند ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه كذلك
لا يكون له منه شيء) لانه بالدخول في دار الاسلام صار حقا لجماعة المسلمين
فيوضع في بيت المال اذا اخذه من الحربي وعند محمد بن حجة الله عليه خمس
ما اصاب منهم والباقي يكون له لانه غنيمته والحربي يثبت له الحق في الغنيمه
اذا كان الاخذ باذن الامام وهذا كالركاك والمعدن اذا اصابه باذن الامام خمس
والباقي له فكذلك هاهنا *

(ولو ان مسلما حر او عبدا او مكاتبا او امرأة اذن له الامام في طلب الكنوز
والمعادن من الذهب والفضة وغير ذلك على ان ما اصاب من ذلك فهو له
لا خمس فيه فاصاب ما لا كثير من المعادن فليس ينسب للامام ان يسلم ذلك له ان
كان موسرا) لان ما اصاب من الركاك والمعدن هو غنيمته والخمس حق

الفقراء في الغنيمة ولا يجوز له ان يبطل حق الفقراء *
 (فان كان الذي اصابه محتاجا عليه دين كثير لا يصير غنيما بالاربعة
 الاخماس فرأى الامام ان يسلم ذلك الخمس له جاز) لان الخمس حق الفقراء
 وهذا الذي اصابه فقير فقد صرف الحق الى مستحقه فيجوز * (والدليل
 عليه ما روى عن علي رضي الله تعالى عنه قال لذلك الرجل الذي اصاب الر كاز
 ان وجدته في ارض خربة فالخمس لنا واربعة اخماسه لك ثم قال وستتمالك)
 وانما قال ذلك لانه رآه اهلا للصدقة * (فان قال مثل هذا الحربي مستامن
 اولذي واذن له في مثل ما اذن للمساكين فاصاب كذا او مدينا خمس ما اصاب
 وكان مابقي للحربي او الذمي ولا ينبغي للامام ان يعطي الخمس للكافر غنيا
 كان او فقيرا) لان الخمس حق اوجه الله تعالى نص القرآن للفقراء فلا يجوز
 صرفه الى الكفار كالزكاة *

(ولو ان الامام ارسل جنودا من اهل الذمة او من اهل الحرب المستامين
 او المواعدين يقاتلون مع اهل حرب آخرين وامر عليهم اميرامن امراء
 المسلمين وامره ان يحكم فيهم بحكم المسلمين فدخلوا دار الحرب فاصابوا غنائم
 فانه بخمس ما اصابوا وما بقي فهو بينهم على سهام الغنيمة للمارس منهم ما للمارس
 وللراجل منهم ما للراجل) لان حكم المسلمين هو الظاهر فيهم والمساخوذ منه
 يكون على وجه اعزاز الدين وعلى حكم الاسلام فيكون غنيمة واهل الذمة هم
 المقصودون فيه وليسوا باتباع للمسلمين فيكون غنيمة بينهم على سهام الخيل
 والرجال (الا ترى ان اهل الذمة لو دخلوا بغير اذن الامام كان الحكم كذلك *
 وان لم يكن معهم احد من المسلمين فالمستامنون اذا اذن لهم الامام صاروا بمنزلة
 اهل الذمة) فان دخل معهم قوم مسلمون يقاتلون معهم فقال المسلمون نرضخ

لاهل الذمة والحريين ولا نسهم لهم ونحن نأخذ السهام نظر في المسلمين فان كانوا اهل منعة بان كانوا وحدهم يستغنون عن اهل الذمة الا ان يكونتهم معهم افضل فان السهم للمسلمين ويرضخ لاهل الذمة والحريين لان المسلمين اذا كانوا اهل منعة واهل الذمة تبع لهم فليس لهم الا الرضخ *

(وان كان المسلمون لا منعة لهم الا بمن معهم من اهل الذمة فاهل الذمة والحريون شركاء في الغنينة يقسم بينهم وبين المسلمين على سهام الخيل والرجالة) لان المال لم يصر غنينة للمسلمين انما صار غنينة باهل الذمة لولا هم لكان المسلمون متلصحين غير غزاة فاذا صار المال غنينة باهل الذمة ساووا المسلمين *

(وان اصابوا الغنينة في دار الحرب والمسلمون لا منعة لهم ولم تقسم الغنائم ولم يخرج الى دار الاسلام حتى لحقهم جند من المسلمين مدد لهم فصار المسلمون بحملتهم اهل منعة كانت السهام للمسلمين ويرضخ لاهل الذمة) لان المدد اذا لحقهم في دار الحرب صاروا كالهم دخلوا معهم (الا ترى) انهم يشازكونهم في الغنينة ولودخلوا معهم وهم اهل منعة يرضخ لاهل الذمة فكذلك هاهنا *

(وان كان اهل الذمة اذا افردوا لا منعة لهم والمسلمون اذا افردوا لا منعة لهم فاذا اجتمعوا كانت لهم منعة فاجتمعوا فاصابوا غنائم فانه يسهم لاهل الذمة كالسهم للمسلمين) لان المال انما صار غنينة بهم جميعا ليس لاحد الفريقين فضل على الآخر فاستوا جميعا في الغنينة *

(وكذلك ان كان لكل فريق منعة كانت الغنينة بينهم على سهام الخيل والرجالة) لانه ليس لاحد الفريقين فضل على الآخر فلم يكن بعضهم تبع للبعض فاستوا في الغنينة *

(وهكذا الجواب في السرية اذا كانوا كلهم عبيدا او مكاتبين دخلوا باذن الامام فاصابوا غنائم فان الغنمة بينهم على سهام الخيل والرجالة وان كان معهم احرار فهو على التفصيل الذي قلنا) لان العبيدا هل رضع فلا يسهم لهم الا ان يكون لهم منعة فيساووا الاحرار في الغنمة *

(ولو ان رجلا او رجلين او ثلاثة او من لا منعة له من المسلمين او من اهل الذمة دخلوا دار الحرب بغير اذن الامام فاصابوا غنائم فاخرجوها الى دار الاسلام كان ذلك لهم ولا خمس فيه) لانهم متلصصون والمصاب على وجه التلصص لا يكون غنمة ولا يجب فيه الخمس *

(وان دخلوا باذن الامام خمس ما اصابوا) لان الامام لا يمنهم الا المصلحة فيها اعزاز الدين فنزلوا منزلة سرية وجههم الامام فكان المصاب على وجه اعزاز الدين فيكون غنمة وفي الغنمة الخمس *

(فان قال لهم الامام اذنت لكم على ان لكم النصف مما تصيبون ولجماعة المسلمين النصف فرضوا بذلك فاصابوا غنائم لم يكن الامر على ما قلنا ولكن بخمس ما اصابوا والباقي لهم) لان اذن الامام جماعهم اهل منعة وجعل المصاب غنمة ولو كانوا اهل منعة شرط عليهم الامام هذا الشرط لم يصح الشرط) لانه شرط لا يقتضيه الشرع فكذلك هاهنا لا يصح هذا الشرط فاذا بطل الشرط كان فيه الخمس والباقي للغائبين كما هو الحكم في الغنائم * (فان كان الامام قال لهم لكم ماصيبتم كله فاجهروا فخرجوا او غنموا وكان ما اصابوا كله لهم ولا خمس فيه) لانه لا حكم لهذا الاذن فانه لولا الاذن لكان الكل لهم قلنا هذا الاذن فصار كلهم دخلوا بغير اذن الامام ولو دخلوا بغير اذن الامام لم يخمس ما اصابوا فكذلك هاهنا *

المصاب على وجه التلصص لا يكون غنمة ولا يجب فيه الخمس

قال (ولو ان الامام قال اسر يقاتلها من دار الاسلام الى دار الحرب وقال لهم ما اصاب انسان منكم من ركاز او معدن فاخذ منه شيئا فهو له فاصاب رجل منهم ركازا فهو له ولا خمس فيه بخلاف ما اذا قال لهم في دار الاسلام من اصاب ركازا او معدنا فهو له ولا خمس فيه فاصاب رجل شيئا من ذلك في دار الاسلام خمس ما اصاب والباقي له) والفرق بينهما هو ان الركاز اذا كان في دار الحرب فالمسلمون لم يوجفوا عليه ولم يصير غنيمة بعد ولا يثبت فيه الخمس الذي هو حق الفقراء فهذا تنفيل من الامام قبل احرار الغنيمة فيجوز * واما الركاز في دار الاسلام فقد اوجف عليه المسلمون وصار غنيمة ووجب فيه الخمس للفقراء فلم يكن هذا تنفيل من الامام بل هو ابطال الخمس الذي هو حق الفقراء فلا يجوز هذا الشرط * والله الموفق *

باب

من له من الامر ان يقتل وان يقسم وان يحمل الارض ارض خراج وان يقبل الخراج

قال * محمد رحمه الله عليه (اذا بعث الخليفة اميرا على جنود من الجنود فدعا قوما من المشركين الى الاسلام فاسلموا ففهم احرار لا سبيل عليهم وما لهم وارضهم ورقية لهم وتكون ارضهم ارض عشر كارض المهاجرين والانصار لان التامير يقتضي ان يكون فعل الامير كفعل المأمور والمؤمر وهو الخليفة اذا دعاهم فاسلموا ففهم احرار وارضهم ارض عشر فكذلك هاهنا والمنى في ذلك وهو ان الارض انما تصير خراجية اذا فتحت عنوة وثبت فيها حق المقاتلة ... ثم لم يقسم بينهم وتركت على اربابها وقطع حق المقاتلة عنها فتجمل خراجية ليكون الخراج للمقاتلة وللمصالح المسلمين وهذا المنى ممدوم فيما اذا اسلم

باب من له من الامر ان يقتل وان يقسم وان يحمل الارض ارض خراج وان يقبل الخراج

أهلها طوعا فإنه لم يثبت فيها حق المقاتلة فلا يثبت لهم حق في أرضهم - أفجعات
عشرية غير خراجية *

(وإن أبوا أن يسلموا فعرض عليهم الأمير أن يصيروا ذمة فقهوا فافهمهم يكونون
ذمة فاز كان الخليفة لم يامر من ذلك بشيء فكذلك الجواب) لأن
الخليفة لما فوض إليه أمر الحرب صار مفوضا إليه ما كان من أسبابه وتوابعه
وما هو متعلق به والذمة من توابع الحرب لأنه كما يحارب المشركين ليسلموا
فكذلك يجب مقاتلتهم ليقبلوا الذمة قال الله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله
* إلى أن قال * حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون * وكما قال الله تعالى
تقاتلوهم أو يسلمون * وروينا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا
بعث سرية أوصى صاحبهم بتقوى الله وكان يامرهم بالدعاء إلى الإسلام فإن أبوا
فإلى قبول الذمة * فكانت الدعاء إلى الذمة من توابع الحرب فيصير مفوضا إلى
الأمير (وكذلك لو بعث أمير الجند قائدا من قوائمه فدعاهم إلى مثل هذا
فأجابوه كان ذلك في بمنزلة الأمير الأعظم) لأن الأمير أقام قائده مقام نفسه في
أمر الحرب وهذا من توابع الحرب ولودعاهم الأمير إلى الذمة فقبلوا الذمة جاز
فكذلك إذا دعاهم القائد يجوز *

(فإن صالحهم الأمير على صالح في كل سنة من رقابهم وأرضيهم فذلك جائز)
لأن هذا نوع من إعطاء الذمة وقبول الجزية لأن إعطاء الذمة على نوعين * أما
أن يصالحهم الأمير على إعطاء الجزية المقدرة على الموسع قدره وعلى المقتر قدره *
أو يكو الصالح واقعا على مال محمل مقدريه دون كل سنة فبعض ذلك المال
على رقابهم وبعضه في أرضهم (كما صالح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم أهل نجران على الفى حلة كل سنة يودونها إليه وكما فعل بأهل طي

وشرح (١) *

(وان كان الخليفة نجاه عن ذلك لم يجزله ما صنع من ذلك حتى يكون الخليفة هو الذي يقطع ذلك) لاننا جملناه ما دوننا بالصلاح والاقطاع على وجه الدلالة فاذا جاء النهي منه صحابه كان الحكم للافصاح لا للدلالة الا ان يكون الخليفة هو الذي يقطع ذلك فيما بينه وبينهم *

(فان رضوا بما صنع الخليفة والا باعوا امامتهم ان ابي الخليفة ان يحجز ما رضوا به من مقاطعة الامير) لان مقاطعة الامير وان لم يحجز فتلك المقاطعة تضمنت امانهم فاذا لم يرضوا بمقاطعة الخليفة كان اخفار الذمة ونقض العهد *

(فان ابوان يسلموا او يصيروا ذمة قاتلهم المسلمون فان قاتلوهم وظفر واعايتهم وعلى ارضهم وما فيها فليس لاحد من الناس ان يعرض لشيء من هذه الغنيمة او غير هاتين يتطلع في ذلك رأي الخليفة فان شاء الخليفة قسم ذلك كله فاخذ الخمس لليتامى والمساكين وجعل الاربعة الاخماس للثمانين وان شاء من عليهم وجعلهم احرارا يؤدون الجزية عن رقابهم والخراج عن اراضيهم) لان الامير له ولاية على جنده وليس له ولاية على جماعة المسلمين وفي الغنيمة او المن حق لجماعة المسلمين لانه ان قسمها بينهم صارت الارض عشرية والعشر حق الفقراء الى قيام الساعة وان من عليهم صارت الارض خراجية والخراج للمقاتلة ولمصالح المسلمين الى يوم القيامة فثبت ان القسمة او المن تصرف على جماعة المسلمين فكان الذي يلي ذلك هو الخليفة دون الامير (وكذلك ليس لمن دون الخليفة من الامراء بهدما يظهر عليهم ان يقتل مقاتلتهم اذا كان غلبهم واسرهم وظفر عليهم) لان القتل نوع من المن لما فيه من ابطال (١) كذا في النسخ القلمية وامله الشرجة بلديسا حل اليمن كفا في القاموس ١٢

حق الغامين *

(وقد ذكرنا أنه ليس له أن يمن قبل استطلاع رأي الخليفة فكذلك ليس له أن يقتل اذ يكون القتل معتبرا بالقسمة وليس له ولاية القسمة فلم يكن له ولاية القتل وهذا اذا كان الامير لا يخافهم على المسلمين فاما اذا كان يخاف على المسلمين من جانبهم او يخاف ان ياتيهم جند من المشركين فيكون الاسراء عونا عليهم فلا بأس بان يقتل رجلا لهم بغير اذن الخليفة) لانه اذا كان يخافهم فقتلهم من المحاربة فكان قتلهم في هذه الحالة وفي الحرب سواء ونظيره ما قلنا اذا اسرا اهل العدل اسراء من الخوارج فانه لا يقتلهم اهل العدل اذا امنوا اجابهم فاذا لم يامنوهم وخافوا ان ينحازوا الى فئة قوم فانه يدفع على جريحهم ويقتل اسراءهم فكذلك هاهنا *

(ولو ان الخليفة وجه رجلا على جند الى المشركين فظهر على الرجال والنساء والاموال في دار الحرب ولم يظهر على الدار فاخرجهم الى دار الاسلام فلا بأس بان يقسمهم فيخرج الخمس للفقراء ويقسم اربعة اخماسها بين الغامين ولا ينتظر في ذلك اذن الخليفة) لانه اذا لم يظهر على الدار فليس للخليفة حق المن بان رد المال على اربابه بل عليه ان يوزل الخمس ويقسم الاربعة الاخماس بين الغامين فليس في الاربعة الاخماس الا حق المقاتلة وحق اصحاب الخمس تتبع لحق المقاتلة *

(فكذلك من كان له ولاية على الجند له ولاية على اصحاب الخمس فتصرف هذا الامير ليس بقبح الاعلى من له الولاية عليه فجاز ان يشتغل بذلك بخلاف ما اذا ظهر الامير على الدار) لان الخليفة له حق المن وذلك حق جماعة المسلمين فتصرف هذا الامير يمتد الى جنده والى جماعة المسلمين فليس له الاشتغال

بذلك (فان نهاه عن القسمة فليس له ان يقسم) لان الاذن ثبت له دلالة
وقد جاء النهي عنه افصاحا ولا قوام للدلالة مع النص *
(ولو كان الخليفة يبعث على الجند امير او على المقاسم غيره كانت المقاسم الى
الذي يبعث على المقاسم دون الامير) لانه لو نهاه عن القسمة عمل نهيه فاذا
فوض امر القسمة الى غيره عمل تفويضه وهذا لان امر القسمة يحتاج الى
الحفظ والامانة وامر الجهاد يحتاج الى الجرأة والشجاعة فله ان يفرق الولاية
فيجعل امر القسمة الى احسنهم واحفظهم للمنفعة وامر الجهاد الى اجرئهم
واشجعهم (الا ان يشر كخليفة في ذلك فميشد القسمة اليهما جميعا) لانه
خص الامير بامر الحرب وعملها في امر القسمة فيراعي تفويض الخليفة في
كل شيء *

(ومن كان اليه القسمة فرأى ان يبيع قبل ان يقسم فيبعضه جائز) لانه ربما
لا يتيسر قسمة المين للمندر التمدل بين الانصباء فس الحاجة الى بيعها وقسمة
اعانها فصار البيع من توابع القسمة فكل من فوض اليه القسمة على الاطلاق
صار البيع الذي هو بيع القسمة مفوضا اليه كما انه اذا فوض اليه امر الحرب
على الاجمال صار اسبابه وتوابعه مفوضا اليه *

(وان كان امر القسمة الى الامير فرأى ان يقتل المقاتلة ولا يقسمهم وكان
يرى ذلك خيرا للمسلمين فلا بأس بقتلهم في دار الحرب وبعد ما يخرجهم) لانه
لما ملك التصرف من حيث البيع والقسمة فكذلك من حيث القتل ايضا
ما لم يات بهم الخليفة) لانه اذا اتى بهم الخليفة فقد خرج من الامرة لان امارته
موقوفة مادام مفارقا عن الخليفة فاذا اتصل بالخليفة فقد انتهت امارته فلا يجوز
له التصرف بعد ذلك فهذا اكابر الجند اذا بعث سرية في دار الحرب فكان

لا مير السرية ان تصرف في السرية مادام مفارقا لاميير الجند فاذا اعادة واتصل بالجندي لم يبق له تصرف في امر السرية فكذلك ههنا *

(وكذلك الوكيل بالشراء انما يملك الرد بالبيع مادام المشتري في يده فاذا سلمه الى المؤكل لم يبق له حق الرد لان وكالته قد انتهت فكذلك ههنا *

(وان كان الذي اليه المقاسم غير امير الجند فليس للذي اليه المقاسم ان يقتل المقاتلة) لانه فوض اليه امر المقاسم ولم يفوض اليه امر القتال والقتل من القتال فلا يملكه صاحب المقاسم *

(فلو كانت المقاسم الى غير امير الجند فاصاب المسلمون غنائم فيها ناس من المقاتلة فاراد الا مير قتلهم فان كان المسلمون في القتال على حالهم فلا بأس بان يقتلهم الامير لان قتل الاسير في تلك الحال من القتال وقد فوض اليه امر القتال وان انهزم المشركون وبقيت الاسراء في ايدي المسلمين فان كان المسلمون يخافونهم او يخاف المسلمون ان ياتيهم العدو فيكون الاسراء معهم فله ان يقتلهم) لان الحرب مادام باقيا يجمل كان القتال باق (وله ان يقتلهم في حالة المقاتلة فكذلك ههنا) وان كان المسلمون لا يخافونهم فليس ينبغي للامير ان يقتلهم لانهم قد صاروا فيئ المسلمين وثبت حق القسمة لصاحب المقاسم فليس الامير قتلهم (وان قتلهم الامير فلا شيء عليه لانهم اهل حرب ولا امان لهم ولو قتلهم غير الامير فلا شيء عليه فالامير اولى ان لا شيء عليه الا انه مسمى في ذلك) لانه قتل وقتل غير حلال له *

(وان كان اليه القسمة فله ان يقتلهم) لانه ليس لغيره فيه تدبير من امر القسمة فكان له ان يقتل كما يكون للخليفة (يدل عليه ما روي عن عمر بن عبد العزيز انه اتى باسراء فمعا عنهم الا واحدا اخبر انه انخن في المسلمين فقتله *

﴿ قال ﴾ (ولو ان واليا على ثغر من الثغور وجه سرية الى دار الحرب فاصابوا غنائم فيها مقاتلة فاخرجوها الى دار الاسلام فليس لامير السرية من القسمة شيء بعدما يخرج الى دار الاسلام) لان امارته كانت موقفة وهوان يكون مفارقا عن الامير فاذا اتصل بامير الثغر فقد انتهت امارته فلا تصرف بمذالك وهذا كاميير الجند الذي بعثه الخليفة على الجند اذا انتهى الى الخليفة لم يكن له من امر القسمة شيء بمذالك فكذلك ههنا ثم امير الثغر ان شاء قتل المقاتلة وقسم الباقي وان شاء ترك القتل وقسم الكل *

(وان كان امير الثغر لم يبعثه صاحب السرية حين ارسله الى دار الشرك عن القسمة فرأى ان يقسم ما صاب في دار الحرب فقسمة وعزل الخمس فذلك جائز) لانه وال مادام في دار الحرب وليس لامير السرية فيما اصابوا حق بخازله القسمة *

(وان رأى ان يقتل المقاتلة قبل ان يخرجهم فلا بأس بقتلهم) لان القسمة اليه فكان القتل اليه (فان نهاه امير الثغر عن القسمة فليس له ان يقسم وليس له ان يقتل من المقاتلة احدا) لانه مأمور من جهة الوالي فلا يتعدى امره الا ان يخاف الاسراء فينشد له ان يقتلهم كما يقتلهم في حالة المحاربة *

(ولو ان جنودا دخل ارض الحرب عليهم امير من قبل الخليفة فوجه سرايا حين دخل ارض الحرب ولم ينفلهم شيئا فاصابت السرايا غنائم فليس ينبغي لاحد من امر السرايا ان يقسموا شيئا من تلك الغنائم حتى ياتوا بها الى المسكر) لان المسكر ردة للسرية فلهم شركتهم فيما يصيبون وامير السرية له ولاية على السرية وليس له ولاية على الجند فلو جاز قسمة امير السرية كان فيه ابطال حق المسكر من غير ولاية له عليهم وذلك لا يجوز بخلاف السرية التي تدخل ارض الاسلام

إذا أصابوا غنائم فقسّم أمير السرية ما أصابوا بين السرية جاز لأنه لا شركة لغير السرية فيما أصابوا فتصرف الأمير لا يعدو السرية إلى غيرهم وله ولاية على السرية فجاءت قسمة فيما بينهم (فإن كان أمير المعسكر أمير السرية أن يبيع ما أصابوا ويقسم بين السرية ما أصابوا فعمل ذلك جاز ولم يكن لأهل المعسكر إذا قسموا فيه نصيب) وذلك لأنه لما أمره بالقسمة فقسّم جعل ما أصابوا للسرية خاصة وقطع حق المعسكر عما أصابوا ثم هذا منه وإن كان جعلاً فإنه فصل يسع فيه اجتها دارأي فإن ظاهر قول عمر رضي الله تعالى عنه الغنيمة لمن شهد الواقعة * يو جب أن يكون المصاب للسرية خاصة قال أمير حيث أمر بالقسمة فإنها أمر متأ ولا بهذا الحديث وأمر الأمير متى صادف فصلاً مجتهداً فيه نفذ أمره وإن قطع حق المعسكر عما أصابوا اذله ولاية عليهم فجاز قسمة أمير السرية فيما بينهم *

(ولو أن أمير المعسكر بث سرايا ونفلهم أنفالا فقتل لسرية منهم من أصاب رأساً فهو له * وقال لسرية أخرى ليكم الربع بعد الخمس مما أصبتم * وقال لسرية أخرى من أصاب منكم رأساً فله نصفه * فخرجوا فاصابوا غنائم فيها مقاتلة فليس ينبغي لأمر السرية أن يقتل منهم أحداً) لأنه لو لم يكن فيما أصابوا نفل لم يكن لأمر السرية أن يقتل أحداً من المقاتلة فإذا كان فيه نفل أولى أن لا يقتل أحداً منهم (فإذا انتهوا بهم إلى المعسكر فليس ينبغي لأمر المعسكر أن يقتل منهم أحداً) لأنه بنفس الإصابة قد ثبت فيه النفل لأصحاب النفل والنفل حق خاص لأهله لا يشاركون فيه غيرهم فصار النفل حتى الغامعين في الغنيمة بعد القسمة وليس للأمر أن يقتل أحداً من المقاتلة بعد القسمة فكذلك هاهنا لا يقتل أحداً منهم لحق النفل *

(الا ان يخافهم على المسلمين او نظر الجند قد قبل يري من المشركين فيما فاته ان
انه ذلك الجند كان الاسراء عونا عاليا فلا بأس بقتلهم (١) لان في هذا مصالحة
ونظر الامم المسلمين فكانت هذه الحالة وحالة المحاربة سواء *

(ولوان جندا من المسلمين دخلوا دار الحرب وعليهم امير من قبل الخليفة
فدخلوا دار الحرب وخلفوا مدائن كثيرة من مدائن المشركين فزولوا على
مدينة من مدائنهم فدعاهم المسلمون الى الاسلام فاجابوهم اليه فان المسلمين
يقبلون ذلك منهم اذا اسلموا لان القتال انما شرع لقبول الاسلام قال الله تعالى
تقاتلونهم اويسلمون فاذا اسلموا يجب القبول منهم ثم الامير يدعهم في
ارضهم ويستعمل عليهم امير امن المسلمين يحكم بحكم اهل الاسلام لان المدينة
صارت دار الاسلام فلا بد من امير بينهم يجري فيهم حكم المسلمين فان كان
القوم اذا انصرف عنهم ذلك الجند من المسلمين لم يقدروا على ان يمتنعوا من
اهل الحرب وابوا ان يتحولوا الى دار الاسلام فان الامير يدعهم وما اختاروا
لافسهم لانهم اساءوا في الاختيار فيتركهم وسوء اختيارهم ولا يجبرون على
التحويل لانهم احرار مسلمون في مدينة الاسلام فلا يجبرون على التحول
(ولا يدع عندهم احدا من المسلمين مخافة عليه الا يطيب نفسه) لان فيه تعريضا
على التلف ولا يجوز تعريضة على التلف الا برضا (فان ابوا الاسلام فدعاهم
المسلمون الى اعطاء الجزية فاجابوا الى ذلك وابوا التحول من دارهم وقالوا
اعطونا العهد على ان نكون في موضعنا لا نبرح فان كان المسلمون اذا اقاموا
مهم يتوون على اهل الحرب وكانوا ممتنعين منهم فلا بأس بذلك بان يجعلهم
الامير ذمة ويجعل عليهم امير امن المسلمين يحكم بحكم المسلمين ويجعل مع الامير
من المسلمين من يقوى على المقام معهم في دارهم) لان قبول الذمة واجب قال الله

(١) هذا المتن مع الشرح ليس في النسخة الثانية وفي المتن ماثرون فليدبروا ١٢

تمالى حتى يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون وهذه ذمة منهم لان الامير يجرى عليهم حكم المسلمين وباجراء الحكم عليهم يصيرون ذمة ومد ينتهم تصير مدينة الاسلام فيقبل ذلك منهم (وان كان هذا الموضع لم يقو من يترك فيها من المسلمين على اهل الحرب ولم يقدر واعلى ان يحكموا فيها بحكم الاسلام لم يسع للمسلمين ان يحبسوهم الى هذا ولكنهم جمعوهم ذمة اذا خرجوا بها الى ارض الاسلام) لان دار الشرك انما تصير دار الاسلام باجراء حكم المسلمين فيها واهل الشرك انما يصيرون اهل الذمة باجراء حكم المسلمين عليهم وقد عجز الامير عن اجراء حكم المسلمين عليهم فكانوا في هذه الحالة بمنزلة المواعين للمسلمين واهل الحرب متى طلبوا مواد عنهم من المسلمين لم يجب على المسلمين مواد عنهم الا ان يكون فيها خير للمسلمين ظاهرا فكذلك هاهنا لا يجب قبول هذه الذمة منهم بخلاف ما اذا اساموا الان الاسلام يصح من غير قبول من الامام فاذا اساموا صاروا مسلمين فلا تعرض لهم الامير بعد الاسلام ولكن يخاف فيهم رجلا يجرى فيهم حكم المسلمين ان قدروا لا يتركهم على ذلك وقد اسلم اهل نجران واهل اليمامة وبينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قوم كثير من المشركين فتركهم على ذلك (فان اجابوا الى التحول الى دار الاسلام فليس ينبغي للمسلمين ان يابوا عليهم وان علموا انهم يظفرون بهم) لانهم في الحال ممنعون فلم يصيروا فيها للمسلمين فيجب قبول ذلك منهم والكف عنهم (فان كان المسلمون تركوا فيها قوما من المسلمين قوا على المشركين من اهل الحرب اذا اعانهم اهل الذمة فقال اهل المدينة نكون ذمة لكم وتخلفون قوما قتال معهم فليس ينبغي للامير ان يفعل هذا الوجهين احدهما ان في هذا امر ايضا للمسلمين على الهلاك

اذاهل الذمة كفار فلا يؤمن ان يغدروا بهم ويقتلوه * ولان المسلمين اذا لم يقدروا
 على اجراء حكم المسلمين الا برضا اهل الذمة كان اهل الذمة هم الذين يجرون
 احكام المسلمين واحكام المسلمين لا يجريها الا المسلمين * (فان طالب اهل
 الردة المودعة من المسلمين حتى ينظروا في امرهم فلا بأس بذلك للمسلمين ان
 يوادعوهم لحديث عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فانه قال هلا حبستوه
 في بيت وطيتهم عليه بابا واستقيموه ثلاثة ايام) فاذا ثبت في الواحد ثبت في الجماعة
 (واهل البني من المسلمين مثل الخوارج وغيرهم اذا طلبوا الى المسلمين المودعة
 من اهل المدل حتى ينظر في امورهم فلا بأس بذلك ان يوادعهم اهل المدل)
 لانهم مسلمون فهم اولى بالمودعة من المرتدين (ولكن لا ينبغي لاهل المدل ان
 ياخذوا على ذلك خراجا) لان الخراج يشبه الجزية وهم مسلمون فلا يؤخذ
 منهم - خراج (فان اخذوا منهم الخراج بوقف ذلك حتى اذا تابوا ايرد عليهم) لان
 مال اهل البني لا يغنم فيرد عليهم الا ترى ان علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه
 رد على اهل البقي ما لهم حتى يبلغه الكلف - فان قتلوا ورد الى ورثتهم فان لم يرفوا
 كان بمنزلة اللقطة في يد امام المسلمين * (فان لم يرجع اهل البقي ولم يتوبوا حتى
 استهلك رجل من المسلمين بعض ذلك الاموال التي اخذ منهم المسلمون
 فهو ضامن) لان اهل البقي يوادعون فما لهم في امان من المسلمين (ولو كان
 الكفار مودعين فالتف واحد من المسلمين مال واحد منهم ضمن فهاهنا اولى
 ان يضمن * ولو لم يكونوا مودعين فاخذ رجل من اهل المدل شيئا من اموالهم
 فانه اذا وضعت الحرب اوزارها ايرد عليهم فان استهلكه مستهلك وهم على
 حربهم لم يضمن) لانه لو اتلف نفسه لا يضمن فكذلك اذا اتلف ماله لا يضمن *
 (فان لم يستهلكه حتى وضعت الحرب اوزارها ففترقوا ثم تابوا ثم استهلكه

ضمن للمالك اول الورثة) لانه مال مسلم غير محارب في حالة الاستهلاك فيضمن بالاستهلاك كما في سائر احوال المسلمين والله اعلم *

(ولو ان امير الجند من المسلمين افتتحوا حصنا من حصون المشركين من اهل الحرب فكان في ذلك الحصن مطمورة فيها قوم يقتلون فاسلموا فان كان المسلمون قاهرين لهم فهم في بين من اصابهم بخمسون وما بقي فهو في لمن اصابهم) لانهم اذا كانوا غير ممتنعين مقهورين فقد صاروا في ايدي المسلمين قبل اسلامهم فباسلامهم لا يبطل حق المسلمين (فلا يقتلون) لانهم مسلمون والاسلام يحرزهم عن القتل ولا يحرزهم عن الاسترقاق *

(فان كانوا ممتنعين في المطمورة ولا يوصل اليهم الا بالقتال واكبر الراى من المسلمين انهم سيظفرون بهم فاسلموا فهم احرار لا سبي عليهم) لانهم جند اذا كانوا ممتنعين فلم يصيروا في ايدي المسلمين فهو لا اسلموا قبل نبوت ايدي المسلمين عليهم فكانوا احرار لان المسلم لا يسترق *

(وصار هذا بمنزلة اهل الحصن حوصروا فاسلموا وهم محصورون فهم احرار لا سبي عليهم فكذلك هاهنا) وكذلك اهل المطمورة اذا دعوا المسلمين ان يكونوا ذمة لهم يخرجون معهم الى بلاد المسلمين فان كانوا غير ممتنعين وسمع للمسلمين ان لا يطوهم ذمة) لانهم صاروا في ايدي المسلمين وجرى عليهم السبي ومن طلب الذمة بعد ما جرى عليه السبي فانه لا يجاب الى ذلك (ولكن المسلمين ان شاؤوا ان يحملوهم فيئا وان شاؤوا قتلوا المقاتلة وسبوا الذراري) وان كانوا ممتنعين ويرى المسلمون انهم سيظفرون بهم لا ينبغي لامير المسلمين ان يمنهم عن ذلك بل يجعلهم احرار ذمة) لانهم لو سألوا الذمة قبل الاستغنام لم يمنهم المان الذمة بخلاف عن الاسلام في احكام الدنيا *

قال * (وان حاصر امير المسكر اهل مدينة من مدائن العدو فقال بعضهم نسلم وقال بعضهم نصير ذمة ولا نبرح منازلنا فان كان المسلمون يقوون على ان يجهلوا معهم من المسلمين من يقوى على قتال من يحضر بهم من اهل الحرب ويحكم فيهم بحكم الاسلام فذللك الامير) لان اجراء احكام المسلمين فيها معنى في دارهم ممكن والدار تصير دار المسلمين باجراء احكام المسلمين فيها فيجعلها الامام دار الاسلام ويجعل القوم اهل الذمة *

(فان كان المسلمون لا يقوون على ان يجهلوا في دارهم من المسلمين من يقاتل مع اهل الحرب لم يجيئوا الذميين الى شئ من ذلك الا ان يخرجوا عن تلك الدار الى دار الاسلام) لما قلنا ان هذا ليس بذمة منهم انما هذا طلب المودة وليس على المسلمين ان يوادعوه (واما الذين اسلموا معهم فهم احرار ولا يمنعون من المقام بلادهم) لان الحر المسلم لا يجبر على التحول من دار الى دار غيره *

(فان قال المسلمون دعوا من اقوام من المسلمين يكونون قوة لنا على اهل الحرب فان الامام ينظر في ذلك فان كان من يترك معهم في دار الحرب يقوون على اهل الحرب له ان يفعل ذلك) لانه يمكنه ان يجعله دار الاسلام من غير ضرر على المسلمين فكان عليه ان يفعل ذلك *

(وان كان من يترك من المسلمين لا يقوون الا بمن اسلم من اهل الحرب فان خاف على المسلمين من الذين اسلموا منهم ان يرتدوا فقتلوا المسلمين فانه لا ينبغي له ان يخلف احد من المسلمين) لان فيه اتلاف عدة من المسلمين - وان علم حقيقة الاسلام من الذين اسلموا من اهل الحرب وانهم مناصرون لاهل الاسلام لم يارأسا ان يجعل معهم من المسلمين من يقوى بهم ويقوون به ويؤمر عليهم امير يحكم بحكم اهل الاسلام في تلك المدينة لما قلنا ان الامام متى امكنه

- وان كان بخلاف هذا فلم يارأسا بذلك *

ان يجعل المدينة دار الاسلام من غير ضرر على المسلمين فعل وقد امكنه ذلك فاذا فعل هذا فلا بأس بان يقبل به ذلك من اهل الحرب ان يكون ذمة ممن يقوم به (بلاده) لان المدينة صارت دار الاسلام ومن سأل الذمة في دار الاسلام وحكم المسلمين وجبت اجابته اليه *

(وان رأى الامام في جميع ما سألوا ان يقبل منهم ان يكونوا ذمة فان طابت أنفسهم بالخروج معهم الى دار الاسلام فرأى قتالهم حتى يسلموا او يظفروا بهم فقاتلهم وظفر بهم فخمسههم وقسم ما بقى منهم على سهام الغنيمة جاز ذلك) لانه قاتلهم وهم اهل حرب لا امان لهم ولا ايمان (والكن الامير خطأ حين لم يقبل الذمة) لان قبول الذمة واجب فقد ترك ما هو الواجب فيكون خطأ في ذلك (واذا دعوا الى ان يسلموا فهذا لا يحل لاحد ان يابي عليهم) لان القتال شرع لاجل الاسلام فلامعنى لرد الاسلام والقتال شرع لاجله (فان اباد عليهم فاسلموا ثم قاتلوا وظفر عليهم خلى سبيلهم وسلمت لهم اموالهم وبطل ما كان حكم فيهم من سبي او قسمة) لانهم لما اسلموا صبح اسلامهم لانه لا يحتاج فيه الى رأى الامام فقد قاتلهم وهم مسلمون في دار الاسلام والمسلم لا يسترى ولا يستغنم ماله فيضمنون ما اتلفوا من اموالهم وما اراقوا من دماهم (وان كانوا دعوا الى ان يسلموا ويكف عنهم فابى الامير ان يجيبهم الى ذلك فقاتلهم ولم يسلموا فاصابهم فقد اخطأ فيما صنع لما قاتلهم لو طلبوا الذمة وجب الكف عنهم فاذا طلبوا الاسلام اولى ان يكف عنهم ومن قتل منهم فدمه موضوع وما استهلك من اموالهم فلا ضمان فيه) لان المسلمين اصابوا ذلك منهم وهم كفار لانه لم يوجد منهم الارادة الاسلام وبالا رادة لا يصير مسلماً فدم الكافر وضمان ماله موضوع *

(واما ما بقي منهم ومن اموالهم فان اسلموا رد ذلك كله اليهم وكانوا احرارا لا سبيل عليهم) لانهم لما سألوا ان يسلموا ويكف عنهم فقد حرم على المسلمين مقاتلتهم واسرهم فلما حرم عليهم اسرهم لم يملكوهم بالاسر فبقوا احرارا لا سبيل عليهم بخلاف ما اذا طلبوا الذمة من المسلمين وقتلهم الامام وظهر عليهم وقتلهم فانهم لا يردون احرارا يوضع عليهم الجزية) لان هناك سألوا البقاء على الكفر والكفر سبب لا باحة القتل والسبي في الاصل فالامام اعاسبهم ومنهم الذمة في موضع يسمع فيه اجتهاد الراي فينفذ حكمه وجاز سببه فلا يرد فاما هاهنا سألوا من الامام الكف عنهم ليسلموا والا سلام طاصم فخرمة السبي هاهنا اقوى واكد ولا يسمع فيه اجتهاد الراي فاذا اسلموا فقد ظهر خطأ الامام بيقين فاليه ان يرجع عن خطائه ويردهم احرارا يدل عليه ان القصد الى الاسلام معتبر بحقيقة الاسلام والمسلم حقيقة ان حارب المسلم لا يسبي فكذلك اذا قصد الاسلام واما القصد الى الذمة معتبر بحقيقة الذمة والذمة حقيقة ان حاربه المسلم في فئة ممتمة يسبي ويسترق فكذلك اذا اعتبر القصد بالحقيقة والله الموفق وهو اعلم بالصواب *

باب

﴿ ما يصدق فيه المسلم على اسلام الكافر ﴾

قال محمد رحمه الله عليه (اذا سبي المسلمون سبياً من الروم فشهد رجل من المسلمين حراً أو عبداً ومحدوداً في قذف أو امرأة من المسلمين حرة أو أمة بعد ان يكون الشاهد رضاً من المسلمين ان هذا الاسير من المشركين اسلم قبل ان يموت ووصف الشاهد اسلامه صلى عليه المسلمون واستغفروا له) لان الصلوة على الميت امر من امور الدين وقول الواحد المدل في امور الدين

الصلوة على الميت امر من امور الدين

مقبول كما يقبل في الاخبار عن طهارة الماء ونجاسته * وكما يقبل في هلال
رمضان * وكما يقبل في رواية الاخبار عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
(يدل عليه ما روى عن سميد بن ذى لموة ان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم استغفر للنجاشي ثلاث مرات حين اتاه جعفر بن ابى طالب رضى الله
تعالى عنه واخبره بانه قد صدق به) *

ثم قال في الكتاب (ووصف الشاهد اسلامه قال هذا على وجهين ان كان الشاهد
فقيها لا يستغفر بل يجزى على ايمانه انه اسلم قبل ان يموت * واما اذا
كان الشاهد جاهلا فانه ينبغي ان يستغفر فان فسر الشاهد ووصف
اسلامه على المقدار المفروض جازت شهادته * ولو كان حيا فشهد له شاهدان
اسلم قبل ان يوسر لم يكن حرا بشهادة الواحد حتى يشهد مسلمان بمن يجوز
شهادتهما في الحقوق) *

وذكر في الباب الذي يليه (ان الامام اذا فتح حصنا فشهد رجل مسلم عدل انه
كان حريا فاسلم قبل ان يوسر قال ان شهد قبل ان يقسم او يباع تقبل شهادته
وان شهد بعد ما قسم او يبيع لا تقبل شهادته) فقد قسم الجواب عنه واطلاق
الجواب هاهنا فنفهم من قال ما ذكر هاهنا محمول على انه شهد بعد القسمة والبيع
فلا تقبل شهادته اما اذا شهد قبل القسمة او قبل البيع تقبل شهادته فاذا حمل على
هذا صارت المسئلة على رواية واحدة والثانية تكون تفسيرا للاولى *

وكان ابو بكر الاعمش يقول في المسئلة اختلاف روايتين * في هذا الباب
اذا شهد واحد على انه اسلم قبل القسمة لا تقبل شهادته * وفي الباب الثاني اذا شهد
واحد تقبل * فالوجه فيه لما ذكر هاهنا وهو انه بالاسر ثبت فيه حق الغائبين وفي
قبول شهادته ابطال حق الغائبين فلا يبطل الا بالشهادة التي تبطل بها الحقوق

في الاحكام كما انه لا يقبل شهادته بعد البيع والقسمة ولم يبطل به ملك المشتري ولا الذي وقع في سهمه وهذا كما يقال في الشهادة القائمة على استهلال الصبي انها مقبولة في حق الصلوة على الصبي في قولهم جميعا غير مقبولة في حق التورث عند ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه وكذلك ها هنا يقبل قول الواحد في حق الصلوة على الميت ولا يقبل في ابطال الاسر*

والوجه للرواية الاخرى انه وان ثبت فيه حق المسلمين بالاسر فانه ليس بحق لرجل خاص بل الحق فيه لجماعة المسلمين فهو بشهادته ليس يبطل حقا خاصا لرجل معين فجعل بمنزلة الشهادة في امر من امور الدين فيقبل اذ حرمته الاستترقاق من امور الدين بخلاف ما بعد القسمة لانه يبطل ملكا خاصا لرجل معين فلا يقبل في ذلك الا بما يقبل في الاحكام من شهادة رجلين او رجل وامرأتين* ولان قول هذا الرجل لا يكون اقل حالا من السيماء ولو كان عليه سيماء المسلمين فانه لا يجمل فيه افيقول المسلم العدل اولى* فاما الفاسق من المسلمين فلا يقبل شهادته في مثل هذا ولا يصلي عليه ولا يستغفر له بشهادته لان الفاسق يتبين في نفسه وان كان في امر من امور الدين وهذا فصل ينبغي ان يحفظ فانه ذكر الطحاوي في مختصره ان الواحد اذا شهد بروية هلال رمضان تقبل شهادته وعليه ان يصوم وان كان فاسقا لان له حظا من هذه الشهادة فلا يكون متبها فيقبل وقد روى عن ابي يوسف رحمه الله تعالى لو ان رجلا سلم في ارض الحرب ولا يعلم ان عليه الصوم والصلوة فاخبره مسلم ان عليك الصوم والصلوة كان عليه ان يصوم وان كان المخبر فاسقا* والله تعالى الموفق*

باب

ما يصدق فيه المسلم في دار الحرب ومالا يصدق فيه

(قال محمد بن الحسن رحمه الله تعالى واذا دخل المسلم دار الحرب بأمان او كان فيهم اسير او اسلم في دار الحرب وقد كان من اهل الحرب فوجده المسلمون في دار الحرب ومعه رجال ونساء فقال هؤلاء عبيدي واماني اشتريتهم من اهل الحرب ولا يعلم ذلك الا بقوله فان صدقه الرجال والنساء بما قال فهم رقيقه كما قال) وذلك لان الامان بالايمان اعلى حالا من الامان بالاستيلاء *

(ولوان واحدا من اهل الحصن آمنه الامام على نفسه وماله ثم فتح المسلمون الحصن فقال الذي اومن هؤلاء عبيدي واماني وصدقه بذلك كان آمنا لجميع ما قال فيها هناولى والمعنى فيه انهم لما صدقوه فقد ظهر له اليد فيهم لان اقصى ما يظهر من ثبوت اليد على العبد والامة ان يكون بحضرته يخدمانه وقران له باليد وقد وجد هذه الصفة هنا فصاروا في يده واليد تدل على الملك فكانوا ملكا له وملك المسلم لا يسي ولا يستغنى *

(وان كذبوه بما قال فهم في اجمعون) لانهم لما جحدوا دعواه لم يصيروا في يده فقد ادعى شيئا لا دليل له عليه من يد او غيرها فلم يصدق واذا لم يصدق فهو لاء احرار حريون ولا امان لهم فيسبون ولا شيء لهم هذا المستامن او المسلم منهم ولكنهم يخمسون وما بقي فهو للمسلمين الذين اصابوا ذلك على سهام الغنيمة لان هذا المستامن او المسلم لم يدخل مع المسلمين دار الحرب للفرز وانما هو لاحق بهم وقد ذكرنا ان الاسير والمستامن اذا لحق بالجندها له حق له فيما كانوا اصابوا من الغنائم من قبل الا ان يقتلوا فيقتل فيصير شريرهم فيما اصابوا فكذلك هاهنا هاهنا (وان صدقه بعضهم وكذب بعضهم فالذين صدقوه عبيد له واما الذين

باب ما يصدق فيه المسلم في دار الحرب ومالا يصدق فيه

كذبوه فهم في الان البعض معتبر بالكل والكل لو صدقوه كانوا عبيدا له ولو كذبوه جميعا كانوا افيثا كلهم فاذا وجد التصديق من البعض والتكذيب من البعض رد كل واحد من ذلك الى اصله *

(وكذلك ما وجد في يده من مال دراهم او دنانير او ثياب او بقر فقال هذا لي اتجرت في هذه البلاد فاصبته فالتقول فيه قوله وهو له) لما قلنا ان اليد دليل الملك في الحربي الذي اومن على ماله فهذا اولى فلان يكون للمسلم دليل على ملكه اولى *

(واووجد المسلمون في دار الحرب اسيرامسلمان او مسلماتمنا او مسلماتاسلام من اهل الحرب وقد وجدته من الدراهم والدنانير وسبي من الرجال والنساء وذلك ليس في يده اولا يدري انه في يذالك ام لا فادعى انه له وصدقه بذلك الرجال والنساء فانه لا يصدق على شيء من هذا وذلك جميعا في المسلمين الذين اصابوه) لان المسلمين لما وجدوهم فقد صاروا افيثا لهم في الظاهر فلا يصدق المدعى على ما ادعى بغير دليل *

(فاذا كانوا غائبين ليسوا في يده ولم يدراهم في يده ام لا ولم يوجد دليل يدل على الملك فلم يصدق فان اقام البيينة على ان ذلك له او اقام البيينة على ان ذلك في يده يوم افتتح الحصن او اقام البيينة على ان المنزل الذي وجد ذلك فيه منزله قبلت شهادة شهوده في ذلك ورد ذلك كله اليه) لان الثابت بالبيينة كالثابت بالمعاينة ولو كان المال في يده معاينة او الرجال والنساء في يده معاينة وصدقه بذلك كان القول قوله ولم يصر شيء من ذلك فيا فكذلك اذا ثبت ذلك بالبيينة ثم هذا الجواب يستقيم في المستامن والاسير على قول الكل فاما في الذي اسام في دار الحرب فان شهدوا ان ذلك كان في يده يوم فتح الحصن فكذلك يستقيم الجواب

على قول الكل انه برء المال اليه فاما اذا شهدوا انه له فان الجواب الذي ذكر
انه يرد اليه مستقيم على قول محمد ورحمة الله عليه فاما على قول ابي حنيفة
رضي الله تعالى عنه لا يستقيم هذا الجواب ويكون فيا لان المذهب عند ابي
حنيفة رضي الله تعالى عنه ان كل ما كان ملكا له وهو في يد غيره من اهل الحرب
او لم يعرف انه في يد المسلم يكون فيا وعند محمد ورحمة الله عليه لا يكون فيا فيكون
كمال الحربي المستامن وهاهنا لم يعرف انه في يده هذا المسلم وان عرف انه
ملكه بالبيعة فيكون فيا عند ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه وعند محمد ورحمة الله
لا يكون فيا فان شهدوا ان هؤلاء الرجال والنساء كانوا في يده حين افتتح
الحصن او في منزله ولم يشهدوا انهم عبيده وامائه وهم ينكرون ان يكونوا
عبيده وامائه وقالوا اكسنا لحرار لم يتفقوا بذلك وكانوا فيا للمسلمين لانهم
لم يثبتوا للمدعي الا مجرد اليد واليد في بني آدم لا تدل على انه مملوك وهي دالة
على الملك لدى اليد بعد ما ثبت كونه مملوكا فانه ذكر في الجامع الصغير اذا كان
في يد رجل صبي صغير يعبر عن نفسه او رجل بالغ فزعم ذواليد انه عبده وقال
الصبي لا بل انا حر الاصل فالقول قول الصبي انه حر ولو انه اقر انه عبده ولكنه
قال انا عبده فلان لرجل آخر غير ذى اليد وفلان يدعي فالقول قول الذى العبد
في يده وكذلك عقيقه كل شيء رأته في يد غيره وسمعتك ان تشهد بالملك له
ما خلا العبد والامة فاذا لم تدل اليد على الملك كان القول قولهم انا احرار
وصاروا فيا للمسلمين

قال (ولا يقبل في هذا الاشهادة المدول من المسلمين) لان هذه الشهادة
تبطل حق الاستفهام على المسلمين فلا تقبل على ابطال حق المسلمين الاشهادة
المسلمين (وكذلك الذي يوجد في دار الحرب مستامنا او اسيرا فيدعي مثل

ما يدعى المسلم فهو بمنزلة المسلم في جميع ما وصفت لك ما صدق فيه المسلم صدق فيه الذي وما لا فلا) لأن مال الذي معصوم عن الاستغنام كمال المسلم فيستوى الجواب في الذي والمسلم جميعا *

(ولو أن المسلم أو الذي وجد المسلمون معه امرأة في دار الحرب فسألوها عنها فقال هذه امرأتي تزوجتها في دار الحرب وصدقة المرأة في ذلك فهي امرأتها) لانها تصادق على النكاح والنكاح يثبت بالتصادق (والمرأة في صدقة على النكاح او كذبه) لان تزويجه لو كان ظاهرا عيانا لم يخلصها عن السبي فاذا لم يكن ظاهرا اولى *

* قال (ولا يكون تزويجه اياها امانا لها) لانه تزويجها في دار الحرب ولو افصح لها بالامان في دار الحرب لم يجز امانه على المسلمين كذاها هنا لا تصير بالتزويج آمنة في حق المسلمين اولى (فان كان معها اولاد صغار فقال هؤلاء اولادي منها وصدقة المرأة بذلك فالاولاد احرار لا سبيل عليهم فان كان الاب مسلما فهم مسلمون باسلامه وان كان الاب ذميا فهم ذميون بذمته) لان الاولاد في يدها فلما صدقته على دعواه فقد صارت هي والاولاد الذين في يدها في يد الزوج واذا ثبت اليد للزوج كان القول قوله فيما في يده فيكون حرا لانه ولدين ابوين حرين لان الاب حر مسلم او ذمي والمرأة وان كانت حرة فهي حرة الى ان ظهر المسلمون عليها واذا ولدت حرة كان هذا الولد حرا مسلما او ذميا تبعه الابويه والحر المسلم او الذي لا يستر *

(وان كانت حبلى فهي وما في بطنها في للمسلمين الذين اصابوها) لان الولد مادام في بطنها فهو جزء من اجزائها وبعض من ابعاضها لم يفصل عنها بالمقراض ثم هي اذا صارت فيئا فالولد الذي هو بمضها يصير فيئا تبعا لها *

(فاذا ولد فان كان ابوه مسلماً كان مسلماً) لان الولد يتبع خير الابوين ديناً لان الاسلام لا ينافي الرق والسبي فيكون عبد الممن اصابه (وان كان ذمياً فهو ذمي ايضاً) وان كانت المرأة معروفة انما في يد المسلم او الذي او وجدها المسلمون امه وممها والاولادها صغار فقال المسلم والذي هي امرأتى وهؤلاء اولدى وكذبتهما بما قالوا وقالت هؤلاء اولدى است لهذا المدعى بزوجته ولا هؤلاء اولاد له فان النكاح لا يثبت لتكذيبها *

(ثم القياس ان الاولاد في ممها للمسلمين * وفي الاستحسان الاولاد اولاد المسلم والذي احرار لا سيبل عليهم والمرأة في) فوجه القياس في ذلك ان الاولاد في حجرها وفي يدها واذا لم يثبت النكاح بينهما لم يثبت للمسلم عليها يد فلا يثبت له يد على الاولاد الذين في يدها فقد ادعى الاولاد وليس له عليهم يد فلا يصدق *

ووجه الاستحسان في ذلك وهو انه عرف كون المرأة في يده وكونها في يده يوجب كون الاولاد في يده واذا صاروا في يده كان القول قوله في حرية الاولاد والنسب فكان تكذيبها بمنزلة تصديقها اذا من الحرية اوسع واسهل (الا ترى) ان العبد المأذون له في التجارة اذا كان في يده صبي صغير فقال هذا لقيط النقطة قبل قوله وكان حراً وان كان العبد لا يملك تحريره واعتناقه وما ذلك الا لسمعة امر الحرية

(ولو ادعى انها ام ولده وان هؤلاء ولده منها وهي معروفة انما في يد المسلم وانكرت ذلك فانه في للمسلمين) لما قلنا ان اليد فيها غير دالة على الرق (الا ترى) انه لو ادعى انها امته وانكرت هي كان القول قولها انها حرة فكانت فيثاء * (وكذلك اذا انكرت امومية الولد فالاولاد اولاده احرار لا سيبل عليهم)

في الاستحسان) لما قلنا - انه عرف له يدها فكأن ثبت بذلك يده على الاولاد الذين في يدها فكان القول قوله فيها (وان صدقته انها ام ولد له فان القول قول المسلم ولا تكون فيثا والا ولا داحرار) لانه لو ادعى بعد ظهور يده فيها انها امته وصدقته في ذلك كان القول قوله ولم تكن فيثا فلان يصدق على انها ام ولده اولى *

(فان لم تكن في يد المسلم او الذي اولا يدرى اكانت في يده او لم تكن فقال هذه زوجتي او ام ولدي وهذه الولد الذين في يدها - اولدى فان اقرت بذلك كانوا ولده وثبت نسبه للولد وكانوا احرار الا سبيل عليهم) لان الاولاد محتاجون الى ثبوت نسب وثبت النسب بتصديق ذى السيد واذا ثبت النسب فهم ذميون او مسلمون فلا يستر قوز (واما المرأة فان ادعى النكاح كانت فيثا) لان النكاح الظاهر لا يمنع السبى والاسترقاق فهما اولى ان لا يمنع *

(وان اقرت انها ام ولده كانت ام ولده لا سبيل عليها في الاستحسان) لان امومية الولد ثبت بما للنسب والنسب قد ثبت وامومية الولد بما له وام الولد لا تسبى (وان كذبه بما قال كانت المرأة ولدها فيا للمسلمين ولا يصدق على ما ادعى من ذلك) لانه ادعى وليس له فيها وفي اولادها يد ظاهرة وذو اليد كذبه في ذلك فلا تقبل دعواه بغير دليل كما لا تقبل متى وقعت الدعوى به - هذه الصفة في دار الاسلام (الا ان يقيم البينة على ما ادعى من ذلك فلا ولا داحرار وكانت الجارية ام ولده وتكون الزوجة فيثا) لان الثابت بالبينة كالثابت بالمعاينة (فان اقام البينة ان ذلك كان في يده او في منزله يوم ظهر عليه كان الجواب فيه كالجواب فيما اذا عرف انها في يده بغير بينة سواء فان صدقته صارت ام ولده والا ولا دنا بتو النسب منه احرار لا سبيل عليهم واما الزوجة

لان يده على الاولاد الذين في يدها فكان القول قوله فيها

تكون فيأوان كذبه فلا ولاد أحرار وهي في لا تصيرام ولد) لان الرق لا يثبت بمجرد اليد مع الانكار * والله اعلم *

﴿ قال ﴾ (واذا وجد في يد المسلم الذي وصفت لك رجل او امرأة فقال هذا عبيدي او امتي جئت بهم من دار الاسلام وصدقه بذلك العبد والامة فهو مصدق على ما قال من ذلك) لانه لو قال اشتريتهم من دار الحرب وصدقه في ذلك صدق فلان يصدق هاهنا اولى (وكذلك الذي يصدق في ذلك) لانه يساوى المسلم في عصمة ماله فكذلك يساويه في حكمه *

(فان كان في يدهما امرأة كبيرة فقال هذه امرأتي جئت بها من دار الاسلام وصدقه المرأة بذلك فهو مصدق في ذلك ولا يسبيل عليها) لان اقرار الرجل جائز بربع بالمرأة والأب والابن ومولى المتأقفة فممل اقراره بانها امرأتي ويثبت النكاح بينهما تصادقهما واذا ثبت النكاح بقيت على الحرية ضمنا تبعالها كما لو كانت مملوكة بانها امرأته *

(وكذلك لو كان مع احدهما امرأة كبيرة فقال هذه ابنتي او اختي او امي او عمتي او ذات رحم محرمة مني وصدقه بذلك فهي حرة لا يسبيل عليها * اما اذا قال هذه ابنتي فلان النسب قد يثبت فصارت كالابنية المروقة * واما في ذوات رحم محرمة فالقرابة التي يدعي لا تثبت لو كانت الدعوى في دار الاسلام فكذلك لا تثبت اذا كانت الدعوى في دار الحرب الا انه انما يقبل قوله فيمن) لان الحربى او استامن على نفسه وماله فخرج الى دار الاسلام فقال هذه اخواتي وعماتي وخالاتي قبل قوله فيمن وصرن امنات تبعاله لما ان الظاهر انهن لا يخرجن الى دار الاسلام الا بمحرم * (١)

(١) والظاهر المشاهد في زماننا بخلافه ١٢ المصحح

﴿ وكذلك ﴾

(وكذلك يقبل قول الذي والمسلم فيهن في دار الحرب ويحمان بهما في الخروج الى دار الاسلام) لان الظاهر انهن لا يخرجن بانفسهن (فاذا كان مع احدهما رجل كبير فقال هذا ابني او شيخ فقال هذا ابني فصدقه الرجل بذلك فهو حر لا سبيل عليه) لان الابوة والبسوة ثبتت بتصادقهما الما قلنا ان اقرار الرجل بالاب والاب بجائز في دار الاسلام فكذلك جائز في دار الحرب واذا ثبت النسب يثبت الحرية بهما فلا يسترق لما مر *

(فان قال هذا اخي او عمي او خالي او رجل من المسلمين دخل معي او كانت معه امرأة فقال هذه امرأة من المسلمين او من اهل الذمة دخلت معي فان كان مسلماً صدق على ذلك كله اذا صدقه بذلك الذي معه وان كان الرجل الذي يقول هذا للمسلمين ذمياً لم يصدق) لان الذي المستامن لو خرج رجال الى دار الحرب فقال هؤلاء اخواني واعماي لم يقبل قوله ولم يكونوا بهما في الامان فكذلك قول الذي لا يقبل فيهم في دار الحرب ولا يكونون بهما (ولا يقبل قوله ايضاً من حيث الشهادة لانها شهادة في امر من امور الدين ولا شهادة لاهل الذمة في امور ديننا) (الآثر) انه لو اخبر بنجاسة الماء لم يقبل خبره فكذلك هاهنا فاما قول المسلم انه عمي او رجل من المسلمين دخل معي شهادة منه في امر من امور الدين وقول الواحد في امور الدين مقبول *

(فان كان الرجل الذي مع الذي يدعي الاسلام وعليه سيماء المسلمين في لباسه وهيئته صدق انه مسلم ولم يكن فياً) لانه يقبل قول الرجل انه مسلم اذا كان عليه علامة الاسلام ووقع في القلب انه مسلم فاذا كان مع السيماء قول الذي اولى ان يصدق *

(وان كان الذي مع الذي لم يدع انه مسلم واكن ادعى انه ذمة للمسلمين وصدقه

الذي بما قال لم يصدق الذي لما قلنا ان قول الذي في امر من امور الدين لا يقبل وان كان عدلا (الا ان يكون لاهل الذمة زي ولباس غير زي اهل الحرب ولباسهم وانهم يعرفون به انهم ليسوا على ما عليه اهل الحرب من ذلك وكان اكبر الراى والظن انه من اهل الذمة خلى سبيله ولم يجعل فيا) لما قلنا ان هذا امر من امور الدين (و كذلك العبد المسلم اذا كان عدلا قبلت شهادته فيها) لان هذا من امور الدين وما هو من امور الدين فتقول العبد فيه مقبول كما يقبل في هلال رمضان وفي رواية الاخبار

(و كذلك لو ان رجلا مسلما عدلا شهد لبعضهم انه كان حريفا فاسلم وادعى الحربى ذلك ولم يكن عليه سبأ المسلمان صدق المسلم على ذلك وخلى سبيل الاسير اذا لم يجر فيه قسمة ولا بيع فاما اذا جرى فيه قسمة او بيع لم يصدق على ذلك) لان قبل القسمة هي شهادة على امر من امور الدين فيقبل قوله وبعد القسمة فيه ابطال ملك المسلم فلا يبطل ملكه الا بشهادة رجلين

قال (وكل شيء صدق فيه المسلم المعروف والذي المعروف فالرجل اذا كان عليه سبأ المسلمان ولا يعرف انه مسلم يصدق فيه يعنى فيما في يده من الاموال والرقيق) لانه اذا حكم باسلامه بالسبأ صار بمنزلة المسلم المعروف (الا ترى) انه يصلى عليه اذ مات ولا يجرى عليه معبى كالمسلم فكذلك هاهنا يجعل كالمسلم المعروف وكل شيء صدق فيه الذي المعروف وفالمسلم المعروف مصدق فيه وان كان غير عدل (لان الذمى العدل لا يكون اعلى حالا من المسلم الذى ليس بعدل (الا ترى) ان الذى العدل لو اخبر بنجاسة الماء لا يقبل قوله كما لا يقبل قول الفاسق ثم لما صدق فيه الذى العدل فلان يصدق المسلم الذى ليس بعدل اولى

قول

الذي

في

امر

من

امور

الدين

لا

يقبل

وان

كان

عدلا

ف

م

م

م

م

م

م

م

م

المسلم اذا كان عدلا قبلت شهادته في امور الدين

(وكل شيء مما وصفت لك لا يصدق فيه المسلم الا ان يكون عدلا فان الذي لا يصدق فيه وان كان عدلا حتى او شهد الفاسق ان هذا الحربي اسلم قبل ان يوسر لم يصدق فيه فالذي وان كان عدلا لا يصدق فيه) لان المسلم الفاسق اعلى حالا من الذي العدل فلما لم يقبل قوله في ذلك فلان لا يقبل قول الذي اولى (واذا دخل المسلم دار الحرب بامان او كان اسيرا فيهم او اسلم رجل منهم فظهر المسلمون على بعض تلك الحصون وفي يده رجال ونساء فقال هؤلاء بني وبناتي وعماتي وخالاتي وقال اني وجدتهم في دار الحرب ولم يسلموا فاهم في ولا يكون ضمهم اليهم امانا لهم) لان هؤلاء ليسوا باتباع له في الاسلام فلم يصير وامسلمين باسلامه فبقوا كاهل الحرب لا امان لهم ولو ثبت لهم الامان لثبت بالضم الى نفسه ولو صرح لهم بالايمان لا يجوز امانه على المسلمين فالضم الى نفسه اولى ان لا يوجب لهم امانا في حق المسلمين *

(فاما ولده الصغير فان كان مسلما فهو مسلم مثله لا يجري عليه سبي وان كان ذميا فهو ذمي مثله لا يجري عليه سبي) لانه بالضم الى نفسه صار تبعا له وبالبيعة ثبت الاسلام والذمة فلا يسيبون فان قال المسلم وجدتهم اسرا في ايدي اهل الحرب وهم مسلمون وليس عليهم سبياء المسلمين فان كان المسلم عدلا حرا او عبدا فهو مصدق وان كان غير عدل من المسلمين او كان ذميا عدلا لم يصدق على شيء من ذلك بخلاف ما اذا قال جئت بهم من دار الاسلام فانه يصدق سواء كان فاسقا او ذميا *

(والفرق بينهما انه لما قال وجدتهم اسرا في ايدي المشركين فقد اقر ان اهل الحرب جاءوهم تبعا لانفسهم عبيدا وهما امنه شهادة لهم بنزلة ما لو شهدناهم كانوا حريين واسلموا قبل ان يوسروا وهي شهادة على امر من امور الدين

فتقبل اذا كان عدلا ولا تقبل اذا كان فاسقا او ذميا وهذا المعنى معدوم فيما اذا قال جئت بهم من دار الاسلام فيصدق فيه عدلا كان او فاسقا ذميا كان او مسلما لا معنى الذي ينسأ واما اولاده الصغار لا يكونون فيا لان الولد الصغير صار في يده تبعاله فيصير مسلما باسلامه او يكون عليهم سيماء المسلمين فيكونوا احرارا بحكم السيماء لا بقول الفاسق المسلم والذي *

(ولو وجدهم المسلمون وليس عليهم سيماء يعرفون بها من اباس ولا خضاب ولا قراءة قرآن فشهد لهم بما ادعوا من ذلك اهل الحرب الذين كانوا معهم او قوم من اهل الذمة او قوم مستأمنون من اهل الحرب وكتب بذلك اهل الحرب الى امام المسلمين لم يقبل شيء من ذلك وكانوا افياء) لان هذه شهادة منهم على امر من امور الدين وفيه ابطال حق المسلمين وكل ذلك شهادة مردودة فان جاء من ذلك امر مشهور معروف شهيد عليه العوام من اهل الحرب فيقع في قلوب المسلمين انه حق فالقوم احرار لا سبيل عليهم) لان الاشهاد بخبر العوام يوجب من المسلم اكثر مما توجهه السيماء والعلامة) لان العوام منهم لا يتواطئون على الكذب والسيما قد تختلف ثم بالسيما يحكم بكونهم مسلمين فبالشبهة الاولى *

(الا ترى ان مسلما غريبا لو نزل في قوم من مسلمين واخبرهم انه فلان ابن فلان الفلاني لم يسع لاحد من القوم ان يشهد له على نفسه بقوله فان كان معارفه قوم من اهل الذمة فاخبروا بذلك اهل محلة حتى صار معروفام مشهورا ووقع في قلوب اهل المحلة انه صادق وسع لاهل المحلة ان يشهدوا على نفسه لا شتهار وقع بخبر اهل الذمة فكذلك الاسلام اذا شتهر بقولهم حكي باسلامه) (ولو ان قوما من اهل الحرب اسرهم المسلمون وليس عليهم سيماء اهل

فيكونوا مسلمين

الاشهاد بخبر العوام يوجب من المسلم اكثر مما توجهه السيماء والعلامة

الاسلام ولا اهل الذمة فادعوا اليهم مسلمون او اهل ذمة فلم يصدقوا بذلك
او يدعوا لذلك حتى اخرجهم الامام الى دار الاسلام فلم يقسمهم ولم يبعهم حتى
شهد رجل من المسلمين عدل على بعضهم انه مسلم او انه رجل من اهل الذمة
صدق بشهادته وخلى سبيله وشهادته بذلك في دار الاسلام او في دار الحرب
سواء لان نفس الاخراج الى دار الاسلام لا يجمله ملكا لرجل خاص فلم يتأكد
ذلك الحق الثابت العام بالشهادة وقعت على اسلامه والحق فيه للجماعة فتقبل
كما تقبل اذا وقعت في دار الحرب *

(فان باعهم الامام او قسمهم ثم ان رجلا من المسلمين شهد لبعضهم انه
مسلم او ذمي لم تقبل شهادته) لانه صار ملكا خاصا لرجل منهم فلا يبطل ملكه
الا بشهادة رجلين وقد ذكرنا في الباب الذي قبله ان في المسئلة اختلاف
الروايتين *

(واذا شهدوا بعد البيع او بعد القسمة يبطل البيع والقسمة) لانه ظاهر ان البيع
والقسمة جرى فيه وهو حر فكان باطلا *

(فان تفرق المسلمون عوض ذلك الذي وقع في سهمه قيمته من بيت المال
وعوض المشتري مثل الثمن من بيت المال) لانه استحق نصيبه ولا يقبل في
هذا شهادة اهل الذمة وان كان الذي اشتراه ذميا لان هذه الشهادة وقعت
على المسلمين (الا ترى) انها لو قبلت يرجع المشتري على المسلمين في بيت
المال بالثمن *

(ولو ان رجلا اخذه المسلمون وهو من اهل الحرب فادعى ان رجلا من
المسلمين آمنه وهو في الحصن قبل ان يؤخذ فمثل ذلك المسلم عما ادعى من
الامان فاقر انه آمنه لم يصدق على ذلك حتى يشهد رجلان مسلمان غير الذي

آمنه على الأمان) لأن الذي آمنه يشهد على فعل نفسه وهو المقعد الذي عقده
 فقوله مردود ويبقى بعد مجرد دعوى الحربى من غير دليل فلا يصدق *
 (وهذا الخلاف ما اذا شهد مسلم أنه أسلم قبل أن يوسر فإن شهادته تقبل ويحلى سبيله
 وها هنا اذا شهد رجل مسلم عدل غير الذى آمنه على الأمان فإنه لا تقبل شهادته
 حتى يشهد رجلا ن عدلان) ووجه الفرق في ذلك وهو ان الأمان لا يخرج
 من أن يكون حربيا فان الحربى وان او من فهو حربى من اهل الحرب الا أنه
 اعترض عارض يمنع حكم هذا السبب ويبطل فلا يبطل حكم السبب الا شهادة
 رجلين * فاما الاسلام يخرج من أن يكون من اهل الحرب فلما ادعى أنه مسلم
 فقد انكر سبب مقام الرق فيه وكونه من اهل الحرب وشهادة المسلم أنه من
 اهل دار الاسلام شهادة على امر من امور الدين فيقبل فيه قول الواحد *
 (فان شهد جماعة كثيرة وهم عبيدا ومحدودون في قذف وهم عدول غير فساق أنه
 او من امضيت شهادتهم) لان الجماعة الكثيرة لا يتوهم فيهم تواطئهم على
 الكذب لانهم لو اجتمعوا على ذلك لفشا سرهم فقول الجماعة يوجب السلام
 في قلوب الناس فيحكم به كما يحكم بالسياء التي توجب العلم أنه مسلم (فاذا قسم
 او بيع فاذا وجب فيه ملك لرجل مسلم او معا هد لم تقبل الا شهادة رجلين
 مسلمين عدلين) المأمور *

(واذا وجد المسلمون رجلا من اهل الحرب في دار الحرب ليس عليه سياء
 المسلمين ولا سياء اهل الذمة فقال ان ارجل ذمي وشهد له رجل مسلم عدل أنه
 مسلم كان الرجل الماخوذ فيئاولم يكن مسلما ولا ذميا) لان ما ادعاه الماخوذ
 لم يشهد به الشاهد والذى شهد به الشاهد قد كذبه فيه الماخوذ فلم يثبت
 الاسلام ولا الذمة فبقى حربيا يسترق *

(ولو شهد له المسلم العدل انه ذمي وقال الماخوذ انارجل مسلم واست كما قال
الشاهد فالقياس في هذا انه في للمسلمين ولكن في الاستحسان اجمله مسلماً
ولا اسببه) فوجه القياس فيه انها اختلاف في السبب فما ادعاه الماخوذ
لم يشهد له به الشاهد فلم يثبت وما شهد له به الشاهد لم يدعه الماخوذ فلم يثبت
واحد منهما فيكون في دليله الفصل الاول * ووجه الاستحسان في ذلك وهو
ان التوفيق ممكن بين الدعوى والشهادة لان الذمي قد يسلم بعد الذمة فيجعل
كانه كان ذمياً كما شهد به الشاهد ثم اسلم في الحال فلما كان التوفيق ممكناً يوفق
فاما في الفصل الاول التوفيق غير ممكن لان بعد الاسلام لا يكون ذمة فاعتبر
التكاذب في السبب * ولان في الاسلام ذمة وزيادة لان الذمة هي العهد قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اخفر ذمة مسلم كان عليه كذا وكذا *
غير ان الاسلام اعلى الذمتين فان شاهداً قد شهد ببعض ما ادعاه المدعي والشاهد
اذا شهد ببعض ما ادعاه المدعي قبل شهادته بمقدار ما شهد فكذلك هاهنا
ثبت بشهادته الذمة فبعد ذلك حكم باسلامه بعد ثبوت الذمة او الذي
قد يسلم بعد الذمة فهذا قبلت شهادته استحساناً *

(ولو قال ان ذمي و است بمسلم فشهد شاهدان عدلان مسلمان انه مسلم جماعته
مسلم) لانه ثبت الاسلام بشهادة شاهدين بخبره بعد ما ثبت الاسلام
بشهادة الشاهد ردة منه فيجعل كانه كان مسلماً ارتد والعياذ بالله فيقاس بسائر
المرتدين فان اسلم فهو حر وان لم يرجع الى الاسلام قتل *

* قال * (واوان رجلاً من المسلمين اخذ في دار الحرب ومعه بقر وغنم ورمك
يسوقها اقوم فقال هذا كله لي وهو لاه اجرائي قوم من اهل الذمة دخلوا معي
من دار الاسلام وصدقوه بما قال قالوا فيه قوله ولا سبيل عليهم لان هذه

الشاهد اذا شهد ببعض ما ادعاه المدعي قبل شهادته بمقدار ما شهد

السائمة في ايدي القوم والقوم لما صدقوه فيه فقد اقروا انهم في يده هذا المسلم وما في ايديهم من السائمة وقد ذكرنا ان المسلم المستامن اذا ادعى ان ما في يده له صدق في ذلك *

(وان كذبه الذين في ايديهم فقالوا نحن ذمة كما قال وجميع ما في ايدينا لنا القول قولهم وهم ذمة) وذلك لان المسلم قد شهد لهم بالذمة فتثبت الذمة بشهادته وان اثبت الذمة وقد انكر والاجارة لم يصح ما في ايديهم من السائمة في يده المسلم فتكون السائمة لهم *

(ولو قال المسلم المعروف هؤلاء الذين يسوقون السائمة قوم من اهل الحرب استاجرتهم ليسوقوها وهي كما الى وصدقه بذلك الذين معهم ولا يعرف ان ذلك في يده الا بقولهم فجميع البقر والغنم في ولا يصدق على شيء من ذلك) لان الاجراء لا يصيرون آمنين بمقدار الاجارة لان الامان لا يثبت لهم ولو صرح لهم بالامان في دار الحرب فبعقد الاجارة اولى لانه لا يثبت لهم الامان فاذا لم يثبت لهم الامان صاروا فيا للمسلمين والسائمة التي في ايديهم تصير فيا معهم *

(فان كان يعلم ان ذلك كان في يده فدفعه اليهم بشهادة رجلين فهو له) لانه اذا عرف ذلك كانت يدهم يده هذا المسلم فصار كانه في يده هذا المسلم والمسلم لا ينضم ما في يده ايضا *

(والذين يسوقون ذلك في المسلمين وان علم انهم اجراء له) لان عقد الاجارة يتضمن لهم الامان والامان لا يثبت لهم في دار الحرب (فان اخرجهم المسلم الى دار الاسلام صاروا آمنين) لان صريح الامان يصح من المسلم في دار الاسلام فكذلك ثبت بمقدار الاجارة * والله الموفق *

﴿ باب الدعاء الى الاسلام ﴾

* لم يذكر هذا الباب في عامة النسخ *

* قال محمد بن حجة الله عليه * (واوان قوم من اهل الحرب بلغهم الاسلام ولم يدروا كيف هو فغزاهم المسلمون فدفعوا الى ان يسلموا فابى الامير الذي على المسلمين ان يجيبهم الى ذلك حتى قاتلهم وظهر عليهم فانه ينبغي ان يعرض عليهم الاسلام فان اسلموا اخلى سبيلهم وسلم لهم اموالهم وذراريهم واراضيهم) لان القتال شرع لاجل الاسلام على ما قال صلى الله عليه وآله وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله * وهو لاء لما ساءوا الاسلام فقد رغبوا فيه فكان يجب على الامام ان يصف لهم الاسلام قبل المقاتلة حتى يسلموا فاذا قاتلهم ولم يصف لهم الاسلام فقد اخطأ فيه فعليه ان يرجع عن خطائه فيعرض عليهم الاسلام بعد الظهور عليهم فان اسلموا اصابوا كما هم اسلموا قبل الظهور عليهم فبقوا احرارا كما كانوا (وان ابوا ان يسلموا اجعلوا ذمة) لانهم وقعوا في ايدي المسلمين آمنين لان قتالهم حرام على الامام لا يدعو الى الاسلام فلا يحملون فياؤن لكن يحملون ذمة *

(فان اخطأ الامام فسيباهم وخمسهم وقسمهم او لم يفعل فانه ينبغي له ان يرجع عن خطائه فيعرض عليهم الاسلام) لما قلنا انه خطأ حيث سباهم وهم راغبون في الاسلام والخطأ لا يستدام ولكنه يرجع عنه (فان اسلموا اخلى سبيلهم وابطل القسمة فيهم ورد عليهم اموالهم وان ابوا الاسلام جازت قسمتهم ولا يجاههم ذمة بهذا) لان الامان لم يثبت لهم صريحاً لئلا يمان من القسمة انما ثبت الامان حكماً بطلبهم الاسلام ولما ابوا الاسلام فقد ظهر ان طلبهم لم يكن طلب رغبة في الاسلام وانما كان طلبهم لدفع القتال عن انفسهم

فنزوا منزلة قوم لم يبلغهم الدعوة غنهم المسلمون ولم يطلبوا منا الاسلام
 فيعرض الاسلام عليهم فان اسلموا فهم احرار وان ابوا الاسلام جعلوا ذمة
 فان قسمهم الامام بازت قسمة الامام لسا ان الموضع موضع الاجتهاد فانهم
 اهل حرب ليس لهم صريح الامان فنفذ حكم الامام للاجتهاد فكذلك هاهنا
 (فان جهل الامام فقتل مقاتلتهم قبل ان يعرض عليهم الاسلام فلا شيء
 عليه في ذلك) لانه قتلهم وهم اهل حرب لا امان لهم فلا يكون في قتلهم
 شيء كالمواسر المسلمون قوم امن المشركين فاراد الامام قتلهم فقالوا نحن نسلم
 لم يكن الامام ان يقتلهم حتى يعرض عليهم الاسلام فان قتلهم قبل ان يعرض
 عليهم الاسلام لم يكن عليه شيء في قتلهم الا انه قد اساء فيما صنع فكذلك هاهنا
 (ولو قتلهم بعد ما اسلموا فان كان قتلهم بعد ما اخرجهم الى دار الاسلام ضمن
 قيمتهم فيكونوا اقبأ من اصحابهم) لانه يقوم بالاحراز بدار الاسلام (الا انه يسقط
 القصاص لاجل الشبهة) لانه قتل عن رأى واجتهاد ولم يقتل جزافا *
 (فان قتلهم في دار الحرب لم يكن عليه ضمان قتلهم للمسلمين) لان التقوم
 بالاحراز بدار الاسلام ولم يوجد *

(ولو ان المشركين الذين حاصروهم المسلمون دعوا الى دار الاسلام فاجابهم
 الامام الى ذلك فقالوا انظر ونايوما او يومين او ثلاثة فذلك الى الامام ان شاء
 انظرهم وان شاء لم ينظرهم) لان المرتدوا استنظر الامام انظره الامام ان
 شاء فها هنا اولي (فان لم ينظرهم حتى قتلهم فظهر عليهم وسبهم وخمسهم
 وقسمهم فذلك له جائز) لان الامام لما اجابهم الى ان يصف لهم الايمان فقد
 فعل ما عليه فلما استموا به بعد اجابة الامام فالتفريق جاء من قبلهم فلا يمنع
 الامام تفریطهم من مقاتلتهم فيجاز للامام قتلهم فاذا اذهر عليهم جاز قسمتهم

لأنهم وقعو في أيدينا وقتلهم للمسلمين حلال فلم يثبت لهم حكم الاذن فعمل
 له القسمة بخلاف الفصل الاول فانهم طلبوا امانا ما به حقن دماهم واموالهم
 في الحال من غير استمهال فاذا لم يجبههم الامام الى ذلك فالتقصير جاء من قبل
 الامام فعمل الامام ان يرجع عما قضى ويردهم احرار ان اسلموا والا جملهم ذمة
 (فان كان القوم قد عرض ذلك الامر عليهم وعرفوا الى ما يدعون فلما اتاهم
 المسلمون وحاصروهم قالوا لهم نحن نسلم فاعرضوا علينا الاسلام حتى نجيبكم اليه
 فان الامام ينبغي له ان يفعل ذلك) لأنهم ربما يسلمون فيكفونه وثمة القتال *
 (فان ابى المسلمون وامرهم ان يفعلوا ذلك وقالوا هم واسرورهم قبل ان
 يسلموا فهنا جاز لهم) لأنهم قد عرفوا الاسلام من قبل فامكنهم ان يسلموا في
 الحال قبل العرض عليهم (فاذا لم يسلموا فالتقصير جاء من قبلهم فلم يحرم
 قتالهم وسببهم لتقصير من جهةهم بخلاف ما تقدم) لأنهم لم يسرفوا الاسلام
 من قبل ولا يمكنهم ان يسلموا من غير عرض فالتقصير وجد من جهة المسلمين
 فلهذا حرم قتالهم وسببهم *

(ولو ان قوما من المشركين كانوا في قاصية من الارض لم يبايعهم الاسلام ولم يدعوا
 اليه اياهم المسلمون لم يسع المسلمين ان يقتلوه حتى يدعوه الى الاسلام)
 لما روينا في الحديث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا بعث سرية قال
 لهم اذا حاصرتم حصنا او مدينة فادعوه الى الاسلام ولا تهم لا يدرون
 لماذا يقتلون ولو علموا انهم يقتلون لاجل الاسلام ربما ينفقون للاسلام
 ولا يحتاج المسلمون الى القتال *

(فان قاتل المسلمون المشركين الذين لم يبايعهم الدعوة قبل ان يدعوه
 فظهر واعليهم فقد اخطأ المسلمون في ذلك لما قلنا ان الواجب عليهم الدعاء

الى الاسلام فينبغي للامام ان يعرض عليهم الاسلام فان اسلموا خلى
 سبيلهم) لانهم غير راغبين عن الاسلام فصاروا كاهنهم وقبوا في ابدى
 المسلمين بعدما اسلموا فيجب تخليته سبيلهم ورداموا لهم واراضهم *
 (فان ابو الاسلام جعلهم ذمة يؤدون الخراج ولم يردهم حربا بعد ما ظهر بهم)
 لما قتلوا ان الامام قاتلهم والقتال حرام عليهم فصاروا في عصمة وامان فلا يفتنمون
 (فان رأي الامام قسمتهم او قتل مقاتلتهم ففعل ذلك ثم رفع ذلك الى حاكم
 آخر يرى ما صنع باطلا اجاز ما صنع من ذلك) لان الامام حكم فيهم بالقسمة
 في موضع الاجتهاد ولا ينهم اهل الحرب وكونهم من اهل الحرب سبب يحل
 قتالهم وسببهم الا بعارض وذلك العارض هو الاستخبار والاستفهام وهذا
 العارض معدوم فقد استعمل قتالهم وسبب الاستعمال قائم فكان هذا
 موضع الاجتهاد في هذه حكمه فلا يفتنهم بعد ذلك (ثم لا يجب ضمان من قتل منهم
 عندنا وعند الشافعي رحمة الله عليه يضمن ديات القتلى قبل الدعوة) لانهم
 متمسكون بدين نبي من الانبياء صلوات الله عليهم فيضمن الدية الا ان يقول
 بانهم اعتقدوا ديننا باطلا واعتقاد الدين الباطل كفر فكان كافرا فلا يجب بقتله
 شيء ثم عند الشافعي رحمة الله عليه يجب على القتال مثل دية المسلم في قول
 بعضهم وقال بعضهم مثل دية الكتابي وقال بعضهم يجب مثل دية المجوسي لانه
 اقل الديات في دار الحرب فصار الحربى على ثلاثة اصناف صنف لم يبلغهم الدعوة
 ولم يسلموا الى لم يعلموا حتى يجيبوا فهو لا يفتن للامام ان يبلغهم الدعوة فان
 قتلهم وسباهم قبل الدعوة فرائى ذلك صوابا فان ذلك لا يرد وان اسلموا
 وقوم لم يبلغهم الدعوة او بلغتهم الدعوة ولم يعرفوا تفسيره فسألوا المسلمين ان
 يخبروهم بدينهم فيتسابعوهم فهو لاه لا يفتن للامام ان يقتلهم ويأسرهم

المؤمن
 على ثلاثة اصناف

حتى يفهمهم فان اسرهم ثم عرض عليهم الاسلام فاسلموا فانه رد تلك القسمة *
وقوم قد دعوا الى الاسلام غير مرة وعلموا اما يدعون اليه فساأوا المسلمين
حتى يحييهم فالا فضل للمسلمين ان يدعواهم فان لم يفعلوا ذلك حتى قتلواهم
واسرهم جاز ذلك للمسلمين ولا يردون احرار ابعد ذلك لان التفریط
من جهتهم وان اسلموا *

(قال ولو ان قوما من اهل الحرب الذين لم يبلغهم الاسلام ولا الدعوة اتوا
المسلمين في دارهم يقاتلون فقاتلهم المسلمون غير دعوة ليدفعوا عن انفسهم فقتلوا
منهم وسبوا واخذوا اموالهم فهذا جائز للمسلمين بخمس ذلك ويقسم ما بقي بين
من اصابه) لان المسلم لو شرب سيفه على مسلم حل للمشهور عليه سيفه قتله للدفع
عن نفسه فها هنا اولى والمعنى في ذلك انهم لو اشتغلوا بالدعوة الى الاسلام
فرموا بالسبي والقتل على حرم المسلمين واما اموالهم وانفسهم فلا يجب الدماء
(بخلاف ما اذا كانوا يفترون في بلادهم فانه لا ينبغي للمسلمين ان يقتلواهم حتى
يدعواهم) لانهم لا يقاتلون دفعا وانما يقاتلون لاجل الاسلام فلا بد من الدماء
الى الاسلام *

(ولو ان قوما من مشركي العرب من عبدة الاوثان لم تبلغهم دعوة الاسلام
الا انهم قد سمعوا بالا سلام ولم يدروا ما هو فاعار عليهم المسلمون فظفر واعليهم
فينبغي الامام ان يعرض عليهم الاسلام فان اسلموا اخلى سبيلهم) لانهم وقعوا
في ايدينا غير قتال ولا محاربة ولم يوجد منهم الاسلام ايضا (فان ابوا ان يسلموا
حبسوا في السجن الى ان يسلموا ولا يقاتلون) لانه لا وجه بان يضرب عليهم
الجزية لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يجتمع في جزيرة العرب دينان
ولا وجه الى ان يقتلوا لانهم وقعوا في ايدينا على وجه المحاربة فكانوا بمنزلة

المسلم لو شرب سيفه على مسلم حل للمشهور عليه سيفه قتله للدفع عن نفسه

المستأمنين فلم يبق وجه الا الحبس (فان ماتوا على الكفر لم يجر على ذراريهم سبي وصارت اموالهم موارث لورثتهم) لانهم في حكم المستأمنين واموال المستأمنين وذراريهم لا تستغنم (فان رأى الامام حين ابوا الاسلام ان يقتل المقاتلة ويسبى الذرية ويقسم الارضين والاموال ففعل جاز ما صنع من ذلك) لانهم وقعوا في ايدي المسلمين وهم اهل حرب ولا امان لهم قصدا فكان هذا موضع الاجتهاد في قتل مقاتلتهم وسبي ذراريهم فان فعل ذلك عن رأى واجتهاد جاز (وكذلك قوم من المرتدين لحقوا بنساء مرتدات فولد لهم اولاد ثم مات المرتدون وبقي اولادهم على دينهم لا يعرفون الاسلام لم يسع المسلمين ان يقتلوه حتى يدعوهم الى الاسلام) لانه لم يظهر منهم الاسلام (فان قاتلوهم بغير دعوة وظهر واعلهم عرض عليهم الاسلام فاسلموا سلمت لهم اموالهم وذراريهم) لانهم غير راغبين عن الاسلام فصاروا كما لو اسلموا قبل السبي والاخذ (فان ابوا حبسوا لانه لا وجه لجمعهم ذمة) لانهم مرتدون والمرتد لا يضرب عليهم الجزية (ولا يقتلون لانهم لم يصفوا الاسلام بانفسهم) فلا يقتلون على ردتهم (وان رأى الامام قتلهم وسبي ذراريهم وقسمه ما لهم ففعل ذلك جاز) لان الموضع موضع الاجتهاد على ما قلنا انهم اهل الحرب ولا امان لهم صريحا (وكذلك قوم من مشركي العرب من عبادة الاوثان دعاهم المسلمون الى الاسلام فابوا ان يجيبوا اليه فقاتلوه وحضروهم فقاتلوا للمسلمين نزل على حكم الله تعالى فقاتلوا لهم انزلوا فنزلوا فان المسلمين يعرفون عليهم الاسلام فان اسلموا فلا سبيل عليهم لما قلنا وان ابوا ان يسلموا اجبروا على الاسلام وحبسوا حتى يسلموا) لانه لا وجه للقتل لانهم خرجوا على امان ولا وجه

لضرب الجزية عليهم) لانهم من مشركي العرب (ولا وجه اردتهم الى حصنهم) لانه ليس من حكم الله تعالى ان يتركوا اليهود والى دار الحرب فيكونوا حرا بالناس فلم يبق وجه الا الحبس *

(فن مات منهم وراثته ماله وورثته) لانهم في حكم المستأمنين (وان رأى امام من ائمة المسلمين ان يقبل من مشركي العرب الجزية جاز ذلك وان كان هذا خطأ) لان الاجتهاد فيه مدخل قال الله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الى ان قال حتى يطور الجزية عن يديهم صاغرون * وليس فيه تخصيص * ولان مشركي العرب والمعجم اهل دين واحد وان اختلفت آراءهم ونحلهم * (وكذلك اولاد المرتدين ان رأى الامام ان يجملهم ذمة جاز ذلك) لان الموضع موضع الاجتهاد *

(وكذلك لو ان الامام رأى سبي مشركي العرب فحسمهم وقسمهم جاز ذلك وليس لو ال آخر ان يبطل ما صنع) لان هذا موضع اجتهاد فانهم اهل حرب ولان المذهب عند الشافعي رحمة الله عليه ان يجوز استرقاق مشركي العرب (وكذلك ان زلوا على حكم الله فرأى الامام ان يحسمهم ويقسمهم فقبل جاز ذلك) وليس لو ال آخر ان يبطله لما قلنا ان هذا مما يوسع فيه اجتهاد الرأي * والله تعالى اعلم *

باب

ما ينبغي للمسلمين نصرته وبمن يبدهون *

* وقال محمد بن عبد الله عليه السلام (اذا دخل المسلمون ارض الحرب فاخبروا ان المشركين قد اتوا بهض ارض المسلمين او بهض ثمرهم فان خاف اهل المسلمين على اهل الثمر ان لا يطيقوا العدو الذي اتاهم فالواجب عليهم ان ينفروا

اليهم ويدعو غزوهم) لانهم اذا خافوا على اهل الثغر فانه يفرض على كل مسلم ان ينفر اليهم وينصرهم ودخولهم دار الحرب للمد و نافلة لهم او من فروض الكفاية وفرض العين لا يترك بالنافلة او بما هو من فروض الكفاية * ولاهم لو نفر وا الى اهل الثغر يحصل فيه شيان اثنان قتال المشركين ونجاة المسلمين ولو مضوا على غزوهم لا يحصل فيه الا قتال المشركين فكان الاشتغال بما يحصل فيه نجاة المسلمين مع قتال المشركين اولى *

(وان كانوا لا يخافون على اهل الثغر او كان اكبر الراى منهم ان القوم يتصرفون منهم فلا بأس بان مضوا على غزوهم ويدعوهم) لانه ما من عسكر يخرجون الى ارض الحرب الا ويتوهم ان العدو يملون الى بعض ثغور المسلمين ومع هذا لا يمنعون عن الخروج فكذلك لا يمنعون عن المضى فيه اذ لو لم مضوا لهذا المعنى يبدى الى ترك الجهاد اصلا ولاهم لو مضوا في وجههم يحصل النكابة على العدو من وجهين فان اهل الثغور ربما يظفرون بمن اتاهم والمسكر كذلك بالذين قصدوهم وكما كانت النكابة بالمدوا اكبر كان ذلك احسن *

(وان كانوا يخافون على اهل الثغر وكان حولهم من المسلمين ان اعانهم يتصرفون من العدو وكان اكبر الراى ان اولئك المسلمين يقصدونهم كانوا في سعة من المضى الى غزوهم) لما قلنا ان فيه النكابة بهم من وجهين *

(وان كان اكبر الراى منهم ان اولئك المسلمين لا ينصرونهم فالواجب عليهم ان يرجعوا عن غزوهم) لما قلنا وانما يعمل باكبر الراى هاهنا لان القلب حكم فيما ليس فيه دليل ظاهر يوجب العمل بالظاهر والدليل الظاهر معدوم هاهنا وكان القلب حكمة فيه *

(ولو ان عسكر بن من المسلمين دخلوا ارض الحرب متفرقين كل عسكر من

فرض العين لا يترك بالنافلة او بما هو من فروض الكفاية

فان كان اكبر الراى منهم ان اولئك المسلمين لا ينصرونهم فالواجب عليهم ان يرجعوا عن غزوهم

ناحية فبلغ احد العسكريين ان العدو نفر قوا فرقتين فأتى فريق منهم ثغرا من
ثغور الذين خرجوا منه او غيره وأتى فريق منهم المعسكر الآخر الذين دخلوا
منهم وخافوا على الفرقتين جميعا ان لم يعينوهم فانه ينظر ان كان هذا المعسكر بحال
لو نفر قوا فرقتين فتذهب فرقة الى المعسكر الآخر وفرقة الى الثغر فظنوا انهم
يتصرفون من عدوهم نفر قوا فرقتين فتأتي كل فريق منهم احدى الطائفتين
حتى يعينوهم) لان فيه النكابة لكل عدو والنجاة لكل فريق من المؤمنين
فكان عليهم ان يفعلوا ذلك *

(وان كانوا النفر قوا فرقتين لم يعينوا شيئا فيما يظنون فانهم لا يتفكرون ولكن
يأتون اهل المعسكر الذين في دار الحرب فيعينوهم ويدعون اهل الثغر) لان
الخوف عليهم اشدوهم من المدد ابعدها فان اهل الثغر بما يعينهم المسلمون
او يحازون الى المسلمين والمعسكر الذين اتاهم العدو في دار الحرب لا يعينهم
المسلمون ولا يجردون ملجأ يحازون اليه فكان المعسكر الآخر اولى
بالاعانة من اهل الثغر *

(وان كان اكبر الرأي من اهل المعسكر الذين في دار الحرب انهم يتصرفون
من عدوهم اتوا اهل الثغر وتركوهم) لان اهل المعسكر لا يحتاجون الى
اعانتهم واهل الثغر يحتاجون الى الاعانة والنصرة فالمليل اليهم اولى *

(وان كان اكبر الرأي من اهل هذا المعسكر ان الفريقين جميعا لا يتصرفون من
عدوهم الا ان اهل المعسكر الآخر الى ارض المسلمين اقرب والمسلمون
الذين يعينونهم اقرب اليهم واهل الثغر ابعد من ارض المسلمين وجب على اهل
هذا المعسكر ان يعينوا اهل الثغر) لان الخوف على اهل الثغر اشد والمدد منهم
ابعد فاعانتهم اوجب عليهم *

(وان كان الامر ان قد استويا في الفريقين يعني الخوف عليهم بما وراجهما على السواء فالواجب على اهل هذا المعسكر ان يمينوا اقرب الفريقين منهم على عدوهم) لان عدوهم اقرب العدو من هذا المعسكر والله تعالى امر بقتال الاقرب من العدو وقال الله تعالى قاتلوا الذين يلونكم من الكفار ولا لهم لوائوا اقرب الفريقين - ربما يهزمون ذلك العدو وهم يذهبون الى الفريق الآخر فينصرونهم فيكون فيه النكابة بالعدو جميعا *

(وان كان الا بدون الخوف عليهم اشد كانوا اولى بالنصرة من الاقربين) وان كانوا في القرب منهم على السواء والخوف عليهم سواء أو اهل الثغر) لان الضرر على المسلمين في هلاك اهل الثغر اكثر فكان الذب عن حرم المسلمين وما فيه اعز از جمع المسلمين اولى *

(ولو ان عساكر ثلاثة من المسلمين دخلوا ارض العدو ودخل كل فريق منهم ناحية من النواحي فأتى العدو وعسكرين من تلك العساكر وركبوا المعسكر الثالث فاخبر المعسكر الثالث بكثرة العدو فان كان اكبر الراي من هذا المعسكر الثالث ان اهل المعسكرين يتصفون من العدو مضوا على غزوهم) لان المعسكرين الآخرين لا يحتاجون الى اعانتهم *

(وان كان اكبر الراي منهم ان احدا الفريقين يتصف والاخر لا يتصف أو الفريق الآخر الذي لا يتصف) لما قلنا ان فيه نكابة للعدو ونجاة المسلمين (وان كان اكبر الراي منهم ان الفريقين لا يتصفون ممن اتاهم وان تغرفوا لم يغنوا شيئا فان كان احدا المعسكرين اقرب الى دار الاسلام أو الى المعسكر الآخر وركبوا) لما قلنا ان الخوف عليهم اكثر (واذا كان حال المعسكرين حالا واحدا أو اقرب المعسكرين منهم وان كان المعسكر الآخر يملك) لان

عدو ذلك المسكر اقرب منهم (فان كان الذين يلونهم قليلا والاخرون كثيرا
بدى بالاقرب فالاقرب ولم ينظر القليل والكثير) لان حق الاقرب
اوجب (الا ان كان هذا يضر بالمسلمين اضرا شديدا ويخافون ان يهلك
المسلمون به ويدلون فاذا الامر هكذا اتوا الكثير) لان المصاحبة للمسلمين
في هذا اكثر واعم (وان كان الذين يلونهم اكثر والا بعدون اقل لا يكون الا بعد
اولى بالنصرة ولكن الاقربين اولى) لان رب قليل يتصفون من كثير ورب كثير
لا يتصفون من قليل حتى النصر لا يتعلق بالقلّة والكثرة انما يتعلق بالتقرب
والبعد والله تعالى الموفق *

باب

(متى يصير الحربى ذميا)

قال محمد رحمه الله عليه * (اذا دخل الحربى دار الاسلام بامان فاشتري ارض
خراج فوضع عليه الخراج فيها كان ذميا) اعلم بان الحربى المستامن اذا اشترى
في دار الاسلام ارض عشر او خراج فانه لا يصير ذميا حتى يزرعها فيؤخذ منه
عشر او خراج * وقال بعض الناس بنفس الشراء يصير ذميا وذهبوا في ذلك الى
ان شراء الارض للقرار فصار بالشراء راضيا بالمقام في دارنا فصار ذميا * الا انا
نقول لا يصير ذميا لان الشراء قد يكون للتجارة وقد يكون للزراعة فلا يصير
راضيا بالمقام في دارنا لم يزرع فيؤخذ منه الخراج (الآثرى) انه لو تزوج
ذمية في دارنا لا يصير ذميا والتزوج للقرار فلا يكون ذميا بشراء الارض
كان اولى فاذا اخذ منه خراج ارض صار ذميا يوضع عليه خراج رأسه
ولم يترك ان يخرج الى داره) لان خراج الارض لا يجب الا على من هو من
اهل دار الاسلام لانه يحكم من احكام المسلمين وحكم المسلمين لا يجري الا

على من هو من اهل دار الاسلام فلما وضع على هذا المستامن خراج في ارضه
يصير من عليه الخراج من اهل دار الاسلام واذا صار من اهل دار الاسلام
كان ذميا * ولان الخراج في الامم الاغلب انما يوضع على اهل الذمة وان كان
قد استأنف على المسلمين في بعض الاحوال (الا ترى) ان المسلم متى
اتخذ داره مزرعة وجب عليه فيها العشر والذي لو اتخذ داره بستانا يجب عليه
الخراج فلما وضع على هذا المستامن خراج يدوين في دفتره ما يوضع على
اهل الذمة في الامم الاغلب فصار بذلك ذميا * ثم قوله في الكتاب اذا وضع
عليه الخراج كان ذميا * قال بعضهم * اذ انبه على ذلك وبين له اننا اخذنا منك خراج
ارضك ان لم تبها ولم ترجع الى بلادك * لانه لا يجعل ذميا الا برضاء منه فاذا
لم يزل الارض عن ملكه بعد ما بين له صدار ذلك دليل الرضاء منه بكونه ذميا
* ومنهم * من قال معنى اذا وضع عليه الخراج كان ذميا اذا وجب عليه الخراج
حيث لا يصير ذميا لان كونه ذميا انما يتفرع عن خراج ارضه فما لم يجب الحق
في ارضه لم يتفرع عن صيرورته ذميا *

(ولوان حر يادخل دار الاسلام بامان فاشترى ارضا من ارض الخراج
فباعها قبل ان يجب خراجها لم يكن بشراء الارض ذميا) لانه انما يصير ذميا من
اهل دارنا بوجوب الخراج عليه والخراج لم يجب بهد فلا يصير بنفسه الشراء
ذميا (ولوان حر يادخل دار الاسلام بامان فاستأجر ارضا من ارض الخراج
فزرعها فخر ارضه على صاحبها وليس على الزارع من الخراج شيء) لان
الخراج يجب بازاء المنفعة والمنفعة في الحقيقة حصلت لرب الارض لان
البذل حصل له فكان الخراج عليه (فان زرعه الحربي وادى اجرها الى الذي
استأجرها منه واخذ الخراج من صاحبها لم يكن الحربي ذميا بالزراعة) لانه

لم يؤخذ منه الخراج ولكن الامام لا يدهه في دار الاسلام حتى يزرع لان
الاشتغال بالزراعة مكث ومقام في دارنا والحربي يتشع ان يطيل السفر في
دار الاسلام ولكنه اذا قضى حاجته في دار الاسلام يأمره بالرجعة الى بلاده
فان اطال المكث بها والامام لا يعلم ثم علم فانه ينبغي للامام ان يتقدم اليه
ويخبره انه ان اقام سنة من يوم يقدم اليه اخذ منه الخراج فان رجع قبل تمام
السنة فلا شيء عليه وان اقام حتى تمت السنة اخذ الامام منه خراج رأسه
وجعله ذميا ولا يدهه حتى يرجع الى بلاده وقد تم الكلام فيه من قبل *
(ولو ان حربا مستامنا في دار الاسلام استاجر من رجل ارضا خراجا مقاسمة
نصف ما يخرج فزرعها الحربي بذره) فان على قول ابي حنيفة رضي الله تعالى
عنه (خراج الارض يجب على رب الارض) وعلى قول ابي يوسف ومحمد
رحمة الله عليهما يجب على المزارع في الخارج لان خراج المقاسمة بمنزلة العشر
ومن استاجر ارضا من ارض عشر وزرعها فان العشر على رب الارض في قول
ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه وفي قول ابي يوسف ومحمد رحمة الله عليهما
على المزارع في الخارج) فان اخذ الامام خراجا عما اخرجت وحكم بذلك
عليه فكان ذلك من رأيه فانه يصير ذميا بالاتفاق) اما على قول ابي يوسف
ومحمد رحمة الله عليهما فلا اشكال فان الخراج عندهما يجب على المستاجر والحربي
هو المستاجر فقد جرى عليه حكم من احكام المسلمين حين اخذ الامام منه الخراج
فصار من اهل دارنا فيصير ذميا * واما عند ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه فلان
الخراج وان كان يجب على رب الارض ولكن لما حكم به الامام على
المستاجر واخذ من الخارج فقد قضى في موضع مجتهد فيه فنقد قضاؤه و صار
الحق عليه فصار ذميا بالاتفاق *

(ولو اشترى الحربي المستامن ارضا من ارض الخراج وخرأجهما مقاسمة النصف مما يخرج او الثالث فأجرها من رجل من المسلمين او من اهل الذمة ليزرعها ببذره فأخرجت طعاما فأخذ الامام من المستاجر نصف ما خرجت ورأى الامام ان ذلك على المزارع فيما خرجت الارض فان الحربي لا يصير ذميا) لان الخراج لم يجب عليه في ارضه انما اخذ من غيره (وانما ينظر في هذا الى من يجب عليه الحق لا الى مالك الارض) لان الذي وجب عليه الحق واخذ منه هو الذي جرى عليه الحكم فيصير بالحكم ذميا سواء كان هو المالك للارض او غيره *

(ولو كان الذي استاجرها منه حربيا مستامنا صار المستاجر ذميا) لانه جرى عليه الحكم في زرعها *

(ولو لم يواجرها الحربي ولكنه اعارها عارية فان كان الخراج خراج مقاسمة كان الخراج في الزرع في قولهم جميعا) لان خراج المقاسمة بمنزلة المشر والمشر على الفاصب لان المنفعة حصلت له فكذلك الخراج عليه (ولا يصير صاحبها المستامن ذميا) لان الحق لم يجب عليه في ارضه وانما وجب على غيره *

(ولو غصبها اياه غاصب فزرعها وخرأجهما المقاسمة فأخرجت زرعاً كثيراً فان كانت الارض لم تنقص شيئا فالخراج يؤخذ من الخراج في قولهم جميعا) لان خراج المقاسمة بمنزلة المشر والمشر على الفاصب لان المنفعة حصلت له فكذلك الخراج عليه *

(وان كانت الزراعة تقصت الارض) فان على قول محمد رحمة الله عليه (الخراج - (ولا يصير الحربي المير به ذميا) لان الحق لا يؤخذ من ماله (وان كان الخراج

دراهم فان الخراج على الحربي المير ويصير به ذميا)

يؤخذ من الخارج والنقصان لرب الأرض والجرة فكذلك إذا كان غصبها
كان الخراج في الخارج والنقصان لرب الأرض (وعند أبي حنيفة رضي الله
تعالى عنه نقصان الأرض عن إزالة الجرة للأرض على ما يذكر فيما إذا كان الخراج
خراج وظيفة فيكون الخراج على رب الأرض فيصير صاحبها المستامن ذميا
عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه وعند محمد رحمه الله عليه لا يصير ذميا *

(وان كان خراجها دراهم فاقتصبها معتصب فزرعها فلم ينقصها الزرع شيئا
فخراجها على الناصب) لأن الحربي لم يستفد منفعة من الزراعة ولم يرض أيضا
بتعطيل منافع الأرض أخذت منه غصباً فلا يجب عليه الخراج *

(كما لا يجب إذا غرقت الأرض بالماء وعجز عن زراعتها إذا أخذها الناصب
بخرابها لم يصير صاحبها المستامن ذمياً وإن أخذ خراج أرضه) لأنه لم يؤخذ منه إنما
أخذ من غيره ولم يجر عليه حكم المسلمين فلا يصير به ذمياً (فإن كان الزارع تقصها
شيئاً ينظر فإن كان النقصان مثل الخراج أو أكثر فإن المستامن يأخذ ذلك النقصان
ويؤدى منه الخراج ويكون الفضل له) لأنه وصل إليه النفع من جهة الزراعة
فصار كما لو زرعها بنفسه أو آجرها من غيره (ويصير صاحبها المستامن ذمياً)
لأن خراج أرضه أخذ منه *

(وان كان النقصان أقل من الخراج كان قدر النقصان من الخراج على المستامن
وفضل الخراج على الناصب) لأن الخراج إنما يجب على المعتصب منه
حكم ما يرجع إليه من النفع بدليل أنه لو لم يرجع إليه شيء لم يؤخذ منه شيء من
الخراج وحسين يرجع إليه مثل الخراج أو أكثر أخذ منه الخراج كله فإذا
رجع إليه من النفع مثل بعض الخراج أخذ منه بقدره وكان الفضل على
الناصر * وذكر أبو يوسف رحمه الله عليه في المزارعة الكبيرة على قول

ابن حنيفة رضي الله تعالى عنه يؤخذ الخراج كله من المقتصب منه قل
التقصان او كثر* وذكر في المزارعة الصغيرة الجواب ان على قول
ابن حنيفة رضي الله تعالى عنه الخراج كله على رب الارض لانه اخذ من منافع
ارضه بدلا فصار كانه آجر ارضه بما اخذ ولو آجر ارضه كان الخراج عليه وفي
الاجر بالخراج اولم يف فكذلك ماها هنا*

(ثم اذا اخذ جميع الخراج من الحربى المنصوب منه او بمضيه يصير ذميا) لانه
جرى عليه حكم المسلمين باخذ بمضيه كما يجرى عليه باخذ كله*

(ولو زرع الحربى المستامن او الفاضل او المستاجر او المستعير فاضاب زرعها
آفة فاضالته من غرق او غير لم يكن في الارض خراج تلك السنة ولم يصير
المستامن صاحب الارض ذميا) لانه لم يؤخذ منه الخراج فلم يصير من اهل
دارنا فلا يصير ذميا*

(واذا اشترى المستامن ارضا من ارض الخراج فزرعها او مكنت في يده سنة
او اقل فوجب فيها الخراج فقد صار المستامن ذميا حين وجب في ارضه الخراج
وهو لزومه واخذ) لانه انما يصير من اهل دارنا بحكم الامام عليه والحكم بالاخذ
فالم يؤخذ منه لا يصير ذميا*

(ثم اذا اخذ منه الخراج يؤخذ منه خراج رأسه بمدة سنة مستقبلة من يوم
اخذ منه الخراج ولا يحتسب عليه في خراج رأسه لما مضى من الشهور
والارض في يده) وهذا بخلاف التقديم اليه لو اطال المكث بارض الاسلام
فقال له الامام ارجع الى بلادك فانك ان اقامت سنة بمديومك هذا اخذت
منك الخراج فاقام سنة صار ذميا واخذ منه الخراج في تمام تلك السنة* ووجه
الفرق في ذلك وهو ان في فصل التقديم انما ياخذ الامام منه خراج رأسه من

جهة الشرط فاذا شرط ان ياخذ منه الخراج ان لم يرجع سنة اخذ منه كما شرط
ويصير ما شرط عليه كما صالحه الامام عليه على مقامه في دارنا في تلك السنة
والامام ذلك فان له في الابتداء ان لا يؤمنه ولا يدعه يخرج الى دار الاسلام
الا بما ياخذ منه فلم يذا ياخذ منه الخراج عند تمام السنة واما يصير وrote ذميا
من جهة خراج ارضه من جهة الشرط ولكن يثبت حكما ولو لم يجب في ارضه
لا يصير ذميا فاما ياخذ منه خراج رأسه اذا مضت سنة من يوم يصير ذميا ياخذ
منه الخراج في الميمض سنة كاملة على ذمة بعد ذلك لا يؤخذ منه الخراج *
(ولو قال له الامام ان اقمت سنة بعد يومك هذا اخذت منك مائة درهم
ثم جماعتك بعد ذلك ذميا آخذ منك في رأس كل سنة اثني عشر درهما فان اقام
سنة بعد التقدم اليه اخذ منه مائة درهم) لما قلنا ان ما ياخذ منه الامام في التقدم اليه
انما ياخذ من جهة الشرط والصالح هكذا جرى فيما بينهما وهو راض به حين اقام
سنة بعد الصالح فيؤخذ منه بحكم الصالح ويصير ما يؤخذ منه عند تمام الصالح اجرة
لسكناه في دارنا في تلك السنة *

(و نظير ذلك رجل اجر داره شهر ا فقال له قبل مضي الشهر لا تقم في
داري من الشهر واشهد على ذلك انه ان اقام الشهر الدا خل فاجر الدار كان
عليه عشرون درهما ان الاجرة تجب بالشرط وقد رضي بهذا الشرط
حيث اقام فيها في الشهر الدا خل فكان الحكم كما شرط *

(فكذلك خراج الرأس في التقديم اليه يجب بالشرط وقد رضي بالشرط
حيث اقام سنة فكان الحكم كما شرط) وقد ائزع اصحابنا من هذه المسئلة
مسئلة اخرى قالوا اجبوا ان رجلا غصب دارا من رجل فاراد المنصوب منه
تخويف الغاصب حتى يرده اليه الدار فانه ياتي برجلين عدلين الى الغاصب فيشهدهما

على الفاضل فيقول له ان رددت الي والا آخذ منك كل شهر الف درهم مثلا
فان الاشهاد صحيح * وان اقام الفاضل بعد هذا التقدم اليه فالنصيب منه
يستوجب هذا الاجر المسمى على الفاضل *

(ولو كان الامام معين تقدم اليه قال له ان اقامت سنة بعد يومك هذا كنت ذميا
واخذ منك الخراج بعد سنة اخرى مستقبلة فاقام تلك السنة كان الامر على
ما تقدم اليه ولم يجب عليه خراج حتى تمضي سنة بعد هذه السنة الاولى) لان
الشرط هكذا جرى من الامام فيكون الحكم شرط والمقدم المعروف هذا (ا)
(ولو ان حر يماستامنا اشترى فينا ارضا خراجها مستحق واستحقها بالبيعة
وادى خراجها سنة او سنتين ثم وجد القاضى الشهود عبيدا ووردا لارض على
المستامن لم يكن هو ذميا) لانه انما يصير المستامن ذميا اذا وجب عليه الخراج
لا بمجرد شراء الارض الخراجية وهاهنا قد كان هو ممنوعا من الانتفاع
بهذه الارض فلم يلزمه الخراج لان وجوب الخراج باعتبار التمكن من الانتفاع
(وكذلك لو غصبها منه سلطان لا يثاومه المستامن ولو غصبها من يتمكن
المستامن من اثبات حقه عليه بالحجة فلم يفعل فان كان الفاضل زرعه فالمستامن
لا يكون ذميا ايضا) لان الخراج على الفاضل اذا زرعه باعتبار انتفاعه بالارض
فلا يكون على المستامن من شئ من خراجها *

(١) وهاهنا في نسخة اخرى عبارة زائدة وهي (ولو ان حربيا في دار الحرب
اوصى بوصية لمسلم ثم مات الحربى ثم اسلم اهل الدار قبل ان يقسم الميراث في باب
ما يختلف فيه اهل الحرب واهل الذمة من الشهادات والوصايا ليس من
املاء شمس الائمة العر خسى رحمه الله تعالى فهو مكتوب من نسخة قاضى
القضاة محمود بن عبد العزيز المرغينانى رحمه الله تعالى ١٢

(وان كان الناصب لم يزرعها فقد صار المستامن ذميا) لانه قد لزمه خراجها فانه قد كان متمكنا من استردادها والانتفاع بها واذا لزموه خراجها كان ذميا وهو بمنزلة مالو غرقها ماء وقد كان المستامن متمكنا من ان يحتال بذلك بمسئاة فلم يهل حتى مضت السنة فعليه خراجها وكان ذميا للمنى الذى قلنا (وهذا اذا لم يتمكن في الارض نقصان زراعة الناصب فان كانت الزراعة نقصتها كان المستامن ذميا) لانه قد لزمه النقصان للمستامن وحكم الخراج انه ان كان النقصان اكثر فالخراج على المستامن وان كان النقصان اقل فعلى الناصب الخراج دون النقصان على ان يكون مقدار النقصان من ذلك الخراج على رب الارض والفضل على الناصب ففي الوجهين قد لزم المستامن بعض الخراج وبه يصير المستامن ذميا *

(ولو ان رجلا سقى في هذه الارضين ماء فغرقها حتى لم يستطع الحربي زراعتها ونقص الماء الارض كان للحربي ان يضمن الذى سقى الماء النقصان المتمكن بفعله ولا يكون الحربي ذميا هاهنا) لانه لا خراج في هذه الاراضى لاحد هاهنا فا كان احد يتمكن من الزراعة *

(وعلى هذا لو لم يزرع الناصب الارض ايضا حتى ردها بعد مضي السنة لم يكن الحربي ذميا) لانه لم يلزمه خراجها *

(ولو كان الناصب حربيا مثل صاحب الارض فزرعها ونقصتها الزراعة فالناصب ضامن لنقصان الارض * ثم ان كان الخراج مثل النقصان او اقل فصاحب الارض يصير ذميا دون الزارع) لان الخراج على صاحب الارض هاهنا (وان كان النقصان اقل من الخراج فقد صار ذميا) لان بقدر النقصان من الخراج على رب الارض والفضل على الزارع وقد وجب على كل واحد

لو لم يتمكن احد من الزراعة فيها

منها بعض الخراج *

(ولو كانت الارض لم تنقصها الزراعة فالغاصب يصير ذميادون صاحب الارض) لان الخراج هاهنا على الغاصب كله *

(ولو عظم الغاصب فلم يزرعها فان كان صاحب الارض يتمكن من استردادها بالحجة فلم يهل كان الخراج عليه وصار ذميا وان كان لا يتمكن من ذلك فلا خراج علي واحسد منها وهما حريان في قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه على حالهما * ولو كان المستامن اشترى ارضا عشرة ففقد صارت خراجية في قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه) وفي قول ابي يوسف رحمة الله عليه يؤخذ منه العشر مضاعفا * وفي قول محمد رحمة الله عليه هي عشرة على حالها *

(فاذا زرعها او تمكن من زراعتها كان ذميا في قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه) لانه لم يزرعها الخراج في الوجهين وفي قول محمد رحمة الله عليه ان زرعها كان ذميا لان العشر مؤنة الارض النامية كالخراج ولكن لا يجب الا بمحصل الخراج حقيقة وما يلزمه ما يجب في الاراضي في دار الاسلام لا يصير ذميا *

(وان باعها الحربى قبل ان يجب فيها الخراج كانت ارض خراج لا تتحول عن ذلك) هكذا ذكرها هنا * وقال في رواية اخرى كان على المشتري العشر دون الخراج * فالوجه لهذه الرواية وهو ان ملك الكافر هو الذي يجعل الارض خراجية وحين اشتراها فقد ملكها فصارت خراجية بملكه اياها فقد باعها وهي خراجية والمسلم متى اشترى من كافر ارضا خراجية بقيت خراجية * ووجه الرواية الاخرى وهو انه لما باعها قبل وجوب الخراج فيها فلم يؤخذ من الارض حق غير العشر فدامت عشريته كما كانت *

(ولا يعتبر ما عترض فيها من ملك الكافر والحربى لا يكون ذميا) لان الارض

وان صارت خراجية فلم يؤخذ من صاحبها الخراج فلم يجز عليه حكم
المسلمين فلا يصير ذميا فكان بمنزلة حربى في دار الحرب وكل مسلم ان يشتري
له ارضا في ارض المشرك في دار الاسلام فاشترى اهلها صارت خراجية في قول
ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه ولم يصير صاحبها في دار الحرب ذميا وان صارت
الارض خراجية لما انه لم يجز على صاحبها حكم من احكام المسلمين كذلك
هاهنا»

(ولو ان هذا المستامن اشترى ارضا عشرة آجرها فعند ابي حنيفة رضى الله
تعالى عنه صارت الارض خراجية والخراج يجب على صاحب الارض
فيصير به ذميا) وفي قول محمد رحمة الله عليه المشرك في الخارج على المستاجر
فلا يصير صاحب الارض ذميا وان كان المستاجر حربيا فالمستاجر عنده يصير
ذميا «لانه قد انزله عشرة آجره فمفرق محمد رحمة الله عليه بين المشرك الذي يجب
على المستامن في الخارج من ارضه وبين المشرك الذي ياتيه العاشر من الحربى
المستامن فقال باعتبار ذلك المشرك لا يصير ذميا واذ اخذ العاشر من ارضه يصير
ذميا ووجه الفرق بينهما وهو ان الحربى ياخذ العاشر منه عشر ما مر به وياخذ
من الذمى نصف العشر ومن المسلم ربع العشر - فاذا لم يؤخذ منه مثل ما يؤخذ
من المسلم لم يصير هو من اهل دار الاسلام (الآثرى) انه يؤخذ مرارا في يوم واحد
متى عاد في كل مرة الى داره ثم رجع الى دار الاسلام فاذا لم يصير بمنزلة من هو
من اهل دار الاسلام لم يصير ذميا واما هاهنا يؤخذ من طامه العشر مثل
ما يؤخذ من طامه المسلم ولا يؤخذ منه الا مرة واحدة كما لا يؤخذ من المسلم
- ومن الحربى العشر « فيستدل بهذا الاختلاف على انه لا يصير ذميا وعشر
الارض لا يختلف باختلاف حال المالك *

الامرة واحدة فينزل ياخذ هذا العشر منزلة الذي هو من اهل دارنا فيصير ذميا *

(يرضحه ان ذلك العشر ما خوذ من الحربى بطريق المجازاة ولهذا لو لم ياخذوا من تجارنا شيئا لاناخذ من تجارهم شيئا وهذا العشر ما خوذ بطريق مؤنة الارض النامية في دار الاسلام فكان كالخارج *
(ولو اعارها حربيا مثله كان العشر في الزرع وصار الحربى المستعير به ذميا في قولهم) لان الحق اخذ من طعامه *

(ولو ان حربيا مستامنا استاجر ارضا عشرية من مسلم فزرعها فان على قول ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه عشر ما اخرجت الارض على المسلم ولا يصير المستاجر ذميا) لان العشر لم يجب في طعامه * وفي قول محمد رحمة الله عليه العشر يجب في الخارج فيصير المستاجر ذميا لان الحق وجب في طعامه * وفي المارية في الطعام في قولهم جميعا فيصير المستعير ذميا (هذا الحديث في خارج القياسة في جميع ما ذكرنا) لانه جزء من الخارج كالعشر * والله تعالى اعلم *

باب

ما يكون الرجل به مسلما يدرا عنه القتل والسبي

(قد بينا فيما تقدم ان الكافر متى اظهر بخلاف ما كان يعتقد فانه يحكم باسلامه به والاصل فيه قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله * وقد كان يقتل عبدة الاوثان وهم كانوا لا يقولون ذلك - ولو استاجر المستامن ارض عشر من مسلم ففي قول ابي حنيفة رضى الله عنه لا يصير ذميا) لان العشر عنده على المستاجر في الخارج * ولو كان استمار الارض فالعشر في الخارج عندهم جميعا فيصير المستعير ذميا لا صاحب الارض ان كان

باب ما يكون الرجل به مسلما يدرا عنه القتل والسبي

كما قال الله تعالى اذا قيل لهم لا اله الا الله يستكبرون * فجعل ذلك علامة ايمانهم
ثم حين دعا اليهود بالمدينة الى الاسلام جعل علامة ايمانهم الاقرار برسالاته حتى
قال لليهودي الذي دخل عليه يموذه اشهد اني رسول الله فلما شهد ومات قال
الحمد لله الذي اعتقني نسمة من النار لانهم كانوا لا يتقرون برسالاته فيجعل
ذلك علامة ايمانهم *

(اذا عن فنا هذا فتقول اذا حمل مسلم على مشرك ليقتله فلما رآه قال اشهد ان
لا اله الا الله فان كان الكافر من قوم لا يقولون هذا فعلى المسلم ان يكف عنه) لانه
سمع منه ما هو دليل ايمانه *

(فان اخذه وجاء به الى الامام فهو حر مسلم ان كان تكلم بكلمة التوحيد قبل
ان يقره المسلم وان قال به دما قره فهو في) لان الاسلام به حصمه عن القتل لانه
الاسترقاق بعد القهر *

(فان قال ما اردت الاسلام عاقلت انما اردت الدخول في اليهودية او اردت
التبوء بذلك لا يقتضي لم يلتفت الى قوله) لان الظاهر انه انما قصده اجابته الى ما طالب
منه والمسلم انما طالب منه الاسلام لا الدخول في اليهودية وقوله لا اله الا الله
دليل على اسلامه وان لم يكن يقرب بالاسلام كله فيلزمه حكم الاسلام بنزلة ماله
وصل في الجماعة مع المسلمين فان ذلك يكون دليلا على اسلامه وان لم يكن اسلاما
بعينه فاذا امتنع من الاسلام بعد ذلك كان مرتدا فيقتل *

قال في الكتاب (ومن انكر شيئا من شرائع الاسلام فقد ابدل قلبه لا اله الا الله)
معناه انه يصير مرتدا فيقتل ان لم يسلم وبهذا اللفظ تبين خطأ من يقول من
المتأخرين من اصحابنا ان من انكر شيئا من الشرائع فهو كافر فيما انكره مسلم فيما
سوى ذلك وعليه ابتي في تصنيف له حال ما نفي الزكوة في عهداني بكر رضي الله

تعالى عنه وهو مخالف للرواية نزع الى قول اهل الضلالة فاهم يقولون ان
مرتكب الكبيرة خارج من الايمان غير داخل في الكفر فله منزلة بين المنزلتين
فهذا قريب من ذلك *

(ولو كان حين قال لا اله الا الله كف عنه فافلت ولحق بالمشركين ثم عادي مقاتل
خمل عليه الرجل فلما رقه قال لا اله الا الله فان كانت له فئة يلجأ اليها فلا
باس بان يقتله) لانه الا ب منزلة المسلم الباغى المقاتل مع المسلمين في فئة ومثله
يقتل وان كان مسلماً *

(وان لم تكن له فئة بان كان تفرق جمعهم فلا ينبغي له ان يقتله * وكذلك ان كان
اسره فان كانت الفئة على حالها فلا بأس بقتله وان تفرقت الفئة فليس له ان
يقتله ولكن يؤدبه لما صنع) واستدل بما روى ان رجلاً من المسلمين حمل على
رجل من المشركين فقال لا اله الا الله نفخ سييله ثم عاد فقاتل المسلمين فلما كر
عليه قال لا اله الا الله حتى خذل ذاك مراراً فقتله في آخر مرة فقال له النبي
صلى الله عليه وآله وسلم فكيف لك بلاله الا الله ولم يذكر اسم هذا الرجل
وفي المغازي ذكر انه اسامة بن زيد رضي الله تعالى عنهما وان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قال له اقاتل رجلاً قال لا اله الا الله فقال انما قال تموزا قال
فهل اشقةقت عن قلبه فقال لو شقةقت عن قلبه ما رأيت بيني وبين رسول الله قال
فانما كان يهز عماً في قلبه لسانه وانما انضع هذا من قول رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم على انه ما كان يلجأ الى فئة في آخر مرة فلها
عائته على قتله *

(واو كان حين نفخ سييله فعاد الى صف المشركين فقال اني بري عن دينكم وانا
على ديني الاول ثم حمل عليه المسلم مرة اخرى فقال لا اله الا الله فهذا الاول

صواء) لانه بمنزلة المرتد عما سبق منه والمترد كالخربي (فاذا قال لا اله الا الله
يجب الكف عنه) الا انه اذا كانت له فئة فهو بمنزلة الباغي فلا بأس بقتله لهذا*
(وكذلك ان كان قتل قوم ما من المسلمين بعد الاسلام الاول قبل الاسلام
الثاني) لانه حين ارتدوه هو في صف المشركين كان حربيا والحربي لا يستوجب
القصاص بقتله المسلم*

(ولو كان الرجل ممن يقول لا اله الا الله والمسئلة بحالها فلا بأس بان يقتله وان
تكلم بهذه الكلمة) لان هذا ليس بدليل الاسلام في حقه فان قال اشهد ان لا اله
الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله وهو من قوم لا يقولون ذلك فهذا الا
دليل اسلامه فليبه ان يكف عنه وهو في التفرع نظير ما بينا في الفصل الاول*
(وكذلك ان قال حين ربه محمد رسول الله او قال قد دخلت في دين الاسلام
او قال قد دخلت في دين محمد صلى الله عليه وآله وسلم فهذا كله دليل
الاسلام حتى لو مات بعد ما قال هذه المقالة فانه يصلي عليه ويستغفر له) وهذا
لان ما ظهر منه فوق السيماء وقصد ديننا ان بمجرد سيماء المسلمين يحكم بالاسلام في
حق الصلوة عليه فهذا الاولى*

قال* (واما اليهود والنصارى اليوم بين ظهري المسلمين اذا قال واحد منهم
اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله فانه لا يكون مسلما بهذا) لانهم
جيموا يقولون هذا* ليس من نصراني ولا يهودي عندنا نسأله الا قال هذه الكلمة
فاذا استفسرته قال رسول الله اليكم لا الى بني اسرائيل ويستدلون بقوله تعالى هو
الذي بعث في الاميين رسولا منهم* والمراد بالاميين غير اهل الكتاب ففرقنا
ان هذا لا يكون دليل اسلامه حتى ينضم اليه التبري فان كان نصرانيا قال
فأرأمن النصرانية وان كان يهوديا قال وأرأمن اليهودية فحينئذ يكون مسلما

لا ظاهر ما هو مخالف لا عقاده

(وان قال النصراني اشهد ان لا اله الا الله وابرأ من النصرانية لم يكن مسلماً بهذا اللفظ) لان كلامه محتمل فلهذا دخل في اليهودية بهذا فان الذي ذكره قول اليهود بمينه فانهم يقولون لا اله الا الله ويبرءون من النصرانية كما اخبر الله تعالى عنهم في قوله تعالى وقالت اليهود دلست النصراني على شيء وقالت النصراني ليست اليهود على شيء فان قال مع هذا وادخل في الاسلام فقد انقطع عنه الاحتمال وكان ذلك منه دليل الاسلام (ولو قال انما مسلم لم يكن مسلماً بهذا اللفظ) لان كل فريق يدعي ذلك لنفسه فالمسلم هو المستسلم للحق وكل ذي دين يدعي انه منقاد للحق وان اسحق ما هو عليه قال رضي الله عنه وكان شقيقنا الامام شمس الائمة عبد العزيز اسأله اني رجه الله تعالى يقول الا المجوس في ديارنا فان يقول منهم انما مسلم يصير مسلماً لانه يا بون هذه الصفة لانفسهم ويسبون اولادهم ويقولون يا مسلماً

قال (ولو كان هذا من عبدة الاوثان ممن يقول لا اله الا الله فاذا رقه قال اشهد ان محمداً رسول الله فهو مسلم عزلة ما لو قال اشهد ان لا اله الا الله) لانه منكر للامرين فبما شهد كان دليل اسلامه وكذلك او قال انما مسلم فان عبدة الاوثان لا يدعون هذا الوصف لانفسهم بل يتبرءون منه على قصد المنازعة للمسلمين وقد علم ذلك من حال اهل مكة في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلهذا كان دليل الاسلام منه

(وكذلك او قال انما علي دين محمد او علي الحنفية او علي الاسلام فان هذا كله لا بد من ان يؤخذ فيه بالدليل لتعذر الوقوف على حقيقة ما في قلبه والله اعلم

باب

من اسلام الصبي والصبي المأثورين

قال رضى الله تعالى عنه * (قد بينا ان الصبي يتبع خير الابوين ديناً فاذا سبى
ومعه احد ابويه لم يحكم له بالاسلام حتى يصف الاسلام بنفسه او يسلم
من معه من الابوين * وان سبى وليس معه احد الابوين فانه لا يحكم بالاسلام ايضاً
حتى يخرج الى دار الاسلام فيصير مسلماً بهما اللذان او تقسم الامم الغنائم او يبيعهما
في دار الحرب فيصير مسلماً حينئذ اما اذا كان من وقع في سهمه او اشتراه
مسلم فلا اشكال فيه) لان تأثير التبعية لما لك فوق تأثير التبعية للدار
(واما اذا كان المشتري ذمياً او كان اعطاه الذي بطريق الرضوخ من الغنيمة
فكذلك الجواب في انه يكون محكوماً بالاسلام حتى اذا مات يوصى عليه
ويجبر الذمى على بيعه) لانه صار محرزاً بقوة المسلمين فالذمى انما يملكه
في هذا الموضع باحراز المسلمين اياه فصار تمام الاحراز بالقسمة والبيع نظير
تمام الاحراز بالاخراج الى دار الاسلام *

(و لو سبى معه ابواه فانا تم اخرج الى دار الاسلام وليس معه احد ابويه
فهو مسلم) لان ابويه حين ما نافي دار الحرب فقد خرج هو من ان يكون
بهما لهما منزلة ما لو بقي في دار الحرب وانما حصل هو وحده في دار الاسلام
بخلاف ما اذا خرج الى دار الاسلام او قسم او بيع ثم مات من معه من الابوين
فانه لا يحكم بالاسلام حتى يصف الاسلام بنفسه) لان اوان الحكم بالاسلام
وقت الاحراز فوجود احد الابوين معه في ذلك الوقت منع الحكم
بالاسلام ثم يموت بعد ذلك لا يتغير هذا الحكم بمنزلة ولد الذي اذا مات ابواه
وبقي وحده صغيراً في دار الاسلام فانه لا يحكم بالاسلام *

باب من اسلام الصبي والصبي المأثورين

(قال ولو ان ذميا دخل دار الحرب متلصصا فخرج صغيرا الى دار الاسلام فهو مسلم يجبر الذي على بيعه) لانه انما ملكه بالاحراز بدار الاسلام فيكون محكوما بالاسلام بمنزلة المنفل فان الامير لو قال في دار الحرب من اصاب رأسا فهو له فاصاب الذي صغير ليس منه احد ابويه فانه يكون مسلما) لانه انما ملكه باعتبار منعة المسلمين وانما صار محرز بذلك *

(بخلاف ما اذا دخل الذي دار الحرب بامان واشترى صغيرا من مملوكهم فانه لا يكون مسلما وان قبضه الذي) لانه ملكه بالنقد هاهنا لا باعتبار منعة المسلمين (فان اخرجته الى دار الاسلام لم يكن مسلما ايضا) لانه لم يصير محرزنا له بمنة المسلمين ولا يحكمهم وهذا بخلاف ما اذا كان المشتري مسلما فندخله اليهم بامان او كان اسير افهم او كان رجلا مسلما منهم فانه اذا اخرجته التول دار الاسلام وحده كان مسلما باسلامه - وتبعية المالك انما تظهر في هذا الفصل فاذا كان المالك مسلما كان المملوك مثله تبعه واذا كان المالك ذميا كان المملوك مثله تبعه *

(فان خرج منه ابواه او احد هما عبد المولاه او حر امنا فالتبعية على دين ابيه) لانه ما حصل في دارنا لا مع اب هو من اهل دارنا وتبعية الابوين في الدين هي الاصل فلا تظهر تبعية المالك الا عند عدم تبعية الابوين *

(فان كان خرج منه احد الابوين بامان فالصبي مسلم) لان المستامن من اهل دار الحرب وان كان في دارنا صورة فلا يمتد بخروجه منه والصغير هو المختص بانه صار هو من اهل دار الاسلام فيحكم باسلامه تبعه للمالك *

(فان بدا للمستامن فصار ذميا بعد ذلك كان الصبي مسلما) لانه صار محكوما باسلامه كما اذا اخرجته المالك المسلم فلا يتغير ذلك بمنزلة ما

او اسرواخر ج الى دار الاسلام ثم اسرا بواه بمذالك *
 (فان كان الذمي الذي اشتراه فاخرجه من اهل الكتاب والصبي كان من
 المجوس او عبدة الاوثان فهو بمنزلة اهل الكتاب يوكل ذبيحته ويحل وطيمه ان
 كانت تجارية) بمنزلة مالهو كان احدا بويه كتابيا والاخر مجوسيا) وهذا لان
 تبعية المالك بمنزلة تبعية الابوين وكما انه اذا كان احدا بويه كتابيا كان هو تبعه
 فكذلك اذا كان ماله الذي اخرجه كتابيا *

(وان كان الصغير في الاصل كتابيا والذي اخرجه مجوسي فكذلك الجواب)
 لانه قد جرى الحكم بكونه كتابيا باعتبار الاصل فلا يتحول عن ذلك باعتبار
 تبعية المالك (الآثرى) انه لو كان مسلما مملوكا فاشتراه المجوسي لم يخرج به من
 ان يكون مسلما فكذلك اذا كان كتابيا (فان كان القوم من اهل الحرب مماليك
 فاسلم اهل الدار جميعا غير مماليكهم فن كان صغيرا من مماليكهم فهو مسلم ان
 لم يكن معه احدا بويه كافر الحصوله في دار الاسلام ولكون مولاه مسلما
 واحدهذين المعنيين يكفي للحكم باسلامه فان صاروا ذمة فريقيهم كفار على دينهم
 الصغار والكبار في ذلك سواء) لان مماليكهم كفار قد صالحوا المسلمين وانما
 صارت دارهم دار الاسلام بطريق الصالح لا باسلام اهلها وذلك لا يوجب
 الحكم باسلام المملوك بمنزلة الذمي يشتري صغيرا في دار الحرب ويخرجه الى
 دار الاسلام *

(وكذلك لو دخل حر بي الينا بامان ومعه عبد صغير فهو على دينه يردده الى
 دار الحرب ان شاء) لانه حصل في دارنا بطريق المراضاة فيكون حكمه
 حكم مولاه ومولاه من اهل دار الحرب *

(فان اسلم مولاه في دار الاسلام او باعه من مسلم او مات مولاه فباعه الامام

فاوقف عنه اورثته فهو كافر على دين ابويه (لانه حصل في دارنا كافر ابامان فلا يصير مسلماً بعد ذلك ما لم يصف الاسلام بنفسه) (عنزلة الذي عوت في دارنا وله ولد صغير فان سبي احد ابويه واسلم كان الصغير مسلماً باسلامه) لان اسلام احد الابوين في حقه كاسلامه بنفسه اذا كان يعقل فلهذا حكم باسلامه بذلك (فان سبي الصغير مع ابيه ثم اخرج الصغير قبل ابيه الى دار الاسلام فانه لا يحكم باسلامه) لانه اخرج الى دارنا وابوه في يد المسلم في منعتهم فكونه في يد المسلم ككونه في دار الاسلام معه فيكون الصبي تبعاً له (الآري) ان في حق المرافق والمهاجرة جعل منعة الجيش في دار الحرب كمنعة الدار فكذلك في حكم التبعية * (فان قتل ابوه او هرب قبل الاخراج الى دار الاسلام لم يكن الصبي مسلماً ايضاً) لانه حصل في دار الاسلام كافر افلا يتحول مسلماً بعد ذلك ما لم يصف الاسلام او يسلم احد ابويه فيكون مسلماً تبعاً له *

(فان اسلم المستامن في دارنا وولده الصغير في دار الحرب ثم اسره المسلمون فاخرجوه ولم يخرجوه كان الصبي مسلماً تبعاً لابيهِ المسلم عندنا) اما اذا كان الاب مع المسكر فقير مشكل * واما اذا كان في دار الاسلام فقد بينا ان منعة الجيش كمنعة الدار في حكم التبعية فكان حصول الصغير في منعة الجيش كحصوله في دار الاسلام (وكذلك ان كان الاب في دار حرب اخرى دخلها تاجراً) لان المسلم من اهل دار الاسلام حيثما يكون فيصير الصبي مسلماً تبعاً له وان كان هو في دار الحرب صورة *

(ولومات ابوه مسلماً في دار الاسلام ثم اسر الصبي فانه لا يكون مسلماً مادام في دار الحرب حتى يقسم او يباع او يخرج الى دار الاسلام) لان الاب ميت في دارنا وتبعية الميت لا تستبر في ابتداء الاسلام وان كان معتبراً في البقاء

(الان ترى ان الام لو سبيت معه لم يحكم باسلامه فكذلك اذا سبي وحده قلنا لا يحكم باسلامه مادام في دار الحرب وان سبيت الام معه والاب حر مسلم فينا كان الصغير مسلماً تبعاً لابيهِ *

(ولو دخل الحرب في الدنيا بامان ثم صار ذمياً واسباه المسلمون كافراً فاعتقوه وهو كافر على حاله ولم يعتقوه ثم سبوا ولده الصغير فاخرجوه الى دار الاسلام لم يكن مسلماً) لان ابيه كافر في دار الاسلام فالصغير ما حصل في دارنا الا ومعه اب كافر يجري عليه حكم المسلمين فيكون تبعاً له في الدين *

(فان مات الاب كافر قبل ان يسبي الصغير والمسئلة محالها كان مسلماً اذا خرج الى دار الاسلام) لان الاب الميت لم يعتبر في الحكم باسلامه ابتداءً تبعاً له فلان لا يعتبر في المنع من الحكم باسلامه اذا خرج الى دار الاسلام كان اولي *
 * قال * (ولو ان عسكر امن اهل الحرب لهم منعة دخلوا دار الاسلام ومعههم صبيان لهم فظفر بهم المسلمون واسروا صبيانهم فهم مسلمون كما اخذوا اذا لم يوسر معهم آباؤهم ولا امهاتهم) لان بنفس الاخذ صاروا محرزين بدار الاسلام (فان اسر الآباء والامهات بعد ذلك بساعة كان الاولاد مسلمين) لانه حكم باسلامهم كما اخذوا قبل الآباء فلا يتغير ذلك الحكم بسبي الآباء والامهات بعد ذلك بخلاف ما اذا كانت هذه الحادثة في دار الحرب فهناك بنفس الاخذ لم يصير الصغير مسلماً قبل الاخراج فاذا اسر ابوه بعد ذلك بيوم او اكثر فاخرجا مما كان هذا ومالوا اسراماً سواء (فاما اذا كان القتال في دار الاسلام فان اسر امها او اسر الاب او لاثم الصغير فكذلك الجواب) لانه ما ثبتت يدنا عليه الامع اب كافر فاذا اسر الصبي او لا فقد صار محكوماً باسلامه ثم لا يتغير ذلك الحكم وان اسر الاب بعده بساعة *

(وكذلك لو دخل الصبي وحده دارنا بغير امان فاخذه مسلم فهو مسلم حين اخذه) فاما على قياس قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه فهو في جماعة المسلمين واما عند محمد بن حنبل رحمه الله عليه فهو في الآخذ ويكون حرا باسلامه لانه انما صار مسلما بعد ما اخذ وانما يتأكد بالاسلام حرية من كان مسلما قبل ان يوسر فاما من يصير مسلما بعد الاسرافه فيكون قننا والله تعالى الوافق *

باب الاستبراء

(قد بينا في المبسوط ان سبى احد الزوجين موجب للفرقة لا لعينه بل لتبين الدارين حقيقة او حكمائين الزوجين ولهذا لم تقع الفرقة اذا سبى ما عاقدت قول اذا سبى المرأة واخرجت الى دار الاسلام فلمن وقعت في سهمه ان يطأها بعد ما يستبرأ لها بحيضة ان لم يكن حاملا وبوضع الحمل ان كانت حاملا) واستدل على ذلك في الكتاب بآثار رواها بالا سناد (فان حاضت المسبية في دار الحرب حيضة او اكثر منها ثم سبى زوجها فاخرجها الى دار الاسلام فبها على زوجها لانعدام السبب الموجب للفرقة وهو بيان الدارين وان اخرجت وحدها فوَقعت في سهم رجل فليس له ان يجتزئ بتلك الحيضة من الاستبراء وكذلك ان كانت حاضت في دار الاسلام حيضة قبل القسمة او بعد القسمة بين العرفاء قبل القسمة بين الاشخاص) لانها وجدت قبل وقوع الملك في المحل لمن وقعت في سهمه *

(وكذلك لو وقعت في سهم رجل فلم يقبضها حتى حاضت حيضة) لان الملك للغازي في الغنمة انما ثبت بطريق الصلة وهذا النوع من الملك لا يتم الا بالقبض وان ثبت له ملك العين بالقسمة فذلك التصرف لا يثبت الا بالقبض والوطي تصرف وانما يجتزئ بالحيضة من الاستبراء بعد ملك الوطي

ولهذا

ولهذا قلنا اذا حاضت الميعة في يد البائع فليس للمشتري ان يجتزى بملك الحيضة من الاستبراء *

(فان كانت الميعة حاملا فوضعت حملها بعدما قبضها او وقعت في سهمه فلا بأس بان يطأها بعدما طهرت من نفاسها ولا بأس بان يقبلها ويستمتع بها بما فوق الازار في مدة نفاسها ولو كانت وضعت حملها قبل القبض ثم قبضها فليس له ان يستمتع بها فوق الازار في مدة النفاس ولا بعدما احتى تحيض حيضة مستقبلة) لانها صارت مستبرأة بوضع الحمل بعد القبض فحرمة الغشيان بعد ذلك في مدة النفاس لمعنى الاذى فكان حالها كحال المنكوحه اذا كانت حائضا في الاستمتاع بها فاما اذا وضعت قبل القبض ثم قبضها فعليه ان يستبرأ بها بحيضة مستقبلة وهي في مدة النفاس ها هنا غير مستبرأة في يده وفي مدة الاستبراء كما يحرم الغشيان يحرم للمس والتقبيل بشهوة *

(فان اسلمت المسيية قبل الاخراج الى دار الاسلام وزوجها كافرا في دار الحرب فعد بانته منه) لانها محرزة بمنعة الجيش والا حراز بمنعة الجيش في حق المسامة كالا حراز بمنعة الدار (الا ترى) ان المهاجرة اذا حرزت نفسها بمنعة الجيش بانت من زوجها فكذلك المسيية *

(ثم لا عدة عليها ها هنا بالاتفاق) وقد بينا الخلاف في المهاجرة (فان قسم الامام الغنائم في دار الحرب ف وقعت في سهم رجل او باعها وسلمها الى المشتري فاستبرأها بحيضة كان له ان يطأها بعد ذلك) لانه لم يبق بينها وبين الزوج النكاح ولا حقه فكان حالها كحال ما لو لم يكن ذات زوج حين سميت سواء بالقسمة في دار الحرب او بالبيع يتغير الملك كما يتغير الملك بالقسمة في دار الاسلام (الا ترى) انه لو لحقهم مدد بعد ذلك لم يكن لهم شر كة مع الجيش في المصاب

اهل دارنا وذلك يمنع الحكم باسلامها (ولا ينبغي ان يباع شيء من السبي من المستامن في دار الاسلام) لانه صار من اهل دارنا والمستامن في دارنا يمنع من شراء مملوك هو من اهل دارنا ويجبر على بيعه اذا اشتراه للاصل الذي بينا ان الذي في حق المستامن بمنزلة المسلم في حق الذي في احكام الدنيا (فان اشترى المستامن امة ذمية فديرها او استولدها فذلك منه لمصادفته ملكه ولكنه يمنع من وطئها واستخذها منها ونخرج الى الحرية عن ملكه بطريق الاستسما في قيمتها) وقد بينا هذا الحكم في حق الذي اذا بر امته المسلمة او استولدها فذلك الحكم في المستامن اذا قبل ذلك بامته الذمية *

(واذا سبت المرأة من اهل الكتاب مع اولادها فوقعوا في سهم رجل ثم اسلم بعضهم ولدها وهو صغير فليس له ان يبيعهم من كافر) لانه ان باعهم جميعا فقد باع المملوك المسلم من الكافر وذلك لا يحل * وان باع بعضهم فقد فرق بين الوالد وولده الصغير بعدما اجتمعا في ملكه وذلك لا يحل (ولو ان ذميا او حريا مستامنا اشترى امة مرتدة جاز الشراء واجبر على بيعها صغيرة كانت او كبيرة) لان المرتدة تجبر على العود الى الاسلام فكان حكمها حكم المسلمة ولا يترك الامة المسلمة في ملك الكفار صغيرة كانت او كبيرة فكذلك المرتدة *

* قال (الا ترى ان الوارث تدن الى اليهودية او النصرانية لا توكل ذمتها ولا يجوز منا كبتها) ومعنى هذا الاستسما دانه لما لم يحمل حالها كحال يهودية الاصل عرفنا انه لا يعتبر ما اعتقدت في حقها فيسار جع الى الاحكام لكونها مجبرة على ترك ذلك والرجوع الى الاسلام فلهذا كانت كالمسلمة في انه يجبر الكافر على بيعها من المسلم *

ان الذي في حق المستامن بمنزلة المسلم في حق الذي في احكام الدنيا

(واذا سبيت المرأة مع اولادها الصغار فاسلم بمض اولادها ثم باعهم من كافر جاز البيع واجبر الذي اشتراهم على بيعهم جميعا ان كان حربيا) لان بعضهم مسلم وبعضهم ذمي والمستامن يجبر على بيع الفريقين وكان ممنوعا من التفريق بينهم في البيع حتى كان يجبر على بيعهم جميعا (فاما الذمي اذ يجبر على بيع المسلم منهم خاصة) لانه متمكن من استدامة الملك في المملوك الذمي وهو غير مخاطب بالامتناع من التفريق في البيع (ولو كان مخاطبا لكان له ان يبيع هاهنا المسلم منهم وحده لان هذا تفريق لحق فقد صار ازالة المسلم عن ملكه مستحقة خاصة والتفريق متى كان لحق لم يكن ممنوعا عنه) (الآرى) ان الولد مع الوالدة اذا اجتمعا في ملك رجل مسلمان لم يحق احدهما دين فلا بأس بان يباع فيه دون الآخر ولو جنى احدهما جناية فلا بأس بان يدفع بالجناية وحده فمر فئا ان التفريق اذا كان لحق لم يكن ممنوعا منه *

(ثم ذكر في فروع اسلام الصبي فقال) (ان وصف رجل من المسلمين لعلام كافر الاسلام فقال العلامة انا على هذا فان علمنا يقينا انه قد فهم ما قيل له فهو مسلم وكذلك ان كان اكبر الراى انه قد فهم ذلك وان علمنا يقينا انه لم يفهم ذلك او كان اكبر الراى انه لم يفهم ذلك فانه لا يكون مسلما ولكن يقال له صف الاسلام فاذا وصفه فهو مسلم) وما ذكرها هنا يؤيد ما ذكرنا من قول المشايخ (ان من تزوج امرأة واشترى جارية فاستوصفها الاسلام ولم تقدر على ذلك ووصف هو الاسلام بين يديها فقالت انا على هذا فانه يجوز له ان يطأها اذا علم انها فهمت ما قال لها) لان الحياء قد عذرها من البيان وان كانت تقدر على ان تصف الاسلام وتمتد ذلك فلا فرق بين ان يصف هو بين يديها اذا قالت انا على هذا وبين ان يكون هي التي وصفت بين يديه في الحكم باسلامها والله

تعالى الموفق *

﴿ باب ﴾

﴿ خروج العبد بآمان من دار الحرب وخروجه مسلما او ذميا ﴾

قال * رضي الله تعالى عنه (ايما عبد خرج الى دار الاسلام مسلما او ذميا مراغما لمولاه فهو حر ويوالى من شاء) لانه صار محرزا نفسه على مولاه ولو احرز مالا من مال مولاه بدار الاسلام ملكه فاذا احرز نفسه كان مالكا لنفسه ايضا ولا يبقى الانسان الملك على نفسه فيعتق لهذا * وبين بهذا الفصل انه لم يعتق على ملك غيره وانما يثبت الولاء على المقتق لمن يكون عتقه على ملك غيره فلهذا لا يثبت عليه الولاء هاهنا لاحد * ثم يكون حاله في الميراث والجنابة كحال حرني جاء مسلما *

(واستدل عليه بحديث عكرمة رضي الله تعالى عنه قال كان العبد اذا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وليس معه سيده عتق * وبحديث طاوس قال كان في كتاب معاذ بن جبل رضي الله تعالى عنه ايما عبد نزع الى المسلمين اراه قال مسلما فهو حر * وايما عبد خرج الى خلاف عشرية فان عشره وصدقته في عشرية * وفي رواية ايما عبد خرج الى غير خلاف عشرية فمشره وصدقته الى خلاف عشرية * فالخلاف محلة من رستاق يشتمل على عدد من القرى كما يقول نحن فرأوز العليا وعمره * وروى عن عكرمة رضي الله تعالى عنه ان عبدا اسلم فلما هاجر الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خشي اهله ان يتبع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاخذوه وقيدوه فبعث الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال انك قد علمت اسلاتي فاشترني او خلصني فبعث اليه بمسبة نفر على بهير وقال خذوه ولما تمجدون في الدار من بينكم عليه) وفي هذا

باب خروج العبد بآمان من دار الحرب وخروجه مسلما او ذميا

دليل على انه لا بأس لقوم لا منعة لهم من المسلمين ان يدخلوا دار الحرب بغير امان لمثل هذا المقصود وان هذا لا يكون منهم القاء النفس في التهلكة فان ذلك انما يكون عند اليقين بالهلاك في موضع لا ينكى فعلهم في العدو فاما اذا كان فعلهم ينكى في العدو فلا بأس بمثل هذا الصنع *

و ذكر ﴿ عن عبد الله بن ابي بكر رضي الله تعالى عنهما قال كان عبدا سود في غنم سيده فلما رأى اهل خيبر يتحصنون سألهم فقالوا نقاتل هذا الرجل الذي يزعم انه نبي فوقت تلك الكلمة في نفسه واقبل بغيره حتى جاء الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ما تقول وما تدعو اليه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ادعوا الى الاسلام ان تشهد ان لا اله الا الله واني رسول الله وان لا تعبد الا الله قال فما ذالى ان شهدت هذا فقال لك الجنة ان مت على ذلك فاسلم العبد مكانه الحديث الى آخره) وانما اوردته لبيان انه لا فرق بين ان يسلم العبد بعد ان ياتى المسكر وبين ان ياتى المسكر مسلما في انه يحكم بحريته في الوجهين * ثم استدل بحديث العبيد الذين نزلوا من حصن الطائف فاسلموا فقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيهم اولئك عتقاء الله *

واورد حديث عكرمة (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول اذا خرج الرجل قبل ماله ثم تباه ماله فهو له واذا خرج ماله قبله فهو حر * وبهذا اذا خذنا) فالمراد بالمال العبد هاهنا فاذا خرج العبد او لامر اغما لمولاه كان حرا وان خرج مولاه بعده وان خرج المولى او لا ثم جاء العبد فداء جاء مظاهر المواقفه سيده محررا لنفسه لا عليه فكان مملوكا * والله اعلم *

﴿ باب العبد يعتق بالاسلام او لا يعتق ﴾

﴿ قال رضي الله تعالى عنه ﴾ (قد بينا في السير الصغير الخلاف في المستامن يشتري

عبد مسلماً او ذمياً ثم يدخله دار الحرب والفرق لابي حنيفة رضي الله تعالى عنه
 بينه وبين ما اذا اسلم عبد الحرب في دار الحرب يقول فان اسلم العبد وخرج غير
 مرأعهم لمولاه ومعه مال لمولاه او لا مال معه فهو عبد لمولاه على حاله لانه ما قصد
 احراز نفسه على مولاه هاهنا فلا يملك نفسه ولكن الامام يبيعه ويقف ثمنه وما
 في يده من مال لمولاه حتى يحمي مولاه في اخذه) لانه لو كان المولى حاضراً كان
 يحجزه على بيعه فالمملوك المسلم لا يترك في يد الكافر فاذا كان هو في دار الحرب
 ومن في دار الحرب في حكم الميت كان للامام ولا يبيعه عليه (ثم كان ينبغي ان
 يكون ماله من المال فيا) لانه ما استامن هو ولا مولاه في ذلك المال ومال
 الحرب اذا حصل في دارنا بغير امان يكون فياً ولكنه مال اذا اخرجته هذا
 العبد المسلم على قصد العمل به لمولاه فكانه اعطاه الامان في ذلك المال بعد
 ما حصل في دار الاسلام وامانه بعد ما حصل في دار الاسلام كمان غيره من
 المسلمين فلم يوجب عليه حفظ ذلك المال لمولاه (واذا اسلم المولى او لا وخرج
 الى دار الاسلام ثم تبعه عبده بعد ذلك مسلماً كان او كافراً فهو عبده) لانه
 حين اسلم في دار الحرب فقد صار محرز الماله من وجه (الآرى) انه لو ظهر
 المسلمون على الدار كان هو احق بماله فخرج العبد بعد ذلك يكون اتماماً لذلك
 الاحراز فلهذا كان مملوكه على حاله سواء خرج مسلماً او كافراً
 (ولو كان المولى اسلم في دار الاسلام ثم اسلم عبده من عبيده في دار الحرب
 وخرج مسلماً فان كان خرج يريد مولاه فهو عبده) لما بينا انه قصد احراز نفسه
 له لا عليه

(وان خرج مسلماً او ذمياً على ان يكون حر او لا يريد ان يكون مملوكاً لمولاه
 فهو حر) لان الذي اسلم في دار الاسلام لا يكون محرز الشئ من ماله الذي

كان في دار الحرب (الانثرى) انه لو ظهر المسلمون على الدار كان جميع ماله فياً
وكان حاله الآن كحال المرائم الذي يخرج بال مولاه * وقد بينا ان هناك هو
محرز نفسه ومامعه من المال على مولاه *

(فان اختلفا بعد خروجه فقال العبد خرجت مراغماً للمولى وقال المولى انما خرج
الى نفسه وماله كان القول قول المولى) لانه متمسك بالاصل وهو الملك
الثابت له في نفسه وفي ماله من المال * ولان الظاهر شاهد له فالعبد المسلم لا يكون
مراغماً لمولاه المسلم حتى يتبين ذلك منه فالقول قول من يشهد له الظاهر
(ولو اسلم الحربي في دار الحرب ثم خرج الى دار الاسلام وخلف ثقله
في دار الحرب ثم رجع اليه ولم يتعرض اهل الحرب بشيء من ذلك حتى
صارت تلك الاشياء بيده فاخرجهم معه بجميع ذلك كله له لالخمس فيه
وسواء كان خروجه الى دار الحرب باذن الامام او غير اذنه) لان المال باق
على ملكه ما لم يتعرض له اهل الحرب فيكون هو مستديماً ملكه خاله كحال
من اسلم وخرج بماله فان الخمس انما يجب فيما ثبت فيه الملك ابتداء بالاحراز
بالدار لمن كان خارجاً باذن الامام لان ذلك في حكم الغنيمة فيه فاما ما استدام
ملكه فيه واكده بالاحراز لا يكون في معنى الغنيمة فلا يجب فيه الخمس *

(فان ظهر المسلمون على الدار قبل خروجه فالصغار من اولاده احرار مسلمون
والمال له لا يسبيل للمسلمين عليه الا على المقار خاصة) لانه لما رجع الى ماله صار
بمنزلة من اسلم في دار الحرب ولم يخرج حتى ظهر المسلمون على الدار * وقد بينا
هذا الحكم في هذا الفصل *

(ولو اسلم الحربي بعدما دخل اليها بامان ثم رجع الى ماله وولده فاخرجهم معه
فان كان دخل اليهم بامان فولده حرم مسلم لا يسبيل عليه) لانه لما حصل

في دار الحرب مسلماً كان ولده الصغير مسلماً تبعه له وما خرج به من مال فهو له وهذا غير مشكل فالمستأمن فيهم اذا امتلك مالا عليهم بسبب من الاسباب وخرج به كان له خاصة فهذا الذي قرر ملكه في ماله اولى ان يكون ماله له خاصة *

(واولاده الكبار وزوجته في امانه لا سبيل عليهم) لانهم خرجوا معه فقتلوا صار معطيا الا امان لهم وهو في حكم المجدد لذلك الا امان لهم بعد ما حصل في دار الاسلام وكانوا آمينين (وان كان دخل اليهم بغير امان فكذلك الجواب ان كان دخوله بغير اذن الامام) لانه لا يكون دون المتخصص فما يخرج به من مال يكون له لا خمس فيه *

(وان كان دخل باذن الامام فكذلك الجواب فيما اخذ من ماله فاخرجه) لانه قرر ملكه في ذلك المال وما ملكه ابتداء بهذا الاخراج فلم يكن في حكم الغنيمة (فاما ما اخرج به من مال اخذ منهم فقيه الخمس) لانه ملك هذا المال ابتداء بالاحراز بدار الاسلام وقد كان دخوله باذن الامام فكان لهذا المال حكم الغنيمة *

(ثم استدلت بحديث الحجاج بن علاط (١) السلمي فانه اسلم بخير وكانت له اموال مكة فاستاذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يأتي مكة حتى ياخذ ماله فاذا له فأتى مكة واخذ ماله وخلق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فام يابننا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خمس ماله ولا عرض له بشيء) وتعام هذه القصة ذكرها الواقدي في المغازي قال انه حين استاذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الرجوع الى مكة اذن له وكان اهل مكة قد بلغهم خبره فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

فقيه خروجه الحجاج بن علاط الى مكة ورجوعه منها الى داره

وسلم الى خيبر وكانوا ينتظرون ما يثول اليه الامر وقد كانت الاخبار قد
انقطعت عنهم فخرجوا ابو مامنه مكة على رجاء ان ياتيهم من يسألونه الخبر فانهم
الحجاج فقالوا له ما الخبر فقال عندي ما يسركم ولكن لا اخبركم حتى ترضوا الى
ما اطلبه منكم فقالوا له قد ضمننا لك ذلك قال اعلموا انه لم يحسن احد من العرب
قتال محمد واصحابه غير اهل خيبر فقد ظهروا عليه وقتلوا اصحابه واسروه وقد
تركهم على عزم ان يقدموا به عليكم لتقتلوه فاعينوني حتى اجمع مالي فاعلى
اشترى بعض غنائم اصحاب محمد منهم فاربح على ذلك فقالوا نعم ذلك
واشتغلوا به عن آخرهم فانتهى الخبر الى العباس رضي الله تعالى عنه فبعث غلامه
الى الحجاج وقال ان العباس يقرئك السلام ويقول الله اعلى واجل من ان يكون
ما تقول له حقا فقال قل للعباس ينتظرنى في الخلوة حتى آتيه ثم جاء اليه فاخبره
سر ابالامر على وجهه وقال قد ظهر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على
خيبر وانا اسلمت وما فارقت الا بعد ما جرت السهام في غنائم خيبر وانا فارقت
عروسا تزوج ابنته (١) حبي بن اخطب لكن استر على ثلاثة ايام فضمن له ذلك
العباس حتى جمع الحجاج ماله وخرج في اليوم الثالث فجاء العباس الى بيت
زوجته وقال اين الحجاج فقالت ذهب ليشتري غنائم محمد فقال كلا انه اسلم
وفر بماله ولست له بزوجة الا ان تبغى اثره فقالت اشهد ان الحق ما تقول
فانه ما خلف عندي درهم من ماله ثم دخل العباس المسجد الحرام قد لبس مطرف
مخزف فجلس في قريش جالوس يتدبرون فيما بينهم كيف يقتلون محمد (صلى الله
عليه وآله وسلم) اذا قدم اهل خيبر به عليهم فقام ابو سفيان الى العباس وقال
اتجملد للمصيبة الحادثة قال كلا واخبره بالامر على وجهه فقال ابو سفيان انت
عندى اصديق من الحجاج ثم بعثوا الى زوجته فظهر لهم الامر على وجهه

وما انكسر وابتشى مثل انكسارهم يومئذ ثم قدسین بهذه القصة ان الحجاج
مادخل اليهم بامان وانما دخل اليهم على انه منهم كما كان وهذا لا يكون استيما
ومع ذلك قد سلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم له ماله * فرفنا انه لا خمس
في مال يخرج به صاحب هذا الطريق وان كان دخل اليهم بغير بامان باذن الامام
والله تعالى الموفق - *

قال الشيخ الامام شمس الائمة لما انتهى شرح السيرة الكبير بما يشتمل عليه
من الفقه الكثير والاثار المشهورة الاثير يتوفيق من العالم القدير * وتيسير
من الحكيم الخبير * باملاء من العبد المذنب الفقير * المبثلي بالهجرة الحسير *
المحبوس من جهة الساطان الخطير * باغراء كل زنديق حقير * وتلبس متبع
الموى الاشير * التابع لحكم السوء * فقد عمهم الله بالتدمير * وجمهم
عبرة للكبير والصغير * فالشكر لمولانا نعم المولى ونعم النصير *

فقد كان الافتتاح باوز جند في آخر ايام المحنة * عند هبوب نسيم النعمة *
والتمام * عند ذهاب الظلام * وانجلاء الغمام * وانشراق الايام * مرغمان
متمرغ اهل الحق واليقين * في دار الامام سيف الدين * ابقى الله حاماه للمسامين *
واحيا بقائه طريقة الماضين * من الائمة المتقين * تعتمد هم الله بالرحة اجمعين *
والله تعالى اعلم بالصواب * واليه المرجع والمآب * ثم الكتاب الحمد لله رب
العالين وحلى الله على خير خلقه سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين *

الى هاهنا * ثم النسخة الموجودة في المكتبة الاصفية النظامية وما بهداها
الى الاخر زائد في النسخة التي وصلت من مكتبة المولوى المفتى محمد يوسف
دام فيوضه ختن المولوى ابى الحسنات محمد الحلى اللكنوى صاحب المصنفات
الشهيرة النافذة في العلوم المديدة رحمة الله عليه وافاض علينا من بر كانه ١٢ م

وقبل وبعدوا الحمد لله رب العالمين * والصلوة على رسول الله وآله الطيبين * وعلى جميع الأنبياء والمرسلين *

﴿ وذلك ﴾ يوم الجمعة الثالث من جمادى الأولى سنة ثمانين وأربع مائة * وكان ابتداء الاملاء باوزجند في حصاره فلما انتهى الى كتاب الشروط حصل الخلاص فخرج من اوزجند يوم الاحد سابع ربيع الاول سنة ثمانين ودخل مرغينان يوم الاربعاء في عاشر من ربيع الآخر فنهى به الى دار الامام سيف الدين بن ابراهيم بن اسحاق بن اسمعيل فاراد شمس الاثمة ان يتم الكتاب فابتدأ من كتاب الشروط في داره يوم الاربعاء الرابع والعشرين من ربيع الآخر وتم بمون الله وتوفيقه يوم الجمعة الثالث من جمادى الأولى سنة ثمانين وأربع مائة *

(ووجد) في آخر المتنقول عنها * كان الفراغ من كتابة هذا الكتاب المبارك ليلة الاثنين المباركة آخر ليلة من جمادى الاخرى من شهر سنة الف ومائة وخمسة وعشرين من هجرة النبوية على صاحبها افضل الصاوات والسلام *

﴿ تم بمون الله وحسن توفيقه طبع الربع الرابع من ﴾ شرح السير الكبير ﴿ وبتم الكتاب والله الحمد اولا وآخر اوظاهر اوباطينا وصلى الله على سيدنا وهادينا محمد خاتم المرسلين وآله وصحبه اجمعين ورضي الله عن تابعيهم باحسان الى يوم الدين خصوصا عن الاثمة الفقهاء المجتهدين والعلماء الناشرين لعلوم الدين المبلغين الى المتأخرين ورحمنا معهم برحمته وهو ارحم

الراحمين * وكان اختتام الطبع في اواخر ربيع الآخر سنة (١٣٣٦)

هجرية في بلدة حبيد رآباد الجنوبية قاعدية السلطنة

الاسلامية الاصفية اشهر البلاد الهندية

أي بالله هذه السلطنة ومليكها الجليل الكريم
النبيل بالتأيدات العلية وحفظها عن
الشروع إلى آخر الدهور
وآخر دعوانا أن الحمد
لله رب العالمين

٢٢٢٢٢٢٢٢

٢٢٢٢٢٢

٢٢٢٢

٢٢

٢

﴿ فهرس مضامين الجزء الرابع من شرح السير الكبير ﴾

﴿ مضمون ﴾	﴿ رقم ﴾
﴿ باب الموادعة ﴾	٢
﴿ اصل جواز الموادعة عند ضعف حال المسلمين ﴾	٣
﴿ لا بأس بدفع بعض المال على سبيل الدفع عن البعض اذا خاف ذهاب الكل ﴾	٤
﴿ قصة غزوة الاحزاب واشتداد الحال على المسلمين ﴾	ايضا
﴿ لا يجوز الموادعة عند القوة ﴾	٥
﴿ عيب مشركي العرب ليسوا كاهنهم في استحقاق القتل ﴾	١٣
﴿ لم يحل للمسلمين اكل ذبيحة من يهود نصروا المرتدين ﴾	ايضا
﴿ الحكم في اهل الكتاب من العرب كالحكم في سائر المشركين من غير العرب ﴾	١٤
﴿ باب الموادعة مما يصلح عليه المسلمون المشركين فيسبهم قتالهم بعده او لا يسع ﴾	١٥
﴿ المطلق من الكلام يقيده بدلالة العرب ﴾	١٦
﴿ التصريح بموجب المقيد كالتصريح بانقضاء المقيد ﴾	١٧
﴿ الحرمات تحتل التوقيت ﴾	ايضا
﴿ المصير الى البديل عند فوات الاصل لا مع قيامه ﴾	ايضا
﴿ البيع لا يكون دليل امان بين المتبايعين ﴾	١٨

﴿ مضمون ﴾	﴿ رقم ﴾
﴿ بانضمام البيع الى المصلحة لا يتغير حكم المصلحة ﴾	١٨
﴿ لو دخل مسلم عسكريا وباعهم الدرهم بالدرهمين جاز اذا كانوا اهل منة ﴾	٢١
﴿ المعروف بالعرف كالمشروط بالنص ﴾	٢٣
﴿ انما يتحقق الحكم على المقصود لا على ظاهر اللفظ ﴾	ايضا
﴿ باب فداء المشركين في المودعة وما يكون محرزا بنصب المشركين وما لا يكون ﴾	٢٤
﴿ مطلق التسمية ينصرف الى ما هو المعروف بالعرف ﴾	٢٥
﴿ العرف يستقطب اعتباره عند وجود التسمية بخلافه ﴾	ايضا
﴿ دعوى السبب كدعوى الحكم الثابت بالسبب ﴾	٢٧
﴿ الاقرار بعد الانكار صحيح ﴾	٢٩
﴿ اقرار المقر انما يشترط في حقه خاصة ﴾	ايضا
﴿ تقييد المطلق لا يجوز الا بدليل ﴾	ايضا
﴿ مع جهالة الجنس لا يصح التسمية في شيء من العقود ﴾	٣١
﴿ الاقرار في حق المقر يلزم كقضاء القاضي ﴾	٣٣
﴿ الغصب ليس بموجب للمالك بنفسه ﴾	٣٨
﴿ الشيء ينسخ بما هو مثله ﴾	ايضا
﴿ حكم ام الولد ﴾	٤١
﴿ الاستيلاء تتبع للنسب ﴾	ايضا

﴿ مضمون ﴾	٤١
﴿ باب الرهن يأخذه المسلمون والمشركون ﴾	٤١
﴿ ما خلا يهودي بمسلم الا حدته نفسه بقتله ﴾	ايضا
﴿ من حلف على يمين ورأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر بيمينه ﴾	٤٢
﴿ اذن المراء غير معتبر في قتله ﴾	٤٤
﴿ رضاه ابوى الصبي فيما يضربه غير معتبر ﴾	٤٥
﴿ يدفع اعظم الضررين باهون الضررين ﴾	٤٦
﴿ رد القيمة عند تمرد العيين كرد العيين ﴾	٤٩
﴿ الحلول حسن لا بلاء المذكر كما في اجل المتق وغيره ﴾	٥٤
﴿ نفقة المراهون تكون على الراهن دون المرهن ﴾	٥٩
﴿ باب الشروط في المودعة وغيرها ﴾	٦٠
﴿ كتاب صلح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع اهل مكة يوم الحديبية ﴾	٦١
﴿ ابتداء تقرر التاريخ في عهد امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهم من هجرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ﴾	٦٣
﴿ جواز القرعة بين الفئات والنساء لطيب القلب ﴾	٦٨
﴿ التراضي معتبر في البيع ﴾	٦٩
﴿ بيان حد البلوغ للمقاتلة ﴾	٧٨
﴿ حكم المذورين في باب القتال ﴾	٧٩

٨٠	﴿ مضمون ﴾
٨٢	﴿ بيان اهل بيت الرجل ﴾
ايضا	﴿ بيان اهل الرجل ﴾
٨٤	﴿ بيان من يشمله اسم الذرية واسم النساء والبنين والولد ﴾
ايضا	﴿ النسل بمنزلة الذرية ﴾
٨٥	﴿ ان المساجد لله بمنزلة الكعبة ﴾
ايضا	﴿ ادنى الجمع المنفق عليه ثلاثة ﴾
٨٦	﴿ باب نكاح اهل الحرب مما لا يجوز في دار الاسلام ﴾
٨٩	﴿ اسلام احد الزوجين في دار الحرب ﴾
٩٠	﴿ ذكر اسلام ابى سفيان وزوجته رضى الله تعالى عنهما ﴾
٩٢	﴿ حرمة المصاهرة نظير حرمة الرضاع والنسب ﴾
٩٧	﴿ فساد نكاح الحرة التي تحت عبد اشترته بعد ما دخل بها ﴾
ايضا	﴿ بجواز نكاح اخت المماعة (١) اذا كانت حاملا ﴾
٩٩	﴿ باب زواج الاسير والمستامن في دار الحرب ﴾
١٠٢	﴿ المملوك المسلم للحربي اذا احرز نفسه بمنة الجيش كان حرا كالمراغم ﴾
ايضا	﴿ من ثبت له حكم الاسلام بعد الابوين لا يقتل اذا بلغ مرتبة المعنى الشبهة ﴾
١٠٥	﴿ باب اثبات النسب من اهل الحرب من السبايا ﴾
١٠٧	﴿ لا يثبت نسب الولد من الزنا ويكون الولد نسب الام ﴾
ايضا	﴿ باب الحدود في دار الحرب ﴾
١٠٨	﴿ باب ما يجب من النصرة للمستامين واهل الذمة ﴾

﴿ مضمون ﴾	٥٠
﴿ باب دخول الامام دار الحرب مع المسكر اذا دخل معه مسكر من اهل الحرب بامان ﴾	١١٢
﴿ باب بيان الوقت الذي يتمكن المستامن فيه من الرجوع الى اهله والوقت الذي لا يتمكن فيه من الرجوع ﴾	١١٥
﴿ المرأة تابعة للزوج في المقام والزوج لا يكون تابعا لامرأته ايضا ﴾	
﴿ الخراج لا يجب على المستاجر وانما يجب على الآجر ﴾	١١٨
﴿ المالك لا يكون تبعا للمالك في المقام ﴾	١١٩
﴿ يفارق الجد الاب في ظاهر الرواية في اربعة احكام ﴾	١٢٠
﴿ الشيء انما يقدر حكمه اذا كان يتصور حقيقة ﴾	١٢٣
﴿ ما ثبت يكون باقيا ما لم يوجد الدليل المزيل ﴾	١٢٤
﴿ باب معاملة المسلم المستامن مع اهل الحرب في دار الحرب ﴾	١٢٥
﴿ يكره للمسلم شراء مال حصل بسبب حرام شرعا ﴾	١٢٦
﴿ المسلم ملتزم بحكم الاسلام حيث ما يكون ﴾	١٢٨
﴿ باب من يجب على المسلمين نصرته وما لا يكون فينا اذا اخذ من دارنا او من غيرها ﴾	١٣٣
﴿ باب مواريث القتلى اذا لم يدريهم قتل اولاً ﴾	١٣٦
﴿ اقرار الرجل بصحة براءة نفي بالاب والابن والزوجة والمولى ﴾	١٣٧
﴿ اقرار المرأة بصحة ثلاثة نفي بالاب والزوج والمولى ايضا ﴾	
﴿ باب الاسير والمفقود وما يضمن بهما ﴾	١٣٩

رقم	مضامين
١٤٠	﴿ جواز الاشارة على الشهادة في سائر الاحكام ﴾
١٤٤	﴿ باب ميراث القاتل من اهل الحرب واهل الاسلام ﴾
ايضا	﴿ القتل بحق لا يوجب حرمان الميراث ﴾
١٤٦	﴿ باب المرتد في دار الحرب ومعه ولده ﴾
١٤٨	﴿ الزيادة المنفصلة في البيع بعد العقد قبل القبض تجمل كالموجود في وقت العقد في حكم انقسام الثمن ﴾
ايضا	﴿ المدة في حق امرأة الفارقائمة مقام اصل النكاح في حكم التوريت ﴾
١٥٠	﴿ الكافر لا يرث من المرتد شيئا ﴾
١٥٢	﴿ باب ما يوقف من امر المرتدين ومالا يوقف من ذلك ﴾
ايضا	﴿ تصرفات المرتد على اربعة اوجه ﴾
١٦٢	﴿ باب المرتدين كيف يحكم فيهم ﴾
ايضا	﴿ لكل مسلم قتل الحربى الذى لا امان له ﴾
١٦٤	﴿ باب من ارتد من المسلمين او نقض العهد من المأهدين ﴾
١٦٨	﴿ الراضى بالمقام في دار الحرب من اهل دار الحرب ﴾
١٦٩	﴿ باب اسر العبد وغيره ثم يرجع الى مولاه او لا يرجع ﴾
١٧٢	﴿ تسليم المريض شفقتة بسبب من الاسباب يكون صحيحا ﴾
١٧٣	﴿ الشفيع اذا لم يطلب بعد ما علم بالبيع تبطل شفقتة ﴾
١٧٥	﴿ ان خرب ما حول المسجد وانتقل عنه اهله فقد رجع الى ملك صاحبه على اصل محمد رحمه الله تعالى ﴾

﴿ مضمون ﴾	٢٢٨
﴿ باب ما يختلف فيه اهل الحرب و اهل الذمة من الشهادات والوصايا ﴾	٢٢٨
﴿ وصية المستامن بجميع ماله لمسلم او ذمي تكون صحيحة ﴾	ايضا
﴿ من في دار الحرب في حق من هو في دار الاسلام كالميت ﴾	٢٢٩
﴿ الوصية الباطلة لا تنقلب صحيحة بالاسلام ﴾	٢٣٠
﴿ الوصية ﴾	ايضا
﴿ الاجازة انما تلحق الموقوف لا الباطل ﴾	٢٣١
﴿ ايثار بعض الورثة على البعض لا يجوز ﴾	ايضا
﴿ وراثته ﴾	٢٣٢
﴿ عند اجتماع الحقين يبدأ بأقربهما ﴾	٢٣٣
﴿ الوصية للقاتل كالوصية للوارث ﴾	٢٣٣
﴿ الوصية ﴾	٢٣٤
﴿ الباطل لا تلحقه الاجازة ﴾	٢٣٤
﴿ الوصية ﴾	٢٣٥
﴿ باب ما يصدق فيه الامير اذ ذمي وما لا يصدق فيه الاسير ﴾	٢٣٥
﴿ باب ما يصدق فيه الرجل اذا قرأه استهلك من مال اهل الحرب او ما قرأه من الجنابة عليه ﴾	ايضا
﴿ باب من اسلم على شيء فهو له ويكون محرزا له ﴾	٢٣٦
﴿ باب الحر في يدخل اليه بامان فيقيم في دار الاسلام لم يترك لا يؤدي الخراج ﴾	٢٣٧
﴿ باب المقاريء في دار الحرب ﴾	٢٣٨
﴿ باب ما يكون للملك ان يفعله في اهل مملكته ومن يكون له رقيقا من اهل مملكته ﴾	٢٣٩

رقم	مضمون
٢٤١	(لا يحل لامرأان يشتري المالم المصوب من الغاصب)
ايضا	(باب التفريق بين السبي)
٢٤٣	(مسألة زيارة الابوين بتهما في بيت زوجها ومسألة الحضانة)
ايضا	(صلاة الرحم واجبة)
٢٤٤	(وما يكره فيه التفريق بين الرقيق في البيع)
ايضا	(باب الوصية في سبيل الله تعالى والمال يعطى)
٢٤٥	(ان سبيل الله اذا اطلق راد به النزول والجهاد دون غيره)
ايضا	(رجل اوصى بثالث ماله لفقراء مكة يجوز ان يصرف ثلثه الى غير فقراء مكة)
٢٤٦	(مثل الذي يرجع في صدقته كالكتاب يقى ثم يرجع في قيمته)
٢٤٨	(باب الحبس في سبيل الله تعالى)
ايضا	(وقف المنقول مطلقا جائز عند الامام محمد رحمه الله تعالى)
٢٥٠	(ادب ابس الخاتم اذا كان مكتوبا عليه اسم من اسماء الله تعالى)
٢٥١	(باب الوصية بالمال في سبيل الله والحبس في الحياة والصحة)
ايضا	(الوصية في طاعة الله جائزة)
ايضا	(الصدقة مصروفة للفقراء واهل الحاجة)
٢٥٢	(لو دفع زكاة المال كله الى فقير واحد اجزاه)
٢٥٧	(لو اعطى زكاة ماله غنيا وهو لا يعلم انه غني جاز)
٢٥٨	(الصدقة محلها الفقراء دون الاغنياء فلا يصير الغني محلا لها باجازه)

كتاب وصية وقف صدقة لباس وصية زكاة

﴿ مضمون ﴾	٥٨٠
الورثة ﴿	
﴿ ادنى الرباط ثلاثة ايام ﴾	٢٥٩
﴿ خير الامور اوساطها ﴾	ايضا
﴿ الطواف للافاق بمكة افضل من الصلوة ﴾	٢٦٠
﴿ الحبس باطل في المنقول وغير المنقول الا الغلة ﴾	٢٦٢
﴿ ما كان على طريقة الاباحة يستوى فيه الغنى والفقير كالماء الموضوع على الطريق ﴾	٢٦٥
﴿ شروط الواقف راعي ﴾	٢٦٧
﴿ من حلف على فعل الغير يحلف على العلم ﴾	٢٦٩
﴿ عند محمد رحمه الله تعالى التايد شرط لجواز الوقف وعند ابى يوسف رحمه الله يجوز الوقف مؤقتا ﴾	٢٧٢
﴿ المستعير اذا شرط ركوب نفسه ليس لان يركب غيره ﴾	٢٧٥
﴿ باب المشور من اهل الحرب ﴾	ايضا
﴿ وجه تسمية المسكين ﴾	٢٨٣
﴿ باب الجزية ﴾	٢٨٤
﴿ باب عشور اهل الحرب والمسلمين واهل الذمة ﴾	٢٨٥
﴿ حكاية اسلام النصراني بعد عمر رضى الله تعالى عنه ﴾	٢٨٧
﴿ الشرائع لا تلزم الا بعد السماع ﴾	٢٩١
﴿ الحق متى ثبت لا يبطل بالتأخير ولا بالكتمان ﴾	٢٩٢

﴿ ج ٤ ﴾

﴿ ج ٤ ﴾

﴿ ج ٤ ﴾

﴿ ج ٤ ﴾

﴿ ج ٤ ﴾

﴿ ج ٤ ﴾

﴿ مضمون ﴾	﴿ رقم ﴾
﴿ الصدقة عبادة فلا يجب على الكافر ﴾	٢٩٣
﴿ باب الخمس في الممدن والركاز يصاب في دار الحرب ودار الموادة وما يلحق الذمي من ذلك والمستامن ﴾	٢٩٨
﴿ ما في البحر لا يكون غنيمة إنما الغنيمة ما يكون في البر ﴾	٣٠١
﴿ الدار إنما تصير دار الاسلام باجراء حكم المسلمين فيها ﴾	٣٠٢
﴿ حكم زرع المسلمين في ارض الحرب ﴾	٣٠٣
﴿ حكم من غصب بذرا انسان فبذره في ارض نفسه ﴾	٣٠٤
﴿ المصاب على وجه التلصص لا يكون غنيمة ولا يجب فيه الخمس ﴾	٣١٠
﴿ باب من له من الامراء ان يقتل وان يقتسم وان يجعل الارض ارض خراج وان يقبل الخراج ﴾	٣١١
﴿ لا قوام للدلالة مع النص ﴾	٣١٥
﴿ الوكيل بالشراء انما يملك الرديا لم يملك ما دام المشتري في يده ﴾	٣١٦
﴿ باب ما يصدق فيه المسلم على اسلام الكافر ﴾	٣٢٥
﴿ الصلوة على الميت امر من امور الدين ﴾	٣٢٦
﴿ باب ما يصدق فيه المسلم في دار الحرب وما لا يصدق فيه ﴾	٣٢٨
﴿ قول المسلم الواحد في امور الدين مقبول ﴾	٣٣٥
﴿ قول الذي في امر من امور الدين لا يقبل وان كان عدلا ﴾	٣٣٦
﴿ العبد المسلم اذا كان عدلا قبلت شهادته في امور الدين ﴾	ايضا
﴿ المسلم الفاسق اعلى حالا من الذي العدل ﴾	٣٣٧

﴿ صدقة ﴾

﴿ ايمان ﴾

﴿ غصب ﴾

﴿ ايمان ﴾

مضمون	رقم
﴿ بیان سبب المسامحة ﴾	۳۳۸
﴿ الاشارة بخبر العوام وجوب من العلم مثل ما توجبہ النسيان والعلامة ﴾	ايضا
﴿ الشاهد اذا شهد ببعض ما ادعاه المدعى تقبل شهادته عمداً ما شهد ﴾	۳۴۱
﴿ باب الدعاء الى الاسلام ﴾	۳۴۳
﴿ الحربي على ثلاثة اصناف ﴾	۳۴۶
﴿ ان المسلم لو شهر سيفه على مسلم حل للمشهور عليه سيفه قتله للندم عن نفسه ﴾	۳۴۷
﴿ باب ما ينهي للمسلمين نصرته وعن يدهون ﴾	۳۴۹
﴿ فرض العین لا يترك بالناقلة او عاها ومن فروض الكفاية ﴾	۳۵۰
﴿ القاب حكم فيما ليس فيه دليل ظاهري ﴾	ايضا
﴿ باب متى يصير الحربي ذمياً ﴾	۳۵۳
﴿ باب ما يكره الرجل به مسلماً يدراعنه القتل والسبي ﴾	۳۶۴
﴿ باب اسلام النسي والصبية الماسورين ﴾	۳۶۹
﴿ باب الاستبراء ﴾	۳۷۴
﴿ باب ما يباح من السبي من اهل الذمة ﴾	۳۷۷
﴿ ان الذمي في حق المستامن بمنزلة المسلم في حق الذمي في احكام الدنيا ﴾	۳۷۸
﴿ باب خروج المبدبان من دار الحرب وخروجه مسلماً او ذمياً ﴾	۳۸۰
﴿ باب العبد يمتق بالاسلام او لا يمتق ﴾	۳۸۱

ش. ٥٠	مضمون	ش. ٥٠
٣٨٢	﴿ المملوك المسلم لا يترك في يد الكافر ﴾	
٣٨٤	﴿ قصة خروج الحجاج بن علاط الى مكة ورجوعه منها الى أهله ﴾	
﴿ ثم فهرس مضامين الجزء الرابع من كتاب شرح السيرة الكبير ﴾		

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ (١٠)

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير الامام محمد رحمه الله تعالى ﴾
﴿ على ترتيب الفقهاء ﴾

رقم المسألة	مضمون	الصفحة
	﴿ مقدمة ﴾	
(١)	﴿ سبب تصنيف السير الكبير ﴾	٢
(١)	﴿ اسناد المؤلف الى الامام محمد رحمه الله تعالى ﴾	٥
	﴿ كتاب العقائد والايمان والاسلام ﴾	
(١)	﴿ الدليل على ثبوت عذاب القبر ﴾	٧
(١)	﴿ تأكيد اداء الدين وعدم مغفرة الرجل بغير ادائه ﴾	٢١
(١)	﴿ لا يجب لاحد على الله ضمان في الحقيقة ﴾	٢٣
(١)	﴿ اشراط الساعة ﴾	٤٥
(١)	﴿ ما رفع الله في الدنيا شيئا الا وضعه ﴾	٦٣
(١)	﴿ يدخل الجنة من امتي سبعون الفا غير حساب ﴾	٨٩
(١)	﴿ الاسلام يملو ولا يمل ﴾	٩٠
(١)	﴿ حقيقة الاسلام وهو التصديق والاقرار ﴾	٩٦
(١)	﴿ عدم الكفر بارتكاب الكبائر ﴾	١٠٦
(١)	﴿ لا تكفروا اهل ملتكم ﴾	١٠٦
(١)	﴿ من كتب علما عنده الجم يوم القيامة بلجام من النار ﴾	١٠٦

﴿ ٢ ﴾ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴿

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
١٠٦	﴿ يحكم بالاسلام بالصلاة الى قبلة المسلمين لا بالصوم واداء الزكاة والحج ﴾	(١)
١٠٧	﴿ عقايد اهل السنة المنقولة عن الامام ابي حنيفة رضي الله عنه ﴾	(١)
١٠٩	﴿ اصل الاسلام ثلاثة ﴾	(١)
١١٠	﴿ القدر خير وشره من الله تعالى ﴾	(١)
١١٢	﴿ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ﴾	(١)
١٥١	﴿ استحباب تلقين الصبي كلمة التوحيد ﴾	(١)
١٧٢	﴿ ايمان الصبي الماقل صحيح ﴾	(١)
٢٥٢	﴿ اسسلام الاسير يومنه عن القتل ﴾	(١)
٢٧١	﴿ مكان العبادة شاهد للمؤمن يوم القيامة ﴾	(١)
١٠٢	﴿ لو آمن اهل الحرب مسلما لم يحل له ان يتعرض بشيء من اموالهم ﴾	(٢)
١٣٥	﴿ ان الامامة العظمى كما ثبتت باستخلاف الامام ثبتت باجماع المسلمين ﴾	(٢)
٧٨	﴿ مسائل اسلام الاسارى الذين اسروهم اهل دار حرب اخرى فاسلموا ﴾	(٣)
٢١٧	﴿ المخطي يكون آثما ﴾	(٣)
٢٢١	﴿ لا ينبغي لاحد ان يسجد الا لله تعالى ﴾	(٣)
٢٧١	﴿ اطفئ مال المشركين اذا اخرجوا الى دار الاسلام بغير الآباء ﴾	(٣)

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ٣ ﴾

٢٨٥	مضمون	٤
	والامهات يكونون مسلمين باعتبار الدار ﴿	
٢٨٥	﴿ مسألة اسلام الصبي بالمتابعة ﴾ (٣)	
٣٣٥	﴿ ان الصبيان من السبي اذا كان منهم الآباء والامهات لا يحكم (٣)	
	لهم بالاسلام حتى يصفوا الاسلام بانفسهم ﴿	
٣٣٥	﴿ اولاد اهل الذمة لا يحكم لهم بالاسلام وان مات آباؤهم (٣)	
	وامهاتهم في دارنا وهم صفار ﴿	
٤٨	﴿ حكم اسلام صبيان المشركين وعدمه اذا غدر اهل الموادة ﴾ (٤)	
٤٩	﴿ لا يحكم لاولاد اهل الذمة بالاسلام مالم يصفوا الاسلام ﴾ (٤)	
١٢٠	﴿ الصغير لا يتبع اخاه في الاسلام ﴾ (٤)	
١٢٠	﴿ ان الصغير لا يصير مسلماً باسلام جده ﴾ (٤)	
١٢٤	﴿ لو اسلم الحربى في دار الحرب واولاده صفار كانوا مسلمين (٤)	
	باسلامه ﴿	
١٢٥	﴿ ولو اسلم فينا ثم ذهب الى اولاده ويسكن هناك كانوا مسلمين ﴾ (٤)	
١٢٨	﴿ المسلم ملتزم بحكم الاسلام حيث ما يكون ﴾ (٤)	
١٩٢	﴿ النافلة لا يكون مسلماً بها بالاسلام الجدد ﴾ (٤)	
٢١٢	﴿ حكم الردة بتبني على الاعتقاد ﴾ (٤)	
٢٢٢	﴿ لا تطالب بكلمة خرجت من اخيك سوا و انت تجد لها (٤)	
	في الخير حملاً ﴿	
٢٤٠	﴿ المسلم لا يملك مال مسلم آخر بالقهر والغلبة ﴾ (٤)	

﴿ ٤ ﴾ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء

رقم	مضمون	صفحة
٣٦٤	﴿ ان الكافر متى اظهر بخلاف ما كان يمتقده فانه يحكم به ﴾ (٤)	
٣٦٤	﴿ قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ﴾ (٤)	
٣٦٥	﴿ لو وصل مشرك في الجماعة مع المسلمين فان ذلك يكون دليلا على اسلامه فاذا امتنع من الاسلام بعد ذلك كان مرتدا فيقتل ﴾ (٤)	
٣٦٥	﴿ من انكر شيئا من شرائع الاسلام فقد ابطال قول ﴾ (٤)	
٣٦٦	﴿ اهل الضلالة يقولون ان من تكب الكبيرة خارج من الايمان ﴾ (٤)	
٣٦٦	﴿ غير داخل في الكفر ﴾ (٤)	
٣٦٦	﴿ مسائل اسلام الصبي ﴾ (٤)	
٣٦٦	﴿ المملوك المسلم لا يترك في بد الكافر ﴾ (٤)	
	﴿ كتاب الطهارة ﴾	
	﴿ باب الماء ﴾	
٨٠	﴿ استدلال الامام محمد رحمه الله بطهارة الماء المستعمل ﴾ (١)	
٣٣٥	﴿ لو اخبر الذمي بنجاسة الماء لم يقبل خبره ﴾ (٤)	
٣٣٦	﴿ الذي المدل لو اخبر بنجاسة الماء لا يقبل قوله لما لا يقبل قول ﴾ (٤)	
	﴿ الفاسق ﴾	

﴿ فهرس مسيائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ٥ ﴾

٥٠	مضمون	٥٠
	﴿ باب الوضوء ﴾	
٨٠	﴿ التمسح بماء وضوئه صلى الله عليه وآله وسلم ﴾ (١)	
	﴿ باب الفسل ﴾	
٩٠	﴿ الفسل اذا ساهم ﴾ (١)	
٩١	﴿ فرضية المضمضة والاستنشاق في الفسل ﴾ (١)	
	﴿ باب التيمم ﴾	
٢٨١	﴿ من تيمم والماء قريب منه وهو لا يعلم به صحح تيممه بمنزلة (١) ماله كان الماء بعيداً ﴾	
٣٤٤	﴿ القدرة على الاصل قبل حصول المقصود بخلاف تسقط اعتبار (١) الخلف ﴾	
	﴿ بيان الانجاس ﴾	
٢٥٤	﴿ من وجسده ماء وغاب على رآته انه نجس ولكنه لم يخبره احد (١) بنجاسته فامسح به ان يتوضأ بخبره وان توضأ به اجزاه ﴾	
١٧٦	﴿ اذا اخبر بخبر بنجاسة الماء واخبر اثنان بطهارته فانه يؤخذ (٢) بقول الاثنين ﴾	
	﴿ كتاب الصلوة ﴾	
٤٤	﴿ الممتنع ان يصلي في ازار ورداء ﴾ (١)	
١٠٧	﴿ صلوا يخاف كل ير وفاجر ﴾ (١)	
١٦٠	﴿ مسائل صلوة العاري ﴾ (١)	

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ٦ ﴾

٥٨٥	مضمون	٥٧
١٦٣	﴿ تقرر الوجوب باعتبار آخر الوقت ﴾	(١)
١٥٣	﴿ الصلوة الوسطى صلوة العصر ﴾	(١)
٢٩	﴿ فضل الصلوة في سبيل الله تعالى ﴾	(١)
٤٧	﴿ يؤم القوم أكثرهم قرآناً وإن كان أصغرهم ﴾	(١)
١٥٩	﴿ من مشى في صلواته يسيراً وهو مستقبل القبلة لم تقسده صلواته ﴾	
٨١	﴿ مسائل مترة الصلوة ﴾	(١)
١٠٦	﴿ من صلى إلى قبلة المسلمين يحكم بإسلامه ﴾	(١)
١٢٩	﴿ أفضل الأعمال الصلوة لو قتمتم بر الوالدین ﴾	(١)
١٦٠	﴿ مسائل صلوة الغازی ﴾	(١)
١٧٠	﴿ لا بأس بالصلوة في ثوب واحد متوشحاً به ﴾	(١)
١٥٢	﴿ لا يستقيم الصلوة مع الاشتغال بعمل ليس منها ﴾	(١)
١٠٦	﴿ من استقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فله ما لنا وعليه ما علينا ﴾	(١)
٦٣	﴿ مسألة استخلاف الإمام والقوم في الصلوة ﴾	(٢)
٤٣	﴿ من حضر الجامع وجلس في موضع ينتظر الصلوة فإنه لا يكون إلا حذاناً رغبة من ذلك الموضع ليجلس فيه نفسه ﴾	(٣)
١٧٥	﴿ المتحري في باب القبلة إذا تبين خطأؤه بعد الفراغ من الصلوة لا يلزمه الإعادة والذي لم يجتهد ولم يشتبه عليه ولكنه صلى إلى جهة ثم تبين أنه أخطأ يلزمه الإعادة ﴾	(٣)

﴿ فهرس مسائل شرح السيرة الكبرى على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ٧ ﴾

٢٠٨	مضمون	٢٠٨
٢٠٨	﴿ الصلاة لغير القبلة مع العلم لا يجوز الا عند تحقق الضرورة ﴾ (٣)	٢٠٨
٢٠٨	﴿ المكتوبة والنافلة في وجوب استقبال القبلة فيهما سواء ﴾ (٣)	٢١٢
٢١٢	﴿ جواز الصلاة بحمل دراهم فيها تمثال ﴾ (٣)	١٨٩
١٨٩	﴿ باب في القراءة ﴾	١٦٠
١٦٠	﴿ لا يجوز التكبير والقراءة بالفارسية ﴾ (١)	١٥٢
١٥٢	﴿ باب في الجماعة ﴾	٢٣٨
٢٣٨	﴿ في جماعة النساء تقف الامام وسط الصف ﴾ (١)	١٤٨
١٤٨	﴿ المستحب في القوائت ان تقضى بالجماعة ﴾ (١)	٢٢٢
٢٢٢	﴿ صحة الاقتداء بالامام وان لم يكن الصفوف متصلة مع الموضع الذي هو خارج المسجد ﴿ باب سجدة الشكر والتحية ﴾	١٦٠
١٦٠	﴿ تمام الشكر ان يصلي ركعتين كما فعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم فتح مكة ﴾ (١)	١٦٠
١٦٠	﴿ سجدة التحية كانت مباحة في شريعة من قبلنا ﴾ (٣)	٥٠
٥٠	﴿ باب صلاة المسافر ﴾	
	﴿ الجمع بين صلاتين ﴾ (١)	
	﴿ مسائل قصر الصلاة ﴾ (١)	
	﴿ باب صلاة الجمعة ﴾	
	﴿ لا بأس بالخروج يوم الجمعة الى السفر ﴾ (١)	

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾

رقم	مضمون	رقم
٢٠٢	﴿ المبدأ إذا اذن له مولاه في الجمعة فلا بأس بأن يخرج لادائها ﴾	(٣)
	﴿ باب صلاة الضحى والنافلة ﴾	
١٧٠	﴿ كان يواظب على أربع ركعات الضحى ﴾	(١)
١٧٠	﴿ اغتسل ثم صلى ثمان ركعات وذلك ضحى فتح مكة ﴾	(١)
١٥٠	﴿ يستحب للمسلم أن يصلي ركعتين ويستغفر لنفسه قبل قتله ﴾	(١)
	﴿ احكام المساجد ﴾	
٩٢	﴿ جواز دخول المشركين في المسجد ﴾	(١)
١٩٥	﴿ لو وقف في المسجد بالبعد من الامام واقتسدي به يصح الاقتداء ﴾	(٢)
٢١٥	﴿ من جعل أرضه مسجدا فلا يجوز التصرف فيها بالاجارة ﴾	(٢)
	﴿ لاكتساب المال بعد ذلك ﴾	
٢٦٦	﴿ لو جعل داره مسجدا فإنه لا يصير مسجدا الا ان ياذن للناس بالدخول والصلاة فيه فاذا اذن لهم بالصلاة فيه يصير مسجدا ﴾	(٤)
	﴿ باب احترام الكعبة ﴾	
١١	﴿ تاويل ما روى عن الامام من عدم الجواررة بمكة ﴾	(١٠١)
	﴿ باب الجنائز ﴾	
١٠٤	﴿ مسائل دفن الاقارب ومن دخل في الاسلام ﴾	(١)
١٠٥	﴿ الحكم بسلام من صلى بالجماعة ﴾	(١)
١٠٥	﴿ اتباع جنازة الام النصرانية للولاء المسلم ﴾	(١)

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ٩ ﴾

٢٠٠	مضمون	٢٠٠
(١)	﴿ لا بأس بنقل الميت ميلا او ميلين ﴾	١٥٨
(١)	﴿ الفصل سنة الموتى من نبي آدم ﴾	١٥٨
(١)	﴿ لا بأس عند الضرورة بدفن الجماعة في قبر واحد ﴾	١٥٦
(١)	﴿ دفن القتلى في مضاجعهم حسن ﴾	١٥٦
(١)	﴿ اذا اقر بالاسلام واسلم ثم مات قبل ان يصلى يصلى عليه ﴾	١٠٥
(٢)	﴿ اذا اختلط موتى المسلمين بموتى المشركين فانه يحكم بحكم السيماء في الصلوة عليه وفي الدفن ﴾	٧٨
(٤)	﴿ لو شهد مسلم بالاسلام الا ميرا قبل الموت يصلى عليه ﴾	٣٢٥
(٤)	﴿ الصلوة على الميت امر من امور الدين ﴾	٣٢٦
(٤)	﴿ الشهادة القائمة على استهلال الصبى مقبولة في حق الصلوة على الصبى ﴾	٣٢٧
(٤)	﴿ اذا حكم بالاسلام بالسيما يصلى عليه اذا مات ﴾	٣٣٦
	﴿ باب الشهيد ﴾	
(١)	﴿ تكفير الخطايا بالقتل في سبيل الله تعالى ﴾	٢٠
(١)	﴿ يجمل ارواح الشهداء في اجواف طير خضر ﴾	٢٠
(١)	﴿ سبب زول قوله تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله الآية ﴾	٢١
(١)	﴿ وجه تشبيهه الغريق في البحر بالملك ﴾	٢٦
(١)	﴿ من قاتل فاصاب نفسه فمات منه يغسل ويكفن وهو شهيد فيما تناول من الثواب ﴾	٧٣

﴿ فهرس مسأئل شرح الشير الكبير على ترتيب القمء ﴾ ﴿ ١٠ ﴾

٢٠٠	مضمون	٢٠٠
٧٣	﴿ مبحث الصلوة على من تعمّد قتل نفسه ﴾ (١)	
٧٣	﴿ المبطون والنفساء والمرأة التي تموت بجمع لم تطمئ شهيد ﴾ (١)	
١٥٣	﴿ الترجيح لا يكون بكثرة العدد ﴾ (١)	
١٥٤	﴿ قال صلى الله عليه وآله وسلم في شهيداء احذروا عجزهم ما تمهم ﴾ (١)	
١٥٥	﴿ النهي عن التشبه باهل الجاهلية ﴾ (١)	
١٥٥	﴿ لا يزرع عن الشهيد من ثيابه الا ما ليس من جنس الكفن ﴾ (١)	
١٥٦	﴿ لا بأس بدفن الرجل والمرأة في قبر واحد اذا كان بينهما حيزا من التراب ﴾ (١)	
١٥٦	﴿ دفن القتلى في مضاجعهم حسن وليس بواجب ﴾ (١)	
١٥٨	﴿ اذا وجد اكثر البدن او نصف البدن معه الرأس يصلى عليه ﴾ (١)	
٨٤	﴿ المجروح اذا جرحه رجله من بين الصفيين لكيلا يظاها الخيول فمات كان شهيدا لا ينسل ﴾ (٢)	
٢٢٣	﴿ من قتل شهيدا او عليه الحرب او الدباج قد كان لبسه للقتال ينبغي ان يزرع ذلك عنه ولا يترك شئ منه في كفنه ﴾ (٣)	
	﴿ كتاب الزكوة والعشر والخراج ﴾	
٨٧	﴿ ان وجوب الزكوة في الذهب والفضة باعتبار العين ﴾ (٢)	
٢٥	﴿ ابقاء الخراج في ارض المسلم مستقيم كما لو وظف عليهم الخراج ثم اسلموا الا يسقط عنهم خراج الاراضي ﴾ (٣)	
٧٤	﴿ اسم المال عند ذكر الصدقة لا يتناول الا مال الزكوة ﴾ (٤)	

﴿ فهرس مسماة شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ١١ ﴾

٢٨٠	مضمون	٢٨٠
١١٨	﴿ الخراج لا يجب على المستاجر وإنما يجب على الآجر ﴾ (٤)	
٢١٥	﴿ ابن السبيل المنقطع عن ماله فإن الزكوة تجب في ماله وإن كانت يده لا تصل إليه بخلاف من هلك ماله حقيقة أو حكماً بان غصبه غاصب وجعده ﴾ (٤)	
٢٥٢	﴿ لو دفع زكوة المال كله إلى فقير واحد اجزاه ﴾ (٤)	
٢٥٤	﴿ الصدقة المندورة لا تكون أفضل من الصدقة المفروضة ولو مات وعليه زكوة تسقط بموته ولا تصير ديناً في التركة ﴾ (٤)	
٢٥٧	﴿ لو أعطى زكوة ماله غنياً وهو لا يعلم أنه غني جاز ﴾ (٤)	
٢٨٢	﴿ وجه تسمية المكاس ﴾ (٤)	
٢٨٤	﴿ لا زكوة في أقل من مائتي درهم ﴾ (٤)	
٢٨٤	﴿ لا يؤخذ الصدقة من مالهم إلا أن يكون النصاب كاملاً ﴾ (٤)	
٢٨٤	﴿ إذا أسلم الرجل وأقام بارضه فعليه الخراج وإذا لم يقم فليس عليه خراج ﴾ (٤)	
٢٨٤	﴿ يؤخذ المشر إذا أسلم أهل بلدة طوعاً ﴾ (٤)	
٢٨٩	﴿ كل ما يؤخذ من الحربى من المشهور فإنه يوضع الخراج للمقاتلة دون موضع الصدقات للفقراء ﴾ (٤)	
٢٩٠	﴿ الزكوة متى وجب يؤمر بالاداء ﴾ (٤)	
٢٩١	﴿ الزكوة حتى يحول عليه الحول بعد العلم ﴾ (٤)	
٢٩١	﴿ إن الحول إذا انعقد على النصاب ثم انتقص ثم تم في آخر الحول ﴾ (٤)	

﴿ فهرس مسأئل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ (١٢)

٤٠٧	مضمون	٤٠٨
	يجب الزكوة فيه ﴿	
(٤)	﴿ الصدقة عبادة فلا يجب على الكافر ﴾	٢٩٣
(٤)	﴿ الركاك الذي وجد في الصحراء لا خمس فيه ولا عشر اذا	٢٩٩
	اخرجه الى دار الاسلام ﴾	
(٤)	﴿ اذا دخل الحربى في دار الاسلام بامان فاصاب ركازا او معدنا	٣٠٠
	فاستخرج منه ذهباً او ورقاً او حديداً فان امام المسلمين يأخذه	
	منه كله ﴿	
(٤)	﴿ لا خمس في الأولاد والعنبر ﴾	٣٠١
(٤)	﴿ لا خمس في الحجر ﴾	٣٠١
(٤)	﴿ العشر والخراج انما يجب في ارض المسلمين وارضى اهل	٣٠٣
	الحرب ليست بعشيرة ولا خراجية ﴿	
(٤)	﴿ لا يجوز صرف خمس الركاز الى الكفار كالزكوة ﴾	٣٠٨
(٤)	﴿ الارض انما تصير خراجية اذا فتحت عنوة ﴾	٣١١
(٤)	﴿ خراج الارض لا يجب الا على من هو من اهل دار الاسلام ﴾	٣٥٣
(٤)	﴿ المسلم متى اتخذ داره مزرعة وجب عليه فيها العشر والذي	٣٥٤
	لو اتخذ داره يستأجر عليه الخراج ﴿	
(٤)	﴿ لو عطاها الفاضل فلم يرزعا فان كان صاحب الارض يتمكن	٣٦٢
	من استردادها بالحق فلم يفعل كان الخراج عليه ﴿	
(٤)	﴿ لو كان المستأمن اشترى ارضاً عشيرة فقد صارت خراجية ﴿	٣٦٢

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ١٣ ﴾

٥٠٠	مضمون	٤٠٠
٣٦٢	﴿ العشر لا يجب الا بحصول الخراج ﴾	(٤)
٣٦٢	﴿ المسلم متى اشترى من كافر ارضا خراجية بقيت خراجية ﴾	(٤)
٣٦٣	﴿ لو اب المستامن اشترى ارضا عشرية آجرها صارت الارض خراجية والخراج يجب على صاحب الارض ﴾	(٤)
٣٦٤	﴿ لو ان حربيا مستامنا استاجر ارضا عشرية من مسلم فزرعها يكون عشر ما خرجهت الارض على المسلم ﴾	(٤)
	﴿ كتاب الصوم ﴾	
٨	﴿ ان الصائمين اذا اخرجوا من قبورهم يوم القيامة يوتون بالموائد ياكلون ويشربون والناس جميعا عطاش في القيامة في الحساب ﴾	(١)
٩	﴿ من صام يوما في سبيل الله بعدت منه جهنم مسيرة خمسين عاما ﴾	(١)
٨٠	﴿ الافضل لله اذى الفطر اذا كان بقا اقل العدد وفي شهر رمضان ﴾	(١)
١٧	﴿ صوموا الروية الهلال و افطروا الروية فان غم عليكم فاكموا شعبان ثلاثين يوما ﴾	(٤)
٣٣١	﴿ قول المبدأ المسلم مقبول في هلال رمضان ﴾	(٤)
	﴿ فضيلة الصدقة ﴾	
٢٣	﴿ افضل الصدقة ان تصدق وانت صحيح شعيع ﴾	(١)
١١٠	﴿ من يحل له الخمس والصدقة ومن لا يحل له ﴾	(١)
٣٣٢	﴿ ينطى العامل من الصدقات ﴾	(١)

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ (١٤)

٢٠٠	مضمون	٢٠٠
٢١٦	﴿ المسائل الذي اكتسب بكسب خميصة سبيله التصديق ﴾ (٢)	
٢٥٦	﴿ صرف النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصدقات على أهلها ﴾ (٢)	
٢٤٥	﴿ الصدقة على الحاج المنقطع من سبيل الله ﴾ (٤)	
٢٤٦	﴿ مثل الذي يرجع في صدقته كالكلب يقيئ ثم يرجع في قيئه ﴾ (٤)	
٢٤٧	﴿ الرجوع في الصدقة حرام ﴾ (٤)	
٢٤٨	﴿ الصدقة بمحارم الفقراء دون الأغنياء ﴾ (٤)	
٢٥١	﴿ التصديق على المساكين إذا وجب لا ينقص من قوت اليوم (٤) لأن الفناء لا يقع بدونه ﴾	
	﴿ كتاب الحج ﴾	
٨	﴿ من مات في طريق الحج كتب الله له حجة مبرورة في كل سنة ﴾ (١)	
١٠	﴿ الجمع بين الصوم والمشى في طريق الحج ﴾ (١)	
٢١	﴿ مغفرة المظالم أيضا بالحج ﴾ (١)	
٢٦	﴿ جواز ركوب البحر للحج والتجارة ﴾ (١)	
٣٣	﴿ استحباب تشييع الحاج ماشيا ﴾ (١)	
٥٠	﴿ جواز سفر الحج قبل أداء الجمعة ﴾ (١)	
٣٣٩	﴿ مسائل لزوم الجزاء وعدمه في المحرم إذا ذل على الصيد ﴾ (١)	
٦٣	﴿ من لا يملك الزاد والراحلة وما يحتاج إليه للذهاب والرجوع (٣) في طريق الحج وما يترك للبيال في هذه المدة لا يأنزله الحج ﴾	
٦٥	﴿ أحكام النزول في بني وعرفات ﴾ (٣)	

﴿ فهر من مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ١٥ ﴾

رقم	مضمون	رقم
(٣)	﴿ المحرم اذا كسري يض الصيد بالز مه الجزاء ﴾	١٧٨
(٣)	﴿ من خرج للمحج ولم يدع امياله ما يكفيهم فان ذلك مكروه له ﴾	٢٠٢
(٣)	﴿ الطواف للبراء افضل من الصاوة ﴾	٢٠٨
(٣)	﴿ ان المحرم اذا دل على قتل صيد كان عليه من الجزاء على القاتل ﴾	٢٣٥
(٣)	﴿ مسائل الدلالة على قتل الصيد للمحرم ﴾	٢٣٧
(٤)	﴿ حكم المحصر التحلل بالهدى خاصة ﴾	٢٢٥
(٤)	﴿ اذا قال احبوا عني رجلا حجة من مالي فاعطى رجلا نفقة الحج ﴾	٢٥٤
	فان الحاج لا يملك تلك النفقة ولكن يملك الانفاق في طريق الحج لا غير حتى يقع الحج عن المحجوج عنه	
(٤)	﴿ في الوصية بالحج يعطى الحاج ادنى ما يكون من نفقة الحج ﴾	٢٥٥
(٤)	﴿ الحاج عن الغير لا ينفق المال الا على نفسه في طريق الحج ﴾	٢٥٥
(٤)	﴿ الحاج عن الغير ينفق ذاهبا وارجعا ﴾	٢٥٥
(٤)	﴿ الحاج عن الغير يرد فضل النفقة الى ورثة المحجوج عنه ﴾	٢٥٥
(٤)	﴿ في الوصية بالحج بثلاث ماله يشتري للحاج بعير ركبه ﴾	٢٥٥
	﴿ كتاب الجنائيات ﴾	
(٢)	﴿ ايمان مسلم قتل اسيرا قبل ان يسلم او يباع او يتقسم فلا شيء عليه ﴾	٢٦٣
(٢)	﴿ اذا قسم الاسلام الاسارى او باعهم حرمت دماؤهم فن قتلهم بعد ذلك خطا فمليه قيمة من قتل والكمفارة كما هو الحكم في قتل غيرهم من عبيد المسلمين ﴾	٢٦٤

﴿ ١٦ ﴾ ﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾

ش. ١٠٠	مضمون	ج. ١٠٠
٢٦٤	﴿ نهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المشقة (٢) ولو بالكلب المقور ﴾	(٢)
٣١٠	﴿ من ساق دابة في الطريق خفيت عنه اويسرة والسائق ليس بها فاصابت شيئاً لم يكن السائق ضامن له ﴾	(٢)
١٤	﴿ لو اسلم حر في دار الحرب وقتله قاتل هتك لم يلزمه الا الكفارة اذا كان خطأ ﴾	(٣)
١٦	﴿ قتل المستسلم في دار الحرب يوجب الدية على القاتل في ماله عمداً قتله او خطأ ﴾	(٣)
١١١	﴿ لو كسر قلباً لانسان او استهلكه فانه يضمن قيمته من خلاف جنسه ﴾	(٣)
١١٤	﴿ العبد الجاني اذا ذهبت عينه لم يسقط عن مولاه شيء من الفداء ﴾	(٣)
١١٧	﴿ لو اقر المشتري من المدولاه حدان هذا العبد مدبره وانكر المقر له تدبيره ثم جنى العبد جنسية جنسائه يتوقف الى حر يتيه وان جنى عليه كان المدبر موقفاً ﴾	(٣)
١١٨	﴿ موجب جنسية المدبر على مولاه ﴾	(٣)
١١٨	﴿ موجب جنسية المكاتب على نفسه ﴾	(٣)
١٩٠	﴿ من قتل احداً من المشركين ممن لا يتقاتل فليس عليه سوى الاستغفار ﴾	(٣)

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ١٧ ﴾

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
١٩٢	﴿ يكره للإن أن يقتل أباه المشر ك اذ القيه في الحرب ﴾ (٣)	
٢٠٠	﴿ مسألة عدم الدية والكمارة في قتل مسلم اكره على القتال مع المشر كين ﴾ (٣)	
٢١٤	﴿ مسائل قتل المسلم المسلم خطأ او عمدا في صف الكفار او المسلمين ﴾ (٣)	
٢٢٠	﴿ لا يحل أن يظلم مسلما في بدنه بما يملكه ﴾ (٣)	
٢٣٠	﴿ مسائل اطاعة من يقتل في قتله وعدم اطاعته ﴾ (٣)	
٢٣١	﴿ لا رخصة لرجل في قتل نفسه بحال ﴾ (٣)	
٢٣١	﴿ عدم الرخصة في اعطاء السيف لقتل نفسه ﴾ (٣)	
٢٣٢	﴿ لا رخصة في التصريح بالامر بالمصيبة في حق نفسه ولا في حق غيره ﴾ (٣)	
٢٣٥	﴿ لا رخصة في الاغارة على قتل المسلم ﴾ (٣)	
٢٣٥	﴿ الدلالة على القتل بمنزلة مباشرة القتل ﴾ (٣)	
٢٣٦	﴿ الدلالة الممكنة من القتل بمنزلة مباشرة القتل من وجه ﴾ (٣)	
٢٩٤	﴿ سقاء السم لحيلة الطب للمشر كين ﴾ (٣)	
٤٤	﴿ اذن المرء غير معتبر في قتله ﴾ (٣)	
٤٥	﴿ رضاء الابوين فيما يضر بالهبي غير معتبر ﴾ (٤)	
٥٠	﴿ الحربى لا يستوجب القصاص بقتل المسلم في دار الحرب ﴾ (٤)	
٥٢	﴿ المسلم يقتل بالذي عندنا ﴾ (٤)	

﴿ ١٨ ﴾ فهرس مسائل شرح النير الكبير على ترتيب الفقهاء

رقم	مضمون	رقم
(٤)	﴿ القتل بندقى بالشبهات ﴾	٨٩
(٤)	﴿ مسائل قصاص المستامن والذي وغيرهما ﴾	١٠٩
(٤)	﴿ في الاسيرين الذين اسلموا في دار الحرب القتل موجب للكفارة اذا كان خطأ ﴾	١٤٦
(٤)	﴿ لو قال الحربى اصالحكم على ان تؤمنوني على ما اصيب فليس لاحد من المسلمين ان يؤمنه بذلك ﴾	٢١٠
(٤)	﴿ لو جرح المستامن رجلاً عمداً او خطأ فقتله عن الجراحة وما يحدث منها ثم جاء وارثه من دار الحرب بهدموته فلا سييل له على القاتل ﴾	٢٣٣
(٤)	﴿ المسلم او شهر سيفه على مسلم حل للمشهور وعليه سيفه قتله للدفع عن نفسه ﴾	٢٤٧
	﴿ كتاب النكاح ﴾	
(١)	﴿ الزوجة او الجارية اذا استوصى بها الامام الاسلام فام تحسن ان تصف فينبغي للامام ان يصف الاسلام بين يديها ﴾	٣٢٠
(١)	﴿ جواز المزل ﴾	١٦٥
(١)	﴿ مسائل اسلام احسد الزوجين وبقاء نكاحهما وعدم ثاقه ﴾	٣٤٤
(١)	﴿ عقد الذمة اقوى من عقد الامان ﴾	٣٤٦
(١)	﴿ المسلم تحته مسلمة لم يدخل بها اذا زعم انها ارتدت وجحدت المرأة ذلك فانه يفرق بينهما باقراره ولها نصف الصداق ﴾	٣٥٦

﴿ فهرس مسائل شرح النير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ١٩٥ ﴾

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
١٠٢	﴿ لا يحل ان يطأ المجوسية بالنكاح كالأباحت يطأها ﴾ (١)	١٠٢
	ملك البمين ﴿	
١٦٤	﴿ ينزل الحاكم بالجور وليس بذهب ﴾ (٢)	١٦٤
٨٠	﴿ حرية اسلمت في دار الحرب فلا تبين في زوجها حتى تحيض ثلاث حيض او تخرج الى دار الاسلام ﴾ (٣)	٨٠
٣١٣	﴿ اذا زوج الأب ابنة امرأة وضمن الصداق واداه من ماله فانه يرجع فيه على ولده في القياس وفي الاستحسان لا يرجع ﴾ (٣)	٣١٣
١٣	﴿ اذا قبل الأب للمعد على ولده الصغير فان الصداق يجب على الولد دون الأب ﴾ (٣)	١٣
١٠	﴿ المستأمنة لو تزوجت فينا مسلما وضمينا تصير من اهل دارنا ﴾ (٤)	١٠
١٣	﴿ لا يجوز وطنى نساء المرتدين بعد الاسترقاق الخ ﴾ (٤)	١٣
٣٢	﴿ النكاح على ثوب مجهول بوجوب مهر المثل ﴾ (٤)	٣٢
٨٩	﴿ اسلام احد الزوجين في دار الحرب ﴾ (٤)	٨٩
٩١	﴿ المهاجرة اذا كانت حاملا فليس لها ان تزوج ما لم تضع حملها ﴾ (٤)	٩١
٩٢	﴿ معجر دالمعد الصحيح على الابنة تحرم الام ﴾ (٤)	٩٢
٩٧	﴿ حرمة المصاهرة نظير حرمة الرضاع والنسب ﴾ (٤)	٩٧
٩٣	﴿ الدخول بالام يوجب حرمة البنت ﴾ (٤)	٩٣
٩٤	﴿ المعد الفاسد على الابنة لا يوجب حرمة الام ﴾ (٤)	٩٤

﴿ ٢٠ ﴾ فهرس مسائل شرح السيرة الكبير على ترتيب الفقهاء

رقم	مضمون	صفحة
٩٧	﴿ فساد نكاح الحرة التي تحت عبدا إذا اشترت بمدماد خل ﴾ (٤)	
٩٨	﴿ إذا أسلمت في دار الحرب ثم خرجت إلينا مع زوجها لا تقع الفرقة بينهما حتى تحيض ثلاث حيض ﴾ (٤)	
٩٩	﴿ كراهة النكاح مع الكتانية في دار الحرب ﴾ (٤)	
١٠٤	﴿ أن الولد يتبع خيرا لأبوين دينافي حكم النكاح والذبيحة ﴾ (٤)	
١١٩	﴿ لو كان الزوجان مجوسيين فتنصرا أحدهما كان الصغير نصرا (٤)	
٢٦٨	﴿ رجل زوج ابنته و سلمها إلى الزوج مع جهازها ثم ماتت الابنة فقال الزوج كان المال صلة لها فلي منه الميراث وقال الأب لا بل كنت أعزها فقال قول قول الأب ﴾ (٤)	
٣٣١	﴿ النكاح يشب بالتصادق ﴾ (٤)	
٣٧٩	﴿ من تزوج امرأة واشترى جارية فاستوصفها بالسلام ولم تقدر على ذلك ووصف هو الاسلام بين يديها فقالت أنا على هذا فاف يجوز له أن يطأها فاذا علم أنها فهمت ما قال لها ﴾ (٤)	
	﴿ كتاب الرضاع ﴾	
٣٤٩	﴿ لو قال الرجل لامرأته هي اختي من الرضاع ثم قال بل هي امراتي كان مصدقا ﴾ (١)	
٩٤	﴿ إذا تزوج رضيعتين ثم ارضعتهما امرأة وقعت الفرقة بينهما وبينهما ﴾ (٤)	
٩٤	﴿ لو كان زوج الحربي كبيرة ورضيعة ولا كبيرة ابن فارضعت (٤)	

﴿ فـ اـ رـ سـ مـ سـ اـ ئـ لـ شـ رـ حـ اـ لـ سـ يـ رـ اـ لـ كـ بـ يـ رـ عـ لـ يـ تـ رـ يـ بـ اـ لـ فـ قـ هـ اـ ﴾ ﴿ ٢١ ﴾

م	مضمون	٤٠٠
	الصغيرة ثم اسلموا ﴿	
٩٥	﴿ لو اسلم الزوج ثم ارضعت الكبيرة الصغيرة فقد فسد نكاحها ﴿ (٤)	
٩٥	﴿ لو تزوج رضيمية ثم طلقها ثم تزوج كبيرة فارضعت الصغيرة ﴿ (٤)	
	فال كبيرة بحرم عليه ﴿	
	﴿ كتاب الطلاق ﴿	
٣٦٢	﴿ سوال طلاق المرأة ثلاثا على الف درهم ﴿ (١)	
٥٠	﴿ مسئلة تعليق الطلاق بدخول الدار ﴿ (٢)	
١٢٧	﴿ اذا قال لامرأته انت طالق البتة ومن رآيه ان ذلك تطلقة ﴿ (٢)	
	بأثبة فمضى القاضي بانها رجمية بنفذ قضائه ﴿	
١٣٨	﴿ لو طلق رجل امرأة الصبي ثم بلغ الصبي فجاز ذلك كانت ﴿ (٢)	
	اجازته لقوا وان كان هو عليك انشاء الطلاق الآن ﴿	
٤٦	﴿ المرأة تستوجب على زوجها بمقدار النكاح النفقة لا الدوا ﴿ (٣)	
١١٨	﴿ نفقة المملوك عند مجزئه عن الكسب على مولاه ﴿ (٣)	
١٨٦	﴿ الموجب للفرقة تبان الدارين حقيقة وحكما ﴿ (٣)	
٨٧	﴿ المسلم اذا طلق احدى نساءه الاربع ثلاثا بغير عينا ﴿ (٤)	
٩٧	﴿ المهاجرة اذا طلقها زوجها وهو في دار الحرب لم يقع طلاقه ﴿ (٤)	
	عليها ﴿	
٩٧	﴿ المريد الا لاحق بدار الحرب اذا طلق امرأته لم يقع طلاقها ﴿ (٤)	
٩٨	﴿ وقوع الفرقة بتبائن الدارين ﴿ (٤)	

صفحہ نمبر	مضمون	باب
۲۱۴	﴿ ایقاع الطلاق ﴾	(۴)
۲۱۴	﴿ اذا قال كنت طلقها ثلاثا وانا مجنون وهو لم يعرف جنونه في وقت قط لم يقبل قوله الا بحجة ﴾	(۴)
۲۱۵	﴿ لو ادعت امرأة على زوجها انه طلقها ثلاثا وقال الزوج اصابني برسام او وجع اذهب عتلي او جنون ﴾	(۴)
۲۱۵	﴿ طلاق النائم لا ينفذ ﴾	(۴)
۲۱۵	﴿ لو قال كنت طلقها قبل ان اخلق او قبل ان تزوجها كان القول قوله ﴾	(۴)
۲۱۵	﴿ ولو قال شربت حتى سكرت فذهب عتلي فطالعتها او ارتدت عن الاسلام ففي باب الطلاق هي بائنة منه ﴾	(۴)
۲۱۵	﴿ السكر لا يمنع وقوع الطلاق ﴾	(۴)
۲۱۵	﴿ اذا شربت البهيج حتى ذهب عتله لا يقع الطلاق ﴾	(۴)
۲۱۶	﴿ السكر يمنع وقوع الفرقة بالردة ﴾	(۴)
۲۱۶	﴿ لو طلق امرأته ونوى الاستثناء بقلبه كان الطلاق واقعا ﴾	(۴)
۲۱۶	﴿ لو قال كنت قلت لها انت طالق ثلاثا ان شاء الله تعالى وكذبت في الاستثناء فمنها لك القول قول الزوج ﴾	(۴)
۲۱۷	﴿ لو ادعى التكلم بالاستثناء في الجلع او التكلم بالشرط او الاستثناء في الطلاق وصولا كان القول قوله ﴾	(۴)
۲۱۸	﴿ لو ادعت عليه الارتداد او الطلاق ثلاثا فقال عاودني جنون ﴾	(۴)

رقم	مضمون	رقم
	وكان جن مرة فاقول قوله ﴿	
٢١٨	﴿ لو ادعت انه طلقها وقت العصر ثلاثا فقال الزوج كنت نائما في تلك الحالة فاقول قوله ﴿	
٢٣٩	﴿ لو قال لامرأته طلقتهما واناصي او نائم فانه يصدق ويكون انكارا للطلاق ﴿	
	﴿ باب المدة ﴾	
١٣٩	﴿ عدة الارتداد ثلاث حيض وعدة الموت اربعة اشهر وعشرا ﴿	
١٤٨	﴿ المدة في حق امرأة الفأر قائمة مقام اصل النكاح في حكم التوريث ﴿	
١٦٣	﴿ عدة امرأة المرتد ﴿	
	﴿ باب الظهار ﴾	
٢٩	﴿ التكفير يحصل بتعذر برقة ذكر اكان او انثى ﴿	
	﴿ باب النسب والحضانة ﴾	
١٣٠	﴿ حق الحضانة لام الاب عند عدم ام الام ﴿	
١٣٦	﴿ الجدة من قبل الام احق بالحضانة من الجدة من قبل الاب ﴿	
١٠٥	﴿ ولد المغرور حر نابت النسب من ابيه ﴿	
١٠٧	﴿ لا يثبت نسب الولد من الزنا ويكون الولد تبعا للام ﴿	
٢٤٣	﴿ مسألة زيارة الابوين بتهما في بيت زوجها ﴿	

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
	﴿ باب النفقة ﴾	
١٣٢	﴿ لمن تجب النفقة ولمن لا تجب ﴾	(١)
٣٢٢	﴿ المرأة اذا كانت محبوسة عند الزوج لحقه استوجبت النفقة عليه ﴾	(١)
١٧٧	﴿ مسئلة نفقة خادم المرأة على الزوج ﴾	(٢)
١٨٥	﴿ مسئلة وجوب نفقة المريضة على الزوج وعدمها للصغيرة ﴾	(٢)
١٤١	﴿ انما تستوجب نفقة العدة على المرئد مادام في دار الاسلام ﴾	(٤)
	فاما بعد الاحق بدار الحرب فلا	
	﴿ كتاب العتق ﴾	
٢٦٧	﴿ مسئلة اختلاط العبد بالعبد اذا اعتقه مولاه حيث لا يتميز ﴾	(١)
٣٢٦	﴿ لو عتق عبدا على ان يؤدي اليه الف درهم فقبل كان العتق واقما وان لم يؤده ﴾	(١)
٣٣٢	﴿ مسئلة تمايق عتق العبد على اداء المال ﴾	
٣٣٣	﴿ مقوط بدل الكتابة بالعتق عن المكاتب وموت المولى عن ام الولد ﴾	(١)
٤٠	﴿ مسائل عتق ذى رحم محرم من بعض الغنائم اذا كان في الغنينة قبل قسمة الغنائم وبعدها ﴾	(٢)
٤١	﴿ قول الرجل لعبيده من شاء منكم العتق فهو حر ﴾	(٢)
٤٩	﴿ تخيير المولى لعبيده بعتق ماله كره ﴾	(٢)

﴿ ٢٥ ﴾ ﴿ فهرس مسائل شرح السيرة الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾

رقم	مضمون	رقم
٣٠٠	﴿ لا يثبت الا عتاق والاستيلاء بدون الملك في المحل ﴾ (٢)	
١٤٨	﴿ لو ان مسلما اعتق عبد الله بالف درهم و رطل من خمر فقبل العبد ذلك كان حرا ﴾ (٣)	
١٤٨	﴿ لو ان مسلما اعتق عبده على مائة او دم عتق بجنايا ﴾ (٣)	
١٤٨	﴿ لو اعتق الرجل عبده على خمر كان عليه قيمة نفسه ﴾ (٣)	
٢٩٨	﴿ للمولى ان يعتاض عن خدمة المدبرة وام الولد بطريق الاجارة ﴾ (٣)	
٣٠٥	﴿ المملوك اذا ملك نفسه على مولاه عتق ﴾ (٣)	
٣١١	﴿ المدبر وام الولد لا يملكان بالاسر ﴾ (٣)	
٣٢٣	﴿ ولد المدبرة مدبر ﴾ (٣)	
٣٣	﴿ ليس من حكم الاسلام استرقاق الحر ﴾ (٤)	
٤٠	﴿ الاعتاق والمكاتبه فانها باسقاطان يد المولى عن المملوك بحكم الاسلام ﴾ (٤)	
٤٠	﴿ المدبر لا يحتمل التملك ﴾ (٤)	
٤١	﴿ الاستيلاء تتبع للنسب ﴾ (٤)	
٦٩	﴿ الرق والحرية لا تجتمعان في شخص واحد ﴾ (٤)	
١٠٢	﴿ المملوك المسلم للحرابي اذا احرز نفسه غنمة الجيش كان حرا كالمراثم ﴾ (٤)	
١٠٢	﴿ الاولاد يتبعون الام في الرق والحرية ﴾ (٤)	

﴿ فهرس من مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ٢٦ ﴾

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
(٤)	﴿ الوارث لو اعتق العبد بعد رجوع المرد قبل قضاء القاضى ﴾	١٥٣
(٤)	﴿ العتق يستدعى حقيقة الملك ﴾	١٥٣
(٤)	﴿ العتق يستدعى حقيقة الملك ﴾	١٥٥
(٤)	﴿ العتق لا تحتل الا تقاض ﴾	١٥٥
(٤)	﴿ مسائل تعليق عتق العبد المرد يوم النحر ﴾	١٦٠
(٤)	﴿ اذا قال رجل لامته ان دخلت الدار فانت حرة ثم اعتقها ﴾	١٦٢
(٤)	﴿ فارتدت بدار الحرب ثم سبيت فملكها ودخلت الدار لا تعتق ﴾	١٦٢
(٤)	﴿ اعتاق الحر في عبده الحر بباطل اذا لم يخرج منه من يده ﴾	١٩٩
(٤)	﴿ فكذلك التديير والكتابة والاستيلاء ﴾	١٩٩
(٤)	﴿ اعتاق الحر في وتدييره في عبده المسلم صحيح ﴾	٢٠٠
(٤)	﴿ عبد الحر اذا خرج مسلما او ذميا مراغما لمولاه كان حرا ﴾	٢٠٤
(٤)	﴿ اذا خرج العبد الحر بامان مراغما لمولاه فقد عتق بالمرأمة ﴾	٢٠٤
	وهو ذمة لنا ﴿	
(٤)	﴿ اذا عتق الرجل عبدا كافرا في دار الاسلام يمتق بالاجماع ﴾	٢٨٦
	﴿ كتاب الايمان ﴾	
(١)	﴿ لا يحمل اليمين في جانب المدعى في الخصومات ﴾	١١٥
(١)	﴿ مسائل امتناع خلاف المسلم واليهود والنصارى والمجوس ﴾	٢١٢
(١)	﴿ مسألة اليمين بالتكلم ﴾	٣٣٧
(٢)	﴿ لو حلف الرجل لا يركب دابة يتناول الخيل والبغال والحمير ﴾	١٠٩

٤٦	مضمون	٤٧
(٣)	﴿ الصلابة رضوا ان الله تعالى عليهم كانوا لا يملكون بخبر الواحد ﴾	٥٨
	﴿ يعني بشهادة غيره معه او حتى يخلف ﴾	
(٣)	﴿ نهى عن اليمين على امر في المستقبل ﴾	٧٢
(٤)	﴿ مسئلة نقض اليمين اذا رأى غير ما خيرا منها ﴾	٧٣
(٤)	﴿ المديون اذا حلف ان لا يخرج من البلدة الا باذن صاحب الدين او المرأة اذا حلف ان لا يخرج الا باذن زوجها فانه يتوقت اليمين بحال قيام الدين وحال قيام النكاح ﴾	٢٢٣
(٤)	﴿ اليمين قد بطلت حين عزل ذلك الملك وهي بمدا بطلت لا تمرد الا بالتجديد ﴾	٢٢٤
(٤)	﴿ لو قال الرجل لجاريته عبيدي ثم خربت من هذه الدار الا باذني فباعها ثم اشتراها ثم خربت او قال ازوجه فابانهم ثم تزوجها ثم خربت لم تحنث ﴾	٢٢٤
(٤)	﴿ ان كان حلف الاسير لهم ان لا يخرج الا باذن مالكهم ولم يصمد ملك بعتيه فمزل ذلك الملك وولى غيره ثم خرج الاسير كان حاشا ﴾	٢٢٤
(٤)	﴿ يجب في كفارة اليمين ان يعلم كل مسكين مقدار قوت يومه وذلك نصف صاع من الخنطة ﴾	٢٥١
(٤)	﴿ قول الذي في امر من امور الدين لا يقبل وان كان عدلا ﴾	٢٢٣
(٤)	﴿ المسلم الفاسق اعلى حلالا من الذي العدل ﴾	٢٣٧

الرقم	المضمون	الصفحة
	﴿ كتاب الحدود ﴾	
(١)	﴿ لا يستوجب الرجل القصاص بقتل أبيه الكافر ﴾	٢٦
(١)	﴿ قصاص المستامن وحد القذف عليه ﴾	٢٠٦
(١)	﴿ يقام الحدود على الذي أسوى حد الخمر ﴾	٢٠٧
(١)	﴿ عدم وجوب القصاص بقتل المستامن على المسلم والذي ﴾	٢٠٧
(١)	﴿ بوجع المستامن أنزى أو سرق ولا يجحد ﴾	٢٠٧
(١)	﴿ إذا خطأ القاضي في إقامة حد من رجم أو قطع كانت الدية على بيت المال ﴾	٢٩٧
(٤)	﴿ من استحق قتله قصاصا إذا لحق بدار الحرب ثم دخل اليها بأمان قتل ﴾	١٣
(٤)	﴿ إذا هرب الرجل وقد قتل أو زنى أو سرق إلى العدو ثم أخذ أمانا على نفسه فإنه يقام عليه ما فر منه ﴾	١٠٨
(٤)	﴿ حكم الحد ودقيل الردة أو بعدها ﴾	١٦٣
(٤)	﴿ الحربي إذا أصاب شيئا من الحدود ثم أسلم لا يؤخذ به ﴾	١٦٣
(٤)	﴿ الحربي بعد الإسلام لا يؤخذ بما كان أصابه حال كونه محاربا للمسلمين ﴾	٢٠٩
(٤)	﴿ ما أصاب المسلم من حد الله في زنا أو سرقة أو قطع طريق ثم ارتد أو أصابه بعد الردة ثم لحق بدار الحرب ثم جاء تابيا فذلك كله موقوف عنه إلا أنه يضمن المال في السرقة ﴾	٢٠٩

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ٢٩ ﴾

٢٠٠	مضمون	٢٠٠
٢١٠	﴿ الحدود شرعت زواجر عن ارتكاب اسبابها ﴾ (٤)	٢١٠
٢١٠	﴿ القصاص محض حق الولي ليس لغيره ولا لاية الاسقاط فيه وفي حد القذف حق المقتوف ﴾ (٤)	٢١١
٢١١	﴿ لا يجوز ترك اقامة الحدود لا تأخيرها بمال ﴾ (٤)	٢١٢
٢١٢	﴿ لو اخذ المسلمون اسيرا بعد ما عاد الى دار الحرب فقد بطل عنه كل شيء اصابه الا القصاص في النفس ﴾ (٤)	
	﴿ كتاب السرقة ﴾	
٥٦	﴿ من سرق مالا له فيه نصيب لم يلزمه قطع اليد بالشبهة ﴾ (٣)	
	﴿ كتاب الجهاد ومسائله كثيرة ولا بوابه فهرس على حدة ﴾	
	﴿ باب المرتد ﴾	
٢٢٨	﴿ اختلاف اخ الميت المسلم وابنه المرتد في الارتداد ادلاستحقاق الميراث ﴾ (٢)	٢٢٨
٢٢٨	﴿ اختلاف اخ الميت وابنه النصراني في اسلامه في حيات ابيه وبمده ﴾ (٢)	
٢٣٠	﴿ مسألة دعوى الابن النصراني الاسلام في حيات ابيه وكذا المرتد ﴾ (٢)	
	﴿ كتاب اللقطة ﴾	
٢٥٧	﴿ الحكيم في اللقطة ان كان الملتقط محتاجا ان يأكلها وان كان غنيا تصدق بقيمته اذا لم يحى صا حبه ﴾ (٢)	

﴿ ٣٠٠ ﴾ ﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾

رقم	مضمون	رقم
	اللقطة تصدق به على المساكين ﴿	٢٨٩
(٢)	﴿ اللقطة اذا السبيل فيه التعريف ﴿	٢٨٩
	﴿ مسئلة اخذ السوط الساقط وغيره ﴿	٢٨٣
(٣)	﴿ اللقطة يمر بها الملتقط سنة ﴿	٢٨٠
(٣)	﴿ اذا تصدق باللقطة ثم جاء صاحبها فانه يخير بين الاجازة والضيان ﴿	٢٨١
(٣)	﴿ جواز التصديق بعد التعريف باللقطة رخصة لا عزية ﴿	٢٢٠
(٣)	﴿ الملتقط ان يدفع اللقطة الى الامام اذا طلب ذلك منه ﴿	٢٨٠
(٣)	﴿ اذا باع القاضى اللقطة ثم جاء صاحبها فابي ذلك لا يلزم القاضي شئ ﴿	١٢٨
(٣)	﴿ من وجد لقيطاً فرحمه ثم وضعه في مكان لم يكن عليه في ذلك شئ ولوربى فتلف كان ضامناً بدل نفسه ﴿	٢٨٧
(٤)	﴿ حكم لقطة دار الحرب اذا التقطه هربي مسلم او امير او مستامن ﴿	٢٩٩
(٤)	﴿ اللقطة في دار الاسلام لا تصرف الى فقراء اهل الحرب ﴿	٣٠٠
(٤)	﴿ المسلم الملتقط في دار الاسلام اذا كان محتاجاً فلا بأس باكلها ﴿	٣٠٠
(٤)	﴿ حكم لقطة دار الحرب اذا جاء صاحبها بعد ما تصدق بها الملتقط المستامن ﴿	٣٠٠
(٤)	﴿ المبدل المساذون له في التجارة اذا كان في يده صبي صغير فقال هذا لقيط التقطته قبل قوله وكان محرراً ﴿	٣٣٢

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ٣١ ﴾

الرقم	المضمون	الصفحة
	﴿ كتاب الآبق ﴾	
١١٠	﴿ المبدأ والامعة اذا ابق الى اهل الحرب فاقصدوه ثم ظهر المسلمون عليه فهو مردود على صاحبه قبل القسمة بغير شيء ﴾	(٣)
١١٤	﴿ راد الآبق بحبسه بالجلد ﴾	(٣)
١١٤	﴿ راد الآبق اذا قتله قبل ان ياخذ بالجلد يضمن قيمته للمولى ﴾	(٣)
١٤٧	﴿ العبد الآبق اذا رده راد بيعه في جملة ﴾	(٣)
١٩٥	﴿ من تمكن من رد الآبق على مولاه فعليه ان يفعل ﴾	(٣)
١٩٤	﴿ راد الآبق يستوجب الحبس بالجلد الواجب له ﴾	(٤)
١٩٣	﴿ لو اسلم عبد الحربى ان يرجع الينامر اغناؤه حر ﴾	(٤)
١٩٩	﴿ لو ان مسدرا او مكاتبا او ام ولد للمسلم ابق الى دار الحرب من نداء او مسلمانا فاقصدوه ثم ظهر المسلمون عليهم فمهر رقيق لولا هم على حالهم ﴾	(٤)
	﴿ كتاب المفقود ﴾	
١٩٤	﴿ المفقود كالميت فيما يستحقه ابتداء ﴾	(٧)
١٣٦	﴿ المفقود لا يرث احدا من اقراره ما لم يسلم حياته بعينه بعد موت المورث ﴾	(٤)
١٤٠	﴿ القاضى يقضى لامرأة الاسير والمفقود بالنفقة في ماله اذا كان النكاح معلوما بينهما ﴾	(٤)
١٤١	﴿ اذا كان الاسير وديمة ودين ينفق من الدين على اولاده ﴾	(٤)

﴿ ٣٢ ﴾ فهرس مسائل شرح السيرة الكبرى على ترتيب القمارة ﴿

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
	وزوجته ﴿	
١٤٢	﴿ حكم ما لو انفق القاضى على زوجة الاسير وكان الاسير بجاء ﴿	(٤)
	فانكر او قال اعطيتهم او طلقتهما ﴿	
	﴿ كتاب الوقف ﴿	
١٣٢	﴿ اذا غرس شجرة في موضع لا ملك فيه لاحسد اباح للناس ﴿	(٢)
	الاصابة من ثمارها ﴿	
٢١٥	﴿ الامام محمد يميز الوقف في المنقولات ﴿	(٢)
٢١٦	﴿ التسليم الى المتولى شرط تمام الوقف في قول محمد رحمه الله ﴿	(٢)
	تمالى ﴿	
٨٥	﴿ المساجد منزلة الكعبة ﴿	(٤)
١٧٥	﴿ حكم الارض التى غاب عليها المشر كون اولاً ثم غاب عليها ﴿	(٤)
	المسلمون فبنى فيها مسجداً ثم جاءها الكفا ﴿	
١٧٦	﴿ يجوز الوقف في المقار والمنقول فيما فيه المادة ﴿	(٤)
٢٤٨	﴿ وقف المنقول مطلقاً جائز عند محمد رحمه الله تعالى ﴿	(٤)
٢٤٩	﴿ التسليم شرط في الوقوف عند محمد رحمه الله تعالى فاما عند ﴿	(٤)
٢٤٩	يوسف رحمه الله تعالى التسليم ليس بشرط لصحة الوقف ولكن ﴿	
	الاشهاد يكتفى ﴿	
٢٦٢	﴿ الحبس باطل في المنقول وغير المنقول الا النحلة ﴿	(٤)
٢٦٥	﴿ شرائط الوقف عند الصالحين واختلافها فيها ﴿	(٤)

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ٣٣ ﴾

٢٦٦	مضمون	٢٦٦
(٤)	﴿ ان مات القيم في حيات الذي حبس ذلك او بعد موته فلا مرفيه الى من ولاه القيم ذلك ﴾	٢٦٦
(٤)	﴿ فان مات الوصي من غير تولية منه لاحد فالقاضي يحل القيم في ذلك من احب وليس للذي حبسه من ذلك شيء ﴾	٢٦٨
(٤)	﴿ شروط الواقف راعي ﴾	٢٦٧
(٤)	﴿ الواقف اذا جعله الواقف على اولاد فلان فان استغنوا فهو لفلان فان احتاج الاولاد دخلا في الوقف ﴾	٢٧١
(٤)	﴿ الواقف اذا جعل وقفا على قوم باعياهم على ان استغنوا عنه فيصرف الى الفقراء جاز ﴾	٢٧١
(٤)	﴿ عند محمد رحمه الله تعالى التأييد شرط لجواز الوقف وعند ابي يوسف رحمه الله تعالى يجوز الوقف موقتا ﴾	٢٧٢
(٤)	﴿ لو جعل خانا نزول الناس فيه او مقبرة يقبر فيه موتى المسلمين يسكن خانه النني والفقير ويقبر في مقبرته النني والفقير ﴾	٢٧٤
(٤)	﴿ اذا جعل الرجل خانا وقفا لمارة الطريق فاحتاج الى المرمية لا باس للقيم ان يوجب منازل الخان بمقدار ما يحتاج الى المرمية ﴾	٢٧٦
(٤)	﴿ حكم مسجد صلى فيه الناس ثم خرب فاحوله ﴾	٢٨١
(٢)	﴿ كتاب البيع ﴾	٢٨١
(٢)	﴿ كراهة البيع المينية ﴾	٢٤
(٢)	﴿ نهى صلى الله عليه وآله وسلم عن بكذا فبانه من سمع ﴾	٤٥

(۳۴) (فهرس مسائل شرح السیر الکبیر علی ترتیب الفقهاء)

٥٠٠	مضمون	٤٠٠
٩٠	﴿يجبر الكافر ببيع العبد المسلم اذا ملكه﴾	(١)
١٨٦	﴿مسائل بيع اللقطة والافاق عليها﴾	(١)
١٤٧	﴿بحث استحقاق المبيع مع بيعة البائع﴾	(١)
٣٠٧	﴿المبيع في يد البائع اذا اسره المد وتم اشتراه الرجل فللبائع ان يشتراه منه بالثمن وفيه المشتري بين الاخذ بالثمن وبين الترك﴾	(١)
٢٣١	﴿لا يتمكن الكافر من عليك العبد المسلم﴾	(١)
٣٥٥	﴿المستامن انما يتمكن من اعادة ما اخرجته من داره﴾	(١)
٣٥	﴿مسئلة بيع الغنا ثم وغلبة المشر كين عليها وعلى الثمن قبل قسمته بينهم ثم غلبة المسلمين عليهما﴾	(٢)
٣٧	﴿شراء كل واحد من المفاوضين لنفسه وعياله يصير مستثنى﴾	(٢)
٥٥	﴿لو اشترى شخص على انه عبد فاذا هي امة ينهقد البيع﴾	(٢)
٥٦	﴿من اشترى ثوبا يبرزون على انه احمر فاذا هو اخضر يكون البيع صحيحا﴾	(٢)
٨٧	﴿وجوب التاخير في الوقوف عند مبادلة البعض بالبعض بشرط في الوقوف عند سمنه﴾	(٢) (٤)
٨٧	﴿الاشهاد يكفي﴾	
٢٦٢	﴿الحبس باطل في المنقول وغير المنقول الا الغلة﴾	(٤)
٢٦٥	﴿شروط الوقف عند المصاحبين واختلافها فيها﴾	(٤)

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
١٥٥	﴿ لو قال أول عبد مسلم اشتريته فهو حر فاشتري نصرانيا ثم اشتري مسلما عتق المسام الخ ﴾	(٢)
١٧٤	﴿ اذا استهلك المشتري المشتري شراء فاسدا يلزم عليه ضمان القيمة ﴾	(٢)
١٩٣	﴿ الماذون اذا اشترى شيئا بشرط الخيار ثم باعه مولا فان المشتري يكون للبائع دون المشتري ﴾	(٢)
٢٧٩	﴿ بيع الكلب وغيره ﴾	(٢)
٢٧٩	﴿ بيع الهرة و كلب الصيد جائز ﴾	(٢)
٢٩٢	﴿ اتلاف المبيع بعد تقرير الثمن وانتهى العقد لا يسقط الثمن ﴾	(٢)
٢٩٣	﴿ الابراء لا يحتمل التعليل بالشرط كالعقد ﴾	(٢)
٢٩٣	﴿ احكام صحة الاقالة من الامير في الغنيمة ﴾	(٢)
٢٩٤	﴿ الرد بالعيب بعد القبض بغير قضاء يكون بمنزلة الاقالة ﴾	(٢)
٢٩٤	﴿ انحباب البيع بطل بالتفرق قبل القبول فكذلك الاقالة ﴾	(٢)
٢٩٤	﴿ لو ادعوا قبول الاقالة في المجلس بالاشتراك او بالبيع منكر	(٢)
٢٨١	﴿ حكم مسجد صلى فيه الناس ثم خرب فاحوله ﴾	(٢)
	﴿ كتاب البيع ﴾	
٢٤	﴿ كراهة البيع الغنيمية ﴾	(٢)
٤٥	﴿ نهى صلى الله عليه وآله وسلم عن	(٢)

﴿ ٣٦ ﴾ ﴿ فهرس مسائل شرح الشير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾

٤٠	مضمون	٤١
	منه ذلك الكلام من غير ان يحمله رسول الله فقبل لم ينفع البيع به	
٢٩٩	﴿ المالك يثبت للمشتريين مع خيار الروية والعيب ﴾ (٢)	
٢٩٩	﴿ المالك لا يثبت للمشتري مع خيار الشرط للبائع ﴾ (٢)	
٣٠٤	﴿ الاب والوصي يملكان بيع مال الصغير بالغين اليسير ولا يملكان ذلك بالغين الفاحش ﴾ (٢)	
٣٠٦	﴿ رجوع امير المؤمنين عثمان رضي الله تعالى عنه الى قول عبدالرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنه ﴾ (٢)	
٣٠٦	﴿ البيع لا يتم بالواحد مباشرة من الجانبين ﴾ (٢)	
٣٠٦	﴿ لو اشترى احد الورثة نصيب سائر الورثة من التركة مع نفسه برضاهم لم يجز ذلك ﴾ (٢)	
٣٠٦	﴿ بيع الرمكة في خطيرة ومسائل قبضها وعدمه ﴾ (٢)	
٣٠٧	﴿ انواع قبض المعة ودعليه ﴾ (٢)	
٣٠٨	﴿ تقرر الثمن على المشتري باعتبار اصل القبض ﴾ (٢)	
٣٠٨	﴿ المستحق على البائع بالعقد التسليم الى المشتري لا ابقاء يده فيها ﴾ (٢)	
٣٠٨	﴿ اوهاكت الرمكة قبل النقل ثم جاء المستحق لم يكن له ان يضم المشتري شيئا ﴾ (٢)	
٣٠٩	﴿ حكم مال و وضع البائع المبيع بين يدي المشتري ثم هلك المبيع ﴾ (٢)	
٣٠٩	﴿ لو كان البائع وضع الثوب بالمسلم المشتري وناداه ﴾ (٢)	

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ٣٧ ﴾

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
	ان قد خليت بينك وبينه فاقبضه لم يصرف قبضه له ﴿ (٧) ﴾	
٣٠٩	﴿ استملاك المشتري الموقوف عليه منزلة القبض منه ﴾ ﴿ (٢) ﴾	
٣١٠	﴿ لو باع طيرا يطير في بيت عظيم وخلق بينه وبين البيت فان كان المشتري هو الذي فتح الباب فطار كان عليه الثمن ﴾ ﴿ (٢) ﴾	
٣	﴿ ما حصل بسبب خيبت فالسبيل رده ﴾ ﴿ (٣) ﴾	
٤	﴿ فساد السبب شرعا لا يمنع ثبوت الملك بمقتضاه ﴾ ﴿ (٣) ﴾	
٥	﴿ المشتري شراء فاسدا اذا باعه من المشتري من غيره يما صحيحا فان المشتري الثاني لا يؤمر بالرد وان كان البائع مأمورا بذلك ﴾ ﴿ (٣) ﴾	
٣١١	﴿ الا ما لو باع السبي في دار الحرب من تجار المسلمين جازييه ولوباغ كنائسهم قبل ان يصير الارض دار الاسلام لم يجز بيعه ﴾ ﴿ (٣) ﴾	
٥٩	﴿ احكام بيع من يزيد ﴾ ﴿ (٣) ﴾	
٦٥	مسائل بيع الغائبين للاطمئنة فيما بينهم بمدا الاصابة في دار الحرب ﴿ (٣) ﴾	
١٤٢	﴿ حكم ما لو كان المشتري منهم الا بريق بالخر نصرانيا او مسلما اشتراه ثوب ﴾ ﴿ (٣) ﴾	
١١٤	﴿ المسلم ممنوع من تملك الخمر ﴾ ﴿ (٣) ﴾	
١١٧	﴿ المشتري شراء فاسدا اذا اقر بمدا القبض ان العبد مدبر لفلان وصدقه المقر له فانه لا يكون للبائع حق الاسترداد الفساد ﴾ ﴿ (٣) ﴾	

﴿ ٤٥ ﴾ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء

الرقم	المضمون	الصفحة
(٤)	﴿ لو سلم البيع الى المشتري ثم اراد ان يسترده ليجب له بالثمن ﴾	١٨١
(٤)	﴿ البيع في يد المشتري بعد فسخ البيع مضمون بالثمن ﴾	١٨٤
(٤)	﴿ خيار الروية يختص بالشراء المبتدأ ﴾	١٨٤
(٤)	﴿ لا يحل لاحد ان يشتري المال المنصوب من الغاصب ﴾	٢٤١
(٤)	﴿ رجل اشترى فرسا فوجده عيبا فركبه ايسرقيه اولي حمل طعامه لم يمنع ذلك من الرد بالعيب ﴾	٢٧٧
(٤)	﴿ الولد مع الوالدة اذا اجتمعا في مالك رجل مسلم ثم لحق احدهما دين فلا بأس بان يباع فيه دون الآخر كتاب الربا	٣٧٨
(٣)	﴿ لا يجوز معاملة الربا مع المسلم في دار الحرب ﴾	١٤
(٣)	﴿ لا قيمة للجودة والصينة في الاموال الربوية عند المقاتلة بجنسها	١١١
(٣)	﴿ الربا لا يجري بين المسلم والحربي في دار الحرب ﴾	١١٢
(٣)	﴿ جواز الربا مع المشركين في دار الاسلام اذا استولى عليه المشركون	٢٢٨
	كتاب الكفالة	
(١)	﴿ لو قتل نفس رجل الى شهر لم يبرء بمضى الشهر ما لم يسلم نفسه الخصم اليه	٣٢٧
(٢)	﴿ مسألة اختلاف المودع والمستودع	١٦٦

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ٤١ ﴾

٤١	مضمون	٤٢
(٢)	﴿ بدمن في عيال المستعير كيد في الحفظ ﴾	٢٤٣
(٢)	ليس للمستعير ان يودع وله ان يعير فيما لا يتفاوت الناس في الانتفاع به ﴿	٢٤٣
(٢)	﴿ الامام ان ياخذ مال الغير عند الضرورة بشرط الضمان ﴾	٢٤٥
(٣)	﴿ الا مرحين اضاف العقدا والمال الى نفسه فقد جعل نفسه ضامنا لذلك المال ﴾	٣١٢
(٤)	﴿ الا براء عن الكفالة بالنفس والمقوع عن دم المبدصحيح عن المريض مع وارته ﴾	١٧٢
	﴿ كتاب القضاء ﴾	
(١)	﴿ النكول في باب الاموال بمنزلة الاقرار بشرع عايد قضاء القاضي ﴾	٣٢٩
(١)	﴿ بيان الفرق بين الزوجين اذا اسام احد هما و ابى الآخر ﴾	٣٢٩
(١)	﴿ الخصم اذا سكنت عن الجواب في مجلس القاضي جعله منكرا واذا سكنت عن اليمين بدم ما طلب منه جعله ناكلا ﴾	٣٣٠
(١)	﴿ التوقيت نصايح ان يكون لما بعد مضي المدة حكم ما قبله ﴾	٣٣١
(١)	﴿ ان من لزمه الدين اذا استعمل يوما او يومين امهله الحاكم ولم يجبه ﴾	٣٣٥
(١)	﴿ لا يجبس من عليه الدين الا و اجل ﴾	٣٣٥
(٢)	﴿ قضاء القاضي في المجتهدات ﴾	١٦

٤٠	مضمون	٤٠
١٨٠	﴿ الحاكم اذا قضى في المجتهد بشئ فليس لمن بعده من الحكام ان يبطل ذلك ﴾ (٢)	
٢٥٠	﴿ ينفذ قضاء القاضي في حرمة الفرج باجتهاده ﴾ (٢)	
٢٧٤	﴿ القاضي لا يلتفت الى ابناء المتعنت ﴾ (٢)	
٢٧٦	﴿ فتوى الامير بخلاف حكم الشريعة يكون باطلا ﴾ (٢)	
٣٠٥	﴿ الحيلة للقاضي فيما يريد ان يشتربه من مال اليتيم ﴾ (٢)	
٣١١	﴿ لو ان قاضيا باع مال اليتيم ثم عزل فاستقضى آخر فضمن (٢) القاضي الاول للقاضي الثاني الثمن ﴾	
٣١١	﴿ امين القاضي بمنزلة القاضي ﴾ (٢)	
٦٢	﴿ ولاية الشهادة دون ولاية القضاء ﴾ (٣)	
١١١	﴿ الحكم فيمن استهلك ابريقا على رجل فقضى عليه بقيمته من (٣) خلاف جنسه ثم افترقا قبل القبض انه لا يبطل القضاء ﴾	
١٢٤	﴿ لو قضى بشهادة الفساق او على القساث او بشهادة رجل (٣) وامرأتين بالنكاح على غائب فانه ينفذ قضاؤه ﴾	
١٢٥	﴿ مسألة بيع القاضي عبد المديون بعد موته ثم ظهر انه كان (٣) مدبره ﴾	
١٣٥	﴿ القاضي ناظر لكل من عجز عن النظر بنفسه ﴾ (٣)	
١٣٩	﴿ مسائل عبد المديون اذا اسر ثم وقع في يد المسلمين ﴾ (٣)	
١٣٩	﴿ الدين في رقبة المبد يد ورمعه حيثما دار ﴾ (٣)	

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ١٣ ﴾

رقم المسألة	مضمون	الصفحة
١٤٣	﴿ مسائل بيع العبد في الدين إذا لحقه بعد الأسر بالاستهلاك ﴾ (٣) أو بالأذن في التجارة أو قبله ﴿	
١٤٩	﴿ يبطل قضاء القاضي إذا علم أن الشهود لم يكونوا من أهل الشهادة ﴾ (٣)	
١٤٩	﴿ مسائل تصرفات المرأ في شيء قضى له القاضي بينة به ثم ظهر بطلان القضاء بعد التصرفات ﴾ (٣)	
٢٢٦	﴿ القاضي يبطل عقود الربالت التي تجرى بين أهل الذمة إذا اختصموا إليه فيها ﴾ (٣)	
٢٥١	﴿ إذا قضى القاضي بأجتهاده ثم تحول رأيه فإنه لا يقض ذلك ﴾ (٣)	
٩٦	﴿ لا يقضي القاضي بين المستأمنين بحقوق جرت في دار الحرب ﴾ (٤)	
١١٧	﴿ المشتري للجارية إذا ادعى على البائع أنها منكوبة لفلان الغائب وأراد إقامة البيعة ليقضي القاضي عليه بالرد بالعيب لم يسمع القاضي منه هذه البيعة قبل حضور الزوج ﴾ (٤)	
١١٧	﴿ يفرق القاضي بين المرأة وبين الزوج الثاني إذا ثبت النكاح قبله بغيره ﴾ (٤)	
١٢٨	﴿ ثلاث خصال لا يؤخذنهم مسلم إذا ارتكبن في دار الحرب ﴾ (٤)	
٢٠٦	﴿ لو شهد مسلمان على الأسير أنه طلق امرأته ثلاثاً لا يقضى القاضي بشهادتهما ﴾ (٤)	

﴿ ٤٤ ﴾ ﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾

رقم	مضمون	رقم
٢٠٩	﴿ لا يقضى القاضي على الغائب باليئنة باطلاق والعناق كما لا يقضى عليه بالمال ﴾	(٤)
٢٢٨	﴿ الكتاب محتمل والخط يشبه الخط ﴾	(٤)
٢٦٦	﴿ اذا فوض القضاء الى غيره ثم مات والامام حي فان الثاني لا يكون قاضيا ﴾	(٤)
١٩٦	﴿ جواز التحكيم بالسياسة ﴾	(١)
	﴿ كتاب الشهادة ﴾	
١٧١	﴿ شهادة المبد روية هلال رمضان ﴾	(١)
٢٨٦	﴿ لا تقبل شهادة الفاسق ﴾	(١)
٢٨٧	﴿ شهادة النساء مع الرجال حجة فيما ثبتت مع الشهوات ﴾	(١)
٢٨٩	﴿ شهادة المسلمين حجة بامة ﴾	(١)
٣٣٩	﴿ شهادة المستامن بالرق على الذمية لا تقبل ﴾	(١)
٣٣٩	﴿ شهادة المستامن على المستامنة بالرق مقبولة ﴾	(١)
٣٥٠	﴿ الشهادة على عتق الامة مقبولة من غير الدعوى بالاتفاق ﴾	(١)
٣٥١	﴿ شهادة اهل الذمة لا تكون حجة على المسلمين ﴾	(١)
٣٥٦	﴿ ابو حنيفة رحمه الله عليه لا يرى الاستحلاف في دعوى الرق ﴾	(١)
٢٢٦	﴿ مسألة رجوع بعض الشهود قبل القضاء او بعده ولم يستقص رجوعهم نصاب الشهادة ﴾	(٢)
٢٣	﴿ اذا وجد قتل من المسلمين فشهد منهم نقر على رجل انه قتله ﴾	(٣)

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ٤٥ ﴾

رقم	مضمون	رقم
	بالسيف عمدا فان شهدتهم لم تقبل لان الرقيق ليس من اهل الشهادة ﴿	
٢٤	﴿ المبدأ اذا شهد في حال رقته فردت شهادته ثم اعادها بعد الحرية وجب قبولها ﴾	(٣)
٢٧	﴿ ولاية الشهادة دون ولاية القضاء ﴾	(٣)
٢٧	﴿ شركة الغنائم لا تمنع الشهادة ﴾	(٣)
٢٧	﴿ شركة المالك كما تمنع قبول شهادة الشريك في المال المشترك تمنع قبول شهادة آباءه واولاده في ذاك ﴾	(٣)
٢٣	﴿ الشركة العامة لا تمنع قبول الشهادة ﴾	(٣)
١٧١	مسائل ترجيح بينة احد الخصمين ﴿	(٣)
٢٦٣	﴿ يكفي بشهادة النساء فيما لا يتعلق عليه الرجال ﴾	(٣)
٣٢٧	﴿ الشهادة حجة حكيمية تهتدي الى الناس كافة ﴾	(٣)
١٤٠	﴿ جواز الشهادة على الشهادة في سائر الاحكام ﴾	(٤)
١٤٣	﴿ رجل مات فادعت امرأته امرأته واقامت البينة فوررها القاضي ميراث النساء ثم قامت البينة ان الزوج كان طلقا اذ لا في صحته فليس للورثة من تضمين الشهود شيئا ﴾	(٤)
١٩٤	﴿ المسلم لا تكون شهادته الذي عليه حجة ﴾	(٤)
٢٠٧	﴿ القضاء بالشهادة على الموت ﴾	(٤)
٢٠٨	﴿ شهادة الرجال مع النساء حجة فيما ثبتت مع الشبهات ﴾	(٤)

﴿ ٤٦ ﴾ ﴿ فروع مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾

رقم	مضمون	رقم
(٤)	﴿ للشهادة على النفي لا تقبل ﴾	٢١٧
(٤)	﴿ من حلف على فعل الغير يحلف على العام ﴾	٢٦٩
(٤)	﴿ شهادة مسلم واحد على اسلام الاسير قبل الاسر لا تقبل ﴾	٣٢٦
(٤)	﴿ العبد المسلم اذا كان عدلا قبلت شهادته في امور الدين ﴾	٣٣٦
(٤)	﴿ الشاهد اذا شهد ببعض ما ادعاه المدعي تقبل شهادته بمقدار ما شهد ﴾	٣٤١
	﴿ كتاب الوكالة ﴾	
(٢)	﴿ الرسول في البيع لا يملك الا براه من الثمن ﴾	٢٩٢
(٢)	﴿ الواحد لا يتولى المقدم من الجانبين ﴾	٣٠٤
(٢)	﴿ الوكيل بالبيع اذا ضمن الثمن للموكل عن المشتري لا يجوز ﴾	٣١٠
(٢)	﴿ الوكيل في حقوق المقدم كلما قد لنفسه ﴾	٣١١
(٢)	﴿ لو ظهر الاستحقاق او العيب كانت الخصومة معم الوكيل ﴾	٣١١
(٢)	﴿ الرسول في ضمان الثمن عن المشتري كغيره ﴾	٣١١
(٢)	﴿ الوكيل بالبيع اذا أبرأ المشتري عن الثمن صح ابرأؤه ﴾	٣١١
(٣)	﴿ لو امر الرجل الوكيل بان يقضي عنه ديناً كان له ان يرجع به عليه ولو قضى الدين بغير امره لم يرجع به عليه ﴾	١١٠
(٣)	﴿ فعل المساط على فعل التصرف كفعل المساط ﴾	١٥٢
(٣)	﴿ حقوق المقدم يتماق بالمقدم والمقدم فيما هو من حقوق المقدم منزلة المقدم لنفسه ﴾	١٦٤

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ٤٧ ﴾

٤٨٠	مضمون	٤٨٠
١٦٥	﴿ الوكيل بالصالح اذا قال صالحني من دعوائك الدار التي في يد فلان كذا كان المال على الوكيل ﴾ (٣)	
١٦٥	﴿ مسألة بخصوصية الوكيل اذا رأى العيب بمثل القبض ﴾ (٢)	
١٦٧	﴿ مسألة اراء الوكيل ﴾ (٣)	
١٧٢	﴿ الوكيل يحبس المشتري للثمن ﴾ (٣)	
١٧٦	﴿ مسألة توكيل رجل بشراء ارض فيها نخيل بكر من ثمر ﴾ (٣)	
٣٠٨	﴿ الوكيل بالشراء اذا خالف واشترى باكثر من قيمة المبيع بفنن فاحش لا يرجع عليه بشئ ﴾ (٣)	
٣١٤	﴿ الوكيل بالخلع من جهة المرأة اذا ضمن المال فرجوع الزوج يكون على الوكيل خاصة دون المرأة واذا لم يضمن المال كان رجوعه على المرأة دون الوكيل ﴾ (٣)	
٣١٦	﴿ مطابق الامر بالشراء يتصرف الى الشراء بالقيمة او زيادة بسيرة ﴾ (٣)	
٣١٧	﴿ رجل قال لغيره اشتري عبد فلان ولم يقل لي ولا من مالي فان ذلك مشورة لا توكيل ﴾ (٣)	
٣٢٠	﴿ مسائل فداء العبد المأسور ﴾ (٣)	
٣٢١	﴿ في كل موضع كان شراء أو لا مروا الى القيمة من مال نفسه فله ان يجيبه حتى يستوفي الثمن ﴾ (٣)	
١٥٤	﴿ مسائل توكيل المرء بعد اللحاق بدار الحرب ﴾ (٤)	

م	مضنون	ع
١٥٤	﴿ موت الموكل مبطل للوكالة ﴾	(٤)
١٥٤	﴿ لو وكل أبتق عبده أو بيعه ثم وهبه لآخر أو سلمه ثم رجع في الهبة كان الوكيل على وكالته ﴾	(٤)
١٥٧	﴿ الأبطالان في الوكالة لا تقاب صحيحة ابدا ﴾	(٤)
ايضا	﴿ جهة الوكالة بعد صحته لا تبطل بزوال الملك ﴾	(٤)
١٥٧	﴿ رجل وكل رجلا يبيع عبده أو بعتقه ثم باعه الموكل بنفسه ثم رده المشتري بخيار شرط أو روية أو عيب نقد تصرفه ﴾	(٤)
١٨١	﴿ الوصي أو الوكيل إذا اخذ بالشقة يلزمها المدة ويتوجه عليها المطالبة باليمن ثم يرجعان به ﴾	(٤)
١٧٠	﴿ الوكيل بالشراء لا يحبس ما اشترى عن الموكل ﴾	(٤)
٣١٦	﴿ الوكيل بالشراء أعماء ملك الرد بالعيب مادام المشتري في يده ﴾	(٤)
	﴿ كتاب الدعوى ﴾	
٢٣٨	﴿ مسائل ترجيح إحدى اليدين عند الخصومة ﴾	(١)
٢٤٠	﴿ أي الخصومة يسمع القاضي وأيهما لا يسمع إذا اختصم إليه المسلم والمستامن أو المستامن في دارنا ﴾	(١)
٢١٤	﴿ لو ادعى القاتل المفقود على الولي وجحد الولي وحلف فانه يستوفي القصاص ولا يكون هذا قتلا باليمن ﴾	(١)
١١	﴿ لو ادعى على مجهول الحال وهو في يده أنه ملكه فقال أنا عبد لقان لا يصدق والقول قول ذي اليد ولو قال أنا حر كان القول	(٣)

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ٤٩ ﴾

٤٩	مضمون	٥٠
	قوله ﴿	
١٢٢	﴿ من كان في يد نفسه فالقول قوله فيما يدعي من الحرية ما لم يثبت رقه بالحجة ﴾	
١٢٣	﴿ لو شهد مسلمان على رجل انه بني داره هذا في طريق المسلمين امره الامام بهدمها ﴾	
١٢٥	﴿ لو قاتل رجل عين رجل منهم او قتل رجلا منهم او استهلك مالا ثم خرج هاربا الى دار الاسلام بقاء صاحب الحق وخاصة في ذلك لم يقض القاضي له بشي ﴾	
١١٩	﴿ القول قول المنكر مع يمينه ﴾	
١٢٠	﴿ البيعة العادلة احق بالامل بها من اليمين الفاجرة ﴾	
١٢٢	﴿ اذا لا يكون الخلاف بين الشفيع والمشتري في اصل الفعل وانما الخلاف في المقدار فالمثبت للزيادة من البيعتين فيه اولى ﴾	
١٥١	﴿ من ادعى امة في يد رجل انه كان وهبها منه وانه يرجع فيها الآن واقام البيعة قضى القاضي له بها فاعتقها او استولدها ثم ظهر ان الشهود كانوا عبيدا فانهم امر دودة على المقتضى عليه مع ولدها وعقرها ولكن ثبت نسب الولد من المدعى استهسانا ﴾	
١٩٥	﴿ المبدأ اذا ادعى على مولاة المفق لا يصدق الا بالحجة ﴾	
٣١٦	﴿ لو اختلف الموكل والوكيل في الثمن لا يصار الى التعالف بينهما ﴾	

﴿ ٥٠ ﴾ ﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾

٥٠	مضمون	٤٠
٣١٦	﴿ لا يصار الى التحالف بعد تغير السلامة ﴾	(٣)
٣١٧	﴿ التجرو واستاجر اذا مختلفان في مقدار الاجر بعد استيفاء المنفعة لا يصار الى التحالف ولكن يحل القول قول المنكر للزيادة مع يمينه ﴾	(٣)
٣١٨	﴿ مسائل مخالفة المدعى والمدعى عليه ﴾	
٢٧	﴿ من لا يدعى كيف كانت حاله قال قول قوله في دعوى الحرية لنفسه حتى تقوم عليه حجة الرق ﴾	(٤)
٢٧	﴿ دعوى السبب كدعوى الحكم الثابت بالسبب ﴾	(٤)
٢٨	﴿ مسئلة اقرار الحق او الرق الثابت في دار الحرب على نفسه لاحد في دارنا ﴾	(٤)
٣٦	﴿ دعوى احسد الرجلين على الصغير الذي لا يبر عن نفسه بانه ابنه والا فخر بانه عبده او عكس ذلك ﴾	(٤)
٧٣	﴿ المتهم وان لم يكن اميناً شرعاً قال قول قوله مع اليمين فكذلك اذا صار اميناً شرعاً ﴾	(٤)
١٢٧	﴿ لو اقرض احد الحرمين صاحبه مالا او دابة ثم خرج الى ايمان فان القاضي لا يسمع الخصومة بينهما في ذلك ﴾	(٤)
١٤١	﴿ المسببة لو ادعى قضاء الدين لم يصدق الا بحجة ﴾	(٤)
٢٩٨	﴿ مسئلة اختلاف المظلي والمظلي له اهي قرض او صدقة او صلة ﴾	(٤)
٣٣٠	﴿ اليد في بني آدم لا تدل على انه مملوك ﴾	(٤)

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ٥١ ﴾

الرقم	المضمون	الصفحة
٣٣٠	﴿ حكم الدعوى على الذي في يده أنه عبده وهو يدعى حريته ﴾ (٤)	
٣٣٠	﴿ كل شيء رأيت في يد غيرك وسمعت أن تشهد بالملك له ما خلا العبد والامة ﴾	
	﴿ كتاب الاقرار والعهد ﴾	
٩٢	﴿ العهد وفاء لا غدر فيه ﴾ (١)	
٣١٤	﴿ أو قال لا حد لي عليك الف درهم فيقول الآخر لك علي الف دراهم ما أبعدك من ذلك لا يكون اقرا را ﴾ (١)	
٣٤٨	﴿ أو اقران لقائل عليه الف درهم قرضا ، قل انقر له هو غصب ﴾ (١)	
	﴿ فان المسألة يلزمه ﴾	
٣٥٠	﴿ المقر اذا صار مكذبا في اقراره بسقط حكم اقراره ﴾ (١)	
٣٥١	﴿ الاقرار بالمرأة بالرق مقبول بمنزلة للقيط اذا كانت انثى فاقرت بالرق ﴾ (١)	
٣٥٢	﴿ أو اقرت على نفسها بما يثبتها حقيقة من قصاص او رجم ووجب قبول قولها ﴾	
٢١٦	﴿ الثابت بالاقرار في حق المقر مقبول ﴾ (١)	
٧٨	﴿ مسألة اقرار عین لانسان واقرا ره لا آخر ﴾ (٢)	
٩٠	﴿ من اقر بالملك لا آخر في عين ثم ملكه بعد ذلك امر بالتسليم اليه ﴾ (٣)	
٦٠	﴿ الوفاء بالعهد من اخلاق المؤمنين وخالف الوعد من صفات المنافقين ﴾	

﴿ ٥٢ ﴾ ﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾

رقم المسألة	مضمون	الحكم
١١٥	﴿ اقرار المشتري فيما يكون حقه له صحيح فاما فاجاهو مستحق عليه للغير فهو باطل ﴾	(٣)
١١٦	﴿ الاقرار لا يكون حجة الا في حق المقر ﴾	(٣)
١١٨	﴿ لو ان رجلا اشترى جارية شراء فاسدا وقبضها ثم اقر انها مدبرة لفلان فقال فلان هي جاريتي وليست بمدبرتي فانه ياخذ بها امة ﴾	(٣)
١٥٦	﴿ المقر له لو كذبه بطل به اقراره ﴾	(٣)
٣٢٦	﴿ اقرار المرأ لا يكون حجة على غيره ﴾	(٣)
٣٢٦	﴿ اقرار مجهول الحال بالرق على نفسه صحيح ﴾	(٣)
٢٩	﴿ الاقرار بعد الانكار صحيح ﴾	(٤)
٢٩	﴿ اقرار المقر انما ثبت في حقه خاصة ﴾	(٤)
٣٢	﴿ من اقر لانسان بثوب كان بيان الجنس فيه الى المقر ﴾	(٤)
٣٣	﴿ الاقرار في حق المقر يلزم كقضاء القاضي ﴾	(٤)
١٣٧	﴿ اقرار الرجل يصح باربعة نفر بالاب والابن والزوجة والمولى ﴾	(٤)
١٥٣	﴿ اقرار المرتد اللاحق في عبد خلفه في دار الاسلام بانه حر الاصل او انه عبد له لان غصبته منه فذلك جائز اذا عاهد مسلما ﴾	(٤)
٢٢٧	﴿ اقرار المكروه باطل ﴾	(٤)
٢٣٩	﴿ اذا اقر بالجناية ثم ادعى سقوط حكمه بالملك فلا يصدق ﴾	(٤)

﴿ فهرس مسائل شرح السيرة الكبرى على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ٥٣ ﴾

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
٣٣٤	﴿ اقرار الرجل جائز بأربع بالمرأة والاب والابن ومولى العتاقة ﴾ (٤)	
	﴿ كتاب الصلح ﴾	
١٧٥	﴿ جواز الصلح عن الحقوق المجهولة ﴾ (١)	
٢٩٨	﴿ الصلح من القصاص صحيح ﴾ (١)	
١١٥	﴿ يجب الوفاء بالشروط في الصلح ﴾ (٢)	
١٢٧	﴿ يجوز للمسلمين الصلح مع المشركين باعطائه الفداء اذا خافوا على نفوسهم وذرياتهم ﴾ (٣)	
٢٢٩	﴿ مسائل صلح المسلم مع الحربى عن الدين واسلامه قبل قبض البدل ﴾ (٣)	
٢٢٩	﴿ مسألة ابطال الصلح عن الدين بين المسلمين اذا مضى الاجل قبل اداء البدل ﴾ (٣)	
٢٦١	﴿ الشروط الباطلة في الصلح لا يعتبر بها ﴾ (٣)	
٣٠٨	﴿ لو امر من عليه القصاص برجال ان يصالح اولياء الدم على مال ويمطيه لجاز ﴾ (٣)	
٣٠٩	﴿ اذا صلح عن قصاص عليه على مال او امر غيره به كان ما غوذاه في الحال ﴾ (٣)	
١٨	﴿ بانضمام البيع الى المصالح لا يتغير حكم المصالحه ﴾ (٤)	
٥٣	﴿ المال الذى وقع الصلح عليه من القصاص فانه سالم لو رثه المقتولين قل ذلك او كثر ﴾ (٤)	

﴿ ٥٤ ﴾ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء

رقم	مضمون	رقم
	كتاب المضاربة	
(٢)	﴿ المضارب في المضاربة الفاسدة اذا عمل استوجب اجر المثل ﴾	٢١٣
	حصول الربح او لم يحصل	
(٤)	﴿ اذا تصرف المضارب بمذخاق رب المال ثم رجع مسلماته قبل قضاء القاضى بلمعاقة نفذ التصرف على المضاربة ﴾	١٥٩
	كتاب الودیة	
(٣)	﴿ يد المودع كيد المودع ﴾	١٣
(٣)	﴿ مودع المودع اذا اتلف المال يكون للمودع ان يضمه قبل ان يحضر صاحبه ﴾	٢٠
(٣)	﴿ اشتراط الضمان على الامين مضاف لما حكم الشارع ﴾	٥٤
(٣)	﴿ لو كان في يده ودية او عارية لم يكن له ان يأسده بعد القسمة اصلا ﴾	١٣٣
(٣)	﴿ مسائل عبد كان ودية او عارية في يده اخدم امره المدون ثم اخذه المسلمون منهم ﴾	١٤١
(٣)	﴿ مسئلة ارتداد المودع وطاعة ربه من المودع ثم واسلام اهل تلك الدار بعد ذلك ﴾	٦٦٢
(٣)	﴿ من في يده ودائع للناس فلا بأس بان يوصي بها من يدفعها الى اهلها وينز و ﴾	٢٠٢
(٤)	﴿ يصدق الرجل فيما يدعى انه انفق من الودیة مع عينه ﴾	١٤١

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب المقدمات ﴾ ﴿ ٥٤ ﴾

الصفحة	المضمون	الصفحة
٢٧٣	﴿ لو كانت الودية في يده فقتله غيره كان للمودع حق الخصومة والدية القيمة ﴾	(٤)
	﴿ كتاب المارية ﴾	
٦٤	﴿ لصاحب الدين اذا ظن ان محبس الحق ان ياخذ ﴾	(٣)
١١٩	﴿ ذوات النبال كالسكك والمودون مما يجوز استقراضه ﴾	(٣)
١١٩	﴿ الثياب والامثلة لا يجوز فيها الاستقراض وهي تكون مضمونة بالقيمة من الاستقراض الفاسد ﴾	(٣)
٣٥	﴿ المارية موداة القيمة مردودة والزعيم غارم ﴾	(٤)
٥٩	﴿ المستمار في يد المستمير ﴾	(٤)
٢٦٩	﴿ ان رجلا ارعط رجلا مالا قتال حج به وانفق على نفسه ﴾	(٤)
	﴿ مع عيالك كان ذلك قرضا الا ان ينوي به الصلة ﴾	(٤)
٢٧٢	﴿ المستمير للمابة اذا لم يشترط ركوب نفسه كان له ان يهبر غيره ﴾	(٤)
٢٧٢	﴿ المستمير يملك ان يهبر ولا يملك الاجارة ﴾	(٤)
٢٧٥	﴿ المستمير اذا شرط ركوب نفسه ليس له ان يركب غيره ﴾	(٤)
٢٧٧	﴿ لو اعاد نفسه ليركبه في طريق كذلك له ان يركبه في طريق اخرى ﴾	(٤)
	﴿ كتاب الهبة ﴾	
١٣٨	﴿ الزيادة في عين الموهوب تمنع الواهب من الرجوع ﴾	(٢)

رقم	مضمون	ع
٢١٧	﴿ حق الواهب ثابت في الرجوع شرعا ما لم يصل اليه العوض ﴾ (٢)	(٢)
٣٠٤	﴿ ان المحاباة الفاحشة ممن لا يملك الهبة بمنزلة الهبة ﴾ (٢)	(٢)
٤٠	﴿ لو هبت الريح على ثوب انسان والفته في صبغ غيره فانه صبغ ثم اني صاحب الثوب ان يفرم لصاحب الصبغ قيمته ﴾ (٢)	(٢)
٧٢	﴿ الامير اذا طمع في اسلام المشركين فمندوب له ان يقبل هديتهم ﴾ (٣)	(٣)
٧٣	﴿ هدايا الامراء غاويل ﴾ (٣)	(٣)
١٣٧	﴿ لو ان المبد الموهوب اسره المد وفي القيمة ففرض الواهب له قبل القسمة فان حق الاخذ للموهوب له ﴾ (٣)	(٣)
٢٧٨	﴿ الموهوب اذا ازداد بزيادة متصلة فانه لا يرجع الواهب في الاصل كما لا يرجع في الزيادة ﴾ (٣)	(٣)
١٧٤	﴿ اذا كان الموهوب له يبنى في الارض الموهوبة ثم يريد الواهب الرجوع فيها فهناك لا يتمكن من ذلك ﴾ (٤)	(٤)
٢٣٠	﴿ لو وهب المستامن في مرضه ماله كله لانه الذي هو ماله وسلمه اليه ثم جاء ان اخر له من دار الحرب بعد موت ابيه واراد نقض الهبة لم يكن له ذلك ﴾ (٤)	(٤)
٢٤٩	﴿ التبرع في المرض وصية ﴾ (٤)	(٤)
٢٥٢	﴿ اذا قال الرجل الي في المساكين صدقة يان منه التصدق بمال الزكاة من السنوائهم ومال التجارة ولا ينصرف الى ماسواه ﴾ (٤)	(٤)

﴿ ٥٧ ﴾ ﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾

رقم	مضمون	رقم
	من رقية وعقاره ﴿	
٢٥٤	﴿ لو قال جميع ما املك في المساكن صدقة يجب عليه ان يتصدق (٤)	
	بجميع ما كان يملك من ماله ﴿	
٢٥٨	﴿ الصدقة على الفقراء دون الاغنياء فلا يصير الفنى محلا لها باجازة (٤)	
	الورثة ﴿	
٢٦٩	﴿ اذا قال دارى لك تسكنها كان تملك الارقة (٤)	
٢٦٩	﴿ المال المأخوذ لله لا يكون الا صدقة على عباده (٤)	
	﴿ كتاب الاجارة ﴾	
٢٧٢	﴿ قول الاجير اعمل لك بدرهم من مالى لم يكن ذلك اجارة (١)	
٣٦١	﴿ اجارة العبد المحجور نفسه (١)	
٣٦١	﴿ مسألة فسخ الاجارة قبل المدة (١)	
٨١	﴿ الحكم في الاجارة الناصدة وجوب اجر المنزل عند اقامة العمل (٢)	
	ولا يجاوز به مسمى ﴿	
١٢٠	﴿ استحقاق الاجرة بعمل مجرد القول (٢)	
١٢١	﴿ جهالة المأمود عليه يفسد العقد (٢)	
١٦٠	﴿ استيجار المسلم على الجهاد باطل (٢)	
١٦٠	﴿ الاستيجار على اداء الفرض باطل كالأستيجار على الصاوة (٢)	
١٦٢	﴿ الاستيجار على الحج وعلى الاذان والاقامة لا يجوز (٢)	
١٦٤	﴿ ولاية الاب والوصى في الاستيجار ليتيم بشرط النظر (٢)	

﴿ فهرس مسائل مخرج السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ٥٨ ﴾

﴿	مضمون	﴿
٢٦٤	﴿ الوكيل بالاستيجار اذا باشر العقد باكثر من اجر المثل فذلك كله لازم عليه ﴾	(٢)
١٦٤	﴿ مسألة استيجار القاضى رجلا ليعمل لليتيم ﴾	(٢)
١٦٥	﴿ ماتلف في يد الاجير المشترك بغير ضمه لم يكن عليه ضمناه وماتلف بجنائيه يده يكون ضامنا له ﴾	(٢)
١٦٨	﴿ اجير الوكيل لا يضمن ما جننت يده اذا كان فله حاصلا على الوجه المعتاد ﴾	(٢)
١٦٨	﴿ مسألة الاستيجار على القتل ﴾	(٢)
٢٠٦	﴿ او اجير بالغصب واخذ الاجرفانه يكون مملوكا له ﴾	(٢)
٢٤٧	﴿ لا بد من بيان مقدار المقود عليه في الاجارة ﴾	(٢)
٧١	﴿ الحكم في الاجارة الفاسدة وجوب اجر المثل بعد اتمام المقود عليه ﴾	(٣)
٧٠	﴿ او ان رجلا من اهل المسكر استاجر رجلا ليعتلف له ﴾	(٣)
١٣٢	﴿ مسائل اجارة عبد الغير وتسلط المشر كين عليه واستتقاذ المسلمين منهم بعد ذلك ﴾	(٣)
١٣٤	﴿ الاجارة في حكم عقود متعددة بحسب ما يحدث من المنفعة ﴾	(٣)
١٣٤	﴿ فوارت بعض المقود عليه لا يبطل العقد فيما بقي ﴾	(٣)
١٣٤	﴿ حكم الوجنى السبد جنائيه في يد المستاجر فقداه الواجر بالارش ﴾	(٣)
٢٥٥	﴿ لا تنفى لاسد من المسلمين ان يواجرهم بيتا شئ من الخمر ﴾	(٣)

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ٥٩ ﴾

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
	والخنازير ﴿	
١٣١	﴿ إذا استأجر أحدهما صاحبه شهر العمل مملووم باجر مملووم (٤) او بخمر فان عمله له ذلك ثم اسلم الحربى قبيل انقائه الاجر فمضى المستأجر اجر المثل للعامل ﴿	
١٧٦	﴿ مسألة اجارة العبد الماسور ﴿ (٤)	
٢٧٤	﴿ مبادلة المنافع بالمنافع اجارة فاسدة كبيع السكنى بالسكنى ﴿ (٤)	
١٧٦	﴿ الاجارة تنقض بالاعذار ﴿ (٤)	
٣٥٩	﴿ مسألة اجارة الدار على الشرط ﴿ (٤)	
	باب المكاتب	
٢٤	﴿ المكاتب اذا قتل مكاتباً على وجه السم لا يجب فيه القود ﴿ (٣)	
٢٦	﴿ مسألة ارث المكاتب اذا مات ﴿ (٣)	
٢٧	﴿ مكاتب مات عن وفاء وترك ابناً او ابناً مولوداً في الكتابة (٣) ثم مات ابنه الحر عن مال ثم مات المولود في الكتابة عن مال ثم ادبت كتابته فان ما بقي من كسب الاب يرثه الابنات جميعاً ولا يرث واحد من الابنين من صاحبه ﴿	
٢٧	﴿ مسألة المكاتب الذى كاتبه مولاه وهو اسير فادى بدل الكتابة وهو اسير ثم جعل ذمة ﴿ (٣)	
٢٨	﴿ مسألة المكاتبين هم اخوة ومكاتبتهم واحدة ولبعضهم ابن مكاتبته على واحدة فمات الاب عن مال ثم ادى ابنه فمات ثم ادبت (٣)	

﴿ فهر من مسائل شرح الشير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ٦١ ﴿

٤٠	مضمون	٤١
(٤)	﴿ مسألة اسلام الحربي ومواليه مع رجل وتقسيم ركنه ﴾	١٤٣
(٤)	﴿ استعناق الولاء بالعتق والتدبير ﴾	١٥٥
(٤)	﴿ المراعى لا يكون عليه ولاه لاحد فاما المسد برون امهات الاولاد ولا وهم لمو اليهم ﴾	١٩٦
	﴿ الولاء كالنسب لا يحتل الا بطل بمذبوته ﴾	١٩٦
(٤)	﴿ العتاقة اقوى من ولاء الموالاة ﴾	١٩٨
(٤)	﴿ ولاء الولد اذا عتق الى مواليه اذا لم يكن على الولد ولاء عتاقة مقصودة ﴾	١٩٨
(٤)	﴿ الولاء لمن عتق ﴾	٢٠٣
(٤)	﴿ الحربي اذا عتق عبده الحربي في دار الحرب فذلك لا يكون موجبا للولاء له ﴾	٢٠٣
(٤)	﴿ انما ثبت الولاء على المعتق لمن يكون عتقه على ملك غيره ﴾	٣٨٠
	﴿ باب الاستعسان ﴾	
(٣)	﴿ لو ان رجلا اخذ من ارض رجل كلاء او من يبره ماء كان ذلك له ولو باعه كان الثمن طيبا له ﴾	٣٩
(٣)	﴿ عند تمق الضرورة يجوز ان يستع بملك الغير ﴾	٤٧
(٣)	﴿ مسألة اختلاف الزوج والزوجة اذا بعث اليها شيئا قبل البناء اهدية او صداق ﴾	٦١

﴿ ٦٢ ﴾ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء

الرقم	المضمون	الصفحة
٧٥	﴿ لا بأس ببيع المسلمون من المشركين ما أبد لهم من الطعام (٣) والسياب وغير ذلك إلا السلاح والكرام والسبي ﴾ ﴿ كتاب الاكراه ﴾	
٢٧٦	﴿ عند الاكراه ينعدم الفعل من المكروه ويصير آلهة ان كان الاكراه بالقتل ﴾	
٢٧٧	﴿ لو اكره على الرضى بالمعيب صدر بحال يستقطبه في الرد (٢) ﴾	
٢٩٢	﴿ المكروه بحق يكون محسناً (٢) ﴾	
٥	﴿ المشتري من المكروه اذا باعه من غيره فان للمكروه حق الاسترداد (٣) من الثاني كما كان له ذلك قبل شرائه ﴾	
١٠٧	﴿ الاكراه ان كان بوعيد التلف لا يفتى له فله املا وان كان بتهديد دون ذلك لا يفتى رضاه به ﴾	
١٤٠	﴿ من اجبر على قضاء دين الغير بماله يثبت له في الرجوع عليه (٣) ﴾	
١٤٩	﴿ مسألة ما لو اجبر سلطان رجلاً على بيع عبده من ثلث ودفعه اليه ﴾	
١٥١	﴿ ما لا يحتمل النقص ينفذ من المكروه اذا باشر على وجه لا يرد (٣) ﴾	
١٨٩	﴿ يرخص في اجراء كلمة الكفر على اللسان مع طمأنينة القلب (٣) بالاعان ﴾	
٢١٨	﴿ مسألة اكره المشركين المسلم على عمل السلاح (٣) ﴾	

﴿ فهرس مسائل شرح السيرة الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ٦٣ ﴾

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
٢١٨	﴿ عند تحقق الشرورة يسم للمسلم اجراء كلمة الشرك على اللسان ﴾ (٣)	
٢١٨	﴿ القتل اولاً من اجراء كلمة الشرك على اللسان ﴾ (٣)	
٢٢٠	﴿ مسألة الاراء على دلالة عورات المسلمين ﴾ (٣)	
٢٢٠	﴿ المكره على القتل لا يحل له ان يقتل المقصود بالقتل وان كان ذلك بنفسه واحدا ﴾ (٣)	
٢٢١	﴿ مسألة الاكرام على اطلاق مال مسلم ﴾ (٣)	
٢٢١	﴿ الاكرام على دلالة السلاح ﴾ (٣)	
٢٢٢	﴿ مسألة الاراء على شرب الخمر ﴾ (٣)	
٢٣٤	﴿ ليس في القتل ثبوت لانهم امرؤ بالمصيبة ولا طاعة للمخارق في مصيبة النبال ﴾ (٣)	
٢٣٦	﴿ لو قيل لقتلتك او لقتلتك من ثلاثة نفي بها وهم لا يقدر ان عليها الا بدلائله لا يسمه ان يدل عليها ﴾ (٣)	
٢٣٧	﴿ مسائل التخيير بين الملاكين ﴾ (٣)	
٢٣٨	﴿ لو قال ظالم لا انسان لقتلتك نفسك او لا قتلتك لم يسمه ان يقتل نفسه ﴾ (٣)	
٢٤٠	﴿ لو قد ت نار وقيل له لنضربك بالسياط حتى تقتلك او تلاني نفسك في النار حتى تحترق لم يسمه الا نفسه في النار ﴾ (٣)	
٢٤٢	﴿ لا بأس بالاقدام على ما هو حلال عند تحقق الضرورة بسبب ﴾ (٣)	

﴿ ٦٤ ﴾ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء

رقم	مضمون	رقم
٢٤٢	﴿ الاكره وربما يجب ذلك كما يجب في تناول الميتة وشرب الخمر ﴾ (٣)	
٢٤٢	﴿ ارباب المسلمين والقاء الرعب والفشل فيهم وبدون تحقق الضرورة لا يسع للمسلم الاقدام على شيء منه ﴾ (٣)	
٢٧٠	﴿ لو هدد ملكهم اسير امن المسلمين بان يقتل صبيامنهم او امرأة وقال ان لم يقتله قتلناك كان في سمة من ان يقتله وفي سمة من ان تمتنع منه حتى يقتل في دار الحرب ﴾ (٣)	
٢٢١	﴿ لم يسهه ان يكفر بالله اذا خاف القتل على غيره وانما يسهه اجراء كلمة الكفر مع طمأنينة القلب بالايان اذا خاف القتل على نفسه ﴾ (٤)	
٢٢٢	﴿ للمظلوم ان يدفع الظلم عن نفسه بما يقدر عليه ولكن ليس للمظلوم ان يظلم غيره ﴾ (٤)	
٢٦٥	﴿ رجل اكره رجلا على ان يهب مال رجل لاخر فوهب ثم ان المسكره ذهبن له صاحب المال فانه يرجع بالمال له وهو ب على الموهب له ﴾ (٤)	
	﴿ كتاب الجبر ﴾	
٣٢٥	﴿ العبد المحجور عليه يواجر نفسه ويسلم من العمل ﴾ (١)	
٢٧	﴿ كتابة الاسير الذي اسر من دار الحرب عبده وقوف فان جعلهم الامام ذمة ينفذ ﴾ (٣)	
٢٨	﴿ لو اعتق الامام ذمة الاسير او ذراعه تصدق به ثم جملة الامام ذميا ﴾ (٣)	

﴿ ٦٥ ﴾ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
	يكون ماصنم باطلا ﴿	
٢٩٩	﴿ مسألة الحاجر على المديون ﴿	(٣)
٣١٣	﴿ امر الاب جاز على ابنه الصغير ﴿	(٣)
٧٨	﴿ بيان حد البلوغ ﴿	(٤)
	﴿ كتاب الماذون ﴿	
٤٤	﴿ العبد الماذون اذا صنم طه اما فدا اليه غيره بفيراذن مولاه ﴿	(٣)
	لم يكن باكل ذلك بأس ﴿	
١٥٧	﴿ ان الماذون المديون لو كاتبه مولا فمضى فمضى كان للماء ﴿	(٣)
	ان يضمه وقبضته يوم عتق ﴿	
٣١١	﴿ يبطل الاذن بالخروج من يد المولى كما يبطل بالابق ﴿	(٣)
١٥٨	﴿ حكم العبد الماذون لامر تدبمه لحاقه ﴿	(٤)
٢١٧	﴿ الدين لا يجب في ذمة العبد الا شاعا للمالية رقبته ﴿	(٤)
٢٧٧	﴿ العبد الماذون يملك التبرع بشي يسير ولا يملك التبرع بالشئ ﴿	(٤)
	الكثير ﴿	
٣٠٢	﴿ مال العبد يكون لمولاه ﴿	(٤)
	﴿ كتاب النصب ﴿	
١٤٤	﴿ مسائل ضمان النصب وعدمه ﴿	(١)
٢٠٩	﴿ المستعير بالجود صار غاصبا ﴿	(٢)
٢١٦	﴿ الغاصب يستوجب الاجر اذا استوفى المستأجر المنفعة بمقد ﴿	(٢)

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ٦٩ ﴾

٤٦	مضمون	٤٧
(٢)	﴿ المنصوب ما بقي بدالاً لك عليها لا تدخل في ضمان الفاضل ﴾	٣٠٨
(٣)	﴿ المنصوب من الحرب في في والمنصوب من الذي اسلم في دار الحرب في ﴾	١٩٣
(٣)	﴿ يد الفاضل لا تكون كيد المنصوب منه في حكم الاحراز ﴾	١٤
(٣)	﴿ لو غصب خشباً فعمل منه قصبة عا او نحوه يكون متسلكاً بالضيان ﴾	٤٠
(٣)	﴿ من اتخذ كوزاً من راب غيره يكون مملوكه ﴾	٤٩
(٣)	﴿ المنصوب بالقسمة لا يصير ملكاً للفاضل ﴾	٧٧
(٣)	﴿ يتضمن الفاضل قيمة المنصوب اذا مات من وقت القبض ﴾	١٥٥
(٣)	﴿ مسألة كتابة الفاضل العبد المنصوب بغير العلم وتصادقه مع المنصوب منه بعد اداء بدل الكتابة ﴾	١٥٧
(٣)	﴿ مسألة غصب مسلم من مسلم عبداً او ارتداده وحوقه دار الحرب بعد ذلك مع العبد وظهور المسلمين عليها ﴾	١٥٨
(٤)	﴿ لو ان حر يادخل اليها بامان فاعتصب مسلماً او معاهداً مالا فادخله في دار الحرب ثم اسلم كان عليه ان يردّه ﴾	١٥٩
(٣)	﴿ ضمان القيمة خلاف عن رد الثمن عند تدمره ﴾	١٦٠
(٣)	﴿ من حكم الا سلا مرد المنصوب على المنصوب منه ﴾	١٦١
(٣)	﴿ المكاتب لا تضمن بالفصل ﴾	٢٩٩

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على تريب الفقهاء ﴾ ﴿ ٢٧ ﴾

٤٠	مضمون	٤١
(٤)	﴿ المال يصير مملوكا لهم بالقبض اذا كانوا ظالمين فيه وان كان صاحبه اقل بطلان نفسه بمنزلة الرشوة ﴾	٢١٠
(٤)	﴿ لو غصب من مسلم خيرا امر بردها عليه اذا كانت قائمة بينهما ولو كان استهلكها لم يضمن له شيئا من مثل او قيمة ﴾	٢١٤
(٤)	﴿ الغصب ليس بواجب للمالك نفسه ﴾	٢١٨
(٤)	﴿ رد القيمة عند تعذر رد العين كالدالين ﴾	٢١٩
(٤)	﴿ لو غصب احد هاتين صاحبه مالا ولم يستهلكه حتي خرجا اليها فان القاضي يقضي على الغاصب برد المصوب ﴾	٢٢٩
(٤)	﴿ لو ظهر المشركون على دار الاسلام ثم ظهر المسلمون ففسحوا من اصحاب الارض قبل القسمة احدها بغير شيء باعدها بالقيمة ﴾	٢٧٤
(٤)	﴿ المستعير من الغاصب اذا ضمن لا يرجع به على احد ﴾	٢٩٤
(٤)	﴿ الغاصب اذا وهب الغصب لرجل فاتفقه الموهوب له ضمن الغاصب فانه لا يرجع على الموهوب له بشيء ﴾	٢٩١
(٤)	﴿ الغاصب لو اجر المصوب وسلم كان الاجر للغاصب ﴾	٢٧٣
(٤)	﴿ حكم من غصب بذرا انسان فبذره في ارض نفسه ﴾	٣٠٤
(٤)	﴿ اشهاد المصوب منه على الغاصب على ان لم يرد عليه الدار يكون عليه وكذا الاجراء كل شهر يستوجب الاجر المسمى ﴾	٣٥٩

رقم المسألة	مضمون	الصفحة
	﴿ كتاب الشفعة ﴾	
١١٣	﴿ إذا اشترى دار المبد وفي الدار صفائح من فضة أو سلاسل (٣) من ذهب فأراد الشفيع أن يأخذها بالقيمة فإنه يثبت هناك بين الشفيع والمشتري حكم الرابو حكم الصرف في حصة الصفائح ﴾	
١١٣	﴿ الشفيع يتمكن من نقض تصرفات المشتري ﴾ (٣)	
١١٣	﴿ لو هدم المشتري بناء الدار التي فيها الشفعة فإن للشفيع أن يأخذ ما بقي بحصته من الثمن ﴾ (٣)	
١١٧	﴿ المشتري للدار إذا أقر بأنها موقوفة على فلان فإنه لا يبطل به حق الشفيع في الأخذ بالشفعة ﴾ (٣)	
١٢١	﴿ الشفيع والمشتري إذا اختلفا في الثمن وأقاما البيعة فأن البيعة بينة الشفيع ﴾ (٣)	
١٥٧	﴿ إذا ادعى الرجل شفعة في دار فسلمها إليه ذواليد على دعواه ثم ظهر أنه لم يكن له فيها شفعة ﴾ (٣)	
١٦٩	﴿ مدعي الوكالة من جهة الشفيع بالأخذ بالشفعة إذا أخذ ثم أنكر الشفيع الوكالة فإن المأخوذ يكون لا وكيل بذالك الثمن ﴾ (٣)	
١٧٥	﴿ أن قضى القاضي للشفيع بالشفعة على البائع يتضمن نقض البيع فيما بين البائع والمشتري حتى لا يعود وإن رده الشفيع بالعيب ﴾ (٣)	
١٦٩	﴿ الشفيع إذا مات لم يكن لورثته حق الأخذ بالشفعة ﴾ (٤)	
١٧٢	﴿ نسائم المريض شفيعته بسبب من الأسباب يكون صحيحا ﴾ (٤)	

٤٠	مضمون	٤٠
١٧٣	﴿ الشفيع اذا لم يطالب بهدما علم بالبيع بطل شفيعته ﴾ (٤)	
١٧٩	﴿ تسليمه البعض مطلقا كتسليم الكل في الشفعة ﴾ (٤)	
١٧٩	﴿ المشتري اذا هدم البناء ثم حضر الشفيع فلا سبيل له على النقص وانما ياخذ الارض بمحضها من الثمن ﴾ (٤)	
١٨٠	﴿ الشفعة تختص بالمقار دون المنقول ﴾ (٤)	
١٨١	﴿ الاخذ بالشفعة على طريق الشرى ابتداء في حق الشفيع ﴾ (٤)	
١٩١	﴿ من اشترى دارا بشرط الخيار ثم بيعت دار بجانب داره ثم اسقط خياره وعلم بالبيع فطالب الشفعة كان له ذلك ﴾ (٤)	
١٩١	﴿ المكاتب لومات عن وفاء وله ورثة احرار ثم بيعت دار الى جنب داره فلم يعلموا بالبيع حتى ادبت المكتبة ثم علموا به كان لهم الشفعة ﴾ (٤)	
١٩٢	﴿ اذا بيعت دار بجانب دار الحربى المستامن في دار نافله ان ياخذها بالشفعة ﴾ (٤)	
١٩٢	﴿ لا شفعة للحربى في دار الاسلام ابتداء ولا بقاء ﴾ (٤)	
	﴿ كتاب المزارعة ﴾	
١٣	﴿ لا باس بتملك اراضى الخراجية ﴾ (١)	
٣٠٣	﴿ حكم زرع المسلمين في ارض الحرب ﴾ (٤)	
٣٥٤	﴿ المسلم متى اتخذ داره مزرعة وجب عليه فيها العشر والدمى او اتخذ داره بستانا يجب عليه الخراج ﴾ (٤)	

رقم	مضمون	رقم
٣٥٤	﴿ خراج الأرض على صاحبها وليس على الزارع من الخراج شيء ﴾ (٤)	
٣٥٥	﴿ من استأجر أرضاً من أرض عشر وزرعها فإن العشر على رب الأرض ﴾ (٤)	
٣٥٨	﴿ إذا أصاب زرعها آفة فاصطلمته من عرق أو غيره لم يكن في الأرض خراج تلك السنة ﴾ (٤)	
	﴿ كتاب الذبائح ﴾	
٣٦٠	﴿ النهي عن ذبح الحيوان إلا للذكل ﴾ (١)	
١٠٠٠	﴿ لا بأس بذبائح أهل الكتاب ﴾ (١)	
١٠٦١	﴿ من استقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فله ما لنا وعليه ما علينا ﴾ (١)	
١٨٩١	﴿ التسمية على الذبيحة بأي لسان كان إذا حصل به المقصود ﴾ (١)	
٧٥٥	﴿ مسائل أكل الشاة التي أخذها الذئب وعدم أكلها ﴾ (٢)	
٧٥٠	﴿ المتيقن به لا يشهد إلا بمثله ﴾ (٢)	
١٨٣٠	﴿ لم يحل للمسلمين أكل ذبيحة من يهود وتصر من المرتدين ﴾ (٤)	
	﴿ كتاب الاضحية ﴾	
١٧٧٠	﴿ أبو كان الذي وقع عليه الظهور بئاً فله ما لمسلم بخلافه من وقت في سهمه بدنة وقلائدها واشهرها أوجعها اضحية ثم حصر المالك الأول فله أن يأخذها بالقيمة ﴾ (٤)	
	﴿ كتاب الإباحة والكراهية ﴾	
٦٥٠	﴿ كراهية اتخاذ الجرس وأباحته ﴾ (١)	

﴿ فهرس مسائل شرح السيرة الكبرى على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ٧١ ﴾

٤٠	مضمون	٤١
(١)	﴿ بحث قبول هذا يا المشركين وعدمه ﴾	٧١
(١)	﴿ جواز التفتي في نفسه لدفع الوحشة ﴾	٧٢
(١)	﴿ أسباب المسامحة و قتاله كفر ﴾	٧٣
(١)	﴿ قصص الشارب سنة ولما زى أن يوفى شارب به ﴾	٨٠
	﴿ لا بأس للمائل أن يكرر السؤال ولا ينبغي للمجيب أن	٧٢
(١)	يضجر من ذلك ﴾	
(١)	﴿ يستحب الاستبكار لطالب العلم وغيره وإن اختار الخيس	٤٩
	و السبب ﴾	
(١)	﴿ جواز الاشتغال بالمدواة للجراحات ﴾	٨٩
(١)	﴿ أن الله لم يخلق داء إلا وخلق له دواء إلا السام والحرم ﴾	٨٩
(١)	﴿ كراهة الملايح بمظلم الإنسان أو عظم الخنزير ﴾	٨٩
(٢)	﴿ كسر عظام الميت ككسر عظام الحي ﴾	٩٠
(١)	﴿ كراهة الخروج للنساء بغير إذن أزواجهن من البيوت ﴾	٩٤
(١)	﴿ كراهة تزويج نساء أهل الكتاب وجوازه ﴾	١٠١
(١)	﴿ إباحة قتل غير الوالدين والموالدين من ذى الرحم المحرم ﴾	٧٦
(١)	﴿ النهي عن دخول الحمام إلا بأزار ﴾	٤٥
(١)	﴿ حلق شمس الرأس عند الإسلام ﴾	٩١
(١)	﴿ مهانة النساء عن دخول الحمام وجوازه للضرورة ﴾	٩٣
(١)	﴿ لا بأس بأخذ السن من ذهب أو فضة استأنه من ذهب	٩١

﴿ ٧٢ ﴾ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴿

رقم	مضمون	صفحة
	وفضة ﴿	
٩٤	﴿ النهي عن الركوب على السروج للمسلمات وجوازه لضرورة (١) شرعية ﴿	
٩٩	﴿ لا لباس بالاكل من آنية المشركين ﴿ (١)	
١٠٠	﴿ لا لباس بطعام النصارى ﴿ (١)	
١٠٠	﴿ لا لباس بطعام الجوس الا الذبيحة ﴿ (١)	
١٠٢	﴿ تعريف الصابئين واكل ذبائهم وزوج نساءهم ﴿ (١)	
٧٧	﴿ رخصة النياحة ونسخها ورخصة البكاء من غير رفع الصوت ﴿ (١)	
٣٢٧	﴿ الوفاء بالشرط واجب ﴿ (١)	
١١١	﴿ النهي عن المنكر وان كان خوف القتل وغريمته ﴿ (١)	
١٨	﴿ حرمة تشييع السيف على المسلمين ﴿ (١)	
١٨	﴿ حرمة نساء المجاهدين على القاعدین ﴿ (١)	
٩٦	﴿ حرمة النوح وتمزيق الثياب وخش الوجوه عند الجنائز ﴿ (١)	
١٢٥	﴿ لا لباس للجائز ان يحضر الحرب لمداواة الجرحى ﴿ (١)	
١٣٤	﴿ احكام خروج النساء لمداواة الجرحى وعدمه ﴿ (١)	
١٩٠	﴿ التحرز عن صورة القدر واجب ﴿ (١)	
٢١٩	﴿ الاواني من الامتعة في الاستحسان ﴿ (١)	
٢٥١	﴿ الوفاء بالامان والتحرز عن القدر واجب ﴿ (١)	
٩٣	﴿ مسائل جواز الشرط وعدم جوازه ﴿ (١)	

﴿ ٧٣ ﴾ ﴿ فهرس مسائل شرح السيرة الكبرى على ترتيب الفقهاء ﴾

رقم	مضمون	رقم
(١)	﴿ المسلمون عند شروطهم ﴾	١٨٥
(١)	﴿ الوفاء بالشرط واجب ﴾	٣٢٧
(١)	﴿ لا يجوز القول بما يؤدى الى سد باب الاسترقاق على المسامين ﴾	٣٤٤
(١)	﴿ كان كاتب ابى موسى الاشعري رضى الله عنه نصرانيا فانكر عليه امير المؤمنين عمر رضى الله تعالى عنه ﴾	٢٩٢
(١)	﴿ النبى عن الشبه باهل الجاهلية ﴾	١٥٥
(٢)	﴿ لا يجوز ابطال الخمس وابطال تفضيل الفارس على الر اجل ﴾	٢٥
(٢)	﴿ يجب علينا نصرة اهل الذمة ان قهر واو قوينا على نصرتهم ﴾	٦٤
(٢)	﴿ جواز نشر الدراهم والسكر وغيره فى العرس ﴾	١٣٢
(٢)	﴿ اذا قل لا آكل لحم دجاج فاكل لحم ديك يحنت ﴾	١٤٢
(٢)	﴿ من قال لزوجته ان خرجت من هذا الباب فخرجت من جانب السطح لم يقع عليها شيء ﴾	١٤٨
(٢)	﴿ لا يحل مال امرء مسلم الا بطيبة نفس منه ﴾	٢٧٤
(٢)	﴿ ترك الاحسان لا يكون اساءة ﴾	١٧٥
(٢)	﴿ عدم جواز احراق المصاحف والكتب التى فيها اسماء الله وتاويل ما نقل من ذلك عن عثمان رضى الله تعالى عنه ﴾	٢٧٧
(٢)	﴿ جواز دفن المصافى فى مكان طاهر وغسلها بالماء بعد الانقطاع ﴾	٢٧٨
(٢)	﴿ كسر المازف وبهها وتقسيم خطبها ﴾	٢٧٩

﴿ ٧٤ ﴾ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء

رقم	مضمون	ج
٢٨٣	﴿ جواز دفن قبور المشركين لاستخراج ما دفن معهم من الأموال ﴾	(٢)
٥١	﴿ الامام ابو حنيفة رضى الله تعالى عنه يكره لحم الخيل وعند الصالحين ايضا يكره ذبحها واكلها في الفنائم الا من ضرورة ﴾	(٣)
٦٦	﴿ يمنع الاضياف على المسائفة ان عمده وايدم الى ما بين يدي الغير بدون رضاه ﴾	(٣)
٨٣	﴿ كل من مسقت يده اليه فهو احق به بمنزلة الصيد ﴾	(٢)
٣٩	﴿ ولو اخذ خشبا او حطبا من شجرة نابتة في ارض لم يثبت له احد كان صاحب الارض احق به ﴾	(٣)
٢٠٧	﴿ بحث كراهة الجرس وعدمه ﴾	(٣)
٢٠٧	﴿ لا باس بضربهم في اعلان النكاح وان كره ذلك لاهو ﴾	(٣)
٢٠٩	﴿ يكره لبس الحرب الرقيق في الحرب وغير الحرب ﴾	(٣)
٢٠٩	﴿ كراهة نما قتل الحيوان في تحفاف فرس القاذى وفي ترسه وسرجه وما يلبسه من الثياب ﴾	(٣)
٢٠٩	﴿ يرخص في التماثيل في البساط والوسادة ونحو ذلك مما ينال ويجلس عليه ﴾	(٣)
٢٠٩	﴿ يكره ان يكون في آنية البيت تماثيل ﴾	(٣)
٢١٠	﴿ لا باس لبس الثوب في غير الحرب اذا كان ازراعه مباحا او ذهبيا ﴾	(٣)

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ٧٥ ﴾

٢٠٠	مضمون	٢٠٠
٢١٠	﴿ لا باس بان يلبس خاتم فضة في فميه مسبار ذهب ﴾ (٣)	٢١٠
٢١٠	﴿ ان كان التمثال مقطوع الرأس او ممحور الوجه فهو ليس بتمثال ﴾ (٣)	٢١٠
٢١٠	﴿ يكره ان يحمل على الكعبة ثوب فيه تمثال ذى روح ﴾ (٣)	٢١٠
٢١٠	﴿ اتخاذ التمثال في سائر المساجد مكروه ﴾ (٣)	٢١٠
٢١٠	﴿ او كان التمثال في بيت فاذهبت وجوهها بالطين او الجص فان الكراهة تزول به ﴾ (٣)	٢١١
٢١١	﴿ يكره تماثيل ذى الروح في الرايات والاولية ﴾ (٣)	٢١١
٢١١	﴿ لا باس بان يحمل فيها تماثيل شجر ونحو ذلك ﴾ (٣)	٢١١
٢١١	﴿ لا باس بان يستريح سلطان البيت بالبود ونحوها للبرداو بالحشيش لانه اذا لم يكن فيها تماثيل ﴾ (٣)	٢١١
٢١١	﴿ جواز تسلط الخير للجلاوس والنوم والتوسد بالحرب ﴾ (٣)	٢١٢
٢١٢	﴿ ان كان في خاتمه فص فيه صورة ذى روح فلا باس بلبسه ﴾ (٣)	٢١٢
٢١٢	﴿ لا باس بان يكون في بيت الرجل سرير من ذهب لا يقعد عليه او اواني من ذهب او فضة لا يشرب فيها ولا ياكل ﴾ (٣)	٢١٢
٢١٢	﴿ جواز الصلاة بحمل الدراهم فيها تماثيل ﴾ (٣)	٢١٢
٢١٢	﴿ مسائل د بن جلد الفير بنير اذنه ﴾ (٣)	٢٤٩
٢٤٩	﴿ اخفاء بني آدم حرام بالنص ﴾ (٣)	

﴿ ٧٦ ﴾ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ريب الفقهاء

رقم	مضمون	رقم
٢٥٢	﴿ المنع عن ضرب الناقوس خارج الكنائس ﴾	(٣)
٢٥٣	﴿ لا يجوز تحويل الكنائس من موضع الى آخر ﴾	(٣)
٢٥٧	﴿ ليس ينبغي ان يترك في ارض العرب كنيسة ولا بيعة ولا بيت نار ﴾	(٣)
٢٦١	﴿ يمنع المسلم من اظهار بيع المزامير والطبور لله والقاء ﴾	(٣)
٢٦٩	﴿ ان المسلم لا يحل له ان يتي روحه بروح من هو مثله في الحرمه ﴾	(٣)
٢٧٠	﴿ لو ابتلى بمفهمه لم يحل له ان يتناول احدا من اطفال المسلمين ﴾	(٣)
٢٧٢	﴿ الدفع عن ذر ادى المسلمين فرض عين على كل مسام عند التمكن منه ﴾	(٣)
٢٨٣	﴿ المستامن في دارنا لا يمنع من ان يتجر في دار الاسلام في اي نواحيها شاء ﴾	(٣)
٢٨٣	﴿ لا سبق الا في خوف او نضل او حافر ﴾	(١)
٢٣١	﴿ ليس له ان يقتل نفسه ولا ان يمين على قتل نفسه ﴾	(٣)
٢٤٢	﴿ اراهاب المسلمين والقاء الرعب والفشل فيهم وبدون تحقيق الضرورة لا يسمع المسلم الاقدام على شئ منه ﴾	(٣)
٤	﴿ لا باس بدفع بعض المال على سبيل الدفع عن البعض اذا خاف ذهاب الكل ﴾	(٤)

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ٧٧ ﴾

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
٨٤	﴿ جواز تحريق الكنائس وقضاء الحاجة ووطي الجوارى فيها ﴾ (٤)	
١٢٦	﴿ يكره للمسلم شراء مال حصل بسبب حرام شرعا ﴾ (٢)	
١٦٢	﴿ اكل مسلم قتل الحربى الذى لا امان له ﴾ (٤)	
٢١١	﴿ لا ينبغي للمسلم ان يتمدد بالكذب بحال من الاحوال ﴾ (٤)	
٢٢٠	﴿ لا يجوز الاعانة على قتل نفسه ﴾ (٤)	
ايضا	﴿ اذا تحقق خوف الهلاك على احد المسلمين فكل من هم امامه و	(٤)
	بان يبدأ بدفع سبب الهلاك عن نفسه ﴾	
٢٢١	﴿ المستامن لا يحل له ان يقتل على احد منهم لان يات شيئا	(٤)
	من اموالهم ﴾	
٢٢٢	﴿ جواز اعطاء الرشوة لدفع نظام عن نفسه ﴾ (٤)	
٢٣٩	﴿ لا يصح من المسلم الحكم بخلاف حكم المسلمين ﴾ (١)	
٢٤٩	﴿ لا لباس بوسم الحيوان الطيس للامامة ﴾ (٤)	
٢٤٩	﴿ لا لباس بالام الحيوان لمنفعة المسلمين خصوصا اذا كان امرا	(٢)
	من امور الدين ﴾	
٢٥٣	﴿ ليس للانسان ان يرض نفسه للسؤال ﴾ (٤)	
	﴿ باب اللباس والزينة ﴾	
١٢	﴿ جواز غصاب الامة ﴾ (١)	
١٢	﴿ الثوب الاخر غير محمود ﴾ (١)	
٦٧	﴿ ارجاء ذنب الامة بين الكنفين ﴾ (١)	

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ٧٨ ﴾

م. ٢٨٨	مضمون	٢٨٨
(١)	﴿ مقدار ذنب المأمة ﴾	٢٨٨
(١)	﴿ طريق لف المأمة ونشرها ﴾	٢٨٨
(١)	﴿ الذهب و الحرب حر امان على ذكر الامتني وحل لانهم ﴾	٢٨٨
(٢)	﴿ مسئلة صبيغ الثوب يصيغ الثير بغير اذنه ﴾	٢٨٨
(٢)	﴿ يجوز للرجال لبس قباء او جبة حشوها قز ﴾	٢٨٨
(٢)	﴿ المختبر هو اللحمة دون السدى ﴾	٢٨٨
(٢)	﴿ ما يكون لحمته اربسما لا يحل لبسه للرجال ﴾	٢٨٨
	﴿ كتاب الاشربة ﴾	
(٢)	﴿ جواز الشرب قائما ﴾	٢٨٨
(٤)	﴿ السقاية الموقوفة فانه يجوز للثني ان يشرب من مائها كما يجوز للفقير ﴾	٢٨٨
	﴿ الماء الموضوع على الطريق يباح شر به الثني والفقير ﴾	٢٨٨
	﴿ جميعا وكذلك الثني له ان يستقي الماء من نهر الثير ومن حوض الثير كالفقير ماء ﴾	
	﴿ كتاب الصيد ﴾	
(٢)	﴿ مسئلة الصيد بين الرامين ﴾	٢٨٨
(٢)	﴿ المالك في الصيد يشتر بنفسه الاصابة للواحد كان او لاجاعة ﴾	٢٨٨
(٢)	﴿ الصيد اذا رماه انسان فأنقذه ثم اخذه آخر ﴾	٢٨٨
(٤)	﴿ الصيد الذي يصطاده المستامن في دار الحرب ذلك الصيد ﴾	٢٨٨

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على رتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ٧٩ ﴾

٤٠	مضمون	٤١
	يكون له	
	﴿ كتاب الرهن ﴾	
٣٠٦	﴿ مسألة عبد المرحون إذا أسره الكفار فاشتراه مسلم منهم ﴾	(١)
	ثم ظفربه الرهن	
٣٤	﴿ مسألة المرحون الذي حرزه المشركون ثم وقع في النسيئة ﴾	(٢)
٢١٩	﴿ عقد الرهن يوجب ملك اليد للمرتهن ﴾	(٢)
١٣٤	﴿ مسائل المبدل المرحون إذا أسره المشركون ثم أخذه المسلمون منهم ﴾	(٣)
١٣٥	﴿ المرتهن والرهن غائب وفي قيمته فضل على الدين فان المرتهن يكون متطوعا في الفضل ﴾	(٣)
١٣٧	﴿ الرهن باعتبار المسالية لا باعتبار الدين فانه ضمان استيفاء والاستيفاء انما يكون بالجنس لا بخلاف الجنس ﴾	(٣)
٥١	﴿ لو مات رهنتا في دارهم فمليتا ان رد عليهم رهنهم ﴾	(٤)
٥٩	﴿ من اعجب المسائل نفقة المرحون تكون على الراهن دون المرتهن ﴾	(٤)
٦٠	﴿ تفسير قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعلق الرهن ﴾	(٤)
٧٦	﴿ مسألة رهن المبدل الممسور بعدما اخذ ﴾	(٤)
	﴿ كتاب الديات ﴾	
٧٥	﴿ وجوب الدية والكفارة اذا قتل مسلم مسلما في القتال يظن انه ﴾	(١)

﴿ ٨٠ ﴾ ﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾

٢٠٠	مضمون	٢٠٠
	مشر ك ﴿	
٣٠٠	﴿ وجوب الدية على العاقلة في قتل الخطأ ﴾ (١)	
٥٣	﴿ لو قتل مسلم مسلماً خطأ مع غيره كان عليه نصف الدية ﴾ (٢)	
١٣٨	﴿ مسائل عبد الجاني اذا اسره العدو ثم اعاد المسلمون منهم ﴾ (٣)	
١٤١	﴿ العبد المديون اذا جنى جناية فهداه المولى يباع في الدين على حاله ﴾ (٣)	
١٤٢	﴿ العبد الجاني اذا مات دية ثم دفع بالجناية يباع في الدين الا ان يفتنيه ولي الجناية ﴾ (٣)	
١٨٢	﴿ البريمة اذا ضالت على انسان يباح قتله اذ فاعه ثم اذا اخذت وان دفع قصده لم يحل قتلها ﴾ (٣)	
١٩٧	﴿ البريمة اذا لم تقصد احد اولئكها تضرب كل من دنا منها لم يحل قتلها ﴾ (٣)	
٥٠	﴿ العبد اذا قتل قتيلاً خطأ يجب دفع نفسه الى ولي القتل الا ان يختار المولى الفداء ﴾ (٤)	
١٤٣	﴿ الشاهدان بالقتل خطأ اذا قضى القاضي بالدية بشهادتهما واستوفي ثم جاء المشهود بقتله حياً كانا ضامنين للمال ﴾ (٤)	
	﴿ كتاب الوصايا ﴾	
٢١٩	﴿ لو اوصى بثلاث ماله لرجل دخل جميع ما في البيت ﴾ (١)	
٢١٩	﴿ الوصية اخذ الميراث ﴾ (١)	
٣٠٦	﴿ العبد الموصى بخدمته لا انسان مدة معاومة وبرقبته لا خرفان ﴾ (١)	

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ٨١ ﴾

٤٠	مضمون	٤١
	الموصى له بالخدمة اذا اخذه بالثمن من المشتري من المندوفو احق به ﴿	
٢٢٣	﴿ في الوصية بدخل موالى المولى اذا لم يكن له موال ﴿	(١)
٢١١	﴿ الوصية لذوى قرابته لا يدخل فيه ولده ووالده ﴿	(١)
١٤٧	﴿ من قال اوصيت لفلان بجزية من جوارى ذوات ولم يكن له جوارى لم يكن للموصى له شئ ﴿	(٢)
١٤٦	﴿ الوصية في التركة بدأها قبل قسمة الميراث ﴿	(٢)
١٤٦	﴿ لا شئ للفرج والموصى له اذا لم توجد التركة اصلا ﴿	(٢)
٢٩٠	﴿ لو اوصى الرجل بثلاث ماله للمساكين فقسم القاضى واعطى الثلاثين للورثة ثم ضاع الثلث في يده فان القسمة تكون ماضية ﴿	(٢)
٣٠٤	﴿ لا يجوز لو وصى اليتيم ان يشتري ماله لنفسه الا ان يكون فيه منفعة ظاهرة ﴿	(٢)
١٤٤	﴿ وصية الرجل بخدمة عبده لا حدود بقاته لا غير او بظفر دابته لاحد وبرقبته لا غير ﴿	(٣)
٣١٣	﴿ لا وصية للوارث ﴿	(٣)
٣٢	﴿ لو اوصى لانسان شوب كان بيان الجنس فيه الى الوارث القائم مقام المورث ﴿	(٤)
٨٢	﴿ بيان اهل بيت الرجل ﴿	(٤)
٨٢	﴿ حكم اهل الرجل ﴿	(٤)

رقم	مضمون	صفحة
(٤)	﴿ وصي الصغير وشر أوله ﴾	١٨١
(٤)	﴿ لو جنى المبدجناية ففداه الوصي من مال الصغير يباع في الدين ﴾	١٨٢
(٤)	﴿ في الموضع الذي يتحقق النظر فيه لاصبي لا يكون الوصي متطوعا في الفداء ﴾	١٨٥
(٤)	﴿ الوصي لا يكون متطوعا فيسأؤدي من الفداء بامر القاضي ﴾	١٨٦
(٤)	﴿ وصية المستامن بجميع ماله لمسلم أو ذمي تكون صحيحة ﴾	٢٢٨
(٤)	﴿ وصية المسلم أو الذمي لحربي في دار الحرب لا تكون صحيحة وإن أجازها الورثة ﴾	٢٢٩
(٤)	﴿ الوصية الباطلة لا تنقلب صحيحة بالإسلام ﴾	٢٣٠
(٤)	﴿ لو لم يكن لأخيه ابن ثم ولد له قبل موت الوصي استحق ذلك الابن الوصية ﴾	٢٣٠
(٤)	﴿ الوصية للوارث إنما لا يجوز لحق سائر الورثة فإذا انعدم ذلك الحق عند موت الوصي تمت الوصية له وليس لمن يحضر بعد ذلك أن يبطله ﴾	٢٣٠
(٤)	﴿ الوصية إنما تجب بالموت كالميراث ﴾	٢٣١
(٤)	﴿ الوصية للقاتل كالوصية للوارث ﴾	٢٣٣
(٤)	﴿ تبان الدارين يمنع صحة الوصية ﴾	٢٣٤
(٤)	﴿ المسلم إذا وصى لحربي مستامن بوصية جازت الوصية ثم الوصية تفقد من الثالث ﴾	٢٣٥

٢٤٠	مضمون	٢٤١
٢٤٠	﴿ المريض متى اعطى عينا لبعض ورثته ليكون ذلك حقه من الميراث او اوصى بان يدفع ذلك اليه بحقه من الميراث فذلك باطل ﴾	(٤)
٢٤٥	﴿ رجل اوصى بثلاث ماله لفقراء مكة يجوز ان يصرف ثلثه الى غير فقراء مكة ﴾	(٤)
٢٤٨	﴿ لا وصية للوارث ﴾	(٤)
٢٥١	﴿ الوصية في طاعة الله جائزة ﴾	(٤)
٢٥٢	﴿ لو اوصى بثلاث ماله لفقراء فعصر ف الكل الى فقير واحد جاز عندابي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله لا يجوز الا ان يصرف الى الاثنين ﴾	(٤)
٢٥٣	﴿ لو قال اوصيت بثلاث مالى لفلان او لثلاثين كان له الثلث من كل مال ﴾	(٤)
٢٥٦	﴿ الوصية للوارث انما لا يجوز لحق الورثة فاذا اجازوا بطلوا حق انفسهم فيجوز الوصية ﴾	(٤)
٢٥٦	﴿ لو قال له ضمه حيث شئت كان له ان يضمه في نفسه وفي غيره ﴾	(٤)
٢٥٧	﴿ الوارث يحجور النفع عن مورثه في مرض موته ﴾	(٤)
٢٦٠	﴿ مسائل وصية اذا قال فيها ضمه حيث شئت ﴾	(٤)
٢٦١	﴿ الوصية لا يجوز للوارث الا باجازة الورثة ﴾	(٤)
٢٦٣	﴿ الوصية للوارث اذا لم يحجزها الورثة تصير ميراثا ﴾	(٤)

رقم	مضمون	رقم
٢٦٣	﴿ العبد الموصى بخدمته كانت نفقته على الموصى له بالخدمة مادام الخدمة ﴾	(٤)
٢٦٤	﴿ الوصية بالمنفعة لا وارث لا يجوز إلا بإجازة الورثة ﴾	(٤)
٢٦٦	﴿ الوصي إذا مات وأوصى إلى رجل فإن الوصي الثاني يكون هو أولى من غيره ﴾	(٤)
٣٠٤	﴿ الأب والوصي إذا كانا زرعاً في الأرض ﴾	(٤)
	﴿ كتاب الفرائض ﴾	
٢٢١	﴿ الذرية يطلق على الأولاد وأولاد الأولاد من الرجال ﴾	(١)
٢٢١	﴿ أولاد البنات لا تدخل في الذرية ﴾	(١)
٢٢٥	﴿ كل توجب الإحاطة على سبيل الأفراد ﴾	(١)
٢٦٤	﴿ أولاد البنات ينسبون إلى آبائهم ﴾	(١)
٢٩٩	﴿ مسألة قضاء بعض الورثة دين المورث من مال نفسه أو من التركة ﴾	(١)
٢٨٦	﴿ إذا استحق نصيب بعض الشركاء يرجع المستحق عليه فيأخذ منهم حصته ﴾	(٢)
٢٨٨	﴿ إذا قسم الميراث ثم استحق نصيب البعض لا يجوز للباقين التصرف فيما في أيديهم ﴾	(٢)
٢٨٨	﴿ رجل مات عن ثلاثة عبيد ثلاثة بنين ثم استحق نصيب أحدهم لم يأخذ مما في يده إلا قدر نصيبه ﴾	(٢)

٥٠	مضمون	٥٠
(٢)	﴿ لو قسم التركة برضاء سائر الورثة وقبض كل واحد منهم نصيبه بعد الاقراع جاز ﴾	٣٠٦
(٣)	﴿ اذا سبى الكفار فاسلم بعضهم في الاسر وفيمن اسلم رجل له اب مسلم من دار الاسلام فمات احدهما ثم رأى الامام ان يجعل ذمة فان كان الميت الاسير يرث الاخر والا فلا ﴾	٢٥
(٣)	﴿ مسألة توريث اهل الدارين من اهل الحرب فيما بينهما اذا مات بعضهم وله ورثة في كلا الدارين ثم جعلهم الامام ذمة ﴾	٢٨
(٣)	﴿ ما يفضل من التركة عن الدين والوصية يشبث فيها حكم الارث ﴾	٨١
(٤)	﴿ اذا لم يبق شيء بعد اصحاب الفرائض فلا شيء للعصبات ﴾	٨٢
(٤)	﴿ شرط التوريث بقاء الوارث حيا بعد موت المورث ﴾	١٣٩
(٤)	﴿ ايام ميراث اقتسم في الجاهلية فهو على قسمة الجاهلية وما ادرك الاسلام فهو على قسمة الاسلام ﴾	١٣٨
(٤)	﴿ اذا اقتسم اهل الذمة موارثهم على غير قسمة المسلمين ثم اختصموا في ذلك فان الامام يبطل قسمتهم ويقسم الميراث بينهم على قسمة المسلمين ﴾	١٣٨
(٤)	﴿ لا يتوارث اهل ملتين فكذلك لا يتوارث اهل الدارين ﴾	١٣٨
(٤)	﴿ بيان ميراث القاتل من اهل الحرب واهل الاسلام ﴾	١٤٤
(٤)	﴿ القتل بحق لا يوجب حرمان الميراث ﴾	١٤٤
(٤)	﴿ العادل اذا قتل مورثه الباغي لم يحرم الميراث بالاتفاق ﴾	١٤٤

صفحہ	مضمون	صفحہ
۱۴۵	﴿ اذا اسلم الاب والابن في دار الحرب ثم قتل احدهما صاحبه قبل الخروج الى دار الاسلام فالقاتل لا يرث من المقتول شيئاً ﴾ (۴)	
۱۴۵	﴿ ان قتل العادل مورثه من الاصلين فيرثه وان قتل الص مورثه من اهل العدى لم يرثه شيئاً ﴾ (۴)	
۱۵۰	﴿ الكافر لا يرث من المرتد شيئاً ﴾ (۴)	
۱۵۰	﴿ اذا ارتد النزيل وجان معاشه جاءت ولده لا قبل من ستة اشهر منذ ارتد فهذا الولد من حيلة ورثة المرتد ﴾ (۴)	
۱۵۰	﴿ لو جاءت بولد لسته اشهر فصاعدا لم يكن وارثاً ﴾ (۴)	
۱۵۱	﴿ ان مات هذا الصغير عن مال فلا ميراث لابويه ﴾ (۴)	
۱۵۱	﴿ المرتد لا يرث احداً ولكن ميراثه لاختوته المسلمين ﴾ (۴)	
۱۷۰	﴿ مسائل استحقاق اخذ الورثة والموصى له العبد المأسور بعد موت المولى ﴾ (۴)	
۱۷۳	﴿ لو مات المأسور منه ولا وارث له فميراثه لجماعة المسلمين والامام نائب عنهم ﴾ (۴)	
۱۸۱	﴿ استفرق التركة بالدين يمنع مالك الوارث ﴾ (۴)	
۱۸۵	﴿ لو ارث ان يستخلص التركة لنفسه بقضاء الدين من موضع آخر وليس لاحد الوارثين ان يستخلص المالك لنفسه باداء نصيب الشريك من موضع آخر ﴾ (۴)	
۱۹۰	﴿ الشفعة لا تورث ﴾ (۴)	

﴿ ٨٧ ﴾ فهرس مسائل شرح السيرة الكبر على ترتيب الفقهاء

رقم	مضمون	رقم
(٤)	﴿ من حكم الاسلام البداة بالدين قبل الهبة في المرض والوصية ﴾	٢٣٢
(٤)	﴿ حكم مال المستامن الذي مات فينا وليس له وارث ﴾	٢٣٣
(٤)	﴿ من ترك مالا فلورثته ﴾	٢٥٣
(٤)	﴿ الخنزير لا يورث ﴾	٢٨٨
(٤)	﴿ شهادة الواحد غير مقبولة في حق التورث ﴾	٣٢٧
	﴿ كتاب النفسين ﴾	
(١)	﴿ تفسير قوله تعالى ليس عليكم جناح ان تبغوا فضلا من ربكم ﴾	٢٢
(١)	﴿ تفسير قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو الملائكة واولوا العلم ﴾	٣٠
(١)	﴿ تفسير قوله تعالى واما تخافن من قوم خيانة فانبذ اليهم على سواه ﴾	٣٢
(١)	﴿ تفسير قوله تعالى ولا تمسوا الآيات ﴾	٣٦
(١)	﴿ تفسير قوله تعالى ما قبلتم من لينة الآية ﴾	٤١
(١)	﴿ زول قوله تعالى اذهبهم قوم ان يسخطوا اليكم ايديهم ﴾	٤١
(١)	﴿ سبب زول قوله تعالى ما قبلتم من لينة ﴾	٤٢
(١)	﴿ تفسير قوله تعالى واذ تقول للذي انعم الله عليه ﴾	٥٢
(١)	﴿ تفسير قوله تعالى فاذا انما سمع الا شهر الحرام ﴾	٦٨
(١)	﴿ تفسير قوله تعالى واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ﴾	٧٩

﴿ فهرس مما نال شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ٨٨ ﴿

٢٠٠	مضمون	٢٠٠
(١)	﴿ تفسير قوله تعالى ومن يؤلفهم يومئذ برة ﴾	٨٦
(١)	﴿ سبب نزول قوله تعالى وان كان من قوم عدولكم وهو مؤمن ﴾	٨٨
	فتحرير رقيقة مؤمنة ﴿	
(١)	﴿ سبب نزول قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول ﴾	١٠٦
(١)	﴿ سبب نزول قوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة ﴾	١١١
(١)	﴿ تفسير قوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم ﴾	١١٢
(١)	﴿ سبب نزول قوله تعالى هذان خصمان اختصموا ﴾	١١٨
(١)	﴿ تفسير قوله تعالى ومن يؤت الحكمة فقد اوتي خيرا كثيرا ﴾	١٣٨
(١)	﴿ سبب نزول قوله تعالى نساءكم حرث لكم ﴾	١٦٥
(١)	﴿ سبب نزول قوله تعالى انا فتنة لك فتعاضدنا ﴾	١٦٩
(١)	﴿ سبب نزول قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم ﴾	٢٠٦
(١)	﴿ تفسير قوله تعالى الا من سبق عليه القول ﴾	٢٠٩
(١)	﴿ تفسير قوله تعالى ورفع ابو به على العرش ﴾	٢٢٧
(١)	﴿ تفسير قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم ﴾	٢٦٥
(١)	﴿ سبب نزول قوله تعالى يا ايها النبي قل لمن في ايديكم من الاسرى ان يعلم الله في قلوبكم خيرا يؤتكم خيرا مما اخذ منكم ﴾	٣١٢

﴿ شرح مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ٨٩ ﴾

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
٣١٤	﴿ معنى قوله تعالى فمن شاققته ومن شاء فلي كفر ﴾ (١)	
٣٢٠	﴿ تفسير قوله تعالى انهم لا يدينونكم ﴾ (١)	
٢	﴿ سبب نزول قوله تعالى يسعركم الله من الانفال ﴾ (٢)	
١٣	﴿ سبب نزول قوله تعالى والذين تبوءوا الدار ﴾ (٢)	
٤٠	﴿ تأويل قوله تعالى والنجيم والشجر يستجدان ﴾ (٣)	
٦٥	﴿ سبب نزول قوله تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجا ﴾ (٣)	
٢٨٦	﴿ سبب نزول قوله تعالى ما كان لابي ان يكون له اسرى حتى يشخن في الارض ﴾ (٣)	
٢٨٦	﴿ من تفسير قوله تعالى لولا كتاب من الله سبق ﴾ (٣)	
٢٨٧	﴿ سورة براءة من آخر ما نزلت ﴾ (٣)	
٢٨٧	﴿ سبب نزول قوله تعالى يا ايها النبي قل لمن في ايديكم من الاسرى ﴾ (٣)	
١٤	﴿ سبب نزول قوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ﴾ (٤)	
	﴿ كتاب الفضائل ﴾	
٩	﴿ فضيلة الرباط ﴾ (١)	
٧	﴿ قال عليه السلام غدير الناس من ينعم الناس ﴾ (١)	
٣٢	﴿ بشارة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بملك امته كوزا كسرى وقيصر ﴾ (١)	

﴿ ٩٠ ﴾ ﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾

رقم	مضمون	رقم
(١)	﴿ اخبار ابي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه بقرب اجله ﴾	٣٨
(١)	﴿ فضيلة عبدالرحمن بن عرف رضي الله عنه ﴾	٦٧
(١)	﴿ فضيلة حمزة رضي الله تعالى عنه ﴾	٦٧
(٨)	﴿ فضيلة محمد بن ابي وقاص رضي الله تعالى عنه ﴾	٧٩
(١)	﴿ شجاعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبيانها ﴾	٨٢
(١)	﴿ فضيلة البداية بالسلام والاجر عليه ﴾	٩٧
(١)	﴿ رد السلام على المرسل والقاصد كبيرها ﴾	٩٧
(١)	﴿ الكف عن الصعابة الا بخير ﴾	١٠٧
(١)	﴿ فضائل الخلفاء الاربعة ﴾	١٠٧
(١)	﴿ محبة علي وعثمان رضي الله تعالى عنهما من مذهب اهل السنة ﴾	١٠٨
(١)	﴿ القرآن حبل الله المتين من اعتصم به نجا ﴾	١٣٧
(١)	﴿ خير الناس من تعلم القرآن وعلمه ﴾	١٣٨
(١)	﴿ فضيلة خبيب رضي الله عنه ﴾	١٥١
(١)	﴿ تقديم اكثرهم اخذ القرآن عند الدفن ﴾	١٥٦
(١)	﴿ كرامة ابي ايوب الانصاري بمد الدفن واسلام المشركين برؤيتها ﴾	١٥٧
(١)	﴿ تعظيم القوم اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ﴾	١٥٩
(١)	﴿ فضيلة عبد الله بن ابيس رضي الله عنه ﴾	١٧٩

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ٩٦ ﴾

٥٠٠	مضمون	٥٠٠
٢٢٢	﴿ فضيلة الحسين رضي الله تعالى عنهما ﴾	(١)
٣١٦	﴿ خير المأمنين في الدنيا بعد الأنبياء والمرسلين المتخصصون ﴾	(١)
٤٣	﴿ عز الإسلام بإسلام عمر رضي الله تعالى عنه ﴾	(٢)
١٣٢	﴿ معجزة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في البدنات زدقن إليه ﴾	(١)
٢٥٦	﴿ كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يمنع من ثلاث شيئا أنا ﴾	(٢)
٢٦٧	﴿ جوابات المسائل للحسين بن علي رضي الله تعالى عنهما ﴾	(٢)
٢٧٨	﴿ اجابة دعاء سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه ﴾	(٢)
١٨١	﴿ بثت لأتعم مكارم الاخلاق ﴾	(٣)
٢٠٧	﴿ فضيلة نسيبة بنت كعب رضي الله تعالى عنهما ﴾	(٣)
٢٠٨	﴿ الصاوة في حصون المسلمين ومداينهم افضل الحرس ﴾	(٣)
٢٠٨	﴿ الجمع بين الدياتين افضل من اداء احد هما والاعراض عن الاخرى كالجمع بين الصوم والاعتكاف وبين الطواف وقراءة القرآن ﴾	(٣)
٢٢١	﴿ اظهار الصلاة في الدين وما يفيظ المشركين اعظم الاجر ﴾	(٣)
٢٢٢	﴿ السيد من وعظ غيره ﴾	(٣)
٢٣٣	﴿ مثل عباس رضي الله تعالى عنه انت اكبر ام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال هو اكبر مني وانا اسن منه ﴾	(٣)
٢٦٩	﴿ حرمة اطفال المسلمين كحرمة الكبار منهم ﴾	(٣)

﴿ ٩٢ ﴾ فهرس مسائل شرح السير الكبير في ترتيب الفقهاء

رقم	المضمون	الصفحة
(٣)	﴿الظلم حرام على المسلمين والذين بالمسلم﴾	٣٠٠
(٤)	﴿قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لبعض اصحابه اجعل﴾	٤٠
	مالك دون نفسك ونفسك دون دينك﴾	
(٤)	﴿وليس البر من ان يذل نفسه وقد اعزه الله تعالى﴾	٤٠
(٤)	﴿خير امراء السرايا يزيد بن حارثة اقسامه بالسوية واعيد له﴾	٦٨
	في الرعية﴾	
(٤)	﴿الرجل الواحد من المسلمين خير من مائة رجل من﴾	٨٣
	المشركين﴾	
(٤)	﴿فضيلة اهل البدر رضوان الله تعالى عليهم اجمعين﴾	٢٢٦
(٤)	﴿الطواف للآفاق اربعة افعل من الصلوة﴾	٢٦٠
(٤)	﴿اسلام النصراني بعدل عمر رضي الله تعالى عنه﴾	٢٨٧
	كتاب القصص	
(١)	﴿نصيحة عمر رضي الله تعالى عنه ليدوى﴾	٣٠
(١)	﴿قصة ابي سفيان لامراء الشام﴾	٣٩
(١)	﴿قصة فتح بني النضير﴾	٤٢
(١)	﴿وجه انزام المسلمين يوم حنين﴾	٥٢
(١)	﴿قصة نذب حمزة رضي الله تعالى عنه﴾	٧٦
(١)	﴿قصة غزوه الخيبر﴾	٨٢
(١)	﴿نداء ابيس يوم حنين﴾	٨٢

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾

الرقم	المضمون	الصفحة
(١)	﴿ قصة بني قريظة ﴾	٨٥
(١)	﴿ دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم في يوم أحد ﴾	٨٩
(١)	﴿ حكاية عيادته صلى الله عليه وآله وسلم اليهودي واسلامه عند الارت ﴾	١٠٣
(١)	﴿ قصة تكلم ابي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما في القدر ﴾	١٠٩
(١)	﴿ قصة قتل بشت خالد الى بني جذاعة يوم فتح مكة ﴾	١١٢
(١)	﴿ قصة مبارزة عتبة وشيبة ابني ربيعة والوليد يوم بدر ﴾	١١٧
(١)	﴿ قصة صفية بنت عبدالمطلب قتلت يوم ذي يوم الخندق ﴾	١٢٤
(١)	﴿ الاختلاف في من على رضي الله تعالى عنه حين اسلم وحين استشهد ﴾	١٣٥
(١)	﴿ قصة ربح الزبير رضي الله تعالى عنه ﴾	١٤٥
(١)	﴿ قصة ذي النديين انكروا رج بالنهروان ﴾	١٤٩
(١)	﴿ قصة قتل خبيب وتسميته بسيد الشهداء ﴾	١٥١
(١)	﴿ قصة وفاة ابي ايوب الانصاري في الغزاة ووصيته ﴾	١٥٧
(١)	﴿ قصة موت عبد الرحمن بن ابي بكر رضي الله تعالى عنه بالجيش ﴾	١٥٧
(١)	﴿ كان الكسائي ابن خالة الامام محمد بن الحسن رحمه الله عليهما السلام ﴾	١٦٨
(١)	﴿ قصة امان ام هاني لذي قرابة لها وقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اجرنا من آجرت ﴾	١٦٩

﴿ فهرست مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾

س. ٤	مضمون	س. ٤
١٧٥	﴿ قصة ابن الهيثم وبشارته بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل مبعثه ﴾	(١)
١٧٦	﴿ قصة تكلم هرير بن مسعدة مع سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه ﴾	(١)
١٧٧	﴿ قصة مساوية مع عمر و بن عبسة الصلي في مهادنة داروم ﴾	(١)
١٧٨	﴿ قصة بعث عبدالله بن ابيس و قتل مسفيان بن عبدالله بن سبيح الهذلي ﴾	(١)
١٨٥	﴿ قصة قتل كعب بن الاشرف ﴾	(١)
١٨٥	﴿ قصة فتح خيبر ﴾	(١)
١٨٧	﴿ قصة تزويج صفية ام المؤمنين رضي الله تعالى عنها ﴾	(١)
١٨٧	﴿ قصة رويارأت صفية في المنام ان القمر وقع في حجرها ﴾	(١)
٢٢٤	﴿ حكاية يحيى بن يعمر والدليل اللطيف على ان الولد من وربة الام و ابائهما ﴾	(١)
٢٨٢	﴿ لما قرب النبي صلى الله عليه وآله وسلم من خيبر قال الله اكبر خربت خيبر ﴾	(١)
٣١٣	﴿ قصة اسلام عبدالله بن ابي السرح يوم فتح مكة ﴾	(١)
٣٢٨	﴿ قصة رجل من المشركين دخل المدينة بمذوقة احد ﴾	(١)
٣٩٤	﴿ قصة نزل بن قريظة على حكم سعد بن معاذ رضي الله عنه و حكمه فيهم وقصة مهادنة ﴾	(١)

﴿ فهرست مسائل شرح المير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ٩٥ ﴾

٢٠٠	مضمون	٢٠٠
(١)	﴿ عدد من قتل من بني قريظة ﴾	٣٦٧
(٢)	﴿ قصة قتل أبي جهل ﴾	٩
(٣)	﴿ هو أشهر الروايتين في قتل أبي جهل ﴾	٩
(٢)	﴿ قصة سيف ذي الفقار خلاف زعم الروافض ﴾	١٥
(٢)	﴿ مبنى مذهب الروافض على الكذب ﴾	١٥
(١)	﴿ مقدار اخذ سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه عن بيت المال ﴾	٢٥٩
(١)	﴿ قصة قتل بني قريظة وعقبة بن أبي معيط والنضر بن الحارث ومهدي بن وهب ﴾	٢٦٢
(٢)	﴿ قصة رجل سل السيف على النبي صلى الله عليه وآله وسلم حفظ الله تعالى عنه ﴾	١٦٦
(٣)	﴿ قصة قتل امرأة تشتم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ﴾	١٨٣
(٢)	﴿ قصة قتل عمر بن عبدى عصماء بنت مروان ﴾	١٧٣
(٣)	﴿ قصة قتل أم قرفة ﴾	١٨٤
(٣)	﴿ قصة قتل بنات خالد بن سويد ﴾	١٨٥
(٣)	﴿ قصة اهداء زينب بنت اخ مرحب شاة مصلية يوم خيبر الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ﴾	١٨٥
(٣)	﴿ قصة قتال الزبير من النجاشي مع عدوه ﴾	١٨٧
(٣)	﴿ وجه تسمية عاصم بن الدبر ﴾	٢١٩
(٣)	﴿ اختلاف الناس في وقت اسلام العباس رضي الله تعالى عنه ﴾	٢٢٥

﴿ فهرس مسأله شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
٢٣٣	﴿ حكاية رويهارون الرشيد ﴾	(٣)
٢٥٤	﴿ دعاء عمر رضي الله تعالى عنه على بلال واسماعيه لما القتهم اياه ﴾	(٣)
	في مسئلة جعل اهل سواد الكوفة ذمة ﴿	
٢٥٨	﴿ حدود ارض العرب ﴾	(٣)
٢٨٧	﴿ قصة سميد بن النعمان انه خرج من سواد الكوفة بدر نجسه ﴾	(٣)
	ابو سفيان ﴿	
٢٨٧	﴿ قصة مفاداة زينب ابنة الرسول بماء زوجها ﴾	(٣)
٢٨٨	﴿ تزويج النبي صلى الله عليه وآله وسلم جويرة بعدما افتدت ﴾	(٣)
٢٣٢	﴿ مكالمه الامام الاعظم رضي الله تعالى عنه مع منصور الدوانيقي ﴾	(٣)
	الغاية ﴿	
٣٣٨	﴿ قصة سبي هوازن ﴾	(٣)
٤	﴿ قصة غزوة الاحزاب واشتداد الحال على المسلمين ﴾	(٤)
٦١	﴿ كتاب صالح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع اهل مكة ﴾	(٤)
	يوم الحديبية ﴿	
٦٣	﴿ ابتداء تقرر التاريخ في عهد امير المؤمنين عمر بمشاوره الصحابة ﴾	(٤)
	رضوان الله تعالى عليهم من هجرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ﴿	
٩٠	﴿ ذكر اسلام ابني سفيان وزوجته رضي الله تعالى عنهما ﴾	(٤)
٢٤٩	﴿ ان عمر رضي الله تعالى عنه حبس ثلاثين الف بغير وثاقت ﴾	(٤)
	مائة فرس موسومافي افخازهن حبس في سبيل الله ﴿	

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ (٩٧)

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
(٤)	﴿ قصة خروج الحاج بن علاط الى مكة ورجوعه منها بماله ﴾	٣٨٤
	﴿ كتاب الامارة ﴾	
(١)	﴿ وجوب طاعة الامير ﴾	٤٧
(١)	﴿ تأمير المسافرين من اهل اديانهم ﴾	٤٧
(١)	﴿ المرافقة هي الرياسة ﴾	٩٨
(١)	﴿ اذا عدل السلطان فملي الرعية الشكر والاساطان الاجر ﴾	١٠٨
(١)	﴿ الاجتهاد لا يعارض النص ﴾	١١٣
(١)	﴿ حكم اطاعة الامراء ﴾	١١٤
(١)	﴿ قدام عذر من انذر ﴾	١١٤
(١)	﴿ طاعة الامام فرض بدليل مقطوع ﴾	١١٦
(١)	﴿ الامير ولاية النظر لكل من عجز عن النظر لنفسه ﴾	١٤٥
(١)	﴿ ولاية الامير البيع والاتفاق ﴾	١٤٦
(١)	﴿ في موضع النظر للامام ولاية الاكرام ﴾	٣٦١
(٣)	﴿ الذين لا منعة لهم يصيرون غزاة باذن الامام ﴾	٩٣
	﴿ كتاب بر الوالدين ﴾	
(١)	﴿ مسائل بر الوالدين ﴾	٧٥
(١)	﴿ الامر باحسان الوالدين وان كانا مشركين ﴾	١٠٥
(١)	﴿ بر الوالدين واجب والتعريض عن عقوبتهما فرض عليه بعينه ﴾	١٢٣
(١)	﴿ من اصابح ووالده ارضيان عنه ماله بايان مفتوحان الى الجنة ﴾	١٢٣

رقم	مضمون	رقم
(١)	﴿ الجنة عند رجل الام ﴾	١٢٣
(١)	﴿ الاستيذان من الابوين ﴾	١٢٨
(١)	﴿ ترك ما يلهق الضرر والمشقة بهما فرض ﴾	١٢٨
(٣)	﴿ لا يفز والرجل بغير اذن الوالد ﴾	٢٠٥
	﴿ باب البركة في الخيل ﴾	
(١)	﴿ اليمن في الخيل ﴾	٦١
(١)	﴿ تعريف الاقرح والادهم والارثم والكميت والارجل ﴾	٦١
(١)	﴿ مسابقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع ابى بكر وعمر رضى الله	٦٢
	﴿ تعالى عنهما ﴾	
(١)	﴿ مسألة اخصاء الفرس ﴾	٦٢
(١)	﴿ لا يخضر الملائكة شيئا من المالا هي سوى النضال والرهان ﴾	٦٣
(١)	﴿ جواز المسابقة على الاقدام ﴾	٦٣
(١)	﴿ منع النخاسين عن الركض ﴾	٦٤
	﴿ كتاب السفر ﴾	
(١)	﴿ يجوز السفر لتعلم والحج والتجارة وان كره والده ﴾	١٣١
(١)	﴿ القرعة بين النساء وقت السفر ﴾	١٣٦
(١)	﴿ النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى ان يسافر بالقرآن	١٣٧
	﴿ في ارض العدو ﴾	
(٢)	﴿ حكم القرعة بين النساء عند قصد السفر ﴾	١٧٨

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ٩٩ ﴾

٥٠٠	مضمون	٥٠٠
٢٠٦	﴿ خروج النساء للتداوى وغيره اذا كانت مع ذى رحم ﴾ (٣)	
	ولا تسافر المرأة فوق ثلاثة ايام ولياليها الا ومعه زوجها او ذورحم	
	محرم منها ﴿	
	﴿ قواعد الكلية الاصولية ﴾	
٨٣	﴿ الحرب خدعة ﴾ (١)	
١٠٥	﴿ الحكم باسلام من صلى بالجماعة ﴾ (١)	
١١٢	﴿ اكثر ما يخاف لا يكون ﴾ (١)	
١١٣	﴿ الاجتهاد لا يمارض النص ﴾ (١)	
١٢٠	﴿ المفهوم ليس بحجة ومفهوم الصفة ومفهوم الشرط ﴾ (١)	
	في ذلك سواء ﴿	
١٤٢	﴿ لا ينبغي الحكم على الموهوم خصوصا فيما يكون الواجب فيه	
	الاخذ بالاحتياط ﴾ (١)	
١٤٢	﴿ حرمة الملك باعتبار حرمة المالك ﴾ (١)	
١٤٧	﴿ الثابت باليسنة كالثابت باتفاق الخصم ﴾ (١)	
١٩٤	﴿ الثابت بالعرف كالثابت بالنص ﴾ (١)	
١٩٦	﴿ ان البناء على الظاهر فيما يقتدر الوقوف على حقيقته جائز ﴾ (١)	
١٩٧	﴿ عند تحقق الممارسة وانعدام التبرجيج يجب الاخذ بالاحتياط ﴾ (١)	
١٩٨	﴿ قول المتهم لا يكون حجة ﴾ (١)	
١٩٨	﴿ المادة تجمل حكما اذا لم يوجد التصريح بخلافه ﴾ (١)	

﴿ ١٠٠ ﴾ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء

رقم	مضمون	صفحة
(١)	﴿ البناء على الظاهر واجب ما لم يتبين خلافه ﴾	٢٠٢
(١)	﴿ بين الناس شركة عامة في الكلاء والمساء ﴾	٢٠٢
(١)	﴿ مجرد الخبز لا يصلح حجة ﴾	٢٠٨
(١)	﴿ قول المناقض لا يعتبر ﴾	٢٠٩
(١)	﴿ الانسان من جنس قوم ابيه لا من جنس قوم امه ﴾	٢١٠
(١)	﴿ الثابت بالبيينة كالثابت بالمعاينة ﴾	٢١٧
(١)	﴿ الجمع بين الحقيقة والمجاز ﴾	٢٢٣
(١)	﴿ اسم الاخوة عند الاطلاق للذكور والاناث ﴾	٢٢٣
(١)	﴿ كلمة كل تو يجب الاضافة على سبيل الانفراد ﴾	٢٢٥
(١)	﴿ ما اجتمع الحلال والحرام في شيء الا غلب الحرام الحلال ﴾	٢٥١
(١)	﴿ تحكم المكان اصل في الشرع ﴾	٢٥٣
(١)	﴿ اذا تحقق المعارضة يرجع جانب الحرمة على الحل ﴾	٢٥٣
(١)	﴿ التعريف بالاسم كالتعريف بالاشارة ﴾	٢٦٦
(١)	﴿ للمعرف عبرة في معرفة المراد بالاسم ﴾	٢٦٧
(١)	﴿ الحليم في المشترك ﴾	٢٧٩
(١)	﴿ خبر الواحد لا ينفك عن الشبهة ﴾	٢٩٤
(١)	﴿ خبر الواحد فيما يرجع الى امر الدين حجة ﴾	٢٩٧
(١)	﴿ مطلق الكلام بتقيد بدلالة الحال ﴾	٣٠٣
(١)	﴿ المطلق فيما يحتمل التأييد بمنزلة المصرح بذكر التأييد ﴾	٣٠٤

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ (١٠٧)

رقم	مضمون	رقم
(١)	﴿ مطابق الكلام بتقيد بالمقصود ﴾	٣٠٥
(١)	﴿ الثابت بالضرورة يتقدر بقدرها ﴾	٣٢١
(١)	﴿ خبر الواحد في امر الدين حجة ﴾	٣٢٤
(١)	﴿ المحتمل لا يعارض المنصوص ﴾	٣٢٦
(١)	﴿ مفهوم الشرط كمفهوم الصفة ﴾	٣٢٦
(١)	﴿ مفهوم الشرط ليس بمحجة ﴾	٣٢٦
(١)	﴿ انما يعمل المعارض بحسب الدليل ﴾	٣٢٧
(١)	﴿ المماق بالشرط يثبت لوجود الشرط ﴾	٣٢٨
(١)	﴿ المماق بالشرط معدوم قبل الشرط ﴾	٣٣٢
(١)	﴿ يسقط اعتبار دلالة الحال اذا جاء التصريح بخلافها ﴾	٣٣٤
(١)	﴿ الزيادة على النص في معنى النسخ ﴾	٣٣٥
(١)	﴿ القدرة على الاصل قبل حصول المقصود بالخلاف تسقط اعتبار الخلاف ﴾	٣٤٤
(١)	﴿ لا يجوز ان يثبت في التابع حكم آخر سوى الثابت فيمن هو اصل ﴾	٣٤٧
(١)	﴿ الاتفاق على الحكم لا يعتبر عند الاختلاف في السبب ﴾	٣٤٨
(١)	﴿ الامان عقد محتمل للنسخ ﴾	٣٤٩
(١)	﴿ التناقض في الدعوى لا يمنع قبول البينة ﴾	٣٥٠
(١)	﴿ ولاية الامان لكل مسلم ثابتة شرعا كولاية الشهادة ﴾	٣٥٨

﴿ فهرس مسائل شرح الشير الكبير على ترتيب القمها ﴾ ﴿ ١٠٢ ﴾

رقم	مضمون	رقم
	ولا تتم هذه الولاية بنهي الامام ﴿	
(١)	﴿ ان البلوغ باعتبار نبت المانة ﴾	٣٦٦
(١)	﴿ مدة بلوغ الغلام ﴾	٣٦٧
(٢)	﴿ المطلق لا يحمل على المقيد في حكمين مختلفين ﴾	٣١
(٢)	﴿ الشركة تقتضي المساواة ﴾	٣٩
(٢)	﴿ الشركة الخاصة لا تمنع المالك في المشترك بخلاف الشركة العامة ﴾	٤٣
(٢)	﴿ لا يثبت خطاب الشرع في حق الخطاطين ما لم يملوا به ﴾	٤٦
(٢)	﴿ ذو المدد اذا قبل بذى عدد ينقسم الاحاد على الاحاد ﴾	٥٢
(٢)	﴿ القمل المضاف الى جماعة بعبارة الجمع يقتضي الانقسام على الافراد ﴾	٥٢
(٢)	﴿ العام كالنص في اثبات الحكم في كل ما يتناول ﴾	٥٩
(٢)	﴿ العارض قبل حصول المقصود بالشئ كالمقترن باصل السبب ﴾	٦٢
(٢)	﴿ بمجرد الاسلام يصير ماله موصوما في الائم دون الحكم ﴾	٨٣
(٢)	﴿ عند التعريف بالاشارة يسقط اعتبار النسبة ﴾	٩٥
(٢)	﴿ التعيين متى كان مفيدا يجب اعتباره ﴾	١٢٤
(٢)	﴿ المختلف فيه بامضاء الامام باجتهاده يصير كالمتفق عليه ﴾	١٣٢
(٢)	﴿ اسم البقر لا يتناول الجاموس ﴾	١٤٢

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ١٠٣ ﴾

٦٠	مضمون	٦٠
١٥١	﴿ اي كلمة جمع يتناول كل واحد من المخاطبين على سبيل الافراد ﴾	(٢)
١٨٢	﴿ لا يجوز مخالفة الاجماع ﴾	
٢٦٨	﴿ مال المسلمين لا يصير غنيمة للمسلمين بحال ﴾	(٢)
٢٩٦	﴿ المادة معتبرة في تقييد مطلق الكلام ﴾	(٢)
٢٩٩	﴿ المعلق بالشرط معدوم قبل وجود الشرط ﴾	(٢)
٥٧	﴿ تاخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز ﴾	(٣)
٦٩	﴿ ما عرف قيامه فلا ضل بقاءه ما لم يعلم الهلاك ﴾	(٣)
٧٨	﴿ الاسلام يمنع ابتداء الاسترقاق ولا يمنع الرق الثابت ﴾	(٣)
٨٠	﴿ بعض العلة لا تثبت شيء من الحكم ﴾	(٣)
٨١	﴿ ان ما كان ثابتا فانه يبقى ببقاء بعض آثاره ولا يرتفع الا باعتراض معنى هو مثله او فوقه ﴾	(٣)
١٢٥	﴿ مطلق الفعل يكون محمولا على الصواب ما لم يتبين فيه الخطأ وما يفعله عن اجتهاد ونظر يكون محمولا على الصواب ما لم يكن امكنا ﴾	(٣)
١٥٠	﴿ المالك لا يثبت ابتداء بغير سبب ﴾	(٣)
١٥٦	﴿ الاستهلاك موجب للضمان بعد القبض ﴾	(٣)
١٦٢	﴿ الحرية يتأكد بنفس الاسلام ﴾	(٣)
١٩٩	﴿ السكران في الحكم كالصالح ﴾	(٣)

رقم	مضمون	صفحة
٢٠٢	﴿ عند اجتماع الحقوقيين يبدأ بالام ﴾	(٣)
٢٠٩	﴿ لا بأس بأن يقد الخيل في اعناقها في الحرب وغير الحرب ﴾	(٣)
٢١٧	﴿ ان الفيل متى كان مباحا مطلقا لا يصير ذلك سبياً موجباً للدية والكفارة ﴾	(٣)
٢٣٨	﴿ الاستدانة فيما يستدام كالانشاء ﴾	(٣)
٢٣٩	﴿ الخيار للمرء بين الشئين اذا كان مفيداً له فائدة ﴾	(٣)
٢٦٣	﴿ نقل الثقات الاخبار حجة شرعية في وجوب العمل بها ﴾	(٣)
٢٦٣	﴿ خبر الواحد حجة للعمل في باب الدين ﴾	(٣)
٢٩٦	﴿ الشرط لما يصح به وجوب الوفاء به شرعاً ﴾	(٢)
٣٠٨	﴿ قيمة الحر قدر دية ﴾	(٣)
٣١٨	﴿ المقتدر في باب الحر في الفداء دية وفي المكاتب قيمته ﴾	(٣)
٣٢٢	﴿ الكسب يملك بملك الاصل ﴾	(٣)
٣٢٧	﴿ اعطاء الامان على التقرير على الظالم لا يجوز ﴾	(٣)
٣٢٨	﴿ لا يجوز ترك الواجب للاستحباب ﴾	(٣)
٣٣٢	﴿ من ابتلى بليتين فقلبه ان يختار اموهما ﴾	(٣)
٧	﴿ السفينة اذا لم يره مأمور ﴾	(٤)
١٦	﴿ المطلق من الكلام يتقيد بدلالة العرف ﴾	(٤)
١٧	﴿ التصريح بموجب العقد كالتصريح بالفظ العقد ﴾	(٤)
١٧	﴿ الحرمات تحتل الثوقية ﴾	(٤)

﴿ فهرس مسائل شرح السيرة الكبيرة على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ١٠٥ ﴾

رقم	مضمون	رقم
(٤)	﴿ المصير الى البدل عند فوات الاصل لامع قيامه ﴾	١٧
(٤)	﴿ المعروف بالعرف كالمشروط بالنص ﴾	٢٣
(٤)	﴿ انما يثبتني الحكم على المقصود دلا على ظاهر اللفظ ﴾	٢٣
(٤)	﴿ مطلق التسمية ينصرف الى ما هو المعروف بالعرف ﴾	٢٥
(٤)	﴿ العرف يسقط اعتباره عند وجود التسمية بخلافه ﴾	٢٥
(٤)	﴿ تقييد المطلق لا يجوز الا بدليل ﴾	٢٩
(٤)	﴿ مع جهالة الجنس لا يصح التسمية في شيء من العقود ﴾	٣١
(٤)	﴿ الجهالة في الصفة لا تمنع صحة التسمية فيما بقي امره على التوسع كالنكاح ﴾	٣١
(٤)	﴿ المباح يملك بالاحراز ﴾	٣٤
(٤)	﴿ وجوب الضمان باعتبار المعصية والتقوم في المحل فاما وجوب رد العين لا يستدعي المعصية والتقوم في المحل ﴾	٣٤
(٤)	﴿ الشيء ينفسخ بما هو مثله ﴾	٣٨
(٤)	﴿ المفوض انما يسهط ما كان مستندقا لاما في خاصة ﴾	٥٠
(٤)	﴿ الاصل في الناس الحرية ﴾	٧١
(٤)	﴿ عند اجتماع الخطر والاباحة يغلب الخطر ﴾	٧٤
(٤)	﴿ الحلي غير المتاع ﴾	٧٥
(٤)	﴿ السلاح كل ما يقاتل به ما خلا السكين ﴾	٧٥
(٤)	﴿ اعتبار العرف في اطلاق الاسم ﴾	٧٥

﴿ ١٠٩ ﴾ ﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ريب الفقهاء ﴾

رقم	مضمون	رقم
(٤)	﴿ بيان من يشمله اسم الذرية واسم النساء والبنين والولد ﴾	٨٤
(٤)	﴿ النسل بمنزلة الذرية ﴾	٨٤
(٤)	﴿ يجب العمل بالجواز اذا تندر العمل بالحقيقة ﴾	٨٤
(٤)	﴿ المساجد لله بمنزلة الكعبة ﴾	٨٥
(٤)	﴿ ادني الجمع المتفق عليه ثلاثة ﴾	٨٥
(٤)	﴿ الشرط يقابل المشروط جملة ﴾	٨٦
(٤)	﴿ المرأة في المقام تابعة لزوجها ﴾	٩٥
(٤)	﴿ الزوج في المقام لا يتبع امرأته ﴾	٩٦
(٤)	﴿ يجوز الحكم بالعصمة بين المسلمين وان كان احدهما في دار الحرب ﴾	٩٧
(٢)	﴿ الكتاب ممن نأى كخطاب ممن دنا ﴾	١٠٠
(٤)	﴿ المستامن لا يطالب بموجب الماملة الموجودة منه في دار الحرب وهو مطالب بموجب الماملة الموجودة منه في دار الاسلام ﴾	١١٦
(٤)	﴿ ثبوت التبع بثبوت الاصل ﴾	١١٨
(٤)	﴿ المالك لا يكون تبعا للمماوك في المقام ﴾	١١٩
(٤)	﴿ معنى التبعية ينتهي بالباوغ ﴾	١١٩
(٤)	﴿ يفارق الجد الاب في ظاهر الرواية في اربعة احكام ﴾	١٢٠
(٤)	﴿ استدلال لطيف على الفرق بين الجد والاب ﴾	١٢٠

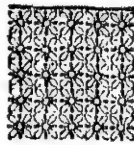
﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ١٠٧ ﴾

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
١٧٣	﴿ الشيء إنما يقدر حكماً إذا كان يتصور حقيقة ﴾ (٤)	
١٧٥	﴿ الاستدامة فيما يستدام كالإنشاء ﴾ (٤)	
١٤٤	﴿ التأويل الباطل ملحق بالتأويل الصحيح في الحكم وإن كان مخالفاً له في الاسم ﴾ (٤)	
١٥٥	﴿ التدبير لا يشمل الانتفاض ﴾ (٤)	
١٥٥	﴿ البيع والهبة قاطع للملك ﴾ (٤)	
١٦٥	﴿ دار الحرب دار سبي واسترقاق ﴾ (٤)	
١٦٨	﴿ الراضى بالمقام في دار الحرب من أهل دار الحرب ﴾ (٤)	
١٧٧	﴿ حكم الموضع حكم الموضع ﴾ (٤)	
١٧٧	﴿ الملك الثابت لا وارث هو الملك الذي كان للمورث ﴾ (٤)	
١٧٧	﴿ أما الموصى له فأنما يملك العين بسبب جديد ﴾ (٤)	
١٧٨	﴿ الأخذ بالبدل إنما يكون ممن يملك العين ﴾ (٤)	
١٧٩	﴿ الفداء يكون بمقابلة الأصل ﴾ (٤)	
١٩٧	﴿ الولد يتبع خير الأبوين ويتبع الأم في الحرية ﴾ (٤)	
٢٠٠	﴿ الحرية المتأكدة بالاسلام أو بدار الاسلام لا ينقض بالاسترقاق ﴾ (٤)	
٢٠٨	﴿ ما لا ينافي الكفر وجوبه ابتداء لا ينافي بقاء بطريق الأولى ﴾ (٤)	
٢٠٩	﴿ التأويل الباطل في حق أهل الحرب يلحق بالتأويل الصحيح في الأحكام ﴾ (٤)	

رقم	المضمون	الصفحة
(٤)	ارتكاب محرم لا يطرق الى ارتكاب حرام آخر شرما	٢١١
(٢)	الشيء لا ينسخه الا ما هو مثله او فوقه	٢١٦
(٤)	الجنون اذا وجد مرة فهو لازم ابدًا	٢١٨
(٤)	لا يقا من المنصوص على المنصوص	٢٢٥
(٤)	في حق المسلمين يستعمل لفظ التميز لا العقوبة	٢٢٥
(٤)	من في دار الحرب في حق من هو في دار الاسلام كالميت	٢٢٩
(٤)	الاجازة انما تلحق الموقوف لا الباطل	٢٣٠
(٤)	المستامن غير مطالب بموجب ماملة كانت في دار الحرب	٢٣٢
(٤)	عند اجتماع الحقين يبدأ باقواهما	٢٣٢
(٤)	الباطل لا ياحقه الاجازة	٢٣٤
(٤)	شرط صحة الصدقة التملك	٢٤٤
(٤)	الصدقة تملك بالقبض	٢٤٤
(٤)	ان سميل الله اذا اطلق يراد به الفز والجهاد دون غيره	٢٤٥
(٤)	تبرعات الصالح يعتبر من جميع المال	٢٤٩
(٤)	التبرع في المرض وصية	٢٤٩
(٤)	ما كان على وجه الاباحة يستوي فيه الفنى والفقر	٢٥٨
(٤)	خير الامور واساطها	٢٥٩
(٤)	المنور يرجع على النار بما غره	٢٧٣
(٤)	كل قرية كانت على سميل الاباحة استوى فيها الفنى	٢٧٤

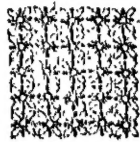
﴿ ١٠٩ ﴾ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴿

رقم	مضمون	رقم
	والفقير ﴿	
(٤)	﴿ الصريح أقوى من الدلالة ﴾	٢٧٦
(٤)	﴿ الضرورات تبيح المحظورات ﴾	٤٧٩
(٤)	﴿ الحق متى ثبت لا يبطل بالتأخير ولا بالكتمان ﴾	٢٩٢
(٤)	﴿ وجوب الحق لا ينفوت بالتأخير ﴾	٢٩٥
(٤)	﴿ لا قوام للدلالة مع النص ﴾	٣١٥
(٤)	﴿ الاسلام يحرم عن القتل ولا يحرمهم عن الاسترقاق ﴾	٣٢٢
(٤)	﴿ الاسلام عاصم ﴾	٣٢٥
	﴿ قول الواحد العدل في امور الدين مقبول كما يقبل في الاخبار عن طهارة الماء ونجاسته وكما يقبل في هلال رمضان وكما يقبل في رواية الاخبار عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ﴾	٣٢٦
(٤)	﴿ قول المسلم الواحد في امور الدين مقبول ﴾	٣٣٥
(٤)	﴿ فرض المين لا يتوكل بالنافاة او بما هو من فروض الكفاية ﴾	٣٥٠
(٤)	﴿ القليل من غير فيما ليس فيه دليل ظاهر ﴾	٣٥٠
(٤)	﴿ ان الذي في حق المستأمن بمنزلة المسلم في حق الذي في احكام الدنيا ﴾	٣٧٨
(٤)	﴿ لا يتوكل الا بالانسان على نفسه ﴾	٣٨٠



﴿ ١١٠ ﴾ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء

تم بحمد الله ها هنا فهرس مسائل شرح السير الكبير
الذي رتبته المطبعة لتسهيل افادة الناس على جميع
ترتيب الفقهاء ورضوان الله عليهم
اجممين وآخر دعوانا ان الحمد لله
رب العالمين



000000
00

DUE DATE

1945-41

20

4429

The image shows two overlapping, tilted pages from a record book. The top page has a header section with the text "RECORD BOOK" and "1911" followed by a large, stylized "M". Below this, there are three columns: "Date", "No.", and "Date". The bottom page has a single "Date" column. Both pages have horizontal lines for writing. The pages are slightly worn and the text is somewhat faded.